قطر الولي
على حديث الولي

للإمام العالم المحقق المجتهد/

محمد بن علي الشوكاني اليماني رحمه الله

ولد سنة (١١٧٣) والمتوفى سنة (١٢٥٠هـ)

تحقيق وتعليق

أبي المنذر عمار بن عبد الجليل بن قزاع بن غالب الوزني الحوباني

تقديم فضيلة الشيخ العلامة المحدث

يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

مقابل على مخطوطة
وبعض النسخ المطبوعة

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن

محمد بن علي الشوكاني اليماني
قطر الولي على حديث الولي
دار الإمام الشافعي

قَطْرُ الوَلِيّ

عَلى حَدِيثِ الوَلِيّ

لِلإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّوكَانِيِّ اليَمَانِيِّ



الشرفي للطباعة

مراجعة تنسيق صف إخراج



+96655498657 - +967779555171

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

دار الإمام الشافعي

للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن - عدن

عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف فندق الريان

+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ – +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢

عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف محطة النهدي

+٩٦٧٧٧٧٠٠١٢٥٢٢

حضرموت الحامي - جوار مسجد أنور - الشارع الشرقي من النادي

+٩٦٧ ٧٧٧٣٤٩٥٢٣ – +٩٦٧ ٠٥٣٤١٥٩٨

alshafibooks@gmail.com

قَطْرُ الوَلِيِّ

عَلى حَدِيْثِ الوَلِيِّ

لِلإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّوكَانِيِّ اليمَانِيِّ

تَحْقِيقُ وتَعْلِيقُ

أَبِي المُنْذِرِ

عَمَّارِ بْنِ عَبْدِ الجَلِيلِ بْنِ هَزَّاعِ بْنِ غَالِبٍ الوُرَيْفِيِّ الحوبَانِيِّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلمشَايِخِهِ وَالمسْلِمِين

تَقديمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ المحَدِّثِ

يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ الحَجُورِيِّ

حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ




صورة صفحة الغلاف من المخطوطة:

قطر الولي على حديث الولي

للإمام الحافظ الحجة خاتمة المحققين
العلامة الفاضل البدر الرباني
القاضي محمد بن علي الشوكاني
قدس سره وجل
مكافاته
آمين

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الأكرمين ورضي الله
عن صحابته الأفضلين. وبعد فإنه لما كان حديث
من عادى لي وليا قد اشتمل على فوائد كثيرة النفع جليلة القدر
لمن فهمها حق فهمها أو تدبرها كما ينبغي أحببت أن أفرد هذا الحديث
الجليل بتأليف مستقل أنثر من فوائده ما تبلغ إليه الطاقة وسبيل البشر
الفهم [illegible] فإنه قد اشتمل على كلمات كلها
درر الواحدة منها تتحمل من الفوائد ما ستقف على البعض منه وكيف لا
يكون كذلك [illegible] من أوتي جوامع الكلم ومن هو أفصح من
نطق بالضاد [illegible] الكلام بأسره من أرسل خلق الله وسيد ولد آدم
صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتعرض من شراح الحديث رحمهم الله ما
يستحقه هذا الحديث من الشرح قال ابن حجر رحمه الله لم يشرح في
فتح الباري إلا نحو ثلاث ورق صفحات شرحه أكمل شروح البخاري
وأكثرها تحقيقا وأعمها نفعا ولا حاجة إلى الكلام على حال إسناده
فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها
من المعلوم صدقه المتلقى بالقبول المجمع على ثبوته وعند هذه الإجماعات
تندفع كل شبهة ويزول كل تشكيك وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض
للكلام على شيء مما فيهما [illegible] وبينوا صحته أكمل بيان

وقد حكاه عن الرب سبحانه

فالكلام

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة:

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما رجل ممن كان قبلكم
يجر إزاره من الخيلاء خسف به فهو يتجلجل في الأرض إلى
يوم القيامة وأخرج نحوه أحمد والبزار برجال الصحيح من
حديث أبي سعيد وأخرج نحوه البزار بإسناد رجاله ثقات
من حديث جابر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما رجل يمشي في حلة
تعجبه نفسه مرجل رأسه يختال في مشيته إذ خسف الله به
فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة وفي الصحيحين وغيرهما
من حديث ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله إلى
رجل جر ثوبه خيلاء وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه من حديث ثوبان
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وهو بريء
من الكبر والغلول والدين دخل الجنة قال المؤلف
في المسودة بقلمه ما لفظه وإلى هنا انتهى الشرح للحديث القدسي
في نهار الاثنين لعله سابع شهر القعدة من شهور سنة ١٢٣٩
بقلم مؤلفه محمد بن علي الشوكاني غفر الله لهما
وافق الفراغ من نسخ هذه النسخة من المسودة
ظهر يوم السبت لعله ٢١ أو ٢٢
خلت من شهر صفر الخير ١٢٤٠
والحمد لله رب العالمين
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

مقدمة الشيخ العلامة المحدث

يحيى بن علي الحجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، كتاب ''قطر الولي'' في شرح حديث الولي للعلامة محمد بن علي الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح فيه حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ [القدسي] «**من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب**» شرحًا لم نرَ من شرح هذا الحديث مثله.

وكان من ضمن هذا الحديث الدفاع عن أولياء الله أصحاب رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ونعمَّا فعل الإمام الشوكاني في هذا الكتاب إضافة إلى غير ذلك من العلوم التي بثها فيه، ولم نرَ له تحقيقًا يزيد من فائدته ببيان ما تضمنه من أحاديث صحيحة وغيرها، فقام بهذا **أخونا الشيخ عمار الحوباني** -بارك الله فيه-، وقد قرأت بعض تحقيقه على هذا الكتاب فرأيته تحقيقًا طيبًا بذل فيه جهدًا، نسأل الله أن يأجره على ذلك، وبالله التوفيق.

كتبه: يحيى بن علي الحجوري

١٦/ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

صورة مقدمة الشيخ العلامة المحدث
يحيى بن علي الحجوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كتاب قطر الولي في شرح حديث الولي
للعلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله
شرح فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه (القدسي)
من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب شرحًا
لم نر من شرح هذا الحديث مثله وكان من حق هذا الحديث
الدفاع عن أولياء الله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونعمًا فعل الإمام الشوكاني في هذا الكتاب إضافة
إلى غير ذلك من العلوم التي يشار فيه ولم نر له تحقيقًا
يزيد من فائدته ببيان ما تضمنه من أحاديث الحكم
وغيرها فقام بهذا أخونا الشيخ عمار الحوباني بارك الله فيه
وقد قرأت بعض تحقيقه على الكتاب رأيته تحقيقًا طيبًا بذل فيه جهدًا
نسأل الله أن يأجره على ذلك وبالله التوفيق
كتبه يحيى بن علي الحجوري ١٦ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

مقدمة التحقيق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن مما حُبب إليَّ المطالعة فيه وصرت شغوفا في الرجوع إليه ما بين الحين والآخر هو كتاب "قطر الولي على حديث الولي" للإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والحامل لي على ذلك أنني كنت أسمع في كثير من الأحيان ثناء عطرا من فضيلة شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري -حفظه الله- على هذا الكتاب، وكان هذا ونحن في دماج وكان الشيخ -حفظه الله- يقرأ لنا بعض الفصول منه، ويحيل عليه في بعض المسائل، ويوصي بقراءته والاستفادة منه، فارتسم هذا الكتاب في ذهني، وكان له الوقع في قلبي، وصار له حظ من عنايتي، فكنت أجعل لي وقتا في بعض الأحيان أطالع فيه، وأمر على بعض فصوله، وأتقلب في مكنونه، وأغترف من بحوره، وأنهل من فوائده، فرأيت أن هذا الكتاب قد حوى علوما جمة، ومسائل مهمة، فهو قد شرح حديث: «من عادى لي وليًا» شرحًا لم يسبقه إليه أحد من شراح الأحاديث من المتقدمين والمتأخرين له فيما أعلم، وأخذ في كل فقرة من فقرات الحديث يغوص في علوم

عظيمة واستنباطات مذهلة.

تميز شرح الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حديث الولي:

ولقد تميز هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشرح بسوق الأدلة سوقًا يناسب مقام ما هو بصدده من فقرات الحديث، فيكاد أن يكون قد أتى على تلك الفقرة بكل ما هو في الباب من أدلة، سواء من الكتاب أو من السنة وأقوال السلف وحالهم، فلله دره، فهذه هي عادته في كثير من شروحه ومؤلفاته، وقد امتاز بهذه الخصلة وتميز تميزًا ملفتًا.

ومن عجيب شرحه لهذا الحديث في هذه الرسالة أنه تكلم في جوانب كثيرة من أبواب العلم، فهو لم يكتف بأن يشرح الحديث كما يشرحه الواعظ بحيث يتناول ظاهره ويمر عليه دون كبير تعمق في الاستنباط، بل إنه شرحه شرحًا مستوفيًا، فصار مرجعًا في بعض أبواب العبادات مع أدلتها من علوم القرآن والتوحيد والعقيدة والفقه والمواعظ، وقد جمع فيه بين الترغيب والترهيب والتاريخ والتراجم والسير.

واشتمل كتابه هذا أيضًا على علم الجرح والتعديل، والردود على أهل الأهواء من رافضة وصوفية وحلولية واتحادية ومعطلة، وهو مع ذلك جمع فيه بين علم الحديث والكلام على أحوال الرجال من رواة الأحاديث والحكم على الأسانيد حكمًا يدور فيه على طريقة المحدثين.

فالخلاصة:

أن هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أصَّل هذه العلوم وأتقنها وبرع فيها بما هو أهله، وهذه

هي ثمرة المثابرة والشَّغف بالعلم أن يبلغ المتعلم منزلة العالم المجتهد الجهبذ الذي إن تكلم فتح الله عليه من العلوم ما يبهر العقول، فهذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد صار في كثير من كتبه ومؤلفاته إن تكلم أبلغ وأتى بالمقصود، ويجعله كاللؤلؤ المنضود، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، فنسأله سبحانه من فضله.

ومن عجيب أمر هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كرهه الشديد للتقليد، فهو متجرد للدليل، ويدعو للدليل، والتحاكم للكتاب والسنة وأقوال السلف بعيدًا عن مسمى التقليد المذموم المخالف للحق والبرهان، وهذا يدونه ويتكلم عليه في الكثير من كتبه لمن طالعها، وقد جعل من ذلك قسطًا وفيرًا في كتابه هذا.

سبب تحقيقي للكتاب:

ولما كان الكتاب بهذا الحجم الكبير من العلوم، وفي أثناء مطالعتي كان يمر بي بعض الأحاديث والآثار التي يحتاج القارئ إلى معرفة حالها والحكم على إسنادها إضافة لحكم المؤلف عليها، فلم أجد فيما وقفت عليه من تحقيق ما يروي الغليل، أو يشفي العليل، لاسيما والكتاب جدير بأن يبذل فيه الجهد في التحقيق؛ ليكون بأبهى حلة تفيد من طالعه، ولاسيما من كان من طلاب العلم ممن لهم العناية في الحديث، وهذا الكتاب مما يتداول ويقتنى ويحتاج المستفيد من هذا الكتاب أن يقف على تخريج وتحقيق للحديث مفصلًا، لتتم له الفائدة، ويسهل له الوقوف على ذلك في مكان واحد دون الحاجة للبحث عن صحة وضعف ذلك الحديث في بطون الكتب.

تحقيقات متقدمة على كتاب "قطر الولي":

ولم أجد تحقيقًا مفيدًا لأشتريه وأستفيد منه حال المطالعة للكتاب، وحاولت البحث جادًا وسألت أهل الشأن ممن لهم الباع في معرفة جديد البحوث والتحقيقات الجامعية، ولهم الخبرة في تتبع ذلك عن طريق المواقع التي تنشر ذلك فلم أظفر إلا على تحقيقين، والحق أن الجهد فيهما يختلجه القصور البين الواضح، وأشبه ما يكون اعتمادًا على برامج تخريج الحاسوب التي لا يخفى على أهل الشأن أنه يحصل فيها أخطاء حال جمع الطرق والتخريج وهذا ما لمسته.

لذلك فإن غالب من يعتمد على هذه البرامج دون الرجوع إلى بطون الكتب والاستعانة بالمكتبات الشاملة لمن فاته الوصول لبعض الكتب يفوتهم الكثير، وهذا أمر مشاهد.

ولما رأيت ذلك مع محبتي وشغفي لهذا الكتاب رأيت أن يكون لي عليه تحقيق وعناية، وقد ترددت في ذلك كثيرًا، والله يعلم، ولكن لم أر بدًا من ذلك لحاجة الكتاب إلى خدمة مبذولة، فاستشرت بعض مشايخي بالقيام بهذا الأمر فكل أشار عليَّ بالإقدام على ذلك، وممن استشرته فضيلة شيخنا الناصح الأمين يحيى الحجوري -حفظه الله- فقال لي: أنا لم أر من اعتنى به وحققه تحقيقًا جيدًا مما وقفت عليه بين يدي من تحقيق للكتاب، فقم بهذا الأمر.

وحثني ورغبني فزاد ذلك في همتي، واستعنت بالله، وقمت بذلك، وحقيقة قد أخذ مني جهدًا ليس باليسير، وحاولت التفرغ له تفرغًا تامًا ليس لي إلا هو، وتركت

بعض بحوثي ومهماتي التي كنت أعمل عليها قبل الإقدام على هذا التحقيق، وقد وجدت إعانة الله لي في ذلك، ووجدت بركة في الوقت، ومع ذلك يبقى أننا بشر يعترينا السهو والتقصير، فمهما بذل الإنسان من جهد وتعب في تأليفاته وبحوثه فإنه يعتريه النقص والضعف والنقد وغير ذلك، وهذا الذي نراه في أنفسنا مع ما نكتب ونحقق ونبذل، يقول الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

تميز هذا التحقيق:

هذا وإن من مميزات تحقيقي لهذا الكتاب مما يفرح ويسعد به طلاب العلم المشتغلين بعلم الحديث أنني أذكر آراء أئمة الحديث المعاصرين، وحكمهم على بعض الأحاديث إن وجدتها في كتبهم، ومنهم الإمام المحدث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمام المحدث الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشيخنا المحدث الحجوري -حفظه الله-.

وقد يكون في جهد من قبلي من المحققين لهم اعتماد على تصحيحات العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفاتهم الاعتماد على أحكام الإمام الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث وكتبه معروفة موجودة في المكتبات الإسلامية، وهو من أعلام هذا الزمان في علم الحديث، وله مدرسة عامرة بعلم الحديث لا يخفى جهده بحمد الله.

ولذلك تجد طلاب العلم يهرعون لشراء كتبه والاستفادة منها، ويفرحون جدًا إن وجدوا كتابًا أو تحقيقًا عليه أحكامه وأقواله.

فهؤلاء الأعلام وغيرهم من المعاصرين لهم العناية الملفتة لعلم الحديث، ولهم

اشتغال فيه، واجتهاد أكثر من غيرهم، ولذلك يزداد القارئ اطمئنانًا لحكمهم على الأحاديث صحة وضعفًا ليس تقليدًا ولكن توفيرًا للوقت ووثوقًا بعلمهم وتضلعهم في هذا الباب، ثم إنه ليس كل أحد له الباع في تحقيق الأحاديث وجمع طرقها ومعرفة عللها فالإحالة عليهما إحالة على مليء.

لفتة وإلماحة:

وفي الختام أقول: أسأل الله أن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، فهذه بضاعتي، وإن كانت مزجاة إلا أن البركة من الله، وهذا التحقيق عبارة عن مشاركة في خدمة تراث علمائنا من علماء اليمن، فما أحوج أن يكون لكتبهم دراسات وعناية واشتغال في خدمتها زيادة على الموجود سيما من طلاب العلم المتمكنين اليمنيين، وهم كُثر بحمد الله، سواء من طلاب الإمام الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أو من طلاب شيخنا العلامة الحجوري -حفظه الله- ممن تخرجوا من تلك القلعة ودار العلم دار الحديث بدماج التي تخرج منها مئات طلابُ علمِ الحديث والسنة من كثير من دول العالم، وصاروا من مراجع المسلمين في كثير من بلدان العالم الإسلامي وغيره، ولا يزال الخير مستمرًا وبحوث مشايخ وعلماء دماج تخرج حينًا بعد حين، وملأت المكتبات، وهناك عشرات ومئات البحوث الحديثية والفقهية والعقدية واللغوية وشتى فنون العلم التي لم تطبع، وهذا من كرم الله على أهل السنة في اليمن، وتفرغهم التام للعلم، وبذل الأوقات في خدمة دين الله كتابة وتأليفًا ودعوة وتعليمًا ونشرًا للسنة.

والخلاصة:

فإننا نرى فيهم نبوغًا واشتغالًا في العلوم ككل، وفي علم الحديث وعلم الإسناد والرجال هذا العلم الجليل على وجه الخصوص؛ لأن تربية الشيخين الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ والحجوري -حفظه الله- كانت على هذا النهج منذ بداية تأسيس الطالب على العلم، ومن أراد معرفة هذا فلينظر في تحقيقاتهم، وليقارن بينها وبين تحقيقات غيرهم يجد البون الشاسع في ذلك، ويرى عدم التكلف، وفيها تضلع ومكنة يلمسها كل منصف.

فنسأل الله أن يكتب أجرهم، وأن يجعل ذلك في موازين علمائنا الأموات والأحياء منهم.

والحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

أبو المنذر عمار بن عبد الجليل بن هزاع الوريفي الحوباني

كان الله في عونه

في تاريخ الحادي والعشرين من شهر رجب لعام أربعة وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- محافظة حضرموت -الوادي- سيئون.

طالبًا للعلم في دار الحديث في مركز شيخنا العلامة المحدث الناصح الأمين يحيى الحجوري -حفظه الله- منطقة شحوح.

منهج التحقيق:

أولًا: الطريقة التي سلكتها في تحقيق الأحاديث، وهي كما يلي:

١) إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما.

٢) إذا عزا المؤلف إلى غيرهما اكتفي بما قاله حال التخريج إلا إذا دعت الحاجة.

٣) إذا عزا المؤلف الحديث إلى صحابي معين أكتفي بتخريجه عنه إذا كان صحيحًا.

٤) أكتفي في الحكم على الرواة بقول الحافظ في التقريب في الغالب.

٥) إذا كان الراوي في "تقريب التهذيب" أقول: قال الحافظ في "التقريب"، أو كما في "التقريب"، ولا أذكر رقم الصفحة، وأما إذا كان العزو لغيره فغالبًا أذكر الجزء والصفحة، وفائدة ذلك أنه قد يكون هناك خلاف في ضبط اسم الراوي فتوفيرًا على الباحث أعزو بالأرقام.

٦) إذا كان رجال الإسناد ثقات مشهورين أكتفي بقولي: إسناده صحيح، أو رجاله ثقات، وإذا كان الإسناد حسنًا فغالبًا أنقل تراجم حال رجال الإسناد.

٧) إذا ذكر المؤلف المتن دون الصحابي فغالبًا استقصي عن كل من ورد عنه إذا كان في الصحيح أو أحدهما، وأما إذا كان الحديث خارج الصحيح فأستقصي سواء ذكره المؤلف وحده أو عن غيره.

٨) إذا عزا المؤلف للصحيحين أو أحدهما وذكر لفظًا خارج الصحيح وعزاه لمخرج واحد كأحمد مثلًا أو غيره أكتفي بالعزو لذاك الذي أحال عليه إلا أن يكون معلًا فأتوسع في ذلك.

٩) إذا قال المؤلف: وفي لفظ خارج الصحيح ولم يذكر مخرجًا أخرجه من جميع المصادر التي وقفت عليها.

١٠) في الغالب إذا ترجح لي تصحيح الحديث أو تضعيفه أؤيد ذلك بكلام أئمة الحديث والعلل من المتقدمين والمتأخرين كالإمام المحدث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمام المحدث الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشيخنا العلامة المحدث الحجوري -حفظه الله-، وشيخنا العلامة المحدث العباد -حفظه الله-، وشيخنا العلامة المحدث محمد ابن علي آدم الأتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا وجدت عنهم.

١١) الحديث إذا كان صحيحًا مشهورًا وهو خارج الصحيح غالبًا لا أكثر النقل في تصحيحه إلا عن المتأخرين.

١٢) قد أذكر بعد تخريج الحديث أقوال المخرجين الذين تكلموا على الحديث عقبه، ولا أذكر المرجع؛ لأني قد خرجته في العزو.

١٣) لم أكثر من الحواشي على كلام المؤلف إلا إذا استدعى الأمر.

ثانيًا: عملي في مقابلة النص:

اعتمدت في عملي على نسخة مطبوع في دار الكتب الحديثة، بتحقيق إبراهيم إبراهيم هلال، وجعلتها النص الأساسي في تحقيقي، وقمت بمقابلة هذه الطبعة

مقابل طبعة أخرى بتحقيق شتا محمد محمد ولم يذكر عليها دار النشر.

كما قابلت النص الأساسي الذي اعتمدته هاهُنا في تحقيقي بمخطوطة للإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ المحفوظة عن دار الكتب القومية مرقمه تحت رقم: (٥٦٤) حديث تيمور، وهي مخطوطة صادرة للإمام عن عام (١٩٣٢).

وأصل هذه النسخة في المكتبة التيمورية، وموجودة في مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي.

فما قمت به هو:

أولًا: اعتمدت طبعة دار الكتب الحديثة بتحقيق إبراهيم هلال وجعلتها النص الأساسي في تحقيقي.

ثانيا: قابلت عليها المطبوع التي بتحقيق شتا محمد، ورمزت إليها بالرمز (ط).

ثالثًا: قابلت على النص الأساسي مخطوطة الإمام الشوكاني الصادرة عن دار الكتب القومية وجعلت المقابلة من المخطوطة في الحاشية، ورمزت إليها بالرمز (أ).

رابعًا: ما كان في النص الأساسي من خطأ مطبعي عقبت عليه مع التصحيح في الحاشية ونبهت على ذلك بأنه إما تصحيف أو خطأ مطبعي.

خامسًا: مقابلتي في المطبوع الذي بتحقيق شتا محمد، ولم يكن إلا مقابلة النص بالنص فقط، وأما التحقيق والمقابلة في نصي الأساسي إنما هو مجهودي الخاص.

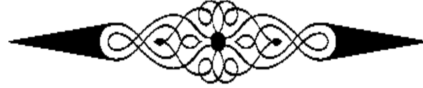
سادسًا: إن سقط نص من المخطوطة وثبت في النص الأساسي عقبت عليه

بساقط من (أ).

سابعًا: ما كان بين معكوفين [] في النص الأساسي فليس من عملي، وإنما هو من عمل إبراهيم هلال هلال فأغنى عن التعقيب عليه.

ثامنًا: اكتفيت بالتعقيب على بعض الكلمات الناقصة حروفها كالهمز للفت النظر إليها فقط. ولم أعقب عليها كلها للابتعاد عن حشو الكتاب ومخافة الملل والسآمة.

هذا وقد استفدت العناوين من النسخ المطبوعة.



ترجمة الإمام الشوكاني

أولًا: اسمه:

هو الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني(١).

ثانيا: نسبه:

قال الإمام الشوكاني في ترجمة والده: وعرف في صنعاء بالشوكاني نسبة إلى شوكان، وهى قرية من قرى السحامية إحدى قبائل خولان بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم، وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكان.

ونسبة الإمام الشوكاني إلى شوكان ليست حقيقية؛ لأن وطنه ووطن سلفه وقرابته هو مكان عدني(٢) شوكان بينه وبينها جبل كبير مستطيل، يقال له: الهَجْرَة، وبعضهم يقول له: هِجْرَة شوكان، فمن هذه الحيثية كان انتساب أهله إلى شوكان، وامتدح الإمام الشوكاني بلدته هجرة شوكان، بقوله: وهذه الهجرة معمورة بأهل الفضل والصلاح والدين من قديم الأزمان لا يخلو وجود عالم منهم في كل زمن، ولكنه يكون تارة في بعض البطون، وتارة في بطن أخرى، ولهم عند سلف الأئمة جلالة

(١) "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع" (٢/ ٢١٤) للشوكاني.

(٢) نسبة إلى مدينة عدن في اليمن، يعني بكلامه: باتجاه الجنوب.

عظيمة، وفيهم رؤساء كبار ناصروا الأئمة ولاسيما في حروب الأتراك.

فاشتهار الإمام الشوكاني بهذا اللقب هو عن طريق والده، إذ كان مشتهرًا بهذه النسبة آنذاك

ثالثًا: مولده:

ولد حسبما وجد بخط والده في وسط نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة (١١٧٣هـ) - (١٧٦٠م) ثلاث وسبعين ومائة وألف بمحل سلفه وهو هِجْرَة شَوْكَان، وكان إذ ذاك قد انتقل والده إلى صنعاء واستوطنها، ولكنه خرج إلى وطنه القديم في أيام الخريف فولد له الإمام الشوكاني(١).

رابعًا: نشأته:

نشأ الإمام الشوكاني بصنعاء في بيئة ميسورة الحال من أسرة معروفة، وبيت يجمع بين العلم والصلاح، وتربى في كنف والده العلامة القاضي علي بن محمد الشوكاني الذي كان معجبا كل الإعجاب بشخصيته، وقد وصفه الإمام الشوكاني بأوصاف عدة تتمثل بالعلم والتقوى والزهد حتى أنه قال فيه: والحاصل أنه على نمط السلف الصالح في جميع أحواله، ولقد كان تغشاه الله تعالى برحمته ورضوانه من عجائب الزمن(٢).

---

(١) "البدر الطالع" (٢/ ٢١٥).

(٢)"البدر الطالع" (١/ ٤٨٤).

وكان لوالده الأثر البالغ في تربيته وتشجيعه على العلم والقيام بما يحتاج إليه، وتكوين شخصيته، فكان شيخه الأول الذي أمده بالعلوم والمعرفة والمدرسة الأولى له(١).

خامسًا: طلبه للعلم:

كان كما هو معتاد آنذاك في طلب العلم أن يبدأ طالب العلم بقراءة القرآن الكريم، فقرأه الإمام الشوكاني على جماعة من المعلمين وختمه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء(٢)، ثم بعد ذلك شرع في دراسة العلوم الشرعية، ويلاحظ من خلال ترجمته لنفسه أنه قد مرت دراسته بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة حفظ المختصرات.

المرحلة الثانية: مرحلة الدراسة والتلقي من العلماء.

وأول من تلقى عنه من العلماء وأخذ عنه العلم هو والده، فقرأ على يديه جملة من الكتب في المذهب الزيدي، ثم على يد أساتذته، وقد تنوعت دراسته بين العلوم العقلية والنقلية(٣).

وكان طلبه للعلم في صنعاء اليمن، ولم يرحل لأعذار، أحدها: عدم الإذن من

---

(١) "البدر الطالع" (١/ ٤٦٢).

(٢) "البدر الطالع" (٢/ ٢١٠).

(٣) "البدر الطالع" (٢/ ٢١٥) وما بعدها.

الأبوين(١)، وهذا من بره بوالديه.

خامسًا: شيوخه:

وقد طلب العلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على جملة كبيرة من العلماء نذكر بعضهم ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتابه "البدر الطالع" وما كتب في ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١) العلاّمة أحمد بن عامر الحدائي (١١٢٧ - ١١٩٧ هـ = ١٧١٥ - ١٧٨٣ م).

٢) العلامة إسماعيل بن الحسن المهدي بن أحمد بن الإمام القاسم بن محمد (١١٢٠ - ١٢٠٦ هـ).

٣) الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكباني.

٤) القاضي عبد الرحمن بن حسن الأكوع.

٥) العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي.

٦) العلامة علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر.

٧) العلاّمة القاسم بن يحيى الخولاني.

٨) والده علي بن محمد الشوكاني.

٩) العلامة عبد الرحمن بن قاسم المداني.

١٠) العلاّمة عبد الله بن إسماعيل النهمي.

١١) العارف يحيى بن محمد الحوشي.

---

(١) "البدر الطالع" (٢/ ٢١٨).

وغيرهم من أهل العلم الذين أدركهم رحمة الله تعالى عليهم.

سادسًا: تلاميذه:

كان للإمام الشوكاني جملة من الطلاب ومنهم من برز في شتى العلوم، ومنهم:

١) العلامة أحمد بن عبد الله العمري الضمدي.

٢) العلامة أحمد بن علي بن محمد بن المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم.

٣) القاضي أحمد بن محمد الشوكاني، وهو ابن الإمام الشوكاني.

٤) القاضي العلامة عبد الله بن علي سهيل.

٥) القاضي العلامة عبد الحميد بن أحمد بن محمد قاطن.

٦) العلامة عبد الله بن شرف الدين الجبلي.

٧) القاضي محمد بن أحمد الشاطبي الصنعاني.

٨) العلامة محمد بن إسماعيل بن الحسين الشامي.

٩) القاضي العلاّمة محمد بن حسن السماوي.

١٠) القاضي العلاّمة يحيى بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني.

١١) العلاّمة يحيى بن علي الردمي.

١٢) العلاّمة يحيى بن محمد الأخفش.

سابعًا: أهم آثاره العلمية:

لقد كان الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ شغوفا في كتابة العلم وهذا يظهر من خلال تصانيفه المتنوعة، فقد صنف في الفقه والأصول والتفسير، والأذكار وغيرها من

العلوم، ومن أهمِّ كتبه، هي:

١) "شرح الصدور في تحريم رفع القبور".

٢) "الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد".

٣) "نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار".

٤) "الدر البهية في المسائل الفقهية".

٥) "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير".

٦) "الدراري المضيّة شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية".

٧) "السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار".

٨) "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول".

٩) "وبل الغمام على شفاء الأوام".

١٠) "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع".

١١) "تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين".

١٢) "قطر الولي على حديث الولي" وهو كتابه هذا الذي قمت بتحقيقه والتعليق عليه.

ثامنًا: ثناء العلماء عليه:

قال العلامة صديق حسن خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المخالف والموالف وصار المشار إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلى في معرفة

غوامض الشريعة عند الرهان له المؤلفات الجليلة الممتعة المفيدة النافعة(١).

وقال العلامة حسن السبعي الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الشوكاني إمام الأئمة ومفتي الأمة، بحر العلوم وشمس الفهوم، سند المجتهدين، الحفاظ فارس المعاني والألفاظ، فريد عصره ونادرة الدهر، شيخ الإسلام علامة الزمان، ترجمان الحديث والقرآن، علم الزهاد، أوحد العباد، قامع المبتدعين، رأس الموحدين، تاج المتبعين، صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها، قاضي قضاة أهل السنة والجماعة، شيخ الرواية والسماع على الإسناد، السابق في ميدان الاجتهاد، المطلع على حقائق الشريعة ومواردها العارف بغوامضها ومقاصدها(٢).

وقال الإمام عبد الحي الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو الإمام خاتمة محدثي المشرق وأثريه، العلامة النظار الجهبذ القاضي، كان شامة في وجه القرن المنصرم، وغرة في جبين الدهر، انتهج من مناهج العلم ما عمى على كثير من قبله، وأوتي فيه من طلاقة القلم والزعامة ما لم ينطق به قلم غيره، فهو من مفاخر الدين بل العرب(٣).

قال العلامة الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثم إن الله تعالى قيض لأهل اليمن فخر الملة وعز الإسلام وحسنة الليالي والأيام، القاضي محمد بن علي الشوكاني فقمع به البدعة، وأزال به الضلالة، وقهر به أهل النحل والمذاهب الباطلة، كالزيدية وغيرها، فأصبح

---

(١) "التاج المكلل" (ص: ٤٥١).

(٢) "مقدمة نيل الأوطار" (١/ ٣).

(٣) "الإمام الشوكاني مفسرًا" لمحمد حسن الغماري (ص: ٣١٦).

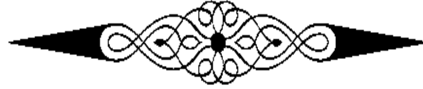
الإيمان في اليمن ونواحيها غضًا طريًا(١).

تاسعاً: وفاته:

توفي الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم الأربعاء في السادس والعشرين من جمادى الآخرة سنة (١٢٥٠هـ) بصنعاء، عن ست وسبعين عاما وسبعة أشهر.

ودفن بمقبرة خزيمة المشهورة بصنعاء.

فرحم الله الإمام الشوكاني، وجزاه اللهُ عنا وعن جميع المسلمين خيرا الجزاء(٢).



(١) "الإمام الشوكاني مفسرًا" (ص:٣١٦).

(٢) "أبجد العلوم" للقنوجي (٢/ ٧٣).

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله وسلَّمَ(١) على سيد الـمُرْسلين وَآله الأكرمين، وَرَضي الله عَن صحابته الأفضلين.

وَبعد:

فَإِنَّهُ لما كَانَ حَدِيث: «**من عَاد لي وليًا**» قد اشْتَمَل على فَوَائِد كَثِيرَة النَّفْع، جليلة الْقدر لمن فهمها حق فهمها، وتدبرها كَمَا يَنْبَغِي، أَحْبَبْت أَن أفرد هَذَا الحَدِيث الجَلِيل بمؤلف مُسْتَقل، أنشر من فَوَائده مَا تبلغ إِلَيْهِ الطَّاقَة، ويصل إِلَيْهِ الْفَهم، وَمَا أحقه بِأَن يفرد(٢) بالتأليف، فَإِنَّهُ قد اشْتَمَل على كَلِمَات كلهَا دُرَر، الْوَاحِدَة مِنْهَا تحتهَا من الْفَوَائِد مَا ستقف على الْبَعْض مِنْهُ.

وَكَيف لَا يكون كَذَلِك وَقد حَكَاهُ عَن الرب سُبْحَانَهُ من أُوتِيَ جَوَامِع الْكَلم(٣)

---

(١) في (أ)، و(ط) والصلاة والسلام.

(٢) هكذا في (ط)، وفي (أ) (أن يفرد).

(٣) عن أبي هُرَيْرَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ**» رواه البخاري، برقم: (٧٠١٣)، ومسلم، برقم: (٥٢٣)، وجاء في مسلم، برقم: (٢٠١) عن أبي موسى الأشعري -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- =

وَمن هُوَ أفْصح من نطق بالضاد(١)، وَخير الْعَالم بأسره، وَأجل خلق الله، وَسيد ولد

قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال سعيد بن المسيب: وَبَلَغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنَّ اللهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِك.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتح الباري (١٣/ ٢٤٧): وَفِيهِ تَفْسِيرُهَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَتَكَلَّمُ بِالْقَوْلِ الْمُوجَزِ الْقَلِيلِ اللَّفْظِ الْكَثِيرِ الْمَعَانِي، وَجَزَمَ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ الْقُرْآنُ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: بُعِثْتُ وَالْقُرْآنُ هُوَ الْغَايَةُ فِي إِيجَازِ اللَّفْظِ وَاتِّسَاعِ الْمَعَانِي. اهـ

(٢) جاء في ذلك حديث مشتهر على الألسنة ولا أصل له، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره ت سلامة (١/ ١٤٣): وَأَمَّا حَدِيثُ: «**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ**» فَلَا أَصْلَ لَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ. وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص: ١٦٧) معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قاله ابن كثير. اهـ

وقال الهندي الفتني في تذكرة الموضوعات (ص: ٨٧): مَعْنَاهُ صَحِيح، وَلَكِن لَا أصل لَهُ. اهـ

وقال أبو المحاسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اللؤلؤ المرصوع (ص: ٤٩): لَا أصل لَهُ، وَالْعجب من الْجلَال الْمحلي ذكره فِي شرح جمع الْجَوَامِع من غير تَنْبِيه، وَكَذَا زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيّ فِي شرح الْمُقدمَة الجزرية. اهـ

وقال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في تفريغ سلسلة الهدى (٣٨٠/ ٥): وإن كان حديث «**أنا أفصح من نطق بالضاد**» من حيث الرواية لا أصل له، لكن من حيث الواقع فهو بلا شك أنه -عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ- أفصح من نطق بالضاد. اهـ

قلت: ومن بابه أيضا حديث: «**أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ**».

قَالَ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للهروي (ص: ١١٧): أَوْرَدَهُ أَصْحَابُ الْغَرَائِبِ وَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَرَّجَهُ وَلَا إِسْنَادُهُ. اهـ

آدم [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-](١)؟

وَلم يسْتَوْف شُرَّاحُ الحَدِيث رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَا يسْتَحقّهُ هَذَا الحَدِيث من الشَّرْح، فَإِن ابْن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ لم يشرحه فِي فتح الْبَارِي إِلَّا بِنَحْوِ ثَلَاث ورق مَعَ أَن شَرحه أكمل شرح (٢) البُخَارِيّ، وأكثرها تَحْقِيقا، وأعمها نفعا، وَلَا حَاجَة لنا(٣) فِي الْكَلَام على رجال إِسْنَاده، فقد أجمع أهل هَذَا الشَّأْن أَن أَحَادِيث الصَّحِيحَيْنِ أَو أَحدهمَا كلهَا من الْمَعْلُوم صدقه المتلقى بِالْقبُولِ الْمجمع على ثُبُوته(٤)، وَعند هَذِه الإجماعات تنْدَفع كل شُبْهَة

---

(١) عن أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أُتِيَ بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» رواه البخاري، برقم: (٤٧١٢)، ومسلم، برقم: (١٩٦). وجاء في لفظ لمسلم (٢٢٧٩): «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**».

(٢) في (أ) (شروح).

(٣) سقط من (أ).

(٤) **قال شيخ الإسلام** رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٧٤): وَأَمَّا كُتُبُ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةُ: مِثْلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فَلَيْسَ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ. اهـ.

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على صحيح مسلم (١/ ١٤): اتفق العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث، وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع:

=

وَيَزُول كل تشكيك، وَقد دفع أكَابِر الْأَئِمَّة من تعرض للْكَلَام على شَيْء مِمَّا فيهمَا، وردوه أبلغ رد، وبينوا صِحَّته أكمل بَيَان، فَالْكَلَام على إِسْنَاده بعد هَذَا لَا يَأْتِي بفائدة يعْتد بهَا، فَكل رُوَاته قد جازوا القنطرة، وارتفع عَنْهُم القيل والقال، وصاروا أكبر من أَن يتَكَلَّم فيهم بِكَلَام، أَو يتناولهم طعن طَاعن، أَو توهين موهن(١).

= كتاب مسلم أصح، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول، وقد قرر الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه المدخل ترجيح كتاب البخاري، وروينا عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري، قلت: ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأعلم بصناعة الحديث منه وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة، وجمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة. اهـ

(١) وقد رد الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من انتقده بها حاصله أنه قال: وَإِطْلَاق أَنَّهُ لَمْ يُرْوَ هَذَا الْمَتْنُ إِلاَّ بِهَذَا الإِسْنَادِ مَرْدُودٌ. .. إلى أن قال: وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ طُرُقٌ أُخْرَى يَدُلُّ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنْ لَهُ أَصْلًا. ثم ساق الشواهد والمتابعات من فتح الباري-دار المعرفة (١١/ ٣٤١).

قلت: وقد ورد هذا الحديث عن خمسة من الصحابة غير أبي هريرة الذي في البخاري.

ورد عن عائشة وابن عباس وأنس وأبي أمامة وميمونة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ-، وكلها شديدة الضعف وأحسنها حالا حديث عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- وإليك بيان حاله:

الحديث الأول:

رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٤١/ ٢٦١)، والبيهقي في الزهد (٧٠٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٤٥٧)، والبزار (٩٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢)، والقشيري في رسالته (١/ ١٤٠) من طريق: عَبْد الْوَاحِدِ مَوْلَى عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «**قَالَ اللهُ عز وجل: مَنْ أَذَلَّ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ**

=

=

عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ وَفَاتِهِ، لِأَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

وهذا إسناده ضعيف.

فيه: عبد الواحد مولى عروة، وهو ابن ميمون أبو حمزة ترجم له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٥/ ٢٩٦): فقال: قال البخاري: منكر الحديث.

وقال الدارقطني، وغيره: ضعيف.

وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك صاحب مناكير. اهـ

قلت: فلا يحتج به، ولكن له طريق أخرى رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٩٣٥٢) فقال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو حَزْرَةَ يَعْقُوبُ بْنُ مُجَاهِدٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ: مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدِ اسْتَحَلَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِي، وَإِنَّ عَبْدِي لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ عَيْنَيْهِ الَّتِي يُبْصِرُ بِهِمَا، وَأُذُنَيْهِ الَّتِي يَسْمَعُ بِهِمَا، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَيْهِ الَّتِي يَمْشِي بِهِمَا، إِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَإِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»

قال الطبراني -عقب الحديث-: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي حَزْرَةَ إِلا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، وَلا رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ إِلا أَبُو حَزْرَةَ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مَيْمُونٍ.

قلت: رجاله ثقات على شرط الصحيح غير شيخ الطبراني لم أجد من وثقه، وقد ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام - ت تدمري» (٢١/ ٣١٨)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

فهذا أحسن إسناد في حديث الولي يضاف لحديث أبي هريرة في الصحيح.

الحديث الثاني:

عن ابن عباس رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١٢٧١٩) فقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ التَّمَّارُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْجُنَيْدِ، ثنا عِيَاضُ بْنُ سَعِيدٍ الثُّمَالِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الله

=

=

ابْنِ هِنْدَ الْجَمَلِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**يَقُولُ اللهُ: مَنْ عَادَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ نَاصَبَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي الْمُؤْمِنُ الْغِنَى، فَأَصْرِفُهُ مِنَ الْغِنَى إِلَى الْفَقْرِ، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الْغِنَى لَكَانَ شَرًّا لَهُ، وَرُبَّمَا سَأَلَنِي وَلِيِّي الْمُؤْمِنُ الْفَقْرَ، فَأَصْرِفُهُ إِلَى الْغِنَى، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى الْفَقْرِ لَكَانَ شَرًّا لَهُ**».

وهذا إسناد شديد الضعف، فيه ثلاث علل:

العلة الأولى: شيخ الطبراني عبيد بن كثير التمار متروك، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٦٠): قَالَ الْأَزْدِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ ابْن حبَان: روى عَن يحيى بن الْحسن بن الْفُرَات لَا يحفظ من حَدِيث أبان إِذْ دخلت عَلَيْهِ فَحدث بهَا فَبين لَهُ فَلم يرجع فَاسْتحقَّ التّرْك. اهـ

وقال ابن حجر في لسان الميزان (٤/ ١٢٣): قال الأزدي والدارقطني: متروك الحديث. اهـ.

العلة الثانية: محمد بن الجنيد الإسفرائيني لا يعرف.

العلة الثالثة: عيسى بن مسلم الطهوي، قال الحافظ في التقريب: لين.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٧٠)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ جَمَاعَةٌ لَمْ أَعْرِفْهُمْ. اهـ

الحديث الثالث:

عن أنس رواه القضاعي في مسند الشهاب (١٤٥٦)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٢٤٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٨١٣)، وابن أبي الدنيا في الأولياء (١)، والقشيري في رسالته (١/ ١٧١)، من طرق عَنْ صَدَقَةَ الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ هِشَامٍ الْكِنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عن جبريل -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ، قَالَ: «**مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ، مَا تَرَدَّدْتُ فِي قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ وَلا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يُرِيدُ بَابًا مِنَ الْعِبَادَةِ، فَأَكُفُّهُ عَنْهُ لا يَدْخُلُهُ عُجْبٌ فَيُفْسِدُهُ ذَلِكَ مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، لا يَزَالُ عَبْدِي يَتَنَفَّلُ لِي**

=

=

حَتَّى أُحِبَّهُ وَمَنْ أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا، ويَدًا وَمُوسِدًا، دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ، وَسَأَلَنِي فَأَعْطَيْتُهُ، وَنَصَحَ لِي فَنَصَحْتُ لَهُ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلا الْغِنَى وَلَوْ أَفْقَرْتُهُ لأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلا الْفَقْرُ، وَإِنْ بَسَطْتُ لَهُ أَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلا الصِّحَّةُ وَلَوْ أَسْقَمْتُهُ لأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لا يُصْلِحُ إِيمَانَهُ إِلا السَّقَمُ وَلَوْ أَصْحَحْتُهُ لأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، إِنِّي أُدَبِّرُ عِبَادِي بِعِلْمِي فِي قُلُوبِهِمْ إِنِّي عَلِيمٌ خَبِيرٌ».

وهذا إسناد ضعيف، فيه علتان:

العلة الأولى: صدقة هو ابن عبد الله السمين، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ٥٤): قَالَ أَحْمد ضَعِيف جدا لَيْسَ بِشَيْء أَحَادِيثه مَنَاكِير لَا يُسَاوِي حَدِيثه شَيْئا، وَقَالَ ابْن نمير وَيحيى وَالنَّسَائِيّ وَالدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ البُخَارِيّ: ضَعِيف جدا، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي الموضوعات عَن الثِّقَات.اهـ

العلة الثانية: هشام بن عبد الله الكناني ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٤/ ٢١)، وذكر له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وللحديث طريق أخرى: رواها الطبراني في الأوسط، برقم: (٦٠٩)، قال: حَدَّثَنا أَحْمَدُ، قَالَ: نا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو حَفْصٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: نا صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو مُعَاوِيَةَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- عَنْ جِبْرِيلَ، عَنِ اللهِ تَعَالَى قَالَ: «**مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ**». به

وهذا إسناد شديد الضعف.

فيه: عمر بن سعيد أبو حفص الدمشقي.

قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ٢١٠): قَالَ أَحْمد: كتبت عَنهُ وَقد تركت حَدِيثه. وَقَالَ السَّعْدِيّ: سقط حَدِيثه، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هُوَ مَتْرُوك. اهـ

وقد أورد حديث أنس هذا **الهيثمي** في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٧٠)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ. اهـ

=

وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٢)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ١٦٧)، والعلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ٢٥٦).

الحديث الرابع:

رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٧٨٨٠)، والبيهقي في الزهد (٧٠٩) من طريق عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْعَدَاوَةِ، ابْنَ آدَمَ لَنْ تُدْرِكَ مَا عِنْدِي إِلا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ، وَلا يَزَالُ عَبْدِي يَتَحَبَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَأَكُونَ قَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، فَإِذَا دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَإِذَا سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَرَنِي نَصَرْتُهُ وَأَحَبُّ عِبَادَةِ عَبْدِي إِلَيَّ النَّصِيحَةُ**».

هذا إسناد ضعيف، فيه: علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف.

وقد أورد هذا الحديث ابن أبي حاتم وقال في علل الحديث (٥/ ١٤٧): قال أبي: هذا حديث منكر جدا. اهـ

وقد أورده أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (٢/ ٥١٤)، وقال: وفي الطريقين علي بن يزيد وهو ضعيف. اهـ

الحديث الخامس:

رواه أبو يعلى الموصلي (٧٠٨٧)، وأورده من طريقه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٥٩٦)، والبوصيري في إتحاف الخيرة (١١١١) قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**قَالَ اللهُ عز وجل: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدِ اسْتَحَقَّ مُحَارَبَتِي، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِي، وَإِنَّهُ لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ رِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَقَلْبَهُ الَّذِي يَعْقِلُ بِهِ، إِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ، وَإِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدُّدِي عَنْ مَوْتِهِ، وَذَاكَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**».

=

وسميته: (قطر الْوَلِيّ على حَدِيث الْوَلِيّ)(١).

[قَالَ فِي الصِّحَاح(٢): وَالْوَلِيّ الْمَطَر بعد الوسمى، سمي وليًا لِأَنَّهُ يَلِي الوسمى](٣).

وَهُوَ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، وَلَفظه فِي البُخَارِيّ(٤) هَكَذَا. قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-

=

وهذا إسناد شديد الضعف، فيه علتان:

العلة الأولى: يوسف بن خالد السمتي.

قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٣/ ٢١٩): قَالَ يحيى: كَذَّاب خَبِيث عدو الله رجل سوء لَا يحدث عَنهُ أحد فِيهِ خير.

وَقَالَ مرّة: زنديق لَا يكْتب حَدِيثه. وَقد روى عَنهُ الشَّافِعِي، وَقَالَ: كَانَ ضعيفًا، وَقَالَ عَمْرو بن عَليّ: كَانَ يكذب. وَقَالَ النَّسَائِيّ: كَذَّاب مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ أَبُو زرْعَة: ذَاهِب الحَدِيث. وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ يضع الْأَحَادِيث على الشُّيُوخ وَيقْرَأ عَلَيْهِم ثمَّ يَرْوِيهَا عَنْهُم لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ.اهـ

العلة الثانية: عمر بن إسحاق المخرمي.

قال الحافظ ابن حجر: في لسان الميزان (٤/ ٢٧١): ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: لا يتابع على حديثه وليس مشهورا بالنقل. اهـ وقد أورد هذا الحديث في المطالب العالية (٤/ ٣٥٧).

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٧٠) فقال: رواه أبو يعلى، وفيه: يوسف بن خالد السمتي، وهو كذاب. اهـ.

وقد أورد هذه الطرق وأعلها ابن رجب في جامع العلوم والحكم ت الفحل (٣/ ١٠٥٧).

(١) وللسيوطي أيضا رسالة في هذا الحديث بعنوان: ”القول الجلي في أحاديث الولي“ ضمن الحاوي.

(٢) تاج اللغة للجوهري (٦/ ٢٥٢٩)، ومقاييس اللغة لابن فارس(٦/ ١٤١).

(٣) هذه الفقرة ليست من نص المؤلف، وإنما وردت في حاشية (أ).

(٤) أخرجه البخاري، برقم (٦٥٠٢)، وابن ماجه، برقم: (٣٩٨٩)، وأحمد، برقم: (١٦٣٧٣)،

=

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «إِن الله تبارك وتعالى قَالَ: من عادى لي وليًا، فقد آذنته بالْحَرْبِ، وَمَا تقرب إِلَيَّ عَبدِي بِشَيْء أحب إِلَيّ مِمَّا افترضت عَلَيْهِ، وما يزال(١) عَبدِي يتَقَرَّب إِلَيَّ بالنوافل حَتَّى أحببته، فَإِذا أحببته كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يُبصر بِهِ، وَيَده الَّذِي يبطش بهَا، وَرجله الَّذِي يمشي بهَا، [وَإِن سَأَلَنِي أَعْطيته، وَإِن استعاذني أعذته]،(٢) وما ترددت عَن شَيْء أَنا فَاعله ترددي عَن نفس الْمُؤمن يكره الْمَوْت، وأكره إساءته (٣)». انْتهى(٤)

=

وابن حبان، برقم: (٣٤٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٢٨)، والنسائي في السنن الكبرى، برقم: (٨٢١١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٦)، و(١٠/ ٢١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف، برقم: (٣٢٧٩١)، والطبراني في المعجم الأوسط، برقم: (٢١٨٣)، والدوري في حديث ابن كرامة، برقم: (٣٩)، وتمام بن محمد الرازي في فوائده برقم: (٢٨)، وأبو المظفر النابلسي في الأحاديث الستة العراقية، برقم: (٢)، واللالكائي في كرامات أولياء الله، برقم: (٤٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات، برقم: (١٠٢٩)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٢٤٧)، وأبو نعيم في الحلية، برقم: (٣)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان، برقم: (١٠٦٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٢٦٥٦)، وأبو يعلى الحنبلي في طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٥)، والبيهقي في الزهد الكبير، برقم (٧٠٣).

(١) في (أ) (ما زال).

(٢) في الصحيح: («**وإن سألني لأعطينه، ولئن أستعاذني لأعيذنه**»)، وليس من لفظ البخاري، وإنما ورد في صحيح ابن حبان في إحدى رواياته.

(٣) لفظ الصحيح «**وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**».

(٤) وهذا الحديث قد تلقته الأمة بالقبول، وصححه عدد من العلماء.

قال كمال الدين ابن العديم رَحِمَهُ اللَّهُ في "بغية الطلب فى تاريخ حلب" (٨/ ٣٦٣٦): قال

=

=

السمعاني: حديث صحيح أخرجه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في جامعه الصحيح... إلى قوله: قال السمعاني: سمعت أحمد بن سعد بن علي العجلي بهمذان يقول: كان شيخنا أبو محمد التميمي إذا روى هذا الحديث أو قرىء عليه قال: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الطور]، وسمعت شيخ الشيوخ إسماعيل بن أبي سعد مذاكرة يقول: كان أبو محمد التميمي شيخنا إذا قرأ عليه أبو بكر بن الخاضبة هذا الحديث- يعني: حديث عطاء عن أبي هريرة- أخذ خده وقرصه. وقال: أبا بكر ينبت تحت حبكم من ذا شيء. اهـ

وقال أبو البركات النيسابوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''الأربعين'' (ص٧٩): هذا حديث صحيح شريف حسن. اهـ.

وقال الإمام المحدث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''السلسلة الصحيحة'' (٤/ ١٨٥): فإن حديثا يخرجه الإمام البخاري في ''المسند الصحيح'' ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه.اهـ

وقال في موضع آخر في ''السلسلة الصحيحة'' (٤/ ٥٦٩): مع بيان شواهده التي تقويه. وبالجملة فالحديث بمجموع الطريقين حسن. اهـ.

ثم إني وقفت مؤخرًا بعد انتهائي من هذا التحقيق على رسالة لشيخنا العلامة يحيى الحجوري حفظه الله كتبها حديثًا بيانًا لصحة الحديث، وردًّا على من ضعف الحديث، وهي رسالة قيمة رصينة أسماها: ''**بهجة القلب على حديث من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب**'' ونقل كلام العلماء في خالد بن مخلد القطواني، وسأسوق كلام الشيخ بنصه لما فيه من الفائدة القيمة في تأصيل مسألة مهمة تتعلق بمن ينتقي لهم البخاري ومسلم، فإليك النقل بنصه حتى يعم النفع بإذن الله لهذا التحقيق، **فقال** -حفظه الله- في كتابه المشار في كلام العلماء عن خالد بن مخلد القطواني: **قال ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ** في ترجمته من الكامل (٣/ ٤٦٦): -بعد أن ذكر له بعض المناكير- لم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته فلعله توهما منه أو حملا على الحفظ، وهو عندي إن شاء

=

=

الله لا بأس به. اهـ

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه ''المغني'': من شيوخه البخاري صدوق إن شاء الله.

قلت: -أي: الشيخ يحيى الحجوري حفظه الله-: مما يدل على أنه صدوق اعتماد البخاري ومسلم له في صحيحهما، مع قول أبي داود: صدوق، وقول ابن معين: لا بأس به، وقول العجلي وصالح جزرة: ثقة. وذكر ابن شاهين وابن حبان له في الثقات.

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق. وهو عندنا في عداد أهل الصدق.

ولخص أقوالهم الحافظ في ''التقريب'' فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: صدوق يتشيع له أفراد. اهـ

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''أعلام النبلاء'' (١٠/ ٢١٧): الإمام، المحدث، الحافظ، المكثر، المغرب. اهـ

حدث عنه البخاري في صحيحه، وقد ترجم الذهبي لخالد بن مخلد في ميزان الاعتدال وساق حديث هذه وقال: فهذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد ابن مخلد. اهـ

قال الشيخ الحجوري حفظه الله في كتابه ''بهجة القلب'' (صـ٧): فهذا الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل عن أئمة الحديث وهو منهم أنهم لم يضعفوا الحديث مهابة للصحيح مع أنهم استغربوه.

ثانيا: هذا الحديث من رواية خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال وهي صحيحة، ورب ضعيف يصحح حديثه عن بعض الرجال، وعكسه كذلك كما تراه في مثل شرح حديث علل الترمذي لابن رجب وغيره، وقد نص الحافظ على سلامة حديث خالد بن مخلد عن أهل المدينة، ومنهم سليمان بن بلال.

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''شرح علل الترمذي'' (١/ ١٠٣): ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبًا في كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم أما في بعض الأوقات، وهم المختلطون، أو

=

=

في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: النوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٧٧٣): **الضرب الثاني**: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ...، ومنهم خالد بن مخلد القطواني.

ذكر الغلابي في تاريخه. قال: القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال.

وقال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصارم المنكي في الرد على السبكي" (١٩٥): فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهما ، ولا يخرجان حديثه عن عبد الله بن المثنى، وإن كان البخاري قد روى لعبد الله بن المثنى من غير رواية خالد عنه. اهـ

ثانيا: أن البخاري ومسلم ينتقيان من أحاديث من تكلم فيهم في الصحيحين ما علم أنه من ثوابت أحاديثهم، لا سيما فيما اعتمداه من أحاديث هذا الصنف فعلى القول بأن فيه ضعيفًا فقد انتقيا من حديث جملة كبيرة، فله في البخاري نحو ثلاثين حديثًا، وفي مسلم عدد غير يسير سنذكرها بعد هذا، وقد أبان انتقاءهما واختيارهما أحاديث بعض من تكلم فيهم جماعة منهم:

الإمام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "صيانة صحيح مسلم" (٩٦)، فقال:

الْفَصْل الثَّامِن: عَابَ عائبون مُسلمًا بروايته فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح أَيْضًا.

وَالْجَوَاب: أَن ذَلِك لأحد أَسبَاب لَا معاب عَلَيْهِ مَعهَا:

=

=

أَحدهَا: أَن يكون ذَلِك فِيمَن هُوَ ضَعِيف عِنْد غَيره ثِقَة عِنْده، وَلَا يُقَال: إِن الْجرْح مقدم على التَّعْدِيل، وَهَذَا تَقْدِيم للتعديل على الْجرْح؛ لِأَن الَّذِي ذكرْنَاهُ مَحْمُول على مَا إِذا كَانَ الْجرْح غير مُفَسّر السَّبَب، فَأَنَّهُ لَا يعْمل بِهِ.

وَقد جليت فِي كتاب معرفَة عُلُوم الحَدِيث حمل الْخَطِيب أبي بكر الْحَافِظ على ذَلِك احتجاج صَاحِبي الصَّحِيحَيْنِ وَأبي دَاوُد وَغَيرهم بِجَمَاعَة عُلِم الطعْن فيهم من غَيرهم.

وَيحْتَمل أَيْضًا: أَن يكون ذَلِك فِيمَا بَين الْجَارِح فِيهِ السَّبَب واستبان مُسلم بُطْلَانه، وَالله أعلم.

الثَّانِي: أَن يكون ذَلِك وَاقعًا فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول، وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولًا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصلًا، ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَاد آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة أَو لزِيَادَة فِيهِ...

الثَّالِث: أَن يكون ضعف الضَّعِيف الَّذِي احْتج بِهِ طَرَأَ بعد أَخذه عَنهُ باختلاط حدث عَلَيْهِ غير قَادِح فِيمَا رَوَاهُ من قبل فِي زمَان سدادة واستقامته...

الرَّابِع: أَن يَعْلُو بالشخص الضَّعِيف إِسْنَاده، وَهُوَ عِنْده بِرِوَايَة الثِّقَات نَازل، فيذكر العالي وَلَا يطول بِإِضَافَة النَّازِل إِلَيْهِ مكتفيًا بِمَعْرِفَة أهل الشَّأْن بذلك، وَهَذَا الْعذر قد روينَاهُ عَنهُ تنصيصًا.

وقال الحازمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "شروط الأئمة الخمسة" (٦٩-٧٠): -وقد قسم الرواة إلى خمس طبقات وجعل الطبقة الأولى مقصد البخاري، ويخرج أحيانًا من أعيان الطبقة الثانية-:

فإن قيل: إذا كان الأمر على ما مهدت وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما -أي: الصحيحين- إلا ما صح فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم؟

قلت: أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًا يرد به حديثهم. اهـ

=

=

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الموقظة" (٧٩): فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ وروِاياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.

ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثِيقه تردُّد. اهـ

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "زاد المعاد" (١/ ٣٥٣) وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره، ومثله يقاس الكلام على البخاري: وَلَا عَيْبَ عَلَى مسلم فِي إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِي مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الضَّرْبِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ حَفِظَهُ، كَمَا يَطْرَحُ مِنْ أَحَادِيثِ الثِّقَةِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهِ، فَغَلِطَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَنِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ إِخْرَاجَ جَمِيعِ حَدِيثِ الثِّقَةِ، وَمَنْ ضَعَّفَ جَمِيعَ حَدِيثِ سَيِّئِ الْحِفْظِ. اهـ

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "هدي الساري" (١/ ٣٨٤): وَأما الْغَلَط فَتَارَة يكثر من الرَّاوِي، وَتارَة يقل، فَحَيْثُ يُوصف بِكَوْنِهِ كثير الْغَلَط ينظر فِيمَا أخرج لَهُ إِن وجد مرويًا عِنْده أَو عِنْد غَيره من رِوَايَة غير هَذَا الْمَوْصُوف بالغلط علم أَن الْمُعْتَمد أصل الحَدِيث لَا خُصُوص هَذِه الطَّرِيق، وَإِن لم يُوجد إِلَّا من طَرِيقه فَهَذَا قَادِح يُوجب التَّوَقُّف عَن الحكم بِصِحَّة مَا هَذَا سَبيله، وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح بِحَمْد الله من ذَلِك شَيْء، وَحَيْثُ يُوصف بقلة الْغَلَط كَمَا يُقَال: سيء الْحِفْظ، أَو له أَوهام أَو له مَنَاكِير وَغير ذَلِك من الْعبارَات فَالْحكم فِيهِ كَالْحكمِ فِي الَّذِي قبله إِلَّا أَن الرِّوَايَة عَن هَؤُلَاءِ فِي المتابعات أَكثر مِنْهَا عِنْد الْمُصَنّف من الرِّوَايَة عَن أُولَئِكَ.

وقال المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "التنكيل" (٢/ ٦٩٢): إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

=

=

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونًا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح. اهـ

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "هدي الساري" (١/ ٣٨٤): تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لأي راو كَانَ مُقْتَض لعدالته عِنْده وَصِحَّة ضَبطه، وَعدم غفلته، وَلَا سِيمَا مَا انضاف إِلَى ذَلِك من إطباق جُمْهُور الْأَئِمَّة على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين، وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عَنهُ فِي الصَّحِيح، فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْجُمْهُور على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا، هَذَا إِذا خرَّج لَهُ فِي الْأُصُول، فإمَّا إِن خرَّج لَهُ فِي المتابعات والشواهد والتعاليق فَهَذَا يتَفَاوَت دَرَجَات من أخرج لَهُ مِنْهُم فِي الضَّبْط وَغَيره مَعَ حُصُول اسْم الصدْق لَهُم. اهـ

ثم نقل -حفظه الله- تصحيح العلماء لهذا الحديث وثنائهم عليه فقال -وفقه الله-: وصححه ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه (٢/ ٦٠) **وقال**: لَا يُعْرَفُ لِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا طَرِيقَانِ اثْنَانِ هِشَامٌ الْكِنَانِيُّ عَنْ أَنَسٍ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَكِلَا الطَّرِيقَيْنِ لَا يَصِحُّ وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ. اهـ

وقال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "الفوائد المنتخبة" (١٥/ ٦٢٠): هذا حديثٌ صحيح غريب من حديث عطاء بن أَبي رباح عن أَبي هريرة، ومن حديث شريك بن عبد الله بن أَبي نَمِر عن عطاء، انفرد بروايته: سليمان بن بلال عنه ولا نعلم رواه عن سليمان إلاَّ خالد بن مخلد القَطَوانيّ، رواه البخاريُّ في صحيحه عن ابن كَرَامة. اهـ

=

قَوْله: «إِن الله [تبَارك] وَتَعَالَى»، قَالَ: هَذَا من الْأَحَادِيث الإلهية القدسية(١)، وَهُوَ

=

وأخرجه البغوي في "شرح السنة" (٥/ ٢٠) من طريق البخاري، وقال: هذا حديث صحيح.

وأبو القاسم الملقب بقوام السنة في "العوالي الموافقات" (٤٧)، وقال: صحيح، قد رواه البخاري في كتابه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٢٩): هَذَا حَدِيثٌ شَرِيفٌ قَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَشْرَفُ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي صِفَةِ الْأَوْلِيَاءِ.اهـ

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "معرفة القراء الكبار" (٢٤٧): وقد روى أبو سعد السمعاني، حديث «من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب»، وعن أربعة وسبعين نفسًا. اهـ

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامع العلوم والحكم" (٣/ ١٠٦٨): وقد قيل: إنّه أشرف حديثٍ رُوي في ذكر الأولياء.

وقال أبو البركات النيسابوري إسماعيل بن أبي سعد رَحِمَهُ اللَّهُ في "جزء فيه أربعون حديثا من الصحاح العوالي" (٧٩): هذا حديث صحيح شريف حسن.

وقال الإمام المفسر عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في "بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار" ط الرشد (صـ٩٧): هذا حديث جليل، أشرف حديث في أوصاف الأولياء، وفضلهم ومقاماتهم.اهـ

قال الشيخ الحجوري حفظه الله: هذا حديث عظيم قد أفرد الإمام الشوكاني هذا الحديث بالشرح في مجلد سماه: "**قطر الولي على حديث الولي**".

(١) التعريف بالحديث القدسي: قال الزرقاني رَحِمَهُ اللَّهُ في "مناهل العرفان في علوم القرآن" (١/ ٥٠): الحديث القدسي الذي قاله الرسول حاكيا عن الله تعالى فهو كلام الله تعالى أيضا غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه. ولله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه

=

المنزل معجزا وغير معجز لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الآنف من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام الله المعجز ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز. اهـ

وهل لفظه ومعناه من الله؟

قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموع فتاويه (٩/ ٦٩): وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في لفظ الحديث القدسي: هل هو كلام الله تعالى، أو أن الله تعالى أوحى إلى رسوله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- معناه واللفظ لفظ رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-؟

على قولين:

القول الأول: أن الحديث القدسي من عند الله لفظه ومعناه؛ لأن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أضافه إلى الله تعالى، ومن المعلوم أن الأصل في القول المضاف أن يكون بلفظ قائله لا ناقله، لا سيما والنبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أقوى الناس أمانة وأوثقهم رواية.

القول الثاني: أن الحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه لفظ النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، وذلك لوجهين:

الوجه الأول: لو كان الحديث القدسي من عند الله لفظا ومعنى لكان أعلى سندا من القرآن؛ لأن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- يرويه عن ربه تعالى بدون واسطة؛ كما هو ظاهر السياق، أما القرآن فنزل على النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- بواسطة جبريل، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء].

الوجه الثاني: أنه لو كان لفظ الحديث القدسي من عند الله لم يكن بينه وبين القرآن فرق؛ لأن كليهما على هذا التقدير كلام الله تعالى، والحكمة تقتضي تساويهما في الحكم حين اتفقا في الأصل. اهـ

فوارق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم:

قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في مجموع فتاويه (٩/ ٧٠): ومن المعلوم أن بين القرآن

يحْتَمل أَن يكون مِمَّا تَلقاهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاۤلِهِوَسَلَّمَ-]، عَن ربه بِلَا وَاسِطَة، وَيحْتَمل أَن

والحديث القدسي فروق كثيرة:

منها: أن الحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته، بمعنى أن الإنسان لا يتعبد لله تعالى بمجرد قراءته؛ فلا يثاب على كل حرف منه عشر حسنات، والقرآن يتعبد بتلاوته بكل حرف منه عشر حسنات.

ومنها: أن الله تعالى تحدى أن يأتي الناس بمثل القرآن أو آية منه، ولم يرد مثل ذلك في الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن محفوظ من عند الله تعالى؛ كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩ ﴾ [الحجر]، والأحاديث القدسية بخلاف ذلك؛ ففيها الصحيح والحسن، بل أضيف إليها ما كان ضعيفًا أو موضوعًا، وهذا وإن لم يكن منها لكن نسب إليها وفيها التقديم والتأخير والزيادة والنقص.

ومنها: أن القرآن لا تجوز قراءته بالمعنى بإجماع المسلمين، وأما الأحاديث القدسية فعلى الخلاف في جواز نقل الحديث النبوي بالمعنى والأكثرون على جوازه.

ومنها: أن القرآن تشرع قراءته في الصلاة ومنه ما لا تصح الصلاة بدون قراءته، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يمسه إلا الطاهر على الأصح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن لا يقرؤه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح، بخلاف الأحاديث القدسية.

ومنها: أن القرآن ثبت بالتواتر القطعي المفيد للعلم اليقيني، فلو أنكر منه حرفا أجمع القراء عليه لكان كافرا، بخلاف الأحاديث القدسية فإنه لو أنكر شيئا منها مدعيا أنه لم يثبت لم يكفر، أما لو أنكره مع علمه أن النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاۤلِهِوَسَلَّمَ- قاله لكان كافرا لتكذيبه النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاۤلِهِوَسَلَّمَ-. اهـ

يكون مِمَّا تَلقاهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عَن ربه(١) بِوَاسِطَة الْملك(٢).

قَالَ الْكرْمَانِي(٣): يحْتَمل: أَن يكون من الْأَحَادِيث القدسية، وَيحْتَمل: أَن يكون لبَيَان الْوَاقِع وَالرَّاجِح الأول. وَقد وَقع فِي بعض طرق هَذَا الحَدِيث أَنه [-

---

(١) سقط من (أ).

(٢) الوحي للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- على أحوال منها:

أنه يكلمه بغير واسطة بل مباشرة، ومن أدلة ذلك ما جاء في حديث الإسراء والمعراج، وفيه أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- رجع إلى ربه فناداه: «يَا رَبِّ، خَفِّفْ عَلَى أُمَّتِي...» إلى قوله: «فَلَمْ أَزَلْ أَرْجِعُ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَبَيْنَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». الحديث. هذا سياق مسلم، برقم: (١٦٣)، وأما سياق البخاري، برقم: (٧٥١٧) «فَقَالَ الجَبَّارُ: يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ...» الحديث. فهذا من الأدلة على أن الوحي قد يكون مباشرة مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دون واسطة الملك.

قال الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللهُ- في فتح الباري (٧/ ٢١٦):هذا من أقوى ما استدل به على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كلم نبيه محمدا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ليلة الإسراء بغير واسطة.اهـ

وقال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- كما في مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢٠): فَإِنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَى وَأَمَرَهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَكَذَلِكَ كَلَّمَ مُحَمَّدًا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَأَمَرَهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، وَكَذَلِكَ كَلَّمَ آدَمَ وَأَمَرَهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهِيَ أَوَامِرُ دِينِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.اهـ

وقال تلميذه ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- في زاد المعاد (١/ ٧٩): كَلَامُ الله لَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ بِلَا وَاسِطَةِ مَلَكٍ، كَمَا كَلَّمَ اللهُ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ ثَابِتَةٌ لِمُوسَى قَطْعًا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَثُبُوتُهَا لِنَبِيِّنَا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- هُوَ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ.اهـ

(٣) كما في فتح الباري لابن حجر-دار المعرفة (١١/ ٣٢٣).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -] حدث بِهِ عَن جِبْرِيل عَن الله عَزَّ وَجَلَّ(١).

---

(١) ضعيف جدا: رواه القضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٣٢٧)، وابن أبي الدنيا في الأولياء (١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٨١٣)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٢٤٩)، وفي معالم التنزيل (١٠٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٢٢)، والقشيري في رسالته (١/ ١٧١) من طُرقٍ عن صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ الله، أخبرنا هِشَامُ الْكَتَّانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عنْ جِبْرِيلَ، عَنِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ: «**يَقُولُ اللهُ عز وجل**: ...» وذكره.

وفيه علتان:

العلة الأولى: صدقة بن عبد الله، هو ابن السمان ضعيف منكر الحديث. قال الحافظ في التقريب: ضعيف. اهـ

وقال البخاري: ضعيف جدا، وما كان من حديثه مرفوعا فهو منكر. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك. انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٤١٦).

العلة الثانية: هشام الكتاني لم أجد له ترجمة، وإنما ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٤/ ٢١) عند هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وللحديث متابعة أخرى عند الطبراني في الأوسط، برقم: (٦٠٩) تفرد بها عمر بن سعيد بن سليمان القرشي وهو متروك، وقد كُذب، قال مسلم: ضعيف. وقال أبو حاتم: كتبت حديثه وطرحته. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي. وقال ابن المديني: شيخ وضعفه جدا، وكذبه الساجي. تهذيب التهذيب - الفكر (٧/ ٣٩٩).

وقد ضعف هذه الطريق بهذا الراوي الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (١٠/ ٤٧٦).

وأورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ١٦٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٢)، وقال العلامة الألباني في "السِّلسلة الضعيفة" (٤/ ٢٥٦): ضعيف جدا.



الْفَصْل الأول: من هُوَ الْوَلِيّ؟

قَوْله: «من عادى لي وليًا». قَالَ فِي الصِّحَاح: وَالْوَلِيّ ضد الْعَدو انْتهى.(١) وَالْولَايَة ضد الْعَدَاوَة، وأصل الْولَايَة: الْمحبَّة والتقرب كَمَا ذكره أهل اللُّغَة، وأصل الْعَدَاوَة: البغض والبعد.

قَالَ ابْن حجر -فِي فتح الْبَارِي-: الْمُرَاد بولِي الله الْعَالم بِاللهَّ تَعَالَى، [المواظب](٢) على طَاعَته، المخلص فِي عِبَادَته. انْتهى(٣).

وَهَذَا التَّفْسِير للْوَلِيّ هُوَ الْمُنَاسب لِمَعْنى الْوَلِيّ الْمُضَاف إِلَى الرب سُبْحَانَهُ، وَيدل على ذَلِك مَا فِي الْآيَات القرآنية، كَقَوْلِه سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ

---

(١) في الصحاح تاج اللغة" و"صحاح العربية" للجوهري (٦/ ٢٥٢٩) قال: والولي: ضدُّ العدوّ. يقال منه: تَوَلاّهُ. والمَوْلى: المُعْتِقُ، والمُعْتَقُ، وابنُ العمّ، والناصرُ، والجارُ. والوَلِيُّ: الصِهْرُ، وكلُّ من وَلِيَ أمرَ واحدٍ فهو وليه. وقول الشاعر:

هــم المـــولى وإن جنفـــوا علينـــا ... وإنـــا مـــن لقـــائهم لـــزور

قال أبو عبيدة: يعنى الموالي أي بني العم. اهـ

(٢) في (أ) (المواضب) والصواب المثبت ههنا لموافقته مصادر التخريج، انظر نص الكلام في فتح الباري.

(٣) "فتح الباري" لابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١١/ ٣٤٢).

﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٦٤﴾ [يونس]

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وكقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٥٤ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ۝٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ۝٥٦﴾ [المائدة:٥٦].

وَغير ذَلِك من الْآيَات، فأولياء الله هم خلص عباده، القائمون بطاعاته، المخلصون لَهُ.

أفضل الأَوْلِيَاء:

وَأفضل أَوْلِيَاء الله(١) هم الْأَنْبِيَاء، وَأفضل الْأَنْبِيَاء هم الْمُرْسَلُونَ، وَأفضل الرُّسُل هم أولو الْعَزْم: نوح وَإِبْرَاهِيم ومُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمّد [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-](٢). وَأفضل أولي الْعَزْم نَبينَا مُحَمَّد [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-](٣)، وَهُوَ الَّذِي أنزل

---

(١) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٢) في (أ) (صلى الله عليهم وسلم).

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ كما في "المستدرك على مجموع الفتاوى" (١/ ١٦٥): ومن قال: إن الأولياء أفضل من جميع الخلق، فقوله أظهر عند جميع أهل الملل من أن يشك في كذبه؛ بل هو =

الله سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

فَجعل سُبْحَانَهُ صدق محبَّة الله عَزَّوَجَلَّ متوقفة على اتِّبَاعه، وَجعل اتِّبَاعه سَبَب حُصُول الْمحبَّة من الله سُبْحَانَهُ، وَقد ادَّعَت الْيَهُود وَالنَّصَارَى أَنهم أَبنَاء الله وأحباؤه وأولياؤه(١) ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [المائدة].

بل ادعوا أَنه لَا يدْخل الْجنَّة إِلَّا من كَانَ مِنْهُم: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة].

بل قد ادعى ذلك مشركو العرب كما حكى الله سبحانه ذلك عنهم بقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ

= معلوم بالضرورة أنه باطل؛ فإن الرسل أفضل الأنبياء، وأولو العزم كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أفضل من سائر المسلمين، وأن محمدا - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ - سيد ولد آدم؛ وليس يحتاج هذا أن يثبت بحديث ولا أثر، فقد رتب الله سبحانه خلقه فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ﴾ [النساء: ٦٩] فرتبهم على أربع طبقات. اهـ

(١) سقط من (أ).

ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾﴾[الأنفال]، وهم في الحقيقة أولياء الشيطان، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾ [النساء:٧٦]، وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [النحل]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾ [الكهف]. [وقال سبحانه]: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾﴾ [النساء]، وقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾[آل عمران] [وَقَالَ] ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأعراف]، وَقَالَ: ﴿ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأعراف]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْۖ﴾[الأنعام:١٢١]، وَقَالَ الْخَلِيل [–

صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيۡطَٰنِ وَلِيّٗا ٤٥﴾[مريم].

وَثَبت عَنهُ [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه قَالَ: «**إِن آل أبي فلَان لَيْسُوا لي بأولياء، إِنَّمَا ووليِّي الله وَصَالح الْمُؤمنِينَ**».(١) وَهُوَ كَقَوْل الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾[التحريم].

طَبَقَات الأَوْلِيَاء:

قَالَ الإِمَام تَقِيّ الدّين ابْن تَيْمِية -رَحِمَهُٱللَّهُ-: (فصل) وأولياء الله على طبقتين: سَابِقُونَ مقربون، وأبرار أَصْحَاب يَمِين مقتصدون. ذكرهم الله سُبْحَانَهُ فِي عدَّة مَوَاضِع من كِتَابه: فِي أول الْوَاقِعَة وَآخِرهَا، وَفِي سُورَة الْإِنْسَان، والمطففين، وَفِي سُورَة فاطر، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ ذكر فِي الْوَاقِعَة: الْقِيَامَة الْكُبْرَى فِي أَولهَا، وَذكر الْقِيَامَة الصُّغْرَى فِي آخرهَا، فَقَالَ فِي أَولهَا: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ١ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ٢ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا ٤ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ٥ فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا ٦ وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ ٧ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ ٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٩٩٠)، ومسلم، برقم: (٢١٥)، واللفظ لمسلم من حديث عمرو بن العاص -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾[الواقعة]. فَهَذَا تَقْسِيم النَّاس إِذا قَامَت الْقِيَامَة(١) الْكُبْرَى الَّتِي يجمع الله فِيهَا الْأَوَّلين والآخرين كَمَا وصف فِي كِتَابه فِي غير مَوضِع، ثمَّ قَالَ فِي آخر السُّورَة: ﴿فَلَوۡلَآ﴾[الواقعة]، أَي فَهلا، ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُبۡصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرۡجِعُونَهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ ﴿٩٣﴾ وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴿٩٥﴾ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٩٦﴾﴾[الواقعة]. وَقَالَ فِي سُورَة الْإِنْسَان: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿٥﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴿٦﴾ يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ﴿٧﴾ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾[الإنسان] الْآيَات. وَكَذَلِكَ فِي سُورَة(٢) [المطففين]: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ﴿٨﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٩﴾ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿١١﴾ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ

---

(١) في (أ) القيمة.

(٢) في (ط) (وكذلك في سورة المطففين فقال).

قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٢٠﴾ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ فَعَن ابْن عَبَّاس وَغَيره من السّلف: قَالُوا يمزج لأَصْحَاب اليمن(١) مزجًا، وَيشْرب بهَا المقربون صرفًا(٢)، وَهُوَ

(١) هكذا في (ط)، وفي (أ)، وردت (اليمين) وهو الصواب لأنه مثبت بنص الحديث.

(٢) حسن، رواه عبد الرزاق في تفسيره (٣٥٤٢)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٣٢٧)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٢٢) من طريق محمد بن ميمون السكري وخالد بن عبد الله الطحان ثلاثتهم عن عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [المطففين]، قَالَ: يَشْرَبُ مِنْهَا الْمُقَرَّبُونَ صِرْفًا، وَتُمْزَجُ لِمَنْ دُونَهُمْ. وهو حسن من أجل عطاء بن السائب الثقفي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق اختلط بأخرة. اهـ

قلت: وهو وإن كان قد اختلط فسفيان بن عيينة وخالد بن عبد الله الطحان ممن سمعا منه قبل الاختلاط فروايتهما عنه صحيحه، وانظر: "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات" (صـ٣٢٧).

وقد جاء بنحوه عن عبد الله بن مسعود -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- في قوله: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾﴾ قال: تسنيم: عين في الجنة يشربها المقربون صرفا، وتمزج لأصحاب اليمين. رواه ابن المبارك في "الزهد" (١/ ٥٣٤)، وهناد في "الزهد" (٦٥)، وابن جرير في تفسيره "جامع البيان" ط هجر (٢٤/ ٢٢١) من طريق وكيع وسفيان الثوري وأبي معاوية ثلاثتهم عن الأعمش، عن عبد الله =

كَمَا قَالُوا، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين]، وَلم يقل مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ ضمن قَوْله: ﴿يَشْرَبُ﴾ [المطففين] معنى يرْوى، فَإِن الشَّارِب قد يرْوى وَقد لَا يرْوى، فَإِذا قيل: يشرب مِنْهَا لم يدل على الرّيّ، وَإِذا قَال(١): يشرب بهَا كَانَ الْمَعْنى يُرْوَون بهَا فَلَا يَحْتَاجُونَ مَعهَا إِلَى مَا هُوَ دونهَا(٢)، فَلهَذَا شَربُوهَا صرفا بِخِلَاف أَصْحَاب الْيَمين فَإِنَّهَا مزجت لَهُم مزجا، وَهُوَ كَمَا قَالَ فِي سُورَة الْإِنْسَان: ﴿كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان].

فَعبَّاد الله هم المقربون الْمَذْكُورُونَ فِي تِلْكَ السُّورَة، وَهَذَا لِأَن الْجَزَاء من جنس الْعَمَل، فِي الْخَيْر وَالشَّر، كَمَا قَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «من نفس [عن](٣)

= ابن مرة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- .. به. وإسناده صحيح.

وجاء عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ السلمي ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين] وَتُمْزَجُ لِسَائِرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (ط الفكر) (٨/ ٨٧)، وإسناده صحيح.

(١) في (أ) (إذا قيل).

(٢) قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ في جامع البيان ت شاكر (٢٤/ ٩٤): ويعني بقوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان :٦] يُرْوَى بها ويُنتقع. وقيل: يشرب بها ويشربها بمعنى واحد. وذكر الفرّاء أن بعضهم أنشده:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وعنى بقوله: "متى لجج" من، ومثله: إنه يتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلامًا حسنًا.اهـ

(٣) في (أ) (على)، والصواب ما أثبتناه، كما في نص الحديث.

مُؤمن كربَة، من كرب الدُّنْيَا نفس الله(١) عَنهُ كربَة من كرب يَوْم الْقِيَامَة، وَمن يسر على مُعسر يسر الله(٢) عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، وَمن ستر مُسلمًا ستره الله فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، وَالله فِي عون العَبْد مَا كَانَ [العبد](٣) فِي عون أَخِيه، وَمن سلك طَرِيقا يلتمس [فيها](٤) علما سهل الله لَهُ طَرِيقا إِلَى الْجنَّة، وَمَا اجْتمع قوم فِي بَيت من بيُوت الله يَتلون كتاب الله [وَيَتَدَارَسُونَهُ] بينهم(٥) إِلَّا نزلت عَلَيْهِم السكينَة وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَة وَحَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَة وَذكرهمْ الله تَعَالَى فِيمَن عِنْده، وَمن بطأ بِهِ عمله لم يسْرع بِهِ نسبه». رَوَاهُ مُسلم فِي صَحِيحه(٦)، وَقَالَ: «الراحمون يرحمهم الرَّحْمَن، ارحموا من فِي الأَرْض يَرْحَمكُمْ من فِي السَّمَاء». قَالَ التِّرْمِذِيّ: حَدِيث صَحِيح(٧). وَفِي الصَّحِيح:

---

(١) تكرر لفظة ههنا، وفي (أ)، و(ط) ذكرت مرة واحدة.

(٢) سقط من (أ).

(٣) سقط من (أ)، والصواب كما أثبته الحديث.

(٤) هكذا في (أ)، وفي (ط) (فيه)، وهو المثبت كما في صحيح مسلم.

(٥) سقط من (أ).

(٦) رواه مسلم، برقم: (٢٧٠٢) عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. وجاء ببعض هذا السياق مختصرا عن عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- رواه البخاري، برقم: (٢٤٤٢)، ومسلم، برقم: (٢٥٨٣).

(٧) **صحيح لغيره**، رواه الترمذي في سننه، برقم: (١٩٢٤) فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو .... به.

وهو ضعيف بهذا الإسناد، فيه أبو قابوس غير منسوب، ويذكرون في ترجمته أنه مولى عبد الله بن عمرو ولم يرو عنه غير هذا الحديث، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "ديوان الضعفاء" (ص: ٤٦٦): مجهول. اهـ وقال في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٥٦٣): لا يعرف.اهـ وقال الحافظ ابن حجر في =

=

''التقريب'': مقبول. اهـ

وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٣٣)، والبخاري في ''التاريخ الكبير'' برقم: (١٣٥٦٤)، وأبو داود في سننه، برقم: (٤٩٤١)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٥٧٤٣)، والطبراني في ''الأوسط'' برقم: (٩٠١٣)، والبيهقي في سننه (٩/ ٤١)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١٥٩)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (٦٠٢)، وابن المبارك في مسنده، برقم: (٢٧٠)، والخطيب في ''تاريخ بغداد'' (٤/ ٤٢٣)، والمروزي في ''البر والصلة'' برقم: (١٢١)، وابن وهب في جامعه (صـ٢٢١)، والدارمي في ''الرد على الجهمية'' (ص: ٤٨) من طريق سُفْيَانَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسَ مَوْلًى لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ...به.

ولأبي قابوس متابع آخر كما عند الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ١٠٠)، والبخاري في ''الأدب المفرد'' (ص: ١٩٧)، والطبراني في ''مسند الشاميين'' (٢/ ١٣٣)، واللالكائي في ''شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة'' (٦/١١١٨)، والبيهقي في ''شعب الإيمان'' (٩/ ٣٨٩)، وغيرهم من طُرق إلى حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حِبَّانَ بْنِ زيدَ الشَّرْعَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كَانَ عَلَى مِنْبَرِهِ يَقُولُ: «**ارْحَمُوا تُرْحَمُوا، وَاغْفِرُوا يُغْفَرْ لَكُمْ، وَيْلٌ لِأَقْمَاعِ الْقَوْلِ، وَيْلٌ لِلْمُصِرِّينَ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**».

وإسناده صحيح، حريز بن عثمان هو الرحبي ثقة من رجال الصحيح، وحبان بن زيد الشرعبي ثقة كما في ''التقريب''.

وللحديث شواهد كثيرة منها: ما جاء عند البخاري، برقم: (٥٩٩٧)، ومسلم، برقم: (٢٣٢١) عن أبي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أن رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ**».

وشاهد آخر عند البخاري أيضا، برقم: (٧٣٧٦)، ومسلم، برقم: (٢٣٢٢) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**لَا يَرْحَمُ اللهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ**».

وشاهد آخر عند البخاري، برقم: (٧٤٤٨)، ومسلم، برقم: (٩٢٦) عَنْ أُسَامَةَ بن زيد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أن رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قال: «**إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**».

=

«يَقُول الله تَعَالَى: خلقت الرَّحِم، وشققت لَهَا اسْما من اسْمِي، فَمن وَصلهَا، وصلته،

وشاهد آخر عند الحاكم في مستدركه (٤/ ٢٤٨) عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «ارْحَمْ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكَ مَنْ فِي السَّمَاءِ». وإسناده صحيح.

وشاهد آخر عند الطبراني في ''مكارم الأخلاق'' برقم: (٤٣) عن جَابِرِ بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ لا يَرْحَمِ النَّاسَ لا يَرْحَمُهُ اللهُ». وإسناده صحيح.

وللحديث شواهد أخرى عن ابن عمر، ومعاوية بن حيدة، وأشعث بن قيس الكندي، وأبي سعيد-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، بأسانيد ضعيفة يقوي بعضها بعضاً وما ذكرته في هذا الموضع وأهملت تخريجه فإن أصله ثابت بالأسانيد الصحيحة في الصحيح وغيره كما أشرت لبعضها.

وقد صحح حديث عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- بشواهده الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في ''سلسلة الأحاديث الصحيحة'' (٢/ ٥٩٤).

وشيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله- فقال كما في ''شرح سنن أبي داود'' (٢٨/ ٢٥٠): وأبو قابوس هذا مقبول، ولكن له متابع، وللحديث شواهد من غير رواية عبد الله بن عمرو، فالحديث صحيح بشواهده وللمتابع الذي تابع أبا قابوس. اهـ

فائدة: للقضاعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ رسالةٌ في جمع طرق هذا الحديث، فقال في ''معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي'' (صـ ٢٩٨): وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَيْتُهُ مُسَلْسَلا مِنْ طُرُقٍ مَذْكُورَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَكَلَّفَنِي مَنْ أُوجِبُ حَقَّهُ وَأُوثِرُ وَقْفَهُ تَخْرِيجَ أَسَانِيدِهِ فِيهِ وَجَمْعَ طُرُقِهِ الْمُتَّصِلَةِ فَاجْتَمَعَ لِي مِنْ ذلك جزء، وسمته: بِالْمَوْرِدِ الْمُسَلْسَلِ فِي حَدِيثِ الرَّحْمَةِ الْمُسَلْسَلِ، وَهُنَالِكَ مِنَ الْكَلامِ عَلَيْهِ مَا انْتَهَتْ مَعْرِفَتِي إِلَيْهِ. اهـ

قلت: ولم أعثر على هذا الكتاب بعد بحث فلعله مما فُقِدَ، والله أعلم.

وَمن قطعهَا، قطعته»(١).

---

(١) أما لفظ البخاري، برقم: (٥٩٨٨) فهو «**إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ**» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- به.
ورواه مسلم، برقم: (٢٥٥٦) بنحوه.
وأما اللفظ المذكور فرواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٥/ ١٤٩)، والإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣/ ١٩٨)، وأبو داود في سننه، برقم: (١٦٩٤)، والترمذي في سننه، برقم: (١٩٠٧)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٤٤٣)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٤١)، وفي "الآداب" برقم: (١١)، والدارمي في نقضه على المريسي (١/ ١٧٥)، والبغوي في تفسيره، برقم: (٦٦٨)، والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (٣/ ٩٣)، والبزار في مسنده، برقم: (٩٩١)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٨٤١)، والشاشي في مسنده، برقم: (٢٣٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" برقم: (٣٠٥٧)، وفي "الأوسط" برقم: (٤٦٠٦)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" برقم: (٢٨٩) و(٢٩١)، والمروزي في "البر والصلة" برقم: (١٠٧)، وأحمد بن محمد بن عيسى في مسند عبد الرحمن بن عوف (١٨) من طريق معمر بن راشد ومحمد بن أبي عتيق وسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وشعيب بن أبي حمزة وسليمان بن كثير العبدي وعبيد الله بن أبي زياد ومعاوية بن يحيى الصدفي ثمانيتهم، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عن أبي الرداد عن عبد الرحمن بن عوف -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- به.
وخالفهم معمر واختلف عنه فتارة يوافقهم وتارة يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه، وقد بين ذلك الدارقطني في "العلل" برقم: (٣٨٥) (٤/ ٢٦٤)، **فقال** بعد جمع الطرق: والصواب حديث محمد ابن أبي عتيق ومن تابعه.اهـ
وقال الترمذي في سننه ت بشار (٣/ ٣٨٠) حديث سفيان، عن الزهري حديث صحيح، وروى معمر هذا الحديث، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن رداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف، ومعمر كذا يقول، قال محمد (يعني: البخاري): وحديث معمر خطأ. اهـ
=

=

وتعقبه **المنذري** كما في "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/ ٦٧٠) فقال: وفي تصحيح الترمذي له نظر، فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئًا. قاله يحيى بن معين وغيره. اهـ

وتعقب كلام المنذري العلامةُ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٥٠) **فقال**: الذي يبدو لي أن الترمذي لا يعني أن الحديث صحيح بالنظر إلى نسبته إلى النبي -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- وإنما بالنسبة للزهري فقط يعني أن ما نسبه سفيان إليه من الحديث بالسند المذكور صحيح النسبة إليه بخلاف ما نسبه إليه معمر فهو خطأ، هذا الذي يتبادر إلى الذهن من النظر إلى جملة كلامه، وذلك لا يعطي أن الحديث عنده صحيح عن النبي -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-، والله أعلم.

هذا أقوله تخريجا وتوجيها لكلام الترمذي، وإلا فالحديث صحيح عندي ولم يخطىء فيه معمر، بل إن سفيان هو الذي قصَّر في إسناده فصيره منقطعا. والدليل على ذلك أن معمرا قد توبع عليه، فقال الإمام أحمد عقب روايته السابقة وكأنه أشار إلى تقويتها: حدثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة حدثني أبي عن الزهري حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا الرداد الليثي أخبره عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع رسول الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- يقول: فذكره. فهذه متابعة قوية لمعمر من شعيب بن أبي حمزة فإنه ثقة واحتج به الشيخان بل هو من أثبت الناس في الزهري كما قال الحافظ في "التقريب". ولذلك جزم في التهذيب بأن حديث معمر هو الصواب. ويؤيده أنه قد تابعه أيضا محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب به.اهـ

قلت: وقد خالف الجميع سُفْيَان بْنَ حُسَيْن فرواه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ به، ولم يجعله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسفيان هذا روايته عن الزهري ضعيفة، قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ثقة في غير الزهري باتفاقهم. اهـ

فيتبين لنا من هذا أن هذه الرواية منه وهم، قال ابن الجوزي بعد أن ساق هذا الحديث من كتابه "تلقيح فهوم أهل الأثر" (ص: ٤٢٩): وَقد روى هَذَا الحَدِيث سُفْيَان الوَاسِطِيّ عَن الزُّهْرِيّ عَن إِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَن بْن عَوْف وَوهم سُفْيَان بْن حُسَيْن فِي قَوْله: إِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَن وهما لم يُتَابِعه أحد عَلَيْهِ. اهـ

=

=

وقال البزار في مسنده (٣/ ٢٠٧): وقد روى هذا الحديث سفيان بن حسين عن الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه. والصواب ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة. اهـ

قلت: وممن خالفهم أيضا محمد بن أبي حفصة البصري وهو ضعيف ضعفه النسائي وغيره فرواه عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله الهذلي عن ابن عباس عن عبد الرحمن ابن عوف -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وهذا تفرد ضعيف.

والخلاصة مما مضى: الذي يظهر لي أن الحديث ضعيف على كلا الروايتين فعلى القول بأنه من رواية أبي سلمة عن أبيه يكون منقطعًا، لأنه لم يسمع من أبيه كما في "جامع التحصيل" (١/ ٢١٣)، وعلى القول بأن الواسطة أبو الرداد الليثي وجاء في بعض الروايات أبو مالك الليثي فهو مجهول، وقد تفرد بالرواية عن أبي سلمة ولم يوثقه سوى ابن حبان أورده في ثقاته، وقال الحافظ في "التقريب": مقبول. وأورده الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٤٧)، وقال: ما حدث عنه سوى أبي سلمة، فحدثه عن عبد الرحمن والده في صلة الرحم. اهـ

قلت: وقد خالف الزهري في روايته محمد بن عمرو الليثي وهو ضعيف فتارة يرويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وتارة يرويه مرسلا، وقد أعله ابن المديني فقال في "العلل" (صـ ٨٤) بعد إيراد الحديث: وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ لَا شَكَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَن أبي رواد اللَّيْثِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَهُوَ عِنْدِي الصَّوَابُ. اهـ

قلت: وقد تابع أبا الرداد إِبْرَاهِيم بْن عَبْدِ اللهَّ بْن قَارِظ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ...وذكره.

وعبد الله بن قارض والد إبراهيم لم أجد له ترجمة وذكره الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" في الرواة الذين روى عنهم والده.

فهذه المتابعة تقوي الحديث إن شاء الله ولا سيما وللحديث شواهد كثيرة منها حديث أبي هريرة في الصحيحين المذكور آنفا وأيضا حديث عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- زَوْجِ النَّبِيِّ -

=

وَقَالَ: «من وصل صفا وَصله الله، وَمن قطعه قطعه الله»(١).

=

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الرَّحِمُ شِجْنَةٌ فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتُهُ». رواه البخاري، برقم: (٥٩٨٩)، ومسلم، برقم: (٢٥٥٧).

وله شاهد آخر عند أحمد في مسنده ط الرسالة (٥/ ١١٠) عن ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحْمَنِ، يَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا». وإسناده حسن.

وشاهد آخر عند أحمد مسنده ط الرسالة (١٤/ ١٠٣) عن أبي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ اللهَ عز وجل لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ قَامَتْ الرَّحِمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ مِنَ الْقَطِيعَةِ». بإسناد صحيح.

وله شواهد غير هذه وقد صححه بمجموع شواهده العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في "الصحيحة" (٢/ ٥٠).

(١) **حديث صحيح**، رواه أبو داود، برقم: (٦٦٦)، وأحمد في مسنده (١٠/ ١٧)، والنسائي في "الكبرى" برقم: (٨٩٥)، وفي "الصغرى" برقم: (٨١٩)، وابن خزيمة في صحيحه، برقم: (١٤٦٠)، والدولابي في "الكنى والأسماء" برقم: (٢٣٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ٢١٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (٣/ ١٠١)، والطبراني في "مسند الشاميين" برقم: (١٩٥٨) من طريق عِيسَى بن إِبْرَاهِيمَ الْغَافِقِي، وهارون بن معروف المروزي، وأحمد بن عمرو القرشي، وأَبُو ثَوْرٍ عَمْرو بْن سَعْدٍ أربعتهم يروونه عن عَبْد الله بْنِ وَهْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- ..به، ورجاله ثقات، ومعاوية بن صالح الحضرمي مختلف فيه، وقد وثقه النسائي وأبو زرعة وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام. فالذي يظهر أنه ثقة وليس هناك ما ينزله عن هذه المرتبة التي وصفه بها الحفاظ أئمة العلل المذكورين.

هذا وإنه قد خالف الأربعة في روايتهم للحديث متصلا الليث بن سعد فرواه عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

=

وَمثل هَذَا كثير(١).

=

صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ أَبِي شجرة وهو كَثِير بْن مُرَّةَ مرسلا وهذه مخالفة شاذة.

فتلخص لنا أن الحديث صحيح متصل، وقد صححه عدد من الحفاظ حتى إن **الحافظ ابن حجر يقول** عن هذا الحديث في "فتح الباري" (٢/ ٢١١): وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترغيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم، ولفظه أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قال: «**أقيموا الصفوف، وحاذوا بين المناكب، وسدوا الخلل، ولا تذروا فرجات للشيطان، ومن وصل صفا وصله الله، ومن قطع صفا قطعه الله**». اهـ

قلت: الأحاديث التي فيها الحث على تسوية الصفوف والأمر بذلك والوعيد في تركه كثيرة وقد جاء ذلك عن النعمان بن بشير وأنس وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري في الصحيحين وفي أحدهما، وخارج الصحيح عن البراء وابن مسعود وغيرهم -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- أجمعين.

وقد صحح هذا الحديث الإمام الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (١/ ٣٣٣) فقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وأقره الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: كثير بن مرة لم يخرج له البخاري في الصحيح ولا مسلم فليس هو على شرطهما، وكذلك صحح الحديث الإمام الصنعاني في "التحبير لإيضاح معاني التيسير" (٥/ ٦٤٣)، والإمام المحدث مغلطاي في شرح ابن ماجه، برقم: (١/ ١٦٤٩)، والعلامة المحدث الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٣٦٨)، وفي "مشكاة المصابيح" (١/ ٣٤٤)، وشيخنا العلامة المحدث محمد بن علي آدام الأتيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (١٠/ ٢٨٨)، وشيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري حفظه الله في "أحكام الجمعة وبدعها" (صـ١٠٨).

(١) إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ من كتابه "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (١/ ٣٣).

وَقد ذكر الله(١) أولياءه الْمُقْتَصِدِينَ؛ والسابقين، فِي سُورَة فاطر بقوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [فاطر].

وَهَذِه الْأَصْنَاف(٢) الثَّلَاثَة هم أمة مُحَمَّد [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] خَاصَّة كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر:٣٢] الْآيَة.

وَأمة مُحَمَّد [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] هم الَّذين أورثوا الْكتاب بعد الْأُمَم الْمُتَقَدّمَة، وَلَيْسَ ذَلِك مُخْتَصًّا بحفاظ الْقُرْآن بل كل من آمن بِالْقُرْآنِ فَهُوَ من هَؤُلَاءِ، وقسَّمَهُم(٣) إِلَى ظَالِمٍ لنَفسِهِ ومقتصد وسابق بالخيرات، بِخِلَاف الْآيَات الَّتِي فِي الْوَاقِعَة والمطففين والانفطار وَالْإِنْسَان، فَإِنَّهُ دخل فِيهَا جَمِيع الْأُمَم الْمُتَقَدّمَة كافرهم، ومؤمنهم، وَهَذَا التَّقْسِيم(٤) لأمة مُحَمَّد [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فالظالم لنَفسِهِ أَصْحَاب الذُّنُوب المصرون عَلَيْهَا، والمقتصد الْمُؤَدِّي للفرائض المجتنب للمحارم،

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) فِي (أ) (وهذه الاوصاف).

(٣) فِي (أ) (وقسمهم الظالم لنفسه).

(٤) وردت فِي (أ) (وهنا التقسيم).

وَالسَّابِق بالخيرات هُوَ المُؤَدِّي للفرائض والنوافل المجتنب للمحرمات والمكروهات كَمَا فِي تِلْكَ الْآيَات(١).

---

(١) قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره (٦/ ٥٤٦): يَقُولُ تَعَالَى: ثُمَّ جَعَلْنَا الْقَائِمِينَ بِالْكِتَابِ الْعَظِيمِ، الْمُصَدِّقِ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ، الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، وَهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ، ثُمَّ قَسَّمَهُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، فَقَالَ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[فاطر:٣٢] وَهُوَ الْمُفَرِّطُ فِي فِعْلِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، الْمُرْتَكِبُ لِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ. ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [فاطر: ٣٢] وَهُوَ: الْمُؤَدِّي لِلْوَاجِبَاتِ، التَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَاتِ، وَقَدْ يَتْرُكُ بَعْضَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَيَفْعَلُ بَعْضَ الْمَكْرُوهَاتِ. ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] وَهُوَ: الْفَاعِلُ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، التَّارِكُ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ وَبَعْضِ الْمُبَاحَاتِ. اهـ

وقد جاء في ذلك بعض الأحاديث والآثار وإليك بيانها:

الأول عن أبي الدرداء - وله طريقان:

الأولى: عند أحمد في مسنده، برقم: (٢١٢١٩) فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ اللَّيْثِيُّ أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الله الْأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**قَالَ اللهُ:** ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[فاطر: ٣٢]، **فَأَمَّا الَّذِينَ سَبَقُوا بِالْخَيْرَاتِ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَأَمَّا الَّذِينَ اقْتَصَدُوا، فَأُولَئِكَ يُحَاسَبُونَ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَمَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يُحَاسَبُونَ فِي طُولِ الْمَحْشَرِ، ثُمَّ هُمُ الَّذِينَ تَلَافَاهُمُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ، فَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ:** ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾﴾[فاطر: ٣٤] إِلَى قَوْلِهِ:﴿لُغُوبٌ﴾[فاطر: ٣٥]».

وفيه علي بن عبد الله الأزدي، وهو وإن كان حسن الحديث وقد أخرج له مسلم إلا أنه لم يلق أبا الدرداء فهو منقطع، ومما يدل على ذلك أن الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" (١١/ ٦٠) أورده =

=
من طريق مُوسَى بْن عقبة، عَنْ عَبْد اللهَّ بْن علي الْأَزْدِيّ عَنْ أَبِي خَالِد البكري: أن رجلا جاء المدينة فلقي أبا الدرداء...به، فهو كما ترى يرويه هنا بواسطة أبي خالد البكري، ولم أجد له ترجمة، وهو يرويه عن رجل مبهم، فالحديث ضعيف من هذه الطريق.

الطريق الثانية: يُروى عن الأعمش واختلف عنه.

الأول: عند الحاكم في مستدركه (٢/ ٤٣٦)، ومن طريقه البيهقي في ''البعث والنشور'' (٥٨) يرويه جَرِيرٌ (ابن عبد الحميد الضبي)، حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ رَجُلٍ، سَمَّاهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ فِي قَوْلِهِ عز وجل: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، قَالَ: «السَّابِقُ وَالْمُقْتَصِدُ يَدْخُلانِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالظَّالِمُ لِنَفْسِهِ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ».

الثاني: عند أحمد في مسنده، برقم: (٢١١٨٩)، وابن جرير في تفسيره (١٩/ ٣٧٥) من طريق سُفْيَان (الثوري)، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: ذَكَرَ أَبُو ثَابِتٍ، قال: دخل رجل الْمَسْجِدَ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ: اللهُمَّ آنِسْ وَحْشَتِي، وَارْحَمْ غُرْبَتِي، وَيَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ...، به.

فالحديث وإن وقع اختلاف فيه عن الأعمش فهو على كل حال من طريق راوي مبهم، فهو ضعيف إلا أنه بمجموع الطريقين يصح، ولذلك أورد الحاكم في مستدركه عقب الحديث أوجه هذا الخلاف في رواية الحديث عن الأعمش ثم قال: وَإِذَا كَثُرَتِ الرِّوَايَاتِ فِي الْحَدِيثِ ظَهَرَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلا.

الثاني: عن أبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

عند الترمذي، برقم: (٣٢٢٥)، وأحمد في مسنده، برقم: (١١٣٣٦)، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٩/ ٣٧٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٧٩٨٧)، والبيهقي في ''البعث والنشور'' (٥٧)، وأبي داود الطيالسي في مسنده برقم (٢٣٥٠)، واللالكائي في ''شرح أصول اعتقاد أهل السنة'' برقم: (١٩٩٦) من طريق شُعْبَة، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ
=

=
يُحَدِّثُ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ كَنَانَةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، قَالَ: «هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ».

وفيه كما ترى من لم يسم. فهو ضعيف.

الثالث: عن أم المؤمنين عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

عن عُقْبَةَ بْنِ صُهْبَانَ الْحَرَّانِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَأَيْتِ قَوْلَ الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [فاطر]، فَقَالَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: أَمَّا السَّابِقُ فَمَنْ مَضَى فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَشَهِدَ لَهُ بِالْحَيَاةِ وَالرِّزْقِ، وَأَمَّا الْمُقْتَصِدُ فَمَنِ اتَّبَعَ آثَارَهُمْ فَعَمِلَ بِأَعْمَالِهِمْ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِمْ، وَأَمَّا الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ فَمِثْلِي وَمِثْلُكَ وَمَنِ اتَّبَعَنَا وَكُلٌّ فِي الْجَنَّةِ.

وهو شديد الضعف، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: (١٥٩٢)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٣٦)، وفيه الصلت بن عبد الرحمن الزبيدي الكوفي قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٢/ ٢١٠): مَجْهُولٌ بِالنَّقْلِ لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ. اهـ.

وقد جاء تسميته في مسند الطيالسي الصلت بن دينار الأزدي، وقد قال فيه الحافظ ابن حجر في "التقريب": متروك ناصبي.

وقد ضعف هذا الحديث الإمام الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٧/ ٢٢٦).

الرابع: عن عثمان بن عفان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

عن الْأَزْهَرِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَرَازِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَهُوَ يَنْزِعُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢]، أَلَا إِنَّ سَابِقَنَا: أَهْلُ جِهَادِنَا، أَلَا وَإِنَّ مُقْتَصِدَنَا:
=

أَهْلُ حَضَرِنَا، إلا وَإِنَّ ظَالِمَنَا: أَهْلُ بَدْوِنَا، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- إِذَا نَزَعَ هَذِهِ الآيَةَ قَالَ: إِلا إِنَّ سَابِقَنَا سَابِقٌ، وَمُقْتَصِدَنَا نَاجٍ، وَظَالِمَنَا مَغْفُورٌ لَهُ.

وهذا ضعيف: رواه سعيد بن منصور في سننه، برقم: (١٧٧٦)، وفيه علتان:

العلة الأولى: فرج بن فضالة بن النعمان أبو فضالة، قال الحافظ في "التقريب": ضعيف.

العلة الثانية: فيه من لم يسمّ، كما ترى.

الخامس: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[فاطر: ٣٢] إِلَى آخِرِ الآيَةِ، قَالَ: هُمْ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَوْرَثَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ كُلَّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ، فَظَالِمُهُمْ يُغْفَرُ لَهُ، وَمُقْتَصِدُهُمْ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَسَابِقُهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

ضعيف،رواه البيهقي في "البعث والنشور" (٦٧)، وفيه علتان:

أبو صالح- وهو عبد الله بن صالح- سيىء الحفظ.

وعلي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

السادس: عن عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، قال: حَدَّثَنِي كَعْبٌ: أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَالْمُقْتَصِدُ، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ عز وجل قَالَ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾[فاطر: ٣٢]،﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[فاطر: ٣٣] قَرَأَ عَوْفٌ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[فاطر:٣٥-٣٦]، قَالَ كَعْبٌ: هَؤُلاءِ أَهْلُ النَّارِ.

رواه البيهقي في البعث، برقم: (٦٢)، فقال: وَحَدَّثنا سَعِيدٌ، ثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثنا عَوْفٌ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، حَدَّثَنِي كَعْبٌ به.

وإسناده حسن، ومروان بن معاوية وإن كان مدلسا تدليس الشيوخ إلا أنه قد صرح بالتحديث، وعوف الذي يروي عنه هو عوف بن بندويه ثقة رمي بالتشيع كما في "التقريب".

فهذا أنقى إسناد في هذا الباب، وبعض ما في الباب يصح بمجموعها، وخلاصة ذلك أن =

ثم ذكر(١) الله(٢) سُبْحَانَهُ المفاضلة بَين أوليائه الْمُؤمنِينَ، فَقَالَ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾﴾ [الإسراء]، بل بَين سُبْحَانَهُ التَّفَاضُل بَين أنبيائه فَقَالَ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء].

وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**الْمُؤمن الْقوي خير وَأحب إِلَى الله(٣) من الْمُؤمن الضَّعِيف، وَفِي كل خير، احرص على مَا ينفعك واستعن بِاللَّه وَلَا تعجز، وَإِن أَصَابَك شَيْء فَلَا تقل لَو أَنِّي فعلت كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِن قل: قدر الله وَمَا شَاءَ فعل، فَإِن لَو تفتح عمل الشَّيْطَان**»(٤). وَفِي سنَن أبي دَاوُد عَن عَوْف بن مَالك أَنه حَدثهمْ أَن النَّبِي [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قضى بَين رجلَيْنِ، فَقَالَ الْمقْضِي عَلَيْهِ لما أدبر: حسبي الله وَنعم الْوَكِيل، فَقَالَ النَّبِي [-

=

الأصناف الثلاثة (الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات) كلهم من أهل التوحيد ومآل الجميع إلى الجنة.

(١) في (ط) (ثم قد ذكر).

(٢) ليست في (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (٢٦٦٧).

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ -]: «إِن الله يلوم على الْعَجز وَلَكِن عَلَيْك بالكَيس فَإِذا غلبك أَمر فقل(١) حسبي الله وَنعم الْوَكِيل»(٢).

---

(١) سقط من (أ).

(٢) حسن بشواهده، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٩/ ٤٠٨)، وأبو داود، برقم: (٣٦٢٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩/ ٢٣٢)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" برقم (٣٥٠)، والبيهقي في "الكبرى" (١٠/ ١٨١)، والطبراني في "الكبير" برقم (٩٧) وفي "مسند الشاميين" برقم: (١١٨٢)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (١٤٥٤٦)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٧٤٩) من طريق بَقِيَّة بْن الْوَلِيد، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ به.

وفيه بهذا الإسناد علتان:

العلة الأولى: بقية بن الوليد الكلاعي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.

العلة الثانية: سيف غير منسوب تفرد بالرواية عن عوف في هذا الحديث ولم أجد من وثقه غير ابن حبان ذكره في ثقاته والعجلي، وأما النسائي فقال بعد إيراده لهذا الحديث في "عمل اليوم والليلة" برقم: (٤٠٣): سَيْف لا أَعْرِفُهُ. اهـ

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام" (٥/ ١١٢): وَهَذَا الَّذِي أبرز من إِسْنَاده هُوَ علته - أَعنِي سَيْفا الشَّامي - وَهُوَ رجل لَا يعرف بِغَيْرِه. اهـ.

وقد ضعف هذا الحديث بجهالة سيفٍ المناويُّ في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (١/ ٢٧٧)، والصنعاني في "التنوير شرح الجامع الصغير" (٣/ ٤٢٤)، والإمام الألباني في تخريج "الكلم الطيب" (ص: ١٢٥)، وفي "سنن أبي داود" ط دار الفكر (٢/ ٣٣٧)، وأشار إلى تضعيفه شيخنا عبد المحسن العباد -حفظه الله- كما في "شرح سنن أبي داود" (٢١/ ٢١٦) فقال: والعجلي وابن حبان متساهلان في التوثيق. اهـ

=

=

وضعفه أيضا شيخنا سليم بن عيد الهلالي حفظه الله في ''عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة'' لابن السني (١/ ٤٠٢).

تنبيه: هذا وإنه قد حسن الحديث الحافظ ابن حجر في ''نتائج الأفكار'' (٤/ ١١٨)، وفيه نظر، فإن كان قد اعتمد على توثيق العجلي وابن حبان لسيف الشامي كما نقل توثيقهما في ''التقريب'' فهو أيضا قد قال في ''لسان الميزان'' (٩/ ٣٢١): لا يعرف. اهـ

إضافة إلى ذلك علة أخرى وهي: بقية بن الوليد مع ضعفه فهو أيضا مدلس وقد عنعن، فالصواب عدم التحسين للحديث بهذا الإسناد لما تقدم، والله أعلم.

وقد أورد الحديث السيوطي في ''جمع الجوامع'' أو ''الجامع الكبير'' (ص: ٨٩٩٧)، والهندي في ''كنز العمال'' (٣/ ٨٦)، وابن كثير في ''جامع المسانيد والسنن'' (٨/ ٥١٣).

وقد وجدت للحديث ما يشهد له بما يرجى تحسينه إن شاء الله:

الشاهد الأولى: رواه أبو الشيخ الأصفهاني في ''أمثال الحديث'' (صـ٢٤٩)، والطبراني في ''الكبير'' برقم (٤٢٢)، وفي ''مسند الشاميين'' برقم (٤٢٢)، ومن طريقه الجرجاني في ''الأمالي الشجرية'' (١٤٨)، وكما في ''ترتيب الأمالي الخميسية'' للشجري (١/ ٤٥) من طريق مُحَمَّد بْن الْمُغِيرَة، ثنا النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلامِ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لَيَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ، فَأَبْلِ مِنْ نَفْسِكَ الْجُهْدَ، فَإِنْ غُلِبْتَ فَقُلْ: تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ، أَوْ حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**»، ورجال الإسناد ثقات عدا محمد بن المغيرة، ويقال له: ابن أبي مريم الأصبهاني لم أجد من وثقه، وقد أثنى عليه الذهبي في ''تاريخ الإسلام'' ت تدمري (١٧/ ٣٤٤) فقال: صاحب النُّعْمَان بْن عَبْد السلام سَمِعَ منه تصانيفه. وكان من صِغَرِه صاحب ليل وعبادة. اهـ

وقال أبو الشيخ الأصبهاني في ''طبقات المحدثين بأصبهان'' (٢/ ٢٢٢): حَكَى سَلْمُ بْنُ عِصَامٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ يَنْعَسُ فِي مَجْلِسِ النُّعْمَانِ، يُمْسِكُ النُّعْمَانُ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَيَقُولُ: دَعُوهُ فَإِنَّهُ صَاحِبُ لَيْلٍ. اهـ

=

=

وقال أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٥٥): صاحب عبادة وتهجد. اهـ

وكل هذا لا يفيد تعديله لكنه في الباب شاهد لحديث عوف -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وإلا فقد قال الهيثمي بعد إيراد الحديث في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٨/ ٩١): رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الشَّهْرُزُورِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ. اهـ

تنبيه: أبو سعيد في هذا الإسناد هو ابن مهدي قاله ابن القطان في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٤٧).

الشاهد الثاني: رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ١٨١) فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنُ قَتَادَةَ، أنبأ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ شَيْبَانَ، أنبأ مُعَاذُ بْنُ نَجْدَةَ، ثنا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، ثنا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، ثنا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: اخْتَصَمَ رَجُلانِ إِلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَكَأَنَّ أَحَدَهُمَا تَهَاوَنَ بِبَعْضِ حُجَّتِهِ لَمْ يُبْلِغْ فِيهَا فَقَضَى رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- لِلآخَرِ، فَقَالَ... وذكره.

وفيه علتان:

العلة الأولى: الانقطاع، فالزهري يرويه عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ولذلك قال البيهقي عقبه: هذا منقطع.

العلة الثانية: أحمد بن إسحاق بن شيبان لم أجد له ترجمة.

الشاهد الثالث: رواه الدولابي في "الكنى والأسماء" (١٥٧٧) قال: أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنْبَأَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَزْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غِرَارَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللهَ يَكْرَهُ مِنْ عَبْدِهِ الْعَجْزَ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**».

ورجال الإسناد ثقات عدا محمد بن عبد الرحمن الجدعاني أبو غرارة مختلف فيه كما في "تهذيب الكمال" في ترجمته، فقال أحمد: لا بأس به من أهل مكة. وقال أبو زرعة: مكي لا بأس به. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال مرة: متروك. وجمع بين هذه الأقوال

=

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهِمَا عَن أَبِي هُرَيْرَة وَعَمْرو بن الْعَاصِ عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**إِذا اجْتهد الْحَاكِم فَأصَاب فَلهُ أَجْرَانِ، وَإِذا اجْتهد فَأَخْطَأَ فَلهُ أجر**»(١)، وروى من طرق خَارج الصَّحِيحَيْنِ: «**أَن للمصيب عشرَة أجور**»(٢).

=

الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب فقال: لين الحديث.

قلت: فعلى كل حال ذكرته في الباب من جملة الشواهد، وإلا فبما تقدم نرجو أن يكون الحديث بمجموعها حسنًا إن شاء الله، والله تعالى أعلم.

(١) لفظ البخاري، برقم: (٧٣٥٢)، ومسلم، برقم: (١٧١٨): «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**».

وأما باللفظ المذكور فرواه ابن الجارود في ''المنتقى'' برقم: (٩٦٨)، وابن بطة في ''الإبانة'' برقم: (٣١٩)، والجرجاني في أماليه، برقم: (٢٠٨) عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- من نفس طريق الصحيحين.

(٢) **ضعيف منكر**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٣٦٧) والطبراني في ''الأوسط'' برقم (٨٩٨٨)، وابن زنجويه في ''الأموال'' (١/ ٦٧).

من طريق ابن لَهِيعَة، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أُكْسُومٍ الصَّدَفِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْبَرْحِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ... وذكره.

وفيه علل:

العلة الأولى: عبد الله بن لهيعة الحضرمي ضعيف.

العلة الثانية: سلمة بن أكسوم الصدفي مجهول كما في ''تعجيل المنفعة'' (١/ ٤١٧)، وأورد الحديث الهيثمي في ''مجمع الزوائد ومنبع الفوائد'' (٤/ ١٩٥)، وقال: رواه الطبراني في ''الأوسط''، وَفِيهِ سَلَمَةُ بْنُ أُكْسُومٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ بِعِلْمٍ. اهـ

=

=

قلت: وقد جعله الهيثمي في هذا الموضع من حديث عبد الله بن عمر، ولعله تصحيف، وإلا فهو عند الطبراني عن عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. ثم إنه ذكره بعد هذه الرواية من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: وفيه من لم أعرفهم.

العلة الثالثة: القاسم بن البرحي مجهول كما في ''الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال'' لأبي المحاسن (صـ ١٧٢).

وللحديث طريق أخرى فيها اضطراب رواها أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٩/ ٣٥٧)، وأبو نعيم في ''معرفة الصحابة''، برقم: (٥٠١٧)، والدارقطني في سننه، برقم: (٤٤١١)، والحميدي في مسنده، برقم: (٢٩٢)، من طريق فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: جَاءَ خَصْمَانِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**يَا عَمْرُو اقْضِ بَيْنَهُمَا**»، قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، أَنْتَ أَوْلَى بِذَلِكَ، قَالَ: «**وَإِنْ كَانَ**» قُلْتُ: عَلَى مَاذَا أَقْضِي؟، قَالَ: «**عَلَى إِنْ أَصَبْتَ الْقَضَاءَ بَيْنَهُمَا فَلَكَ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَإِنِ اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ وَاحِدَةٌ**».

وهذا حديث ضعيف مضطرب، وإليك بيان ذلك:

العلة الأولى: فيه فرج بن فضالة وهو التوخي أبو فضالة، قال الحافظ في ''التقريب'': ضعيف.

وقال الحافظ ابن حجر في ''المطالب العالية'' (٦٧٠٩) بعد إخراج الحديث: فرج ضعيف.اهـ

العلة الثانية: محمد بن عبد الأعلى، وهو ابن عدي كما جاء مصرحا به في رواية الدارقطني، وهو وأبوه لم أجد لهما توثيقا، ولذلك قال الهيثمي في ''مجمع الزوائد'' - الفكر (٤/ ٣٥٢): وفيه من لم أعرفه.اهـ

العلة الثالثة: الاضطراب في إسناده فتارة يُرويه عن ابن عمرو كما في هذا الإسناد، وتارة يُرويه عن عقبة بن عامر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه أبو يعلى كما في ''المطالب العالية'' (٢١٢٥).

العلة الرابعة: ومن الاضطراب في إسناده أن فضالة يرويه بغير هذا الإسناد فيرويه عن محمد بن العلاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه أبو يعلى كما في ''المطالب العالية''

=

=

(٢١٢٥)، والحاكم في ''المستدرك على الصحيحين'' (٤/ ٩٩)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، وتعقبه الذهبي كما في مختصر تلخيصه (٥/ ٢٤٧٧) فقال: قلت: فيه فرج بن فضالة ضعفوه. اهـ

وقال العلامة الألباني تعليقا على كلام الذهبي في ''إرواء الغليل'' (٨/ ٢٢٤): قلت: وقد اضطرب في إسناده. اهـ

قلت: وقد وهم الهيثمي في ''مجمع الزوائد ومنبع الفوائد'' (٤/ ١٩٥) فقال: وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَى عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ... وذكره، ولم يتنبه إلى الاضطراب الحاصل في الإسناد.

العلة الخامسة: نكارة متنه، حيث وهو مخالف لرواية الصحيحين التي فيها أن له أجران.

وللحديث طريق أخرى شديدة الضعف: رواها الطبراني في ''الأوسط'' (١٣١)، والجصاص في ''أحكام القرآن'' ت قمحاوي (٣/ ١٨٠) من طريق حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ شِنْظِيرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ به.

وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو عمر حفص بن أبي داود الأسدي مجمع على ضعفه، وكذبه ابن معين كما في ''تهذيب الكمال'' وقال الحافظ في ''التقريب'': متروك الحديث مع إمامته في القراءة. اهـ

قلت: وقد أورد الحديث الهيثمي في ''مجمع الزوائد ومنبع الفوائد'' (٤/ ١٩٥)، وقال: وَفِيهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.اهـ

العلة الثانية: كثير بن شنظير المازني قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: لين. وقال النسائي: ليس بالقوي. راجع ترجمته من ''تهذيب الكمال'' للحافظ المزي.

وللحديث طريق أخرى عند الدارقطني في ''السنن'' برقم: (٤٤١٤)، وابن زنجويه في الأموال (١٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِذَا قَضَى الْقَاضِي فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ كَانَتْ لَهُ عَشَرَةُ أُجُورٍ، وَإِذَا قَضَى فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ**» وهو من طريق ابن لهيعة وهو

=

وَقَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [النساء].

وَقَالَ: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟

= ضعيف، وأخشى أن يكون اضطرب فيه، فقد تقدم أنه يرويه عن عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقد ضعفه من هذه الطريق العلامة الألباني في "إرواء الغليل" (٨/ ٢٢٤).

الخلاصة: أن زيادة أن للمصيب عشرة أجور أو فله عشرة أجور ضعيفة منكرة من جميع الطرق التي بين أيدينا، وليس منها شيء يصلح للإحتجاج، ولم أر من احتج بها لا مفردة ولا مجموعة، وقد ضعف الحديث عدد من الأئمة كما تقدم، وممن ضعفه ابن عبد الهادي في "المحرر في الحديث" (صـ ٦٣٩)، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣/ ٣١٩)، وفي "التلخيص الحبير" ط العلمية (٤/ ٤٤٢)، والشوكاني في "نيل الأوطار" (٨/ ٣٠١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٩/ ٥٢٦)، والعلامة الألباني في إرواء الغليل" كما سبق، وفي "الجامع الصغير وزيادته" (صـ ٦٦)، وشيخنا محمد بن علي آدام الأثيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ في "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (٣٩/ ٢١٥)، وأورده ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٦/ ٥٤٩)، والسيوطي في "جمع الجوامع أو الجامع الكبير" (ص:٢٨٦١)، وقطلوبغا الحنفي في "تخريج أحاديث أصول البزدوي" (صـ١١٦)، والهندي في "كنز العمال" (٦/ ٩٩).

وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾
يُبَشِّرُهُمۡ رَبُّهُم بِرَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَرِضۡوَٰنٖ وَجَنَّٰتٖ لَّهُمۡ فِيهَا نَعِيمٞ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ
فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴿٢٢﴾﴾ [التوبة]، وَقَالَ: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ
سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا
يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٩﴾﴾ [الزمر]. وَقَالَ: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ
ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة].

الأَوْلِيَاء غير الأَنْبِيَاء لَيْسُوا بمعصومين:

وَاعْلَم أَن أَوْلِيَاء الله غير الْأَنْبِيَاء لَيْسُوا بمعصومين، بل يجوز عَلَيْهِم مَا يجوز على سَائِر عباد الله الْمُؤمنِينَ، لكنهمْ قد صَارُوا فِي رُتْبَة رفيعة ومنزلة عليَّه، فقلَّ أَن يَقع مِنْهُم مَا يُخَالف الصَّوَاب وينافي الْحق، فَإِذا وَقع ذَلِك فَلَا يخرجهم عَن كَونهم أَوْلِيَاء الله، كَمَا يجوز أَن يُخطئ الْمُجْتَهد وَهُوَ مأجور على خطئه(١) حَسْبَمَا تقدم أَنه إِذا اجْتهد فَأصَاب فَلهُ أَجْرَانِ، وَإِن اجْتهد فَأَخْطَأَ فَلهُ أجر.

وَقد تجَاوز الله سُبْحَانَهُ لهَذِهِ الْأمة عَن الْخَطَأ وَالنِّسْيَان، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وَقد ثَبت فِي الصَّحِيح: «**أَن الله سُبْحَانَهُ قَالَ: بعد كل دَعْوَة من هَذِه الدَّعْوَات قد فعلت**»(٢)، وَحَدِيث: «رفع عَن أمتِي

---

(١) فِي (أ) بهذا اللفظ (خطاه).

(٢) رواه مسلم، برقم: (١٢٨) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ
=

الْخَطَأَ وَالنِّسْيَان» قد كثرت طرقه حَتَّى صَار من قسم الْحسن لغيره، كَمَا هُوَ مَعْرُوف عِنْد أهل هَذَا الْفَنّ(١).

= أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا» قَالَ: فَأَلْقَى اللهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ» ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ».

(١) يغني عنه ما رواه البخاري، برقم: (٥٢٦٩)، ومسلم، برقم: (١٢٩) عن أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ». وفي لفظ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسْوَسَتْ أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمْ».

وأما ما ذكره المؤلف فإنه اشتهر بهذا اللفظ في كتب الفقه وشروح الحديث، قال الزيلعي في ”نصب الراية“ (٢/ ٦٤): «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ»، وَهَذَا لَا يُوجَدُ بِهَذَا اللَّفْظ، وَإِنْ كَانَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ لَا يَذْكُرُونَهُ إِلَّا بِهَذَا اللفظ. اهـ

وقال السخاوي في ”المقاصد الحسنة“ (ص: ٣٧٠): وقع بهذا اللفظ في كتب كثيرين من الفقهاء والأصوليين، حتى أنه وقع كذلك في ثلاثة أماكن من ”الشرح الكبير“، وقال غير واحد من مخرجيه وغيرهم: إنه لم يظفر به، ولكن قد قال محمد بن نصر المروزي في باب طلاق المكره من كتاب الاختلاف: يروى عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنه قال: «**رفع اللهّ عن هذه الأمة الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه**»، غير أنه لم يسق له إسنادا. اهـ

وقال ابن الملقن في ”تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج“ (ص: ٣٦): اعْلَم أَن لَفظه [لفظ] =

=

«رفع» فِي هَذَا الحَدِيث تَعب عَلَيْهَا بعض الْفُقَهَاء الشاميين، وَقَالَ: إِنَّه لم يرهَا، وَسَأَلَ عَنْهَا بعض الحفّاظ فِي ذَلِك فَكتب ورقة وَلم يذكرهُ فِيهَا بِهَذَا اللَّفْظ. اهـ

وقال الحافظ في ''الدراية في تخريج أحاديث الهداية'' (١/ ١٧٥): رفع عَن أمتِي الْخَطَأ وَالنِّسْيَان لم أَجِدهُ بِهَذَا اللَّفْظ. اهـ

وقال السبكي في ''طبقات الشافعية الكبرى'' (٢/ ٢٥٣): حَدِيث: «**رفع عَن أمتى الْخَطَأ وَالنِّسْيَان وَمَا اسْتكْرهُوا عَلَيْهِ**» هَذَا الحَدِيث كثر ذكره على أَلْسِنَة الْفُقَهَاء والأصوليين وتكلمت عَلَيْهِ قَدِيما فِيمَا كتبته على أَحَادِيث منهاج البيضاوي، ثمَّ وقفت على كتاب اخْتِلَاف الْفُقَهَاء للْإِمَام مُحَمَّد بن نصر وَهُوَ مُخْتَصر يذكر فِيهِ خلافيات الْعلمَاء وَيبدأ فى كل مَسْأَلَة بِذكر سُفْيَان الثورى فَأَبْصَرت فِيهِ فى بَاب طَلَاق الْمُكْره وعتاقه مَا نَصه ويروى عَن النبى -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنه قَالَ: «**رفع الله عَن هَذِه الْأمة الْخَطَأ وَالنِّسْيَان وَمَا أكْرهُوا عَلَيْهِ**» إِلَّا أَنه لَيْسَ لَهُ إِسْنَاد يحْتَج بِمثلِهِ انْتهى فاستفدت من هَذَا أَن لهَذَا اللَّفْظ إِسْنَادًا وَلكنه لَا يثبت، وَقد وَقع الْكَلَام فى هَذَا الحَدِيث قَدِيما بِدِمَشْق وَبهَا الشَّيْخ برهَان الدّين بن الفركاح شيخ الشَّافِعِيَّة ثمَّ إِذْ ذَاك وَبَالغ فى التنقيب عَنهُ وسؤال الْمُحدثين وَذكر فى تعليقته على التَّنْبِيه فى كتاب الصَّلَاة قَول النووى فى زِيَادَة الرَّوْضَة فى كتاب الطَّلَاق فى الْبَاب السَّادِس فى تَعْلِيق الطَّلَاق إِنَّه حَدِيث حسن، قَالَ الشَّيْخ برهَان الدّين: وَلم أجد هَذَا اللَّفْظ مَعَ شهرته. اهـ

وقال الزركشي في ''التذكرة في الأحاديث المشتهرة = اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة'' (صـ ٦٣): لَا يُوجد بِهَذَا اللَّفْظ، وَأقرب مَا يُوجد بِلَفْظ: «**رفع عَن هَذِه الأمة ثَلَاث...**» إلى قوله: وَسُئِلَ أَحْمد بن حَنْبَل عَن الحَدِيث فَقَالَ: لَا يَصح وَلَا يثبت إِسْنَاده.... إلى قوله: ثمَّ وجد رفيقنا في طلب الحَدِيث شمس الدّين مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الهادي الحنبلي الحَدِيث بِلَفْظِهِ فِي رِوَايَة أَبِي الْقَاسِم الْفضل بن جَعْفَر بن مُحَمَّد التميمي الْمُؤَذّن الْمَعْرُوف بأخي عَاصِم فَإِنَّهُ قَالَ: حَدثنَا الْحُسَيْن بن مُحَمَّد حَدثنَا مُحَمَّد بن مصفى حَدثنَا الْوَلِيد بن مُسلم حَدثنَا الأوزاعي عَن عَطاء عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: قَالَ رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**رفع عَن أمتي الْخَطَأ وَالنِّسْيَان وَمَا اسْتكْرهُوا عَلَيْهِ**». اهـ

=

=

قلت: ومع ذلك فهو بهذا الإسناد شديد الضعف، وفيه علل:

العلة الأولى: الحسن بن محمد وهو السكوني ذكره ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (١١/ ٥٠٨٥)، وابن المستوفي في "تاريخ إربل" (٢/ ٣١٢)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

وترجم له الذهبي في "لسان الميزان" (٢/ ٢٥٢)، وذكر من طريقه حديثا وقال: هذا باطل بهذا الإسناد من دون مالك ضعفاء. اهـ

قلت: يعني كل رجال الإسناد عدا مالك ضعفاء، والحسن بن محمد منهم، فهذا تضعيف له بالجملة.

العلة الثانية: قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦٣): وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَرَّبَهُ، وَهُوَ عِنْدَ حُذَّاقِ الْحُفَّاظِ بَاطِلٌ عَلَى مَالِكٍ، كَمَا أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ، وَكَانَا يَقُولَانِ عَنِ الْوَلِيدِ: إِنَّهُ كَثِيرُ الْخَطَأِ. وَنَقَلَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجُرِّيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَشَرَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ، مِنْهَا عَنْ نَافِعٍ أَرْبَعَةٌ. قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ.اهـ

العلة الثالثة: قال ابن أبي حاتم في "علل الحديث" (٤/ ١١٧): قال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء؛ إنما سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده. اهـ

قلت: وللحديث طُرق أخرى غير هذه الطريق وإليك بيانها:

الطريق الأولى: رواها ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/ ٣٩٠) فقال: حدثنا حذيفة بن الحسن التنيسي، حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم، حدثنا جعفر بن جسر بن فرقد، حدثني أبي عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه**».

وفيه علل:

العلة الأولى: حذيفة بن الحسن المصيصي، ذكره كمال الدين ابن العديم في "بغية الطلب فى تاريخ

=

=

حلب" (٥/ ٢١٤٥)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

العلة الثانية: جعفر بن جسر بن فرقد، قال العقيلي في "الضعفاء الكبير" (١/ ١٨٧): بَصْرِيٌّ وَحِفْظُهُ فِيهِ اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ، كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْقَدَرِ وَحَدَّثَ بِمَنَاكِيرَ. اهـ

العلة الثالثة: جسر بن فرقد القصاب، والد جعفر. قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (١/ ٣٩٨) قال البخاري: ليس بذاك عندهم. وقال ابن معين من وجوه عنه: ليس بشئ. وقال النسائي: ضعيف.اهـ

وقال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٧/ ٧٤): مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَلَمْ أَرَ مَنْ وَثَّقَهُ. اهـ

وقد أورد الحديث ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٤١٠)، وقال جعفر وجسر: ضعيفان، وقال ابن عَدِيٍّ: البلاء من جعفر لا من جسر. اهـ

وقال الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٣/ ٩٧): من مُنكَرَات جَعْفَر، وَفِي الحَدِيث كَلَام طَوِيل، وَله طرق أُخْرَى بيّنت ذَلِك فِي أَحَادِيث الْهِدَايَة. اهـ

وقال في "نصب الراية" (٢/ ٦٥): وَعَدَّهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ مُنْكَرَاتِ جَعْفَرٍ هَذَا، قَالَ: وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَكَلِّمِينَ فِي الرِّجَالِ فِيهِ قَوْلًا، وَلَا أَدْرِي لِمَا غَفَلُوا عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ إنَّمَا هُوَ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ، فَإِنَّ أَبَاهُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ، لِأَنِّي لَمْ أَرَ جَعْفَرًا يَرْوِي عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ.اهـ

الطريق الثانية: رواها ابن ماجه في سننه (٢٠٤٣) فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: أيوب بن سويد الرملي، قال الإمام أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث. وقال أبو حاتم: لين الحديث. راجع ترجمته من "تهذيب الكمال" للحافظ المزي.

=

=

العلة الثانية: سلمى بن عبد الله الهذلي، قال الحافظ في "التقريب": أخباري متروك الحديث.

العلة الثالثة: شهر بن حوشب، وهو ضعيف.

العلة الرابعة: شهر بن حوشب لم يسمع من أبي ذر الغفاري كما في "جامع التحصيل" للعلائي (١٩٧).

وقال الحافظ في "التلخيص الحبير" ط العلمية (١/ ٦٧٣): وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرّ، وَفِيهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَفِي الْإِسْنَادِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا. اهـ

الطريق الثالثة: رواها البيهقي في "الكبرى" (٦/ ٨٤)، والطبراني في "الأوسط" برقم: (٨٢٧٣)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٩١٦٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٢٩٨) من طريق محمد بن مصفى عن الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ثم وقع الخلاف في الإسناد فتارة يُروى عن الوليد بن مسلم عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وتارة يُروى عن الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وتارة يُروى عن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وتارة يُروى عن الوليد عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فهذا اضطراب واضح والرواة الذين يروونه عن محمد بن المصفى ما بين ضعيف ومتروك ومنكر الحديث، وأيضا علته الأخرى محمد بن مصفى وهو القرشي أبو عبد الله ذكروا في ترجمته أنه صدوق وله أوهام وأنه مدلس تدليس التسوية وأنه يحدث بالمناكير. راجع ترجمته في "تهذيب الكمال" للحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ.

فهذا الحديث ضعيف مضطرب بهذا الإسناد، ولذلك ذكر الحافظ ابن رجب هذه الطرق في "جامع العلوم والحكم" ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦١)، وقال: وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: إِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ رَوَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، فَأَنْكَرَهُ أَيْضًا...، إلى قوله: وَذُكِرَ لِأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ حَدِيثُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَحَدِيثُ مَالِكٍ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْوَلِيدَ رَوَى أَيْضًا عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مِثْلَهُ، فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هَذِهِ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ كَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعِ الْأَوْزَاعِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَطَاءٍ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ

=

=

مِنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، أَتَوَهَّمُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ، أَوْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَا يَثْبُتُ إِسْنَادُهُ. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/ ١٢٦): وأخرج الدارقطني في "الغرائب" من طريق أحمد بن عبد الله بن محمد اللجلاج حدثنا يوسف بن أبي روح ثنا سوادة بن عبد الله الأنصاري المغربي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- رفعه «**من حلف يمينا فاستثناه فله ثنياه**»، وقال: لا يصح، وسوادة ضعيف، ومن طريق عيسى بن أحمد بن يحيى الصدفي وغيره حدثنا الفضل بن جعفر التنوخي ثنا سوادة بن عبد الله الأنصاري قال لي مالك: يا سوادة، قلت: لبيك، قال: قال لي نافع: سمعت ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- رفعه «**أتاني جبرائيل فقال: يا محمد، إن الله يقرئك السلام، ويقول لك: إني قد تجاوزت عن أمتك الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**»، ومن طريق أحمد بن محمد الحسين الموقفى حدثنا العباس بن الفضل بن عون التنوخي ثنا سوادة به قلت: وهذه الطريق التي عناها الذهبي وسقط عليه العباس وقال الدارقطني بعد تخريجه: لا يصح، ومن دون مالك ضعفاء.اهـ

الطريق الرابعة: رواها الطبراني في "الكبير" برقم: (١٤٣٠) فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو النَّضْرِ، ثنا يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ، ثنا أَبُو الأَشْعَثِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي ثَلَاثَةً: الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: أحمد بن محمد البتهلي الحضرمي، قال الحافظ في "لسان الميزان": له مناكير.

العلة الثانية: يزيد بن ربيعة الرحبي أبو كامل الصنعاني، أورد هذا الحديث الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٦/ ٢٥٠)، وقال: وَفِيهِ: يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ الرَّحْبِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.اهـ

وترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٦١)، فقال: كان في بدء أمره مستويا ثم اختلط قبل موته، قيل له فما تقول فيه؟ قال: ليس بشيء وأنكر أحاديثه عن أبي الاشعث.

=

=

قال عبد الرحمن: سألت أبي عن يزيد بن ربيعة، فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليط كثير.اهـ

وقال ابن حبان في ”المجروحين“ (٣/ ١٠٤): كانَ شَيخا صَدُوقًا إِلَّا أنه اخْتَلَط فِي آخر عمره فَكَانَ يروي أَشْيَاء مَقْلُوبَة لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد.اهـ

الطريق الخامسة: رواها ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٠٩٢)، وابن عساكر في ”تاريخ دمشق“ (٢٥/ ٣٨٧) من طريق أَبي بكر الْهُذَلِيُّ عَنْ شَهْرٍ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَنْ ثَلاثٍ، عَنِ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ وَالاسْتِكْرَاهِ».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: سلمى بن عبد الله الهذلي أبو بكر، قال الحافظ في ”التقريب“: أخباري متروك الحديث. وقد تقدم أنه يُروى أيضا عن أبي ذر الغفاري كما تقدم فهو مضطرب.

وأورد هذا الحديث البوصيري في ”مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة“ (٢/ ١٢٥)، وقال: هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الْهُذَلِيّ.اهـ

وقال الحافظ في ”التلخيص الحبير“ ط قرطبة (١/ ٥١١) بعد ذكره عن أبي ذر وأبي الدرداء: وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.اهـ

العلة الثانية: يرويه عن أم الدرداء عن أبي الدرداء كما في رواية العقيلي، فهذا يدل على أن الاضطراب من جهته.

العلة الثالثة: شهر بن حوشب، وهو ضعيف الحديث، قال الحافظ في ”التقريب“: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

الطريق السادسة: رواها الجوزجاني كما في ”جامع العلوم والحكم“ ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦٢) من طريق مسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ الزَّنْجِيِّ عَنْ سَعِيدٍ الْعَلَّافِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «تُجُوِّزَ لِأُمَّتِي عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

=

=

وهذا إسناد ضعيف.

علته مسلم الزنجي وشيخه، وقد قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ساق الحديث: وَسَعِيدٌ الْعَلَّافُ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مَكِّيٌّ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ حَالُهُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ أَحْمَدُ: وَلَيْسَ هَذَا مَرْفُوعًا، إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ. نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ مُهَنَّا، وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ضَعَّفُوهُ.اهـ

الطريق السابعة: رواها ابن عدي في ''الكامل في ضعفاء الرجال'' (٢/ ٢٦٦) فقال: حدثنا عُمَرُ بْنُ سِنَانٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ، ثنا بَقِيَّةُ، ثنا عُبَيْدٌ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ مِنَّا يَنْسَى الأَذَانَ وَالإِقَامَةَ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي النِّسْيَانَ**».

وهذا إسناد ضعيف.

قال ابن عدي بعد إيراده: وعبيد رجل من همدان شيخ لبقية مجهول.

وقال ابن رجب في ''جامع العلوم والحكم'' ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦٣): وَرُوِيَ مِنْ وَجْهٍ ثَالِثٍ مِنْ رِوَايَةِ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا، خَرَّجَهُ حَرْبٌ، وَرِوَايَةُ بَقِيَّةَ عَنْ مَشَايِخِهِ الْمَجَاهِيلِ لَا تُسَاوِي شَيْئًا. اهـ

قلت: ويضاف أن هذا مما اضطرب فيه بقية بن الوليد وهو مدلس تدليس التسوية، وقد تقدم كلام الأئمة أنه مما حصل له في هذا الحديث الخطأ.

وقد قال البوصيري في ''مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة'' (٢/ ١٢٦): هَذَا إِسْنَاد صَحِيح إِن سلم من الِانْقِطَاع، وَالظَّاهِر أَنه مُنْقَطع، قَالَ الْمزي فِي ''الْأَطْرَاف'': رَوَاهُ بشر بن بكر التنيسِي عَن الْأَوْزَاعِيّ عَن عَطاء عَن عبيد بن عُمَيْر عَن ابْن عَبَّاس. انْتهى.

وَلَيْسَ بِبَعِيد أَن يكون السقط من صَنْعَة الْوَلِيد بن مُسلم فَإِنَّهُ كَانَ يُدَلس تَدْلِيس التَّسْوِيَة. اهـ

الطريق الثامنة: رواها الطبراني في ''الأوسط'' برقم: (٢١٣٧)، وابن عدي في ''الكامل في ضعفاء الرجال'' (٦/ ٤٩٤)، وهذا لفظ الطبراني من طريق عَبْد الرَّحِيم بْن زَيْدٍ الْعَمِّي عَنْ أَبِيهِ =

=

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللهَ عزوجل عَفَا لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الْخَطَإِ، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**»، ولفظ ابن عدي: «**عُفِيَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَالاسْتِكْرَاهُ**».

وهذا إسناد ضعيف.

فيه عبد الرحيم بن زيد العمي، وقد تفرد بالرواية عن أبيه كما قال الطبراني بعد أن ساق الحديث، وعبد الرحيم ضعيف الحديث، قال الحافظ في ''التقريب'': متروك الحديث، وذكره في ''المطالب العالية'' وقال: ضعيف جدا.اهـ

وقال ابن عدي بعد إيراد الحديث: وهذان الحديثان عن أبيه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس منكران.اهـ

وقد أورده ابن رجب في ''جامع العلوم والحكم'' ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦٣)، وقال: وَعَبْدُ الرَّحِيمِ هَذَا ضَعِيفٌ.اهـ

وابن القيسراني في ''ذخيرة الحفاظ'' (٣/ ١٥٨٢)، وقال: وعبد الرحيم ضَعِيف.اهـ

الطريق التاسعة: جاء عند المقدسي في ''أطراف الغرائب والأفراد'' ط. التدمرية (٢/ ٥٥٨) حدثنا إبراهيم بن حُبَيش بن دينار المعدل من كتابه، ثنا محمد بن خلف المروزي، ثنا إسحاق بن بشير الكاهلي، ثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله قال: قال رسول الله -صَلَّىٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إن الله تبارك وتعالى عفا لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**». هذا حديث غريب من حديث عاصم عن زِرّ عن عبد الله، تفرد به إسحاق بن بشر الكاهلي عن أبي بكر بن عياش، وما كتبته إلا عن هذا الشيخ. اهـ

قلت: وإسحاق هذا قال الدارقطني عنه: كوفي متروك الحديث، هو في عداد من يضع الحديث.

الطريق العاشرة: رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (١١٤١٦)، وسعيد بن منصور في سننه، برقم (١١٤٥)، برقم: (١١٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم (١٨٢٢٣) من طريق جعفر بن حيان السعدي العطاردي وهشام بن حسان الأزدي كلاهما عن الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ -

=

=
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللهَ عز وجل عَفَا لَكُمْ عَنْ ثَلاثٍ: عَنِ الْخَطَأِ، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهْتُمْ عَلَيْهِ» هذا لفظ سعيد ابن منصور، ولفظه الآخر: «تَجَاوَزَ اللهُ عزوجل لابْنِ آدَمَ عَمَّا أَخْطَأَ، وَعَمَّا نَسِيَ، وَعَمَّا أُكْرِهَ، وَعَمَّا غُلِبَ عَلَيْهِ»، ولفظ عبد الرزاق: «تُجُوِّزَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الْخَطَإِ، والنِّسْيَانِ، ومَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

وإسناده صحيح لكنه من مراسيل الحسن البصري، وقد قال ابن رجب في ''جامع العلوم والحكم'' (٢/ ٣٦١): لَيْسَ يُرْوَى فِيهِ إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا. اهـ
وقد روي متصلا عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكنه ضعيف كما تقدم، وأن فيه جعفر بن جسر بن فرقد هو وأبوه ضعيفان، فالراجح هذا المرسل كما بينه ابن عبد الهادي في ''تنقيح التحقيق'' (٤/ ٤١٠).

الطريق الحادي عشر: رواها ابن حبان في صحيحه، برقم: (٧٢١٩)، والحاكم في ''المستدرك على الصحيحين'' (ط مقبل) (٢/ ٢٣٦)، والطبراني في ''المعجم الصغير'' (٢/ ٥٢)، ومن طريقه الضياء المقدسي في ''الأحاديث المختارة'' (١١/ ١٨٢)، ورواه الجرجاني في ''الكامل في ضعفاء الرجال'' (٣/ ٢١٣).

والطحاوي في ''شرح معاني الآثار'' ط العلمية (٣/ ٩٥)، والدارقطني في سننه، برقم (٤٣٠٦)، والبيهقي في ''معرفة السنن والآثار'' - العلمية (٥/ ٤٩٥)، وابن عساكر في ''تاريخ دمشق'' (٥٠/ ٢٦١)، من طريق الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»، قال الطبراني في ''المعجم الصغير (٢/ ٥٢): لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ إِلَّا بِشْرٌ تَفَرَّدَ بِهِ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ.اهـ

قلت: وقد جاء بهذا الإسناد مرسلا عند الجورقاني كما في ''جامع العلوم والحكم'' ت الفحل (٣/ ١١٠٦) فقال: ابن رجب: قلت: وقد رُوي عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عُبيد بن عُمَير مرسلًا من غير ذكر ابن عباس، وروى يحيى بنُ سليم، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: بلغني أنَّ =

=
رسولَ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قال: «**إنَّ الله تجاوزَ لأمَّتي عَنِ الخطأ والنِّسيان وما استُكرهوا عليه**» خرَّجه الجوزجاني، وهذا المرسلُ أشبه.اهـ

قلت: وعلته في هذه المخالفة يحيى بن سليم الطائفي، وهو ضعيف، قال الدارقطني: سيء الحفظ. وقال النسائي: منكر الحديث.

قلت: وهو وإن كان ظاهر الإسناد السابق صحيح إلا أنه قد أنكره الحفاظ وبينوا أن الصواب انقطاعه، فقد قال ابن أبي حاتم في "علل الحديث" (٤/ ١١٧): قال أبي: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة. وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء؛ إنما سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده.اهـ

وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" ت الأرنؤوط (٢/ ٣٦١): وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَرُوَاتُهُ كُلُّهُمْ مُحْتَجٌّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَقَدْ خَرَّجَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا. كَذَا قَالَ، وَلَكِنْ لَهُ عِلَّةٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ جِدًّا.اهـ

وقلت: نقل إعلال أبي حاتم الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" - ت: اليماني (١/ ٢٨٢)، وقال: وقال عبد الله بن أحمد في "العلل": سألت أبي عنه فأنكره جدا، وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، ونقل الخلال عن أحمد، قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة، يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف، قال محمد بن نصر في كتاب "الاختلاف" في باب طلاق المكره: يروى عن النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أنه قال: «**رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه**» إلا أنه ليس له إسناد يحتج بمثله.اهـ

وقد نقل جماعة من العلماء إعلال أحمد وابن أبي حاتم للحديث بهذه العلة منهم الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" كما تقدم، وفي "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (١/ ١٧٦)، وابن
=

=
الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٧٩)، والزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٦٦)، والعجلوني في "كشف الخفاء" (١/ ٤٣٣)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (صـ ٣٧١)، والصنعاني في "التنوير شرح الجامع الصغير" (٦/ ٢٦٢)، وابن رجب في "جامع العلوم والحكم" ت الفحل (٣/ ١١٠٦)، وابن عبد الهادي في "المحرر في الحديث" (صـ ٥٧١).

والخلاصة: فيما يظهر لي أن الحديث ضعيف من جميع طرقه كما ترى، فهي ما بين مضطرب، وما بين شديد الضعف لا يصلح في الشواهد، وما بين منقطع، وهذا الذي عليه أكثر الحفاظ على تضعيف هذه الطرق كلها وعدم قبول واحد منها كما بينته في مواضع، ومن ذلك قول أبي حاتم: هَذِهِ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ، كَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَا يَثْبُتُ إِسْنَادُهُ.

وقال عبد الله بن أحمد في "العلل": سألت أبي عنه فأنكره جدا، وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-، ونقل الخلال عن أحمد أنه قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة.

قلت: ويظهر لي أن أحسنها حالا هذه الطريق (طريق الأوزاعي)، ثم يليها الطريق المتقدمة المرسلة عن الحسن البصري، ولعل أكثر من صحح الحديث اعتمد على هذا الإسناد.

ومن شواهد ذلك حديث ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- في سبب قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وحديث أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- الذي ذكرته في بداية التحقيق، ولذلك يقول العلامة الألباني في "إرواء الغليل" في (١/ ١٢٤): وهي وإن كانت لا تخلو جميعها من ضعف فبعضها يقوي بعضا.اهـ

وقال شيخ الإسلام في "منهاج السنة النبوية" ط مؤسسة قرطبة (٥/ ٢١٥): وهو حديث حسن، وقد دل عليه القرآن.اهـ

وقال شيخنا العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري في تحقيقه على "السنن الصغرى" للبيهقي (٢/ ١٨٦) بعد ذكر إعلال أبي حاتم وأحمد للحديث: قلت: أما الخطأ والنسيان فله شاهد في
=

=

مسلم، رقم: (٣٢٦)، في الإيمان من حديث ابن عباس -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قال: لما نزل قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦] **قال الله تعالى: قد فعلت**». وفي حديث أبي هريرة عند مسلم رقم: (٣٢٥)، قال: نعم. قال ابن رجب: وليس واحد منها مصرحا يرفعه، وأما الإكراه فيغني عن هذه اللفظة في هذا الحديث قول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل]؛ لأننا لم نر لهذه اللفظة في الحديث شاهدا يصلح. وانظر "نصب الراية" للزيلعي (٢/ ٦٥-٦٦).اهـ

قلت: وقد أعل لفظ: «**وما استكرهوا عليه**» الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ٥٥٢) فقال: وهذه الزيادة منكرة.اهـ

وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" - المعرفة (ص: ٣٧٤): «**وما استكرهوا عليه**» خرجه ابن ماجة، وقد أنكرت هذه الزيادات على ابن عيينة ولم يتابعه عليها أحد.اهـ

هذا وقد صحح هذا الحديث النووي في "الأربعين" وصححه أيضا العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٨٧)، وحسنه أيضا ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (صـ ٣٧١) في الحديث التاسع والثلاثون التجاوز عن المخطئ والناسي، والإشبيلي في "الأحكام الصغرى" (١/ ٩٩)، ومال إلى تحسينه الجرجاني في "الكامل في الضعفاء" (٣/ ٢١٣)، وجوده العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٤/ ١٤٥)، وحسنه بشواهده السخاوي كما تقدم في "المقاصد الحسنة" (صـ ٣٧٠)، وصححه من بعض الطرق الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٦/ ٢٥٠)، وحسنه بشواهده ابن كثير في "تحفة الطالب" (صـ ٢٣٥).

وكذلك صححه العلامة الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (١٠/ ٢٨٢)، وفي "صحيح الجامع الصغير" (١/ ٣٥٨)، وفي "الإرواء" (٨/ ٣١٥)، وفي "مشكاة المصابيح" (٣/ ١٧٧١)، وحسنه العلامة الوادعي في كتابه "إلحاد الخميني" (صـ ٢٤٠)، وتلميذه العلامة الحجوري كما تقدم، ومال إلى تصحيحه شيخنا محمد بن علي آدام الأتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "ذخيرة

=

المقياس فِي قبُول الْوَاقِعَات والمكاشفات:

وَلَا يجوز للْوَلِيّ أَن يعْتَقد فِي كل مَا يَقع لَهُ من الْوَاقِعَات والمكاشفات أَن ذَلِك كَرَامَة من الله سُبْحَانَهُ، فقد يكون من تلبيس الشَّيْطَان ومكره.

بل الْوَاجِب عَلَيْهِ أَن يعرض أَقْوَاله وأفعاله على الْكتاب وَالسّنة، فَإِن كَانَت مُوَافقَة لَهَا فَهِيَ حق وَصدق وكرامة من الله سُبْحَانَهُ، وَإِن كَانَت مُخَالفَة لشَيْء من ذَلِك فليعلم أَنه مخدوع مَمْكُور بِهِ قد طمع مِنْهُ الشَّيْطَان فلبس عَلَيْهِ.

إِمْكَان وُقُوع المكاشفات:

وَلَيْسَ لمنكر أَن يُنكر على أَوْلِيَاء الله مَا يَقع مِنْهُم من المكاشفات الصادقة الْمُوَافقَة للْوَاقِع، فَهَذَا بَاب قد فَتحه رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، كَمَا ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**قد كَانَ فِي الْأُمَم قبلكُمْ مُحدثُونَ فَإِن يكن فِي أمتِي أحد مِنْهُم فعمر مِنْهُم**»، وَفِي لفظ فِي الصَّحِيح: «**إِن فِي هَذِه الْأمة**

= العقبى في شرح المجتبى" (٣٢/ ١٤)، وسئل عن حاله شيخنا عبد المحسن العباد كما في "شرح سنن أبي داود" (٢٢/ ٣٦٣): فقال: هذا الحديث ثابت. اهـ

فاتضح في خلاصة هذا البحث أن قول المؤلف (الشوكاني): وَحَدِيث «**رفع عَن أمتِي الْخَطَأ وَالنِّسْيَان**» قد كثرت طرقه حَتَّى صَار من قسم الْحسن لغيره كَمَا هُوَ مَعْرُوف عِنْد أهل هَذَا الْفَنّ.

أنه يشير لهذه الطرق التي ذكرتها في هذا الموضع، وأنه ترجح له صحة الحديث بمجموعها، هذا الذي وقفت عليه في هذا الحديث مع تقصير ومحاولة الاختصار، وإلا فالكلام عليه مبسوط بتوسع كبير في كثير من المصنفات المتقدمة والمتأخرة، فأسأل الله أن ينفع به، وإن كان من سهو وتقصير وخطأ فأسأل الله أن يغفر لي ويتجاوز عني. والحمد لله رب العالمين.

محدَّثين وَإِن مِنْهُم عمر»(١)، والمحدَّث الصَّادِق الظَّن المُصِيب الفراسة، وَحَدِيث: «اتَّقوا فراسة الْمُؤمن فَإِنَّهُ يرى بِنور الله» أخرجه التِّرْمِذِيّ وَحسنه(٢).

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، والذي في البخاري، برقم: (٣٤٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لفظه: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». ورواه مسلم، برقم: (٢٤٠١) عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ولفظه: «قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، مِنْهُمْ».

(٢) حسن لغيره. رواه الترمذي، برقم: (٣١٢٧)، والطبراني في "الأوسط" برقم (٣٢٥٤)، وابن جرير في تفسيره (١٤/ ٩٦)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" برقم: (٥٠٠٩)، والقشيري في رسالته (١/ ١٢٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٢٨٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٣١٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣١/ ٣٠٤) من طريق محمد بن كثير القرشي ومصعب بن سلام التميمي كلاهما عن عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- به.

وهو ضعيف بهذا الإسناد وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن كثير الكوفي القرشي، قال الحافظ في "التقريب": ضعيف.

وقد أورد له هذا الحديث الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ١٧)، وقال: ومن مناكيره: عن عمرو ابن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعًا: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله».اهـ

العلة الثانية: مصعب بن سلام التميمي، قال ابن معين: ضعيف. كما في "تهذيب الكمال" وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" ط التوفيقية (١٢/ ٢٢١): قال ابن حِبّان: كثير الغَلَط، لا يُحْتَجّ به. اهـ

العلة الثالثة: عطية العوفي، وقد أجمع أئمة الجرح والتعديل على تضعيفه، ولم يروه عن أبي سعيد غيره، فقد قال الترمذي عقبه: قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وقال الخطيب البغدادي عقبه: وَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

العلة الرابعة: أن سفيان الثوري يرويه عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمُلائِيِّ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ «اتَّقُوا فِرَاسَةَ =

=

الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ الله». وهذا المرسل هو الصواب بدون ذكر أبي سعيد، ولذلك قال العقيلي عقب الحديث: وَهَذَا أَوْلَى حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثنَا عَبَّاسٌ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْكُوفِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ لَيْثٍ وَهُوَ شِيعِيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ. اهـ

وقال الخطيب عقب الحديث: غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد، لا نعلم رواه عنه غير عمرو بن قيس الملائي، وتفرد به محمد بن كثير، عن عمرو وهو وهم، والصواب ما رواه سفيان عن عمرو بن قيس المُلائِي قال: كان يقال: «**اتقوا فراسة المؤمن**».اهـ

وقال الذهبي في ''ميزان الاعتدال'' (٤/ ١٧): ومن منا كيره: عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعًا: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله**» فرواه ابن وهب، عن الثوري، عن عمرو بن قيس، قال كان يقال: «**اتقوا..**» فذكره.اهـ

قلت: فهذا يفيد أن رواية الضعيفين محمد بن كثير ومصعب بن سلام شاذة مخالفة لروية هذا الإمام الثبت أمير المؤمنين في الحديث.

وقد وجدت لهما متابعا وهو ابن أبي ليلى يرويه عن عطية عن أبي سعيد به، ورواه أبو نعيم في ''الطب النبوي'' (١/ ٢٠٤)، وفي الإسناد إليه من لا يعرف، ومن لم أجد لهم تراجم.

العلة الخامسة: أن عطية العوفي مع ضعفه ذكروا أنه مدلس تدليس التسوية، فلا يمنع أن يكون سوى الإسناد وجعله متصلا، وممن ذكر أنه يدلس تدليس التسوية الحافظ ابن حجر في ''طبقات المدلسين'' (صـ ٥٠) فقال: ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح. اهـ

وضعفه من هذه الطريق السيوطي في ''اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة'' (٢/ ٢٧٨)، وأبو الشيخ الأصبهاني في ''الأمثال في الحديث'' (صـ ١٦٥)، وأورده الصاغاني في ''الموضوعات'' (صـ٥١)، والكناني في ''تنزيه الشريعة'' (٢/ ٣٠٥)، وابن الجوزي في ''الموضوعات'' (٣/ ١٤٥)، والعلامة الألباني في ''الضعيفة'' (٤/ ٢٩٩).

وضعفه شيخنا عبد المحسن العباد حفظه الله كما في ''شرح الأربعين النووية'' (٢٥/ ٤٢)، بترقيم الشاملة.

=

=
وقد ورد هذا الحديث من غير هذه الطريق بما يغني عنه بشاهده إن شاء الله وإليك بيانها:
رواه الطبراني في "الكبير" برقم (٧٤٩٧)، و"الأوسط" برقم (٣٢٥٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦٦٣)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء (٨١٧٧)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (١١٥٣)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١١٩٧)، والبيهقي في "الزهد الكبير" برقم (٣٦٩) من طريق يحيى بن معين، ومحمد بن عوف الطائي، و بكر بن سهل الدمياطي، و محمد بن إسحاق الصاغاني، أربعتهم يروونه عن عَبْد اللَّهِ بْن صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ... به، ولا يعلم له إسناد غير هذا عن أبي أمامة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال الطبراني عقب الحديث: لا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُعَاوِيَةُ.
قلت: هذا إسناد ضعيف.
فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، ضعيف، وهو صالح في الشواهد والمتابعات، وقد حسن هذا الحديث الهيثمي في "مجمع الزوائد" - الفكر (١٠/ ٤٧٣)، والسيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (٢/ ٢٧٩)، فقال: وأمّا حَدِيث أَبِي أُمَامَة فَإِنَّهُ بمفرده عَلَى شَرط الْحَسَن وَعبد اللَّه بْن صَالح لَا بَأْس بِهِ. اهـ
وممن حسنه العلامة الشوكاني في هذا الكتاب، فهو أقر تحسين الترمذي، وأيضا شيخ الإسلام نقل تحسين الترمذي في "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" (٣/ ١٤٧)، وفي "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (صـ ٨٤).
وأيضا حسنه لغيره الإمام الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (صـ ٢٤٤)، فقال: وأما حديث أبي أمامة فإن إسناده على شرط الحسن، هذا معنى كلام صاحب "اللآلئ" وعندي أن الحديث حسن لغيره، وأما صحيح فلا. اهـ
وقال السبكي في تخريج أحاديث "إحياء علوم الدين" (٣/ ١٣٣٦): وكلها ضعيفة، وفي بعضها ما هو متماسك لا يليق مع وجوده الحكم على الحديث بالوضع، لا سيما وللبزار والطبراني وغيرهما
=

=

كأبي نعيم في الطب بسند حسن عن أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رفعه: «**إن للهِّ عبادا يعرفون الناس بالتوسم**» ونحوه قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-. اهـ ونقل كلامه الإمام السخاوي في "المقاصد الحسنة" (صـ٥٩).

وقال السيوطي في "اللآلىء المصنوعة" (٢/ ٢٧٩): وَمن شواهده بِالْمَعْنَى مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَّار وأَبُو نُعَيم وَابْن جرير وَابْن السّني وأَبُو نُعَيم فِي "الطِّبّ" منْ طَرِيق أَبِي بشر بْن المزاق عَنْ ثَابت عَن أَنسٍ قَالَ: قَالَ رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِن للهِّ عَزَّ وَجَلّ عبادًا يعْرفُونَ النّاس بالتوسم**». اهـ

وقال الكناني في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" (٢/٣٠٦): وَمن شواهده حَدِيث أنس مَرْفُوعا: «**إِن لله عبادا يعْرفُونَ النَّاس بالتوسم**». أخرجه الْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ وَغَيرهمَا. اهـ

قلت: هذا الشاهد جل من يحسن الحديث يجعله شاهدا لحديث أبي أمامة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وهو كما قالوا فإليك بيانه:

رواه البزار في مسنده، برقم (٦٩٣٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" برقم (١٠٠٥)، والطبراني في "الأوسط" برقم (٢٩٣٥)، وابن جرير في تفسيره (١٤/ ٩٧)، والواحدي (٣/ ٥٠)، وأبو نعيم في "الطب النبوي" (١/ ٢٠٦)، والحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" - النسخة المسندة (٥/ ١٩١)، وأبو الطاهر السلفي الأصبهاني في "المشيخة البغدادية" - مخطوط (٣/ ١١٠)، من طريق عُبَيْدَة الْحَدَّاد، قَالَ: حدثنا أَبُو بِشْرٍ الْمُزَلِّقُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ للهِّ عز وجل عِبَادًا يَعْرِفُونَ النَّاسَ بِالتَّوَسُّمِ**». قال البزار عقب الحديث: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ إِلا أَبُو بِشْرٍ.اهـ وقال الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ ثَابِتٍ إِلا أَبُو بِشْرٍ، وَلا عَنْ أَبِي بِشْرٍ إِلا أَبُو عُبَيْدَةَ. اهـ

قلت: إسناد رجاله ثقات عدا أبي بشر، واسمه: بكر بن الحكم التميمي، وثقه البزار في سياق الإسناد، وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" - الرسالة (١/ ٣٢٠) صدوق. وقال أبو زرعة:

=

ليس بالقوي.وقال التبوذكي: ثقة. اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين.

قلت: هو في المتابعات وهذا الحديث كشاهد لحديث أبي أمامة وبه يكون الحديث صحيحًا ومما يؤيده قول الله تعالى ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾[الحجر]، قال الترمذي عقب حديث أبي سعيد: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحجر]، قَالَ: لِلْمُتَفَرِّسِينَ.

قلت: صح ذلك عن مجاهد وبنحوه عن قتادة، وعن الضحاك، وجاء عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وفي الإسناد إليه ضعف.

وقد حسن حديث أنس هذا الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١٠/ ٢٦٨)، والصنعاني في "التنوير" (٤/ ٣٦)، والسخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص: ٦٠)، ونقل تحسينه العجلوني في "كشف الخفاء" (١/ ٥١)، وحسنه لغيره بالحديث الذي قبل العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٢٦٧)، وفي "صحيح الجامع الصغير" (١/ ٤٣٣).

وبعد هذا سأسوق الأحاديث الضعيفة في هذا الباب والتي لا تصلح في الشواهد ولا المتابعات فإليك بيانها:

الحديث الأول: عن ثوبان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٩٧)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"، برقم: (٤٩٣٠)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين"، برقم: (٨٢٣) من طريق أَبِي فِرَاسٍ الْمُؤَمِّلِ بْنِ سَعِيدٍ الْحِمْصِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلاءِ أَسَدُ بْنُ وَدَاعَةَ، سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ يُحَدِّثُ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**احْذَرُوا دَعْوَةَ الْمُؤْمِنِ وَفِرَاسَتَهُ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ الله، وَيَنْطِقُ بِتَوْفِيقِ الله**» وقال أبو نعيم عقب الحديث: غريب من حديث وهب تفرد به مؤمل عن أسد.

قلت: وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو فراس المؤمل بن سعيد الرحبي قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٢٢٩): قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا.اهـ.

=

العلة الثانية: أبو العلاء أسد بن وداعة الطائي أورده الذهبي في ''المغني في الضعفاء'' (١/ ٧٦)، وقال في ''ميزان الاعتدال'' (١/ ٢٠٧): ناصبي يسب. قال ابن معين: كان هو وأزهر الحرازي وجماعة يسبون عليا. اهـ

وأورد هذا الحديث ابن القيسراني من طريقهما فقال في ''معرفة التذكرة'' (صـ ٨٦): رَوَاهُ مُؤَمل ابن سعد بن يُوسُف عَن أَسد بن ودَاعَة وهما ضعيفان.اهـ. وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في ''الضعيفة'' (٤/ ٣٠١).

الحديث الثاني: رواه أبو الشيخ في ''الأمثال'' (١٢٦) فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَصْرٍ الْجَمَّالُ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْخَلِيلِ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ**».

وفيه علل:

العلة الأولى: أحمد بن جعفر الرازي لم أجد له توثيقا.

العلة الثانية: أحمد بن الخليل القرشي كذبه أبو حاتم كما في ''تهذيب الكمال''.

العلة الثالثة: سليمان بن أرقم الأنصاري، قال الحافظ في ''التقريب'': ضعيف.

وقال ابن أبي حاتم في ''الجرح والتعديل'' - نسخة الخضري (٤/ ١٠٠): متروك الحَديث.

العلة الرابعة: عنعنة الحسن البصري.اهـ

وقد أورد هذا الحديث ابن الجوزي كما في تلخيص كتاب ''الموضوعات'' (ص: ٣٠٦)، ويروى عَن أبي معَاذ الصَّائِغ وَكَأَنَّهُ سُلَيْمَان بن أَرقم مَتْرُوك عَن الْحسن عَن أبي هُرَيْرَة. اهـ

الحديث الثالث: رواه ابن جرير في تفسيره (١٤٩٦)، وأبو نعيم في ''الحلية'' برقم: (٥٠٠٩) من طريق الْفُرَاتِ بْنِ السَّائِبِ، قَالَ: ثنا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْظُرُ بِنُورِ الله**». وفيه فرات بن السائب الجزري أورد حديثه هذا ابن الجوزي في ''الموضوعات'' (٣/ ١٤٧)، وقال: أما حَدِيث ابْن عمر فَفِيهِ الْفُرَات بْن السَّائِب. قَالَ يحيى: لَيْسَ بشيء. قَالَ البُخَارِيّ وَالدَّارقطني: مَتْرُوك. وَفِيهِ أَحْمَد بْن

=

الْوَاجِب على الْوَلِيّ فِيمَا يصدر من أعمال:

وَقد كَانَ عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مَعَ كَونه مشهودًا لَهُ بِأَنَّهُ من الْمُحدثين بِالنَّصِّ النبوي(١) يشاورالصَّحَابَة ويشاورونه، ويراجعهم ويراجعونه، ويحتج(٢) عَلَيْهِم بِالْكتاب وَالسّنة، ويرجعون جَمِيعًا إِلَيْهِمَا، ويردون مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَمر الله(٣) بِالرَّدِّ إِلَيْهِ من الرَّد إِلَى الله سُبْحَانَهُ وَإِلَى رَسُوله (٤)[-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فالرد إِلَى الله هُوَ الرَّد

=

مُحَمَّد الْيَمَانِيّ. قَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: كَانَ كذابا. وَقَالَ الدَّارقطني: مَتْرُوك الحَدِيث.اهـ. وقد أورد هذا الحديث الشوكاني في ''الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة'' (ص: ٢٤٣)، وقال: وقد ذكره ابن القيم في موضوعاته، من حديث ابن عمر بإسناد فيه متروكان.اهـ

قلت: وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في ''الضعيفة'' (٤/ ٣٠٠).

(١) سقط من (أ).

(٢) في (أ) (ويحتجون عليه).

(٣) زيادة من (أ).

(٤) ولذلك جاء عن عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ**»، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَطُّ فَقَالُوا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ عُمَرُ، أَوْ قَالَ ابْنُ الْخَطَّابِ فِيهِ - شَكَّ خَارِجَةُ - إِلَّا نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ عُمَرُ. رواه الترمذي، برقم (٣٦٨٢)، وصححه العلامة الألباني في ''صحيح سنن الترمذي'' (٢/ ٢٠٤)، والإمام الوادعي في ''الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين'' (١/ ٥٧٨)، وموافقات عمر كثيرة، فمنها ما جاء عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِّ، لَوِ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى؟ فَنَزَلَتْ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وَآيَةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ

=

النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ، أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ رواه البخاري، برقم: (٤٠٢)، ومسلم، برقم: (٢٤٠٢).

وعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْيَحُ، فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: احْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتِ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَنَادَاهَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكِ يَا سَوْدَةُ حِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ الْحِجَابِ. رواه البخاري، برقم: (١٤٧)، ومسلم، برقم: (٢١٧٣).

ومن ذلك موافقته في أسارى بدر كما جاء عن عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الْقِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: «**اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ**»، فَمَا زَالَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ مَادًّا يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ الْتَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ، وَقَالَ: يَا نَبِيَّ الله، كَفَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾ [الأنفال] فَأَمَدَّهُ اللهُ بِالْمَلَائِكَةِ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ، فَوْقَهُ وَصَوْتَ الْفَارِسِ، يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْزُومُ، فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: صَدَقْتَ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ وَأَسَرُوا سَبْعِينَ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسَرُوا الْأُسَارَى،

قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ: «**مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأُسَارَى ؟**»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ الله هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟، قُلْتُ: لَا وَالله يَا رَسُولَ الله، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ فَتُمَكِّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ، فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ وَتُمَكِّنِّي مِنْ فُلَانٍ نَسِيبًا لِعُمَرَ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ**»، شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ الله -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- وَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الأنفال:٦٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال:٧٠]، فَأَحَلَّ اللهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ» رواه البخاري، برقم: (٢٩١٥)، ومسلم، برقم: (١٧٦٦).

ومن ذلك عدم الصلاة على ابن سلول المنافق، كما جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ أُبَيٍّ لَمَّا تُوُفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أُكَفِّنْهُ فِيهِ وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَمِيصَهُ، فَقَالَ: آذِنِّي أُصَلِّي عَلَيْهِ فَآذَنَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَقَالَ: أَلَيْسَ اللهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: «**أَنَا بَيْنَ خِيَرَتَيْنِ، قَالَ الله تعالى:** ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[التوبة:٨٠]»، فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾
=

إِلَى كِتَابه، وَالرَّدّ إِلَى رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بعد مَوته هُوَ الرَّد إِلَى مَا صَحَّ من سنته، فَحق على الْوَلِيّ وَإِن بلغ فِي الْولَايَة إِلَى أَعلَى(١) مقَام وَأَرْفَع مَكَان، أَن يكون مقتديًا بِالْكتاب وَالسّنة، وازنًا لأفعاله وأقواله بميزان هَذِه الشَّرِيعَة المطهرة، وَاقِفًا على الْحَد الَّذِي رسم فِيهَا غير زائغ عَنْهَا فِي شَيْء من أُمُوره، فقد ثَبت عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي الصَّحِيح أَنه قَالَ: «**كل أَمر لَيْسَ على أمرنَا فَهُوَ رد**»(٢)،

= [التوبة:٨٤]. رواه البخاري، برقم: (١٢٦٩)، ومسلم، برقم: (٢٧٧٧).

(١) في (أ)، وردت بهذا اللفظ (أعلا).

(٢) لفظه في البخاري، برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم، برقم: (١٧٢٠) عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»، وفي لفظ لمسلم: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وأما باللفظ الذي ذكره المصنف فرواه الدارقطني في "السنن" برقم: (٤٤٩٢) فقال: حدثنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الرِّجَالِ، حدثنَا أَبُو أُمَيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حدثنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حدثنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا زُفَرُ بْنُ عَقِيلٍ الْفِهْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**كُلُّ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**» بإسناد ضعيف، قال الدرقطني في "العلل" (١٤/ ٢٤٠): رواه زفر بن عقيل بن أسد الحجار الفهري، عن القاسم، عن عائشة، تفرد به الدراوردي، من رواية يحيى بن صالح.

قلت: وفيه زفر بن محمد، وقيل: ابن عقيل الفهري قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/ ٧١): فيه جهالة. اهـ وأما عبد العزيز الدراوردي فمختلف فيه، والحديث متنه موافق معناه لما في الصحيحين فهو صحيح.

وَإِذا ورد عَلَيْهِ وَارِد يُخَالف الشَّرِيعَة رده، واعتقد أَنه من الشَّيْطَان، ويدافع ذَلِك بِحَسب استطاعته، وَبِمَا تبلغ إِلَيْهِ قدرته، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [الأعراف:٤٢]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام:١٥٢]، وَمن خَالف هَذَا مِمَّن يُطلق عَلَيْهِ اسْم الْوَلِيّ فَلَيْسَ من أَوْلِيَاء الله عَزَّوَجَلَّ.

وَمَا أحسن مَا قَالَه (أَبُو سُلَيْمَان الدَّارَانِي): إِنَّهَا لتقع فِي قلبِي النُّكْتَة من نكت الْقَوْم(١) فلا أقبلها إِلَّا بِشَاهِدين عَدْلَيْنِ الْكتاب وَالسّنة(٢).

---

(١) في (أ) (فيها).

(٢) منقطع، رواه أبو عبد الرحمن السلمي في "طبقات الصوفية" (٧٦) ومن طريقه العلائي في "إثارة الفوائد" (١/ ٣٧٥) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ١٢٧) من طريق الْحُسَيْن بْن يَحْيَي يَقُول: سمعت جَعْفَر بْن مُحَمَّد بْن نصير يَقُول: سمعت الجنيد يَقُول: قَالَ أَبُو سُلَيْمَان الداراني: رُبَّمَا يقع فِي قلبي النكتة من نكت الْقَوْم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة.

وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو عبد الرحمن السلمي هو نفسه ضعيف، واسمه: محمد بن الحسين بن موسى السلمي النيسابوري، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٣/ ٥٢): قَالَ أَبُو بكر الْخَطِيب: قَالَ لي مُحَمَّد بن يُوسُف الْقطَّان: كَانَ السّلمِيّ غير ثِقَة، وَكَانَ يضع للصوفية الْأَحَادِيث. اهـ

=

وَقَالَ (الْجُنَيْد) رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): علمنَا هَذَا مُقَيّد بِالْكتاب وَالسّنة(٢)، فَمن لم يقْرَأ

=

العلة الثانية: الجنيد وهو ابن محمد القواريري البغدادي لم يسمع من أبي سليمان الداراني، وهذا الأثر مشهور، وقد أورده شيخ الإسلام في "الاستقامة" (١/ ٩٥)، وفي "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (ص: ٧٤)، وابن القيم في "مدارج السالكين" (٢/ ٤٣٤)، وفي "إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان" (١/ ١٢٤)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" ت تدمري (١٥/ ٢٥٣)، وفي "سير أعلام النبلاء" ط الحديث (٨/ ٣٢٧)، وابن كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (١٠/ ٢٧٩)، والسيوطي في "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" (ص: ٧١)، والمعلمي في "التنكيل" - دار المعارف (٢/ ٢٣٩).

(١) الجُنَيْدُ بن مُحَمَّد بن الجُنَيْدِ النَّهَاوَنْدِيُّ أَبُو القَاسِمِ، قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (١٤/ ٦٦): هُوَ شَيْخُ الصُّوْفِيَّةِ. وُلِدَ: سَنَةَ نَيِّفٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى أَبِي ثَوْرٍ. وَسَمِعَ مِنَ: السَّرِيِّ السَّقَطِيِّ، وَصَحِبَهُ، وَمِنَ الحَسَنِ بنِ عَرَفَةَ.

وَصَحِبَ أَيْضًا: الحَارِثَ المُحَاسِبِيَّ، وَأَبَا حَمْزَةَ البَغْدَادِيَّ. وَأَتْقَنَ العِلْمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى شَأْنِهِ، وَتَأَلَّهَ، وَتَعَبَّدَ، وَنَطَقَ بِالحِكْمَةِ، وَقَلَّ مَا رَوَى. حَدَّثَ عَنْهُ: جَعْفَرٌ الخُلْدِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الجَرِيْرِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الشِّبْلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ حُبَيْشٍ، وَعَبْدُ الوَاحِدِ بنُ عِلْوَانَ، وَعِدَّةٌ.

قَالَ ابْنُ المُنَادِي: سَمِعَ الكَثِيْرَ، وَشَاهَدَ الصَّالِحِيْنَ وَأَهْلَ المَعْرِفَةِ، وَرُزِقَ الذَّكَاءَ وَصَوَابَ الجَوَابِ.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ وهو في "الرسالة القشيرية" (١/ ٧٩) بلفظ: قال: سمعت مُحَمَّد بْن الْحُسَيْن يَقُول: سمعت أبا نصر الأَصْبَهَانِي يَقُول: سمعت أبا عَلِيّ الروذباري يَقُول عَنِ الجنيد: مذهبنا هَذَا مقيد بأصول الكتاب والسنة.

وفيه علتان:

العلة الأولى: محمد بن الحسين، وهو أبو عبد الرحمن السلمي تقدمت ترجمته، وقد قال أيضا الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الحديث (١٣/ ٤٦): قُلْتُ: وَللسُّلَمِيِّ سُؤَالاَتٌ للدَارَقُطْنِيِّ عَنْ أَحْوَالِ المَشَايخ الرُّوَاةِ سُؤَالَ عَارِفٍ، وَفِي الجُمْلَةِ فَفِي تَصَانِيْفِهِ أحاديث وَحكَايَاتٌ مَوْضُوعَة،

=

الْقُرْآن وَيكْتب الحَدِيث لَا يَصح لَهُ أَن يتكَلَّم فِي علمنَا(١).

وَقَالَ أَبُو عثمان(٢) النَّيْسَابُورِي: من أَمر على نَفسه الشَّرِيعَة قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، وَمن أَمر على نَفسه الْهوى قولًا وفعلًا نطق بالبدعة، لِأَن الله تَعَالَى يَقُول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور:٥٤](٣).

= وَفِي حَقَائِقِ تَفْسِيْرِه أَشْيَاءُ لاَ تسوغُ أَصْلًا، عَدَّهَا بَعْضُ الأَئِمَّة مِنْ زَنْدَقَةِ البَاطِنِيَّة، وَعَدَّهَا بَعْضُهُم عِرْفَانًا وَحَقِيْقَةً، نَعُوْذُ بِالله مِنَ الضَّلاَلِ وَمِنَ الكَلاَمِ بهوَى، فَإِنَّ الخَيْرَ كُلَّ الخَيْرِ فِي مُتَابَعَةِ السُّنَّة وَالتَّمَسُّكِ بِهَدْيِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-. اهـ

العلة الثانية: شيخه أبو نصر لم أجد له ترجمة.

(١) لم أجد هذه الزيادة مسندة، وقد أوردها شيخ الإسلام في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (ص: ٧٤)، وابن كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (١١/ ١٢٩).

وأوردها بدون هذه الزيادة ابن القيم في "مدارج السالكين" (٢/ ٤٣٤)، وفي "إغاثة اللهفان" (١/ ١٢٥)، وابن الجوزي في "تلبيس إبليس" (صـ ١٥١)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (١/ ٣٧٣)، فذكروها بقوله: مذهبنا هَذَا مقيد بأصول الكتاب والسنة، ولم يذكروا هذه الزيادة.

(٢) في (أ) (أبو موسى).

(٣) لم أجده مسندًا، وأورده السيوطي في "مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة" (صـ ٧١)، وأبو القاسم الملقب قوام السنة في "الحجة في بيان المحجة" (٢/ ٤٨٦)، والطيبي في "شرح المشكاة" (٦/ ١٨١٢)، وشيخ الإسلام في "الاستقامة" (١/ ٩٧)، وفي "الفرقان" (ص: ٧٤)، وابن القيم في "المدارج" (٢/ ٤٣٥)، وابن الجوزي في "صفة الصفوة" (٢/ ٣٠٢)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الحديث (١١/ ٤٢)، وشيخنا محمد بن علي آدام الأثيوبي في "مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه" (١/ ٣٥٢).

وَقَالَ(⁽¹⁾ وقال أبو عمرو بن نجيد:)كل [وجد] لَا يشْهد لَهُ الْكتاب وَالسّنة فَهُوَ بَاطِل(٢).

خوارق غير الأَوْلِيَاء:

وَإِذا عرفت أَنه لَا بُد للْوَلِيّ من أَن يكون مقتديًا فِي أَقْوَاله وأفعاله بِالْكتاب وَالسّنة، وَأَن ذَلِك هُوَ المعيار الَّذِي يعرف بِهِ الْحق من الْبَاطِل، فَمن ظهر مِنْهُ شَيْء مِمَّا يُخَالف هَذَا المعيار فَهُوَ رد عَلَيْهِ، وَلَا يجوز لأحد أَن يعْتَقد فِيهِ أَنه ولي الله، فَإِن أَمْثَال هَذِه الْأُمُور تكون من أَفعَال الشَّيَاطِين، كَمَا نشاهده فِي الَّذين لَهُم تَابع من الْجِنّ، فَإِنَّهُ قد يظْهر على يَده مَا يظنّ من لم يستحضر هَذَا المعيار أَنه كَرَامَة، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَة مخاريق شيطانية وتلبيسات إبليسية.

وَلِهَذَا تَرَاهُ يظْهر من أهل الْبدع، بل(٣) من أهل الْكفْر وَمِمَّنْ يتْرك فَرَائض الله سُبْحَانَهُ ويتلوث(٤) بمعاصيه؛ لِأَن الشَّيْطَان أميل إِلَيْهِم للاشتراك بَينه وَبينهمْ فِي مُخَالفَة مَا شَرعه الله سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ، وَقد يظْهر شَيْء مِمَّا يظنّ أَنه كَرَامَة من أهل الرياضة وَترك الاستكثار من الطَّعَام وَالشرَاب على تَرْتِيب مَعْلُوم، وقانون مَعْرُوف،

---

(١) في(ط)، وردت (ابن).

(٢) لم أجده مسندًا، وأورده شيخ الإسلام في "الفرقان" (صـ ٧٤)، وفي "درء تعارض العقل والنقل" (٥/ ٣٤٩)، وفي "منهاج السنة النبوية" ط مؤسسة قرطبة (٥/ ٣٣١).

(٣) سقط من (أ).

(٤) في (أ) (ويثلوث).

حَتَّى يَنْتَهِي حَاله إِلَى أَن لَا يَأْكُل إِلَّا فِي أيام(١) ذَوَات الْعدَد، ويتناول بعد(٢) مُضِيّ أَيَّام شَيْئا يَسِيرًا، فَيكون لَهُ بِسَبَب ذَلِك بعض صفاء(٣) من الكدورات البشرية، فيدرك مَا لَا يُدْرِكهُ غَيره، وَلَيْسَ هَذَا من الكرامات فِي شَيْء، وَلَو كَانَ من الكرامات الربانية والتفضلات الرحمانية لم يظْهر على أَيدي أَعدَاء الله، كَمَا يَقع كثيرًا من المرتاضين من كفرة الْهِنْد الَّذين يسمونهم الْآن (الجوكية)(٤)، وَقد يظْهر شَيْء مِمَّا يظنّ أَنه كَرَامَة على لِسَان بعض المجانين، وَسبب ذَلِك كَمَا ذكره الْحُكَمَاء أَنه قد ذهب عَنهُ مَا يصنعه الْفِكر من التَّفْصِيل وَالتَّدْبِير اللَّذين يستمران للعقلاء، فَيكون لعقله إِدْرَاك لَا يكون للعقلاء، فَيَأْتِي فِي بعض الأحيان بمكاشفات صَحِيحَة، وَهُوَ مَعَ ذَلِك متلوث

(١) في (ط) (الأيام ذوات العدد).

(٢) سقط من (أ).

(٣) في (أ) (صفا).

(٤) هم فرقة من سحرة الهند، قال ابن بطوطة في رحلته ط أكاديمية المملكة المغربية (٤/ ٢٠): ذكر السّحرة الجوكية. وهؤلاء الطائفة تظهر منهم عجائب، منها: أن أحدهم يقيم الأشهر لا يأكل ولا يشرب، وكثير منهم تحفر لهم حفر تحت الأرض وتبنى عليه، فلا يترك له إلا موضع يدخل منه الهواء، ويقيم بها الشهور، وسمعت أن بعضهم يقيم كذلك سنة! ورأيت بمدينة منجرو رجلا من المسلمين ممن يتعلّم منهم قد رفعت له طبلة وأقام بأعلاها لا يأكل ولا يشرب مدة من خمسة وعشرين يوما وتركته كذلك، فلا أدري كم أقام بعدي.

والناس يذكرون أنهم يركّبون حبوبا يأكلون الحبة منها لأيام معلومة أو أشهر، فلا يحتاج في تلك المدة إلى طعام ولا شراب. اهـ

بِالنَّجَاسَةِ مرتبك فِي القاذورات(١) قاَعد فِي الْمُزَابِل، وَمَا يشابهها فيظن من لَا حَقِيقَة عِنْده أَنه من أَوْلِيَاء الله، وَذَلِكَ ظن بَاطِل، وتخيل مختل، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَة مَجْنُون قد رفع الله عَنهُ قلم التَّكْلِيف، وَلم يكن وليًا لله وَلَا عدوًا.

---

(١) (القذورات) هكذا وردت في (أ).

المكاشفات(١) الصَّحِيحَة وأولياء الْمُؤمنِينَ:

(١) معنى الكشف في اللغة:

قال الخليل في "العين" (٥/ ٢٩٧): الكشف: رفعك شيئًا عما يواريه ويغطيه، كرفع الغطاء على الشيء. وفي "الصحاح" (٤/ ١٤٢١): وكاشفه بالعداوة، أي باداه بها.

وقال ابن دريد في "جمهرة اللغة" (٣/ ٦٥): كشفت الشيء أكشفه كشفًا إذا أظهرته، وأبديته. وكشف الأمر يكشف كشفًا أظهره. انظر "لسان العرب" (٩/ ٣٠٠).

والأكشف الذي لا ترس معه في الحرب. انظر "تهذيب اللغة" للأزهري (١٠/ ٢٧).

فالكشف إذًا يعني الإظهار، ورفع الغطاء والحجاب.

معنى الكشف في اصطلاح الصوفية:

جاء تعريف المكاشفة في اصطلاحات الصوفية بأنها: شهود الأعيان وما فيها من الأحوال في عين الحق، فهو التحقيق الصحيح بمطالعة تجليات الأسماء الإلهية. انظر: "اصطلاحات الصوفية" (صـ ٢٠١).

وقال الجرجاني في التعريفات" (ص: ٢٣٥): الكشف في اللغة رفع الحجاب، وفي الاصطلاح هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا.

والكشف طريق المعرفة عند الصوفية، وهو حاكم على الوحي عندهم.

قال الغزالي: إنه لا يستدل بالسمع على شيء من العلم الخبري، وإنما الإنسان يعرف الحق بنور إلهي يقذف في قلبه، ثم يعرض الوارد في السمع عليه، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه. انظر: "إحياء علوم الدين" (١/ ١٨٠).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بل زادت طائفة أخرى على ذلك فادعوا أنهم يعلمون إما بالكشف وإما بالعقل الحقائق التي أخبر بها الرسول أكمل من علمه بها. انظر: "درء التعارض" (٥/ ٣٣٩ – ٣٤٠).

وهذا ما يصرح به مشايخ الاتحادية.

=

وَقد تكون المكاشفة من رجل جعله الله سُبْحَانَهُ من الْمُحدثين حَسْبمَا سبق تَحْقِيق ذَلِك وَهَذِه طَرِيقَة أثبتها الشَّرْع وَصَحَّ بهَا الدَّلِيل.

وَالْغَالِب أَن ذَلِك لَا يكون إِلَّا من خلص الْمُؤمنِينَ كَمَا سبق فِي حَدِيث «**اتَّقوا فراسة الْمُؤمن**»(١).

وَهَذَا التحديث هو شَيْء يوقعه الله(٢) فِي روع من كتب لَهُ ذَلِك، فيلقيه إِلَى النَّاس فَيكون مطابقًا للْوَاقِع، وَلَيْسَ من الكهانة، وَلَا من باب(٣) النجامة والرمل، وَلَا من بَاب تلقين الشَّيْطَان كَمَا كَانَ يَقع لعمر بن الْخطاب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وَسَيَأْتِي فِي هَذَا الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه أَنه لَا يزَال العَبْد يتَقرَّب إِلَى الله سُبْحَانَهُ بالنوافل حَتَّى يُحِبهُ، فَإِذا أحبه كَانَ سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر

=

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وكثير منهم يدعي الكشف والشهود لما يخبرون عنه، وأن تحققهم لا يوجد بالنظر والقياس والبحث، وإنما هو شهود الحقائق وكشفها، ويقولون: ثبت عندنا بالكشف ما يناقض صريح العقل. انظر "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٥٣٨).

والكشف يقابله الإشراق عند السهروردي، والإشراق عنده هو ظهور الأنوار العقلية، ولمعانها وفيضانها على الأنفس الكاملة، عند التجرد عن المواد الجسمية.

وعرفه أيضًا بأنه: شروق الأنوار على النفس بحيث تنقطع عن منازعة الوهم. اهـ

انظر: "الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية" (ص٤٦١).

(١) **حسن لغيره**، وقد تقدم بيانه (ص: ٩٣).

(٢) في (ط) بزيادة (تعالى).

(٣) سقط من (أ).

بِهِ وَيَده الَّتِي يبطش بهَا، وَرجله الَّتِي يمشي بهَا، وسنتكلم إن شاء الله(١) على مَعَاني هَذِه الْأَلْفَاظ النَّبَوِيَّة.

وَفِي الْقُرْآن الْكَرِيم من ذَلِك الْكثير الطّيب كَقَوْلِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء].

وللصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- النَّصِيب الوافر من طَاعَة الله سُبْحَانَهُ، وَمن التَّقَرُّب إِلَيْهِ بِمَا يُحِبهُ، وَلِهَذَا صَارُوا خير الْقُرُون، كَمَا ثَبت فِي الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة المروية من وُجُوه كَثِيرَة، وَثَبت عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي الصَّحِيح من طرق كَثِيرَة أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، قَالَ: «**لَا تسبوا أَصْحَابِي فَوَالذي نَفسِي بِيَدِهِ لَو أنْفق أحدكُم مثل أُحد ذَهَبًا مَا بلغ مُدَّ أحدهم وَلَا نصيفه**»(٢).

فَانْظُر إِلَى هَذِه المزية الْعَظِيمَة، والخصيصة الْكَبِيرَة الَّتِي لم تبلغ من غَيرهم إِنْفَاق مثل الْجَبَل الْكَبِير من الذَّهَب نصف الْمُدَّ الَّذِي يُنْفِقهُ الْوَاحِد مِنْهُم، فَرضِي الله(٣) عَنْهُم وأرضاهم.

---

(١) في (ط) بزيادة (تعالى).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٣٦٧٣)، ومسلم، برقم: (٢٥٤٣) عن أبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ورواه مسلم، برقم: (٢٥٤٢) عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. وراجع "فتح الباري" لابن حجر (٧/ ٣٥) ففيه كلام مهم حول الحديث وما وقع فيه من وهم.

(٣) زائدة من (أ).

فهم أفضل أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ وَأكْرمهمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَاهُمْ منزلَة عِنْده، وهم الَّذين عمِلُوا بِكِتَاب الله تَعَالَى وَسنة رَسُوله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-].

فَمن جَاءَ بعدهمْ مِمَّن يُقَال لَهُ: إِنَّه من الْأَوْلِيَاء لَا يكون وليًا لله(١) إِلَّا إِذا اتبع رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]، واهتدى بهديه، واقتدى بِهِ فِي أَقْوَاله وأفعاله.

شخصية الْوَلِيّ:

وَاعْلَم أَن من أعظم مَا يتَبَيَّن بِهِ من هُوَ من أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ أَن يكون مجاب الدعْوَة، رَاضِيًا عَن الله عَزَّوَجَلَّ فِي كل حَال، قَائِمًا بفرائض الله سُبْحَانَهُ، تَارِكًا لمناهيه، زاهدًا فِيمَا يتكالب [عليه](٢) النَّاس من طلب الْعُلُوّ فِي الدُّنْيَا، والحرص على رياستها، لَا يكون لنَفسِهِ شغل(٣) بملاذ الدُّنْيَا وَلَا بالتكاثر مِنْهَا، وَلَا بتحصيل أَسبَاب الْغنى(٤) وَكَثْرَة اكْتِسَاب الْأَمْوَال وَالْعرُوض إِذا وصل إِلَيْهِ الْقَلِيل صَبر، وَإِن وصل إِلَيْهِ الْكثير شكر، يَسْتَوِي عِنْده الْمَدْح والذم، والفقر والغناء(٥)، والظهور والخمول، غير معجب بِمَا منَّ اللهُ بِهِ عَلَيْهِ من خِصَال الْولَايَة إِذا زَاده الله رفْعَة، زَاد فِي نَفسه تواضعًا وخضوعًا، حسن الْأَخْلَاق كريم الصُّحْبَة عَظِيم الْحلم كثير الِاحْتِمَال.

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) سقط من (أ).

(٣) وردت فِي (أ) (شغلا).

(٤) فِي (أ) (الغنا).

(٥) فِي (أ) (الغنا)، وفي (ط) (الغنى).

وَبِالْجُمْلَةِ فمعظم اشْتِغَاله بِمَا رغب الله(١) فِيهِ، وَندب عباده إِلَيْهِ فَمن كملت لَهُ هَذِه الْخِصَال واتصف بِهَذِهِ الصِّفَات واتسم بِهَذِهِ السمات فَهُوَ ولي الله الْأَكْبَر الَّذِي يَنْبَغِي لكل مُؤمن أَن يقر لَهُ بذلك، ويتبرك بِالنّظرِ إِلَيْهِ، والقرب مِنْهُ(٢).

---

(١) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

(٢) إنَّ مما زل فيه الإمام الشوكاني التي تبع بها الحافظ ابن حجر والنووي عليهم رحمة الله: لهو جواز التبرك بالأولياء والصالحين وبنوا هذه العقيدة على ما جاء في الأدلة من جواز تبرك الصحابة بالنبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- مع أن هذا من خصائصه -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، ولا يجوز مع غيره، فلم يفعلها الصحابة مع بعضهم، ولم تكن هذه طريقة السلف، فالجميع فهموا أن هذا من خصائص نبيهم -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- التي لا يشاركه فيها غيره، فمن فعل ذلك فقد خالف سبيلهم، فنسأل الله أن يغفر لمن وقع في هذه الزلة من أهل العلم الذين عرفوا بالخير كالحافظ ابن حجر والنووي والشوكاني، والله المستعان.

قال العلامة ابن باز رَحِمَهُٱللَّهُ كما في مجموع فتاويه (٧/ ٦٥): لا يجوز التبرك بأحد غير النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- لا بوضوئه ولا بشعره ولا بعرقه ولا بشيء من جسده، بل هذا كله خاص بالنبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- لما جعل الله في جسده وما مسه من الخير والبركة.

ولهذا لم يتبرك الصحابة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- بأحد منهم، لا في حياته ولا بعد وفاته -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- لا مع الخلفاء الراشدين ولا مع غيرهم، فدل ذلك على أنهم قد عرفوا أن ذلك خاص بالنبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- دون غيره، ولأن ذلك وسيلة إلى الشرك وعبادة غير الله سبحانه.

وهكذا لا يجوز التوسل إلى الله سبحانه بجاه النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أو ذاته أو صفته أو بركته لعدم الدليل على ذلك؛ ولأن ذلك من وسائل الشرك به والغلو فيه عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

ولأن ذلك أيضا لم يفعله أصحابه -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- ولو كان خيرا لسبقونا إليه، ولأن ذلك خلاف =

=

الأدلة الشرعية، فقد قال الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠].

ولم يأمر بدعائه سبحانه بجاه أحد أو حق أحد أو بركة أحد.

ويلحق بأسمائه سبحانه التوسل بصفاته كعزته ورحمته وكلامه وغير ذلك، ومن ذلك ما جاء في الأحاديث الصحيحة من التعوذ بكلمات الله التامات، والتعوذ بعزة الله وقدرته.

ويلحق بذلك أيضا: التوسل بمحبة الله سبحانه، ومحبة رسوله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- وبالإيمان بالله وبرسوله والتوسل بالأعمال الصالحات، كما في قصة أصحاب الغار الذين آواهم المبيت والمطر إلى غار فدخلوا فيه فانحدرت عليهم صخرة من الجبل فسدت عليهم باب الغار، ولم يستطيعوا دفعها، فتذاكروا بينهم في وسيلة الخلاص منها واتفقوا بينهم على أنه لن ينجيهم منها إلا أن يدعوا الله بصالح أعمالهم، فتوسل أحدهم إلى الله سبحانه في ذلك ببر والديه، فانفرجت الصخرة شيئا لا يستطيعون الخروج منه، ثم توسل الثاني بعفته عن الزنا بعد القدرة عليه، فانفرجت الصخرة بعض الشيء لكنهم لا يستطيعون الخروج من ذلك، ثم توسل الثالث بأداء الأمانة فانفرجت الصخرة وخرجوا.

وهذا الحديث ثابت في الصحيحين عن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- من أخبار من قبلنا لما فيه من العظة لنا والتذكير.

وقد صرح العلماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ بما ذكرته في هذا الجواب كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن في "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد" وغيرهم. اهـ

وجاء في "فتاوى اللجنة الدائمة" المجموعة الأولى (٦/ ٢٥٩)، قالوا: وأما التبرك بالصالحين الأحياء فبدعة؛ لأن الصحابة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- لم يفعلوه فيما بينهم لا مع الخلفاء الراشدين ولا مع غيرهم، ولأنه وسيلة إلى الشرك بهم فوجب تركه، وقد يكون شركا أكبر إذا اعتقد في الصالح أنه ينفع ويضر بتصرفه، وأنه يتصرف في الكون ونحو ذلك، وأما ما فعله الصحابة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- مع النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- من التبرك بوضوئه وشعره فهذا من خصائصه -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- لما جعل الله في جسده وشعره وعرقه من البركة، ولا يلحق به غيره.

=

وَمن كَانَ فِيهِ بعض هَذِه الْخِصَال، واشتمل على شطر من هَذِه الصِّفَات(١) فله من الْولَايَة بِقدر مَا رزقه الله سُبْحَانَهُ مِنْهَا، ووهب لَهُ من محاسنها.

وَالْبَاب الْأَعْظَم للدخول إِلَى سُوح الْولَايَة هُوَ الْإِيمَان بِاللَّه كَمَا ندب إِلَيْهِ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] حَيْثُ قَالَ لما سُئِلَ عَن الْإِيمَان: «**أَن تؤمن بِاللَّه وَمَلَائِكَته وَكتبه وَرُسُله، وَالْقدر خَيره وشره**»(٢).

وأصعب هَذِه الْخِصَال الْإِيمَان بِالْقدرِ فَإِنَّهُ إِذا حصل لَهُ ذَلِك(٣) على الْوَجْه الْمُعْتَبر هَانَتْ عَلَيْهِ جَمِيع الْأُمُور، وَفرغ من شغل قلبه بِمَا نزل عَلَيْهِ من الْمَقَادِير خَيرهَا وشرها.

وَلَا يُنَافِي ذَلِك تعوذه [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-](٤) من سوء الْقَضَاء، فقد ثَبت فِي الصَّحِيح أَن من الدَّعْوَات النَّبَوِيَّة قَوْله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]:«**اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ**

=

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

(١) في (أ)، وردت كلمة (الخِلال) بكسر الخاء.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٤٧٧٧)، ومسلم، برقم: (٩) عن أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-. ورواه مسلم، برقم: (١١) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-.

(٣) لفظة (ذلك) ساقطة من (أ).

(٤) زائدة من (أ).

بك من سوء الْقَضَاء، ودرك الشَّقَاء، وَجهد الْبلَاء، وشماتة الْأَعْدَاء»(١) وَثَبت عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه كَانَ يَقُول فِي قنوت الْوتر: «وَقِنِي شَرَّ مَا قضيت»(٢).

---

(١) لفظه في البخاري برقم: (٦٦١٦)، ومسلم، برقم: (٢٧٠٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ».

(٢) صحيح، رواه أبو داود، برقم (١٤٢٥)، والترمذي، برقم (٤٦٤)، والنسائي في "الكبرى" برقم: (١٤٤٧)، و"الصغرى" برقم (١٧٤٥)، وابن ماجه، برقم (١١٧٨)، والدارمي، برقم (١٥٩١)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣/ ٢٤٩)، وابن أبي شيبه في مصنفه، برقم (٧٨٧)، وابن خزيمة، برقم (١٠٣٤)، وابن حبان، برقم (٧٢٢)، وأبو داود الطيالسي، برقم (١٢٧٥)، وابن الجارود في "المنتقى" برقم (٢٦٣)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" برقم (١٢٥٤٨)، والبزار في مسنده، برقم (١٣٣٧)، وأبو يعلى، برقم (٦٧٥٩)، والطبراني في "الكبير" برقم (٢٧٠٦)، وابن أبي عاصم في "السنة" برقم (٣٧٤)، والحاكم في مستدركه (٣/ ١٧٢)، والبيهقي في "السنن والآثار" (٩٧٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" برقم (١١٧٥)، والفاكهي في فوائده (١٠٣)، والبغوي في "شرح السنة" برقم (٦٤٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٩/ ٣٥٣)، من طريق شعبة بن الحجاج، وأبي إسحاق السبيعي، ويونس ابن أبي إسحاق السبيعي، والحسن بن عبيد الله النخعي، والعلاء بن صالح الكوفي، أربعتهم عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: عَلَّمَنِي جَدِّي رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوَتْرِ... وذكره.

قال الترمذي عقب هذ الحديث: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الحوراء السعدي واسمه ربيعة بن شيبان، ولا نعرف عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- في القنوت في الوتر شيئًا أحسن من هذا.

قلت: وإسناده صحيح، رجاله ثقات بريد بن أبي مريم هو بريد بن مالك بن ربيعة السلولي.

=

=

وكل رواة الحديث المذكورين رووا الحديث بألفاظ متقاربة، وكلها فيها أن هذا الدعاء في قنوت الوتر.

واختلف في روايته عن شعبة فرواه جماعة من أصحابه عنه بموافقته لمن رواه بأن هذا كان في قنوت الوتر، ورواه جماعة أخر مطلقا أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- علم الحسن هذا الدعاء، وليس فيه ذكر القنوت والوتر، والذي يظهر لي بعد تتبع كلام أهل العلم في الجمع بين موافقته ومخالفته أن روايته التي فيها الإطلاق مقيدة بقنوت الوتر؛ لأن من رواها جماعة غير شعبة منهم سفيان الثوري ووافقهم شعبة في ذلك كما تقدم، وبهذا يتضح لنا أن قول ابن خزيمة: وَشُعْبَةُ أَحْفَظُ مِنْ عَدَدٍ مِثْلَ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ لا يَعْلَمُ أَسَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ بُرَيْدٍ أَوْ دَلَّسَهُ عَنْهُ. اهـ أنه ليس على إطلاقه لأنه كما تقدم رواه غير أبي إسحاق السبيعي جماعة بأسانيد محتج بها.

وقد تابع الجماعة الحسن بن عمارة البجلي فرواه عن بريد عن أبي الحوراء عن الحسن به، ورواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (٤٩٨٤)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" برقم (٢٧١١)، وفي "الدعاء" برقم (٧٤٦)، والحسن بن عمارة متروك الحديث كما في "التقريب" فلا تصح متابعته.

وله طريق أخرى إلى بريد، رواها المهرواني في "الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب" (٨٥).

وفيه علل:

العلة الأولى: أبو العباس بن عقدة الحراني، جاء في ترجمته من "الموضوعات" لابن الجوزي (١/ ٣٥٧) قال: ابْنُ عُقْدَةَ لَا يَتَدَيَّنُ بِالْحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ شُيُوخَنَا بِالْكُوفَةِ عَلَى الْكَذِبِ يَسْوِي لَهُمْ نُسَخًا، وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَرْوُوهَا وَقَدْ تَيَقَّنَا ذَلِكَ مِنْهُ فِي غَيْرِ شَيْخٍ بِالْكُوفَةِ.اهـ

العلة الثانية: يحيى بن إسماعيل الجريري لم أجد له ترجمة.

العلة الثالثة: الحسين بن إسماعيل الجريري لم أجد من وثقه.

العلة الرابعة: عبيد بن محمد بن قيس لم أجد من وثقه.

العلة الخامسة: عبد الغفار بن القاسم النجاري متروك الحديث رافضي.

وقد خالف الجميع في روايتهم عبد الرحمن بن هرمز، فرواه الفاكهي في "الفوائد" (١٠٣) قال:

=

=

أَخْبَرَنَا أَبِي، أنا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ، أَنَّ بُرَيْدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، قَالَ: عَقَلْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- دَعَوَاتٍ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَدْعُوَ بِهِنَّ، وَأَنْ أَقْنُتَ بِهِنّ.

ثم رواه الفاكهي من طريق أخرى في "الفوائد" (١٠٢) فقال. أنا أَبِي، أنا عَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزَ، أَنَّ بُرَيْدَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بِالْخَيْفِ، يَقُولانِ: كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقْنُتُ فِي صَلاةِ الصُّبْحِ، وَفِي وِتْرِ اللَّيْلِ بِهَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ ... به.

وهذا إسناد ضعيف فيها علل:

العلة الأولى: والد الفاكهي لم أجد له ترجمة.

العلة الثانية: عبد المجيد وهو ابن عبد العزيز ابن أبي رواد العتكي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطىء وكان مرجئا.

قلت: وهذا من أخطائه.

العلة الثالثة: الاضطراب، فتارة يرويه عبد المجيد عن بريد عن الحسن بإسقاط أبي الحوراء، وتارة يرويه عن بريد عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية.

العلة الرابعة: النكارة، فهو يروي أن هذا الدعاء يقال في قنوت الفجر، ولا قنوت في الفجر يثبت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ولا عن صحابته.

تنبيه: قال العلامة الألباني عند الكلام على هذا الحديث في "إرواء الغليل" (٢/ ١٧٤): وعبد الرحمن بن هرمز قال الحافظ فى "التلخيص": يحتاج إلى الكشف عن حاله، وليس هو الأعرج، فقد رواه أبو صفوان الأموى عن ابن جريج، فقال: عبد الله بن هرمز، والأول أقوى.

قلت: ولم أجد من ذكر عبد الرحمن هذا أما الأعرج فهو ثقة معروف.اهـ

وللحديث طريق أخرى دون ذكر القنوت، رواها الطبراني في "الأوسط" برقم (٧٣٦٠)، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا عُمَرُ أَبُو حَفْصٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ

=

=

سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «**اللهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هُدِيتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ**».

وفيه علتان:

العلة الأولى: محمد بن حماد وهو الواسطي، لم أجد له ترجمة، وأورد الهيثمي من طريقه حديثا في ''مجمع الزوائد'' (٢/ ١٩٦) ثم قال: وفيه محمد بن حماد الواسطي، ولم أجد من ذكره. اهـ

العلة الثانية: شيخه عمر أبو حفص لا أدري من هو.

وللحديث طريق أخرى، رواها النسائي في ''الصغرى'' برقم (١٧٤٦)، و''الكبرى'' (١٤٤٧) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الله بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوِتْرِ، قَالَ: «**قُلْ**» به.

وهذا إسناد صحيح ورجاله ثقات، وقد صحح الحديث النووي فقال في ''المجموع'' (٣/ ٤٤١): هذا لفظه في رواية النسائي بإسناد صحيح أو حسن.اهـ

وتعقبه الحافظ في ''التلخيص'' (١/ ٢٤٨) فقال: قلت: وليس كذلك فإنّه منقطع، فإنّ عبد الله بن علي هو ابن الحسين بن علي لم يلحق الحسن بن علي. اهـ

وللحديث طريق أخرى، رواها أبو الحسن الصيرفي في ''الطيوريات'' (٢/ ٥٥٩) فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْعَدْلُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَخْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ، حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ خَصِيفٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- علم أَحَدَ ابْنَيْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْقُنُوتَ... به.

وهذا إسناد ضعيف، فيه علل:

العلة الأولى: طلحة بن محمد القرشي الملقب بالشاهد، غلام ابن مجاهد، قال الصفدي في ''الوافي بالوفيات'' (١٦/ ٢٧٨): ضَعفه الْأَزْهَرِي، وَقَالَ ابْن أبي الفوارس: كَانَ يَدْعُو إِلَى الاعتزال.اهـ

=

=

العلة الثانية: خصيف بن عبد الرحمن الجزري، قال الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ خلط بأخره، ورمي بالإرجاء.

قلت: وهو صالح في الشواهد والمتابعات.

وهذا الحديث ضعيف كما ترى لكنه غير مطَّرح، فهو شاهد لما تقدم عن الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولبريد بن أبي مريم متابع هو أبو يزيد الزراد، واسمه عبد الملك بن ميسرة العامري يرويه عن أبي الحوراء عن الحسن، رواه الطبراني في ''الكبير'' برقم (٢٧١٣)، وفي ''الدعاء'' برقم (٧٤٩) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سَهْلٍ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْفَزَارِيُّ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ الرُّكَيْنِ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الزَّرَّادِ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ، قَالَ: لَقِيتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِالْبَصْرَةِ، فَقُلْتُ: بِنَفْسِي أَنْتَ مَا حَفِظْتَ عَنْ أَبِيكَ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوِتْرِ، قُلْتُ: مَا هِيَ؟ قَالَ: «**اللهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلا يُقْضَى عَلَيْكَ**».

وهو ضعيف بهذا الإسناد.

فيه الرَّبِيعُ بْنُ الرُّكَيْنِ، وهو ضعيف، كما في ''الجرح والتعديل'' لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦٤).

وروايته هنا في المتابعات فلا بأس أن يتقوى بما مضى.

وللحديث طريق أخرى، رواها الطبراني في ''الكبير'' برقم (٢٧٠٠)، و''الدعاء'' برقم (٧٣٥) فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ الرَّازِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ دَاوُدَ الْمُنْكَدِرِيُّ، وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَهْرَيَارَ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ زُرَارَةَ الرَّقِّيُّ، قَالا: ثنا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَتْ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- دُعَاءَ الْقُنُوتِ فِي الْوِتْرِ ... بِهِ.

=

=

وهذا إسناد ضعيف.

فيه الحسن بن شهريار الرقي فيه ضعف، ولكن تابعه عبد الرحمن بن شيبة الحزامي عند الحاكم (٣/ ١٧٢) عن ابن أبي فديك به إلا أنه وقع خلاف في إسناده.

فقد خالف إسماعيل بن إبراهيم في روايته عن عمه محمد بن جعفر بن أبي كثير، فرواه الحاكم في مستدركه (١/ ١٧٢) عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوِتْرِ: «**اللهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ**».

وقد رجح الحافظ رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير، فقال في "نتائج الأفكار" (٢/ ١٥٥): وهذه الطريق أشبه بالصواب؛ لأن محمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدني أثبت وأحفظ من إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ومن يحيى بن عبد الله بن سالم، فرجع الحديث إلى رواية أبي إسحاق عن بريد عن أبي الحوراء وهو المعروف، والله أعلم. اهـ

قلت: والخلاصة أن حديث الحسن بن علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في دعاء قنوت الوتر صحيح بذاته وبشواهده، وهو أصح صيغة وردت في ذلك، وقد صححه جمع من العلماء وأئمة الحديث والعلل خلافا لما ذهب إليه ابن حزم وغيره في "المحلى" (٤/ ١٤٧) فقد رد على ابن حزم وفصل في بعض الزيادات في الحديث الإمام الألباني في "أصل صفة صلاة النبي ﷺ" (٣/ ٩٧٥) فراجعها.

وممن صحح الحديث الحافظُ ابنُ حجر في "نتائج الأفكار" (٢/ ١٤٧)، والنووي في "الأذكار" ت الأرنؤوط (ص: ٦٠)، وابن المنذر في "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف" (٥/ ٢١٤) فقال: أحسن شيء روي في دعاء الوتر حديث الحسن بن علي. اهـ

وقال في موضع آخر في "الأوسط" (٥/ ٢٠٥): لم نجد في هذا الباب خبرا أعلى من خبر بريد

=

وأولياء الله سُبْحَانَهُ يتفاوتون فِي الْولَايَة بِقُوَّة مَا رزقهم الله سُبْحَانَهُ من الْإِيمَان، فَمن كَانَ أقوى إِيمَانًا كَانَ فِي بَاب الْولَايَة أعظم شَأْنًا، وأكبر قدرًا، وَأعظم قربًا إِلَى الله، وكرامة لَدَيْهِ، وَمن لَازم الإيمانِ الْقوي العملُ السوي، والتحبُّبُ إِلَى الله بمحبته عَزَّوَجَلَّ ومحبة رَسُوله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، وَكل(١) ما ازْدَادَ بَعْدَ التَّقَرُّب إِلَى الله(٢) بِفَرَائِضِهِ وَاجْتنَاب مناهيه بِفعل النَّوَافِل والاستكثار من ذكره عَزَّوَجَلَّ زَاده الله محبَّة، وَفتح لَهُ أَبْوَاب الْخَيْر كُله دِقِّهِ وَجِله كَمَا سَيَأْتِي من الْكَلَام على شرح هَذَا الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه وَبَيَان مَعَانِيه الشَّرِيفَة ونكاته اللطيفة.

عن أبي الحوراء، عن الحسن بن علي. اهـ

وقال الترمذي عقب الحديث: وَلَا نَعْرِفُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ- فِي الْقُنُوتِ فِي الْوِتْرِ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. اهـ

وصححه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ١٨٨). والصنعاني في "التحبير" (٥/ ٣٧٩)، والإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (١/ ٣٩٢). والإمام الألباني في "إرواء الغليل" (٢/ ١٧٥) وفي "صحيح أبي داود" (٥/ ١٦٨)، و الإمام الوادعي في "الصحيح المسند" برقم (٣٠٨)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في تحقيقه على "السنن الصغرى" (١/ ٢٤٠) وفي "رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب" (صـ ٢٤). وشيخنا المحدث محمد بن علي آدام في "ذخيرة العقبى" (١٨/ ١١٨) والهيثمي في "المجمع" (٢/ ٢٤٣) والبصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" (٢/ ٣٩٥). وراجع طرق الحديث في "نصب الراية" (٢/ ١٢٥) و"البدر المنير" (٣/ ٦٣٧).

(١)، وردت في (أ) بهذا اللفظ (وكل ما أزداد).

(٢) زيادة من (أ).

جَوَازُ الكرامات:

وَمن وُهِب لَهُ هَذِه الموهوبات الجليلة، وتُفِضِّلَ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الصِّفَات الجميلة بِغَيْر بعيد(١)، وَلَا مستنكر أَن تظهر على يَده من الكرامات الَّتِي لَا تنَافِي الشَّرِيعَة والتصرفات فِي مخلوقات الله عَزَّوَجَلَّ الوسيعة؛ لِأَنَّهُ إِذا دَعَاهُ أَجَابَهُ وَإِذا سَأَلَهُ أعطَاهُ، وَلم يصب من جعل مَا يظْهر من كثير من الْأَوْلِيَاء من قطع المسافات الْبَعِيدَة، والمكاشفات الْمُصِيبَة، وَالْأَفْعَال الَّتِي تعجز عَنْهَا غَالب القوى البشرية من الْأَفْعَال الشيطانية والتصرفات الإبليسية.

فَإِن هَذَا غلط وَاضح؛ لِأَن من كَانَ مجاب الدعْوَة لَا يمْتَنع عَلَيْهِ أَن يسْأَل الله سُبْحَانَهُ أَن يوصله إِلَى أبعد الْأَمْكِنَة الَّتِي لَا تقطع طريقها إِلَّا فِي شهور فِي لَحْظَة يسيرَة، وَهُوَ الْقَادِر الْقوي الَّذِي مَا شاءه كَانَ، وَمَا لم يشأه لم يكن، وَأي بُعد فِي أَن يُجيب الله دَعْوَة من دَعَاهُ من أوليائه فِي مثل هَذَا الْمطلب وأشباهه، وَفِي مثل هَذَا يُقَال مَا قَالَه الشَّاعِر:

وَالنَّاس ألف مِنْهُم كواحد ... وَوَاحِد كالألف إِن أَمر عَفَا(٢)

---

(١) فِي (أ) (فغير بعيد)

(٢) تنسب هذه الأبيات لمحمد بن الحسين بن دريد الأزدي، ذكرها ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٥/ ٢٤٧٥)، والعُكبُري في "شرح ديوان المتنبي" (١/ ٣٨٠)، وصاحب كتاب "مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي" (١٠/ ٢٧٧)، بترقيم الشاملة آليا، وصاحب كتاب "أخبار أبي الطيب المتنبي" (ص: ٢٠٢)، وصاحب كتاب "جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب" (٢/ ٤١٧).

وَقَول الآخر:

وَلَم أر أَمْثَال الرِّجَال تَفَاوتا   من النَّاس حَتَّى عُدَّ ألفٌ بِوَاحِد(١)

بل هَذَا الَّذِي تفضل الله عَلَيْهِ بِهَذِهِ التفضلات لَا يعْدِلُه(٢) الْألف، وَلَا الآلاف مِمَّن لم ينل مَا نَالَ، وَلَا ظفر بِشَيْء من هَذِه الْخِصَال.

فَما لَك والتلدد حول نجد   وَقد غَصت تهَامَة بِالرِّجَالِ(٣)

وَمن نظر فِي مثل الْحِلْيَة لأبي نعيم، وصفوة الصفوة لِابْنِ الْجَوْزِيّ، عرف صِحَة مَا ذَكرْنَاهُ، وَمَا كَانَ عَطاء رَبك مَحْظُورًا.

وَكم للصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- (٤) من الكرامات الَّتِي يصعب حصرها، وسنشير إِلَى بَعْضهَا قَرِيبًا، وَلَو لم يكن مِنْهَا إِلَّا إِجَابَة دُعَاء كثير مِنْهُم، وَقد عرفناك أَن إِجَابَة الدُّعَاء هِيَ أكبر كَرَامَة، وَمن أكْرمه الله بذلك دَعَا بِمَا يَشَاء(٥)، كَيفَ يَشَاء، من جليل

---

(١) تنسب هذه الأبيات للبختري، ذكرها القيرواني في "زهرالآداب وثمر الألباب" (١/ ٣١٨)، والطالبي في "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" (٧/ ١٠١٦)، وصاحب كتاب تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق" (صـ٤٨).

(٢) ليست في (أ).

(٣) ينسب البيت لمسكين الدارمي، ذكر ذلك سيبويه في "الكتاب" (١/ ٣٠)، وابن يعيش في "شرح المفصل" (٢/ ٥٠)، وذكرها صاحب كتاب "شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية" (٢/ ٣٠٨).

(٤) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

(٥)، وردت هكذا بدون همز، وكذا باقي الكلمات المماثلة لها في نفس الصفحة.

الْأُمُور وحقيرها وكبيرها وصغيرها.

وَفِي كتب الحَدِيث وَالسير من ذَلِك الْكثير الطّيب، وَكَذَلِكَ فِي أُمَم الْأَنْبِيَاء السَّابِقين من أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ(١) الصالحين الْعدَد الجم حَسْبَمَا نقل إِلَيْنَا عَن نَبينَا [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وحسبما تحكيه التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل، ونبوات أَنْبيَاء بني إِسْرَائِيل الَّتِي من جُمْلَتهَا الزبُور.

وَالْحَاصِل أَن الله سُبْحَانَهُ يتفضل على عباده بِمَا يَشَاء، وَالْفضل بِيَدِهِ من شَاءَ أعطَاهُ وَمن شَاءَ مَنعه، وَلَيْسَ لنا أَن ننكر إِلَّا مَا أنكرته الشَّرِيعَة المطهرة، فَمن جَاءَ بِمَا يُخَالِفهَا دفعناه ومنعناه.

وَأما مُجَرّد استبعاد أَن يهب الله سُبْحَانَهُ لبَعض عباده أمرًا عَظِيمًا وَيُعْطِيه مَا تتقاصر عَنهُ قوى غَيره من الْمنح الجليلة والتفضلات الجزيلة فَلَيْسَ مرادات المتصفين بالإنصاف، وَكثيرًا مَا ترى الجبان إِذا حُكِيت لَهُ أَفعَال الْأَفْرَاد من أهل الشجَاعَة من مقارعة الْأَبْطَال وملابسة الْأَهْوَال ومنازلة الْعدَد الْكثير من الرِّجَال يستبعد عقله ذَلِك، ويضيق ذهنه عَن تصَوره، ويظنه بَاطِلًا، وَلَا سَبَب لذَلِك إِلَّا أَن غريزته المجبولة على الْجُبْن الخالع تقصر عَن أقل قَلِيل من ذَلِك، وتعجز عَن الملابسة لأحقر(٢) مِنْهُ.

وَهَكَذَا الْبَخِيل إِذا سمع مَا يُحْكى عَن الأجواد من الْجُود بالموجود، والسماحة

---

(١) لفظة (سبحانه) لم ترد في (أ).

(٢) (لأحقر حقير منه) في (أ).

بالكثير الَّذِي تشح نفوس من لم يهب الله لَهُ غريزة الْكَرم المحمودة بِعشر معشاره ظن أَن تِلْكَ الحكايات من كذب الوراقين، وَمن مُخْرَقَةِ الْمُمَخْرِقِين.

وَهَكَذَا من قلّ حَظه من المعارف العليمة(١)، وَقصر فهمه عَن إِدْرَاك الْفُنُون المتنوعة استبعد عقله ونَبَا فهمه عَن قبُول ما منح الله(٢) بِهِ أكَابِر عُلَمَاء هَذِه الْأمة من التَّوَسُّع فِي المعارف والاستكثار من الْعُلُوم الْمُخْتَلفَة وفهمها كَمَا يَنْبَغِي، وحفظها حق الْحِفْظ، وَالتَّصَرُّف الْكَامِل فِي كل مَا يرد عَلَيْهِ مِنْهَا فيورده موارده، ويصدره مصادره.

فاعرف هَذَا، وَاعْلَم أَن مواهب الله عَزَّوَجَلَّ لِعِبَادِهِ لَيست بِموضع لاستبعاد المستبعدين، وتشكيكات المشككين، فقد تفضل على بعض عباده بِالنُّبُوَّةِ واصطفاه لرسالته، وَجعله وَاسِطَة بَينه وَبَين عباده، وتفضل على بعض عباده بِالْملكِ، وَجعله فَوق جَمِيع رَعيته، وَاخْتَارَهُ على من سواهُ مِنْهُم، وهم الْعدَد الجم، والسواد الْأَعْظَم، وَقد يكون غير شرِيف الأَصْل، وَلَا رفيع المحتد، كَمَا أَعْطى ملك مصر وَالشَّام والحرمين وَغَيرهَا الْمُلُوك الجراكسة، وهم عبيد يجلب الْوَاحِد مِنْهُم إِلَى سوق الرَّقِيق، وَبعد حِين يصير ملكًا كَبِيرًا، وسلطانًا جَلِيلًا(٣).

---

(١) في (أ)، و(ط)، وردت (المعارف العلمية)، وهذا الصواب، ولعل لفظة (العليمة) خطأ مطبعي ههنا، والله أعلم.

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) ترجم لهم أبو المحاسن في "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" (١٤/ ٢٤٢) فقال: (ما وقع من الحوادث سنة ٨٢٥) ذكر سلطنة الملك الأشرف برسباي على مصر السلطان الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر برسباي الدّقماقي الظاهري سلطان الديار المصريّة، جلس على =

وَهَكَذَا من ملك قبلهم من الأتراك لماليك(١) كبني قلاوون، وَأعْطى بني يوبه(٢)، وهم أَوْلَاد سماك غَالب(٣)، المالك الإسلامية، وجعلهم الْحَاكِمين على الْخُلَفَاء العباسية، وعَلى سَائِر الْعباد فِي أقطار الأَرْض.

دع عَنْك التفضلات على هَذَا النَّوْع الإنساني المكرم بِالْعقلِ، وَانْظُر إِلَى مَا من بِهِ على أَنْوَاع من مخلوقاته(٤)، فَإِن الشجَاعَة الَّتِي جعلهَا فِي الْأسد لَا يقوم لَهَا من بني آدم الْعدَد الْكثير، وَتلك موهبة من الله سُبْحَانَهُ، وَهَكَذَا كثير من أَنْوَاع الْحَيَوَان يخْتَص هَذَا بِالْقُوَّةِ الباهرة، وَهَذَا بالجسم الوافر، وَهَذَا بِحسن التَّرْكِيب، وَهَذَا بالطيران فِي الْهَوَاء، وَهَذَا بِالْمَشْيِ فِي قَعْر الْبَحْر، وَالتَّصَرُّف لما يحْتَاج إِلَيْهِ فِي أمواج المَاء.

وَكم يعد الْعَاد من تفضلات الْملك الْجواد جلَّت قدرته، فسبحانه مَا أعظم شَأْنه وأعز سُلْطَانه وأجلّ إحسانه.

=تخت الملك يوم خلع الملك الصالح محمد ابن الملك الظاهر ططر في يوم الأربعاء ثامن شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وثمانمائة ...، إلى قوله: والأشرف هذا هو السلطان الثاني والثلاثون من ملوك التّرك وأولادهم بالدّيار المصريّة، والثامن من الجراكسة وأولادهم، وأصل الملك الأشرف هذا جاركسي الجنس، وجلب من البلاد فاشتراه الأمير دقماق المحمدي الظاهري نائب ملطية، وأقام عنده مدّة ثم قدّمه إلى الملك الظاهر برقوق في عدّة مماليك أخر.اهـ.

(١) سقطت ألف المماليك ههنا، وأما في (أ) فقد وردت على الصواب (المماليك).

(٢) الصواب (بني بويه)، ولعله تصحيف، وبهذا اللفظ الصحيح وردت في (أ)، و(ط).

(٣) لفظة غالب ساقطة من (أ).

(٤) في (أ) (من المخلوقات).

وَهَذَا عَارض من القَوْل اقْتَضَاهُ تقريب مَا يتفضل الله بِهِ على خلص عباده إِلَى الأذهان الجامدة، والطبائع الراكدة حَتَّى تتزلزل عَن مَرْكَز الْإِنْكَار، وَربك يخلق مَا يَشَاء ويختار.

وَمن نظر إِلَى مَا وهبه الله سُبْحَانَهُ للصحابة رَضِي الله(١) عَنْهُم، لم يستبعد شَيْئا(٢) مِمَّا وهبه الله عَزَّوَجَلَّ لأوليائه، ويصعب الْإِحَاطَة بِأَكْثَر ذَلِك فضلًا عَن كُله، وَقد قدمنَا الْإِشَارَة إِلَى كراماتهم إِجْمَالا، وَنَذْكُر الْآن بعض كراماتهم على التَّفْصِيل وَالتَّعْيِين.

فَمِنْهَا أَن أسيد بن حضير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٣) كَانَ يقْرَأ سُورَة الْكَهْف فَنزلت عَلَيْهِ السكينَة من السَّمَاء مثل الظُّلَّة فِيهَا أَمْثَال السرج، وَهِي الْمَلَائِكَة، وَأخبر بذلك النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَقَالَ له(٤):«**لَو اسْتمرّ على تِلَاوَته لاستمرت تِلْكَ السكينَة واقفة عَلَيْهِ بَاقِيَة عِنْده**».(٥)

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) (شيا) هكذا في (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) سقط من (أ).

(٥) المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ رواه بالمعنى، ولفظه في مسلم، برقم (٧٩٩) عن أَبي سَعِيدٍ الْخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ بَيْنَمَا هُوَ لَيْلَةً يَقْرَأُ فِي مِرْبَدِهِ إِذْ جَالَتْ فَرَسُهُ فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أُخْرَى فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، قَالَ أُسَيْدٌ: فَخَشِيتُ أَنْ تَطَأَ يَحْيَى، فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي، فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ عَرَجَتْ فِي الْجَوِّ حَتَّى مَا أَرَاهَا، قَالَ: فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، بَيْنَمَا أَنَا الْبَارِحَةَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مِرْبَدِي، إِذْ جَالَتْ فَرَسِي، فَقَالَ =

وَكَانَت الْمَلَائِكَة تسلم على عمرَان بن حُصَيْن(١)، وَكَانَ سلمَان الْفَارِسِي وَأَبُو الدَّرْدَاء يأكلان فِي صَحْفَة فسبَّحت أَو سبَّح مَا فِيهَا(٢)، وَخرج عباد بْن بشر وَأسيد بن

=

رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «اقْرَأْ ابْنَ حُضَيْرٍ»، قَالَ: فَانْصَرَفْتُ، وَكَانَ يَحْيَى قَرِيبًا مِنْهَا، خَشِيتُ أَنْ تَطَأَهُ، فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ عَرَجَتْ فِي الْجَوِّ حَتَّى مَا أَرَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْتَمِعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ مَا تَسْتَتِرُ مِنْهُمْ**». وعلقه البخاري برقم (٥٠١٨) بإسنادين أحدهما منقطع وهو موصول خارج الصحيح والآخر عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وراجع "الفتح" للحافظ ابن حجر (٩/ ٦٣).

وقد رواه البُخاريُّ (٥٠١٨) عن أسيد بن حضير نفسِه.

وجاء عن البراء بن عازب مختصراً، رواهُ البخاري (٣٦١٤)، ومسلم (٧٩٥).

(١) رواه مسلم، برقم (١٦٧) عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَسَى اللهُ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ، إِنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ. وَقَدْ كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ (أي: الملائكة تسلم عليه) حَتَّى اكْتَوَيْتُ، فَتُرِكْتُ ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ.

(٢) **حسن**، رواه أبو علي الصواف في فوائده (صـ ٤٩)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" (١/ ٢٢٤)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٦٣) من طريق بيان، عن قيس، قال: كان أبو الدرداء إذا كتب إلى سلمان، أو سلمان كتب إلى أبي الدرداء، كتب إليه يذكره بآية الصحفة، قال: وكنا نتحدث أنه بينما هما يأكلان من الصحفة فسبحت الصحفة وما فيها.

ورجاله ثقات بيان هو ابن بشر الأحمسي، وقيس هو ابن أبي حازم، قيل: إنه لم يسمع من أبي الدرداء ولا من سلمان، قال العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامع التحصيل" (صـ٢٥٧): في هذا القول

=

=

نظر، فإن قيسا لم يكن مدلسا وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- والصحابة بها مجتمعون فإذا روى عن أحد فالظاهر سماعه منه. اهـ

وللأثر طريق أخرى رواها ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٥٧٤٠)، ومن طريقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١/ ٢٢٤) من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: بينما أبو الدرداء يوقد تحت قدر له وسلمان عنده، إذ سمع أبو الدرداء في القدر صوتا، ثم ارتفع الصوت بتسبيح كهيئة صوت الصبي، قال: ثم ندرت القدر فانكفأت، ثم رجعت إلى مكانها لم ينصب منها شيء، فجعل أبو الدرداء ينادي: يا سلمان، انظر إلى العجب، انظر إلى ما لم تنظر إلى مثله أنت ولا أبوك، فقال سلمان: أما إنك لو سكت لسمعت من آيات الله الكبرى.

وفيه علتان:

العلة الأولى: الأعمش سليمان بن مهران ثقة لكنه مدلس، وقد عنعن.

العلة الثانية: أبو البختري، واسمه سعيد بن فيروز، قال الحافظ في "التقريب": ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال.

ومما جاء في هذا الباب من أدلة في بيان تسبيح الجمادات زمن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- ما جاء في البخاري، برقم: (٣٥٧٩) من حديث عَبْدِ الله بن مسعود -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الْآيَاتِ بَرَكَةً وَأَنْتُمْ تَعُدُّونَهَا تَخْوِيفًا، كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- فِي سَفَرٍ فَقَلَّ الْمَاءُ، فَقَالَ: «**اطْلُبُوا فَضْلَةً مِنْ مَاءٍ**» فَجَاءُوا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «**حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ الْمُبَارَكِ وَالْبَرَكَةُ مِنَ الله**» فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، وَلَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُؤْكَلُ.

ويؤيد ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾[الإسراء:٤٤]، وقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الحشر:٢٤].

ومن هذا الباب سماعهم للجذع كما جاء في البخاري، برقم: (٣٥٨٥) من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا- يَقُولُ: كَانَ الْمَسْجِدُ مَسْقُوفًا عَلَى جُذُوعٍ مِنْ نَخْلٍ فَكَانَ النَّبِيُّ -

=

حضير من عِنْد رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] فِي ظلمَة اللَّيْل فأضاء لَهما أَطْرَاف السَّوْط، فَلَمَّا افْتَرقَا افترق الضَّوْء مَعَهُمَا(١) وَكَانَ الصّديق -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-(٢) يَأْكُل هُوَ وأضيافه من الْقَصعَة، فَلَا يَأْكُلُون لقْمَة إِلَّا ربا مِن أَسْفَلهَا أَكثر مِنْهَا فشبعوا، وَهِي أَكثر مِمَّا كَانَ فِيهَا قبل أَن يَأْكُلُوا(٣)، وخُبَيْب بن عدي -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-(٤) لما أسره الْمُشْركُونَ كَانَ يُؤْتِي بقطف من الْعِنَب فِي غير وقته(٥)، وعامر بن فهَيْرَة التمسوا(٦) جسده فحمته الدبر، وَلم يقدروا على الْوُصُول إِلَيْهِ(٧)..............................

=صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- إِذَا خَطَبَ يَقُومُ إِلَى جِذْعٍ مِنْهَا، فَلَمَّا صُنِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ وَكَانَ عَلَيْهِ فَسَمِعْنَا لِذَلِكَ الْجِذْعِ صَوْتًا كَصَوْتِ الْعِشَارِ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا فَسَكَنَتْ.

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٨٠٥)، عَنْ أَنس -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَإِذَا نُورٌ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا، فَتَفَرَّقَ النُّورُ مَعَهُمَا.

وفي لفظ: أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ.

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦٠٢)، ومسلم، برقم: (٢٠٥٩) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٥) رواه البخاري، برقم: (٣٠٤٥) من حديث أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

(٦) في (أ) بزيادة (رضي الله تعالى عنه).

(٧) **مرسل**، رواه البخاري، برقم: (٤٠٩٣) عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: فَأَخْبَرَنِي =

=

أَبِي، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ الَّذِينَ بِبِئْرِ مَعُونَةَ وَأُسِرَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ قَالَ لَهُ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ: مَنْ هَذَا؟ فَأَشَارَ إِلَى قَتِيلٍ، فَقَالَ لَهُ: عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ هَذَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ مَا قُتِلَ رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ، حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ...

قال الحافظ ابن حجر في ''فتح الباري'' (٧/ ٣٩٠): قوله: وعن أبي أسامة هو معطوف على قوله حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة، وإنما فصله ليبين الموصول من المرسل، وكأن هشام بن عروة حدث به عن أبيه هكذا فذكر قصة الهجرة موصولة بذكر عائشة فيه، وقصة بئر معونة مرسلة ليس فيه ذكر عائشة، ووجه تعلقه به من جهة ذكر عامر بن فهيرة فإنه ذكر في شأن الهجرة أنه كان معهم، وفيه فلما خرجا أي النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وأبو بكر خرج معهم أي إلى المدينة، وقوله: يعقبانه بالقاف أي يركبانه عقبة وهو أن ينزل الراكب ويركب رفيقه ثم ينزل الآخر ويركب الماشي هذا الذي يقتضيه ظاهر اللفظ في العقبة، ويحتمل: أن يكون المراد أن هذا يركبه مرة وهذا يركبه أخرى، ولو كان كذلك لكان التعبير بيرد فإنه أظهر، قوله: فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة هذا آخر الحديث الموصول، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه صفة قتل عامر بن فهيرة مرسلة، وقد وقع عند الإسماعيلي والبيهقي في الدلائل سياق هذه القصة في حديث الهجرة موصولا به مدرجا، والصواب ما وقع في الصحيح.

قلت: فهذا ترجيح من الحافظ ابن حجر أن الصواب روايته مرسلا، ولذلك البخاري فصله عن الموصول، ولو كان كذلك لأخرجه بإسناده الذي قبله، وأما الموصول فإليك بيانه:

رواه أبو نعيم في ''حلية الأولياء'' برقم: (٣٤١)، والبيهقي في ''دلائل النبوة'' (٩/ ٢٢٥) من طريق أبي بكر الإسماعيلي، واسمه: أحمد بن إبراهيم الجرجاني، ومحمد بن أحمد الغطريفي كلاهما من طريق أبي عَبْدِ الله الصُّوفِيِّ، ثنا خَلَفٌ هُوَ ابْنُ سَالِمٍ الْمُخَرِّمِيُّ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- به.

ورجال الإسناد ثقات، وأبو عبد الله الصوفي اسمه أحمد بن الحسن الصوفي.

وله طريق أخرى رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (٩٧٤١)، والطبراني في ''المعجم الكبير'' ط

=

=

إحياء التراث (١٩/ ٧١)، وابن المبارك في "الجهاد" (صـ ٧١)، والأصفهاني الملقب بقوام السنة في "سير السلف الصالحين" (صـ ٥٥٢)

قال الزهري: فَزَعَمَ لِي عُرْوَةُ أَنَّهُ قُتِلَ يَوْمَئِذٍ فَلَمْ يُوجَدْ جَسَدُهُ حِينَ دَفَنُوهُ، يَقُولُ عُرْوَةُ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ هِيَ دَفَنَتْهُ.اهـ

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٦/ ١٢٧)، وقال: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

قلت: وقد قال الحافظ (٥/ ٢٣٠) على تبويب البخاري باب قبول الهدية من المشركين، قال: أي جواز ذلك، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك فساقه ...، ثم قال: رجاله ثقات إلا أنه مرسل، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح.اهـ

قلت: هذا الإسناد هو نفسه الذي يروي الزهري فيه خبر دفن الملائكة لجسد عامر بن فهيرة، فعلى هذا فهو ضعيف مرسل، ولا يصح الموصول من هذه الطريق، وممن وصله ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ط العلمية (٣/ ١٧٤) فقال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم أن عامر بن فهيرة كان من أولئك الرهط الذين قتلوا يوم بئر معونة. قال ابن شهاب: فزعم عروة بن الزبير أنه قتل يومئذ فلم يوجد جسده حين دفن. قال عروة: وكانوا يرون أن الملائكة هي دفنته. اهـ

وممن أشار أيضا لإعلال الخبر بالإرسال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (٤/ ٨٣) فقال بعد أن ساقه: هكذا وقع في رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ مُرْسَلًا عَنْ عُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ فَسَاقَ مِنْ حَدِيثِ الْهِجْرَةِ وأدرج في آخره ما ذكره البخاري ههنا، فَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وأورد هذا الخبر شيخ الإسلام في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" ت عبد الرحمن اليحيى (صـ ٣٠٤)، وابن الجوزي في "صفة الصفوة" (١/ ١٦٣)، وابن عبد البر في "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (٢/ ٧٩٧)، وابن هبيرة في "الإفصاح عن معاني الصحاح" (٧/ ٤٤)،

=

وَخرجت أم أيمن(١) وَهِي صَائِمَة، وَلَيْسَ مَعهَا زَاد وَلَا مَاء(٢) فعطشت حَتَّى كَادَت تتْلف، فَلَمَّا كَانَ وَقت الْفطر سَمِعت حسا على رَأسهَا فَرَفَعته فَإِذا هُوَ دلو برشاء أَبيض مُعَلّق فَشَربت مِنْهُ حَتَّى رويت وَمَا عطشت بعْدهَا(٣).

=والعيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (١٧/ ٤٦)، والهروي في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٣/ ٩٦٠).

وقد صحَّ أن الذي حمته الدَّبر هو عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح

فقد أخرج البزَّار في مسنده (٧٠٩٠)، وأبو يعلى في مسنده (٢٩٥٣)، وغيرهما، بسندٍ حسن، من طريق عَبد الوَهَّاب بن عطاء، قال: حَدَّثنا سَعِيدٌ، عَن قَتادة، عَن أَنَسٍ، قَالَ: افْتَخَرَ الْحَيَّانِ الأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ، فَقَالَتِ الأَوْسُ: مِنَّا مَنْ أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمِنَّا مَنِ اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِهِ: سَعْدُ بْنُ معاذ، ومنا غَسِيلُ الْمَلائِكَةِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ حَنْظَلَةَ، وَمِنَّا مَنْ حمته الدَّبْرُ: عَاصِمِ ابْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ الْخَزْرَجِيُّونَ: مِنَّا أَرْبَعَةٌ جَمَعُوا الْقُرْآنَ لَمْ يَجْمَعْهُ غَيْرُهُمْ: أُبَيٌّ، وَمُعَاذٌ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زيد.

(١) في(أ) بزيادة (رضي الله عنها).

(٢) في (أ) (ولا ما).

(٣) **حسن لغيره**، رواه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٣٠٩) عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: خَرَجَتْ أُمُّ أَيْمَنَ مُهَاجِرَةً إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَهِيَ صَائِمَةٌ لَيْسَ مَعَهَا زَادٌ وَلَا حَمُولَةٌ، وَلَا سِقَاءٌ فِي شِدَّةِ حَرِّ تِهَامَةَ، وَقَدْ كَادَتْ تَمُوتُ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ حَتَّى إِذَا كَانَ الْحِينُ الَّذِي فِيهِ يُفْطِرُ الصَّائِمُ سَمِعَتْ حَفِيفًا عَلَى رَأْسِهَا، فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا، فَإِذَا دَلْوٌ مُعَلَّقٌ بِرِشَاءٍ أَبْيَضَ. قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ بِيَدَيَّ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى رُوِيتُ، فَمَا عَطِشْتُ بَعْدُ. قَالَ: فَكَانَتْ تَصُومُ، وَتَطُوفُ لِكَيْ تَعْطَشَ فِي صَوْمِهَا، فَمَا قَدَرَتْ عَلَى أَنْ تَعْطَشَ حَتَّى مَاتَتْ.

ورجاله ثقات، وهشام هو ابن حسان الأزدي، إلا أنه منقطع فابن سيرين لم يدرك أم أيمن، وهي =

=

حاضنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، واسمها: بركة الحبشية، وهي زوجة زيد بن حارثة وأم ولده أسامة بن زيد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.

وله طريق أخرى عن هشام بن حسان يرويه بغير ذكر ابن سيرين، رواها الخلال في ''كرامات الأولياء'' - مخطوط (ن) (صـ ٢١).

وللأثر طريق أخرى، رواها ابن الجوزي في ''المنتظم في تاريخ الملوك والأمم'' (٤/ ٣٤٠) عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عثمان بن القاسم، يُحَدِّثُ، قَالَ: لَمَّا هَاجَرَتْ أُمُّ أَيْمَنَ أَمْسَتْ بِالْمُنْصَرَفِ دُونَ الرَّوْحَاءِ، فَعَطِشَتْ، فَدُلِّيَ عَلَيْهَا مِنَ السَّمَاءِ دَلْوَ مَاءٍ بِرِشَاءٍ أَبْيَض، فَأَخَذَتْهُ فَشَرِبَتْهُ حَتَّى رُوِيَتْ، فَكَانَتْ تَقُولُ: مَا أَصَابَنِي بَعْدَ ذَلِكَ عَطَشٌ، وَلَقَدْ تَعَرَّضُ لِلْعَطَشِ بِالصَّوْمِ فِي الْهَوَاجِرِ فَمَا عَطِشْتُ بَعْدَ تِلْكَ الشَّرْبَةِ، وَإِنِّي كُنْتُ لأَصُومُ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ فَمَا أَعْطَشُ.

ورجاله ثقات غير أنه منقطع، فعثمان بن القاسم لم يدرك أم أيمن -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

وللأثر طريق أخرى رواها ابن شبة في ''تاريخ المدينة'' (٢/ ٤٩٧) وأبو نعيم في ''حلية الأولياء'' (٢/ ٦٧)، وابن الجوزي في ''تنوير الغبش في فضل السودان والحبش'' (ص: ١٤٨)، وابن سعد في ''الطبقات الكبرى'' ط العلمية (٨/ ١٧٩)، وأبو بكر النجاد في ''ذكر من له الآيات ومن تكلم بعد الموت'' - مخطوط (ن) (صـ ٣٢)، وابن السكن كما في ''الإصابة في تمييز الصحابة'' (٨/ ٣٥٩)، وأحمد بن منيع كما في ''المطالب العالية'' (٤/ ٢٠٨)، وابن عساكر في ''تاريخ دمشق'' (٤٠/ ٢٥) كلهم من طرق عن عُثْمَانَ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: فذكره.

وعثمان بن القاسم مجهول كما قاله البوصيري في ''إتحاف الخيرة المهرة'' (٣/ ٦١).

فتلخص مما سبق أن هذه الطرق للأثر عن ابن سيرين، وهشام بن حسان، وعثمان بن القاسم منقطعة فمجموعها يكون حسنًا لغيره إن شاء الله، ويدل على أن للأثر أصلاً، وقد كان مشتهرًا ولاسيما وبعض من رواه ممن أدركوا الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وقد تلقى هذا الخبر بالقبول عدد من أهل العلم في تراجمهم لأم أيمن -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ولم أجد من ضعفه أو تكلم فيه.

وممن أورده شيخ الإسلام في ''الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان'' (ص: ١٦٠)، وابن =

وَأَخْبر سفينة مولى رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] الْأسد أَنه مولى رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَمشى مَعَه الْأسد حَتَّى أوصله إِلَى مقْصده(١)،

=

كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (٥/ ٣٤٧)، وفي "التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" (٤/ ٣٢٥)، وابن الجوزي في "تلقيح فهوم أهل الأثر" (صـ ٢٢٨)، وفي "كشف المشكل من حديث الصحيحين" (١/ ٤٧)، وفي "صفة الصفوة" (١/ ٣٣١)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" ت تدمري (٣/ ٤٩)، وفي "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (٢/ ٢٢٤)، وابن حجر في "المطالب العالية" (٤/ ٢٠٨)، والعكبري في "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (١/ ١٣٥).

(١) **حسن بشواهده،** رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٩٥) والطبراني في "الكبير" برقم (٦٤٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٠٢)، واللالكائي في "كرامات الأولياء" (٩/ ١٧٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣/ ١٣٩٢)، والبزار كما في "كشف الأستار عن زوائد البزار" (٣/ ٢٧١)، والبيهقي في "الاعتقاد" (ص: ٣١٦)، والبغوي في "شرح السنة" (١٣/ ٣١٣)، والروياني في مسنده (١/ ٤٣٦)، وأبو يعلى في "المفاريد" (ص: ١٠٥) من طريق أُسَامَة بْن زَيْدٍ وسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَحْشِيِّ، عَنْ محمَّد بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سَفِينَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ..به.

والإسناد إلى محمد بن المنكدر حسن على خلاف في أسامة بن زيد الليثي، وقد اختلف في الإسناد إليه إلا أن الخبر من هذا الوجه عن سفينة مرسل؛ لأن ابن المنكدر لم أجد من أثبت سماعه من سفينة، وقد قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٩/ ٤٧٤): إن روايته عن سفينة مرسلة.

فإذاً: هو مرسل بهذه الطريق لعدم تصريحه بالسماع، وقد جاء في بعض روايات أسامة بن زيد قال ابن المنكدر: سمعت سفينة، وهذا وهم منه، فهو صدوق يهم كما في التقريب، وقد خالف سَعِيد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَحْشِيّ في روايته بعدم التصريح بالسماع.

ولذلك قال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٧/ ٢٧٧): رَوَاهُ أَبُو

=

يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ لِضَعْفِ أسامة بن زيد الليثي. اهـ

قلت: أسامة الليثي هو يرى ضعفه والخلاف في شأنه قائم والراجح تحسين حديثه.

وقد وجدت لهذا الأثر متابعة أخرى عند البغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٥٥) قال: حدثنا هارون بن عبد الله نا علي بن عاصم قال: حدثني أبو ريحانة عن سفينة مولى رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أنه قال: لقيت الأسد فقلت: أنا سفينة مولى رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قال: فضرب بذنبه الأرض وقعد.

وهذا إسناد رجاله محتج بهم من رجال مسلم عدا علي بن عاصم التميمي مختلف فيه، والراجح أنه ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات، قال الحافظ ابن حجر في التقريب": صدوق يخطئ. اهـ

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٤/ ١٩): فِيهِ ضَعْفٌ، وَقَدْ وُثِّقَ.اهـ

وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (٩/ ٢٤٩): الإمام، العالم، شيخ المحدثين، مسند العراق...، ثم نقل عن أحمد فقال: قال عبد الله: كان أبي يحتج بهذا، ويقول: كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهما بالكذب. وقال أبو داود: قال أحمد -وذكر علي بن عاصم- فقال: أما أنا فأخذت عنه، وحدثنا عنه.اهـ

قلت: فبهذه المتابعة يعتضد إن شاء الله ما تقدم عن محمد بن المنكدر، والله أعلم.

وقد صححه من طريق ابن المنكدر الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٧٠٢)، ووافقه الذهبي والعلامة الألباني في "مشكاة المصابيح" (٣/ ١٦٧٦)، ولعله رأى أن ابن المنكدر سمعه من سفينة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

وأما الشيخ العلامة المحدث مقبل الوادعي رَحِمَهُٱللَّهُ فقد كان يصححه في "الصحيح المسند" (١/ ٢٢٠) ثم تراجع عن ذلك، وأخرجه في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (صـ ١٦٣)، وقال: محمد بن المنكدر قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": روايته عن سفينة مرسلة.اهـ

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٩/ ٣٦٧)، وقال: وَرِجَالُهُ وُثِّقُوا.اهـ

والبراء بن مالك(١) كَانَ إِذا أقسم على الله أبر قسمه، وَكَانَ الْحَرْب إِذا اشْتَدَّ على الْمُسلمين فِي الْجِهَاد يَقُولُونَ: يَا بَرَاء، أقسم على رَبك، فَيَقُول: أقسم عَلَيْك يَا رب لما منحتنا أكتافهم، وجعلتني أول شَهِيد فمنحوا أكتفاهم وَقتل شَهِيدا(٢).

---

(١) زيادة من (أ) (رضي الله عنه).

(٢) أصله في البخاري، برقم: (٤٦١١) عَنْ أَنسٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، قَالَ: كَسَرَتْ الرُّبَيِّعُ، وَهْيَ عَمَّةُ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَطَلَبَ الْقَوْمُ الْقِصَاصَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- فَأَمَرَ النَّبِيُّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللهِ لَا تُكْسَرُ سِنُّهَا يَا رَسُولَ الله، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**يَا أَنَسُ، كِتَابُ الله الْقِصَاصُ**»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْشَ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ الله مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ**».

وأما باللفظ المذكور عن البراء بن مالك أنه ممن إذا أقسم على الله لأبره فقد جاء من طرق إلى أنس بن مالك -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- وإليك بيانها:

الطريق الأولى: رواها الترمذي في سننه برقم (٣٨٥٤)، ومن طريقه الضياء في "الأحاديث المختارة" (٤/ ٤٢٠)، وابن الأثير في "أسد الغابة" (١/ ٣٦٣)، عن عبد الله بن أبي زياد قال: حدثنا سيار قال: حدثنا جعفر بن سليمان قال: حدثنا ثابت، وعلي بن زيد، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ**».

وقال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قلت: هو ضعيف من هذا الوجه، فسَيَّار هو ابن حاتم العنزي مختلف فيه، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام. فالراجح أنه حسن الحديث إلا أن روايته عن جعفر بن سليمان فيها مناكير كما في "ميزان الاعتدال" للذهبي - الرسالة (٢/ ٢٣٤)، وهو في هذا الموضع من =

=

روايته عن جعفر بن سليمان الضبعي.

العلة الثانية: رواية جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت البناني فيها كلام كما جاء في ''الجرح والتعديل'' لابن أبي حاتم (٢/ ٤٨١): قال علي ابن المديني: أكثر جعفر – يعني: ابن سليمان عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–. اهـ

قلت: وروايته عن ثابت في هذا الموضع شاذة ومخالفة لرواية أثبت الناس في ثابت وهو حماد بن سلمة الذي رواه بغير ذكر البراء بن مالك في ''صحيح مسلم'' برقم (١٦٧٧) عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرُّبَيِّعِ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ– فَقَالَ رَسُولُ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–: «**الْقِصَاصَ الْقِصَاصَ**»، فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ الله، أَيُقْتَصُّ مِنْ فُلَانَةَ وَالله لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–: «**سُبْحَانَ الله! يَا أُمَّ الرَّبِيعِ، الْقِصَاصُ كِتَابُ الله**»، قَالَتْ: لَا وَالله لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ الله مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ**».

الطريق الثانية: رواها الحاكم في مستدركه (٣/ ٢٩١)، وأبو نعيم في ''حلية الأولياء'' (٩)، واللالكائي في ''كرامات الاولياء'' (١١٢)، والبيهقي في ''الاعتقاد'' (١/ ٢٤٤)، وفي ''شعب الإيمان'' (١٣/ ٨٩)، وفي ''دلائل النبوة'' (٩)، والطحاوي في ''مشكل الآثار، برقم: (٦٧٦)، وابن الجوزي في ''المنتظم'' (٣/ ٢٣٩) من طريق محمد بن عزيز الأيلي قال: حدثني عمي سَلامَةُ بْنُ رَوْحٍ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–: «**كَمْ مِنْ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ ذِي طِمْرَيْنِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لأَبَرَّ قَسَمَهُ مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ**»، فَإِنَّ الْبَرَاءَ لَقِيَ زَحْفًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ أَوْجَعَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا بَرَاءُ، إِنَّ رَسُولَ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ–، قَالَ: «**إِنَّكَ لَوْ أَقْسَمْتَ عَلَى الله لأَبَرَّكَ**»، فَأَقْسِمْ عَلَى رَبِّكَ، فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ لَمَا مَنَحْتَنَا أَكْتَافَهُمْ، ثُمَّ الْتَقَوْا عَلَى قَنْطَرَةِ السُّوسِ، فَأَوْجَعُوا فِي الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا لَهُ: يَا بَرَاءُ، أَقْسِمْ عَلَى رَبِّكَ، فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ لَمَا مَنَحْتَنَا أَكْتَافَهُمْ،

=

=
وَأَلْحَقْتَنِي بِنَبِيِّكَ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، فَمُنِحُوا أَكْتَافَهُمْ، وَقُتِلَ الْبَرَاءُ شَهِيدًا.

قال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

قلت: بل هو ضعيف من هذا الوجه، وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن عزيز الأيلي مختلف فيه، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر في "التقريب".

العلة الثانية: لم يسمع من عمه سلامة، فقد نقل الحافظ المزي في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٦/ ١١٥) عن يعقوب بن سفيان الفارسي، قال: دخلت أيلة، فسألت عن كتب سلامة بن روح وحديثه من محمد بن عزير، وجهدت بِهِ كل الجهد، فزعم أنه لم يسمع من سلامة شيئا وليس عنده شيء من كتب سلامة، ثم حدث بعد ذلك بما ظهر عَنْهُ من حديثه.اهـ

العلة الثالثة: سلامة بن روح مختلف فيه وقد نقل الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٣٠٥) قَال عَبْد الرَّحْمَن بن أبي حاتم: سمعت أَبِي وسئل عَنْ سلامة بْن روح، فقال: ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة. وَقَال أيضا: سألت أبا زرعة عَنْ سلامة بْن روح، فقال: أيلي ضعيف منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم يكتب على الاعتبار، روى حديث أنس عَنِ النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- «**أكثر أهل الجنة البله**»، وحديث: «**كم من ضعيف متضعف**».اهـ

وقال ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" (٣/ ١٣٩٥): وَهَذَا مِمَّا أنكر على سَلامَة رِوَايَته، وَلم يُتَابع عَلَيْهِ يَعْنِي من هَذَا الْوَجْه.اهـ

قلت: ومن غفلة سلامة في هذا الحديث ووهمه أنه رواه أحمد في "الزهد" (١/ ٨٣) من طريقه عن جعفر، عن ثابت وعلي بن زيد، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ معرور**».

فجعل ذلك البراء بن معرور وليس عن البراء بن مالك أخي أنس بن مالك.

العلة الثالثة: لم يسمع سيار من عقيل بن خالد فقد، قال المزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٣٠٤) قال أَحْمَد بْن صالح: سألت عنبسة بْن خالد بْن يزيد ابْن أخي يونس بْن يزيد، عَنْ سلامة، فقال: لم يكن له من السن ما يسمع من عقيل. قال: وسألت بأيلة عَنْ سلامة، فأخبرني رجل من ثقاتهم
=

=

أنه لم يسمع من عقيل وحديثه عَنْ كتب عقيل.اهـ

الطريق الثالثة: رواها إسماعيل الأصبهاني في كتابه ''سير السلف الصالحين'' (٢/ ٢٩٧) قال: أخبرنا سُلَيْمَانُ، فِي كِتَابِهِ، أخبرنا عَلِيُّ بْنُ مَاشَاذَةَ، فِي كِتَابِهِ، حدَّثنَا أَبُو أَحْمَدَ الْعَسَّالُ، حَدَّثنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ زِيَادٍ، حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الزُّبَيْدِيُّ، حَدَّثنَا أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**كَمْ مِنْ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّ قَسَمَهُ، مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: علي بن محمد الأصفهاني لم أجد من وثقه.

العلة الثانية: الحسن بن علي بن زياد هو الطاحوني ذكره الحافظ ابن حجر في ''لسان الميزان'' (٧/ ١٤٢)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وأما الحسن فهو البصري فثقة إمام إلا أنه مدلس وقد عنعن، ولكن روايته عن أنس ثابته.

الطريق الرابعة: رواها أبو نعيم في ''معرفة الصحابة'' برقم: (١١٥٣)، وفي ''أخبار أصبهان'' (٢/ ١٩٢)، وفي ''حلية الأولياء'' برقم: (١٢٦٤) من طريق أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي عن سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**رُبَّ ذِي طِمْرَيْنِ لا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لأَبَرَّهُ مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ**»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ تُسْتَرَ انْكَشَفَ النَّاسُ، فَقَالُوا لَهُ: يَا بَرَاءُ، أَقْسِمْ عَلَى رَبِّكَ، فَقَالَ: أُقْسِمُ عَلَيْكَ أَيْ رَبِّ، لَمَا مَنَحْتَنَا أَكْتَافَهُمْ، وَأَلْحَقْتَنِي بِنَبِيِّكَ فَاسْتُشْهِدَ.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا سعيد بن محمد وهو الثقفي، قال الحافظ في ''التقريب'': ضعيف.

وضعفه من هذه الطريق العراقي في ''تخريج أحاديث الإحياء'' (صـ ١١٨٤).

الطريق الخامسة: رواها البغوي في ''شرح السنة'' (٨/ ١٤٤) فقال: أَخْبَرَنَا الإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّيْسَفُونِيُّ، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ التُّرَابِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ بِسْطَامٍ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ الْقُرَشِيُّ، نا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، نا مَرْوَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ

=

وحاصر خَالِد بن الْوَلِيد رضي الله(١) [عَنهُ] حصنا فَقَالُوا: لَا نسلم حَتَّى تشرب السم فشربه، وَلم يضرّه(٢)، وَأرْسل عمر بن الْخطاب -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- جَيْشًا مَعَ رجل

=

أَنسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-: «**إِنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ، مِنْهُمُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ**». ثم قال عقبه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قلت: هو ضعيف بهذا الإسناد وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو العباس الطيسفوني، واسمه: عبد الله بن محمد لم أجد له ترجمة، وإنما رأيت التصريح باسمه ضمن حديث أورده ابن العديم في "بغية الطلب" (٦/ ٢٥٧٥).

العلة الثانية: أبو الحسن الترابي، واسمه: محمد بن أحمد الترابي أورده ابن ماكولا في "الإكمال" (١/ ٥٣٤)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

فتلخص لنا مما مضى أن الحديث ورد من خمس طرق ضعيفة فهو بمجموعها يكون حسنًا أو صحيحًا إن شاء الله.

وقد حسنه الترمذي كما تقدم، والبغوي والحاكم والسيوطي كما في "التنوير شرح الجامع الصغير" (١/ ٦٤)، والعلامة الألباني في "المشكاة" (٣/ ١٧٥٨)، وأورده ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" ت الأرنؤوط (٢/ ٣٤٩)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في "النبوات" (صـ ٢٨٤)، وابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (١/ ٤٤٢)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (١/ ١٩٧)، والمناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (٢/ ٢٢٢)، وابن الجوزي في "صفة الصفوة" (١/ ٢٣٩).

(١) في (ط) بزيادة (تعالى).

(٢) **أصل شرب خالد للسم صحيح**، رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٢/ ٨١٦) قال: حدثنا سفيان، عن إسماعيل، عن قيس، قيل لسفيان، سمعت خالدا يقول فقال: لقد اندقت في يدي يوم مؤتة تسعة أسياف فلم يبق في يدي إلا صفيحة يمانية، وأتي بالسم، فقال: ما هذا؟ قالوا: السم، قال: باسم الله، فشربه.

=

=

وهذا إسناد متصل ورجاله ثقات، وسفيان هو ابن عيينة، وإسماعيل هو بن أبي خالد البجلي، وقيس هو بن أبي حازم البجلي، وسماعه من خالد بن الوليد ثابت في البخاري وغيره.

ورواه بلفظ نحو هذا الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٠٦) من نفس طريق أحمد عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: رَأَيْتُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أُتِيَ بِسُمٍّ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: سُمٌّ، فَقَالَ: بِاسْمِ اللهِ وازْدَرَدَهُ.

وهذا أصحُّ إسنادٍ في أثر شرب خالد بن الوليد للسم، ولذلك قال الذهبي في تاريخ الإسلام" ت بشار (٢/ ١٢٧): مناقب خالد كثيرة ساقها ابن عساكر، من أصحّها مَا رواه ابن أَبِي خَالِد عَنْ قيس بْن أَبِي حازم ... وذكره.

وصححه العلامة الألباني كما في صوتية مسجلة ومفرغة في موقع أهل الحديث والأثر.

وسمعت شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري يصححها.

وللأثر طرق أخرى غير هذه إليك بيانها:

الطريق الأولى: رواها أحمد في "فضائل الصحابة" (٢/ ٨١٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٣/ ١٤١)، وأبو نعيم الأصبهاني في "الطب النبوي" (٢/ ٥٥٠)، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٠٦)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٥/ ٤٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/ ٢٥١) من طريق الفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، ومحمد بن عبد الله الأسدي، ويحيى بن زكريا الهمداني، ثلاثتهم عن يُونُس بْن أَبِي إِسْحَاق، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: نَزَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِيرَةَ عَلَى بَنِي أُمِّ الْمَرَازِبَةِ، فَقَالُوا لَهُ: احْذَرِ السُّمّ لا يَسْقِيكَهُ الأَعَاجِمُ، فَقَالَ: إِيتُونِي بِهِ فَأُتِيَ مِنْهُ بِشَيْءٍ، فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ اقْتَحَمَهُ، وَقَالَ: بِسْمِ اللهِ فَلَمْ يَضُرَّهُ شَيْئًا.

وفيه انقطاع من هذا الوجه، فأبو السفر اسمه: سعيد بن أحمد الهمداني ثقة كما في "التقريب" ولكنه لم يلق خالد بن الوليد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

ولذلك قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩/ ٥٣): رواه أبو يعلى، والطبراني بنحوه، وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، وهو مرسل، ورجالها ثقات، إلا أن أبا السفر لم يسمع

=

=

من خالد. اهـ

الطريق الثانية: رواها الطبراني في ''الكبير'' برقم: (٣٧١٨) إلى يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ لَمَّا أَتَى الْحِيرَةَ، قَالَ: ائْتُونِي بِالسُّمِّ، فَأُتِيَ بِهِ فَجَعَلَهُ فِي كَفِّهِ، ثُمَّ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ فَاقْتَحَمَهُ فَلَمْ يَضُرَّهُ.

وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري لم يلق خالد بن الوليد.

ولذلك أورد الأثر من كلا الطريقين الهيثمي في ''مجمع الزوائد'' - الفكر (٩/ ٥٨٢)، وقال: رجاله رجال الصحيح وهو متصل ورجالها ثقات إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لم يسمعا من خالد، والله أعلم.اهـ

الطريق الثالثة: رواها أبي نعيم في ''معرفة الصحابة'' (٢/ ٩٢٨) من طريق الْكَلْبِيِّ، قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، يُرِيدُ الْحِيرَةَ، بَعَثُوا إِلَيْهِ عَبْدَ الْمَسِيحِ، وَمَعَهُ سَمُّ سَاعَةٍ، فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: مَا هَذَا؟ قَالَ سَمُّ سَاعَةٍ، قَالَ خَالِدٌ: هَاتِهِ، فَأَخَذَهُ فَوَضَعَهُ فِي رَاحَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ، بِاسْمِ اللهِ الَّذِي لا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ دَاءٌ، ثُمَّ أَكَلَهُ، فَانْصَرَفَ عَبْدُ الْمَسِيحِ، إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ، صَالِحُوهُمْ، فَهَذَا أَمْرٌ مَصْنُوعٌ لَهُمْ.

وهو ضعيف بهذا الإسناد فيه الكلبي، وهو رافضي متروك، وقد كذب.

وبهذا يتبين أن خبر شرب خالد بن الوليد للسم ثابتة صحيحة، وأما ما يتعلق بالدعاء الذي قاله خالد بن الوليد فهو لا يثبت لأنَّها من رواية الكلبي كما ترى.

وكذلك قوله فَقَالُوا: لَا نسلم حَتَّى تشرب السم لم أجد له أصلا، وإنما ذكره اللالكائي في ''كرامات الأولياء'' (٩/ ١٥٢) وابن العماد في ''شذرات الذهب في أخبار من ذهب'' (١/ ١٧٤).

وقد أورد هذا الأثر عدد من أهل العلم منهم شيخ الإسلام في ''النبوات'' (١/ ١٥٧)، وقال: وكما شرب خالد السمّ وأمثال ذلك. فهذه الخوارق هي من جنس آيات الأنبياء كل ما كان الإنسان أقرب إلى الإسلام فهو أقوى خوارق. اهـ، وأورده أيضا في ''الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان'' ت عبد الرحمن اليحيى (صـ ٣٠٨)، وابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''السيرة النبوية''

=

(١/ ٢٢١)، وفي ''البداية والنهاية'' (٣/ ٤٠٣)، وابن رجب في ''لطائف المعارف'' (صـ ٧٠)، وابن الجوزي في ''المنتظم في تاريخ الملوك والأمم'' (٤/ ١٠٠)، والحافظ ابن حجر في ''فتح الباري'' (١٠/ ٢٤٨)، وقال: وقعت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك؛ لئلا يفضي إلى قتل المرء نفسه. اهـ، والمناوي في ''فيض القدير'' (٣/ ٤٣٠)، والبوصيري في ''إتحاف الخيرة المهرة'' (٧/ ٢٧١)، وابن حجر في ''المطالب العالية'' (١٦/ ٣١٨)، وشيخنا محمد بن علي آدم الأثيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ''ذخيرة العقبى في شرح المجتبى'' (٣٣/ ١٨٥).

فائدة: ذكر العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامًا مفيدًا حول هذا الأثر، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا الإقدام على العمل الذي أقدم عليه خالد بن الوليد ليس إقداما بناء على تجارب سابقة وإنما هو ثقة منه بالله عز وجل، وهذا من الأمور الخارقة للعادة التي لا يقاس عليها، ولا يجوز أن تتخذ أصلا يبنى عليه، والناس في مثل هذه القصة قصة خالد للسم على طرفي نقيض: فمنهم من ينكر ذلك وهو ثابت عنه بالسند الصحيح، ومنهم من يجعل ذلك أصلا لمثل هذا الضلال الذي أبطلناه آنفا، فلا هؤلاء أصابوا ولا هؤلاء أصابوا.

قصة خالد بن الوليد في ابتلاعه للسم كقصة مشي العلاء الحضرمي على ماء البحر حتى وصل للشط الثاني، فكان ذلك كافيا لحمل المشركين والكفار هناك على الإسلام حينما رأوا مثل هذه الكرامة، فالأمور التي تجري على خلاف السنن العامة المعروفة هي أمور على خلاف القاعدة، وما كان على خلاف القاعدة فلا تتخذ قاعدة. انتهى من صوتية مسجلة ومفرغة في موقع أهل الحديث والأثر.

وقال ابن هبيرة في ''الإفصاح عن معاني الصحاح'' (٦/ ٣٤٤): فأما ما يروى عن خالد بن الوليد -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- فإن صح لم يتبين أنه سم، وكانت سلامة خالد آية من آيات الله عز وجل خص بها خالدًا، ولا يسوغ للعموم اتباع خالد فيها. اهـ

وقال العيني في ''عمدة القاري شرح صحيح البخاري'' (٢١/ ٢٩١): وَقع هَكَذَا كَرَامَة لخَالِد فَلَا يتأسى بِهِ. اهـ

يُسمى سَارِيَة فَبَيْنَمَا عمر يخْطب جعل يصيح(١) على الْمِنْبَر: يَا سَارِيَة، الْجَبَل، يَا سَارِيَة، الْجَبَل، فَقدم رَسُول الْجَيْش فَسَأَلَهُ عمر فَقَالَ: يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ، لَقينَا عدونا فهزمونا، فَإِذا بصائحٍ يَقُول: يَا سَارِيَة، الْجَبَل، يَا سَارِيَة، الْجَبَل، فأسندنا ظُهُورنَا بِالْجَبَلِ فهزمناهم(٢)، وَلما عذبت بعض الصحابيات ذهب بصرها، فَقَالَ الْمُشْركُونَ:

---

(١) في (أ)، و(ط) (جعل عمر يصيح).

(٢) **حسن لغيره**، هذا اللفظ رواه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١/ ٢٦٩)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (صـ ٥٧٩)، والآجري في "الشريعة" (٨١٩ و٥٣٣)، والبيهقي في "الاعتقاد" (صـ ٣١٥)، وأبو عبد الرحمن السلمي في "الأربعين في التصوف" (صـ ٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠/ ٢٥)، من طريق أَحْمَد بْن صَالِحٍ الْمِصْرِي، ويونس بن عبد الأعلى الصدفي، والحارث بن مسكين، ثلاثتهم عن ابن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا يُدْعَى سَارِيَةَ، قَالَ: فَبَيْنَا عُمَرُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمًا، قَالَ: فَجَعَلَ يَصِيحُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: يَا سَارِيَ الْجَبَلَ، يَا سَارِيَ الْجَبَلَ، قَالَ: فَقَدِمَ رَسُولُ الْجَيْشِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَقِينَا عَدُوَّنَا فَهَزَمْنَاهُمْ، فَإِذَا بِصَايِحٍ يَصِيحُ: يَا سَارِيَ الْجَبَلَ، يَا سَارِيَ الْجَبَلَ، فَأَسْنَدْنَا ظُهُورَنَا بِالْجَبَلِ فَهَزَمَهُمُ اللهُ، فَقِيلَ لِعُمَرَ، يَعْنِي: ابْنَ الْخَطَّابِ: إِنَّكَ كُنْتَ تَصِيحُ بِذَلِكَ. قَالَ ابْنُ عَجْلَانَ: وَحَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وإسناده حسن وهو متصل.

وقد تابع نافعًا إياسُ بن معاوية بن قرة فرواه عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- به.

وحسن إسناد هذا الأثر بهذه الطريق السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في "المقاصد الحسنة" (صـ ٧٣٧)، وابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "الإصابة" (٣/ ٦).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في "البداية والنهاية" ط هجر (١٠/ ١٧٥): وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ. اهـ

=

=

ووافق ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تصحيح هذه الطريق في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ١٠١).

وإليك بيان مالا يثبت في هذا الباب من الطرق ومالا يصلح في الشواهد والمتابعات.

الطريق الأولى: رواها أبو نعيم في "الدلائل" (١/ ٥٨١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الله، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِث -الأنصاري-، قَالَ: بَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ تَرَكَ الْخُطْبَةَ، فَقَالَ: يَا سَارِيَةُ الْجَبَلَ... وذكره.

وفيه علتان:

العلة الأولى: إبراهيم بن عبد الله هو الأصبهاني لم أجد من وثقه مع كثرة رواية أبي نعيم له.

العلة الثانية: عمرو بن الحارث الأنصاري ثقة إلا أنه لم يدرك عمر، فهو من أتباع التابعين.

وهذه الطريق وإن كان لأصلها شاهد كما تقدم إلا أنَّ فيها زيادات كثيرة لا أصل لها في الحديث المتقدم، وقد ذكروا في ترجمته أن عمرو بن الحارث يروي المناكير فلعل هذا منه.

الطريق الثانية: رواها اللآلكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٧/ ١٤١٠).

وفيه محمد بن المهاجر البغدادي، قال ابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٢٥٠): يضع الحديث على الثقات، ويقلب الأسانيد على الأثبات، ويزيد في الأخبار الصحاح ألفاظا زيادة ليس في الحديث يسويها على مذهب نفسه، وكان ينتحل مذهب الرأي.اهـ

الطريق الثالثة: رواها اللآلكائي في "كرامات الأولياء" (٩/ ١٢٧)، من طريق مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- خَطَبَ يَوْمًا بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ: يَا سَارِيَةُ بْنَ زَنِيمٍ الْجَبَلَ، مَنِ اسْتَرْعَى الذِّئْبَ فَقَدْ ظَلَمَ، قَالَ: ... وذكره.

وهذه الطريق قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٠/ ١٧٥): وَقَدْ رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَائِيُّ، مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِنَحْوِهِ، وَفِي صِحَّتِهِ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ نَظَرٌ. اهـ

=

مَا أَصَاب بصرها إِلَّا اللات والعزى، فَقَالَت: كلا وَالله(١)، فرد الله(٢) عَلَيْهَا بصرها(٣).

=

قلت: هو من طريق عمر بن أزهر العتكي متروك، وقد كذب كما في "ميزان الاعتدال" - ط العلمية (٥/ ٢٩٨).

الطريق الرابعة: رواها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ١٥٣) من طريقين، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٢٣٧)، وفيه محمد بن عمر الواقدي وهو كذاب.

الطريق الخامسة: رواها ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ٣٨٠). وفيه فرات بن السائب متروك الحديث اتهم بالوضع.

الطريق السادسة: رواها الطبري في "تاريخ الرسل والملوك" (٤/ ١٧٨)، وابن الجوزي في "المنتظم" (٤/ ٣٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥/ ٢٣٨)، وأوردها ابن كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (٧/ ١٤٧)، وابن حجر في "الإصابة" (٤/ ١٧٥). وفيه سيف بن عمر الضبي وهو متروك الحديث كذاب.

(١) في (ط) بزيادة (تعالى).

(٢) في(أ) بزيادة (تعالى).

(٣) محتمل للتحسين، رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦/ ٣٣٤٥) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَسَنِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَا: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ مَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ سِتَّ رِقَابٍ بِلَالٌ سَابِعُهُمْ، مِنْهُمْ زِنِّيرَةُ، فَأُصِيبَتْ بِبَصَرِهَا حِينَ أَعْتَقَهَا، فَقَالَتْ قُرَيْشٌ: مَا أَذْهَبَ بَصَرَهَا إِلَّا اللَّاتُ وَالْعُزَّى، فَقَالَتْ: كَذَبُوا وَبَيْتِ اللهِ مَا تَضُرُّ اللَّاتُ وَالْعُزَّى وَمَا تَنْفَعَانِ، فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهَا بَصَرَهَا.

وهذا إسناد حسن، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث إلا أنه من مراسيل عروة بن الزبير.

=

وَكَانَ سعد بن وَقاص(١) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٢) مجاب الدعْوَة مَا دَعَا قَطُّ إِلَّا اسْتُجِيبَ

=

ورواه أيضا البيهقي في "شعب الإيمان" (٣/ ١٧٢)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١١٤٣) من طريق أحمد بن عبد الجبار، حدثنا يونس بن بكير، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، قال: به.

وله طريق أخرى رواها الخلال في "كرامات الأولياء" مخطوط (ن) (صـ ١٧) قال: أخبرنا الحسن حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا أحمد بن سليمان الطوسي، حدثنا محمد بن أبي عبد الرحمن المقري، حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم قال: كانت زنيرة رومية فلما أسلمت ذهب بصرها، فقال المشركون: أعمتها اللات والعزى، فقالت: هي تكفر باللات والعزى فرد الله عَزَّوَجَلَّ إليها بصرها.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا أحمد بن سليمان الطوسي، قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" - ت تدمري- (٢٤/ ٩٨): كان صدوقا.

ورواه أيضا ابن مندة والفاكهي كما في "الإصابة" (٨/ ١٥١) من طريق محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن سعد، به.

وسعد بن إبراهيم لم يدرك القصة، فورد هذا الأثر مرسلا ومنقطعا، فلعله يصح بهما، والله أعلم.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (صـ ١٦١)، وفي "منهاج السنة النبوية" ط مؤسسة قرطبة (٨/ ٤٩٦)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (١/ ١٧٦)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤/ ١٨٤٩)، وابن الأثير في "أسد الغابة" ط العلمية (٧/ ١٢٤)، وفي "الكامل في التاريخ" (١/ ٦٦٦)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١٠/ ٢٤٣)، وابن منده في "المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة" (٢/ ٥١٠)، والملقب بقوام السنة في "الحجة في بيان المحجة" (٢/ ٣٤٤).

(١) قد سقطت لفظة (أبي) من ههنا، وأما في (أ)، و(ط) فقد وردت بلفظها الصحيح: (سعد بن أبي وقاص)، وهو الصواب.

(٢) في(ط) بزيادة (تعالى).

لَهُ(١)، وَكَذَلِكَ سعيد بن زيد -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- دَعَا على المَرْأة لما كذبت عَلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ

(١) ومن ذلك ما جاء في البخاري (٧٥٥) ومسلم (١٥٨)، عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: شَكَا أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- فَعَزَلَهُ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا، فَشَكَوْا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللهِ فَإِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- مَا أَخْرِمُ عَنْهَا أُصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَأَرْكُدُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَأُخِفُّ فِي الْأُخْرَيَيْنِ، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رِجَالًا إِلَى الْكُوفَةِ فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَدَعْ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أُسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ، اللهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وَأَطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ.

وقد جاء حديث عند الترمذي، برقم: (٣٧٥١)، وابن حبان، برقم: (٦٩٩٠)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٤٩٩) من طريق جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**اللهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ**».

ورجاله ثقات، واختلف في وصله وإرساله، قال الترمذي عقب الحديث: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**اللهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ**»، وَهَذَا أَصَحُّ. اهـ.

قلت: مراد الترمذي أن المرسل أصح، كما قاله الحافظ المزي في ''تحفة الأشراف'' (٣/ ٣١٠).

ورجح الدارقطني إرساله في ''العلل الواردة في الأحاديث النبوية'' (٤/ ٣٧٧)، وسئل عن حديث قيس بن أبي حازم، عن سعد قال: لي رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «**اللهم استجب**
=

إِن كَانَت كَاذِبَة فأعم بصرها، واقتلها فِي أَرْضهَا، فعميت وَوَقعت فِي حفيرة فِي أَرْضهَا فَمَاتَتْ(١)، ودعا الله الْعَلَاء بن الْحَضْرَمِيّ بِأَن يسقوا ويتوضئوا لما عدموا المَاء وَلَا يبْقى بعدهمْ فَأُجِيب، ودعا لما اعْتَرَضَهُمْ الْبَحْر وَلم يقدروا على الْمُرُور فَمروا بخيولهم على المَاء مَا ابتلت سروج خيولهم، ودعا الله بِأَن لَا يروا جسده إِذا مَاتَ، فَلم يجدوه فِي اللَّحْد(٢).

= **له إذا دعاك**». فقال: أسند جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن سعد وخالفه زائدة، وسفيان بن عيينة، وهشيم، وأبو أسامة، وحكام، فرووه عن إسماعيل، عن قيس مرسلا، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وهو المحفوظ.اهـ

ورجح إرساله أيضا ابن حبان كما في "الأحاديث المختارة" (٣/ ٢٣٢).

قلت: نعم الراجح إرساله كما قال الأئمة، وإن كان قد تابع جعفر بن عون يحيى بنُ سعيد القطان عند أبي نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٢١)، فعلى القول بإرساله فإن له شواهد يتقوى بها ويصير حسنًا إن شاء الله، منها ما ذكرته آنفا عن جابر بن سمرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وأما هذا الحديث فقد حسنه بشواهده الهيثمي، فقال في "مجمع الزوائد" (٩/ ١٥٥): وَقَدِ اعْتَضَدَ حَدِيثُهُ بِالْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقَدَّمَا فِي بَابِ إِجَابَةِ دُعَائِهِ.اهـ

وقد صححه أيضا الحاكم فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وصححه أيضا العلامة الألباني في "مشكاة المصابيح" (٣/ ١٧٢٨)، وفي صحيح الترمذي (٣/ ٢١٩).

(١) رواه البخاري، برقم (٣١٩٨)، ومسلم، برقم (١٦١٢) من حديث سعيد بن زيد القرشي.

(٢) **حسن بمجموع طرقه**، رواه الإمام أحمد في "الزهد" (١/ ٣١١)، ومن طريقه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (١/ ٨)، ومحمد بن فضل الضبي في "الدعاء" (صـ ٢٥٢)، وابن أبي الدنيا في =

=

''مجابي الدعوة'' (صـ ٣٩) من طريق الصلت بن مطر، عن قدامة بن حماطة ابن أخت سهم بن منجاب قال: سمعت سهم بن منجاب قال: غزونا مع العلاء بن الحضرمي دارين فدعا بثلاث دعوات، فاستجيب له فيهن: وذكره.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: الصَّلْت بن مَطَرٍ الْعِجْلِيّ، ويقال له: الصلب الخلدي الكوفي، أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل'' (٤/ ٤٩٣)، والدارقطني في ''المؤتلف'' (٣/ ١٤٣٦)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في ثقاته (٨/ ٣٢٣).

العلة الثانية: قدامة بن حماطة الضبي، ذكره ابن أبي حاتم في ''الجرح والتعديل'' (٧/ ١٢٧)، والبخاري في تاريخه (٧/ ١٧٨)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا. وأورده ابن حبان في ثقاته (٧/ ٣٤١).

وقد تابع الصلتَ بن مطر سفيانُ الثوري فرواه عن ابن حماطة عند ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٨٠٤) مختصرا.

وله طريق ثانية: رواها الطبراني في ''الكبير'' (١٨/ ٩٥) وفي ''الأوسط'' (٤/ ١٥)، وأبو نعيم في ''دلائل النبوة'' (٥٢١)، من طريق الحسين بن أحمد بن بسطام الزعفراني، ثنا إسماعيل بن إبراهيم صاحب الهروي، ثنا أبي، عن أبي كعب صاحب الحرير، عن سعيد الجريري، عن أبي السليل، عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- .. وذكر نحوه.

قال الطبراني عقب الحديث: لم يروه عَن أبي كعب عبد ربه بْنِ عُبَيد البَصْرِيّ صَاحِبِ الْحَرِيرِ إِلا إِبْرَاهِيمُ صَاحِبُ الْهَرَوِيِّ، ولم يروه عَنِ الجريري إلا أَبُو كعب.

قلت: وفيه علل:

العلة الأولى: الحسين بن أحمد الزعفراني لم أجد له توثيقا.

العلة الثانية: إسماعيل بن إبراهيم هو المنقري أورده الإمام الوادعي في ''تراجم رجال الدارقطني في سننه'' (صـ ١٤١)، وقال: وقال العقيلي: ليس لحديثه أصل مسند، وإنما هو موقوف. اهـ.

=

=

العلة الثالثة: أبو إبراهيم المنقري، أورده الإمام الوادعي في "تراجم رجال الدارقطني في سننه" (صـ ٧٧)، ونقل عن الدارقطني أنه قال: لم نقف له على ترجمة.اهـ

قلت: وأورد الإمام الألباني حديثا من طريقه هو وولده في "السلسلة الضعيفة" (١٠/ ٧٠٦)، وقال: وإسماعيل بن إبراهيم المنقري وأبوه؛ لم أعرفهما.اهـ

العلة الرابعة: الانقطاع، فأبو السليل وهو ضريب بن نقير بن سمير لم يسمع من أبي هريرة.

وقد أورد هذا الأثر الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٩/ ٣٧٦)، وقال: وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَعْمَرٍ الْهَرَوِيُّ وَالِدُ إِسْمَاعِيلَ وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.اهـ

وله طريق ثالثة: إلى أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ رواها أبو نعيم في "الحلية" (١/ ٨) قال: حدثنا أبو حامد ابن جبلة، حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، والوليد بن شجاع، قالا: حدثنا عبد الله بن بكر، عن حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: لقد رأيت في العلاء بن الحضرمي -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- ثلاث خصال، ما منهن خصلة إلا وهي أعجب من صاحبتها: انطلقنا نسير حتى قدمنا البحرين وأقبلنا نسير حتى كنا على شط البحر، فقال العلاء: سيروا فأتى البحر فضرب دابته فسار وسرنا معه ما يجاوز ركب دوابنا فلما رآنا ابن مكعبر عامل كسرى قال: لا والله لا نقاتل هؤلاء، ثم قعد في سفينة فلحق بفارس. قال الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ: ومنها أنهم سباق الأمم والقرون وبإخلاصهم يمطرون وينصرون.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علتان:

العلة الأولى: أحمد بن محمد بن جبلة لم أجد له توثيقا، وقد أكثر أبو نعيم من الرواية عنه.

العلة الثانية: الانقطاع، فسماك بن حرب ثقة لكنه لم يسمع من أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

وله طريق رابعة: رواها البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/ ٥١) فقال: أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، حدثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحافظ، حدثنا أبو الليث سلم بن معاذ التميمي بدمشق، حدثنا أبو حمزة إدريس بن يونس، حدثنا محمد بن يزيد بن سلمة،

=

=

حدثنا عيسى بن يونس، عن عبد الله بن عون، عن أنس، قال: أدركت في هذه الأمة ثلاثا لو كانوا في بني إسرائيل لما تقاسمتها الأمم لكان عجبا، قلن: ما هن يا أبا حمزة؟..وذكر نحوه.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: أبو عبد الرحمن السلمي ضعيف كما تقدم.

العلة الثانية: إدريس بن يونس الحراني لا يعرف، قال الحافظ في "لسان الميزان" ت أبي غدة (٢/ ١٣): قال ابن القطان: لا تعرف حالته.اهـ

العلة الثالثة: محمد بن يزيد القطان لم أجد له ترجمة.

العلة الرابعة: عبد الله بن عون المزني ثقة ثبت لكنه لم يسمع من أنس بن مالك، قاله أحمد كما في "جامع التحصيل" (١/ ٢١٥).

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" ط إحياء التراث (٦/ ١٧١): قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُرْسَلٍ –يَعْنِي: فِيهِ انقطاع– عن ابن عدي وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ:.. وذكره.

وله طريق خامسة: رواها الطبراني في "المعجم الكبير" ط إحياء التراث (١٨/ ٩٦) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: وَبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ الْعَلاَءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ فِي جَيْشٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قِبَلَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، وَكَانُوا قَدْ مَنَعُوا الْجِزْيَةَ، وَبَعَثَ أَبُو بَكْرٍ إِلَيْهِمْ حِينَ مَنَعُوا حَقَّ اللهِ فِي أَمْوَالِهِمْ، فَسَارَ إِلَيْهِمْ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُمُ الْبَحْرُ حَتَّى مَشَوْا فِيهِ بِأَرْجُلِهِمْ، فَقَطَعُوا كَذَلِكَ بِمَكَانٍ كَانَتْ تَجْرِي بِهِ السُّفُنُ قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ تَجْرِي فِيهِ الْيَوْمَ، وَقَاتَلَهُمْ وَأَظْهَرَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَسَلَّمُوا فَامْتَنَعُوا مِنْ حَقِّ اللهِ فِي أَمْوَالِهِمْ.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن عمرو الحراني لم أجد له توثيقا، وقد أكثر من الرواية عنه الطبراني، وأورده ابن يونس المصري في تاريخه (١/ ٤٥٩)، والذهبي في "تاريخ الإسلام" ت بشار (٦/ ١٠٤٠)،

=

=

ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا. ونقله الوادعي في ''رجال الحاكم في المستدرك'' (٢/ ٢٦٩).

العلة الثانية: ابن لهيعة، عبد الله بن لهيعة الحضرمي ضعيف.

العلة الثالثة: الإرسال فعروة لم يدرك أبا بكر ولا العلاء بن الحضرمي.

وقد أورد هذا الأثر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد'' (٦/ ٢٢١)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ ابْنُ لَهِيعَةَ وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.اهـ

الطريق السادسة: رواها ابن أبي الدنيا في مجابي الدعوة'' (صـ ٤١) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ الْخَزْرَجِيِّ قَالَ: دَخَلَتْ فِي أُذُنِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ حَصَاةٌ، فَعَالَجَهَا الْأَطِبَّاءُ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهَا حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى صُمَاخِهِ، فَأَسْهَرَتْ لَيْلَهُ، وَنَغَّصَتْ عَيْشَ نَهَارِهِ، فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَيْهِ فَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنْ كَانَ شَيْءٌ يَنْفَعُكَ فَدَعْوَةُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ الَّتِي دَعَا بِهَا فِي الْبَحْرِ وَفِي الْمَفَازَةِ، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمُ، يَا عَلِيمُ يَا حَلِيمُ قَالَ: فَدَعَا بِهَا، فَوَاللهِ مَا بَرِحْنَا حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ أُذُنِهِ وَلَهَا طَنِينٌ حَتَّى صَكَّتِ الْحَائِطَ، وَبَرَأَ.

وهذا إسناد رجاله ثقات، والحسن بن عرفه وثقه يحيى بن معين والذهبي، غير أن علة هذا الإسناد عمر بن ثابت الخزرجي لم يدرك العلاء بن الحضرمي، وهو يرويه هنا عن مبهم، وهو الرجل الذي من أصحاب الحسن.

الطريق السابعة: رواها البيهقي في ''دلائل النبوة'' (٦/ ٥٢) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أنبأنا إسماعيل الصفار، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا ابن نمير، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، قال: انتهينا إلى دجلة وهي مادة، والأعاجم خلفها، فقال رجل من المسلمين: بسم الله، ثم اقتحم فرسه، فاندفع على الماء، فقال الناس: باسم الله، ثم اقتحموا فارتفعوا على الماء .. وذكره.

وليس في هذه الطريق ذكر العلاء بن الحضرمي، وهذا إسناد رجاله ثقات عدا الحسن بن علي العامري، قال الحافظ في ''التقريب'': صدوق ووثقه الدارقطني والحاكم، غير أن علة هذا الإسناد الإنقطاع والإبهام من قبل الأعمش.

=

وله طريق ثامنة: رواه مطولا ضمن سيرة ابن الحضرمي ابنُ سعد في ''الطبقات الكبرى'' ط العلمية (٤/ ٢٦٨) من طريق إسماعيل بن مجالد الهمداني عن أبيه مجالد بن سعيد الهمداني قال: كتب عمر بن الخطاب إلى العلاء بن الحضرمي وهو بالبحرين أن سر إلى عتبة بن غزوان فقد وليتك عمله...، وذكره.

وهذا إسناد كما ترى ضعيف لضعف مجالد، ولأنه منقطع.

والخلاصة: في هذا الأثر الذي يظهر لي أن هذه الطرق تشد بعضها بعضا، وتدل على شهرة هذه القصة، ولذلك لم أجد من أنكرها من العلماء أو لمزها وضعفها، وإنما يذكرونها في باب كرامات الأولياء لهذا الصحابي ومن معه، وهذا وأمثاله كثير في كرامات الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات.

وكثير من أهل العلم يوردون في ترجمة العلاء بن الحضرمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان مِن مجابي الدعاء وهذا مشهور عنه، وقد أورد بعض هذه الآثار الذهبي في ''تاريخ الإسلام'' ت تدمري (٣/ ٢٣٧)، والحافظ المزي في ''تهذيب الكمال في أسماء الرجال'' (٢٢/ ٤٨٦)، وابن حجر في ''الإصابة في تمييز الصحابة'' (٤/ ٤٤٥)، وابن عبد البر في ''الاستيعاب في معرفة الأصحاب'' (٣/ ١٠٨٧)، وابن الأثير في أسد الغابة'' ط العلمية (٤/ ٧١)، والسبكي في ''طبقات الشافعية الكبرى'' (٢/ ٣٣٣)، والسخاوي في ''التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة'' (٢/ ٢٦٩)، والسيوطي في ''الخصائص الكبرى'' (٢/ ٤٩٢)، والصدفي في ''الوافي بالوفيات'' (٢٠/ ٤١)، وابن العماد العكري في ''شذرات الذهب في أخبار من ذهب'' (١/ ١٧٥)، وابن كثير في ''البداية والنهاية'' ط الفكر (٦/ ٢٥٩)، وفي ''السيرة النبوية'' (٤/ ٦٩٣)، وابن الجوزي في ''صفة الصفوة'' (١/ ٢٧٠)، وفي ''المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤/ ٢٤٣)، والمقريزي في ''إمتاع الأسماع'' (٥/ ٢٨٨)، وابن بشكوال في ''المستغيثين بالله تعالى عند المهمات والحاجات'' (صـ ١٥٤).

وممن ذكرها مقرا بتصحيحها العلامة الألباني في جواب على سؤال وإليك بيانه:

يقول السائل: ما حكم ما قام به خالد بن الوليد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- من شرب السم ؟

=

وَكَانَ للتابعين من الكرامات مَا هُوَ مَعْرُوف فِي كتب هَذَا الشَّأْن حَسْبمَا قدمنَا الْإِشَارَة إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ من بعدهمْ، وَقد كَانَ فِي التَّابِعين من أُلقى فِي النار فوجد قَائِما يُصَلِّي، وَهُوَ أَبُو مُسلم الْخَولَانِيّ، وَلما قدم الْمَدِينَة جعله عمر بَينه وَبَين أبي بكر، وَقَالَ: الْحَمد لله الَّذِي لم يُمِتْنِي حَتَّى أَرَانِي من أمة مُحَمَّد [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من فُعِلَ

الشيخ: هذا خالد بن الوليد، خالد بن الوليد هذا صحيح. ...

الشيخ: هذا صحيح. ...

الشيخ: هذا الإقدام على العمل الذي أقدم عليه خالد بن الوليد ليس إقداما بناء على تجارب سابقة، وإنما هو ثقة منه بالله عز وجل، وهذا من الأمور الخارقة للعادة التي لا يقاس عليها ولا يجوز أن تتخذ أصلا يبنى عليه، والناس في مثل هذه القصة قصة ... خالد للسم على طرفي نقيض، فمنهم من ينكر ذلك وهو ثابت عنه بالسند الصحيح، ومنهم من يجعل ذلك أصلا لمثل هذا الضلال الذي أبطلناه آنفا، فلا هؤلاء أصابوا ولا هؤلاء أصابوا.

قصة خالد بن الوليد في ابتلاعه للسم كقصة مشي العلاء الحضرمي على ماء البحر حتى وصل للشط الثاني فكان ذلك كافيا لحمل المشركين والكفار هناك على الإسلام حينما رأوا مثل هذه الكرامة، فالأمور التي تجري على خلاف السنن العامة المعروفة هي أمور على خلاف القاعدة، وما كان على خلاف القاعدة فلا تتخذ قاعدة.اهـ من موقع الشيخ على الشبكة شريط مفرغ رقم (٢١٢).

وممن ذكرها مقرا بصحتها العلامة ابن عثيمين كما في مجموع فتاوى ورسائله (٨/ ٦٢٩): حصل لهذه الأمة فيما يتعلق في البحر شيء أعظم مما حصل لموسى، وهو المشي على الماء، كما في قصة العلاء بن الحضرمي، حيث مشوا على ظهر الماء، وهذا أعظم مما حصل لموسى، مشى على أرض يابسة.اهـ

هذا ما يسر الله الوقوف عليه في هذا الأثر، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

بِهِ كَمَا فُعِلَ بإبراهيم(١)، ودعا على امْرَأَة أفسدت عَلَيْهِ زَوجته فعميت فتابت، فَدَعَا

---

(١) مرسل محتمل للتحسين، رواه اللالكائي في "كرامات الأولياء" (٩/ ٢٠٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ١٢٩)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤/ ١٧٥٨)، وابن الجوزي في "المنتظم" (٥/ ٣٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٢٠٠)، والمستغفري في "دلائل النبوة" (٢/ ٦٦٢)، وإسماعيل بن محمد الأصبهاني -قوام السنة- في "سير السلف الصالحين" (صـ ٨٧٣)، وأبو العرب في "المحن" (صـ ٣٧٠) من طُرق عن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي حدثنا إسماعيل بن عياش حدثنا شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني أن أسود بن قيس بن ذي الخمار تنبأ باليمن فبعث إلى أبي مسلم فلما جاء قال: أتشهد أني رسول الله؟ قال: ما أسمع. قال: أتشهد أن محمدا رسول الله. قال: نعم. فردد عليه كل ذلك يقول له مثل ذلك. قال: فأمر بنار عظيمة فأججها ثم ألقى فيها أبا مسلم فلم تضره شيئا... إلخ.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا إسماعيل بن عياش حسن الحديث في روايته عن الشاميين وشرحبيل ابن مسلم الخولاني شيخه شامي، وثقه أحمد والفسوي والعجلي، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين.

قلت: وروايته مرسلة.

وقد أورد هذه القصة ابن كثير في "مسند الفاروق" (٢/ ٦٩٢)، وقال: وإن كان فيه انقطاع مشهور.اهـ

وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (٤/ ٩): رواه عبد الوهاب بن نجدة - وهو ثقة - عن إسماعيل، لكن شرحبيل أرسل الحكاية.اهـ

وللقصة طريق أخرى، رواها أبو العرب في "المحن" (صـ ٣٧٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٨٦) من طريق الْوَلِيد بن مسلم أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي بِشْرٍ جَعْفَرِ ابن أبي وَحْشِيَّةَ، أَنَّ رَجُلا مِنْ خَوْلانَ أَسْلَمَ فَأَرَادَهُ قَوْمُهُ عَلَى الْكُفْرِ فَأَلْقَوْهُ فِي نَارٍ فَلَمْ تَحْرِقْ مِنْهُ إِلا أَمْكِنَةً لَمْ تَكُنْ فِيمَا مَضَى يُصِيبُهَا الْوُضُوءُ، فَقَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فقال لَهُ: اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ، قَالَ =

أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ أُلْقِيتَ فِي النَّارِ فَلَمْ تَحْتَرِقْ، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَكَانُوا يُشَبِّهُونَهُ بِإِبْرَاهِيمَ.

وفي هذا الإسناد سعيد بن بشير القرشي وهو مجهول كما في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٨).

هذا ما وقفت عليه في أسانيد هذه القصة فالله أعلم، ولا مانع أن تكون صحيحة لشهرتها عند التابعين، ولذلك قال إسماعيل بن عياش عقب هذه الرواية كما في "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٢٧/ ٢٠٠): فأنا أدركت رجالا من الأمداد الذين مدوا من اليمن من عنس وخولان فكان الخولانيون يقولون للعنسيين: صاحبكم الكذاب الذي أحرق صاحبنا بالنار فلم تضره.

وأوردها شيخ الإسلام في "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" (صـ١٦٣) وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١٢/ ٢٥٦)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (٦/ ٢٩٩)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" ط الحديث (٤/ ٥١٣)، وابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٥٧)، وابن الجوزي في "صفة الصفوة" (٢/ ٣٧٠) و"المنتظم" (٥/ ٣٣١)، والنووي في "بستان العارفين" (صـ ٧١)، وفي شرحه على مسلم (٧/ ١٣٢)، والهندي في "كنز العمال" (١/ ٢٩٩)، والسيوطي في "الخصائص الكبرى" (٢/ ١٣٣)، ومحب الدين الطبري في "الرياض النضرة" (٢/ ٣٢٨)، والحكيم الترمذي في "نوادر الأصول في أحاديث الرسول" (٢/ ١١٥).

وقد صححها العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في "موسوعة الألباني في العقيدة" (٣/ ٩٤٣).

فقال السائل: طيب يا شيخ فيه قصة أويس القرني وقصة أبي مسلم الخولاني مدى صحتهم؟

الشيخ: أما قصة أبي مسلم الخولاني فصحيحة ألست تعني لما ألقي في التنور فهي صحيحة، وفيه قال عمر بن الخطاب -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: الحمدلله الذي جعل في أمة محمد من جعل النار بردا وسلاما عليه كما جعلها على آل إبراهيم.اهـ

وسئل شيخنا العلامة يحيى الحجوري عن حال هذه القصة فأجاب حفظه الله: ذكرها اللالكائي في كتابه كرامات الأولياء، يقول المحقق: في سندها شرحبيل بن مسلم أو بعض المجاهيل، لكن وجد لها شواهد ومتابعات تصح بها القصة.اهـ كما في "فتاوى الكنز الثمين" (٢/ ٤٧٣).

لَهَا فَرد الله عَلَيْهَا بصرها(١)، وَمِنْهُم من وضع رجله على رَقَبَة الْأسد حَتَّى مرت الْقَافِلَة، وَهُوَ عَامر بْن عبد قيس(٢)، وَمِنْهُم من مَاتَ فرسه فِي الْغَزْو، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا

---

(١) **ضعيف**، رواه أبو داود السجستاني في "الزهد" (صـ ٣٨٨)، واللآلكائي في "كرامات الأولياء" (٩/ ٢١٠)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٥/ ١٢١) والمستغفري في "دلائل النبوة" (٢/ ٦٦٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٧/ ٢١٣) من طريق بقية بن الوليد، عن محمد ابن زياد الألهاني، عن أبي مسلم الخولاني، أن امرأةً خببت عليه امرأته، فدعا عليها، فذهب بصرها، قال: فأتته فقالت: يا أبا مسلم! إني قد كنت فعلت وفعلت، وإني لا أعود لمثلها، قال: فقال: اللهم إن كانت صادقة فاردد عليها بصرها، قال: فأبصرت.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علتان:

العلة الأولى: بقية بن الوليد مختلف فيه، والراجح ضعفه، ومع ذلك هو مدلس وقد عنعن.

العلة الثانية: محمد بن زياد الألهاني لم يدرك أبا مسلم الخولاني، وقد أورد عنه الذهبي خبرا من طريقه عن أبي مسلم، فقال كما في "تاريخ الإسلام" ت تدمري (٥/ ٢٩٥): وَأَرَاهُ مُنْقَطِعًا.اهـ

(٢) ترجم له الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "سير أعلام النبلاء" ط الرسالة (٤/ ١٥) فقال: القدوة، الولي، الزاهد، أبو عبد الله ويقال: أبو عمرو، التميمي العنبري البصري روى عن: عمر وسلمان. وعنه: الحسن، ومحمد بن سيرين، وأبو عبد الرحمن الحبلي، وغيرهم، وقلما روى.

قال العجلي: كان ثقة، من عباد التابعين، رآه كعب الأحبار، فقال: هذا راهب هذه الأمة.

وقال أبو عبيد في "القراءات": كان عامر بن عبد الله الذي يعرف بابن عبد قيس يقرئ الناس.اهـ

وأما ما ذكر في شأن الأسد فرواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢/ ٩٢) قال: حدثنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني محمد بن يحيى الأزدي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا عمارة بن أبي شعيب الأزدي، ثنا مالك بن دينار، قال: مر عامر بن عبد قيس فإذا قافلة قد احتبست فقال لهم: ما لكم لا تمرون؟ فقالوا: الأسد حال بيننا وبين الطريق. قال: هذا كلب من الكلاب، فمر به حتى أصاب ثوبه فم الأسد.

=

=

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عمارة بن أبي شعيب الأزدي، أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل" (٦/ ٣٦٦)، والبخاري في التاريخ الكبير" (٦/ ٥٠٥)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في ثقاته (٧/ ٢٦٣).

وله طريق ثانية لكن ليس فيها ذكر ذهابه للأسد: رواها الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٠)، ومن طريق ابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٦/ ٢٢)، وابن سعد في الطبقات الكبرى ط العلمية (٧/ ٧٤) من طريق عَمْرو بْن عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قتادة قال: سأل عامر بن عَبْدِ الله رَبَّهُ أَنْ يُهَوِّنَ عَلَيْهِ الطَّهُورَ فِي الشِّتَاءِ، فَكَانَ يُؤْتَى بِالْمَاءِ لَهُ بُخَارٌ، وَسَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَنْزِعَ شَهْوَةَ النِّسَاءِ مِنْ قَلْبِهِ، فَكَانَ لَا يُبَالِي رَجُلًا لَقِيَ أَمْ أُنْثَى، وَسَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَحُولَ بَيْنَ الشَّيْطَانِ وَبَيْنَ قَلْبِهِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا غَزَا فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْأَجَمَةُ يُخَافُ عَلَيْكَ فِيهَا الْأَسَدُ. قَالَ: إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنْ رَبِّي أَنْ أَخْشَى غَيْرَهُ.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عَمْرو بْن عَاصِمٍ فهو حسن الحديث.

وله طريق ثالثة: رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٢٤) قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسن أنا أبو سعد علي بن عبد الله بن أبي صادق، أنا محمد بن عبد الله بن باكويه، نا ابن زيرك بواسط، نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا أبو شعيب الحراني، نا سعيد بن نصر الرقي، نا إبراهيم عن فضالة، نا زيد الضبي أن عامر بن عبد قيس كان في جيش فجاء أسد فأقام بالماء فتنحى الناس من بين يديه، فتقدم إليه عامر، فقيل له: قد تقدمت إلى هذا العدو، قال: إني لأستحي من الله أن أخاف شيئا سواه.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: علي بن عبد الله بن أبي صادق ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٩/ ٢٢٤)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

العلة الثانية: محمد بن عبد الله بن باكويه فيه كلام قال الحافظ في لسان الميزان (٥/ ٢٣٠): ذكره عبد الغافر في السياق، فقال: شيخ الصوفية في وقته، العالم بطريقهم، الجامع لحكاياتهم

=

=
وسيرهم.. إلى أن قال: وسمع الحديث وروى إلا أن الثقات توقفوا في سماعاته وذكروا إن خير ما يروى عنه الحكايات.اهـ

العلة الثالثة: زيد الضبي مجهول كما في التقريب.

وله طريق رابعة: رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٢٥) قال: أخبرنا أبو الحجاج يوسف بن مكي الحارثي عنه، أنا أحمد بن محمد بن أحمد العتيقي، أنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، نا محمد بن مزيد الخزاعي، نا الرياشي، نا ابن عائشة، قال: كان عامر بن عبد الله بن عبد قيس يدخل بيتا يطيل فيه الصلاة، قال: قال: وكان الرمث نابتا حولهم، قال: والبصرة إذ ذاك شديدة الحر، قال: فانساب أسود سالخ فدخل البيت فيطوي في مصلاه ما يشعر به فلما انحط للسجود رآه فنفضه بيده فانساب فخرج، فقال بعض: من رآه من أهله أما رهبت هذا إنه حتف، فقال: لا، والله لولا أني قذرته لسجدت عليه، والله إني لأستحي من الله أن يطلع من قلبي على أني أرهب شيئا سواه.

وهذا إسناد ضعيف.

فيه محمد بن مزيد الخزاعي، قال الحافظ في "لسان الميزان": كان كذاباً قبيح الكذب ظاهره.

وله طريق خامسة: رواها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٥) فقال: أخبرنا أبو سعد أحمد ابن محمد بن البغدادي، أنا أحمد بن محمد بن أحمد الطهراني وعبد الوهاب بن محمد بن إسحاق قالا: أنا الحسن بن محمد بن أحمد، أنا أحمد بن محمد بن عمر، نا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، حدثني محمد بن يحيى بن أبي حاتم الأزدي، حدثني جعفر بن أبي جعفر الرازي، عن أبي جعفر السائح، أنا أبو وهب وغيره يزيد بعضهم على بعض في الحديث أن عامر بن عبد قيس كان من أفضل العابدين...وذكره

وفيه: قال إني لمقصر ولئن واحدة عظمة هيبة الله في صدري حتى ما أهاب شيئا غيره فاكتنفته
=

=

السباع فأتاه سبع منها فوثب عليه من خلفه فوضع يديه على منكبيه وعامر يتلو هذه الآية: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ ١٠٣﴾ [هود] فلما رأى السبع أنه لا يكترث له ذهب.

وهذا الأثر فيه زيادات لا أصل لها، وإنما لأصله شاهد في هذا الموضع، وهو ما يتعلق بالأسد.

والأثر إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: جعفر بن أبي جعفر الرازي لم أجد له توثيقا.

العلة الثانية: جعفر السائح لم أجد له توثيقا.

العلة الثالثة: أبو وهب لا أدري من هو.

ولأصله طريق سادسة: رواها البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤١٢) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أحمد بن سهل، نا إبراهيم بن معقل، نا حرملة، نا ابن وهب، حدثني مالك: أن عامر بن عبد قيس كان يمر بالخربة فينادي مرارا يقول يا خرب أين أهلك؟ يا خرب قم؟ يقول: بادوا وعامر بالأثر، وأنه كان بالشام فأتاه أسد فقام إلى جنبه.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا حرملة، وهو ابن يحيى التيجيبي أبو حفص فإنه حسن الحديث، قال الحافظ في التقريب: صدوق.

وله طريق سابعة: رواها اللآلكائي في كرامات الأولياء (٩/ ٢٣٤) قال: أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: أنا عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: ثنا يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ، قَالَ: ثنا الْمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ الْقُرْدُوسِيُّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ قَيْسٍ، أَنَّهُ مَرَّ بِقَافِلَةٍ قَدْ حَبَسَهُمْ أَسَدٌ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ...، وذكره.

وفيه يوسف بن عطية بن باب، قال الحافظ في التقريب: متروك الحديث، ولا ينفع كشاهد لما مضى.

والخلاصة: أن هذه القصة عن هذا الصحابي مع الأسد وما له من كرامة معه بمجموع ما ذكرته

=

تجْعَل لمخلوق على(١) منَّة، ودعا الله فأحياه، فَلَمَّا وصل إِلَى بَيته(٢) قَالَ: يَا بني خُذ سرج الْفرس فَإِنَّهُ عَارِية، فَأخذ سَرْجه فَمَاتَ، وَهُوَ (صلَة بن أَشْيَم)(٣).

=

هنا من طرق تشد بعضها، وتصح إن شاء الله، وقد أوردها عدد من أهل العلم في كتبهم ويذكرونها في أبواب كرامات الأولياء من الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، ومن جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم من العباد والصالحين.

وممن أوردها شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨٠)، وابن الجوزي في صفة الصفوة (٢/ ١٢١)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٦٠)، والإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ١٧)، والبلاذري في أنساب الأشراف (١٣/ ١٩).

(١) في (أ) (علي)، وردت بالياء وهو الصواب.

(٢) ليست في (أ).

(٣) **صحيح**، رواه ابن أبي الدنيا في مجابو الدعوة (ص: ٤٩) قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُسْتَلِمِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا غَزَاةً إِلَى كَابُلَ وَفِي الْجَيْشِ صِلَةُ بْنُ أَشْيَمَ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ، قَالَ الْأَمِيرُ: لَا يَشِذَّنَّ مِنَ الْعَسْكَرِ أَحَدٌ فَذَهَبَتْ بَغْلَةُ صِلَةَ بِثِقْلِهَا، فَأَخَذَ يُصَلِّي فَقِيلَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ ذَهَبُوا، فَقَالَ: إِنَّمَا هُمَا خَفِيفَتَانِ. قَالَ: فَدَعَا ثُمَّ قَالَ: اللهُمَّ إِنِّي أُقْسِمُ عَلَيْكَ أَنْ تَرُدَّ عَلَيَّ بَغْلَتِي وَثِقْلَهَا، قَالَ: فَجَاءَتْ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وإسناد رجاله ثقات وظاهره الاتصال.

ورواه من طريق زهير بن حرب عن ابن المبارك اللآلكائي في كرامات الأولياء (٩/ ٢٥٠) فقال: أخبرنا عَلِيٌّ، أنا الْحُسَيْنُ، أنا عَبْدُ الله، ثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ...به.

وهو بأطول من هذا في الزهد لابن المبارك (١/ ٢٩٥)، ومن طرق إليه رواه الفسوي في المعرفة (٣/ ٨٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٥٢٦)، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٦/ ١٧٠) كلهم يرويه بإسناده عن ابن المبارك، عن المستلم بن سعيد، قال: حدثنا جعفر بن زيد

=

وَكَانَ سعيد بن الْمسيب لما خلى فِي الْمَسْجِد أَيَّام الْحَرَّة سمع الْأَذَان من قبر النَّبِي [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-](١).

= العبدي أن أباه أخبره وذكره.

وأورده شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ت عبد الرحمن اليحيى (ص: ٣١٥)، وابن الجوزي في صفة الصفوة (٢/ ١٢٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٣٥٢).

(١) **حسن لغيره**، رواه أبو نعيم في دلائل النبوة (ص: ٥٦٧)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢/ ١١٩)، واللآلكائي في كرامات الأولياء (٩/ ١٨٣)، والمستغفري في دلائل النبوة (٢/ ٦٧٢) من طرق عن كرامات الأولياء للالكائي (٩/ ١٨٣)، وابن سعد في الطبقات (٥/ ١٠٠)، وابن الجوزي في مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن ط الراية (٢/ ٣٠١)، من طريق عَبْد الْحَمِيد بْن سُلَيْمان عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي لَيَالِي الْحَرَّةِ وَمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- أَحَدٌ غَيْرِي، وَمَا يَأْتِي وَقْتُ صَلَاةٍ إِلَّا سَمِعْتُ الْأَذَانَ مِنَ الْقَبْرِ، ثُمَّ أُقِيمُ فَأُصَلِّي، وَإِنَّ أَهْلَ الشَّامِ لَيَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ زُمَرًا، فَيَقُولُونَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ الْمَجْنُونِ.

وهذا إسناد ضعيف، فيه عبد الحميد بن سليمان بن رافع الأسلمي الخزاعي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وأورد هذا الأثر الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ١١٠٦) من طريقه، وقال: قُلْتُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ لَيْسَ بِثِقَةٍ.اهـ

ولهذا الأثر طريق ثانية: رواها ابن النجار في الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص: ١٥٩)، والمقريزي في إمتاع الأسماع (١٤/ ٦١٦) من طريق محمد بن الحسن، حدثني غير واحد منهم، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن عمر بن محمد، أنه لما كان أيام الحرة ترك الأذان في مسجد رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- ثلاثة أيام، وخرج الناس إلى الحرة، وجلس سعيد بن المسيب في مسجد رسول الله، قال: فاستوحشت، فدنوت من قبر النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، فلما حضرت =

=

الصلاة، سمعت الأذان في قبر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ...، وذكره.

وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو يزيد المخزومي لم أجد له ترجمة.

العلة الثانية: عمر بن محمد هو العمري ثقة غير أنه لم يدرك سعيد بن المسيب.

وله طريق ثالثة: عند الدارمي في سننه (١/ ٢٢٧) قال: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ أَيَّامُ الْحَرَّةِ لَمْ يُؤَذَّنْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ثَلَاثًا، وَلَمْ يُقَمْ وَلَمْ يَبْرَحْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ لَا يَعْرِفُ وَقْتَ الصَّلَاةِ إِلَّا بِهَمْهَمَةٍ يَسْمَعُهَا مِنْ قَبْرِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن سعيد بن عبد العزيز وهو التنوخي ثقة واختلط في آخره، وكذلك مروان، وهو الطاطري سمع منه ولازمه قبل الاختلاط إلا أن علة هذه الطريق أنه لم يسمع من سعيد بن المسيب، وقد ضعفه العلامة الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٦٧٦).

وله طريق رابعة: ذكرها السيوطي في الخصائص الكبرى (٢/ ٤٩٠) فقال: وَأخرج الزبير بن بكار فِي أَخْبَار الْمَدِينَة عَن سعيد بن الْمسيب قَالَ: لم أزل أسمع الآذان وَالْإِقَامَة فِي قبر رَسُول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَيَّام الْحرَّة حَتَّى عَاد النَّاس.اهـ

قلت: لم أقف على إسنادها لكنها تذكر في الباب.

وله طريق خامسة: رواها ابن سعد في الطبقات الكبرى ط العلمية (٥/ ١٠٠) قال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني طلحة بن محمد بن سعيد عن أبيه، قال: كان سعيد بن المسيب أيام الحرة في المسجد لم يبايع ولم يبرح، وكان يصلي معهم الجمعة ويخرج إلى العيد، وكان الناس يقتتلون وينتهبون وهو في المسجد لا يبرح إلا ليلا إلى الليل، قال: فكنت إذا حانت الصلاة أسمع أذانا يخرج من قبل القبر حتى أمن الناس، وما رأيت خيرا من الجماعة.

=

وَكَانَ عمرو بن عتبَة بن فرقد يُصَلِّي يَوْمًا فِي شدَّة الْحر فأظلته غمامة(١).

= وهذا إسناد ضعيف جدا، فيه محمد بن عمر وهو الواقدي متروك الحديث، وقد كُذِّب.

فالأثر بالطرق الماضية غير طريق الواقدي يشد بعضها بعضا، ويصير حسنا.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٢٥٤)، وفي الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ت عبد الرحمن اليحيى (ص: ٣١٦)، وكما في مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ٢٢٩)، والسخاوي في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص: ١٦٦)، وابن الجوزي في الوفا بتعريف فضائل المصطفى (ص: ٥١٥)، والسيوطي في الخصائص الكبرى (٢/ ٤٩٠)، وفي شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص: ٢٠٩)، والهروي القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٨٤٠)، والقسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٣/ ٦٠٠)، والشيرازي في المفاتيح في شرح المصابيح (٦/ ٢٧٢)، والطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٨١١).

(١) قال الحافظ في التقريب: عمرو بن عتبة بن فرقد السلمي الكوفي (ثقة، من الثانية) مخضرم استشهد في خلافة عثمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. اهـ.

وأما ما ذكره المؤلف عنه فحسن لغيره، رواه ابن المبارك في الجهاد (١/ ١٦٠)، وأحمد في الزهد (١/ ٢٨٦)، والفسوي في المعرفة (٢/ ٥٩٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ١٥٧)، والمستغفري في دلائل النبوة (٢/ ٦٩٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٥٢١)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٠٥) من طُرق عن عيسى بن عمر قال: حدثني حوط بن رافع أن عمرو بن عتبة كان يشترط على أصحابه أن يكون خادمهم، قال: فخرج في الرعي في يوم حار، فأتاه بعض أصحابه فإذا هو بالغمامة تظله وهو نائم، فقال: أبشر يا عمرو، فأخذ عليه عمرو أن لا يخبر به أحدا.

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن عيسى بن عمر وهو الهمداني لم يدرك عمرو بن عتبة كما قاله =

وَكَانَ مطرف بن عبد الله الشخير إِذا دخل بَيته سبحت مَعَه آنيته(١).

وَلما مَاتَ الْأَحْنَف بن قيس وَقعت قلنسوة رجل فِي قَبره فَأَهوى ليأخذها فَوجدَ

=

الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٨٦٧).

وله طريق ثانية: رواها محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٨٣٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَزْدِيُّ النَّصْرِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ يَرْعَى رِكَابًا لِأَصْحَابِهِ وَغَمَامَةٌ تُظِلُّهُ.

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن علي بن صالح وهو الهمداني لم يدرك عمرو بن عتبة.

فالأثر يصح بالطريقين إن شاء الله، وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٦٥)، وكما في مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨١)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/ ٧٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٨٦٧)، والحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ١٣٦)، وأبو القاسم الملقب بقوام السنة في سير السلف الصالحين (ص: ٨٤٤)، وابن حبان في الثقات (٥/ ١٧٣).

(١) **منقطع**، رواه أحمد في الزهد (١/ ١٩٦)، وابن أبي الدنيا في الهواتف (ص: ١٢٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٥/ ١٧٣١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٠٦)، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٦/ ٢٨١) من طريق هاشم بن هاشم أبي النضر الليثي قال: حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: كَانَ مُطَرِّفٌ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ فَسَبَّحَ سَبَّحَتْ مَعَهُ آنِيَةُ بَيْتِهِ.

وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن سليمان بن المغيرة لم يدرك مطرف بن عبد الله بن الشخير.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٦٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ١١٧٣)، وفي سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ١٩٥)، وابن كثير في البداية والنهاية ط هجر (١٢/ ٤٠٠)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٢٠٦)، وابن الجوزي في صفة الصفوة - المعرفة (٣/ ٢٢٢).

الْقَبْر قد فسح فِيهِ مد الْبَصَر(١).

وأويس الْقَرنِي وجدوا لما مَاتَ فِي ثِيَابه أكفانا لم تكن مَعَه من قبل، ووجدوا لَهُ قبرا محفورًا فِي صَخْرَة فدفنوه فِيهِ، وكفنوه فِي تِلْكَ الأثواب(٢).

---

(١) **ضعيف**، رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (١/ ٣٠١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٥٦) من طريق سعيد بن عفير حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبي شريح المعافري عن عبد الرحمن بن عمارة بن عقبة بن أبي معيط قال: حضرت جنازة الأحنف بن قيس بالكوفة فكنت فيمن نزل قبره فلما سويته رأيته قد فتح له مد بصري، فأخبرت بذلك أصحابي فلم يروا ما رأيت.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عبد الرحمن بن عمارة بن عقبة بن أبى معيط لم أجد من وثقه وأورده ابن يونس المصري في تاريخه (٢/ ١٢٤)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

والعلة الثانية: النكارة، فمد البصر ورؤية ذلك في البرزخ ومشاهدته يقظة غير ممكن للأحياء، ولا يثبت ذلك إلا بدليل، ولا أعلم إمكان حصول ذلك عن أحد من السلف إلا أن تكون رؤيا منامية فهذا تفصيله آخر، والله أعلم.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٦٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ٩٥)، وفي تاريخ الإسلام ت بشار (٢/ ٧٨٥)، والسيوطي في شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص: ١٥٦)، وابن يونس في تاريخه (٢/ ١٢٤)، وابن خلكان في وفيات الأعيان (٢/ ٥٠٤).

(٢) **ضعيف جدا**، رواه الإمام أحمد في الزهد (ص: ٢٨٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤/٢٥٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٤٥٥)، ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢/ ٨٤) من طريق زكريا بن يحيى بن زحمويه، ثنا الهيثم بن =

وَكَانَ إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ يُقيم الشَّهْر والشهرين لَا يَأْكُل شَيْئا، وَخرج يمثار(١) لأَهله طَعَاما فَلم يقدر عَلَيْهِ، فَأخذ من مَوضِع تُرَابا أَحْمَر ثمَّ رَجَعَ إِلَى أَهله ففتحوها فَإِذا

=

عدي، ثنا عبد الله بن عمرو بن مرة، عن أبيه، عن عبد الله بن سلمة، قال: غزونا أذربيجان زمن عمر بن الخطاب ومعنا أويس القرني، فلما رجعنا مرض علينا يعني أويسا فحملناه فلم يستمسك فمات فنزلنا فإذا قبر محفور، وماء مسكوب، وكفن وحنوط، فغسلناه وكفناه، وصلينا عليه ودفناه، فقال بعضنا لبعض: لو رجعنا فعلمنا قبره فرجعنا فإذا لا قبور ولا أثر.

وهذا إسناد شديد الضعف.

فيه الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الكوفي الطائي، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٨٥): سئل يحيى بن معين عن الهيثم بن عدى، فقال: كوفى ليس بثقة، كذاب. سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث، محله محل الواقدي.اهـ

وله طريق أخرى: أوردها مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٩٧) فقال: قال المتجيلي: وعن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه قال: لما حضرته الوفاة -يعني أويسا-، ثنوا رجله فإذا كفن، وإذا موضع قبر محفور، قال عطاء: حدثني بهذا الرهط الذين كانوا معه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف.

فيه عثمان بن عطاء الخراساني، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٧٠): روي عَن أَبِيه، قَالَ يحيى: ضَعِيف. وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: لَا يحْتَج بِهِ. وَقَالَ عَليّ بن الْجُنَيْد: مَتْرُوك. وَقَالَ ابْن حبَان: لَا يجوز الِاحْتِجَاج بروايته. قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هُوَ ضَعِيف الحَدِيث جدا.اهـ

وقد أورد هذا الأثر ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٦٩١)، وابن الجوزي في صفة الصفوة (٢/ ٣٢)، والقرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢١/ ٥٠)، والطليحي المعروف بقوام السنة في سير السلف الصالحين (ص: ٦٨٨)، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال - مقابل (٢/ ٢٩٧).

(١) في (أ)، و(ط) (يمتار).

هِيَ حِنْطَة حَمْرَاء، وَكَانَ إِذا زرع مِنْهَا تخرج السنابل من أَصْلهَا إِلَى فرعها حبا متراكبًا(١).

---

(١) **ضعيف**، رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول - النسخة المسندة (٢/ ٧٥) قال: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن أسدٍ الكلابي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: سمعت الأعمش، قال: سمعت إبراهيم التيمي يقول: لقد أتى علي شهرٌ وما أكلت طعامًا ولا شرابًا إلا حبةً من عنب أكرهوني عليها، وما أنا بصائم، وإني لأقضي حوائجي.

وهذا إسناد ضعيف وفي علتان:

العلة الأولى: حدثنا عبد الله بن عبد الله بن أسدٍ الكلابي لم أجد له ترجمة.

العلة الثانية: أبو بكر بن عياش، وإن كان حسن الحديث إلا أن ذلك فيما رواه عن أهل بلده البصريين، وروايته هنا عن الأعمش وهو كوفي، وروايته عن الكوفيين ضعيفة.

ورواه الفسوي في المعرفة والتاريخ ط العلمية (٢/ ٣٣٢) قال: حدثنا يزيد بن مهران الكوفي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي به.

وجاء من طريق غير مسنده في طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٢) عن أبي زرعة كان إِبْرَاهِيم التيمي لا يأكل الشهر والشهرين شيئًا.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ت عبد الرحمن اليحيى (ص: ٣١٩)، وفي مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨٢)، وأحمد في الورع – ط العلمية (ص: ٧٩)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ٥٠٠)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٥٠٣)، والعيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٠١).

تنبيه : الشطر الأخير من هذا الأثر لم أجده عن إبراهيم التيمي إلا في كتب شيخ الإسلام، وفي هذا الكتاب –أعني: قطر الولي– ولم أجد له أصلا فيما تقدم ممن ذكر الأثر.

ووجدته في مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٣٠) قال: حدثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن، قال: حدثني أبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، قال: انطلق إبراهيم النبي –صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ–، =

وَأصَاب عبد الْوَاحِد بن زيد الفالح(١) فسَأَلَ ربه أَن يُطلق أعضاءه وَقت الْوضُوء، فَكَانَ وَقت الْوضُوء تطلق لَهُ أعضاؤه، ثمَّ تعود بعده(٢) وَغير ذَلِك كثير.

= يمتار فلم يقدر على الطعام، فمر بسهلة حمراء، فأخذ منها، ثم رجع إلى أهله، فقالوا: ما هذا؟ قال: حنطة حمراء، قال: افتحوها فوجدوها حنطة حمراء، قال: فكان إذا زرع منها شيئا خرج سنبلة من أصلها إلى فرعها حبا متراكبا.

وإسناده صحيح، ولعله تصحيف عن نبي الله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأن أصل روايته عن إبراهيم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. والله أعلم.

(١) في (أ)، و(ط) (الفالج) وهو الصواب.

(٢) **صحيح إلى أبي سليمان الداراني**، رواه أبو بكر النجاد في ذكر من له الآيات ومن تكلم بعد الموت - مخطوط (ن) (صـ ٣٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٥٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧/ ٢٢٦)، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧/ ٢٦٨) من طُرق عن أحمد بن أبي الحواري قال: حدثني أبو سليمان قال: أصاب عبد الواحد بن زيد الفالج، فسأل الله تعالى أن يطلقه في أوقات الوضوء، قال: فإذا كان وقت الوضوء، قام عن سريره، حتى يذهب فيتوضأ، وإذا عاد إلى سريره عاد الفالج.

وأبو سليمان الداراني: عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عَطِيَّة، مشهور بالصلاح والزهد والعبادة، وذكره عدد من أهل العلم في تراجمهم ولم أجد من وثقه.

وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٦٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ١٤٠)، وفي سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٧/ ١٧٩)، والصفدي في الوافي بالوفيات (١٩/ ١٧٠)، وابن الجوزي في صفة الصفوة (٢/ ١٩١)، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٧٥).

مَتى يكون الخارق كرَامَة:

وَالْحَاصِل أَن من كَانَ من الْمَعْدُودين(١) من الْأَوْلِيَاء إِن كَانَ من الْمُؤمنِينَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَته وَكتبه وَرُسُله وَالْقدر خَيره وشره مُقيما لما أوجب الله(٢) عَلَيْهِ، تَارِكًا لما نَهَاهُ الله عَنهُ مُستكثرًا من طاعاته، فَهُوَ من أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ وَمَا ظهر عَلَيْهِ من الكرامات الَّتِي لم تخَالف الشَّرْع فَهِيَ موهبة من الله عَزَّوَجَلَّ لَا يحل لمُسلم أَن يُنكرها.

وَمن كَانَ بعكس هَذِه الصِّفَات فَلَيْسَ من أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ، وَلَيْسَت وِلَايَته رحمانية بل شيطانية، وكراماته من تلبيس الشَّيْطَان عَلَيْهِ وعَلى النَّاس.

وَلَيْسَ هَذَا بغريب وَلَا مستنكر، فكثير من النَّاس من يكون مخدوما بخادم من الْجِنّ أَو بِأَكْثَرَ(٣) فيخدمونه فِي تَحْصِيل مَا يشتهيه، وَرُبمَا كَانَ محرما من الْمُحرمَات، وَقد قدمنَا أَن المعيار الَّذِي لَا يزِيغ وَالْمِيزَان الَّذِي لَا يجور هُوَ ميزَان الْكتاب وَالسّنة.

فَمن كَانَ مُتبعا لَهما مُعْتَمدًا عَلَيْهِمَا فكراماته وَجَمِيع أَحْوَاله رحمانية، وَمن لم يتَمَسَّك بهما وَيقف عِنْد حدودهما فأحواله شيطانية، فَلَا نطيل الْكَلَام فِي هَذَا الْمقَام، ولنعد إِلَى شرح الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد الْكَلَام عَلَيْهِ، فَنَقُول: المعاداة من الْوَلِيّ كَمَا يُمكن أَن تتَصَوَّر:(٤)

---

(١) في (أ) من كان معدودا.

(٢) في (أ)، ومطبوع آخر وردت بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ) (باكثر).

(٤) قوله: (المعاداة من الولي كما يمكن أن تتصور) ليست من كلام الشيخ ولم ترد في (أ)، ولا في =

قَالَ ابْن حجر -فِي فتح الْبَارِي-: وَقد اسْتشْكل وجود أحد يعاديه -يَعْنِي: الْوَلِيّ-، لِأَن المعاداة إِنَّمَا تقع من الْجَانِبَيْنِ، وَمن شَأْن الْوَلِيّ الْحلم والصفح عَمَّن يجهل عَلَيْهِ؟.

وَأجِيب: بِأَن المعاداة لم تَنْحَصِر فِي الْخُصُومَة والمعاملة الدُّنْيَوِيَّة مثلا، بل قد تقع عَن بغض ينشأ عَن التعصب كالرافضيِّ فِي بغضه لأبي بكر، والمبتدع فِي بغضه للسني، فَتَقَع المعاداة من الْجَانِبَيْنِ.

أما من جَانب الْوَلِيّ: فَللَّه تَعَالَى وَفِي الله، وَأما من جَانب الآخر فَلَمَّا تقدم، وَكَذَا الْفَاسِق المتجاهر يبغضه الْوَلِيّ، ويبغضه الآخر لإنكاره عَلَيْهِ وملازمته لنَهْيه عَن شهواته، وَقد تطلق المعاداة وَيُرَاد بهَا الْوُقُوع من أحد الْجَانِبَيْنِ بِالْفِعْلِ، وَمن الآخر بِالْقُوَّةِ انْتهى(١).

وَأَقُول: مَعْلُوم أَن غَالب العداوات الدِّينِيَّة لَا تكون إِلَّا بَين المتبع والمبتدع، وَالْمُؤمن وَالْفَاسِق، والصالح والطالح، والعالم وَالْجَاهِل، وأولياء الله سُبْحَانَهُ وأعدائه،

وَمثل هَذَا من الوضوح بِحَيْثُ لَا يحْتَاج إِلَى سُؤال، وَلَا ينشأ عَنهُ إِشْكَال.

وَالْوَلِيّ لَا يكون وليا لله حَتَّى يبغض أَعدَاء الله ويعاديهم، وينكر عَلَيْهِم، فمعاداتهم وَالْإِنْكَار عَلَيْهِم هُوَ من تَمام ولَايَته، وَمِمَّا تترتب صِحَّتهَا عَلَيْهِ.

= مطبوع آخر.

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤٢).

وأولياء الله سُبْحَانَهُ هم أَحَق عباد الله بِالْقيامِ فِي هَذَا الْمقَام اقْتِدَاء(١) برَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فَإِنَّهُ كَانَ إِذا غضب لله احمرَّ وَجهه، وَعلا صَوته، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذر جَيش يَقُول: صبَّحكم مسَّاكم(٢)، وَهَكَذَا المعاداة من الْمُؤمن لِلْفَاسِقِ، وَمن الْفَاسِق لِلْمُؤمنِ.

فَإِن الْمُؤمن يعاديه لما أوجب الله عَلَيْهِ من عداوته، ولكراهته لما هُوَ عَلَيْهِ من الْوُقُوع فِي معاصي الله سُبْحَانَهُ، والانتهاك لمحارمه، وتعدي حُدُوده.

وَالْفَاسِق قد يعاديه لإنكاره عَلَيْهِ، ولخوفه من قِيَامه عَلَيْهِ، وَقد يكون ذَلِك لما جرت بِهِ عَادَة الْفُسَّاق من الإزراء(٣) بِمن يكثر من طَاعَة الله والسخرية بهم، كَمَا يعرف ذَلِك من يعرف أَحْوَالهم، فَإِنَّهُم يعدون مَا هم فِيهِ اللّعب(٤) وَاللَّهْو، هُوَ الْعَيْش الصافي، والمنهج الَّذِي يختاره الْعُقَلَاء(٥)، ويعدون المشتغلين بِطَاعَة الله من أهل الرِّيَاء والتلصص لاقتناص الْأَمْوَال.

وَأما الْعَدَاوَة بَين الْعَالم وَالْجَاهِل فَأمرهَا وَاضح، فالعالم يرغب عَنهُ ويعاديه لما هُوَ عَلَيْهِ من الْجَهْل للدّين، وَعدم الْقيام بِمَا يحْتَاج إِلَيْهِ من كَانَ من الْمُسلمين.

---

(١) فِي (أ) (اقتدا).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٧٠) من حديث جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٣) فِي (أ) (الازرا).

(٤) فِي (أ)، و(ط) (فيه من اللعب).

(٥) فِي (أ) (العقلا).

وَالْجَاهِل يعاديه لكَونه قد فَازَ بِتِلْكَ المزية الجليلة، والخصلة النبيلة الَّتِي هِيَ أشرف خِصَال الدّين(١):

فمنزلـــة السَّـــفِيه مـــن الْفَقِيـــه كمنزلـــة الْفَقِيـــه مـــن السَّـــفِيه

فَهَـــذَا زاهـــد فِـــي حـــق هَـــذَا وَهَـــذَا فِيـــهِ أزهـــد مِنْـــهُ فِيـــهِ

وَأما الْعَدَاوَة بَين المتبع والمبتدع فَأمرهَا أوضح من الشَّمْس، فَإِن المتبع يعادي المبتدع لبدعته، والمبتدع يعادي المتبع لإتباعه، وَكَونه على الصَّوَاب، والتمسك بالبدع يعمى(٢) بصائر أَهلهَا فيظن أَن مَا هُوَ عَلَيْهِ من الضَّلَالَة هُوَ الْحق الَّذِي لَا شُبْهَة فِيهِ، وَأَن المتبع للْكتاب وَالسّنة على ضَلَالَة.

وَقد تبلغ عداوات أهل الْبدع لغَيرهم من أهل الِاتِّبَاع فَوق عداواتهم للْيَهُود وَالنَّصَارَى، وَلَا شكّ أَن أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ لَهُم من منصب الْإِيمَان وَالْعلم والاتباع النصيب الأوفر.

فأعداؤهم يكثرون لِكَثْرَة مَا منحهم الله من الْخِصَال الشَّرِيفَة، ويحسدونهم زِيَادَة على مَا يحسدون أهل الْفَضَائِل لاجتماعها لديهم، مَعَ فوزهم بِالْقربِ من الله بِمَا فتح(٣) الله عَلَيْهِم بِهِ من طاعاته فرائضها ونوافلها.

وهم أَيْضا يكْرهُونَ أَعدَاء الله لوُجُود المقتضيات لديهم لكراهتهم من الْإِيمَان

---

(١) في (أ) (خصال المؤمن).

(٢) في (أ) (يعمي).

(٣) في (أ) (بما فتح عليهم به سبحانه).

وَالْعلم وَالْعَمَل الصَّالح، وتقوى الله سُبْحَانَهُ على الْوَجْه الأتم.

وَإِذا الْتبس عَلَيْك هَذَا فَانْظُر فِي تَمْثِيل يقربهُ إِلَيْك، وَهُوَ أَن من كَانَ لَهُ حَظّ من سُلْطَان كثر أعداؤه حسدا لَهُ على تِلْكَ الْمنزلَة الدُّنْيَوِيَّة.

وَمن كَانَ رَأْسا فِي(١) الْعلم عَادَاهُ غَالب الْمُقَصِّرِينَ، لَا سِيمَا إِذا خَالف مَا يعتقدونه حَقًّا، وَجُمْهُور الْعَامَّة تبعا لَهُم، لأَنهم ينظرُونَ إِلَى كثرتهم، وَالْقِيَام بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ من الْفَتَاوَى وَالْقَضَاء مَعَ تلبيسهم عَلَيْهِم بعيوب مفتراة لذَلِك الْعَالم الَّذِي وصل إِلَى مَا لَا يعرفونه، وَبلغ إِلَى مَا يقصرون عَنهُ، أقل الْأَحْوَال أَن يلْقوا إِلَيْهِم بِأَنَّهُ يُخَالف مَا هم عَلَيْهِ هم وآباؤهم وَمَا مضى عَلَيْهِ سلفهم.

وَهَذِه وَإِن كَانَ شكاة ظَاهر عَن ذَلِك الْعَالم عارها لَكِنَّهَا تقع من قبُول الْعَامَّة لَهَا فِي أَعلَى مَحل، وتثير من شرهم مَالا يقادر قدره، وَهَذَا كَائِن فِي غَالب الْأَزْمَان من غَالب نوع الْإِنْسَان.

قَالَ ابْن هُبَيْرَة -فِي الْإِيضَاح-:(٢) قَوْله: «**عادى لي وليا**»، أَي: اتَّخذهُ عدوا، وَلَا أرى الْمَعْنى إِلَّا أَنه عَادَاهُ من أجل ولَايَته وَهُوَ إِن تضمن التحذير من إِيذَاء قُلُوب أَوْلِيَاء الله تَعَالَى فَلَيْسَ على إِطْلَاقه، بل يسْتَثْنى مِنْهُ مَا إِذا كَانَت الْحَال تَقْتَضِي نزاعا بَيْن وَلِيَين فِي مخاصمة أَو محاكمة، وَترجع إِلَى اسْتِخْرَاج حق، أَو كشف غامض، فَإِنَّهُ جرى بَين أبي بكر وَعمر مشاجرة، وَبَين الْعَبَّاس وعَلِيّ إِلَى غير ذَلِك من الوقائع.

---

(١) في (أ)، وردت (راسا).

(٢) صوابه الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (٧/ ٣٠٣).

وَتعقبه الْفَاكِهَانِيّ: بِأَن معاداة الْوَلِيّ لَا تفهم إِلَّا إِذا [كانت](١) على طَرِيق الْحَسَد الَّذِي هُوَ تمني زَوَال ولَايَته، وَهُوَ بعيد جدا فِي حق الْوَلِيّ فَتَأَمّله.

قَالَ ابْن حجر: وَالَّذِي قدمته أولى أَن يعْتَمد. انْتهى(٢).

قلت: أما الْمُخَاصمَة فِي الْأَمْوَال والدماء فَهِيَ مُسْتَثْنَاة سَوَاء كَانَت بَين وليين، أَو بَين الْوَلِيّ وَغَيره، فَمن ادّعى عَلَيْهِ بِمَا يلْزمه التَّخَلُّص عَنهُ شرعا وَلم يكن ذَلِك لمُجَرّد التعنت فَحق على ذَلِك الْوَلِيّ أَن يتَخَلَّص مِمَّا يجب عَلَيْهِ، وَلَا يحرج بِهِ صَدره، وَلَا يتَأَذَّى بِهِ قلبه، فَإِن التأذي من التَّخَلُّص عَن الْحُقُوق الْوَاجِبَة لَيْسَ من دأب(٣) الْأَوْلِيَاء، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[النساء].

وتحكيم رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] هُوَ تحكيم مَا جَاءَ بِهِ من الشَّرِيعَة المطهرة، وَهِي مَوْجُودَة فِي كتاب الله سُبْحَانَهُ، وَفِي سنة رسوله(٤) [-

---

(١) في (أ) و(ط) (كان).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٤٢).

وأما ما حصل بين أبي بكر وعمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فرواه البخاري، برقم: (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. وأما ما حصل بين علي والعباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فرواه البخاري، برقم: (٤٠٣٣)، ومسلم، برقم: (١٧٥٩) من حديث عبد الله بن الزبير وعائشة وغيرهم -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-. وكذا رواه البخاري برقم (٣٠٩٤)، ومسلم برقم (١٧٥٧)، عن مالك بن أوس بن الحدثان.

(٣) (من) ساقطة في (أ).

(٤) في(أ) (رسول الله).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]، وهما باقيان إِلَى هَذِه الْغَايَة بَين أظهر الْمُسلمين، وَالْعُلَمَاء(١) العارفون بِمَا فيهمَا موجودون فِي كل أقطار الأَرْض، فَإِذا حكم حَاكم مِنْهُم على الْوَلِيّ بِمَا يجب عَلَيْهِ فِي كتاب الله سُبْحَانَهُ، وَفِي سنة رَسُوله [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]، فالامتثال عَلَيْهِ أوجب من الِامْتِثَال على غَيره؛ لارْتِفَاع رتبته ومزيد [خصوصيته](٢) بِكَوْنِهِ وليا لله سُبْحَانَهُ، فَإِذا حرج صَدره من ذَلِك وتأذى بِهِ فَهُوَ قَادِح فِي ولَايَته، وَلَيْسَ على المخاصم لَهُ وَلَا على الْحَاكِم الَّذِي حكم عَلَيْهِ شَيْء من الْإِثْم.

عود إِلَى مقياس الْولَايَة:

وَقد قدمنَا أَن المعيار الَّذِي تعرف بِهِ صِحَة ولَايَته هُوَ أَن يكون عَاملا بِكِتَاب الله سُبْحَانَهُ وبسنة رَسُوله [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]، مؤثرًا لَهما على كل شَيْء، مقدما لَهما فِي إصداره وإيراده، وَفِي كل شئونه، فَإِذا زاغ عَنْهُمَا زاغت عَنهُ الْولَايَة.

وَانْظُر مَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ هَذِه الْآيَة الشَّرِيفَة مِمَّا هُوَ موعظة للمتعظين، وعبرة للمعتبرين، فَإِنَّهُ أَولا بَدَأَ فِيهَا بالقسم الرباني، وَأقسم بِنَفسِهِ عَزَّوَجَلَّ وتقدس مُشَرفا لَهُ [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -] بِإِضَافَة الربوبية إِلَيْهِ، جَازِمًا بِنَفْي الْإِيمَان عَمَّن خَالف هَذَا الْقسم الرباني، فَقَالَ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ثمَّ جعل لذَلِك غَايَة هِيَ تحكيمه [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -] فِيمَا شجر بَين الْعباد.

---

(١) في (أ) (العلما).

(٢) في(أ)، و(ط) (خصوصية) والصواب المثبت ههنا لمناسبة سياق الكلام.

ثمَّ لم يكتف بذلك حَتَّى قَالَ: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ﴾ [النساء:٦٥] فَلَا ينفع مُجَرّد التَّحْكِيم لكتاب الله سُبْحَانَهُ ولسنة رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] حَتَّى لَا يكون فِي صدر الْمُحكم لَهما حرجًا من ذَلِك الْقَضَاء.

ثمَّ لم يكتف بذلك حَتَّى قَالَ: ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء]، فَلَا ينفع مُجَرّد التَّحْكِيم لَهما مَعَ عدم الْحَرج من الحكم عَلَيْهِ بهما حَتَّى يسلم مَا عَلَيْهِ مِمَّا أوجبه الْقَضَاء بهما(١)، ثمَّ جَاءَ بالتأكيد لهَذَا التَّسْلِيم الْمُفِيد أَنه أَمر لَا مخلص عَنهُ وَلَا خُرُوج مِنْهُ.

فَكيف يجد من كَانَ وليا لله سُبْحَانَهُ حرجًا فِي صَدره على خَصمه المطالب لَهُ بِحَق يحِق عَلَيْهِ التَّخَلُّص مِنْهُ، أَو على حاكمه الَّذِي حكم بِهِ عَلَيْهِ؟ [فَإِن هَذَا لَيْسَ بصنيع أهل الْإِيمَان بِاللَّه، فَكيف بأوليائه الَّذين ضمُّوا إِلَى الْإِيمَان مَا استحقوا بِهِ اسْم الْولَايَة، والعزة(٢) الربانيه؟]! وَلَكِن هَذَا إِذا كَانَ الْخصم(٣) يعلم أَنه محق فِي طلبه، وَأَن ذَلِك الْحق ثَابت لَهُ لَا محَالة، فَإِن القَاضِي: إِنَّمَا يقْضِي لَهُ بِالظَّاهِرِ الشَّرْعِيّ، كَمَا ثَبت عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه قَالَ: «**إِنَّكُم تختصمون إِلَيّ وَلَعَلَّ بَعْضكُم أَن يكون أَلحن بحجته من بعض، وَإِنَّمَا أَقْضِي بِنَحْوِ مَا أسمع، فَمن قضيت لَهُ من حق أَخِيه شَيْئا فَلَا يَأْخُذهُ، فَإِنَّمَا أقطع لَهُ قِطْعَة من النَّار**»(٤).

---

(١) في (أ) (لهما).

(٢) في (أ)، و(ط)، وردت لفظة (والمزية الربانية).

(٣) في (أ) (إذا كان يعلم الخصم) وقد وردت بدون النقطة.

(٤) رواه البخاري، برقم: (٢٤٥٨)، ومسلم، برقم: (١٧١٤) من حديث أم سلمة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

فَهَذَا يَقُوله الصَّادِق المصدوق سيد ولد آدم، الْمَبْعُوث إِلَى جَمِيع الْعَالم إنسهم وجنهم، وَقد أخبرنَابأنه(١) إِذا قضى بِشَيْء مِمَّا سَمعه وَكَانَ الْبَاطِل بِخِلَافِهِ لم يجز للمحكوم لَهُ أَن يَأْخُذهُ بل هُوَ قِطْعَة من النَّار، فَكيف بِمن هُوَ مَظَنَّة للخطأ وَمحل للإصابة تَارَة ولغيرها أُخْرَى، وبمن لا عصمَة لَهُ وَلَا وَحي ينزل عَلَيْهِ؟

وَقد صَحَّ [عَنهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه قَالَ: «**إِذا اجْتهد الْحَاكِم فَأصَاب فَلهُ أجرَانِ، وَإِن اجْتهد فَأَخْطَأَ فَلهُ أجر**»(٢)، فَكل حَاكم من حكام الْمُسلمين [يتَرَدَّد] حكمه بَين الصَّوَاب وَالْخَطَأ، وَلكنه مأجور على كل حَال؛ لِأَن ذَلِك فَرْضه الْوَاجِب عَلَيْهِ، وَلَا يحل للمحكوم له أن يستحل مَال خَصمه بِمُجَرَّد الحكم، كَمَا قضى بِهِ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي أَحْكَامه الشَّرِيفَة، فَكيف بِأَحْكَام غَيره من حكام أمته؟

وَقد ثَبت فِي السّنَن وَغَيرهَا عَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الْقُضَاة ثَلَاثَة: قاضيان فِي النَّار، وقاض فِي الْجنَّة، فَالَّذِي فِي الْجنَّة رجل علم بِالْحَقِّ وَقضى بِهِ، والقاضيان [اللَّذَان] هما فِي النَّار: رجل قضى للنَّاس بِجَهْل فَهُوَ فِي النَّار، وَرجل علم**

---

(١) في (أ) (أنه).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٧٣٥٢)، ومسلم، برقم: (١٧١٨)، ولفظه من حديث عمرو بن العاص -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**».

الْحق وَقضى بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّار»(١).

وَبِهَذَا تعرف أَن الْخصم المحاكم للْوَلِيّ إِذا كَانَ يعلم أَنه لَا حق لَهُ عَلَيْهِ وَأَن دَعْوَاهُ بَاطِلَة فَهُوَ دَاخل تَحت قَوْله: «**من عادى لي وليا**»؛ لِأَن دَعْوَاهُ الْبَاطِلَة على الْوَلِيّ معاداة لَهُ ظَاهِرَة، فَاسْتحقَّ الْحَرْب الَّذِي توعده الله سُبْحَانَهُ بِهِ فِي هَذَا الحَدِيث.

وَأما القَاضِي إِذا قضى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ فِي ظَنّه [حق] [مُوَافق] للْكتاب وَالسّنة، واجتهد فِي الْبَحْث والفحص، وَكَانَ أَهلا للْحكم فَلَيْسَ ذَلِك مِنْهُ معاداة للْوَلِيّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ من تأذيه بِحكمِهِ شَيْء، فَهُوَ قد حكم بالشريعة المطهرة وَاسْتحق أَجْرَيْنِ أَو أجرًا، وامتثل مَا أرشده(٢) إِلَيْهِ الصَّادِق المصدوق [-صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-].

وَهَهُنَا(٣) نكتة يَنْبَغِي التنبه لَهَا من كل أحد من أهل الْعلم، وَهِي أَن لفظ الشَّرِيعَة

---

(١) صحيح، رواه الترمذي، برقم: (١٣٢٢)، وأبو داود، برقم: (٣٥٧٣)، والنسائي في الكبرى (٥٨٩١)، وابن ماجه، برقم: (٢٣١٥)، والبيهقي في الصغرى، برقم: (٤٥٢٧)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٩٠) من طريق سعد بن عبيدة السلمي، ويحيى بن أبي الأسود الرماني كلاهما عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ ... وذكره، وإسناده صحيح قَالَ أَبُو دَاوُد عقب الحديث: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ، يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَةَ الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ.

وقد صححه العلامة الألباني في صحيح سنن ابن ماجة" وفي الإرواء" برقم (٢٦١٤)، والمشكاة، برقم: (٣٧٣٥)، والعلامة الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٨٤)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في كتابه النصيحة المحتومة لقضاة السوء وعلماء الحكومة (١٣٥).

(٢) في (أ) (أرشد إليه).

(٣) في (أ) كتبت (ههنا).

إِن أُرِيد بِهِ الْكتاب وَالسّنة لم يكن لأحد من أَوْلِيَاء الله تَعَالَى وَلَا من غَيرهم أَن يخرج مِنْهُ، وَلَا يُخَالِفهُ بِوَجْه من الْوُجُوه، وَإِن أُرِيد بِهِ حكم الْحَاكِم فقد يكون صَوَابا، وَقد يكون خطأ كَمَا بَينه رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي الحَدِيث السَّابِق بِالْمَعْنَى الأول. [و] لَيْسَ لأحد أَن يخرج عَنهُ، وَمن خرج عَنهُ فَهُوَ كَافِر.

وَمن ظن أَن لأحد من أَوْلِيَاء الله سبحانه طَرِيقا إِلَى الله تَعَالَى غير الْكتاب وَالسّنة، وَاتِّبَاع رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَهُوَ كَاذِب.

وَقد غلط كثير من النَّاس فَجعلُوا الشَّرِيعَة شَامِلَة للقسمين، وَمَا أقبح هَذَا الْغَلَط، وَأَشد عاقبته وَأعظم خطره.

الكونيات والدينيات فِي الْقُرْآن الْكَرِيم:

وكما وَقع الِاشْتِبَاه بَين هذَيْن الْقسمَيْنِ، وَقع الِاشْتِبَاه أَيْضا بَين شَيْئَيْنِ آخَرين، وَإِن كَانَا خَارِجين عَمَّا نَحن بصدده، وَهُوَ الْفرق بَين الْإِرَادَة الكونية والإرادة الدِّينِيَّة، وَبَين الْأَمر الكوني وَالْأَمر الديني، وَبَين الْإِذْن الكوني وَالْإِذْن الديني، وَبَين الْقَضَاء الكوني وَالْقَضَاء الديني، والبعث الكوني والبعث الديني، والإرسال الكوني والإرسال الديني، والجعل الكوني والجعل الديني، وَالتَّحْرِيم الكوني وَالتَّحْرِيم الديني، وَبَين الْحَقِيقَة الكونية والحقيقة الدِّينِيَّة.

وَالْفرق بَين هَذِه الْأُمُور وَاضح، وَإِن اشْتبهَ على طَائِفَة(١) من أهل الْعلم فخبطوا

---

(١) (طافه) هكذا في (أ).

وخلطوا، وَبيَان ذَلِك أَن الله سُبْحَانَهُ لَهُ الْخلق وَالْأَمر، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف] فَهُوَ سُبْحَانَهُ خَالق كل شَيْء وربه ومليكه لَا خَالق غَيره وَلَا رب سواهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لم يَشَأْ لم يكن، وكل مَا فِي الْوُجُود من حَرَكَة وَسُكُون بِقَضَائِهِ وَقدره ومشيئته وَقدرته وإرادته وخلقه، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَمر بِطَاعَتِهِ وَطَاعَة رَسُوله، وَنهى عَن الشّرك بِاللهَّ سُبْحَانَهُ، فأعظم الطَّاعَات التَّوْحِيد لَهُ وَالْإِخْلَاص، وَأعظم الْمعاصِي الشّرك ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾[النساء:٤٨]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة:١٦٥].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا عَن ابْن مَسْعُود قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله! أَي الذَّنب أعظم؟ قَالَ: «**أَن تجْعَل لله ندا وَهُوَ خلقك**». قلت: ثمَّ أَي؟ قَالَ: «**أَن تقتل ولدك خشيَة أَن تطعمه مَعَك**». قلت: ثمَّ أَي؟ قَالَ: «**أَن تَزني بحليلة جَارك**».

فَأنْزل الله(١) تَصْدِيق ذَلِك: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

﴿يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾[الفرقان](١).

وَأمر الله سُبْحَانَهُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَان وإيتاء(٢) ذِي الْقُرْبَى، وَنهى عَن الْفَحْشَاء وَالْمُنكر وَالْبَغي، وَأخبر أَنه يحب الْمُتَّقِينَ، [و] الْمُحْسِنِينَ، وَيُحب التوابين، وَيُحب المتطهرين، وَيُحب الَّذين يُقَاتلُون فِي سَبيله صفا كَأَنَّهُمْ بُنيان مرصوص، وَهُوَ يكره مَا نهى عَنهُ، كَمَا قَالَ: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء]، وَقد نهى عَن الشّرك، وعقوق الْوَالِدين، وَأمر بإيتاء ذِي الْحُقُوق(٣)، وَنهى عَن التبذير والتقتير، وَأَن يَجْعَل يَده مغلولة إِلَى عُنُقه، وَأَن لَا يبسطها كل الْبسط، وَنهى عَن قتل النَّفس بِغَيْر حق، وعن(٤) قرْبَان مَال الْيَتِيم إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أحسن، إِلَى أَن قَالَ: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾ [الإسراء].

وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يحب الْفساد، وَلَا يرضى لِعِبَادِهِ الْكفْر.

وَالْعَبْد مَأْمُور أَن يَتُوب إِلَى الله سُبْحَانَهُ، وَقَالَ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة]، وَقَالَ: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٠٠١)، واللفظ له، ومسلم، برقم: (٨٨).

(٢) في (أ) (ايتا).

(٣) في (أ)، و(ط) (ذوي الحقوق).

(٤) سقط من (أ).

يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ (١) [آل عمران].

فَمَا خلقه الله سُبْحَانَهُ وَقدره وقضاه فَهُوَ يُريدهُ، وَإِن كَانَ لَا يَأْمر بِهِ وَلَا يُحِبهُ، وَلَا يرضاه، وَلَا يثيب أَصْحَابه، وَلَا يجعلهم من أوليائه.

وَمَا أمر بِهِ وشرعه وأحبه ورضيه وَأحب فَاعله وأثابهم وَأكْرمهمْ عَلَيْهِ، فَهُوَ الَّذِي يُحِبهُ ويرضاه، ويثيب فَاعله عَلَيْهِ.

فالإرادة الكونية وَالْأَمر الكوني، وَهِي مَشِيئَته لما خلقه من جَمِيع مخلوقاته إنسهم وجنهم، مسلمهم وكافرهم، حيوانهم وجمادهم، ضارهم ونافعهم.

والإرادة الدِّينِيَّة وَالْأَمر الديني: هِيَ محبته المتناولة لجَمِيع مَا أَمر بِهِ وَجعله شرعا ودينًا، فهذه مختصة بِالْإِيمَان وَالْعَمَل الصَّالح.

أَمْثِلَة: (٢)

فَمن الْإِرَادَة الأولى -أَعنِي: الكونية- قَول الله سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي

---

(١) في (أ) (سارعوا) والصواب كما في الآية ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾.

(٢) ساقطة من (أ)، ولم ترد في مطبوع آخر.

ٱلسَّمَآءِۚ﴾[الأنعام:١٢٥]، وَقول نوح (١): ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ﴾ [هود:٣٤]. وَقَال تَعَالَى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ١١﴾[الرعد].

وَمن الْإِرَادَة الدِّينِيَّة: قَوْله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[البقرة:١٨٥]، وَقَوله تَعالَى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾ (٢)[المائدة]. وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا ٢٧ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ٢٨﴾ [النساء]. وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾[الأحزاب].

وَمن الْأَمر الكوني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٠﴾ [النحل](٣)، وقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ ٥٠﴾[القمر]، وَقَوله:

---

(١) في (أ) بزيادة (عليه السلام).

(٢) في (أ) (أن يجعل عليكم في الدين). وهو خطأ، والصوب كما في الآية.

(٣) في (أ) (إنما أمرنا لشيء)، وهو خطأ، والصواب ﴿قَوۡلُنَا﴾ كما في الآية.

﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[يونس:٢٤].

وَمن الْأَمر الديني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل:٩٠]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾[النساء].

وَمن الْإِذْن الكوني: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢] أَي: بمشيئته وَقدرته، وَإِلَّا فالسحر لَا يبيحه الله، وَقَالَ تَعَالَى -فِي الْإِذْن الديني-: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾[الأحزاب]، وَقَالَ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، وَقَالَ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٥].

وَمن الْقَضَاء الكوني: قَوْله تَعَالَى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[فصلت:١٢]، وَقَوله: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾﴾ [غافر].

وَمن الْقَضَاء الديني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء:٢٣] أَي أَمر، وَلَيْسَ الْمُرَاد قدر، فَإِنَّهُم قد عبدُوا غَيره، كَقَوْلِه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]. وَقَول

الْخَلِيل -عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ-: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[الممتحنة:٤]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾[الكافرون] إِلَى آخر السُّورَة.

وَمن الْبَعْث الكوني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴿٥﴾﴾ [الإسراء].

وَمن الْبَعْث الديني: قَوْله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ(١) يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة:٢]، وَقَوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ﴾ [النحل:٣٦].

وَمن الْإِرْسَال الكوني: قَوْله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [مريم](٢)، وَقَوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ﴾ [الأعراف:٥٧].(٣)

---

(١) في (أ) سقطت ﴿مِّنْهُمْ﴾ عند قوله تعالى: ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ..﴾.

(٢) في (أ) سقط قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾.

(٣) في (ط) ذكر الآية من سورة الفرقان ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ..﴾ آيه ٤٨. وقد وردت في (أ) آية =

وَمن الْإِرْسَال الديني: قَوْله سبحانه(١): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٤٥﴾(٢)[الأحزاب].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥﴾ [المزمل].

وَمن الْجعل الكوني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ﴾ [القصص:٤١].

وَمن الْجعل الديني: قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة:٤٨](٣)، وَقَوله تَعَالَى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾ [المائدة:١٠٣].

وَمن التَّحْرِيم الكوني: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَرَاضِعَ مِن قَبۡلُ﴾ [القصص:١٢]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [المائدة:٢٦].

وَمن التَّحْرِيم الديني: قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ

=

الأعراف (٥٧).

(١) في (أ) (قوله تعالى).

(٢) سقط في (أ) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.

(٣) سقط في (أ) قوله تعالى: ﴿مِنكُمۡ﴾.

أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ [المائدة:٣]، وَقَوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّـٰتُكُمْ وَخَـٰلَـٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾ [النساء:٢٣]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ ﴾[الأنعام: ١٤٥]، وَقَوله تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، فَجَمِيع مَا تقدم يُقَال لما كَانَ كونيًا مِنْهُ حَقِيقَة كونية، وَلما كَانَ دينيًا مِنْهُ حَقِيقَة دينية.

الْقدر وَنفي احتجاج العصاة بِهِ:

وَإِذا عرفت هَذَا فَاعْلَم أَن من ظن أَن الْقدر حجَّة لأهل الْمعاصِي فقد غلط غَلطا بَينا، واقتدى بِأَهْل الْكفْر الَّذين حكى الله(١) عَنْهُم أَنهم قَالُوا: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ ﴾[الأنعام:١٤٨] ثمَّ قَالَ: ﴿ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾[الأنعام]، وَلَو كَانَ الْقدر حجَّة لم يعذب الله سُبْحَانَهُ المكذبين للرسل كقوم نوح وَعَاد وَثَمُود، وَقوم فِرْعَوْن وَغَيرهم، وَلم يَأْمر بِإِقَامَة الْحُدُود على العصاة المرتكبين لَهَا، وَلَا يحْتَج أحد بِالْقدرِ إِلَّا إِذا كَانَ مُتبعا لهواه بِغَيْر هدى من الله، وَمن ظن ذَلِك فَعَلَيهِ أَن لَا يذم كَافِرًا، وَلَا عَاصِيًا، وَلَا يُعَاقبهُ إِذا اعْتدى عَلَيْهِ، وَلَا يفرق بَين من يفعل الْخَيْر وَمن يفعل الشَّرّ، وَهَذَا خلاف مَا تَقْتَضِيه عقول جَمِيع

---

(١) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

الْعُقَلَاء(١)، وَمَا تَقْتَضِيه جَمِيع كتب الله(٢) الْمنزلَة وَمَا تَقْتَضِيه كَلِمَات أَنْبيَاء الله عليهم الصلاة والسلام.

فَلَا تمسك بعقل وَلَا شرع، وَقد قَالَ الله سبحانه(٣): ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ٢١﴾ [الجاثية]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ١١٥﴾ [المؤمنون]، وَغير ذَلِك من الْآيَات القرآنية وَالْأَحَادِيث الصَّحِيحَة.

وَمن ظن أَن فِي مُحَاجَّة آدم ومُوسَى حجَّة للمحتجين بِالْقدرِ حَيْثُ قَالَ مُوسَى: **«أَنْت أَبُو الْبشر خلقك الله بِيَدِهِ، وَنفخ فِيك من روحه، وأسجد لَك مَلَائِكَته، أخرجتنا ونفسك من الْجنَّة. فَقَالَ لَهُ آدم: أَنْت الَّذِي اصطفاك الله بِكَلَامِهِ، وَكتب لَك التَّوْرَاة بِيَدِهِ، فَلم تلومني على أَمر قدره الله عَليّ قبل أَن أخلق؟! قَالَ: فحج آدم مُوسَى»**. هَكَذَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا(٤).

وَوجه الحَدِيث: أَن مُوسَى -عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ-، إِنَّمَا لَام أَبَاهُ(٥) آدم -عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ- لأكله

---

(١) فِي (أ) (العقلا).

(٢) فِي (أ) (الله تعالى).

(٣) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٣٤٠٩)، واللفظ له، ومسلم، برقم: (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ-.

(٥) فِي (أ) (اباه).

الشَّجَرَة الَّتِي كَانَت سَببا لإخراجه وَذريته من الْجنَّة، وَلم يلمه على كَونه أذْنب ذَنبا وَتَابَ مِنْهُ، فَإِن مُوسَى يعلم أَن التائب من الذَّنب لَا يلام.

وَقد ثَبت فِي الصَّحِيح فِي الحَدِيث الْقُدسِي أَنه [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**يَا عبَادي إِنَّمَا هِيَ أَعمالكُم أحصيها لكم ثمَّ أوفيكم إِيَّاهَا، فَمن وجد خيرا فليحمد الله سُبْحَانَهُ، وَمن وجد غير ذَلِك فَلَا يَلُومن إِلَّا نَفسه**»(١).

الصَّحَابَة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- ومركزهم من الْوَلَايَة:

ولنرجع إِلَى شرح الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه، فَنَقُول: اعْلَم أَن الصحابة(٢) لَا سِيمَا أكابرهم الجامعين بَين الْجِهَاد بَين يَدي رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] وَالْعلم بِمَا جَاءَ بِهِ، وأسعدهم الله سُبْحَانَهُ من مُشَاهدَة النُّبُوَّة وصحبة رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] فِي السَّرَّاء وَالضَّرَّاء، وبذلهم أنفسهم وَأَمْوَالهمْ فِي الْجِهَاد فِي سَبِيل الله سُبْحَانَهُ حَتَّى صَارُوا خير الْقُرُون بالأحاديث الصَّحِيحَة، فهم خيرة الْخيرَة، لِأَن هَذِه الْأمة هِيَ كَمَا أكْرمهم الله بِهِ بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران:١١٠]، وَكَانُوا الشُّهَدَاء على الْعباد كَمَا فِي الْقُرْآن الْعَظِيم، فهم خير الْعباد جَمِيعًا، وَخير الْأُمَم سابقهم ولاحقهم، وأولهم وَآخرهمْ، وَهَؤُلَاء الصَّحَابَة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ-(٣)...

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٥٨٠) من حديث أبي ذر الغفاري -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

(٢) في (أ)، و(ط) بزيادة (رضي الله عنهم).

(٣) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

هم خير فروعهم(١)، وَأفضل طوائفهم(٢) إِلَى يَوْم الْقِيَامَة(٣).

فتقرر بِهَذَا أَن الصَّحَابَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-(٤) خيرالْعَالم بأسره من أَوله إِلَى آخِره، لَا يفضلهم أحد إِلَّا الْأَنْبِيَاء وَالْمَلَائِكَة، وَلِهَذَا لم يعدل مثلُ أُحُد ذَهَبا مُدَّ أحدهم وَلَا نصيفَه(٥)، فَإِذا لم يَكُونُوا رَأس الْأَوْلِيَاء وصفوة الأتقياء فَلَيْسَ لله أَوْلِيَاء وَلَا أتقياء، وَلَا بررة وَلَا أصفياء.

وَقد نطق الْقُرْآن الْكَرِيم بِأَن الله(٦) قد رَضِي عَن أهل بيعَة الشَّجَرَة، وهم جُمْهُور الصَّحَابَة إِذْ ذَاك، وَثَبت عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] ثبوتا متواترا أَن الله سُبْحَانَهُ اطلع على أهل بدر فَقَالَ: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُم فقد غفرت لكم**»(٧)، وَشهد النَّبِي [-

---

(١) في (أ) (خير قرونهم).

(٢) في (أ) (طوافهم).

(٣) في (أ) القيمة.

(٤) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

(٥) تقدم بيانه تحت عنوان المكاشفات الصَّحِيحَة وأولياء الْمُؤمنِينَ.

(٦) في (أ)، و(ط) بزيادة (سبحانه وتعالى).

(٧) رواه البخاري، برقم: (٣٠٠٧)، ومسلم، برقم: (٢٤٩٧) من حديث علي بن أبي طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وفي الباب عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عند أبي داود، برقم: (٤٦٥٤)، والدارمي (٢٧٦١)، وعن جابر بن عبد الله عند أحمد في مسنده، برقم: (١٤٣٦٠)، وابن حبان، برقم: (٤٧٩٧)، وعن ابن عباس عند الحاكم في مستدركه (٣/ ١٣٤)، وعن حاطب بن أبي بلتعة عند الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٢٢٧)، وغيرهم بأسانيد تقوي بعضها بعضاً، ويشهد لأصلها حديث علي بن أبي طالب =

صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ-] لجماعة مِنْهُم بِأَنَّهُم من أهل الْجنَّة(١).

فَقَوله [-صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي هَذَا الحَدِيث: «**من عادى لي وليًا**»، يصدق عَلَيْهِم صدقًا أوليًا، ويتناولهم بفحوى الْخطاب.

فَانْظُر أرشدك الله إِلَى مَا صَارَت الرافضة أقماهم الله، تَصنعهُ بهؤلاء الَّذين هم(٢) رُؤس الْأَوْلِيَاء، ورؤساء الأتقياء، وقدوة الْمُؤمنِينَ، وأسوة الْمُسلمين، وَخير عباد الله أَجْمَعِينَ من الطعْن واللعن والثلب والسب والشتم والثلم(٣).

= -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- الذي في الباب. وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٥٢١).

(١) ومنهم العشرة المبشرون بالجنة كما رواه الترمذي، برقم: (٣٧٤٧)، وغيره من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله: «**أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ فِي الجَنَّةِ**». وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن الترمذي (٨/ ٢٤٧).

(٢) في (أ) (الذينهم).

(٣) وفي زماننا هذه كثر شرهم وإجرامهم -قاتلهم الله- فلقد أرست دولة الكفر إيران الرافضية دعائمها في كل بلد من بلاد الإسلام، ولهم أتباع لنشر هذه العقيدة الرافضية المجوسية الكافرة، فسعوا في الأرض فسادا، وجرائمهم لا تخفى على مسلم في العراق وسوريا ولبنان واليمن، مطية للكفار من يهود ونصارى لتحقيق أهدافهم، وهم خدام لهم في تدمير الشعوب المسلمة الآمنة، وعلى سبيل المثال ما يصنعه رافضة اليمن الحوثيون فقد أهلكوا الحرث والنسل، فدمروا مساجد أهل السنة وفجروها بعبوات ناسفة، ومع فعلهم هذا القبيح يصورون ذلك وينشرونه عبر وسائل الإعلام ويتبجحون، وهكذا هجروا كثيرا من الشعب اليمني، وشتتوا شملهم بعد أن استحوذوا =

وَانْظُر إِلَى أَي مبلغ بلغ الشَّيْطَان الرَّجِيم بهؤلاء المغرورين المجترئين(١) على هَذِه الْأَعْرَاض المصونة المحترمة المكرمة؟!

فيالله الْعجب من هَذِه الْعُقُول الرقيقة، والأفهام الشنيعة، والأذهان المختلة،

=

على مفاصل الدولة، وتآمر معهم من تآمر من الأحزاب ظنًا منهم أنهم سيرضون عنهم بعد التمكين، وإذا بهم لا يراعون أي حرمة لهم، فكثير من رجال الدولة اليمنية من بعد الثورات التي قامت بها الأحزاب والروافض صودرت ممتلكاتهم فأخذ الرافض الحوثة الدولة بكامل عدتها وعتادها، وهجر رجالها وقبائلهم خارج بلادهم -والمشتكى لله- فهجر الحوثيُ علماءَ أهل السنة وطلاب العلم من دار الحديث في دماج في بلاد صعدة قسرا، وقَتَل هناك عددا كبيرا من المشايخ والطلاب وحفاظ كتاب الله، وقد كانوا حينها وهم في دماج صمام أمان لأهل اليمن شرقا وغربا شمالا وجنوبا، وهكذا انتقل العلماء بعد دماج إلى بلاد مأرب فتآمروا عليهم مع بعض الأحزاب والجماعات والعملاء وأخرجوهم، وقُتِل من قُتِل من حفاظ القرآن -فرحمهم الله ورفع درجاتهم وتقبلهم في الشهداء- وصارت البلاد بأيدي الروافض الحوثيين ينشرون منهج الرافضة، ولهم أنشطة في ذلك، فتقام الشعائر الرافضية من حسينات وغيرها، ويُسَبُّ الصحابة من على المنابر، وتنشر الملازم والكتب الرافضية التي فيها السب والثلب في الصحابة وأم المؤمنين عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، ولا يجرؤ أحد أن يعارضهم، وحصلت خذيلة لكثير من اليمنيين، واستذلهم الحوثي الرافضي، فسجونه تعِجُّ بكل معارض أو مخالف لعقيدته الشركية، ومن بقي تحت وطأته نكس رأسه، فالكثير من رجال القبائل اليمنية تحت الضغط والإذلال والإهانة بعد أن كانوا رؤوسا تهابهم ربما الدولة لما كانوا عليه من مكانة رفيعة ولا حول ولا قوة إلا بالله، فنسأل الله أن يجمع كلمة المسلمين، وأن يوحد صفهم لصد هذا التمدد الرافضي في بلاد اليمن وغيرها من بلدان المسلمين، فوالله إن خطرهم على أهل الإسلام أعظم من خطر اليهود والنصارى.

(١) في (أ) (المجترين).

والإدراكات المعتلة، فَإِن هَذَا التلاعب الَّذِي تلاعب بهم الشَّيْطَان يفهمهُ أقصر النَّاس عقلًا، وأبعدهم فطانة، وأجمدهم فهمًا، وأقصرهم فِي الْعلم باعًا، وَأَقلهمْ اطلاعًا.

فَإِن الشيطان لَعنه الله سَوَّلَ لَهُم بِأَن هَؤُلَاءِ الصَّحَابَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- الَّذين لَهُم المزايا الَّتِي لَا يُحِيط بهَا حصر، وَلَا يحصيها حد وَلَا عد، أحقاء بِمَا يهتكون من أعراضهم الشَّرِيفَة، ويجحدون من مناقبهم المنيفة حَتَّى كَأَنَّهُمْ لم يَكُونُوا هم الَّذين أَقَامُوا أعمدة الْإِسْلَام بسيوفهم، وشادوا قُصُور الدّين برماحهم، واستباحوا الممالك الكسروية والقيصرية، وأطفأوا الْمِلَّة النَّصْرَانِيَّة والمجوسية، وَقَطعُوا حبائل(١) الشّرك من الطوائف المشركة من الْعَرَب وَغَيرهم، وأوصلوا دين الْإِسْلَام إِلَى أَطْرَاف الْمَعْمُور من شَرق الأَرْض وغربها، ويمنيها وشمالها، فاتسعت رقْعَة الْإِسْلَام، وطبقت الأَرْض شرائع الْإِيمَان، وانقطعت علائق الْكفْر، وانقصمت حباله، وانفصمت أوصاله، ودان بدين الله سُبْحَانَهُ الْأسود والأحمر، والوثني والملي.

فَهَل رَأَيْت أَو سَمِعت بأضعف من هَؤُلَاءِ تمييزًا، وأكثر(٢) مِنْهُم جهلًا، وأزيف مِنْهُم رَأيًا؟!

يا لله الْعجب يعادون خير عباد الله، وأنفعهم للدّين، الَّذِي بعث بِهِ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وهم لم يعاصروهم، وَلَا عاصروا من أدركهم، وَلَا أذنبوا إِلَيْهِم بذنب، وَلَا ظلموهم فِي مَال وَلَا دم وَلَا عرض، بل قد صَارُوا تَحت أطباق

(١) في (أ) (حبـــال) بدون همز.

(٢) في (أ) (وأكثرهم).

الثرى، وَفِي رَحْمَة وَاسع الرَّحْمَة منذ مئتين(١) من السنين، وَمَا أحسن مَا قَالَه بعض أُمَرَاء(٢) عصرنا، وَقد رام كثير من أهل الرَّفْض أَن يفتنوه ويوقعوه فِي الرَّفْض: "مَالِي ولقوم بيني وَبينهمْ زِيَادَة على اثْنَتَيْ عشرَة مائَة من السنين".

وَهَذَا الْقَائِل لم يكن من أهل الْعلم، بل هُوَ عبد صيَّره مَالِكه أَمِيرًا، وهداه عقله إِلَى هَذِه الْحجَّة الْعَقْلِيَّة الَّتِي يعرفهَا بالفطرة، كل من لَهُ نصيب من عقل، فَإِن عَدَاوَة من لم يظلم المعادي فِي مَال وَلَا دم وَلَا عرض وَلَا كَانَ معاصرا لَهُ حَتَّى ينافسه فِيمَا هُوَ فِيهِ، يعلم كل عَاقل أَنه لَا يعود على الْفَاعِل بفائدة، هَذَا على فرض أَنه لَا يعود عَلَيْهِ بِضَرَر فِي الدّين، فَكيف وَهُوَ من أعظم الذُّنُوب الَّتِي لَا يُنجي فاعلها إِلَّا عَفْو الْغَرِيم الْمَجْنِي عَلَيْهِ بظلمه فِي عرضه؟.

انْظُر عافاك الله، مَا ورد فِي غيبَة الْمُسلم من الْوَعيد الشَّديد مَعَ أَنَّهَا ذكر الْغَائِب بِمَا فِيهِ(٣)، كَمَا صَحَّ عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي بَيَانهَا لما سَأَلَهُ السَّائِل ذَلِك، ثمَّ سَأَلَهُ عَن ذكره بِمَا لَيْسَ فِيهِ، جعل ذَلِك من الْبُهْتَان، كَمَا هُوَ ثَابت فِي الصَّحِيح، وَلم يرخص فِيهَا بِوَجْه من الْوُجُوه(٤)، وَقد أوضحنا ذَلِك فِي الرسَالَة الَّتِي

---

(١) في (ط) (مئين) بسقوط التاء، وهو الصواب.

(٢) في (أ) (أمرا).

(٣) في (أ) (بما في المغتاب).

(٤) يشير إلى ما رواه مسلم (٢٥٩١)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟**» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَّهُ**».

دفعنَا بهَا مَا قَالَه النَّوَوِيّ وَغَيره من جَوَاز الْغَيْبَة فِي سِتّ صور(١)، وزيفنا مَا قَالُوهُ

(١) قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رياض الصالحين ت الفحل (ص: ٤٢٥): باب مَا يباح من الغيبة:
اعْلَمْ أنَّ الغِيبَةَ تُبَاحُ لِغَرَضٍ صَحيحٍ شَرْعِيٍّ لا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَيْهِ إلاَّ بِهَا، وَهُوَ سِتَّةُ أسْبَابٍ:
الأَوَّلُ: التَّظَلُّمُ، فَيَجُوزُ لِلمَظْلُومِ أنْ يَتَظَلَّمَ إِلَى السُّلْطَانِ والقَاضِي وغَيرِهما مِمَّنْ لَهُ وِلاَيَةٌ، أَوْ قُدْرَةٌ عَلَى إنْصَافِهِ مِنْ ظَالِمِهِ، فيقول: ظَلَمَنِي فُلاَنٌ بكذا.
الثَّاني: الاسْتِعانَةُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَرَدِّ العَاصِي إِلَى الصَّوابِ، فيقولُ لِمَنْ يَرْجُو قُدْرَتهُ عَلَى إزالَةِ الْمُنْكَرِ: فُلانٌ يَعْمَلُ كَذا، فازْجُرْهُ عَنْهُ ونحو ذَلِكَ، ويكونُ مَقْصُودُهُ التَّوَصُّلُ إِلَى إزالَةِ الْمُنْكَرِ، فَإنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ كَانَ حَرَامًا.
الثَّالِثُ: الاسْتِفْتَاءُ، فيقُولُ لِلمُفْتِي: ظَلَمَنِي أَبي أَوْ أخي، أَوْ زوجي، أَوْ فُلانٌ بكَذَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ وَمَا طَريقي في الخلاصِ مِنْهُ، وتَحْصيلِ حَقِّي، وَدَفْعِ الظُّلْمِ؟ وَنَحْو ذَلِكَ، فهذا جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، ولكِنَّ الأحْوطَ والأفضلَ أنْ يقول: مَا تقولُ في رَجُلٍ أَوْ شَخْصٍ، أَوْ زَوْجٍ كَانَ مِنْ أمْرِهِ كذا؟ فَإنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الغَرَضُ مِنْ غَيرِ تَعْيينٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فالتَّعْيينُ جَائِزٌ كَمَا سَنَذْكُرُهُ في حَدِيثِ هِنْدٍ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.
الرَّابعُ: تَحْذِيرُ الْمُسْلِمينَ مِنَ الشَّرِّ وَنَصِيحَتُهُمْ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:
مِنْهَا: جَرْحُ المَجْرُوحينَ مِنَ الرُّواةِ والشُّهُودِ وذلكَ جَائِزٌ بإجْمَاعِ الْمُسْلِمينَ، بَلْ وَاجبٌ للْحَاجَةِ.
ومنها: الْمُشَاوَرَةُ في مُصاهَرَةِ إنْسانٍ أو مُشاركتِهِ، أَوْ إيداعِهِ، أَوْ مُعامَلَتِهِ، أَوْ غيرِ ذَلِكَ، أَوْ مُجَاوَرَتِهِ، ويجبُ عَلَى الْمُشَاوَرِ أنْ لا يُخْفِيَ حَالَهُ، بَلْ يَذْكُرُ المَسَاوِئَ الَّتي فِيهِ بِنِيَّةِ النَّصيحَةِ.
ومنها: إِذَا رأى مُتَفَقِّهًا يَتَرَدَّدُ إِلَى مُبْتَدِعٍ، أَوْ فَاسِقٍ يَأَخُذُ عَنْهُ العِلْمَ، وخَافَ أَنْ يَتَضَرَّرَ المُتَفَقِّهُ بِذَلِكَ فَعَلَيْهِ نَصِيحَتُهُ بِبَيانِ حَالِهِ، بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ النَّصِيحَةَ، وَهَذا مِمَّا يُغلَطُ فِيهِ. وَقَدْ يَحمِلُ الْمُتَكَلِّمَ بِذلِكَ الحَسَدُ، وَيُلَبِّسُ الشَّيطانُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، ويُخَيِّلُ إِلَيْهِ أنَّهُ نَصِيحَةٌ فَليُتَفَطَّنْ لِذلِكَ.
وَمِنها: أَنْ يكونَ لَهُ وِلايَةٌ لا يقومُ بِهَا عَلَى وَجْهِها: إمَّا بِأنْ لا يكونَ صَالِحًا لَهَا، وإما بِأنْ يكونَ فَاسِقًا، أَوْ مُغَفَّلًا وَنَحوَ ذَلِكَ فَيَجِبُ ذِكْرُ ذَلِكَ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ ولايةٌ عامَّةٌ لِيُزيلَهُ وَيُوَلِّيَ مَنْ يُصْلحُ، أَوْ
=

تزييفًا لَا يبْقى بعده شكّ وَلَا ريب، وَمن يقي فِي صَدره حرج وقف عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ دَوَاء لهَذَا الدَّاء الَّذِي هلك بِهِ كثير من عباد الله سُبْحَانَهُ، فَإِذا كَانَ هَذَا حَرَامًا بَينًا، وذنبًا عَظِيمًا فِي غيبَة فَرد من أَفْرَاد الْمُسلمين الْأَحْيَاء الْمَوْجُودين، فَكيف غيبَة الْأَمْوَات الَّتِي صَحَّ عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] النَّهْي عَنْهَا بقوله: «**لَا تسبوا الْأَمْوَات فَإِنَّهُم قد أفضوا إِلَى مَا قدمُوا؟**»(١) [فيكف إِذا [كان](٢) هَؤُلَاءِ المسبوبين الممزقة أعراضهم المهتوكة حرماتهم هم خير الخليقة، وَخير الْعَالم كَمَا قدمنَا تَحْقِيقه؟] [فسبحان الصبور الْحَلِيم].

فيا هَذَا المتجرئ(٣) على هَذِه الْكَبِيرَة المتقحم على هَذِه الْعَظِيمَة، إِن كَانَ الْحَامِل لَك

= يَعْلَمَ ذَلِكَ مِنْهُ لِيُعَامِلَهُ بِمُقْتَضَى حالِهِ، وَلاَ يَغْتَرَّ بِهِ، وأنْ يَسْعَى في أَنْ يَحُثَّهُ عَلَى الاسْتِقَامَةِ أَوْ يَسْتَبْدِلَ بِهِ.

الخامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُجَاهِرًا بِفِسْقِهِ أَوْ بِدْعَتِهِ كالمُجَاهِرِ بِشُرْبِ الخَمْرِ، ومُصَادَرَةِ النَّاسِ، وأَخْذِ المَكْسِ وجِبَايَةِ الأمْوَالِ ظُلْمًا، وَتَوَلِّي الأمُورِ الباطِلَةِ، فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بِمَا يُجَاهِرُ بِهِ، وَيَحْرُمُ ذِكْرُهُ بِغَيْرِهِ مِنَ العُيُوبِ، إلاَّ أَنْ يكونَ لِجَوَازِهِ سَبَبٌ آخَرُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

السَّادِسُ: التعرِيفُ، فإذا كَانَ الإنْسانُ مَعْرُوفًا بِلَقَبٍ، كالأعْمَشِ، والأعرَجِ، والأَصَمِّ، والأعْمى، والأحْوَلِ، وغَيْرِهِمْ جاز تَعْرِيفُهُمْ بذلِكَ، وَيَحْرُمُ إطْلاقُهُ عَلَى جِهَةِ التَّنْقِيصِ، ولو أمكَنَ تَعْرِيفُهُ بِغَيرِ ذَلِكَ كَانَ أوْلَى، فهذه ستَّةُ أسبابٍ ذَكَرَهَا العُلَمَاءُ وأكثَرُها مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَدَلائِلُهَا مِنَ الأحادِيثِ الصَّحيحَةِ مشهورَةٌ. اهـ

(١) رواه البخاري، برقم: (١٣٩٣) من حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

(٢) في (أ) (كانوا) ولعل الأصوب أن يقال: (كان) لمناسبة سياق الكلام.

(٣) في (أ) (المتجري).

عَلَيْهَا والموقع لَك فِي وبالها هُوَ تأميلك الظفر بِأَمْر دُنْيَوِيّ وَعرض عَاجل فَاعْلَم أَنَّك لَا تنَال مِنْهُ طائلًا، وَلَا تفوز مِنْهُ بنقير وَلَا قطمير، فقد جربنَا وجرب غَيرنَا من أهل العصور الْمَاضِيَة أَن من طلب الدُّنْيَا بِهَذَا السَّبَب [الَّذِي] فتح بَابه الشَّيْطَان الرَّجِيم، وشيوخ الْمَلَاحِدَة من الباطنية والقرامطة والإسماعيلية تنكدت عَلَيْهِ أَحْوَاله، وَضَاقَتْ عَلَيْهِ معايشه، وعاندته مطَالبه، وَظهر عَلَيْهِ كآبة المنظر، وقماءةُ الْهَيْئَة(١) ورثاثة الْحَال، حَتَّى يعرفهُ غَالب من رَآهُ أَنه رَافِضِي، وَمَا علمنَا بِأَن رَافِضِيًّا أَفْلح فِي دِيَارنَا هَذِه قطّ، وَإِن كَانَ الْحَامِل لَك على ذَلِك الدّين فقد كذبت على نَفسك، وَكذبَك شَيْطَانك وَهُوَ كذوب، فَإِن دين الله هُوَ كِتَابه وَسنة رَسُوله، فَانْظُر هَل ترى فيهمَا إِلَّا الْإِخْبَار لنا بالرضى عَن الصَّحَابَة، [وَأَنَّهُمْ] أشداء على الْكفَّار، وَأَن الله يغِيظ [بهم] الْكفَّار، وَأَنه لَا يلْحق بهم غَيرهم، وَلَا يماثلهم سواهُم؟، وهم الَّذين أَنْفقُوا من قبل الْفَتْح وقاتلوا، وأنفقوا بعده كَمَا حَكَاهُ الْقُرْآن الْكَرِيم، وهم الَّذين جاهدوا فِي الله حق جهاده، وَجَاهدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وأنفسهم فِي سَبيله، وهم الَّذين قَامُوا بفرائض الدّين، ونشروها فِي الْمُسلمين، وهم الَّذين وَردت لَهُم فِي السّنة المطهرة المناقب الْعَظِيمَة، والفضائل الجسيمة عُمُوما وخصوصا، وَمن شكّ فِي هَذَا نظر فِي دواوين الْإِسْلَام، وَفِيمَا يلْتَحق بهَا من المسندات والمستدركات والمعاجيم، وَنَحْوهَا فَإِنَّهُ سيجد هُنَالك مَا يشفي عليله، ويروي غليله، وَيَردهُ عَن غوايته، وَيفتح لَهُ أَبْوَاب هدايته، هَذَا إِذا كَانَ يعرف أَن الشَّرِيعَة الإسلامية هِيَ الْكتاب وَالسّنة، وَأَنه لَا شَرِيعَة بَين أظهرنَا من الله

---

(١) في (أ) (قمأة).

وَرَسُوله إِلَّا ذَلِك، فَإِن كَانَ لَا يدرى بِهَذَا، وَيَزْعُم أَن لَهُ سلفًا فِي هَذِه الْمعْصِيَة الْعَظِيمَة، والخصلة الذميمة، فقد غرَّه الشَّيْطَان بمخذول مثله، ومفتون مثل فتنته، وَقد نزه الله عَزَّوَجَلَّ عُلَمَاء الْإِسْلَام سابقهم ولاحقهم ومجتهدهم ومقلدهم عَن الْوُقُوع فِي هَذِه البلية الحالقة للدّين، المخرجة لمرتكبها من سَبِيل الْمُؤمنِينَ إِلَى طَرِيق الْمُلْحِدِينَ.

موقف أهل الْبَيْت من الصَّحَابَة:

فَإِن زعم أَنه قد قَالَ بِشَيْء من هَذَا الضلال الْمُبين قَائِل من أهل الْبَيْت المطهرين، فقد افترى عَلَيْهِم الْكَذِب الْبَين، وَالْبَاطِل الصُّراحَ، فَإِنَّهُم مجمعون سابقهم ولاحقهم على تَعْظِيم جَانب الصَّحَابَة الأكرمين، وَمن لم يعلم بذلك فَلْينْظر فِي الرسَالَة الَّتِي ألفتها فِي الْأَيَّام الْقَدِيمَة الَّتِي سميتها: (**إرشاد الغبي إِلَى مَذْهَب أهل الْبَيْت فِي صحب النَّبِي**)، فَإِنِّي نقلت فِيهَا نَحْو أَرْبَعَة عشر إِجْمَاعًا عَنْهُم من طرق مروية عَن أكابرهم وَعَن المتابعين لَهُم المتمسكين(١) بمذهبهم.

فيا أَيهَا الْمَغْرُور بِمن اقتديت، وعَلى من اهتديت، وَبِأَيِّ حَبل تمسكت، وَفِي أَي طَرِيق سلكت؟! يالك الويل وَالثُّبُور، كَيفَ أذهبت دينك فِي أَمر يُخَالف كتاب الله سُبْحَانَهُ وَسنة رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وَيُخَالف جَمِيع الْمُسلمين مُنْذُ قَامَ الدّين إِلَى هَذِه الْغَايَة؟! وَكَيف رضيت لنَفسك بِأَن تكون خصمًا لله سُبْحَانَهُ، ولكتابه وَلِرَسُولِهِ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] ولسنته ولصحابته وَلجَمِيع الْمُسلمين؟

أَيْن يُتَاه بك، وَإِلَى أَي هُوَّة يرْمى بك، أما يخرج نَفسك من هَذِه الظُّلُمَات المتراكمة

(١) في (أ) (المسكين).

إِلَى أنوار هَذَا الدّين الَّذِي جَاءَنَا(١) به الصَّادِق المصدوق عَن رب الْعَالمين، وَأجْمع عَلَيْهِ الْمُسلمُونَ أَجْمَعُونَ، وَلم يُخَالف فِيهِ مُخَالف يعْتد بِهِ فِي إِجْمَاع الْمُسلمين اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يكون رَافِضِيًّا خبيثًا، أَو باطنيًا ملحدًا، أَو قَرْمَطِيًّا جَاحِدًا، أَو زنديقيًا معاندًا.

وَهَا هُنَا دقيقة نرشدك إِلَيْهَا إِن بَقِي لَك طَرِيق إِلَى الرشاد وَفهم [إِلَى مَا إِلَيْهِ الْعُقَلَاء تنقاد](٢).

مبدأ الباطنية، وَكَيف قَامُوا:

اعْلَم أَن بقايا الْمَجُوس وَطَوَائِف الشّرك والإلحاد لما ظَهرت الشَّرِيعَة الإسلامية وقهرتهم الدولة الإيمانية وَالْملَّة المحمدية وَلم يَجدوا سَبِيلا إِلَى دَفعهَا بِالسَّيْفِ وَلَا بِالسِّنَانِ وَلَا بِالْحجَّةِ والبرهان ستروا مَا هم فِيهِ من الْإِلْحَاد والزندقة بحيلة تقبلهَا الأذهان، وتذعن لَهَا الْعُقُول، فانتموا إِلَى أهل الْبَيْت المطهرين، وأظهروا محبتهم وموالاتهم، كذبا وافتراء(٣)، وهم فِي الْبَاطِن أعظم أعدائهم، وأكبر الْمُخَالفين [لهم](٤) ثمَّ كذبُوا على أكابرهم الجامعين بَين الْعلم وَالدّين الْمَشْهُورين بالصلاح والرشد، فَقَالُوا: قَالَ الإِمَام فلَان كَذَا، وَقَالَ الإِمَام فلَان كَذَا، وجذبوا جمَاعَة من الْعَامَّة الَّذين لَا يفهمون وَلَا يعْقلُونَ، فتدرجوا مَعَهم بدعوات مَعْرُوفَة، وسياسات

---

(١) في (أ) (جاء).

(٢) في (أ) وردت بهذا النص، وفي (ط) وردت هكذا: (وفهم ما ينقاد إليه العقلاء).

(٣) في (أ) (أفترا).

(٤) زيادة من (أ).

شيطانية، وَمَا زَالُوا ينقلونهم من رُتْبَة إِلَى رتبة، وَمن دَرَجَة إِلَى دَرَجَة حَتَّى أخرجوهم إِلَى الْكفْر البَوَاح، والزندقة المحضة والإلحاد الصُّرَاح، فَعِنْدَ ذَلِك ظَهرت لَهُم دوَل: مِنْهَا دولة الْيمن الَّتِي قَامَ بهَا (عَليّ ابْن الْفضل) الملحد الْكَافِر كفرًا أقبح من كفر الْيَهُود وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكين، ونعق بالإلحاد على مَنَابِر الْمُسلمين فِي غَالب الديار اليمنية، وصيرها كفرية إلحادية باطنية، وَكَذَلِكَ (مَنْصُور بن حسن) الْخَارِج مَعَه من عِنْد رَأس الملاحدة: (مَيْمُون القداح) فَملك بعض الديار اليمنية، واستوطن الْحصن الْعَظِيم فِي مغارب الْيمن، وَهُوَ حصن مَسْوَرْ، وَنشر الدعْوَة الباطنية بِالسَّيْفِ كَمَا نشرها (عَليّ ابْن الْفضل)، وَلكنه كَانَ فِي إِظْهَار الْكفْر والإلحاد دون عَليّ بن الْفضل، ثمَّ بقيت بعده بقايا يتناوبون هَذِه الدعْوَة الملعونة، يُقَال لَهُم الدعاة، وَمِنْهُم الْملك الْكَبِير (عَليّ بن مُحَمَّد الصُّليحي) الْقَائِم بِملك غَالب الديار اليمنية، وَبقيت الدولة فيهم حينا من الدَّهْر، ولكن الله(١) حَافظ دينه، وناصر شَرِيعَته، فَإِنَّهُ كَانَ فِي جِهَات الْيمن الجبالية دولة لأَوْلَاد (الإِمَام الْهَادِي يحيى بْن الْحُسَيْن)(٢)....................

---

(١) في (أ)، و(ط) بزيادة (تعالى).

(٢) الهادي هو من أدخل التشيع إلى اليمن، وقد سئل عنه الإمام محدث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتاب المصارعة (ص: ١٣٠).

فقال السائل: ما موقف أهل السنة والجماعة من الهادي يحيى بن الحسين؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: هو شيعي، وأدخل التشيع إلى اليمن، وهو رجل رائي، رأيت في بعض كتبه أنه يصحح أحاديث ضعيفة لا أصل لها، ويضعف أحاديث صحيحة ثابتة في الصحيحين، فهو من نوع المعتزلة المبتدعة، لسنا نجامل، ولسنا نداري الناس بما يغضب ربنا، ولكنه قد أفضى

=

رحمه الله (١) فصاولوهم وجاولوهم، وقاتلوهم فِي معركة بعد معركة، وموطن بعد موطن حَتَّى كفوهم عَن كثير من الْبِلَاد، وَبَقِي لِلْإِسْلَامِ رسم، وللدين اسْم، وَلَوْلَا أن الله(٢) حفظ دينه بذلك لَصَارَتْ الْيمن بأسرها قرمطية باطنية(٣)، ثمَّ جَاءَت بعد

=

إلى ما قدم، وهو يبغض الرافضة، وعنده قسطه من الرفض فهو يقول: نتوقف في أبي بكر وعمر لا نسبهما، ولا نرضي عنهما، ومثل هذا لا يتوقف عنه، وذكر هذا يحيى بن حمزة في رسالته (الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين)، ثم بعد ذلك أيضًا في باب الأسماء والصفات هو معتزلي، فنحن لا نركن عليه ولا على كتبه. اهـ

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الباعث على شرح الحوادث» (ص٣٣): الهادي يحيى بن الحسين الذي سفك دماء المسلمين اليمنيين ونهب أموالهم، اقرأوا سيرته كتبها بعض تلامذته، فقد أخذ غنم أهل جبل بني عوير والمهاذر، وسفك دماء المسلمين بصعدة، وحاشد وصنعاء ونجران.

فإن قال قائل: إنه حارب القرامطة بنجران وصنعاء؟

فالجواب: أن الهادي خرج إلى اليمن لعله في مائتين وثمانين للهجرة، والقرامطة لم يظهروا إلا نحو مائتين وواحد وتسعين، وأما في نجران فمائتين وأربعة وتسعين هذا هو ظهورهم.

فلماذا يقتل الهادي اليمنيين لأنهم لم يسلموا، فهم مسلمون أثنى عليهم النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بقوله: « **الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ وَالْفِقْهُ يَمَانٍ**».

وبقوله في أهل اليمن: «**إنهم أَرَقُّ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا**». والهادي من أهل المدينة خرج إلى اليمن يبث الاعتزال والتطرف ومخالفة الكتاب والسنة، والصحيحان عند الهادي ليس لهما قيمة، والذي يقول: إن الله يُرَى في الآخرة، فهو عند الهادي كافر تأويل، والذي يقول: إن الله قدَّر المعاصي ضال ومبتدع، بل ربما يكفره الهادي ويكفر اليمنيين، فمن المتطرف نحن أم الهادي؟. اهـ

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) **القرامطة** من الفرق الباطنية، وهم ينسبون إلى حمدان بن الأشعث الذي كان يلقب

=

حِين من الدَّهْر دولة الإِمَام الْأَعْظَم (صَلَاح الدّين مُحَمَّد بن عَليّ)(١) وَولده الْمَنْصُور

=بـ(قرمط)، وكانوا سببًا في كثير من الفتن والقلاقل والحروب على أهل الإسلام، ويزعمون أن النّبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- نصَّ على إمامة علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وتعاقب هذا التنصيص حتى وصل إلى محمّد بن إسماعيل، وزعموا أنه حي إلى اليوم لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي المنتظر، ويقول عنهم شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٢٥٨): وهم ملاحدة في الباطن، خارجون عن جميع الملل، أكفر من الغالية، ومذهبهم مركب من المجوس، والصابئة، والفلاسفة، مع إظهار التشيع، وجدهم رجل يهودي كان ربيبًا لرجل مجوسي، وكان لهم دولة وأتباع. انظر: مقالات الإسلاميين (ص ٢٦)، والفرْق بين الفِرَق (ص ٢٨٢)، انظر: حاشية الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص٢١٩).

والباطنية: لقب من ألقاب الشيعة الغالية الذين أظهروا الإسلام والتشيع، وأضمروا الكفر وهم دعاة ضلالة أرادوا هدم الإسلام فتستروا بالتشيع لآل البيت، وقد أضروا بالمسلمين من وقت ظهورهم إلى وقتنا الحاضر أضرارًا بالغة في السر والعلن، وكانت لهم في بعض الأحيان والأقطار دول تغلبوا بها على الناس فأظهروا الكفر والإباحية والفجور وسفك دماء المسلمين، وهذا ديدنهم كلما تمكنوا وغلبوا على مكان، في قلوبهم غل وحقد على الإسلام وأهله، وقد عني علماء المسلمين ببيان أساليبهم وفضح مؤامراتهم وخداعهم للمسلمين.اهـ انظر: حاشية الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٢٨).

(١) ترجم له المصنف في «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (٢/ ٢٢٥) فقال: النَّاصِر مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عَليّ الْمَشْهُور بصلاح الدَّين، قد تقدم تَمام نسبه فِي تَرْجَمَة وَالِده الإِمَام المهدي، ولد لَيْلَة الْجُمُعَة سَابع عشر شهر صفر سنة (٧٣٩) تسع وَثَلَاثِينَ وَسَبْعمائة، واشتغل بِالْعلم حَتَّى تأهل للْإِمَامَة، وبرز فِي فنون، قَالَ السَّيِّد الهادي بن إِبْرَاهِيم فِي كاشفة الْغُمَّة: إنه بلغ فَوق رُتْبَة الِاجْتِهَاد، وبرز فِي الْعُلُوم كلهَا تَفْسِيرهَا وحديثها، وَنَحْوهَا ولغاتها ومعانيها وبيانها ومنطوقها، وأصولها وفروعها، ومعقولها ومسموعها، وَكتب الزّهْد، والتاريخ =

(عَلِيّ بن صَلَاح)(١) فقلقلهم وزلزلهم، وأخرجهم من معاقلهم وشردهم فِي أقطار

=

والفلك والهيئة والنجوم، انْتهى. ثمَّ لما مَاتَ وَالِده بَايعه عُلَمَاء الزيدية وَكَانَ الْبيعَة فِي يَوْم السبت من صفر سنة (٧٧٣) وَملك غَالب الْيمن وَاسْتقر بِصَنْعَاء، وعظمت دولته واشتدت صولته وغزا إِلَى بِلَاد سلاطين الْيمن الْأَسْفَل ودوخ بِلَادهمْ، وَكَانَ جيد الرأي، قوي التَّدْبِير، كثير الْجنُود، حسن السياسة، كثير الْعدْل، متورعًا متعففا عالي الهمة، مديم الذكر وَالْعِبَادَة، ودرس الْعلم وقرب أَهله، وَقد زلزل الباطنية وهد أركانهم، وَسفك دِمَائِهِمْ وَنهب أَمْوَالهم، وَاسْتمرّ على ذَلِك حَتَّى مَاتَ فِي شهر ذي الْقعدَة سنة (٧٩٣) ثَلَاث وَتِسْعين وَسَبْعمائة فِي قصر صنعاء، وَدفن بقبته الَّتِي إِلَى جَانب مَسْجده الْمَشْهُور الْآن بِمَسْجِد صَلَاح الدّين. اهـ

(١) ترجم له المصنف في «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (١/ ٤٨٧) فقال: الْمَنْصُور علي بن مُحَمَّد النَّاصِر صَلَاح الدَّين ابْن علي المهدي الْمَذْكُور قبله ولد سنة (٧٧٥) خمس وَسبعين وَسَبْعمائة، وَلما مَاتَ وَالِده الإمام صَلَاح الدَّين مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد في سنة (٧٩٣) وَكَانَت خِلَافَته قد تمكنت في الديار اليمنية وعظمت سطوته وَكثُرت جيوشه وَبعد صيته أرسل أمراءه ووزراءه إلى القاضي الْعَلامَة عبد الله بن الْحسن الدواري إلى صعدة، فوصل إلى صنعاء، ثمَّ أجمع رَأْيه وَرَأى أَرْبَاب الدولة على مبايعة صَاحب التَّرْجَمَة، وَرَأَوا في ذَلِك صلاحًا لكَونه ناهضًا بِالْملكِ، وإلا فَهُوَ لم يكن قد نَالَ من الْعلم في ذَلِك الْوَقْت مَا هُوَ شَرط الإمامة عِنْد الزيدية، وَلَكِن جعل الله في هَذَا الرأي الْخَيْر وَالْبركَة، فإنه ولِيَ الْخلَافَة وَحفظ بَيْضَة الإسلام، وَدفع أهل الظُّلم وَأحسن إلى الْعلمَاء، وقمع رُئوس البغي، واشتغل بالمعارف العلمية في خِلَافَته حَتَّى فاق في كثير من المعارف، وَلَقَد أثنى عَلَيْهِ السَّيِّد الإمام الْعَلامَة مُحَمَّد بن إبراهيم الْوَزير ثَنَاء طائلًا، وصنّف في ذَلِك مصنفًا سَمَّاهُ: الحسام الْمَشْهُور في الذب عَن دولة الإمام الْمَنْصُور، وَذكر أَنه أَخذ عَن صَاحب التَّرْجَمَة وناهيك بِهَذَا من مثل هَذَا الْمجمع على إمامته في جَمِيع الْعُلُوم، وَقد تعَارض صَاحب التَّرْجَمَة هُوَ والإمام المهدي أَحْمد بن يحيى الْمُتَقَدّم ذكره، وَوَقع مَا تقدمت الإشارة إليه، وَقد طَالَتْ أَيَّامه وعظمت مَمْلَكَته واتسعت بِلَاده، وتكاثرت أجناده حَتَّى مَاتَ في

=

الأَرْض، وسفكت دِمَاءَهُمْ(١) فِي كثير من المواطن، وَلم يبْق مِنْهُم بعد ذَلِك إِلَّا بقايا حقيرة قَليلَة ذليلة تَحت أذيال التَّقِيَّة، وَفِي حجاب التستر، والتَّظَهُّر بدين الْإِسْلَام إِلَى هَذِه الْغَايَة.

والرجاء(٢) فِي الله عَزَّوَجَلَّ، أَن يستأصل بَقِيَّتهمْ، ويذهبهم بسيوف الْإِسْلَام وعزائم الْإِيمَان، وَمَا ذَلِك على الله بعزيز(٣).

هَذَا مَا وَقع من هَذِه الدعْوَة الملعونة فِي الديار اليمنية، وَأما فِي غَيرهَا فَأرْسل مَيْمُون القداح رجلا أَصله من الْيمن يُقَال لَهُ: أَبُو عبد الله الدَّاعِي إِلَى بِلَاد الْمغرب، فَبَثَّ الدعْوَة هُنَالك، وتلقاها رجال من أهل الْمغرب من قَبيلَة كُتَامَة وَغَيرهم من البربر فظهرت هُنَالك دولة قَوِيَّة، وَلم يتم لَهُم ذَلِك إِلَّا بِإِدْخَال أنفسهم فِي النّسَب الشريف الْعلوِي الفاطمي، ثمَّ طَالَتْ ذيول هَذِه الدولة المؤسسة(٤) على الْإِلْحَاد، واستولت على مصر، ثمَّ الشَّام، ثمَّ الْحَرَمَيْنِ، فِي كثير من الْأَوْقَات، وغلبوا خلفاء بني الْعَبَّاس على كثير من بِلَادهمْ حَتَّى أبادتهم الدولة الصلاحية [دولة] (٥) صَلَاح الدّين بن أَيُّوب، فَكَانَ من أعجب الِاتِّفَاق أَن الْقَائِم بمصاولتهم ومحو دولتهم فِي

= سَابع وَعشْرين شهر صفر سنة (٨٤٠) أَرْبَعِينَ وثمان مائَة. اهـ

(١) فِي (أ) (دماوهم).

(٢) فِي (أ) (والرَّجا).

(٣) (وماذلك على الله بعزيز) لم ترد فِي (أ).

(٤) فِي (أ) (الموسسه).

(٥) ليست فِي (أ)، وقد وردت ههنا وفي (ط) لمناسبة سياق الكلام.

الْيمن الإِمَام صَلَاح الدّين وَولده، والقائم بمحو دولتهم فِي مصر السُّلْطَان صَلَاح الدّين ابْن أَيُّوب، وَظَهَرت من هَذِه الدعْوَة الإلحادية دولة القرامطة، أَبُو طَاهِر القرمطي، وَأَبُو سعيد القرمطي(١) وَنَحْوهم، وَوَقع مِنْهُم فِي الْإِسْلَام وَأَهله من سفك الدِّمَاء وهتك الْحرم، وَقتل حجاج بَيت الله مرّة بعد مرّة، مَا هُوَ مَعْلُوم لمن يعرف علم التَّارِيخ، وأحوال الْعَالم.

وأفضى شرهم إِلَى دُخُول الْحرم الْمَكِّيّ، وَالْمَسْجِد الْحَرَام، وَقتلُوا الْحجَّاج فِي الْمَسْجِد الْحَرَام حَتَّى ملأوه بالقتلى، وملؤا بِئْر زَمْزَم، وَصعد شيطانهم القرمطي على الْبَيْت الْحَرَام وَقَالَ:

وَلَو كَانَ هَذَا الْبَيْت لله رَبنَا ... لصب علينا النَّار من فَوْقنَا صبا

لأَنا حجَجنَا حجَّة جاهِلِيَّة ... محللة لم تبْق شرقا وَلَا غربا

وَقَالَ مُخَاطبا للحجاج: يَا حمير، أَنْتُم تَقولُونَ من دخله كَانَ آمنا، ثمَّ قلع الْحجر الْأسود وَحمله مَعَه إِلَى هَجَر.

فَانْظُر مَا وصلت إِلَيْهِ هَذِه الدعْوَة الملعونة؟!

ثمَّ أطفأ الله شرهم، وأخذتهم فِي آخر الْمدَّة جيوش التتر الخارجين على الْإِسْلَام، فَكَانَ فِي تِلْكَ المحنة منحة أذهب الله بهَا هَذِه الطَّائِفَة الخبيثة، ثمَّ عَاد الْإِسْلَام كَمَا كَانَ، وَدخل فِي الْإِسْلَام مُلُوك التتر، وَكَانَت الْعَاقِبَة للدّين، وَدفع الله عَن الْإِسْلَام

(١) لم يذكر في (أ).

جَمِيع المارقين مِنْهُ والخارجين عَلَيْهِ ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٥٤﴾ [آل عمران]. ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة:٩].

وَإِنَّمَا قَصَصنَا عَلَيْك مَا قصصناه أَيهَا الرافضي المعادي لصحابة رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] ولسنته وَلدين الْإِسْلَام لتعلم أَنه لَا سلف لَك إِلَّا هَؤُلَاءِ القرامطة والباطنية والإسماعيلية الَّذين بلغُوا فِي الْإِلْحَاد وَفِي كياد الْإِسْلَام مَا لم يبلغ إِلَيْهِ أحد من طوائف الْكفْر.

فَإِن عرفت أَنَّك على ضلال مُبين، وغرور عَظِيم، وَأَن سلفك الَّذين اقتديت بهم وتبعت أَثَرهم هم البالغون فِي الْكفْر إِلَى هَذِه المبالغ الَّتِي لم يطْمع فِيهَا الشَّيْطَان، فَرُبمَا تنتبه من هَذِه الرقدة، وتستيقظ من هَذِه الْغَفْلَة، وَترجع إِلَى الْإِسْلَام، وتمشي على هَدْيه القويم، وصراطه الْمُسْتَقيم.

فَإِن أَبيت إِلَّا العناد، وَالْخُرُوج من طرق الرشاد إِلَى طرق الْإِلْحَاد، فعلى نَفسهَا براقش تجني، وَلَا يظلم رَبك أحدا، وَسَيعْلَمُ الَّذين ظلمُوا أَي مُنْقَلب يَنْقَلِبُون، واختر لنَفسك مَا يحلو.

كَرَاهَة الرافضة للصحابة أُرِيد بِهِ هدم السّنة:

وَاعْلَم أَن لهَذِهِ الشنعة الرافضيّة والبدعة الخبيثة ذيلا هُوَ شر(١) ذيل، وويلا هُوَ أقبح ويل، وَهُوَ أَنهم لما علمُوا أَن الْكتاب وَالسّنة يناديان عَلَيْهِم بالخسار والبوار

---

(١) في (أ) (شر ذيل).

بأعلا صَوت، عَادوا السّنة المطهرة، وقدحوا فيها وَفِي أَهلهَا بعد قدحهم فِي الصَّحَابَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-(١)، وجعلوا المتمسك بهَا من أَعدَاء أهل الْبَيْت، وَمن الْمُخَالفين للشيعة لأهل الْبَيْت.

فأبطلوا السّنة المطهرة بأسرها، وتمسكوا فِي مقابلها وتعوضوا عَنْهَا بأكاذيب مفتراة مُشْتَمِلَة على الْقدح الْمَكْذُوب المفترى فِي الصَّحَابَة وَفِي جَمِيع الحاملين للسّنة المهتدين بهديها، العاملين بِمَا فِيهَا الناشرين لَهَا فِي النَّاس من التَّابِعين وتابعيهم إِلَى هَذِه الْغَايَة، وسَمَوُهم بِالنّصب، والبغض لأمير الْمُؤمنِينَ(٢) علي بن أبي طَالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٣) ولأولاده.

فأبعد الله الرافضة وأقماهم، أيبغض عُلَمَاء السّنة المطهرة هَذَا الإِمَام الَّذِي تعجز الألسن عَن حصر مناقبه مَعَ علمهمْ بِمَا فِي كتب السّنة المطهرة من قَوْله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا يحبك إِلَّا مُؤمن، وَلَا يبغضك إِلَّا مُنَافِق**»(٤).

وَمَا ثَبت فِي السّنة من أَنه يُحِبهُ الله سُبْحَانَهُ وَرَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-](٥)؟

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) (أمير المؤمنين) ساقطة من (أ).

(٣) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٨٢) من حديث عَلِي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إِلَيَّ «**أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِق**».

(٥) رواه البخاري، برقم: (٤٢١٠)، ومسلم، برقم: (٢٤٠٦) من حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «**لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا**

=

يَا لَهُم الويل الطَّوِيل، والخسار الْبَالِغ، أيوجد مُسلم من الْمُسلمين وفرد من أَفْرَاد الْمُؤمنِينَ بِهَذِهِ المثابة، وعَلى هَذِه العقيدة الخبيثة؟ سُبْحَانَكَ هَذَا بهتان عَظِيم، وَلَكِن الْأَمر كَمَا قلت:

قبيحٌ لَا يماثله قبيحٌ ... لعمر أَبِيك دينُ الرافضينا
أذاعوا فِي عَلي كل نكر ... وأخفوا من فضائله اليقينا
وسبُّوا لَا رَءَوْا أَصْحَاب طه ... وعادوا من عداهم أجمعينا
وَقَالُوا دينهم دين قويم ... أَلا لعن الْإِلَه الكاذبينا

وكما قلتُ:

تَشَيُّعُ الأقوام فِي عصرنا ... منحصر فِي أَربع من بدع
عَدَاوَة السّنة والثلب للأسلاف ... وَالْجمع وَترك الجَمعُ

وكما قَالَ بعض المعاصرين لنا:

تَعَالَوْا إِلَيْنَا أخوة الرَّفْض إِن تكن ... لكم شِرعةُ الْإِنْصَاف دينا كديننا
مَدْحنَا عليا، فَوق مَا تمدحونه ... وعاديتمُ أصحاب أَحْمد دوننَا
وقلتم بِأَن الْحق مَا تصنعونه ... إِلَّا لعن الرَّحْمَن منا أضلَّنا

نصيب الْعلمَاء العاملين من الْولَايَة:

وَمن جملَة أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ الداخلين تَحت قَوْله: «**من عادى لي وليًا**» الْعلمَاء

يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ....» إلى قوله: كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» وذكر الحديث.

الْعَامِلُونَ، فهم كَمَا قَالَ بعض السّلف: إِن لم يَكُونُوا هم أَوْلِيَاء الله سبحانه(١) فَمَا لله أَوْلِيَاء، فَإِذا فتح الله(٢) عَلَيْهِم بالمعارف العلمية، ثمَّ منحهم الْعَمَل بهَا، ونشرها فِي النَّاس، وإرشاد الْعباد إِلَى مَا شَرعه الله لأمته، وَالْقِيَام بِالْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر، فَهَذِهِ رُتْبَة عَظِيمَة، ومنزلة شريفة، وَلِهَذَا ورد أَنهم وَرَثَة الْأَنْبِيَاء(٣).

---

(١) سقط من (أ).

(٢) سقط من (أ).

(٣) حديث محتج به، قال شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري -حفظه الله-: أورده البخاري في كتاب العلم فقال: «وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ...»، وأخرجه أبو داود، برقم: (٣٦٤١)، وابن ماجه، برقم: (٢٢٣)، وابن حبان، برقم: (٨٨)، والبغوي برقم: (١٢٩)، وفي التفسير (٤/ ٣١٠)، والدارمي (١/ ٩٨)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (١٢٣١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/ ٤٢٩) من طرق عن عبد الله بن داود، عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس قال: كنت جالسا... فذكر الحديث أطول مما هو هنا.

وهذا سند ضعيف.

فيه داود بن جميل، ويقال: الوليد بن جميل ضعيف.

وجاء عند أحمد (٥/ ١٦٩)، والترمذي، برقم: (٢٦٨٢)، وابن أبي شيبة (١/ ٥٥) من طريق محمد بن يزيد، عن عاصم بن رجاء، عن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينة إلى أبي الدرداء... فذكر الحديث.

وهذه الطريق فيها علتين:

العلةالأولى: قيس بن كثير ويقال: كثير بن قيس ضعيف.

العلةالثانية: الإنقطاع بين عاصم بن رجاء وقيس، بينهما داود كما سبق في الطريق السابقة، قال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي =

=
بمتصل هكذا، حدثنا محمود بن خداش بهذا الإسناد، وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجاء بن حيوة، عن الوليد بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وهذا أصح.

وقال العيني في عمدة القاري (٢/ ٤٠): وفي (علل) الدارقطني رواه الأوزاعي، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء قال: وليس بمحفوظ، وقال ابن عبد البر: لم يقمه الأوزاعي، وقد خلط فيه، وقال ابن القطان: اضطرب فيه عاصم، فعنه في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: قول عبد الله بن داود، عن عاصم بن داود، عن كثير بن قيس.

الثاني: قول أبي نعيم، عن عاصم، عمن حدثه، عن كثير.

الثالث: قول محمد بن يزيد الواسطي، عن عاصم، عن كثير، لم يذكر بينهما أحد، والمتحصل من حال هذا الخبر هو الجهل بحال راويين من رواته، والاضطراب فيه ممن لم يثبت عدالته انتهى.

وله طريق أخرى أخرجها أبو داود، برقم: (٣٦٤٢) من طريق محمد بن الوزير الدمشقي، ثنا الوليد، قال: لقيت شبيب بن شيبة فحدثني به عن عثمان بن أبي سودة، عن أبي الدرداء، يعني عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بمعناه. وشبيب بن شيبة مجهول.

وأورد له طريقا أخرى ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٣٧) فقال: ومن حديث الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء. قلت: وهذه الطريق أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ٣١٨) الوليد عن رجل سماه أبو همام فانقطع في كتابي عن عثمان به، قال ابن عساكر: الرجل الذي سقط اسمه: خالد بن يزيد، ثم ساقه بعده بنفس الطريق عن خالد بن يزيد.

قلت: وهذه الطريق فيها الوليد بن مسلم مدلس وقد عنعن.

والحديث بمجموع طرقه وشواهده يصلح للاحتجاج، قال الحافظ في الفتح (١/ ١٦٠): طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي
=

وهم الَّذين قَالَ الله سُبْحَانَهُ فيهم: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

فبيان الرّفْعَة لَهُم بِأَنَّهَا دَرَجَات يدل أَبْيَنَ دلَالَة، وينادي أرفع نِدَاء، بِأَن مَنْزِلَتهمْ عِنْد الله سبحانه(١) منزلَة لَا تفضلها إِلَّا منَازِل الْأَنْبِيَاء، وهم الَّذين قرن الله سُبْحَانَهُ شَهَادَتهم بِشَهَادَتِهِ وَشَهَادَة مَلَائكته(٢) فَقَالَ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨]، وهم الَّذين قَالَ الله سُبْحَانَهُ فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:٢٨]، فحصر خَشيته الَّتِي هِيَ سَبَب الْفَوْز عِنْده عَلَيْهِم حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يخشاه غَيرهم، وهم الَّذين أَخذ الله(٣) عَلَيْهِم الْمِيثَاق أَن يبينوا لِعِبَادِهِ مَا شَرعه لَهُم، فَقَالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧]، فهم أُمَنَاء الله سُبْحَانَهُ على شَرِيعَته، وهم المترجمون لَهَا لِعِبَادِهِ، المبينون لمراده.

فَكَانُوا من هَذِه الْحَيْثِيَّة كالواسطة بَين الرب سُبْحَانَهُ وَبَين عباده؛ لما اختصهم الله

= الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه باضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف بكونه حديثا فلهذا لا يعد في تعاليقه، لكن إيراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلا.اهـ من كتابه تسلية صالحي الفقراء بما لهم من الفضل على أصحاب الثرى(ص: ١١).

(١) سقط من (أ).

(٢) في (أ) (مليكته).

(٣) في (أ)بزيادة (تعالى).

بِهِ من مِيرَاث النُّبُوَّة، وَهَذِه منزلَة جليلة، ورتبة جميلَة لَا تعادلها(١) منزلَة، وَلَا تساويها مزية، فَحق على كل مُسلم أَن يعْتَرف لَهُم بِأَنَّهُم أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُمْ المبلغون عَن الله وَعَن رَسُوله، وَأَنَّهُمْ القائمون مقَام الرُّسُل فِي تَعْرِيف عباد الله بشرائع الله عَزَّوَجَلَّ، إِذا كَانُوا على الطَّرِيقَة السوية، والمنهج القويم، متقيدين بِقَيْد الْكتاب وَالسّنة، مقتدين بِالْهدى المحمدي، مُؤثِرينَ لما فِي كتاب الله سُبْحَانَهُ، وَفِي سنة رَسُوله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] على زائف الرَّأْي، وعاطل التَّقْلِيد.

فَهَؤُلَاءِ هم الْعلمَاء المستحقون للولاية الربانية، والمزية الرحمانية، فَمن عاداهم فقد اسْتحق مَا تضمنه هَذَا الحَدِيث من حَرْب الله عَزَّوَجَلَّ لَهُ، وإنزال عُقُوبَته بِهِ؛ لِأَنَّهُ عادى أَوْلِيَاء الله، وَتعرض لغضب الله عَزَّوَجَلَّ.

أَسبَاب رسوخ الْعلمَاء العاملين فِي الْولَايَة:

١) وَمَعْلُوم أَن الِانْتِفَاع بعلماء هَذِه الْأمة فَوق كل انْتِفَاع، وَالْخَيْر الْوَاصِل مِنْهُم إِلَى غَيرهم فَوق كل خير؛ لأَنهم يبينون مَا شَرعه الله سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ، ويرشدونهم إِلَى الْحق الَّذِي أَمر الله سُبْحَانَهُ بِهِ، ويدفعونهم عَن الْبدع الَّتِي يَقع فِيهَا من جهل الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة، ويصاولون أَعدَاء الدّين الْمُلْحِدِينَ والمبتدعين، ويبينون للنَّاس أَنهم على ضَلَالَة، وَأَن تمسكهم بِتِلْكَ الْبدع إِمَّا عَن جهل أَو عَن عناد، وأنهم (٢)

(١) في (أ) (تعادله).

(٢) في (أ) (وأنه).

لَيْسَ بِأَيْدِيهِم شَيْء من الدّين إِلَّا مُجَرّد تشكيكات يوقعون فِيهَا الْمُقَصِّرِينَ، ويجذبونهم إِلَى باطلهم.

٢) وَمن أعظم فَوَائِد عُلَمَاء الدّين لدين الله ولعباد الله أَنهم يوضحون للنَّاس الْأَحَادِيث الْمَوْضُوعَة المكذوبة على رَسُول الله(١) كَمَا فعله طوائف من الملحدة، والمبتدعة والزنادقة، ويرشدونهم إِلَى التَّمَسُّك بِمَا صَحَّ من السّنة.

٣) وَكَذَلِكَ يوضحون للنَّاس مَا وَقع من أهل الزيغ والعناد من تَفْسِير كتاب الله بأهويتهم وعَلى مَا يُطَابق مَا هم فِيهِ من الْبِدْعَة، وَذَلِكَ كثير جدا يجده الباحث عَنهُ فِي تفاسير المبتدعة المحرفين لما أَرَادَ الله سُبْحَانَهُ، وَلما فسره بِهِ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وَمَا فسره بِهِ الصَّحَابَة والتابعون وَمن بعدهمْ من عُلَمَاء الدّين، وَمَا تَقْتَضِيه اللُّغَة الْعَرَبيَّة الَّتِي نزل بهَا الْقُرْآن الْكَرِيم.

فقد ضل كثير من الْعباد بتحريفات أهل الْأَهْوَاء(٢) وتلاعبهم بِالْكتاب الْعَزِيز، ورده إِلَى مَا قد دعوا إِلَيْهِ من الْبَاطِل المبين(٣)، والزيغ الْوَاضِح.

وَكَذَلِكَ ضل كثير من النَّاس بالأحاديث المكذوبة الَّتِي انتحلها المبطلون، وافتعلها المبتدعون.

---

(١) زيادة في (أ) (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٢) في (أ) (الاهوى).

(٣) في (أ) (البين).

٤) حمايتهم للأمة من التقليد(١): وَكَذَلِكَ اغْتَرَّ كثير من الْمُقَصِّرِينَ بِعلم الرَّأْي، وآثروه على كتاب الله سُبْحَانَهُ، وعَلى سنة رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وهما اللَّذَان أَمر الله سُبْحَانَهُ بِالرَّدِّ إِلَيْهِمَا عِنْد الِاخْتِلَاف، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾[النساء]، وَالرَّدّ إِلَى الله سُبْحَانَهُ هُوَ الرَّد إِلَى كِتَابه، وَالرَّدّ إِلَى الرَّسُول هُوَ الرَّد إِلَى سنته بعد مَوته [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بِلَا خلاف فِي ذَلِك، بل قد ذهب جمع من الْعلمَاء إِلَى أَن أولي الْأَمر هم الْعلمَاء، وَمِنْهُم حَبْرُ الْأمة عبد الله بن عَبَّاس(٢)، ....

---

(١) ليست في (أ)، ولا في(ط) كذلك.

(٢) **صحيح لغيره**، رواه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٥٠٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٨٩)، واللآلكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (١/ ٨١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٢١٢)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٢١١)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ١٢٦) من طريق عَبْدِ اللهِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلَهُ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩] يَعْنِي أَهْلَ الْفِقْهِ وَالدِّينِ.

وهذا إسناد ضعيف. فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعيف الحديث، ولكن يشهد له ما في هذا الباب بمجموعها يكون صحيحا لغيره.

ومنها ما جاء عند البخاري، برقم (٤٥٨٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]، قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ، إِذْ بَعَثَهُ =

وَجَابِر بن عبد الله(١)، وَالْحسن الْبَصْرِيّ(٢)، وَأَبُو الْعَالِيَة(٣)، وَعَطَاء بن أبي

= النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي سَرِيَّةٍ.

(١) **صحيح لغيره**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (عوامة) (١٧/ ٣٦٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ١٢٣)، ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ٢١٢) من طريق وَكِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، قَالَ: أُولِي الْفِقْهِ وَالْخَيْرِ.

وهذا إسناد ضعيف. فيه محمد بن عبد الله بن عقيل الهاشمي، وهو ضعيف الحديث، ولكن يشهد له ما في هذا الباب من آثار بمجموعها يكون حسنا لغيره.

(٢) **صحيح**، رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٤٦٤)، وابن جرير الطبري في تفسيره ت شاكر (٨/ ٥٠١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٨٩) من طريق مَعْمَر والمبارك بن فضالة عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: هُمُ الْعُلَمَاءُ. وفي رواية فضالة قال: أُولِي الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالْعَقْلِ وَالرَّأْيِ.

وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن معمرا لم يسمع من الحسن البصري والمبارك بن فضالة حسن الحديث إلا أنه مدلس، وقد عنعن، فالأثر حسن لغيره، ويشهد له ما جاء في هذا الباب من آثار مما ذكر في هذا الموضع.

(٣) **حسن لغيره**، رواه ابن جرير في تفسيره ت شاكر (٨/ ٥٠١) قال: حدثني المثنى، قال: حدثنا إسحاق، قال، حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، عن أبي العالية في قوله: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: هم أهل العلم، ألا ترى أنه يقول: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وهذا إسناد ضعيف.

فيه أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي، وهو ضعيف الحديث، ولكن يشهد له ما في هذا الباب =

رَبَاح(١)، وَالضَّحَّاك(٢) وَمُجاهد فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنهُ(٣)، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عِنْدَ أَحْمد ابْن حَنْبَل، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَة(٤) وَزيد بن أسلم(٥).........................

=

من آثار بمجموعها يكون حسنا لغيره.

(١) **صحيح**، رواه ابن جرير في تفسيره ت شاكر (٨/ ٥٠١)، وابن المنذر في تفسيره (٢/ ٧٦٦) من طريق يعلى بْن عبيد وهشيم بن بشير، عن عبد الملك، عن عطاء: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، قال: الفقهاء والعلماء.

(٢) **صحيح لغيره**، رواه ابن المنذر في تفسيره (٢/ ٧٦٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٨٩) من طرق عَنْ جويبر، عَنْ الضحاك، فِي قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، قَالَ: علماء الْمُسْلِمِينَ، وفقهاؤهم.

وهذه إسناد ضعيف.

فيه جويبر بن سعيد البلخي متروك الحديث، ويغني عن هذا ما تقدم.

(٣) **صحيح**، رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٤٦٥)، وابن جرير الطبري في تفسيره ت شاكر (٨/ ٥٠٠) من طريق الليث والأعمش وابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ثلاثتهم عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: هُمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ.

وهذا إسناد صحيح رجاله أئمة ثقات.

(٤) **صحيح**، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره - محققا (٣/ ٩٨٨)، وابن جرير في تفسيره ت شاكر (٨/ ٤٩٧)، وابن المنذر في تفسيره (٢/ ٧٦٤) من طريق الأَعْمَش، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هُمْ أُمَرَاءُ السَّرَايَا.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

(٥) **صحيح**، ولم أجده مسندا إلا عن ولده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ت شاكر (٨/ ٤٩١) قال: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنا ابن

=

والسَّدِّي ومُقاتل(١): هم الْأُمَرَاء، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَن أَحْمد بن حَنْبَل(٢)، وروى أَيْضا عَن ابْن عَبَّاس أَنهم الْأُمَرَاء.

فعلى القَوْل الأول فِيهِ الْأَمر بِطَاعَة الْعلمَاء بعد طَاعَة الله وَرَسُوله.

وعَلى القَوْل الثَّانِي، فمعلوم أَن الْأُمَرَاء إِنَّمَا يطاعون إِذا أمروا بِمُقْتَضى الْعلم، فطاعتهم تبع لطاعة الْعلمَاء، فَإِن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قد صَحَّ عَنهُ أَنه قَالَ: «**إِنَّمَا الطَّاعَة فِي الْمَعْرُوف**»(٣)، وَالْمَعْرُوف إِنَّمَا يعرفهُ الْعلمَاء، وَصَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**لَا طَاعَة فِي مَعْصِيّة الله**»(٤).

= زيد، قال: قال أبي: هم الوُلاة، أمرهم أن يؤدّوا الأمانات إلى أهلها.

وهذا إسناد صحيح إلى ابن زيد.

(١) راجعها في تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٣٠٤).

(٢) كما في المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة (٢/ ١٥).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٧١٤٥)، ومسلم، برقم: (١٧٠٩) من حديث عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- سَرِيَّةً، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنْ تُطِيعُونِي، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا، فَجَمَعُوا حَطَبًا فَأَوْقَدُوا نَارًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالدُّخُولِ فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدْخُلُهَا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ خَمَدَتِ النَّارُ وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «**لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**».

(٤) هو قطعة من حديث علي السابق.

وَالْفرق بَين الطَّاعَة وَالْمَعْصِيَة إِنَّمَا يعرفهُ الْعلمَاء، فطاعة الْأُمَرَاء لَا تجب إِلَّا إِذا أمروا بِمَا بينه(١) لَهُم الْعلمَاء من أَنه من الْمَعْرُوف غير الْمُنكر، وَمن الطَّاعَة غير الْمعْصِيَة.

قَالَ الشَّافِعِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيمَا صَحَّ عَنهُ: أجمع الْمُسلمُونَ على أَن من استبانت لَهُ سنة رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] لم يكن لَهُ أَن يَدعهَا لقَوْل أحد من النَّاس.

قَالَ أَبُو عمر بن عبد الْبرِّ: أجمع النَّاس على أَن الْمُقَلَّد لَيْسَ معدودًا من أهل الْعلم(٢).

فَإِن الْعلم معرفَة الْحق بدليله، فقد تضمن هَذَانِ الإجماعان إِخْرَاج المتعصب الْمُقدم للرأي على كتاب الله أَو سنة رَسُوله، وَإِخْرَاج الْمُقَلّد الْأَعْمَى عَن زمرة الْعلمَاء.

٥) وَقد قدم الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة الحَدِيث الضَّعِيف على الرُّجُوع إِلَى الرَّأْي، كَمَا روي عَن الإِمَام أبي حنيفَة، أَنه قدم حَدِيث القهقهة فِي الصَّلَاة على مَحْض الْقيَاس، مَعَ أَنه قد وَقع الْإِجْمَاع من أَئِمَّة الحَدِيث على ضعفه(٣)، وَقدّم حَدِيث الْوضُوء بنبيذ التَّمْر على

---

(١) هكذا وردت في (أ)، وفي (ط) (يبينه).

(٢) أوردهما ابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦).

(٣) **منكر**، رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ١٨٥)، وأبو نعيم في طبقات المحدثين بأصبهان (٥٦٨)، وفي أخبار أصبهان (١/ ١١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٥١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٧)، والدقاق في معجم الشيوخ (٢١)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ٢٩٩) من طريق ثَابت بْن مُحَمّد الزَّاهِد، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «**لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ الْكَشْرُ وَلَكِنْ تَقْطَعُهَا الْقَهْقَهَةُ**».

=

=

وهذا حديث ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: ثابت بن محمد الشيباني العابد الزاهد، وإن كان حسن الحديث إلا أنه مشهور بالأخطاء، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٣٩٤): وثقه مطين، وصدقه أبو حاتم، وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو عندي ممن لا يعتمد الكذب، ولعله يخطئ. قلت: روى عنه البخاري في الصحيح حديثين في الهبة والتوحيد لم ينفرد بهما. اهـ

وقال الذهبي عقب إيراد الحديث في يسير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٩/ ٤٨٨): هذا حديث منكر، وثابت واه. اهـ

وقال في موضع آخر في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ٢٩٩): هذا حديث منكر مع قوة إسناده، والعجب من البخاري حدث عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه وذكره في كتاب (الضعفاء). وقال فيه أبو حاتم: صدوق. اهـ

وقد أورد هذا الحديث الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٨/ ٢٦٥)، وقال: رمز المصنف لضعفه؛ لأن فيه ثابت بن محمَّد الزاهد، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: ضعف لغلطه. اهـ

قلت: هو حسن الحديث كما قال الحافظ ابن حجر وغيره، إلا أنه لا يعتمد على روايته إذا خولف، وأما البخاري فلم يعتمد له، وإنما كما ذكر الحافظ روى له في المتابعات.

العلة الثانية: مخالفته في هذا الإسناد للثقات، فهم يروونه عن جابر موقوفا، وبغير هذا السياق وإليك بيان ذلك:

رواه البيهقي في الكبرى (٢/ ٣٥٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (الفكر) (١/ ٤٢٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٣٧٨)، والطبراني في الصغير، برقم: (٨٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٤) من طريق محمد بن عبد الله الزبيرى، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر البغدادي وغيرهم عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر قال: التبسم لا يقطع، ولكن تقطع القرقرة.

فهذه مخالفة شاذة منه، بل ومنكرة كما قال الحفاظ، فالصواب وقفه من قول جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قال البيهقي عقبه: هَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ رَفَعَهُ ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّاهِدُ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ. اهـ

=

=

وقال الخطيب عقبه: وَهَكَذَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ وَعَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ مَوْقُوفًا، وَرَفْعُهُ لا يَثْبُتُ. اهـ

وقال ابن عدي عقب الحديث: قَالَ الشيخ: ولا أعلم هَذَا الْحَدِيث إلا من رواية ثابت عَن الثوري، ولعله شبه عَلَى ثابت، فلعل الْحَدِيث كَانَ عنده عَن العرزمي، عَنْ أَبِي الزبير، والعرزمي يحتمل لضعفه، فشبه عَلَيْهِ، فضم إليه الثوري، فحمل حديث العرزمي عَلَى حديث الثوري، وهذا ما أتى به عَن الثوري بهذا الإسناد غير ثابت. اهـ

وقال الحاكم بعد إيراده في معرفة علوم الحديث (ص: ١١٨): فَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَلَ الْحَدِيثِ عَلَى عَشْرَةِ أَجْنَاسٍ، وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتُهَا مِثَالًا لِأَحَادِيث كَثِيرَةٍ مَعْلُولَةٍ لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهَا الْمُتَبَحِّرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ هَذِهِ الْعُلُومِ.

العلة الثالثة: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس مدلس، وقد عنعن.

وللأثر طريق أخرى عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواها الدارقطني في السنن (١/ ٣١٦)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٢٠٤)، والبيهقي في الصغرى (١/ ٣٠) من طرق عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ.

وهذا إسناد صحيح.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (٢/ ٢٣٦)، وقال: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح.

ومما يذكر في باب القهقهة غير هذا أحاديث مرفوعة لا تثبت منها:

ما رواه الدارقطني في سننه (١/ ٢٩٦)، وابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٨)، وابن الجوزي في التحقيق من مسائل الخلاف (٢٣٥)، وأبو نعيم في طبقات المحدثين (٢/ ٣٥٧) من طريق الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ نُصَلِّي خَلْفَ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ فَوَقَعَ فِي حُفْرَةٍ، فَضَحِكْنَا مِنْهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ كَامِلا، وَإِعَادَةِ الصَّلاةِ

=

=

مِنْ أَوَّلِهَا.

وفيه الحسن بن دينار التميمي، ويقال له: ابن واصل أبو سعيد، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١/ ٢٠١): وَقَالَ أَبُو زرْعَة: اضْرِب على حَدِيثه. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف. وَقَالَ ابْن حبَان: حدث بالموضوعات عَن الْأَثْبَات كَانَ أَحْمد وَيحيى يكذبانه. اهـ

ومن الأحاديث الواردة في هذا الباب ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٩٣٤)، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، برقم: (٣٧٦٠)، والدارقطني في السنن، برقم: (٦٢٢)، وأبو داود في المراسيل (١/ ٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١/ ١٤٦)، وابن المنذر في الأوسط، برقم: (١٣٠)، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٢٤٠)، والحارث في مسنده كما في المطالب العالية، برقم: (١٢٢) من طرق إلى أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَوَقَعَ عَلَى بِئْرٍ، فَضَحِكَ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مَنْ ضَحِكَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَيُعِيدَ الصَّلَاةَ.

والخلاصة: في هذا الحديث أنه ورد من طرق كثيرة وبألفاظ مختلفة وكلها ضعيفة مضطربة لا يصح منها شيء، ولذلك قال البيهقي عقب الحديث: وَحَدِيثُ الْقَهْقَهَةِ لَمْ يَثْبُتْ إِسْنَادُهُ وَمَدَارُهُ عَلَى أَبِي الْعَالِيَةِ الرِّيَاحِيِّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ إِنَّمَا رَوَاهُ مُرْسَلا وَإِرْسَالُ أَبِي الْعَالِيَةِ ضَعِيفٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ. اهـ

وقال في موضع آخر: فَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَمَرَاسِيلُ أَبِي الْعَالِيَةِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ كَانَ لا يُبَالِي عَمَّنْ أَخَذَ حَدِيثَهُ، كَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ مُرْسَلا. اهـ.

ونقل في موضع آخر: عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهْلِيِّ، وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْعَالِيَةِ وَتَوَابِعِهِ فِي الضَّحِكِ، فَقَالَ: وَاهٍ ضَعِيفٌ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الشَّافِعِيِّ، فِي حَدِيثِ الضَّحِكِ فِي الصَّلاةِ لَوْ ثَبَتَ عِنْدَنَا الْحَدِيثُ بِذَلِكَ لَقُلْنَا بِهِ، وَالَّذِي يَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ فِي الْقَهْقَهَةِ يَزْعُمُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لا يَنْتَقِضَ وَلَكِنَّهُ يَتْبَعُ الآثَارَ، فَلَوْ كَانَ يَتْبَعُ مِنْهَا الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ كَانَ بِذَلِكَ عِنْدَنَا حَمِيدًا، وَلَكِنَّهُ يَرُدُّ مِنْهَا الصَّحِيحَ الْمَوْصُولَ الْمَعْرُوفَ وَيَقْبَلُ

=

الْقِيَاس، وَجُمْهُور الْمُحدثين يضعفونه(١)، وَقدَّم حَدِيث: «**أَكثر الْحيض عشرَة أَيَّام**»،

=

الضَّعِيفَ الْمُنْقَطِعَ. اهـ

وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٥٣): قَالَ أَحْمَدُ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَيَزِيدُ أَيْضًا قَالَ فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ: لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ إذَا انْفَرَدَ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَى هَذَا أَبُو شَيْبَةَ فَرَفَعَهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ، انْتَهَى. وَمَعَ ضَعْفِ هَذَا الْإِسْنَادِ اضْطَرَبَ فِي مَتْنِهِ، فَرُوِيَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ الْكَلَامُ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. اهـ

وقال ابن الجوزي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثُ أَبِي الْعَالِيَةِ، هُوَ الَّذِي رَوَاهُ مُرْسَلًا، وَكُلُّ مَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ غَلِطَ، وَمَنْ أَرْسَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ. اهـ

وأورد طرق هذا الحديث وأعلها الدارقطني في سننه (١/ ٢٩٩) فقال: قال أبو أمية: هذا حديث منكر. قال الشيخ أبو الحسن: لم يروه عن سلام غير عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك يضع الحديث. ورواه داود بن المحبر وهو متروك يضع الحديث عن أيوب بن خوط، وهو ضعيف أيضا عن قتادة عن أنس. اهـ

والخلاصة: هذا الحديث معل من جميع طرقه كما بينها الزيلعي في نصب الراية (١/ ٤٧)، والدارقطني في السنن ذكر جميع طرق الحديث وأعلها عند حديث رقم: (٥٩١)، وما بعده وأفرد لها باب فقال: بَابُ أَحَادِيثِ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ وَعِلَلِهَا.

وممن أعله الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٩/ ٤٨٨)، وقد أعل طرقه العلامة الألباني في إرواء الغليل (٢/ ١١٤)، وضعفه في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٦٢٤).

(١) **شديد الضعف**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٦/ ٣٦٠)، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، برقم: (٦٩٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٠٠)، والترمذي في سننه، برقم: (٨٨)، وأبو داود في سننه، برقم: (٨٤)، وابن ماجه في سننه، برقم: (٣٨٤)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٩)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٥٣٠١)، والطبراني في الكبير، برقم: (٩٩٦٢)، والشاشي في مسنده، برقم: (٨٢٢)، وابن الأعرابي في معجمة، برقم: (٧٢٧) وابن المنذر في

=

=

الأوسط، برقم: (١٧٣)، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٣١)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٩٣)، والحافظ المزي في تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٣٣) كلهم من طُرق إلى أَبِي فَزَارَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجِنِّ: «**عِنْدَكَ طَهُورٌ**؟» قَالَ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ مِنْ نَبِيذٍ فِي إِدَاوَةٍ، قَالَ: «**تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ**».

وهذا إسناد ضعيف.

فيه أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول.

قال الترمذي عقب الحديث: وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

وقال البيهقي عقبه: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: أَبُو زَيْدٍ، الَّذِي رَوَى حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ**»، رَجُلٌ مَجْهُولٌ لا يُعْرَفُ بِصُحْبَةٍ.

وقال ابن دقيق العيد في الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام (١/ ١٧٥) قال أبو أحمد ابن عدي: وأبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وهو خلاف القرآن.

وأورد ابن أبي حاتم في "المراسيل" (صـ ٢٥٩) في ترجمته لهذا الراوي ونقل عن عَلي بن المَدِينيّ أنه قال: روى سفيان، عن أَبي فَزَارة، عن أَبي زَيد مولى عَمرو بن حُرَيث، عن عَبد الله بن مَسعود، فَخِفتُ أَن لا يكون أَبو زَيد سَمِعَه من عَبد الله، لأَني لم أَعرفه، ولم أَعرف لُقيَهُ له. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (١/ ٥٤٩): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ؟ فقالا: هذا حديث ليس بقوي؛ لأنه لم يروه غير أبي فزارة. اهـ

وله طريق ثانية: رواها ابن ماجه في سننه، برقم: (٣٨٥)، والطبراني في الكبير، برقم: (٩٩٦١)، =

=

والبزار في مسنده، برقم: (١٤٣٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، برقم: (٣٦٥) من طريق ابْن لَهِيعَة، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ لَيْلَةَ الْجِنِّ: «مَعَكَ مَاءٌ؟» قَالَ: لَا، إِلَّا نَبِيذًا فِي سَطِيحَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ صُبَّ عَلَيَّ»، قَالَ: فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ بِهِ.

وهذا إسناد ضعيف.

فيه عبد الله بن لهيعة الحضرمي.

وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ٥٧)، وقال: هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف لضعف ابْن لَهِيعَة.اهـ

وأورد ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق - ط العلمية (١/ ٤١) وقال: تفرد به ابن لهيعة، قال الدارقطني: لا يحتج بحديثه.اهـ

قلت: ابن لهيعة صالح في الشواهد والمتابعات غير أن هذا الحديث محكوم عليه بالضعف والاضطراب من جميع طرقه.

وضعفه الإمام الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه.

وله طريق ثالثة: رواها الدارقطني في سننه، برقم: (٢٣٩) قال: حدثنا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، نا السَّرِيُّ بْنُ سَهْلٍ الْجُنْدِيسَابُورِيُّ، نا عَبْدُ الله بْنُ رُشَيْدٍ، نا أَبُو عُبَيْدَةَ مُجَاعَةُ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِذَا لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ مَاءً وَوَجَدَ النَّبِيذَ فَلْيَتَوَضَّأْ بِهِ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: السري بن سهل الجنديسابوري، قال البيهقي كما في لسان الميزان (٣/ ١٢): لا يحتج به ولا بشيخه.

=

=

العلة الثانية: شيخه عبد الله بن رشيد لا يحتج به كما قاله البيهقي.

العلة الثالثة: أبو عبيدة مجاعة بن الزبير العتكي ضعفه الدارقطني.

العلة الرابعة: أبان بن أبي عياش مجمع على تركه، وقد كُذب.

وقد قال الدارقطني بعد إيراد هذا الحديث: أَبَانُ هُوَ ابْنُ أَبِي عَيَّاشٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَمُجَاعَةُ ضَعِيفٌ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ رَأَى عِكْرِمَةَ غَيْرَ مَرْفُوعٍ. اهـ

وله طريق أخرى إلى ابن عباس رواها الدارقطني في السنن، برقم: (٢٣١).

وفيه المسيب بن واضح السلمي متروك الحديث.

قال الدارقطني بعد إيراد الحديث: وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عِكْرِمَةَ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَلا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسَيِّبُ ضَعِيفٌ.

الطريق الرابعة: رواها الدارقطني برقم (٢٤٧)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣/ ٦٩٦) من طريق عُثْمَان بْنِ أَحْمَد الدَّقَّاق، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمَدَائِنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَأَبِي الأَحْوَصِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ وذكر نحوه.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمَدَائِنِيُّ ضعيف، جاء في سؤالات السجزي للحاكم (ص: ٢١٥) قال: وسمعته يقول: محمد بن عيسى المدائني واهي الحديث مرة. اهـ

العلة الثانية: الحسن بن قتيبة الخزاعي متروك، قال الحافظ في لسان الميزان ت أبي غدة (٣/ ١٠٧): هو هالك. قال الدارقطني في رواية البرقاني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم. اهـ

قال الدارقطني بعد إيراد هذا الحديث: تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالْحَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ضَعِيفَانِ.

الطريق الخامسة: رواها أبو نعيم في "دلائل النبوة" (٢٦٢) من طريق الْوَاقِدِي: حَدَّثَنِي عَبْدُ

=

=

الْحَمِيدِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وذكره بطوله.

وفيه علل:

العلة الأولى: الواقدي هو محمد بن عمر، ضعيف الحديث وضّاع بل قد كُذّب.

العلة الثانية: عبد الحميد، هو ابن عمران القرشي، قال الحافظ في التقريب: مستور.

العلة الثالثة: مرسل، فعمران لم يدرك ابن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

الطريق السادسة: رواه الإمام أحمد، برقم: (٤٣٤١)، والدارقطني في سننه، برقم: (٢٤٤) من طريق حَمَّاد بْن سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجِنِّ: «**أَمَعَكَ مَاءٌ؟**» قَالَ: لا، قَالَ: أَمَعَكَ نَبِيذٌ؟ أَحْسَبُهُ، قَالَ: نَعَمْ، فَتَوَضَّأَ بِهِ.

وهذا حديث ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: علي بن زيد بن جدعان ضعيف الحديث.

العلة الثانية: أبو رافع، واسمه نفيع بن رافع المدني لم يسمع من ابن مسعود.

وقال الدارقطني بعد إيراد الحديث: عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ، وَأَبُو رَافِعٍ لَمْ يُثْبَتْ سَمَاعُهُ مِنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي مُصَنَّفَاتِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ وَلَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ.اهـ

قلت: والخلاصة هذا الحديث معل من جميع طرقه وفيه اضطراب، وقد ضعفه عامة علماء الحديث كما ذكر المصنف، ولذلك قال الحافظ ابن حجر بعد إيراده في فتح الباري (١/ ٣٥٤): وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه. اهـ

وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٤٧): وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ منكر لا أصل له، ولا رواه من يوثق به ولا يثبت.اهـ

وأورد طرقه أيضا وأعلها ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق – ط العلمية (١/ ٤١)، وابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٦٦)، والدارقطني كما في علل الدارقطني (٣٨٥)

=

وَهُوَ ضَعِيف بِلَا خلاف بَين أهل الحَدِيث(١)، وَقدَّم حَدِيث: «**لَا مهر دون عشرَة**

=

(٥/ ٣٤٣)، وابن أبي حاتم في علله (صـ ٤١٩)، وابن دقيق العيد في الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام (١/ ١٨٦)، والذهبي في ميزان الاعتدال – ط العلمية (٧/ ٤٥٥)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ٥٠٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٣٥٩)، وفي التحقيق في مسائل الخلاف (١/ ٥٥)، والغساني في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني (ص: ١٦)، ومغلطاي في شرح ابن ماجه (ص: ٢٢٤)، والعيني في شرح أبي داود للعيني (١/ ٢٣٦)، والمباركفوري في مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ١٨٠).

والإمام الألباني في ضعيف أبي داود (١/ ٣٠)، والإمام الوادعي في غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل (ص: ٦٢)، وشيخنا عبد المحسن العباد –حفظه الله– كما في شرح سنن أبي داود (١/ ٣٢٤).

(١) **ضعيف**، رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٥٩٩– ٧٥٨٦)، ومسند الشاميين، برقم: (١٥١٥– ٣٤٢٠)، وهذا لفظه، والدارقطني في سننه، برقم: (٨٣٤)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٢٦)، وفي السنن والآثار، برقم: (٥٦٤)، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٣٣٤) من طريق حَسَّان بْن إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: «**أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلاثٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرٌ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: عبد الملك البصري، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

العلة الثانية: العلاء هو ابن كثير الليثي، قال الحافظ في التقريب: متروك، ويروي الموضوعات كما في التهذيب.

العلة الثالثة: مكحول بن أبي مسلم الشامي لم يسمع من أبي أمامة كما في جامع التحصيل للعلائي.

وقد قال الدارقطني بعد إيراد الحديث: وَعَبْدُ الْمَلِكِ هَذَا رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَالْعَلَاءُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ وَهُوَ

=

=
ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَمَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي أُمَامَةَ شَيْئًا.
وقال في موضع آخر: لا يُثْبَتُ، عَبْدُ الْمَلِكِ وَالْعَلاءُ ضَعِيفَانِ، وَمَكْحُولٌ لا يُثْبَتُ سَمَاعُهُ.

وللحديث طريق ثانية: رواها الدارقطني في السنن، برقم: (٨٣٦)، ومن طريقه البيهقي في التحقيق في مسائل الخلاف (٣٣٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسٍ الشَّامِيُّ، ثنا حَمَّادُ بْنُ الْمِنْهَالِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: حماد بن المنهال البصري مجهول.

العلة الثانية: محمد بن أنس القرشي النيسابوري ضعيف، وقد اتهمه الذهبي بالوضع كما في لسان الميزان (٥/ ٣٣).

وقال الدارقطني بعد إيراد الحديث: ابْنُ مِنْهَالٍ مَجْهُولٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَنَسٍ ضَعِيفٌ.

وله طريق ثالثة: رواها الطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٢٦٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِرْقٍ الْحِمْصِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ سَعِيدٍ يَعْنِي ابْنَ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اسْتُحِيضَتِ اسْتُطْهِرَتْ بِثَلاثَةِ أَيَّامٍ فَوْقَ أَقْرَائِهَا**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن الحارث اليحصبي مجهول.

العلة الثانية: سعيد بن بشير الأزدي ضعيف الحديث كما في التقريب.

العلة الثالثة: قتادة بن دعامة مدلس وقد عنعن.

وللحديث طريق رابعة: رواها ابن عدي في الكامل (٣/ ١٣٧)، وابن الجوزي في التحقيق في
=

=

مسائل الخلاف (٣٠٥) من طريق أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُقْرِيُّ الْمُكْتِبِ، ثنا أَبُو يُوسُفَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**الْحَيْضُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ وَأَرْبَعَةٌ، وَخَمْسَةٌ، وَسِتَّةٌ، وَسَبْعَةٌ، وَثَمَانِيَةٌ، وَتِسْعَةٌ، وَعَشْرَةٌ، فَإِذَا جَازَتِ الْعَشْرَةَ مُسْتَحَاضَةٌ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: الحسن بن شبيب البغدادي ضعيف الحديث.

العلة الثانية: الحسن بن دينار التميمي، ويقال له: ابن واصل أبو سعيد، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١/ ٢٠١): وَقَالَ أَبُو زرْعَة: اضْرِب على حَدِيثه. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف. وَقَالَ ابْن حبَان: حدث بالموضوعات عَن الْأَثْبَات كَانَ أَحْمد وَيحيى يكذبانه.اهـ

قال ابن الجوزي بعد إيراده: هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَالْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ قَدْ كَذَّبَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ شُعْبَةُ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَالْحَسَنُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَ عَنِ الثِّقَاتِ بِبَوَاطِيلَ.

وله طريق خامسة: ذكرها ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٣٠٦) عن حُسَيْنِ بْنِ عُلْوَان، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «**أَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرٌ، وَأَقَلُّهُ ثَلَاثٌ**».

وهذا حديث ضعيف.

فيه الحسن بن علوان كذاب وضاع للحديث.

وله طريق سادسة: رواها الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٧) عن الحسين بن علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلاثٌ وَأَكْثَرُهُ عَشْرٌ، وَأَقَلُّ مَا بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا**».

=

=

وهذا إسناد ضعيف.

فيه سليمان بن عمرو النخعي ضعيف وضاع للحديث، قال الخطيب عقب الحديث: وَكَانَ هُوَ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ يَضَعُونَ الْحَدِيثَ.

وللحديث طريق سابعة: رواها العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٢١٦)، ومن طريق ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٣٣٧) حَدَّثَنَاهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُرَيْقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَافِعٍ دِرَخْتَ، حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْبَجَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّدَفِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**لا حَيْضَ أَقَلَّ مِنْ ثَلاثٍ وَلا فَوْقَ عَشْرٍ**».

وهذا إسناد ضعيف.

قال العقيلي عقب الحديث: محمد بن الحسن الهاشمي لا يتابع على حديثه، وله مناكير عن الثقات.

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ الْعَقِيلِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَجْهُولٌ فِي النَّقْلِ وَحَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

والخلاصة: هذا الحديث ضعفه عامة أئمة الحديث والعلل، وقد ذكر طرق هذا الحديث وأعلها الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٩١)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق – ط العلمية (١/ ٢٤١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/٣٨٤)، وأعله أيضا السيوطي في الحاوي الكبير (١/ ٤٣٤)، وابن دقيق العيد في الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣/ ٢١٤)، والعيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٠٧)، ومغلطاي في شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: ٩١٩)، والمناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ١٩٦)، والصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ١٨).

والمباركفوري في تحفة الأحوذي (١/ ٣٤١)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٨٠)، والإمام الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/ ٦٠٦).

دَرَاهِم»، وَهُوَ ضَعِيف بِاتِّفَاق الْمُحدثين(١).

---

(١) منكر، رواه الدارقطني في سننه، برقم: (٣٥٦٠)، والبيهقي في الكبرى (٧ / ٢٤٠)، وابن حبان في المجروحين، برقم: (١٠٧٤)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، برقم (٥٠٣)، وابن عدي في الكامل (٨/ ١٦٢) من طريق بَقِيَّة، حَدَّثَنِي مُبَشِّرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ عَطَاءٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «لا مَهْرَ دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ».

وهذا حديث شديد الضعف، وفيه علل:

العلة الأولى: مبشر بن عبيد متروك الحديث وضاع.

العلة الثانية: بقية بن الوليد ضعيف.

العلة الثالثة: الحجاج بن أرطاة ضعيف.

قال ابن الملقن بعد إيراد الحديث في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٤/ ٤٧٠): وهو منكر، حجاج لا يحتج به، ولم يأت به عنه غير مبشر، وقد أجمع أهل العلم بالحديث على ترك حديثه. وقال الجورقاني لما ذكره: هذا حديث منكر لم يروه عن عطاء وعمرو بن دينار إلا الحجاج بن أرطاة، ولا رواه عنه إلا مبشر، وتفرد به عنه بقية. قال ابن عدي: هذا الحديث مع اختلاف إسناده باطل. وقال ابن عبد البر: لا يثبته أحد من أهل العلم بالحديث.

وقال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٦٣) قَالَ: أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: هَذَا الحديث مَعَ اختلاف ألفاظه فِي المتون واختلاف إسناده باطل لا يرويه إِلا مبشر. قَالَ أَحْمَدَ: مبشر لَيْسَ بشيء، أحاديثه موضوعات، كذاب يضع الحديث. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: يكذب. وَقَالَ ابْن حِبَّانَ: يروي عَنِ الثقات الموضوعات لا يحل كتابة حديثه إِلا على التعجب.

وقد أورده ابن عبد الهادي في رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص: ٢١)، وفي جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ص: ٧)، وفي تنقيح التحقيق – ط العلمية (٣/ ١٩٥).

والذهبي في تنقيح التحقيق (٢/ ١٩٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٦٣)، والسخاوي =

وَقدَّم الإِمَام مَالك بن أنس الْمُرْسل والمنقطع والبلاغات وَقول الصَّحَابِيّ على الْقيَاس، وَقدم الشَّافِعِي حَدِيث تَحْرِيم صيد وَجٍّ على الْقيَاس مَعَ ضعفه(١).

=

في المقاصد الحسنة (صـ ٧٢٧)، وابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٤/ ٤٧٠)، والزيلعي في نصب الراية (٣/ ١٩٦)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ٢٧٥)، والعجلوني في كشف الخفاء ت هنداوي (٢/ ٤٥٣)، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤/ ٤٧)، وابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ٦٢)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣/ ٢٢٦)، والسيوطي في جمع الجوامع أو الجامع الكبير (ص: ١٨٧٦٣)، وفي اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٢/ ١٤٠)، والكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (٢/ ٢٠٧)، والشوكاني في نيل الأوطار (٦/ ١٩٩)، والعظيم آبادي في عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ١٠٠)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٢/ ١٧٢)، والعلامة الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٢٦٤).

(١) **ضعيف**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣/ ٣٢)، وأبو داود، برقم: (٢٠٣٢)، والبيهقي في الصغرى، برقم: (١٦٤٣)، وفي الكبرى (٥/ ٢٠٠)، وفي معرفة السنن والآثار، برقم: (٣١٩٩)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٢٠٠٩)، والحميدي في مسنده، برقم: (٦٣)، والشاشي في مسنده، برقم: (٤٨)، والفاكهي في أخبار مكة (٣١)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٢٥٠)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٣/ ٥٥)، والحافظ المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٣١٢) من طريق عَبْد الله بْن الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ إِنْسَانٍ الطَّائِفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ الزُّبَيْرِ، قَالَ: لَمَّا أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مِنْ لِيَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا عِنْدَ السِّدْرَةِ وَقَفَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي طَرَفِ الْقَرْنِ الْأَسْوَدِ حَذْوَهَا، فَاسْتَقْبَلَ نَخِبًا بِبَصَرِهِ، وقَالَ مَرَّةً: وَادِيَهُ، وَوَقَفَ حَتَّى اتَّقَفَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ وَعِضَاهَهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ للهِ» وَذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِهِ الطَّائِفَ وَحِصَارِهِ لِثَقِيفٍ.

=

=

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن عبد الله بن إنسان الثقفي، قال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

العلة الثانية: والده عبد الله بن إنسان الثقفي لم أجد من وثقه، وقد قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ٣١٢): قال الْبُخَارِي: لَمْ يصح حَدِيثه. وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات، وَقَال: كان يخطئ.اهـ

وقد أورد هذا الحديث الزرقاني في شرحه على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٥/ ١٢٨)، وقال: لكن في سماع عروة من أبيه نظر، وإن كان قد رآه.اهـ

وأورد هذا الحديث الشوكاني في نيل الأوطار (٥/ ٤٢)، وقال: وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ صَحَّحَهُ وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ ضَعَّفَهُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله الْمَذْكُورُ كَانَ يُخْطِئُ، وَمُقْتَضَاهُ تَضْعِيفُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، فَإِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِيهِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ إلَّا مِنْ جِهَةٍ تَقَارُبِهِ فِي الضَّعْفِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. قَالَ: وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ، وَذَكَرَ الْخَلَّالُ فِي الْعِلَلِ أَنَّ أَحْمَدَ ضَعَّفَهُ.اهـ

وأورده ابن كثير في البداية والنهاية ط هجر (٧/ ٢١٧)، وقال: وَقَدْ ضَعَّفَ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا هَذَا الْحَدِيثَ، وَصَحَّحَهُ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ بِمُقْتَضَاهُ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

وقد أعل هذا الحديث الصنعاني في فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار (٢/ ١٠١٤)، وابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٣٢٧)، وابن الملقن في البدر المنير (٦/ ٣٦٨)، والعظيم آبادي في عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ١١)، وابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٤٤٤)، والإمام الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٢٧١)، وشيخنا العلامة عبد المحسن العباد كما في شرح سنن أبي داود (٢٣٣/ ٢٢، بترقيم الشاملة آليا)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوزي في تحقيقه على سنن البيهقي (٢/ ٢٧٠).

وأورده المباركفوري في مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٥٤٧)، وابن الأثير في جامع الأصول (٩/ ٣٥٣)، والطيبي في شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السنن (٦/ ٢٠٦٣)،

=

وَقدم الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل الضَّعِيف والأثر الْمُرْسل وَقَول الصَّحَابِيّ على الْقيَاس.

وَأما الصَّحَابَة الَّذين هم خير الْقُرُون، [والتابعون] وتابعوهم، فَكَانُوا لَا يفتون إِلَّا بِمَا صَحَّ من النُّصُوص، وَقد يتورعون عَن الْفتيا مَعَ وجود النَّص كَمَا هُوَ مَنْقُول عَن غالبهم فِي كتب الحَدِيث والتاريخ.

ويغني الْحَرِيص على دينه قَول الله سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف].

فقرن التقول على الله بِمَا لم يقل بالفواحش وَالْإِثْم وَالْبَغي بِغَيْر الْحق والشرك بِاللهَّ وهذا زجر(١) لمن نصب نَفسه للإفتاء أَو الْقَضَاء وَهُوَ غير عَالم بِكِتَاب الله وَسنة رَسُوله، تقشعر لَهُ الْجُلُود، وترجف مِنْهُ الأفئدة.

وَهُوَ يَعُمُّ التَّقَوُّلَ على الله سُبْحَانَهُ بِلَا علم سَوَاء كَانَ فِي أَسْمَائِهِ أَو صِفَاته أَو أَفعاله، أَو فِي دينه وشرعه، وَقَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾[النحل]، فنهاهم الله سُبْحَانَهُ عَن الْكَذِب عَلَيْهِ فِي

= والسيوطي في الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير (١/ ٣٦٧)، والهندي في كنز العمال (١٢/ ٢٦٩).

(١) في (أ)، وردت (زجر) بينما في (ط) (زاجر).

أَحْكَامه، وَقَوْلهمْ لما لم يحرمه: هَذَا حرَام، وَلما لم يحله هَذَا حَلَال، وَبَين لَهُم أَنه لَا يجوز للْعَبد أَن يَقُول هَذَا حَلَال وَهَذَا حرَام إِلَّا إِذا علم بِأَن الله سُبْحَانَهُ أحله وَحرمه، وَإِلَّا كَانَ متقولا على الله بِمَا لم يقل، وَمَعْلُوم أَن الْمُسْتَدلّ بِمُجَرَّد مَحْض الرَّأْي لَا يعلم بِمَا أحله الله وَحرمه.

فَإِن زعم ذَلِك فَهُوَ كَاذِب على الله تَعَالَى وعَلى نَفسه الَّتِي قادته إِلَى هَذَا الافتراء، وأوقعته فِي هَذَا الذَّنب الْعَظِيم.

والمقلد يقر على نَفسه أَنه لَا يعقل حجج الله وَلَا يفهم براهينه، وَلَا يدرى بِمَا شَرعه الله لِعِبَادِهِ فِي كِتَابه، وعَلى لِسَان رَسُوله، بل هُوَ تَابع لرأي من قَلّدهُ مقرّ على نَفسه بِأَنَّهُ لَا يدرى هَل الرَّأْي الَّذِي قَلّدهُ فِيهِ من الْحق أَو من الْبَاطِل.

وَمن الزواجر عَن التَّمَسُّك بمحض الرَّأْي، وبحت التَّقْلِيد، قَول الله سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [يونس](١).

وَقَالَ الإِمَام الشَّافِعِي -فِيمَا رَوَاهُ عَنهُ الْخَطِيب، فِي كتاب الْفَقِيه، والمتفقه لَهُ-: لَا يحل لأحد أَن يُفْتِي فِي دين الله إِلَّا رجل عَارِف لكتاب الله ناسخة ومنسوخة ومحكمة ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكية ومدنية، وَبعد ذَلِك يكون بَصيرًا بِحَدِيث رَسُول

---

(١) في (أ)، ورد بدلا من قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتُم﴾ (افرأيتم)، وهو خطأ مخالف للنص القرآني.

الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وبالناسخ، والمنسوخ منه(١)، وَيعرف من الحَدِيث مثل مَا عرف من الْقُرْآن، وَيكون بَصيرًا باللغة، بَصيرًا بالشعر، وَمَا يحْتَاج إِلَيْهِ للْعلم وَالْقُرْآن، وَيسْتَعْمل هَذَا مَعَ الْإِنْصَاف، وَيكون مشرفًا على اخْتِلَاف أهل الْأَمْصَار، وَيكون لَهُ قريحة بعد هَذَا، فَإِذْ كَانَ هَكَذَا فَلهُ أَن يتَكَلَّم فِي الْحَلَال وَالْحَرَام، وَإِذا لم يكن هَكَذَا فَلَيْسَ لَهُ أَن يفتي(٢). انْتهى(٣).

الرُّجُوع إِلَى كتاب الله وَسنة رَسُوله فِي مسَائِل الدّين هُوَ الطَّرِيقَة العلمية:

وَالْحَاصِل أَن كل مَا لم يَأْتِ بِهِ الْكتاب وَالسّنة فَهُوَ من هوى الْأَنْفس، كَمَا قَال َالله(٤) سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص].

فقسَّم سُبْحَانَهُ الْأَمر إِلَى قسمَيْنِ لَا ثَالِث لَهما: إِمَّا الاستجابة لله(٥) وَلِلرَّسُولِ بِاتِّبَاع الْكتاب وَالسّنة، أَو اتِّبَاع الْهوى.

فَكل مَا لم يكن فِي الْكتاب وَالسّنة فَهُوَ من الْهوى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ

---

(١) (منه) سقط من (أ).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٢).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) بزيادة (سبحانه).

﴿يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٦﴾[ص].

فقسم سُبْحَانَهُ الحكم بَين النَّاس إِلَى أمريْن: إِمَّا الحكم بِالْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْكتاب وَالسّنة أَو الْهوى، وَهُوَ مَا خالفهما.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ لنَبيه [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-]: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨ إِنَّهُمۡ لَن يُغۡنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ١٩﴾[الجاثية]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف].

وَقد أجمع النَّاس سابقهم ولاحقهم أَن الرَّد إِلَى كتاب الله سُبْحَانَهُ وَإِلَى سنة رسوله(١) هُوَ الْوَاجِب على جَمِيع الْمُسلمين، وَمن رد إِلَى غَيرهمَا فَهُوَ عَاص لله وَرَسُوله، مُخَالف للْكتاب الْعَزِيز وَالسّنة المطهرة.

وَلَا فرق بَين التَّنَازُع فِي الحقير وَالْكثير، فَإِن قَوْله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ﴾ [النساء:٥٩] نكرَة فِي سِيَاق الشَّرْط، وَهِي(٢) من صِيغ الْعُمُوم فتشمل كل مَا يصدق [عَلَيْهِ] الشَّيْء من الْأَشْيَاء الشَّرْعِيَّة.

فَالْوَاجِب عِنْد التَّنَازُع فِيهِ رده إِلَى مَا أَمر الله بِالرَّدِّ إِلَيْهِ بقوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء:٥٩]، ثمَّ قَالَ: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾[النساء:٥٩]، فَجعل

---

(١) في (أ) بزيادة (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٢) في (أ) (وهو)، وفي (ط) (وهي).

هَذَا الرَّد من مُوجبَات الْإِيمَان، وَعَدَمه من مُوجبَات عَدمه، فَإِذا انْتَفَى الرَّد انْتَفَى الْإِيمَان، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦]، فَأخْبر سُبْحَانَهُ أَنه مَا صَحَّ وَلَا استقام لأحد من الْمُؤمنِينَ وَالْمُؤْمِنَات أَن يخْتَار غير مَا قضى بِهِ الله وَرَسُوله(١).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات]، أَي: لَا تقدمُوا بأقوالكم بَين يَدي قَول الله وَرَسُوله، بل قُولُوا كَمَا يَقُول الله وَرَسُوله(٢)، وَمَعْلُوم أَن فتيا الْمُفْتِي بِغَيْر الْكتاب وَالسّنة وَمَا يرجع إِلَيْهِمَا [هي](٣) فتيا بِالْجَهْلِ الَّذِي حذر مِنْهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وأنذر بِهِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من قَوْله: «**إِن الله لَا ينْزع الْعلم بعد إِذْ أعطاكموه انتزاعا، وَلَكِن يَنْزعهُ مَعَ قبض الْعلمَاء بعلمهم، فَيبقى نَاس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون**»(٤).

وَفِي حَدِيث عَوْف بن مَالك الْأَشْجَعِيّ قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**تفترق أمتِي على بضع وَسبعين فرقة، أعظمها فتْنَة قوم**

---

(١) في (أ) (قضى الله به ورسوله).

(٢) سقط من (أ) عند قوله (بل قولوا كما يقول الله ورسوله).

(٣) سقط من (أ).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٧٣٠٧)، ومسلم، برقم: (٢٦٧٥) من حديث عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

يقيسون الدين برأيهم، يحرمُونَ مَا أحل الله، وَيحلونَ مَا حرم الله»(١).

(١) ضعيف بهذا اللفظ ما عدا قوله: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٩٠-١٢٩)، وفي مسند الشامين، برقم: (١٠٧٢)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٥٤٧)، والبيهقي في المدخل إلى معرفة السنن والآثار، برقم: (٢٠٧)، وابن بطه في الإبانة (٢٠٥)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٧٥٥)، وابن حزم في المحلى (١/ ٨٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٤٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/ ١٥٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٩٦) من طريق الفضل بن محمد البيهقي، ويحيى بن عثمان السهمي، وعبيد بن عبد الواحد البزار، وعمر بن الخطاب القشيري، ومحمد بن أبي القاسم الثقفي، ومحمد بن إسماعيل السلمي، وميمون بن الأصبغ النصيبي، سبعتهم: عن نُعَيْم بْن حَمَّادٍ، ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- ...به

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا نعيم بن حماد وهو ضعيف في الحديث إمام في السنة، وهو معتبر به في الشواهد والمتابعات، ولكن هذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف مخالف لرواية الثقات، وقد تابع حماد من لا يعتبر به من الضعفاء والمتروكين.

قَالَ ابن عدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، رواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه مجراه، ثم رواه رجل من أهل خراسان، يقَال له: الحكم بن المبارك يكنى أبا صالح، يقَالَ له: الخواشتي، ويقَالَ: إنه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد الأنباري.

وقال البيهقي عقب الحديث: تَفَرَّدَ بِهِ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَسَرَقَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ، وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الْوَارِدَةِ فِي مَعْنَاهُ كِفَايَةٌ، وَبِالله التَّوْفِيقُ.

ونقل الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٤٧٤) عن عبد الغني بن سعيد الحافظ أنه قال: وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث إلا أن يَحْيَى =

=

بن مَعِين لم يكن ينسبه إِلَى الكذب، بل كَانَ ينسبه إِلَى الوهم.اهـ

وجاء في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٦٢٢) قال أبو زرعة: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي حَدِيثِ نُعَيْمٍ هَذَا، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صِحَّتِهِ، فَأَنْكَرَهُ. قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ يُؤْتَى؟ قَالَ: شُبِّهَ لَهُ.اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في الفتاوى الكبرى (٦/ ١٤٣): وَهَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ الْمَرْوَزِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ إمَامٌ إلَّا أَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، شُبِّهَ فِيهِ عَلَى نُعَيْمٍ، وَنُقِلَ هَذَا عَنْ غَيْرِ ابْنِ مَعِينٍ...إلخ.

وقد أعله الشاطبي في الاعتصام ط المكتبة التجارية الكبرى (٢/ ٢٨٢)، وشيخ الإسلام في بيان الدليل على بطلان التحليل (١/ ١٩٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/ ٦٠٠)، وفي ميزان الاعتدال (٤/ ٢٦٨)، والحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٤٧٢) وغيرهم، وعامة من يذكر هذا الحديث من أئمة العلل ينقل إعلال ابن معين له. وقد أورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢/ ٦٣).

قلت: الخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف من هذه الطريق بهذا اللفظ، وقد أعله عامة أهل الحديث، وإليك بيان اللفظ الثابت الذي يغني عن لفظ نعيم بن حماد:

رواه ابن ماجه، برقم: (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٦٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٩)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٩٨٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٣) من طريق عَبَّادِ بْنِ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**افْتَرَقَتْ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتْ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**».

وهذا إسناد متصل ورجاله ثقات، وقد صححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه

=

=

(٢/ ٣٦٤)، وخرجه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٤٨٠)، ثم قال: قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات معروفون غير عباد بن يوسف وهو الكندي الحمصي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه غيره، وروى عنه جمع، وللحديث شواهد تقدم بعضها برقم: (٢٠٣). اهـ

قلت: هذا الحديث صحيح، وقد تلقاه الأئمة بالقبول، وعدَّه بعضهم من المتواتر، قال الكتاني في نظم المتناثر (ص: ٤٧): فهذا حديث كما ترى وارد من عدة طرق بألفاظ مختلفة وله ألفاظ أخر، وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة. وقال الزين العراقي: أسانيده جياد. وفي فيض القدير أن السيوطي عده من المتواتر، ولم أره في الأزهار، وفي شرح عقيدة السفاريني ما نصه: وأما الحديث الذي أخبر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار ... ثم ساقها.

وأورد الحديث ابن كثير في تفسيره ت سلامة (٤/ ٣٦١)، وقال: كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِي الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ مِنْ طَرْقٍ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا.اهـ

وأورد بعض طرق هذا الحديث الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٢١٨) وقال: هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث.اهـ

قلت: وقد أفرد لطرق هذا الحديث الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري (١/ ٤٤٧)، والعجلوني في كشف الخفاء ت هنداوي (١/ ١٦٩).

وأورده الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٦٩٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٢)، والإسفراييني في الفرق بين الفرق (صـ ٤)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٦/ ٦٨١)، وابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢/ ٣٣٦)، وابن حجر في إتحاف المهرة (١٦/ ١٥٨)، والذهبي في العرش (١/ ٨)، وغيرهم.

والخلاصة: أن هناك بحوث كثيرة ما بين مبسوط ومختصر في طرق حديث افتراق الأمم بما يغني عن إعادة جمعها في هذا الموضع، ومن أبرز علماء العصر الذين بينوا بعض ذلك الإمام الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٤٠٢).

قَالَ أَبُو عَمْرو ابْن عبد الْبر: هَذَا هُوَ الْقيَاس على غير أصل، وَالْكَلَام فِي الدّين بالخرص والظنة(١)، وَقد ثَبت عَن أكَابِر الصَّحَابَة الْخُلَفَاء الْأَرْبَعَة وَغَيرهم ذمّ الرَّأْي، ومقت الْعَامِل بِهِ، وَأَنه لَيْسَ من الدّين فِي شَيْء.

وَقد استوفى ذَلِك الْحَافِظ ابْن عبد الْبر فِي: (كتاب الْعلم)، وَجمع مَا لم يجمعه غَيره.

والرأي إِذا كَانَ فِي مُعَارضَة أَدِلَّة الْكتاب وَالسّنة، أَو كَانَ بالخرص وَالظَّن مَعَ التَّقْصِير عَن معرفَة النُّصُوص، أَو كَانَ متضمنًا تَعْطِيل أَسمَاء الله تَعَالَى وَصِفَاته، أَو كَانَ مِمَّا أحدثت بِهِ الْبدع وغيرت بِهِ السّنَن فَلَا خلاف بَين الْمُسلمين فِي أَنه بَاطِل وَأَنه لَيْسَ من الدّين فِي شَيْء.

وَإِذا كَانَ مَبْنِيا على قِيَاس على دَلِيل فِي الْكتاب وَالسّنة فَإِن كَانَ بِتِلْكَ المسالك الَّتِي لَا ترجع إِلَى شَيْء إِنَّمَا هِيَ مُجَرّد تَظنن وتخمين فَهُوَ أَيْضا بَاطِل، وَإِن كَانَ مَعَ الْقطع بِنَفْي الْفَارِق، أَو كَانَ ثُبُوت الْفَرْع بفحوى الْخطاب أَو كَانَت الْعلَّة منصوصة، فَهَذَا وَإِن أطلق عَلَيْهِ اسْم الْقيَاس فَهُوَ دَاخل تَحت دلَالَة الأَصْل مشمول بِمَا دلّ عَلَيْهِ مَأْخُوذ مِنْهُ.

وتسميته قِيَاسا إِنَّمَا هُوَ مُجَرّد اصْطِلَاح، وَقد أوضحت الْكَلَام على هَذَا فِي كتابي الَّذِي سميته: (**إرشاد الفحول إِلَى تَحْقِيق الْحق من علم الْأُصُول**).

---

(١) من جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٣٨).

حَقِيقَة الْمُقَلّد والتقليد وحكمهما:

وَإِذا عرفت مَا ورد فِي ذمّ الرَّأْي وذم التقول على الله بِمَا لم يقل فَاعْلَم أَن التَّقْلِيد كَمَا قدمنَا إِنَّمَا هُوَ قبُول رَأْي الْغَيْر دون رِوَايَته، فالمقلد إِنَّمَا يُقَال لَهُ مقلد فِي اصْطِلَاح أهل الْأُصُول وَالْفُرُوع إِذا وَقع مِنْهُ التَّقْلِيد للْعَالم فِي رَأْيه، وَأما إِذا أَخذ عَنهُ الرِّوَايَة عَن(١) الحكم فِي كتاب الله سُبْحَانَهُ أَو فِي سنة رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَلَيْسَ هَذَا من التَّقْلِيد فِي شَيْء، وَإِذا كَانَ التَّقْلِيد هُوَ مَا ذكرْنَاهُ فَهُوَ مَذْمُوم من جِهَتَيْنِ:

الأولى: أَنه عمل بِعلم الرَّأْي، وَقد تقدم فِي ذمه وَعدم جَوَاز الْأَخْذ بِهِ مَا تقدم.

الثَّانِيَة: أَنه عمل بِالرَّأْيِ على جهل؛ لِأَنَّهُ مقلد لصَاحب ذَلِك الرَّأْي، وَهُوَ لَا يدْرِي أَكَانَ ذَلِك الرَّأْي من صَاحبه على صَوَاب أم على خطأ بِاعْتِبَار علم الرَّأْي، فَإِن لَهُ قوانين عِنْد أَهله من وافقها أصَاب الرَّأْي وَمن أخطأها أَخطَأ الرَّأْي، وَالْكل ظلمات بَعْضهَا فَوق بعض.

وَقد جَاءَت الْأَدِلَّة القرآنية بذم تَقْلِيد الْآبَاء فَقَالَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾[البقرة]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ

(١) في (أ) (من).

مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف:٢٤](١)، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [لقمان:٢١](٢).

وَفِي الْقُرْآن الْكَرِيم من هَذَا الْجِنْس آيَات كَثِيرَة، وَهِي وَإِن كَانَ موردها فِي الْكفَّار، فَالْمُرَاد بهَا وبأمثالها ذمّ من أعرض عَمَّا أنزلهُ الله سُبْحَانَهُ، وَأخذ بقول سلفه.

وَاللَّفْظ أوسع مِمَّا هُوَ سَبَب النُّزُول، وَالِاعْتِبَار بِهِ كَمَا تقرر فِي الْأُصُول، فَمن وَقع مِنْهُ الْإِعْرَاض عَمَّا شَرعه الله(٣) وَقدم عَلَيْهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ سلفه فَهُوَ دَاخل تَحت عُمُوم هَذِه الْآيَات.

وَمِمَّا يدل على ذمّ التَّقْلِيد قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، والمقلد قد قفا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ علم، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣]، والمقلد لَا يدْرِي بِمَا أنزل الله حَتَّى يتبعهُ، بل تبع(٤) الرَّأْي، وَهُوَ غير مَا أنزل الله، وَاتبع من دونه من قَلّدهُ، فقد اتبع من دونه أَوْلِيَاء، والمقلد أَيْضا لَا علم لَهُ، فَإِذا أَخذ بِرَأْي من قَلّدهُ كَانَ ذَلِك من التقول

---

(١) في (أ) سقط قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾، وقوله: ﴿مِّن قَبْلِكَ﴾. والصواب كما هو مثبت في كتاب الله.

(٢) في (أ) بدلا من قوله تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ ورد ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾.

(٣) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٤) في (أ)، و(ط) (بل اتبع الرأي).

على الله بِمَا لم يقل، وَمن الرَّد إِلَى غير الله وَرَسُوله، وَقد قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]، وَقَالَ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، وَقد قدمنَا تَقْرِير معنى الْآيَتَيْنِ، وَمن ذَلِك قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب].

قَالَ أَبُو عَمْرو ابن عبد الْبر: قد ذمّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ التَّقْلِيد فِي كِتَابه فِي غير مَوضِع فَقَالَ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١] روي عَن حُذَيْفَة وَغَيره أَنهم قَالُوا: لم يعبدوهم من دون الله، وَلَكنهُمْ أحلُّوا لَهُم وحرموا لَهُم فاتبعوهم(١).

---

(١) موقوف حسن لغيره، رواه ابن جرير الطبري في تفسيره ت-شاكر (١٤/ ٢١١)، وعبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٤٤)، والخلال في السنة، برقم: (١٣٠٦)، والبيهقي في الكبرى، برقم: (٢٠٣٥٠)، وفي المدخل إلى السنن (٢٥٨)، وفي شعب الإيمان، برقم: (٨٩٤٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٨٦٤)، وسعيد بن منصور في تفسيره - محققا (٥/ ٢٤٥) من طرق عن أبي البختري عن حذيفه -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- موقوفا.

وأبو البختري اسمه سعيد بن فيروز ثقة ثبت غير أنه لم يسمع من حذيفة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- كما في جامع التحصيل (ص: ١٨٣).

وسيأتي ما يشهد له مرفوعا عن عدي بن حاتم -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-، وقد أورد أثر حذيفة هذا العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ٨٦٥)، وقال: وهذا إسناد صحيح مرسل؛ فقد ذكروا أن (أبا البختري) - واسمه سعيد بن فيروز- عن حذيفة: مرسل.على أن الحافظ ذكر أنه =

وَقَالَ عدي بن حَاتِم: يَا رَسُول الله، إِنَّا لم نتخذهم أَرْبَابًا، قَالَ: «**بلَى، أَلَيْسَ يحلون لكم مَا حرم الله عَلَيْكُم فتحِلُّونَهُ، ويحرمون عَلَيْكُم مَا أحل الله لكم فَتُحَرِّمُونَهُ؟**» فَقلت: بلَى. قَالَ: «**فَتلك عِبَادَتهم**». أخرجه أَحْمد وَالتِّرْمِذِيّ(١).

= أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن عطاء بن يسار عن عدي بن حاتم؛ فهو بمجموع طرقه حسن إن شاء الله تعالى، وقد أشار ابن كثير في تفسيره (٢/ ٣٤٨) إلى تقويته.اهـ

قلت: سيأتي حديث عدي بن حاتم -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(١) **حسن لغيره**، رواه الترمذي، برقم: (٣٠٩٥)، وابن جرير في تفسيره (١١/ ٤١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٦)، وفي المدخل إلى السنن (٢٦١)، والطبراني في الكبير، برقم: (٢١٨)، والسهيلي في تاريخ جرجان (١/ ٥٤١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٦٦) من طريق عَبْدِ السَّلام بْنِ حَرْبٍ الْمُلائِيِّ، عَنْ غُطَيْفٍ الْجَزَرِيِّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ: قُلْتَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، قَالَ: «**أَجَلْ، وَلَكِنْ يُحِلُّونَ لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيَسْتَحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللهُ فَيُحَرِّمُونَهُ، فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ لَهُمْ**»، قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، وَغُطَيْفُ بْنُ أَعْيَنَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ.

قلت: هو كما قال، فإن غطيفا هذا مجهول، وقد أورد حديثه هذا الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٠٦)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وكذا أورده ابن حبان في الثقات (٧/ ٣١١).

وهنا تنبيه: نسب جماعة من المترجمين تليين الدارقطني لغطيف هذا واعتمد ذلك ابن حجر بناء على ذلك، وهذا وهم، فإن الدارقطني إنما لين روح بن غطيف بن أعين كما نبه على ذلك العلامة الألباني في الصحيحة (٧/ ٨٦٥) عند هذا الحديث، فإذا تبين لنا ذلك فإن هذا الإسناد مع ضعفه فإنه حسن بما تقدم موقوفا عن حذيفة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقد حسنه بمجموعها العلامة الألباني في =

=

المصدر المتقدم.

وله شاهد عند ابن مردويه كما أشار إليه العلامة الألباني.

وقد عزاها أيضا العجلوني بعد تخريج حديث عدي ابن حاتم في تخريج أحاديث الكشاف (٢/ ٦٦) ثم قال: وَرَوَاهُ ابْن مرْدَوَيْه فِي تَفْسِيره من حَدِيث عمرَان الْقطَّان حَدثنَا خَالِد الْعَبْدي عَن صَفْوَان بن سليم عَن عَطاء بن يسَار عَن عدي بن حَاتِم ... فَذكره بِلَفْظ الْمُصَنّف.اهـ

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه خالد العبدي، وهو ابن حرملة العبدي لم أجد من وثقه، وعمران القطان حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات، فهذا شاهد لما تقدم عن حذيفة وعدي بن حاتم -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، وعامة المفسرين يذكرونه مع أثر حذيفة عند الآية هذه، وتلقوه بالقبول، وقد حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان (ص: ٥٨)، والعلامة الألباني حسنه بمجموع طرقه وشواهده في صحيح الترمذي وفي رسالته الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (ص: ٧٢)، وفي غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص: ١٩)، وأشار إلى طرقه ابن كثير في تفسيره (٤/ ١٣٥).

وأورده شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ط السنة المحمدية (ص: ٢٦٨)، وفي الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ت عبد الرحمن اليحيى (ص: ١٦٥)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق - العلمية (٣/ ٤٥٩)، والشاطبي في الاعتصام (٣/ ٣٢٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (دار الكتب العلمية) (٢/ ١٠٩)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٦/ ١٠٢)، وابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٣١)، والصنعاني في التحبير لإيضاح معاني التيسير (١/ ١٢٩)، وأورده شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد تحت باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابا من دون الله، وأورده الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية (ص: ١٠٤)، وقال: وهو حديث صحيح مشهور اعتمده المفسرون وأهل الحديث.اهـ

=

قَالَ: وَفِي هَؤُلَاءِ وَمثلهمْ قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ﴾[البقرة]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾[الأنبياء]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب]، وَمثل هَذَا فِي الْقُرْآن كثير من ذمّ التَّقْلِيد.

وَقد احْتج الْعلمَاء بِهَذِهِ الْآيَات على إِبطَال التَّقْلِيد، وَلم يمنعهُم كفر أُولَئِكَ من الِاحْتِجَاج بهَا؛ لِأَن التَّنْبِيه لم يَقع من جِهَة كفر أَحدهمَا(١) وإيمان الآخر، وَإِنَّمَا وَقع التَّنْبِيه بَين المقلدين بِغَيْر حجَّة للمقلد، كَمَا لَو قلد رجلا فَكفر، وقلد آخر فأذنب، وقلد آخر فِي مَسْأَلَة(٢) فَأَخْطَأَ وَجههَا، كَانَ كل وَاحِد ملوما على التَّقْلِيد بِغَيْر حجَّة؛

تنبيه: بعض مخرجي حديث عدي بن حاتم يعزو الحديث إلى مسند أحمد، وهو ليس في مسنده كما نبه على ذلك العلامة الألباني.

تنبيه ثانٍ: في بعض نسخ الترمذي أنه حسن الحديث، ولعله يعني بشواهده كما نبه على ذلك العلامة الألباني.

تنبيه ثالث: للحديث طريق أخرى ولكن لا تصلح في الشواهد والمتابعات، رواها ابن سعد في الطبقات الكبرى - متمم الصحابة - الطبقة الرابعة (ص: ٦٥٢)، وفيه الواقدي متروك الحديث وقد كُذِّب.

(١) في (أ) (أحدها)، وكذا في مطبوع آخر.

(٢) في (أ) كتبت هكذا (مسئله).

لِأَن كل تَقْلِيد يشبه بعضه بَعْضًا، وَإِن اخْتلفت الآثام فِيهِ.

وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥].

قَالَ: فَإِذا بَطل التَّقْلِيد بِكُل مَا ذكرنَا وَجب التَّسْلِيم لِلْأُصُولِ الَّتِي يجب التَّسْلِيم لَهَا، وَهِي: الْكتاب وَالسّنة، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا بِدَلِيل جَامع.

قَالَ: قَالَ عَليّ: إِيَّاكُمْ والاستنان بِالرِّجَالِ، فَإِن الرجل يعْمل بِعَمَل أهل الْجنَّة ثمَّ يَنْقَلِب لعلم الله فِيهِ فيعْمل بِعَمَل أهل النَّار فَيَمُوت وَهُوَ من أهل النَّار، وَإِن الرجل ليعْمَل بِعَمَل أهل النَّار فينقلب لعلم الله فِيهِ فيعْمل بِعَمَل أهل الْجنَّة فَيَمُوت وَهُوَ من أهل الْجنَّة(١).

---

(١) ضعيف، رواه ابن بطة في الإبانة (١٥٧٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٨٨١) من طريق عطَاء بْن السَّائِب، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا، كَانَ يَقُولُ: وذكره.

وهذا إسناد ضعيف.

أبو البختري واسمه سعيد بن فيروز لم يسمع من علي -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- كما في جامع التحصيل للعلائي. وقد أورد هذا الأثر ابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٣٥)، والشاطبي في الاعتصام (٣/ ١٠٩)، والهندي في كنز العمال (١/ ٣٦٠).

وأما قوله: فإن الرجل ليعمل بعمل ...إلخ فشاهده في البخاري، برقم: (٧٤٥٤)، ومسلم، برقم: (٢٦٤٥) من حديث عبد الله بن مسعود -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- عن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- ...وفيه: «**فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ**
=

قَالَ: وَقَالَ ابْن مَسْعُود: لَا يقلدن أحدكُم دينه رجلا إِن آمن آمن، وَإِن كفر كفر فَإِنَّهُ لَا أُسْوَة فِي الشَّرّ(١).

= بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا».

(١) **صحيح**، رواه أبو داود في الزهد (١/ ١٤٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ١٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٥٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٠٤) من طريق الأعمش عن سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: أَلا لا يُقَلِّدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلا، إِنْ آمَنَ آمَنَ وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنْ كُنْتُمْ لا بُدَّ مُقْتَدِينَ فَبِالْمَيِّتِ، فَإِنَّ الْحَيَّ لا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ.

وهذا إسناد صحيح.

رجاله ثقات وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٨٠)، وقال: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. اهـ

قلت: هو كما قال، وعنعنة الأعمش لا تضر، وقد ذكره الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين ممن احتمل الأئمة تدليسهم، وإن لم يصرحوا بالسماع، وقد احتج به البخاري ومسلم فعنعنته مقبولة إلا ما نصوا عليه وانتقدوه مما عنعنه.

وله طريق أخرى إلى ابن مسعود، رواها البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٨) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَنْطَرِيُّ، ثنا أَبُو الأَحْوَصِ الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيُّ، ثنا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: أَلا لا يُقَلِّدَنَّ رَجُلٌ رَجُلا دِينَهُ، فَإِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا لا مَحَالَةَ فَلْيُقَلِّدِ الْمَيِّتَ، وَيَتْرُكَ الْحَيَّ، فَإِنَّ الْحَيَّ لا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ.

وفيه علتان:

العلة الأولى: محمد بن كثير الثقفي، قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ.

=

قَالَ أَبُو عَمْرو ابن عبد الْبر: وَهَذَا كُله نفى للتقليد، وإبطال لَهُ لمن فهمه وَهدى لرشده(١).(٢)

التَّقْلِيد فِي نظر الْعلم والمعرفة:

قَالَ: قَالَ أهل الْعلم وَالنَّظَر: حد الْعلم التبين، وَإِدْرَاك الْمَعْلُوم على مَا هُوَ بِهِ، فَمن بَان لَهُ الشَّيْء فقد علمه، قَالُوا: والمقلد لَا علم [لَهُ] لم يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِك.

قَالَ: يُقَال لمن قَالَ بالتقليد لم قلت بِهِ، وخالفت السّلف فِي ذَلِك؟ فَإِنَّهُم لم يقلدوا؟ فَإِن قَالَ: [قلدت](٣) لِأَن كتاب الله تَعَالَى لَا علم لي بتأويله وَسنة رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لم أحصها، وَالَّذِي قلدته قد علم ذَلِك فقلدت من هُوَ أعلم مني.

=

العلة الثانية: أبو الحسين محمد بن أحمد القنطري، فيه لين كما في ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٧٨).

وهو بمجموع ما تقدم صحيح، وقد أورد هذا الأثر شيخ الإسلام كما في الفتاوى الكبرى (٣/ ٣٧)، وفي درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٦٩)، وفي منهاج السنة النبوية (٦/ ٨١)، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي (١/ ٣٠١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٨)، وابن الأثير في جامع الأصول (١/ ٢٩٢)، وابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٣٥)، والشاطبي في الاعتصام (٣/ ٣٣٣)، والصنعاني في التحبير لإيضاح معاني التيسير (١/ ٢٨٦).

(١) من جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٨).

(٢) في(أ) (يرشده).

(٣) في (أ) (قلت)، والمثبت أعلاه هو الصواب، و(ط) ذكرت بلفظها الصحيح.

قيل لَهُ: أما الْعلمَاء إِذا أَجمعُوا على شَيْء من تَأْوِيل الْكتاب وحكاية السّنة أَو اجْتمع رَأْيهمْ على شَيْء فَهُوَ لَا شكّ فِيهِ، وَلَكِن قد اخْتلفُوا فِيمَا قلدت فِيهِ بَعضهم دون بعض، فَمَا حجتك فِي تَقْلِيد بَعضهم دون بعض وَكلهمْ عَالم، وَلَعَلَّ الَّذِي رغبت عَن قَوْله أعلم من الَّذِي ذهبت إِلَى مذْهبه؟

فَإِن قَالَ: قلدته لِأَنِّي أعلم أَنه صَوَاب، قيل لَهُ: علمت ذَلِك بِدَلِيل من كتاب أَو سنة [أو](١) إِجْمَاع؟ فَإِن قَالَ: نعم، أبطل التقليد، وطولب بِمَا ادَّعَاهُ من الدَّلِيل، وَإِن قَالَ: قلدته لِأَنَّهُ أعلم مني، قيل لَهُ: فقلد كل من هُوَ أعلم مِنْك، فَإنَّك تَجِد من ذَلِك خلقًا كثيرًا، وَلَا تخص من قلدته.

ثمَّ قَالَ أَبُو عَمْرو ابن عبد الْبر(٢) بعد كَلَام سَاقه: وَلَكِن من كَانَت هَذِه حَاله هَل تجوز لَهُ الْفتيا فِي شرائع دين الله، فَيحمل غَيره على إِبَاحَة الْفروج، وإراقة الدِّمَاء، واسترقاق الرّقاب، وَإِزَالَة الْأَمْلَاك، وتصييرها إِلَى غير من كَانَت فِي يَدَيْهِ بقول لَا يعرف صِحَّته، وَلَا قَامَ لَهُ الدَّلِيل عَلَيْهِ، وَهُوَ مقرّ أَن قَائِله يُخطئ ويصيب، وَأَن مخالفه فِي ذَلِك رُبمَا كَانَ الْمُصِيب فِيمَا خَالفه فِيهِ، فَإِن أجَاز الْفَتْوَى لمن جهل الأَصْل وَالْمعْنَى لحفظه الْفُرُوع لزمَه أَن يُجِيزهُ للعامة، وَكفى بِهَذَا جهلا وردا لِلْقُرْآنِ، قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾[الأعراف].

---

(١) ليست في جميع النسخ ما أن السياق يقضيها.

(٢) من جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٨).

وَقد أجمع الْعلمَاء على أَن مَا لم يُتَبَين وَلم يُسْتيقن فَلَيْسَ بِعلم، وَإِنَّمَا هُوَ ظن، وَالظَّن لَا يُغني من الْحق شَيْئا.

ثمَّ قَالَ: وَلَا خلاف بَين عُلَمَاء الْأَمْصَار فِي فَسَاد التَّقْلِيد، ثمَّ صرح بِأَن الْمُقَلّد لَيْسَ من الْعلمَاء بِاتِّفَاق أهل الْعلم.

موقف أئِمَّة الْمُسلمين من المقلدين:

وَقد ذكرنَا فِي الرسَالَة الَّتِي سميناها: **القَوْل الْمُفِيد فِي حكم التَّقْلِيد**، نهي الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة أَئِمَّة الْمذَاهب الْأَرْبَعَة عَن تقليدهم، فلنذكر هَاهُنَا طرفا من ذَلِك.

قَالَ الْمُزنِي -فِي أول مُخْتَصره-: اختصرت هَذَا من علم الشَّافِعِي، وَمن معنى قَوْله، لأقرأه على من أَرَادَهُ مَعَ إِعْلَامه نَهْيه عَن تَقْلِيده وتقليد غَيره؛ لينْظر فِيهِ لدينِهِ، ويحتاط لنَفسِهِ(١).

وَحكى ابْن الْقيم عَن أَحْمد بن حَنْبَل أَنه قَالَ: لَا تقلدني، وَلَا تقلد مَالِكًا، وَلَا الثَّوْرِيّ، وَلَا الْأَوْزَاعِيّ، وَخذ من حَيْثُ أخذُوا.

قَالَ: وَمن قلَّة فقه الرجل أَن يُقَلّد دينه الرِّجَال.

وَحكى بشر بْن الْوَلِيد عَن أبي يُوسُف القَاضِي صَاحب أبي حنيفَة أَنه قَالَ: لَا يحل لأحد أَن يَقُول بمقالتنا حَتَّى يعلم من أَيْن قُلْنَا(٢)، وَكَذَلِكَ قَالَ الإِمَام أَبُو حنيفَة.

---

(١)«مختصر المزني» (المقدمة/ ٨٩ ت الداغستاني)

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٣٩) ط العلمية.

وَقد صَحَّ عَن الشَّافِعِي أَنه قَالَ: أجمع النَّاس على أَن من استبانت لَهُ سنة عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لم يكن لَهُ أَن يَدعهَا لقَوْل أحد.

وتواتر عَنهُ أَنه قَالَ: إِذا صَحَّ الحَدِيث فاضربوا بِقَوْلِي الْحَائِط(١).

وروى جَعْفَر الْفرْيَابِيّ عَن مَالك أَنه قَالَ: من ترك قَول عمر بن الْخطاب لقَوْل إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ أَنه يُسْتَتَاب، فَقيل لَهُ: إِنَّمَا هِيَ رِوَايَة عَن عمر، قَالَ مَالك يُسْتَتَاب(٢).

وَإِذا كَانَ هَذَا قَوْله فِي ترك قَول عمر فَمَا ترَاهُ يَقُول فِي ترك الْكتاب وَالسّنة؟ وَتَقْدِيم قَول عَالم من الْعلمَاء عَلَيْهِمَا؟.

وَالْحَاصِل أَن النَّقْل عَن السّلف الصَّالح من الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَمن بعدهمْ فِي الْمَنْع من الْعَمَل بِالرَّأْيِ، وَمن تَقْلِيد الرِّجَال فِي دين الله كثير جدا لَا يَتَّسِع لَهُ هَذَا الْمُؤلف، وَيَكْفِي من كَانَ يُؤمن بِاللَّه وَالْيَوْم الآخر بعض مَا قدمْنَاهُ من آيَات الْكتاب الْعَزِيز.

تناقض الْمُقَلّد مَعَ نَفسه:

فَإِن قَالَ الْمُقَلّد: قد دلّ على ذَلِك دَلِيل قُلْنَا لَهُ: أَنْت تشهد على نَفسك، وَيشْهد عَلَيْك غَيْرك بأنك لَا تعقل الْحجَّة، وَأَنَّك إِنَّمَا تَأْخُذ بِرَأْي غَيْرك دون رِوَايَته فمالك وَالِاسْتِدْلَال، وَإِقَامَة نَفسك مقَاما تقر عَلَيْهَا بأنك لست من أَهله، فَأَنت كالمتشبع بِمَا لم يُعْط، وكلابس ثوبَيْ زور.

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٠١) ط العلمية.

(٢)إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٤٠) ط العلمية.

فَإِن كنت تفهم حجج الله وتعقل براهينه فَمَا بالك إِذا أوردنا عَلَيْك الْحجَّة من الْكتاب أَو السّنة فِي إبطَال مَا أَنْت عَلَيْهِ رجعت إِلَى الالتجاء بأذيال التَّقْلِيد، وَقلت: إِنَّك لست مِمَّن يفهم الْحجَّة، وَلَا مِمَّن يُخَاطب بهَا، فَمَا بالك(١) تقدم فِي دين الله رجلا، وتؤخر أُخْرَى؟.

اعْتمد على أَيهمَا شِئْت حَتَّى تخاطبك خطاب من أَقمت نَفسك فِي مقَامه، وَعند ذَلِك يسفر الصُّبْح لعينيك، وَتعلم أَنَّك متمسك بحبلٍ غرور، ومصابٌ بخدعٍ زور، وَمَعَ هَذَا فَمن صرت تقلده دون غَيره يَقُول لَك: لَا يجوز لَك أَن تقلده، فَأَنت قلدته شَاءَ أم أَبى(٢).

ثمَّ أخبرنَا مَا هُوَ الْحَامِل لَك على تَقْلِيد هَذَا الشَّخْص الْمعِين من جملَة عُلَمَاء الدّين، وَمِنْهُم عُلَمَاء الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ؟! فَإِن قلت: لكَونه أعلم النَّاس فَمَا يدْريك أصلحك الله بِالْعلمِ وبالأعلم(٣)، وَأَنت تقر على نَفسك أَنه لَا علم لَك؟.

والمسلمون أَجْمَعُونَ يَقُولُونَ: إِنَّك لَا تعد من أهل الْعلم، وَلَا تدخل فِي عداد أَهله.

وَأَيْضًا عُلَمَاء الصَّحَابَة أعلم من صَاحبك، وَكَذَلِكَ عُلَمَاء التَّابِعين، فَكيف اخْتَرْت صَاحبك عَلَيْهِم؟.

ثمَّ أخبرنَا هَل وجد فِي أَيَّام الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ مقلد لأَحَدهم أَو لجَماعَة مِنْهُم، بل

---

(١) في (أ) (فمالك).

(٢) في (أ) (رضي أم أبى).

(٣) في (أ) (بالعلم ولا بالأعلم).

لم تحدث بِدعَة التَّقْلِيد إِلَّا فِي الْقرن الرَّابِع، وَلم يبْق إِذْ ذَاك صَحَابِيّ وَلَا تَابِعِيّ.

ثمَّ هَذَا الَّذِي قلدته قد خَالفه غَيره من أهل الْعلم، وَقَالَ بِخِلَاف مَا يَقُول، فَأَخْبرنَا بِمَ عرفت أَن صَاحبك المحق دون الْمُخَالف له(١)؟ فَإنَّك تقر على نَفسك بأنك لَا تعرف مَا هُوَ الْحق، وَلَا من المحق من أهل الْعلم، وَغَيْرك من المقلدين يعْتَقد مثل اعتقادك فِيمَن قَلّدهُ فَمن المحق مِنْكُمَا؟ وَمن الْمُصِيب للحق من إماميكما؟

إِن قلتما(٢): لَا نَدْرِي فَمَا بالكما تقيمان أنفسكما مقَام المستدلين بحجج الله وأنتما لَا تعرفانها وَلَا تعقلانها بإقراركما على أنفسكما؟

وَإِن قلتما: قد عقلتما الْحجَّة على جَوَاز التَّقْلِيد فقد فتح الله لَكمَا خوخة من هَذِه العماية، وَيسر لَكمَا طَرِيقا إِلَى الرشاد فَأَقْبلَا إِلَيْنَا نعرفكما مَا أَنْتُمَا عَلَيْهِ من التَّمَسُّك بالتقليد فِي الدّين دين الله وَالْعَمَل بِالرَّأْيِ الفايل الْمُخَالف للأدلة الشَّرْعِيَّة، فَإِنَّهُ إِن صَحَّ لَكمَا مَا زعمتماه لَا تخالفان فِي أَن الْكتاب وَالسّنة مؤثران على ذَلِك الرَّأْي الَّذِي قلدتما غيركما فِيهِ، وَحِينَئِذٍ قد نجح الدَّوَاء(٣) وَقرب الْبُرْء من ذَلِك الْمَرَض الَّذِي أصابكما، وَأَيْضًا نقُول لهَذَا الْمُقلّد الْمِسْكِين: نَحن نعلم وَتعلم أَنْت إِن بَقِي لَك شَيْء من الْعقل وَنصِيب من الْفَهم أَن عُلَمَاء الْمُسلمين من الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَمن بعدهمْ

---

(١) (له) سقط من (أ).

(٢) في (أ) (قلت).

(٣) في (أ) (نجع)، وهو الأصوب، فإنه يقال للدواء إذا حصل به الشفاء (دواء ناجع) بينما في مطبوع آخر وردت (نجح)، والله أعلم.

وَمن المعاصرين لمن قلدته وَمن بعدهمْ من أَئِمَّة الْعلم أَن التجويز فيهم من التَّرَدُّد فِيمَا جَاءُوا بِهِ، واختاروه لأَنْفُسِهِمْ مثل التجويز مِنْك فِي إمامك، وَهَذَا شَيْء يعرفهُ عقلاء الْمُسلمين.

فَمَا بالك عَمَدت إِلَى وَاحِد مِنْهُم فقلدته دينك فِي جَمِيع مَا جَاءَ بِهِ من الصَّوَاب وَالْخَطَأ؟.

إِن قلت: لَا أَدْرِي، فَنَقُول: لَا دَريت. نَحن نعرفك بِالْحَقِيقَةِ، أَنْت ولدت فِي قطر قد قلد فِيهِ أَهله عَالما من عُلَمَاء الْإِسْلَام فدنت بِمَا دانوا، وَقلت بِمَا قَالُوا، فَأَنت من الَّذين يَقُولُونَ عِنْد سُؤال الْملكَيْنِ: سَمِعت النَّاس يَقُولُونَ شَيْئا فقلته، فَيُقَال لَك: لَا دَريت وَلَا تليت، وَكَانَ الْأَحْسَن بك إِن كنت ذَا عقل وَفهم وَقد أخذت بأقوال(١) الإِمَام الَّذِي قلدته أَن تضم إِلَى ذَلِك قَوْله: إِنَّه لَا يحل لأحد أَن يقلده، فَمَا بالك تركت هَذَا من أَقْوَاله؟!

ثمَّ اعْلَم أَنَّك مسئول يَوْم الْقِيَامَة عَن دين الله هَذَا الَّذِي أنزل بِهِ كِتَابه الْعَزِيز، وَبعث بِهِ نبيه الْكَرِيم، فَانْظُر مَا أَنْت قَائِل، وبماذا تجيب؟

إِن قلت: أخذت بقول الْعَالم فلَان فَهَذَا الْعَالم فلَان مَعَك فِي عرصات الْقِيَامَة مسئول كَمَا سُئِلت متعبد بِمَا تعبدك الله بِهِ.

فَإِذا قلت: قلدت فلَانا وَأخذت بقوله فعبدت الله سُبْحَانَهُ بِمَا أمرني بِهِ، وأفتيت بِمَا

---

(١) في (أ) (بقول).

قَالَه وقضيت بِمَا قَرَّرَهُ فأبحت الْفروج وسفكت الدِّمَاء وَقطعت الْأَمْوَال، فَإِن قيل لَك: فعلت هَذَا بِحَق أَو بباطل، فَمَا أَنْت قَائِل؟.

وإن(١) قلت: فعلت ذَلِك بقول فلَان فَلَا بُد أَن يُقَال لَك: علمت أَن قَوْله صَوَاب مُوَافق لما شَرعه الله لِعِبَادِهِ فِي كِتَابه وَسنة رَسُوله فَلَا بُد أَن تَقول: لَا أَدْرِي. فَلَا دَريت، وَلَا تليت، ثم قيل(٢) لَك فِي عرصات الْقِيَامَة: أَي دليل لك(٣) على تَخْصِيص هَذَا الْعَالم بِالْعَمَلِ بِجَمِيعِ مَا قَالَه، وتأثيره على قَول غَيره، بل على الْكتاب وَالسّنة، هَل بعثته نَبيا لعبادي بعد مُحَمَّد بن عبد الله رَسُولِي؟ أم أمرت عبَادي بِطَاعَتِهِ كَمَا أمرت عبَادي بِاتِّبَاع رَسُولِي؟ فَانْظُر مَا أَنْت قَائِل، فَإِن هَذَا سُؤال لَا بُد أَن تسْأَل عَنهُ، فَإِن الله سُبْحَانَهُ إِنَّمَا بعث إِلَى عباده رَسُولا وَاحِدًا، وَأنزل إِلَيْهِم كتابًا وَاحِدًا، وَجَمِيع الْأمة أَولهَا وَآخِرهَا سابقها ولاحقها متعبدون بِمَا شَرعه لَهُم الله سُبْحَانَهُ فِي كِتَابه وعَلى لِسَان رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-].

وَمن جملَة من هُوَ متعبد بِهَذِهِ الشَّرِيعَة رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فَكيف بإمامك الَّذِي هُوَ وَاحِد من الْعَالم، وفرد من أَفْرَاد الْبشر؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور].

---

(١) في (أ) (فإن).

(٢) هكذا وردت ههنا بسقوط (إذا) بينما في (أ)، و(ط) مثبتة (إذا قيل).

(٣) في (أ)، و(ط) (دليل دلك).

مَنْهَج الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ:

ثمَّ انْظُر يَا مِسْكين فِي أَمر آخر، وَهُوَ أَنه قد انْقَضى قبل حُدُوث هَذِه الْمذَاهب خير الْقُرُون، ثمَّ الَّذين يَلُونَهُمْ، وَمَعْلُوم لكل من لَهُ فهم أَنهم كَانُوا على الْعَمَل بِالْكتاب وَالسّنة، وَكَانَ المقصرون مِنْهُم يسْأَلُون الْعلمَاء عَن الحكم الَّذِي يعرض لَهُم فِي عبَادَة أَو مُعَاملَة، فيجيبون عَلَيْهِم بِمَا عِنْدهم من الْكتاب وَالسّنة، ويروون لَهُم مَا ورد فيهمَا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَة، وَأَنت تقر بِأَنَّهُم على هدى وَحقّ، فَانْظُر فِي حَال من خَالف مَا كَانُوا عَلَيْهِ من أهل التَّقْلِيد الْحَادِث، وَاجعَل نَفسك حَيْثُ شِئْت، واختر لَهَا ما يحلوا(١).

فَإِن قلت: إمامي قد كَانَ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ، قُلْنَا لَك: فَهَل شَاركهُ فِي ذَلِك غَيره أم لَا؟ فَإِن قلت: نعم، قُلْنَا لَك: فَمَا حملك على الْأَخْذ بقول وَاحِد من أهل الْعلم دون غَيره مَعَ نَهْيه لَك عن تقليده ؟!.

وَيُقَال لهَذَا الْمُقَلّد أَيْضا: إِذا أخبرك عَالم من عُلَمَاء الْإِسْلَام بِأَن مَا قلدت إمامك فِيهِ فِي الْمَسْأَلَة(٢) الْفُلَانِيَّة خلاف مَا فِي كتاب الله، وَخلاف مَا فِي سنة رَسُوله، أَو خلاف مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَة والتابعون، فَهَل أَنْت تَارِك لذَلِك الرَّأْي الَّذِي أخذت بِهِ من رَأْي إمامك أم لَا؟

إِن قلت: نعم، فقد هديت ورشدت، وَلَا نطلب مِنْك غير هَذَا، فَانْظُر مَا عِنْد أكَابِر عُلَمَاء عصرك فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَة الَّتِي قلدت إمامك فِيهَا، واسألهم عَن الدَّلِيل،

---

(١) في (أ)، وردت (يحلو) بسقوط الألف وكذا بمطبوع آخر.

(٢) في (أ) (المسئلة).

وَعَما هُوَ الْحق المطابق للْكتاب وَالسّنة، واعمل على قَوْلهم، وعَلى مَا يرشدونك إِلَيْهِ، وَلَا نسْأَل إِلَّا من اشْتهر بَين النَّاس بِمَعْرِفَة الْكتاب وَالسّنة.

وَإِن قلت: لَا، فاعرف مَا أَنْت عَلَيْهِ، وَمَا هُوَ الْأَمر الَّذِي وَقعت [فيه](١).

واعترف على نَفسك بِأَن رَأْي إمامك أقدم من كتاب الله وَمن سنة رسوله(٢)، وَبعد ذَلِك انْظُر بعقلك هَل أوجب الله عَلَيْك اتِّبَاع هَذَا الْعَالم، وَالْأَخْذ بِجَمِيع مَا يَقُوله؟ وَأَقل حَال أَن تسْأَل عُلَمَاء الدّين فِي هَذِه الْمَسْأَلَة بخصوصها، فَإِنَّهُ ينفتح لَك عِنْد ذَلِك بَاب خير وَطَرِيق رشد.

فَإِن أَبيت فَاعْلَم أَنَّك قد جعلت إمامك نَاسِخا للشريعة المحمدية رَافعا لَهَا، وَلَيْسَ بعد هَذَا من الضلال شَيْء، وَأَنت إِن أنصفت اعْترفت بِهَذَا، وَلم تنكره فَإِن أنكرته(٣) فَأَخْبرنِي مَتى آثرت دَلِيلا من كتاب أَو سنة على قَول إمامك، وسألت(٤) عُلَمَاء الْكتاب وَالسّنة عَن مَسْأَلَة مِمَّا أَنْت عَلَيْهِ وَرجعت إِلَى مَا أفتوك بِهِ، ورووه لَك؟

فَإِن قلت: أَنْت لَا تعرف الْحجَّة وَلَا تعلقهَا، وَلَا تَدْرِي هَل الصَّوَاب بيد إمامك، أَو بيد من خَالفه، قُلْنَا: فَأخْبرنَا هَل أَنْت على قصورك وجهلك لَا يسعك مَا وسع

---

(١) وردت في (أ)، وقد وردت ههنا معقوفه وفي (ط) عقب عليها بأنها زيدت لإتمام سياق الكلام.

(٢) في (أ) بزيادة (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٣) (فإن أنكرته) ساقطة من (أ).

(٤) هكذا وردت في (أ)، وفي (ط) (أو سألت).

الْمُقَصِّرِينَ من الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ؟ فقد كَانَ فيهم من هُوَ كَذَلِك.

فَإِن قلت: وَمَا كَانُوا يصنعونه إِذا احتاجوا إِلَى الْعَمَل فِي عبَادَة أَو مُعَامَلَة؟ قُلْنَا: كَانُوا يسْأَلُون المشتهرين بِالْعلمِ عَن الشَّرِيعَة فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَة، ويسترووهم النُّصُوص فيروونها لَهُم، فَكُن كَمَا كَانُوا، واعمل كَمَا عمِلُوا، وَإِن قلت: لَا يسعك مَا وسعهم فَلَا وسع الله عَلَيْك، وستعلم سوء مغبة مَا أَنْت فِيهِ، وخسار(١) عاقبته، وَلَا يظلم رَبك أحدا.

معنى الاقْتِدَاء بالصحابة، وموقف الْمُقَلّد من ذَلِك:

وَقد احْتج بعض مقصري المقلدة لجَوَاز التَّقْلِيد بِحَدِيث: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ**».

وَهَذَا الحَدِيث لم يَصح عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، كَمَا هُوَ مَعْلُوم عِنْد أهل هَذَا الشَّأْن، فقد اتَّفقُوا على(٢) أَنه غير ثَابت(٣)، وَلَو سلمنَا ثُبُوته تنزلا

(١) في (أ) (وخسارة).

(٢) (على) ساقط من (أ).

(٣) موضوع، رواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/ ١٧٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٥)، وابن منده في فوائده (ص: ٢٩) من طريق عَبْد اللهِ بْن رَوْحٍ، ثنا سَلامُ بْنُ سُلَيْمٍ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ غُصَيْن، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: سلام بن سليم التميمي، متروك الحديث كما في التقريب.

=

=

العلة الثانية: الحارث بن غصين الثقفي، لم أجد من وثقه، وذكره ابن حبان في ثقاته.

وقد قال ابن منده عقب الحديث: إسناده ساقط، والحديث موضوع.اهـ

وقال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول.اهـ

وقال ابن حزم في رسائله (٣/ ٩٦): فحديث موضوع.اهـ وقال فِي كِتَابه الإحكام فِي أُصُول الْأَحْكَام (٦/ ٨١٠): هَذِه رِوَايَة سَاقِطَة، أَبُو سُفْيَان ضَعِيف، والْحَارث بْن غصين هَذَا هُوَ أَبُو وهب الثَّقَفِيّ، وَسَلام بن سُلَيْمَان يروي الْأَحَادِيث الْمَوْضُوعَة، وَهَذَا مِنْهَا بِلَا شكّ. اهـ.

وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٤): هذا الكلام لا يصح عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.اهـ

وله طريق ثانية: رواها الآجري في الشريعة (٤٤٧)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٦٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٤) من طريق حَمْزَةَ الْجَزَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّمَا أَصْحَابِي مِثْلُ النُّجُومِ، فَأَيُّهُمْ أَخَذْتُمْ بِقَوْلِهِ اهْتَدَيْتُمْ**».

وهذا إسناد شديد الضعف.

فيه حمزة بن أبي حمزة الجعفي، قال الحافظ في التقريب: متروك متهم بالوضع. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦): قال ابْن معِين: لَا يُسَاوِي فلسًا. وَقَالَ الإِمَام البُخَارِيّ: مُنكر الحَدِيث. وَقَالَ الدَّارقطني: مَتْرُوك. وَقَالَ ابْن عدي: عَامَّة مَا يرويهِ مَوْضُوع. ثمَّ سرد الذَّهَبِيّ بَعْضًا من مروياته الْمَوْضُوعَة مِنْهَا هَذِه الرِّوَايَة: «**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ**...».اهـ وانظر إعلام الموقعين عن رب العالمين - ت: طه عبد الرؤوف (٢/ ٢٤٢). وذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٤/ ٤٠) لشيخنا العلامة المحدث محمد بن علي آدم الإتيوبي رَحِمَهُ اللهُ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ١٤٩).

وله طريق ثالثة: رواها البيهقي في المدخل إلى السنن (١٥٢)، والخطيب في الكفاية (١٠١)، ومن =

=

طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ٥٣) من طريق بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيِّ، ثنا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْبَيْرُوتِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: وذكره.

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: بكر بن سهل الدمياطي ضعفه النسائي كما في تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٧٢٥).

العلة الثانية: سليمان بن أبي كريمة الشامي، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٤٠١): قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: عَامَّةُ أَحَادِيثِهِ مَنَاكِيرُ، وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلامًا. قُلْتُ: ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَمَا وَثَّقَهُ أَحَدٌ.اهـ

العلة الثالثة: جويبر بن سعيد البلخي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف جدا.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٧) قَالَ فِيهِ ابْن معِين: لَيْسَ بِشَيْء. وَقَالَ الْجوزجَاني: لَا يشْتَغل بِهِ. وَقَالَ النَّسَائِيّ وَالدَّارقطني وَغَيرهمَا: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ أَبُو قدامَة السَّرخسِيّ: قَالَ يحيى الْقطَّان: تساهلوا فِي أَخذ التَّفْسِير عَن الْقَوْم لَا تولعوهم فِي الحَدِيث ثمَّ ذكر لَيْث بن أبي سليم وجويبر هَذَا وَالضَّحَّاك وَمُحَمّد بن السَّائِب وَقَالَ هَؤُلَاءِ لَا يحمد حَدِيثهمْ وَيكْتب التَّفْسِير عَنْهُم. اهـ.

العلة الرابعة: الضحاك بن مزاحم، وإن كان صدوقا كما في التقريب فإنه لم يسمع من ابن عباس كما في جامع التحصيل.

وله طريق رابعة: رواها ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٥١)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (١٥١)، والخطيب في الكفاية (١٠٢)، وفي الفقيه والمتفقه (١/ ١٧٧)، وابن بطة في الإبانة (٣٢٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٢٢٧) من طريق نعيم بن حماد، حدثنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «سألت ربي فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى عز وجل إلي

=

فَمَعْنَاه ظَاهر وَاضح، وَهُوَ الِاقْتِدَاء بالصحابة فِي الْعَمَل بالشريعة الَّتِي تلقوها عَن

=

يا محمد، إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضهم أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى».

وهذا إسناد ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: نعيم بن حماد الخزاعي، وقد تقدم أنه ضعيف في الحديث إمام في السنة.

العلة الثانية: عبد الرحيم بن زيد العلمي ترجم له الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠٥)، وقال: قَالَ الدوري عَن ابْن معِين: إِنَّه لَيْسَ بِشَيْء. وَقَالَ الْجوزجَاني: غير ثِقَة. وَقَالَ أَبُو زرْعَة: واه ضَعِيف الحَدِيث. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: يتْرك حَدِيثه مُنكر الحَدِيث كَانَ يفْسد أَبَاهُ يحدث عَنهُ بالطامات. وَقَالَ الإِمَام البُخَارِيّ: تَركُوهُ. وَقَالَ أَبُو دَاوُد: ضَعِيف. وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ مرّة: لَيْسَ بِثِقَة وَلَا مَأْمُون وَلَا يكْتب حَدِيثه. وَقَالَ ابْن عدي: يروي عَن أَبِيه عَن شَقِيق عَن عبد الله غير حَدِيث مُنكر وَله أَحَادِيث لَا يُتَابِعه عَلَيْهَا الثِّقَات. وَقَالَ الْعقيلِيّ: قَالَ ابْن معِين: كَذَّاب خَبِيث. وَقَالَ عبد الله بن عَليّ بن الْمَدِينِيّ عَن أَبِيه: ضَعِيف. وَقَالَ السَّاجِي: عِنْده مَنَاكِير. اهـ

وقد أعل هذا الحديث عامة المحدثين وأنه موضوع وراجع طرق هذا الحديث وعلله في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٢/ ٢٣١)، وانظر منهاج السنة النبوية (٨/ ٣٦١).

والتلخيص الحبير ط العلمية للحافظ (٤/ ٤٦٣)، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين للسبكي والعراقي (٦/ ٢٧٢٠)، ولسان الميزان (٢/ ١١٨)، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٣٨٨)، وكشف الخفاء ت هنداوي (١/ ١٥٠)، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (٩/ ٥٨٥)، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٤١٩)، وتذكرة الموضوعات للفتني (ص: ٩٨)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ١٤٩)، وأنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري) (١/ ٦١١)، وهناك رسالة وقفت عليها بعنوان نظرات في حديث أصحابي كالنجوم جمع صاحبها طرق هذا الحديث وبين علله.

رَسُول الله [-صَلَّىٰ‌ٱللَّهُ‌عَلَيۡهِ‌وَعَلَىٰٓ‌اٰلِهِ‌وَسَلَّمَ-]، وأخذوها عَنهُ، فَمن اقْتدى بِوَاحِد مِنْهُم فِيمَا يرويهِ مِنْهَا عَن النَّبِي [-صَلَّىٰ‌ٱللَّهُ‌عَلَيۡهِ‌وَعَلَىٰٓ‌اٰلِهِ‌وَسَلَّمَ-] فقد اهْتَدَى ورشد، وَدخل إِلَى الشَّرِيعَة من الْبَاب الَّذِي يدْخل إِلَيْهَا مِنْهُ.

وَلَيْسَ المُرَاد الِاقْتِدَاء بِهِ(١) فِي رَأْيه، فَإِنَّهُم -رَضِيَ‌ٱللَّهُ‌عَنۡهُمۡ- لَا [رأي] لَهُم يُخَالف مَا بَلغهُمْ من الشَّرِيعَة قطّ.

رأي الْعَالم عِنْد فقد الدَّلِيل رخصَة لَهُ فَقَط:

وَلَو كَانَ مثل هَذَا حجَّة فِي الِاقْتِدَاء بِمَا ينْقل عَنْهُم من الرَّأْي الرَّاجِع إِلَى الْكتاب وَالسّنة بِقِيَاس صَحِيح أَو نَحوه لَكَانَ ذَلِك خَاصّا بالصحابة؛ للمزية الَّتِي [لا يساويهم فيها غيرهم](٢)، وَلَا يلْحق بهم سواهُم، مَعَ أَنه قد وَقع الْإِجْمَاع من عُلَمَاء الْإِسْلَام جَمِيعًا أَن رأي الْعَالم عِنْد فقد الدَّلِيل إِنَّمَا هُوَ رخصَة لَهُ لَا يحل لغيره الْعَمَل بِهِ حَسْبَمَا قد بيناهُ فِي مؤلفاتنا بأتم بَيَان، ونقلناه أصح نقل.

ثمَّ بعد اللُّتيا وَالَّتِي(٣) نقول لهَذَا الْمُسْتَدلّ بِهَذَا الحَدِيث الَّذِي لم يَصح: هَب أَنه صَحِيح، فَهَل قلدت صحابيًا أم غير صَحَابِيّ، وَعند ذَلِك يقف حِمَاره على القنطرة.

وَمثل هَذَا لَو اسْتدلَّ مستدل مِنْهُم بِحَدِيث: «**عَلَيْكُم بِسنتي وَسنة الْخُلَفَاء**

---

(١) فِي (أ) (الاقتدى).

(٢) (أ) (التي لايساويها غيرهم)، والصواب ما ورد في النص أعلاه، وهو ما يوافق النص من حيث تركيب الجملة، وقد أيد ذلك في (ط).

(٣) هكذا في (أ)، وفي(ط) (واللتي).

الرَّاشِدين المهديين من بعدِي»(١)، فَإِن الْمُرَاد بِهِ الِاقْتِدَاء بهم فِي أَقْوَالهم وأفعالهم، وَفِي

---

(١) **صحيح**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٨/ ٣٧٣)، والترمذي، برقم: (٢٦٧٦)، وأبو داود، برقم: (٤٦٠٧)، وابن ماجه، برقم: (٤٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١١٤)، والدارمي في سننه، برقم: (٩٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٧١٢٧)، وفي معرفة الصحابة، برقم: (٥٥٩٥)، والطبراني في الكبير، برقم: (٦١٩)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٥)، وفي الثقات (١/ ٨)، والحاكم في مستدركه (١/ ٩٧)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٨)، والآجري في الشريعة (٤٧)، وابن بطة في الإبانة (١١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم: (٨٠)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٠٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، برقم: (١٠٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٧٨)، وفي جامع بيان العلم وفضله (٢٣٠٣) من طرق إلى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، وحجر بن حجر الكلاعي كلاهما عَنْ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الْفَجْرَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ لَهَا الْأَعْيُنُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا أَوْ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَأَوْصِنَا، قَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى الله وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى بَعْدِي اخْتِلَافًا كثيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**».

وهذا إسناد حسن.

وعبد الرحمن بن عمرو السلمي قد روى عنه جمع من الثقات، وقال الذهبي في «الكاشف» (١/ ٦٣٨): صدوق. اهـ

وأما حجر بن حجر الكلاعي قال الحافظ في التقريب: مقبول.

قلت: هو مقرون كما ترى بعبد الرحمن السلمي ولا يعتبر به.

لكن قد تابعهما عدد من الرواة:

الأول: يحيى بن أبي المطاع القرشي، رواه ابن ماجه، برقم: (٤٢)، والحاكم في مستدركه

=

=

(١/ ٩٧)، وأبو نعيم في مستخرجه، برقم: (٤)، والبزار في مسنده، برقم: (٤٢٠١)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٧٨٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠/ ١٧٩) من طرق عن عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَلاءِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْمُطَاعِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ السُّلَمِيَّ ... به.

الثاني: جبير بن نفير الحضرمي رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٦٤٢)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٩)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٨٨) من طرق عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ... به.

الثالث: المهاصر بن حبيب الزبيدي، رواه الطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٦٩٧)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٥٩).

الرابع: أحمد بن محمد الحضرمي رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٦٢٤).

فهذه متابعات بعضها تُحسن بعض، فبعضها صالح في المتابعات مما هو منقطع ومرسل وما في بعض أسانيده اختلاف فبمجموعها يقوى الحديث ولبعض فقراته شواهد كثيرة.

وقد أورد بعض هذه الطرق فضيلة شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري -حفظه الله- في شرح الأربعين النووية (١/ ٢٠٥) ثم قال: فمع هذه الطرق يصير الحديث حسنًا، وقد ألف بعضهم رسالة في هذا الحديث وخلص إلى تضعيفه ولم يصب، فالحديث إنما فيه بعض الزوائد مثل «**وإن تأمر عليكم عبد حبشي**»...اهـ

قلت: ويشهد لمعنى قوله: «**وسنة الخلفاء الراشدين**» ما في مسلم، برقم: (٦٨١ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ..وفيه فَقَالَ: «**فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**».

وشاهد آخر في الترمذي، برقم: (٣٦٦٣)، وابن ماجه، برقم: (٩٧)، وغيرهما عَنْ حُذَيْفَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «**إِنِّي لَا أَدْرِي مَا بَقَائِي فِيكُمْ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**»، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وصححه العلامة الألباني في سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٥/ ٦٦٨)، وفي صحيح ابن ماجه (١/ ٢٣)، وسيأتي تحقيقه بإذن الله، وأن الراجح ضعفه عن حذيفة، وهو صحيح بشواهده.

=

=

وأما قوله: «**فعليكم بسنتي...**» إلخ فأدلتها كثيرة في الكتاب والسنة مما فيه الحث على طاعة النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ- والاتباع وعدم الابتداع.

وحديث العرباض بن سارية هذا قد تلقته الأمة بالقبول، وصححه علماء أهل السنة، وأئمة العلل من المتقدمين والمتأخرين من علمائنا ولم نسمع ولم نقرأ عن واحد منهم أنه ضعفه، بل يستشهدون به في خطبهم ومحاضراتهم وفي كتبهم وما إلى ذلك، وإليك كلامهم في الحكم على الحديث:

قال الحاكم عقب الحديث: هذا حديث صحيح ليس له علة، وقد احتج البخاري بعبد الرحمن ابن عمرو، وثور بن يزيد، وروى هذا الحديث في أول كتاب الاعتصام بالسنة، والذي عندي أنهما رَحِمَهُمَاٱللَّهُ توهما أنه ليس له راو عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد، وقد رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث المخرج حديثه في الصحيحين عن خالد بن معدان.اهـ

قلت: ووافقه الذهبي على تصحيحه إلا أنه لم يخرج البخاري لعبد الرحمن بن عمرو في الصحيح، وإنما هو كتاب مفرد غير الصحيح، واسمه الاعتصام انتقى منه ما هو على شرط الصحيح وراجع فتح الباري لابن حجر» (١٣/ ٢٤٦).

وقال الجورقاني في الأباطيل (١/ ٤٧٣): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ، حَدَّثَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ مِثْلَهُ.

وقال الترمذي عقب الحديث: حديث صحيح.

وأقر قول الترمذي شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١/ ٨٠).

وقال في موضع آخر (٤/ ٣٩٩): بَلْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ... وذكر الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر» (١/ ١٣٧): هذا حديث صحيح رجاله ثقات.اهـ

ونقل في التلخيص الحبير ط العلمية (٤/ ٤٦٢) عن الحاكم أنه قَالَ: قَدْ اسْتَقْصَيْت فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضَ الِاسْتِقْصَاءِ.اهـ

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» ط العلمية (٤/ ١٠٧): وهَذَا حَدِيثٌ

=

=

حَسَنٌ، إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.اهـ

وقال البغوي شرح السنة (١/ ٢٠٥): هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.اهـ

وقال الضياء المقدسي في اتباع السنن واجتناب البدع (ص: ٢٠): حديث صحيح.اهـ

وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٥): حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين، هذا حديث ثابت صحيح.اهـ

قال أبو نعيم في الضعفاء (ص: ٤٦): هَذَا حَدِيث جيد صَحِيح من حَدِيث الشاميين، وَقد روى هَذَا الحَدِيث عَن الْعِرْبَاض بن سَارِيَة ثَلَاثَة من تَابِعِيّ الشَّام.اهـ

ونقل ذلك ابن رجب في جامع العلوم والحكم ت ماهر الفحل (٢/ ٧٥٧) فقال: وقال الحافظ أبو نعيم: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين.اهـ

والحافظ ابن كثير في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص١٣٥) فقال: وصححه أيضا: الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والدغولي، وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام، وأحسنه.اهـ

وقال الشاطبي بعد إيراده في الاعتصام (٢/ ١٢٨):وَقَدْ صَحّ مِنْ حَدِيثِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سارية -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أنه قَالَ: ...، وذكره.

وقال في موضع آخر (١/ ١١٢): وَرُوِيَ عَلَى وُجُوهٍ مِنْ طُرُقٍ.اهـ

وقال العراقي في ترجمة عبد الرحمن بن عمرو السلمي في ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٤٦) ردا على ابن القطان حيث قال: مجهول. قلت: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات، وروى عَنهُ ابْنه جَابر وضمرة بن حبيب وَعبد الْأَعْلَى بن هِلَال وَمُحَمّد بن زِيَاد الألهاني، فالرجل مَعْرُوف الْعين وَالْحَال مَعًا.اهـ

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٥٨٢): وَقَالَ الْبَزَّار: وَهُوَ أصح إِسْنَادًا من حَدِيث حُذَيْفَة.اهـ

وقال الإمام الألباني في«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٥٢٦): وهذا إسنادصحيح رجاله كلهم ثقات كما بينته في "ظلال الجنة " (رقم ٢٨ و ٢٩)، وهو في تخريج "كتاب السنة" لابن أبي

=

عباداتهم، ومعاملاتهم، وهم لَا يوقعونها إِلَّا على الْوَجْه الَّذِي أَخَذُوهُ من رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وعرفوه من أَفعاله وأقواله، وَقد كَانَ ذَلِك ديدنهم وهَجِيراهم لَا يفارقونه قيد شبر، وَلَا يخالفونه أدنى(١) مُخَالفَة.

فَهَذَا هُوَ الْمُرَاد بِالْحَدِيثِ على مَا فِيهِ من الْمقَال، فَإِن فِي إِسْنَاده مولى الرِّبعي(٢)

= عاصم، والزيادة له، وقد أخرجها هو وأصحاب السنن وغيرهم من طرق كثيرة عن العرباض -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، فانظرها في "الظلال" (٢٦ - ٣٤ و ١٠٣٧ - ١٠٤٥)، و "مسند الشاميين" (ص ٢٣٧ و ٢٧٦ و ٤٠٣). اهـ

وقال الإمام الوادعي في الصحيح المسند (/ ٤٤٥)، وفي نشر الصحيفة (١/ ١١٩): هذا حديث حسن.اهــ. وحسنه تلميذه وخليفته شيخنا العلامة يحيى الحجوري -حفظه الله- كما تقدم.

ثم إني بعد بيان ما يسره الله من حال هذا الحديث وقفت على رسالة لشيخنا الفاضل جميل الصلوي أفرد فيها تحقيق وتخريج هذا الحديث، وهي بعنوان إفادات على حديث العرباض بن سارية، وقد فصل فيها القول بما لا مزيد عليه إن شاء الله لمن أراد تفصيل القول في هذا الحديث.

وإنما سقت هنا أقوال أئمة السنة في إثبات هذا الحديث لبيان تلقيهم بالقبول لهذا الحديث، وفيه رد على من ضعف هذا الحديث من بعض المتأخرين، وهو المدعو حسان عبد المنان الذي زعم الرد على الإمام الألباني، وقد قال الإمام الألباني ردا عليه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٥٢٧). (تنبيه): هذا الحديث الصحيح مما ضعفه المدعو (حسان عبد المنان) مع اتفاق الحفاظ قديما وحديثا على تصحيحه، ضعفه من جميع طرقه، مع أن بعضها حسن، وبعضها صحيح كما بينته في غير ما موضع، وسائر طرقه تزيده قوة على قوة، ومع أنه أتعب نفسه كثيرًا في تتبع طرقه، وتكلف تكلفا شديدا، في تضعيف مفرداته...إلخ.

(١) في (أ) (أدنا).

(٢) في (أ) (لربعي).

وهومَجْهُول، والمفضل الضَّبِّيّ وَلَيْسَ بِحجَّة(١)، ثمَّ بعد اللُّتَيَّا وَالَّتِي(٢) نقول للمستدل بذلك فَهَل قلدت أحد الْخُلَفَاء الرَّاشِدين، أم قلدت غَيرهم؟

وَهُوَ لَا بُد أَن يعْتَرف أَنه قلد غَيرهم، وَأَنه أبعد النَّاس عَن اتِّبَاع مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَأَنه لَو جَاءَهُ(٣) من هديهم الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ مُجَلد ضخم يُخَالف أدنى(٤) مَسْأَلَة مِمَّا قلد فِيهَا إِمَامه لرمى بِهِ وَرَاء الْحَائِط، وَلم يلْتَفت إِلَيْهِ وَلَا عول(٥) عَلَيْهِ.

ثمَّ إِذا صَحَّ هَذَا الحَدِيث فَفِيهِ الْإِرْشَاد إِلَى سنته [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَسنة خلفائه الرَّاشِدين، وَمَعْلُوم أَن مَا كَانَ قد ثَبت من سنته لَا يُخَالِفهُ الْخُلَفَاء الراشدون وَلَا غَيرهم من الصَّحَابَة، بل هم عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُم سنة تخَالف مَا سنه رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قطُّ، وَلَا سُمع عَن وَاحِد مِنْهُم فِي جَمِيع عمره أَنه خَالف سنة ثَابِتَة عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-].

مَنْهَج الاجْتِهَاد هُو مَنْهَج الرَّسُول [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وأَصْحَابه:

وَإِذا عرفت هَذَا فقد قدمنَا من الْآيَات القرآنية وَالْأَحَادِيث الصَّحِيحَة(٦) مَا هُوَ

---

(١) يعني حديث: «**إِنِّي لَا أَدْرِي مَا بَقَائِي فِيكُمْ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**»، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وسيأتي بيانه وتحقيقه إن شاء الله فالمؤلف سيورده قريبا.

(٢)وردت هكذا في (أ)، وفي(ط) (اللتي).

(٣) في (أ) (جاه).

(٤) في (أ) (أدنا مسألة).

(٥) في (أ) (يعول).

(٦) في (أ) (والأخبار الصحيحة).

مَنْهَج الْحق، ومهيع الشَّرْع، وَهُوَ الْأَمر الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-]، وخلفاؤه الراشدون، وَبِه تقوم الْحجَّة على كل مُسلم، وَمن سنته [صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] الصحيحة(١) الثَّابِتَة المتلقاة بِالْقبُولِ قَوْله [صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-]: «**كل أَمر لَيْسَ عَلَيْهِ أمرنا فَهُوَ رد**»(٢).

وكل عَاقل لَهُ أدنى تعلق بِعلم الشَّرِيعَة المطهرة يعلم علما لَا شكّ فِيهِ(٣) وَلَا شُبْهَة أَن التَّقْلِيد لم يكن عَلَيْهِ أَمر رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-]، وَأَنه حَادث بعد مُضِيّ عصره [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] وعصر أَصْحَابه، وعصر التَّابِعين لَهُم، فَهُوَ رد، أَي(٤): مَرْدُود مَضْرُوب بِهِ وَجه صَاحبه.

فَإنَّا نعلم أَن الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَمر رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] هُوَ الْعَمَل بِكِتَاب الله سُبْحَانَهُ، ثمَّ بِمَا سنه رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] وَبَينه للنَّاس عَن أَمر الله، كَمَا قَالَ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]، وَقَالَ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ

(١) ساقطة من (أ).

(٢) لفظه في البخاري، برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم، برقم: (١٧٢٠) من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا-، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**».

وفي لفظ لمسلم، برقم: (١٧٢١): «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

(٣) في (أ) (يعلم علما يقينا لاشك فيه).

(٤) سقط من (أ).

﴿فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧](١)، وقال: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾[المائدة: ٩٢](٢)، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران [٣١]، وَقَالَ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١]، وَقَالَ: ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء:٥٩] الْآيَة، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ [النور:٥١](٣) وقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[النساء]. وَقد تقدم الْكَلَام على بعض هَذِه الْآيَات الْكَرِيمَة.

وَمن سنته [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] الَّتِي قَالَ فِيهَا «**عَلَيْكُم بِسنتي وَسنة الْخُلَفَاء الرَّاشِدين**»(٤)، [وقوله](٥) [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**كل بِدعَة ضَلَالَة**».

والتقليد بِدعَة لَا يُخَالف فِي ذَلِك مُخَالف، وَلَا يشك فِيهِ شَاك، فَيا أَيهَا الْمُقَلّد انْزعْ عَن غواياتك، واخرج عَن ضلالتك، وخلِّص نَفسك من بدعتك، ودع عَنْك التَّعَلُّق

---

(١) في(أ) سقطت (و) عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾ وهو خطأ، والصواب كما في الآية.

(٢) في (ط) عزا الآية إلى سورة [التغابن آية:١٢].

(٣) في (أ) سقط قوله تعالى من سورة النور ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾.

(٤) تقدم بيانه قريبا (ص: ٢٨٠).

(٥) وردت في (أ) بدون (واو) وفي (ط) بثبوت الواو وهذ الصواب لاتمام سياق الكلام.

بِمَا لَا يسمن وَلَا يُغني من جوع.

فَهَــذَا الْحــق لَــيْسَ بِــهِ خَفَــاء وَدعِنــي مــن بُنَيَّــاتِ الطَّرِيــق

فَخير الْأُمُور السالفات على الْهدى وَشــر الْأُمُــور المحــدثات الْبــدَائِع

فَهَكَذَا نقُول فِي حَدِيث: «اقتدوا بالذين(١) بعدِي أبو(٢) بكر وَعمر»(٣)،

---

(١) هكذا وردت في (أ)، والصواب: (اللذين) كما جاءت النصوص بذكرها.

(٢) في (أ) (أبي).

(٣) صحيح لغيره، رواه الترمذي، برقم: (٣٦٦٣)، (٣٦٦٢)، (٣٧٩٩)، وابن ماجه، برقم: (٩٧)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٨/ ٣١٠)، وفي (٣٨/ ٣٩٩)، وفي (٣٨/ ٤١٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٥٨٠)، وابن أبي شيبة في مسنده، برقم: (٣٢٤٧٨)، (٣٨٠٤٦)، والسنة للخلال (٣٠٣)، و أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٣٦٨٥)، والبغوي في السنة، برقم: (٣٨٩٥)، وفي معالم التنزيل (٣٩٩)، والآجري في الشريعة (٣٠٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم: (٢٤٩٨)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢١٢)، وفي المدخل إلى السنن (٦١)، وابن سعد في الطبقات، برقم: (١٣٦٨٥)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٧٥)، والهروي في ذم الكلام (٢٥١)، والحميدي في مسنده، برقم: (٤٥٤)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٨٢٨)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٣٨٠٤٦)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (١٤٢٤)، (١١٤٨)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (١٢٣٣)، (١٢٣٢)، (١٢٢٤)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١٦٥١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٥٦٩)، و(١٦/ ٥٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ١٣٦)، والجورقاني في الأباطيل (١١/ ٢٨٨) من طريق الفريابي وقبيصة بن عقبة وأبي عاصم النبيل ووكيع ومؤمل بن إسماعيل ومحمد بن كثير ستتهم يروونه عن سُفْيَان، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَوْلًى لِرِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «إِنِّي لَا أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ، فَاقْتَدُوا =

=

بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي»، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، «**وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَمَا حَدَّثَكُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ فَصَدِّقُوهُ**».

وهذا إسناد رجاله ثقات. غير مولى ربعي، وقد جاء تسمية هلال مولى ربعي في رواية إبراهيم بن سعد الزهري عَنْ سُفْيَانَ ابن عيينة، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ هِلالٍ، مَوْلَى رِبْعِيّ عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَرَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهلال هذا لا يعرف، وقد أورده البخاري في «التاريخ الكبير » (٨/ ٢٠٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٧٦)، والحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٠/ ٣٥٥)، وغيرهم ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا.

وقد خالف الجميع أبو حذيفة واسمه موسى بن مسعود النهدي فرواه عن سُفْيَان الثَّوْرِي عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ فجعله عن ربعي بإسقاط مولاه وهذه مخالفة شاذة، وأبو حذيفة ذكره الحافظ في التقريب وقال: صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف.

قلت: وهذا من تصحيفاته، وأيضا في روايته عن سفيان كلام كما في ترجمته من تهذيب الكمال.

وممن خالفهم أيضا ثابت بن موسى الضبي فرواه بإسقاط هلال مولى ربعي وهو ضعيف الحديث كما في التقريب.

وقد تابع عبد الملك بن عمير عَمْرو بْن هَرِمٍ رواه سَالِمُ الْمُرَادِيِّ، عن عَمْرِو بْنِ هَرِمٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «**إِنِّي لَا أَدْرِي مَا بَقَائِي فِيكُمْ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي**»، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ.

فأسقط مولى ربعي، والعلة في هذا الإسناد والمخالفة من سالم بن عبد الواحد المرادي، وقد سئل عنه يحيى بن معين، فقال: ضعيف الحديث. كما في «الكمال في أسماء الرجال» (٥/ ٩٩)، وقد ذكر هذا الحديث في ترجمته العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ١٥٠).

وفيه علة أخرى أنه قد اضطرب سالم المرادي فرواه في موضع آخر عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدَائِنِ، عَنْ حُذَيْفَةَ فجعل هذا الراوي المبهم.

ومن الخلاف في هذا الإسناد أن سفيان تارة يرويه عن عبد الملك بن عمير، وتارة يرويه عن

=

=

زائدة عن عبد الملك بن عمير عن رِبْعِيِّ بْن حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بزيادة زائدة بن قدامة.

وقد قال الترمذي عقب الحديث: وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرُبَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ زَائِدَةَ.اهـ

وقال ابن أبي حاتم كما في «العلل» ت الحميد (٦/ ٤٣٦): قَالَ أَبِي: كَانَ يحدِّث بِهِ أيامَ الموسم عن عبد الملك بْنِ عُمَير، وَلَمْ يَذْكُرْ زَائِدَةَ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ آخذُه مِنْ عبد الملك؛ إنما حدَّثَناه زائدة، عن عبد الملك، وَقَالَ سُفْيَانُ: إِذَا ذكرتُ لَهُمْ زائدة لم يسألوني عَنْهُ، وَهَذَا حديثٌ فِيهِ فَضِيلَةٌ للشَّيخين. اهـ

فالخلاصة: أن الحديث لو قلنا بروايته عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي فسيكون الصواب روايته عن مولى ربعي عن حذيفة وليس عن ربعي عن حذيفة، وهذا الذي رجحه أبو حاتم كما في «العلل» ت الحميد (٦/ ٤٤٦)، والترمذي في «العلل الكبير» (ص٣٧١).

وعلى فرض صحة هذه الطريق بحكم أنه قد رواها أيضا مسعر بن كدام فهو معل بالانقطاع فقد ذكر العلامة المحدث مقبل الوادعي بعد أن أورد طريق زائدة في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ١١٨) قال: ثم عقبه الترمذي بأنه منقطع وأن عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي، وإنما سمعه من مولى ربعي هلال.

قال أبو عبد الرحمن: وهلال مولى ربعي مجهول، لم يرو عنه إلا عبد الملك بن عمير ولم يوثقه معتبر، وزاد المناوي في فيض القدير أن ابن حجر يقول: إن أبا حاتم أعله بأن ربعي بن حراش لم يسمعه من حذيفة. اهـ

فنستفيد من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فائدتين:

الفائدة الأولى: أن عبد الملك بن عمير لم يسمع من ربعي فسيكون الحديث منقطعا من كلا الطريقين، سواء قلنا هو عن سفيان عن زائدة بإسقاط مولى ربعي، أو قلنا بالطريق الأخرى.

الفائدة الثانية: أن ربعي بن حراش لم يسمع من حذيفة.

والخلاصة: قد صحح هذا الإسناد الحاكم والترمذي كما تقدم، والجورقاني والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/ ١٢٥١)، وابن حجر في إتحاف المهرة (٤/ ٢٧٤)، ومن إليهم، وأقر تحسينهم عدد من

=

=

المخرجين، والذي يظهر لي أن الراجح ضعفه من هذه الطريق لما بينته قبل من أن الصواب إثبات مولى ربعي، ولذلك قال ابن عساكر عقب الحديث: كَذَا قَالَ، وَقَدْ سَقَطَ مِنْهُ ذِكْرُ رِبْعِيٍّ، وَلا بُدَّ مِنْهُ.

ونقل ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٥٨٢)، وابن عبد البر جامع بيان العلم وفضله ط دار الكتب العلمية (٢/ ١٨٢) عن البزار أنه قال: حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسنادا من حديث حذيفة اقتدوا بالذين من بعدي؛ لأنه مختلف في إسناده ومتكلم فيه من أجل مولى ربعي فهو مجهول عندهم، قال أبو عمر: هو كما قال البزار حديث عرباض حديث ثابت، وحديث حذيفة حديث حسن، وقد روى عن مولى ربعي عبد الملك بن عمير وهو كبير، ولكن البزار وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلا أن المحدث إذا لم يرو عنه رجلان فصاعدا فهو مجهول.اهـ

قلت: فهذا إعلال من البزار لحديث حذيفة بهذا الإسناد وإقرار من ابن عبد البر وابن الملقن.

ويقول ابن عبد البر أيضا في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٧): رواه جماعة عن ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة هكذا لم يذكروا مولى ربعي، والصحيح ما ذكرنا من رواية الحميدي عنه. اهـ

وممن ضعفه من المتقدمين ابن حزم فقال في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٨٨): وَلكنه لم يَصح ويعيذنا الله من الِاحْتِجَاج بِمَا لَا يَصح.اهـ

قلت: هو محتج به ولا شك بشواهده، وإنما هو ضعيف من هذه الطريق فحسب، وقد رد على ابن حزم ابن الملقن في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير» (٩/ ٥٨١) فقال: وَأما مُحَمَّد بن (حزم) فَإِنَّهُ قَالَ: هَذَا حَدِيث لَا يَصح؛ لِأَنَّهُ مَرْوِيّ عَن مولَى ربعي - مَجْهُول - وَعَن الْمفضل الضَّبِّيّ. وَلَيْسَ بِحجَّة هَذَا كَلَامه، وَقد علمت أَنه يرْوَى من غير مَا ذكره كَمَا ذكرته لَك من طرق، وَمولى ربعي قد عرفت أَنه هَالك، وَسَبقه إِلَى ذَلِك الْبَزَّار والمفضل هَذَا لَا أعلمهُ ورد فِي طَرِيق. اهـ

=

=

قلت: فقوله: «اقتدوا بالذين بعدِي أَبُو بكر وَعمر» لها من شواهد كثيرة، ولذلك فإن من صححه يقتصر على هذا الشطر من الحديث فحسب، ولذلك قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ١٥٦): ورَوَاهُ ابنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ مُقْتَصِرِينَ عَلَى فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَطْ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ، رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. اهـ

قلت: وممن ضعفه بالإسناد المتقدم وقواه بغيره العلامة الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في الصحيحة (٦/ ٥٢٦): وفي ظلال الجنة (٢/ ٥٤٥)، والإمام الوادعي في أحاديث معلة كما تقدم.

وأما شواهده فهي كثيرة وإليك بيانها:

الشاهد الأول: رواه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٢٢٢٩) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَإِنَّهُمَا حَبْلُ الله الْمَمْدُودُ، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِهِمَا فَقَدْ تَمَسَّكَ بِعُرْوَةِ الله الْوُثْقَى الَّتِي لا انْفِصَامَ لَهَا**».

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٥٣): رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم. اهـ

قلت: الشطر الأخير لا يصح، وأما الشطر الأول ففي الشواهد، ولذلك يقول العلامة الألباني تعقيبا على كلام الهيثمي في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥/ ٣٥٦): قلت: لكن الطرف الأول منه صحيح -رغم أنف الهدام-، فإن له شواهد كثيرة بعضها قوي الإسناد، وهي مخرجة في الصحيحة (١٢٣٣). اهـ

قلت: يقصد بالهدام: حسان عبد المنان الذي ضعف هذا الحديث، ورد على الإمام الألباني برسالة أسماها حوار مع الألباني، ضعف فيها حديث العرباض بن سارية -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-.

الشاهد الثاني: رواه أبو تمام في فوائده (١٧٣٢) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الأَذْرَعِيُّ، ثنا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي**

=

=

بَكْرٍ وَعُمَرَ».

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات عدا محمد بن عمرو الليثي فهو صدوق له أوهام.

الشاهد الثالث: رواه ابن حبان في الثقات (١/ ١٨١)، والعقيلي (٣/ ٢٩)، وابن عساكر (٣٣/ ١١٩) عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**».

وفيه من لا يعرف، وقد حسنه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٣٥).

الشاهد الرابع: رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٣٢٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ**»

وفيه أحمد بن راشد الهلالي لم أجد من وثقه، وأورده ابن حبان في ثقاته (٨/ ٤٠).

الشاهد الخامس: ما تقدم بيانه في حديث العرباض بن سارية: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**».

الشاهد السادس: ما جاء في مسلم، برقم: (٦٨١ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- .. وفيه فَقَالَ: «**فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**».

وقد جاء في الباب مالا يثبت سأذكرها من باب بيان حالها:

الحديث الأول: رواه العقيلي في الضعفاء الكبير(٤/ ١٢٥١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-»

وفيه علل:

العلة الأولى: أحمد بن الخليل الرازي لم أجد من وثقه.

العلة الثانية: محمد بن عبد الله العمري قال الدارقطني: منكر الحديث يحدث عن مالك بأباطيل.

قلت: وهو يرويه هنا عن مالك.

قال العقيلي عقب هذا الحديث: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَهَذَا يُرْوَى عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

=

وَحَدِيث: «رضيت لأمتي مَا رضى لَهَا ابْن أم عبد»(١)، وَحَدِيث: «إِن أَبَا عُبَيْدَة ابْن

=

الحديث الثاني: رواه الترمذي، برقم (٣٨٠٥)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٤٩٨)، والطبراني في "الأوسط" برقم (٧١٧٧)، والبغوي في "شرح السنة" برقم (٣٨٩٦) عَنْ عَبْدِ الله ابن مسعود، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّار، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ».

وفيه علل:

العلة الأولى: يحيى بن سلمة الحضرمي قال الحافظ في التقريب: متروك، وكان شيعيا.

العلة الثانية: عبد الله بن هانئ الأزدي، قال البخاري: لا يتابع في حديثه كما في تهذيب الكمال.

العلة الثالثة: عمرو بن زياد الباهلي، وضاع كذاب.

وقد أورد حديث حذيفة المتقدم عدد من الأئمة منهم شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٩)، وفي منهاج السنة النبوية (١/ ٤٨٩)، وابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٤١)، والحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٢/ ٣٣١)، وفي البداية والنهاية ط إحياء التراث (٦/ ٢٢٢)، والبخاري في التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٠٩)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١/ ٤١٤)، والشاطبي في الاعتصام (٣/ ٢٠١)، وابن دقيق العيد في شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (٥/ ٢١)، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص: ٥٢)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ت الأرنؤوط (٢/ ١٢١)، والمناوي في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (٥/ ٣٣٩)، والسفاريني في لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٨١)، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٠/ ١٣٧)، والعجلوني في كشف الخفاء ت هنداوي (١/ ١٨٠)، والهندي في كنز العمال (١٣/ ٢٥١)، وغيرهم.

(١) مرسل، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٧٦٩)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٢/ ٣١٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٤٥٠٠)، والبزار في مسنده، برقم: (١٩٨٦)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٣١٧ - ٣١٨)، والطبراني في الكبير، برقم: (٨٤٥٨)، وفي الأوسط، =

=

برقم: (٦٨٧٩)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (٩٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣/ ١٢٠) من طرق عن منصور بن المعتمر، عن القاسم بن عبد الرحمن، واختلف في وصله وإرساله.

فرواه زَائِدَةُ بن قدامة، واختلف عنه فرواه يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**رَضِيتُ لأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ**».

ورواه معاوية بن عمرو الأزدي عن زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: وذكره مرسلا.

وهذا هو الصواب، ومما يدل عليه أن سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس السبيعي كلاهما يرويه عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا.

ومما يدل على ذلك أيضا أن عتبة بن عبد الله المسعودي قد رواه عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا رواه عن المسعودي سفيان بن عيينة.

وقد تابع زائدة عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، فرواه عَنْ مَنْصُور بْن الْمُعْتَمِرِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود به، قال البزار عقبه: وَلا نَعْلَمُ أَسْنَدَ مَنْصُورٌ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله إِلا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلا نَعْلَمُ رَوَاهُ مُسْنَدًا إِلا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ مِن حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَيْدٍ.

قلت: وهذه المتابعة لا يعتد بها، فمحمد بن حميد هو التميمي ضعيف، وقد كُذِّب، قال الإمام البخاري: حديثه فيه نظر. وكذبه أبو زرعة كما في تهذيب الكمال.

فتلخص لنا أن الراجح في هذا الحديث هو روايته مرسلا.

وهذا الذي رجحه الحاكم فقال عقب الحديث: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله علة من حديث سفيان الثوري.اهـ

قلت: ويعني به المرسل، قال الذهبي تعليقا على كلام الحاكم: وعلته أن سفيان وإسرائيل روياه عن منصور، عن القاسم بن عبد الرحمن مرسلا.

قلت: وهذا الذي رجحه الدارقطني في العلل (٥/ ٢٠١) فقال بعد أن أورد اختلاف الرواة:

=

=

والمرسل هو أثبت.اهـ

وهذا أيضا ترجيح ابن القيم، قال في إعلام الموقعين عن رب العالمين - ت: طه عبد الرؤوف (٤/ ١٤٣): والصواب ما رواه إسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ- مرسلا.اهـ

وكذلك رجحه الهيثمي فقال بعد أن أخرجه في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ٢٩٠): رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِاخْتِصَارِ الْكَرَاهَةِ، وَرَوَاهُ فِي الْكَبِيرِ مُنْقَطِعَ الْإِسْنَادِ، وَفِي إِسْنَادِ الْبَزَّارِ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وُثِّقُوا.اهـ

قلت: تقدم أن الراجح ضعف عبد الحميد بن محمد، والشاهد من كلام الهيثمي أنه رأى أن الصواب الإرسال وعبر عنه بالإنقطاع.

وأما الإمام الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فيصحح الحديث المتصل، ويقول: هو من باب زيادة خبر الثقة. راجع كلامه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٢٦).

فعلى كل حال فالمرسل له شواهد يصح به وبمجموعها يصير صحيحًا وإليك بيانها:

الشاهد الأول: رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١٩)، ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى السنن (٩٩)، ورواه ابن المبارك في الزهد، برقم: (١٠١٥) من طريق سفيان بن عيينة وجَعْفَر بْنِ عَوْنٍ كلاهما عن الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- عن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ- أنه قال في حديث طويل ... وفيه: «**رَضِيتُ لَكُمْ مَا رَضِيَ لَكُمُ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ**».

وإسناده حسن.

والمسعودي اسمه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، صدوق، قال الحافظ في التقريب: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط. اهـ

قلت: والراوي عنه جعفر بن عون هو كوفي.

وأما جعفر بن عمرو بن حريث فهو من رجال مسلم، وقد وثقه الذهبي في «الكاشف» (١/ ٢٩٥) خلافا للحافظ في التقريب فقد قال: مقبول.

=

الْجِراح أَمِين هَذِه الْأمة»(١)، وَنَحْو ذَلِك من الْأَحَادِيث.

فَالْمُرَاد الِاقْتِدَاء بِمن أمرنَا بالاقتداء بِهِ فِي أَقْوَاله وأفعاله الْوَارِدَة على الشَّرِيعَة المطهرة، وَكَذَلِكَ الرضى بِمَا رضيه(٢) ابْن مَسْعُود من الْأَفْعَال والأقوال الْوَارِدَة على

= فتبين لنا أن هذا الحديث حسن بهذا الإسناد، وهو صحيح بالمرسل المتقدم، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي.

الشاهد الثاني: رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٤٤٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣/ ١٢٢) من طريق أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، ثنا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ مُحْتَسِبٍ الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ، قُمْ فَاخْطُبْ**»، فَقَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَصَابَ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ وَصَدَقَ، وَرَضِيتُ مَا رَضِيَ اللهُ لِي وَلأُمَّتِي وَابْنُ أُمِّ عَبْدٍ، وَكَرِهْتُ مَا كَرِهَ اللهُ لِي وَلأُمَّتِي وَابْنُ أُمِّ عَبْدٍ**».

وهذا إسناد فيه علتان:

العلة الأولى: محتسب بن عبد الرحمن البصر، قال الذهبي: فيه لين. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٤٢).

العلة الثانية: قال ابن عساكر عقب الحديث: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا الدَّرْدَاءِ.

ولهذا الحديث طريق أخرى رواه الطبراني كما في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٩/ ٢٩٠) عن أبي الدرداء به.

قال الهيثمي عقبه: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ عُبَيْدَ الله بْنَ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ. وَاللهُ أَعْلَمُ. اهـ

(١) رواه البخاري، برقم: (٧٢٥٥)، ومسلم، برقم: (٢٤٢١) من حديث أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ورواه البخاري، برقم: (٤٣٨٠) عن حذيفة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٢) في (أ) (بما رضي به).

مَا توجبه الشَّرِيعَة المطهرة، وَكَذَلِك كَون أبي عُبَيْدَة ابن الْجراح أمين هذه الأمة(١) هو(٢) لما اختصه الله سُبْحَانَهُ بِهِ من عظم الْأَمَانَة على الْأُمُور الَّتِي من أعظمها هَذَا الدّين القويم، والشريعة الْمُبَارَكَة.

الْمَطْلُوب من مقلد وَمن عوام الْمُسلمين:

وَقد عرفت مَا قدمْنَاهُ من أَنا لَا نكلف الْمُقَلّد أَن يعرف نُصُوص الشَّرِيعَة حَتَّى يَقُول: لَا أقدر على ذَلِك وَلَا أستطيعه، بل قُلْنَا لَهُ: دع(٣) هَذِه الْبِدْعَة الْحَادِثَة، وَكن كَمَا كَانَ المقصرون من الصَّحَابَة [وَالتَّابِعين] الَّذين اشتغلوا عَن حفظ الْعلم، وَالْبُلُوغ إِلَى غَايَته بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَة، من جِهَاد أَو عبَادَة، وَلَك بهم أُسْوَة وَفِيهِمْ لَك قدوة، فاسأل أهل الْعلم كَمَا أمرك الله بسؤالهم بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء:٧].

واطلب مِنْهُم أَن يرووا لَك مَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَة فِي الْحَادِثَة الَّتِي احتجت إِلَى السُّؤَال عَنْهَا من عبَادَة أَو مُعَاملَة.

وكل عَالم يعلم وَإِن قلَّ علمه أَنه لم يكن فيهم أحد منتسبا إِلَى أحد من كبار الصَّحَابَة الَّذين كَانُوا يروون للنَّاس الْعلم ويفتونهم بِهِ، كَمَا ينْسب بعد حُدُوث الْمَذَاهب كل مقلد إِلَى من قَلّدهُ، بل كَانَ السَّائِل مِنْهُم يسْأَل من يلقاه من المشتهرين

---

(١) ورد في (أ) أنه عبد الرحمن بن عوف وهذا خطأ.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (عنك).

بِالْعلمِ مِنْهُم على كَيفَ مَا يتَّفق لَهُ وَيَأْخُذ(١) ما يرويهِ لَهُ، ويفتيه بِهِ، وَقد قدمنَا الْإِشَارَة إِلَى هَذَا.

الاجْتِهَاد ووحدة الأَحْكَام:

وَيَنْبَغِي أَن يعلم كل من لَهُ فهم أَن دين الله وَاحِد، وَأَن مَا أحله فَهُوَ حَلَال لَا يتَغَيَّر عَن صفته، وَمَا حرمه فَهُوَ حرَام لَا يتَغَيَّر.

وَإِذا قَالَ قَائِل من أهل الْعلم فِيمَا قد أحله بكتابه أَو بِسنة رَسُوله: أَنه حرَام فَهُوَ مُخطئ مُخَالف لما شَرعه الله لِعِبَادِهِ، وَإِذا قَالَ قَائِل من أهل الْعلم فِيمَا قد حرمه الله سُبْحَانَهُ: أَنه حَلَال، فَهُوَ مُخطئ آثم مُخَالف لما شَرعه الله لِعِبَادِهِ، وَلَكِن هَذَا الْقَائِل الَّذِي قَالَ بِخِلَاف مَا تقرر فِي الشَّرِيعَة إِن كَانَ أَهلا لِلاجْتِهَاد وَقد بحث كُلية الْبَحْث فَلم يجد فَهُوَ مُخطئ(٢) مأجور كَمَا فِي الحَدِيث الصَّحِيح الَّذِي قدمنَا ذكره أَن للمجتهد مَعَ الْإِصَابَة أَجْرَيْنِ، وللمجتهد مَعَ الْخَطَأ أجرًا، وَهُوَ حَدِيث مُتَّفق عَلَيْهِ مُتلقى(٣) بِالْقبُولِ.

وَإِن كَانَ غير أهل لِلاجْتِهَاد أَو لم يبْحَث كَمَا يجب عَلَيْهِ فَهُوَ مجازف فِي دين الله آثم بمخالفته لما شَرعه الله(٤) لِعِبَادِهِ.

---

(١) في (أ) (يأخذ).

(٢) في (أ) (مخط).

(٣) في (أ) (متلق).

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

فمن قَالَ: إِن كل مُجْتَهد مُصِيب [إن أراد أنه مصيب](١) للحق فقد غلط غَلطا بيِّنًا، فَإِنَّهُ جعل حكم الله سُبْحَانَهُ متناقضًا متخالفًا؛ لِأَنَّهُ إذا قَالَ قَائِل: هَذَا حرَام، وَقَالَ آخر: هَذَا حَلَال، كَانَ حكم الله تَعَالَى فِي تِلْكَ الْعين عِنْده أَنَّهَا حَلَال حرَام، وَهَذَا بَاطِل من القَوْل، وزائف من الرَّأْي، وفاسد من النّظر، فَإِنَّهُ مَعَ كَونه بَاطِلا فِي نَفسه يتنزه الله عَزَّوَجَلَّ عَنهُ، هُوَ أَيْضا خلاف مَا عِنْد أهل الْعلم.

وَإِن أَرَادَ أَنه مُصِيب بِمَعْنى أَنه يسْتَحق أجرا على اجْتِهَاده وَإِن أَخطَأ، فَهَذَا معنى صَحِيح، وَلكنه إِطْلَاق لفظ يُخَالف مَا أطلقهُ عَلَيْهِ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-] حَيْثُ قَالَ: «**وَإِن اجْتهد فَأَخْطَأَ فَلهُ أجر**»، فَلَا يَنْبَغِي أَن يُطلق لفظ الْمُصِيب عَلَيْهِ، وَإِن كَانَ لمن أطلق هَذَا اللَّفْظ إِرَادَة صَحِيحَة، بل يَنْبَغِي أَن يُقَال كَمَا قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-] من وَصفه بالْخَطَأ مَعَ اسْتِحْقَاق الْأجر، أَو يُقَال: إِنَّه مُخطئ مأجور.

وكما أَن هَذَا الْإِطْلَاق لَا يحسن لما فِيهِ من شبه الرَّد على رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-]، وَإِن كَانَ لَهُ إِرَادَة صَحِيحَة، كَذَلِك لَا يجوز أَن يُقَال فِي شَأْن هَذَا الْمُخطئ كَمَا يَقُوله بعض أهل الْأُصُول: إِنَّه مُخطئ آثم، فَإِن هَذَا قَول بِالْجَهْلِ، وَمُخَالفَة لرَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-]، فَإِنَّهُ أثبت لَهُ الْأجر، وَهَذَا الْقَائِل أثبت لَهُ الْإِثْم.

---

(١) ساقطة من (أ).

وَأما قَول من قَالَ من أهل الْأُصُول: إِنَّه مُخطئ مُخَالف للأشبه عِنْد الله فَهُوَ قَول صَوَاب، لِأَنَّهُ مَعَ الْخَطَأ قد خَالف الْحق، إِذا كَانَ يُرِيد بالأشبه مَا هُوَ الْحق عِنْد الله، وَإِن كَانَ يُرِيد غير هَذَا الْمَعْنى كَأَن يُرِيد بالأشبه الْأَقْرَب، فَهُوَ كَلَام غير صَحِيح؛ لِأَنَّهُ لَا قرب لخلاف الْحق حَتَّى يكون الْحق أقرب مِنْهُ.

وعَلى كل حَال فَالْأَحْسَن أَن يُقَال فِي مُخطئ الْحق مَا قَالَه رَسُول الله مُخطئ لَهُ أجر.

والبعيد كل [البعد](١) عَن الْحق قَول من قَالَ: إِن كل مُجْتَهد مُصِيب من الْإِصَابَة، وَإِن كل وَاحِد من الْعلمَاء قد أصَاب الْحق الَّذِي يُرِيدهُ الله سُبْحَانَهُ، فَإِنَّهُم قد جعلُوا مُرَاد الله عَزَّوَجَلَّ أمرًا داثرًا بَين اجتهادات الْمُجْتَهدين إِلَى يَوْم الْقِيَامَة، فَكل مُجْتَهد إِذا اجْتهد فَذَلِك الِاجْتِهَاد هُوَ مُرَاد الله من الْعباد، وَإِن خَالف اجْتِهَاد غَيره، وناقضه كَمَا تقدم.

---

(١) فِي (أ) (كل البعيد)، ولعل الصواب هو (البعد) ههنا لمناسبة النص بذلك، وهكذا ورد في (ط).

منطق المقلدين هُوَ منطق السوفسطائيين:

وَمَا أشبه الْقَائِل بِهَذِهِ الْمقَالة بالفرقة الَّتِي يُقَال لَهَا الْفرْقَة السوفسطائية(١) فَإِنَّهُم جَاءُوا بِمَا يُخَالف الْعقل فَلم يعْتد بأقوالهم أحد من عُلَمَاء الْمَعْقُول؛ لِأَنَّهَا بالجنون أشبه مِنْهَا بِالْعقلِ.

وهم ثَلَاثَة فرق: عِنْدِيَّة، وعِنَادية، والأَدَرية.

فالعندية: إِذا قيل لأَحَدهم: أَنْت مَوْجُود، قَالَ للقائل: عنْدك لَا عِنْدِي.

والعنادية: إِذا قيل لأَحَدهم: أَنْت مَوْجُود، قَالَ: لَا، فَإِذا قيل لَهُ: مَا هَذَا الشبح الَّذِي أَرَاهُ وَالْكَلَام الَّذِي أسمعهُ مِنْهُ وَ[الجرم] الَّذِي ألمسه، قَالَ: لَا شَيْء، وَلَا وجود لي.

وَأما الأدرية: فَإِذا قيل لأَحَدهم: أَنْت مَوْجُود، قَالَ: لَا أَدْرِي.

وَقد صرح عُلَمَاء الْمَعْقُول أَن هَؤُلَاءِ لَا يسْتَحقُّونَ جَوَابا إِلَّا الضَّرْب لَهُم حَتَّى يعترفوا؛ لأَنهم لَا يقبلون حجة، ولا يسمعون برهانًا.

ومن عجيب صنع المقلدة أنهم يقبلون ممن ينتسب إلى مذهبهم الترجيح بين

---

(١) فرقة من الفلاسفة، ينكرون المحسوسات والبديهيات، ويعدون الوجود خيالا في خيال. انظر ما كتبه محمد فريد وجدي عن السوفسطائية في دائرة معارف القرن العشرين (٥/ ١٧٣-١٧١).

وقد عرف شيخ الإسلام السفسطة، فقال: هي نفي الحقيقة، أو التردد فيها، أو جعلها تابعة لظنون الغير. اهـ من حاشية «سير أعلام النبلاء - ط الرسالة» (١٤/ ٧٥).

الروايتين لإمامهم، وإن كان ذلك المرجح مقلدًا غير مجتهد، ولا قريب من رتبة المجتهد.

ولو جاء من هو كإمامهم أو فوق إمامهم وأخبرهم عن الراجح من ذينك القولين لم يلتفتوا إليه(١)، ولا قبلوا قوله، ولو عضد ذلك بالآيات المحكمة، والأحاديث االمتواترة، بل يقبلون من موافقيهم مجرد التخريج على مذهب إمامهم، والقياس على ما ذهب إليه، ويجعلونه دينًا ويحلون به ويحرمون.

فيالله وللمسلمين مع علم كل عاقل أن الرب واحد، والنبي واحد، والأمة واحدة، والكتاب واحد.

وبالجملة فكل من يعقل لا يخفى عليه أن هذه المذاهب قد صار كل واحد منها كالشريعة عند أهله، يذودون عنه كتاب الله وسنة رسوله، ويجعلونه جسرًا يدفعون به كل ما يخالفه كائنًا ما كان.

دعوتهم لسد بَاب الاجْتِهَاد:

وَالْعجب أَن هَؤُلَاءِ -مكاسير المقلدة- لم يقفوا حَيْثُ أوقفهم الله من الْقُصُور وَعدم الْعلم النافع، فَقَامُوا على أهل الْعلم قومة جَاهِلِيَّة، وَقَالُوا: بَاب الِاجْتِهَاد قد انسد، وَطَرِيق الْكتاب وَالسّنة قد رُدِمَت.

وَهَذِه الْمقَالة من هَؤُلَاءِ الْجُهَّال تَتَضَمَّن نسخ الشَّرِيعَة، وَذَهَاب رسمها، وَبَقَاء

---

(١) في (أ) (عليه) والصواب المثبت ههنا.

مُجَرّد اسمها، وَأَنه لَا كتاب وَلَا سنة؛ لِأَن الْعلمَاء العارفين بهما إِذا لم يبْق لَهُم سَبِيل على الْبَيَان الَّذِي أَمر الله سبحانه(١) عباده بِهِ بقوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران: ١٨٧]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا﴾ إِلَى قَوْله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة ١٥٩].

فقد انْقَطَعت أَحْكَام الْكتاب وَالسّنة، وَارْتَفَعت من بَين الْعباد، وَلم يبْق إِلَّا مُجَرّد تِلَاوَة الْقُرْآن ودرس(٢) كتب السّنة، وَلَا سَبِيل إِلَى التَّعَبُّد بِشَيْء مِمَّا فيهمَا.

وَمن زعم عِنْد هَؤُلَاءِ الجهلة أَنه يقْضِي أَو يُفْتِي بِمَا فيهمَا أَو يعْمل لنَفسِهِ بِشَيْء مِمَّا اشتملا عَلَيْهِ فدعواه بَاطِلَة وَكَلَامه مَرْدُود.

فَانْظُر إِلَى هَذِه الفاقرة الْعُظْمَى والداهية الدهياء(٣)، والجهالة الجهلاء، والبدعة العمياء الصماء، سُبْحَانَكَ هَذَا بهتان عَظِيم.

وَإِن زَعَمُوا أَن هَذَا الصَّنِيع مِنْهُم لَيْسَ هُوَ بِمَعْنى مَا ذكرنَا من نسخ الْكتاب وَالسّنة وَرفع التَّعَبُّد بهما فَقل لَهُم فَمَا بَقِي بعد قَوْلكُم هَذَا؟ فَإِنَّكُم قد قُلْتُمْ لَيْسَ للنَّاس إِلَّا التَّقْلِيد، وَلَا سَبِيل لَهُم إِلَى غَيره، وَأَن الِاجْتِهَاد قد انسد بَابه وَبَطلَت دَعْوَى من يَدعِيهِ، وَامْتنع فضل الله على عباده، وانقطعت حجَّته!، وَهَذَا مَعَ كَونه من

---

(١) في (أ) (تعالى).

(٢) صوابه: ودرست.

(٣) في (أ) (الصمآء).

الْإِفْك الْبَين قد اخْتلفت فِيهِ أنظار هَؤُلَاءِ المقلدة اخْتِلَافا كثيرًا، فَقَالَت طَائِفَة مِنْهُم: لَيْسَ لأحد أَن يجْتَهد بعد أبي حنيفَة وَأبي يُوسُف وَزفر بن الْهُذيْل وَمُحَمّد بن الْحسن الشَّيْبَانِيّ، وَالْحسن بن زِيَاد اللؤْلُؤِي، وَإِلَى هَذَا ذهب غَالب المقلدة من الْحَنَفِيَّة، وَقَالَ بكر بن الْعَلَاء الْقشيرِي الْمَالِكِي: لَيْسَ لأحد أَن يجْتَهد بعد الْمِائَتَيْنِ من الْهِجْرَة.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ لأحد أَن يجْتَهد بعد الْأَوْزَاعِيّ وسُفْيَان الثَّوْريّ ووكيع بْن الْجراح وَعبد الله بن الْمُبَارك، وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ لأحد أَن يجْتَهد بعد الشَّافِعِي.

وَقد ذكرنَا بعض هَذَا الْبَاطِل الْبَين، والإفك الصَّرِيح فِي رسالتنا الَّتِي سميناها: (**القَوْل الْمُفِيد فِي حكم التَّقْلِيد**).(١)

وَهَؤُلَاء وَإِن كَانُوا خَارِجين عَن زمرة الْعلمَاء بِالْإِجْمَاع حَسْبَمَا نَقَلْنَاهُ فِيمَا تقدم؛ وَلَيْسوا مِمَّا يسْتَحق الِاشْتِغَال بِمَا قَالَه، وَتَطْوِيل الْكَلَام فِي الرَّد عَلَيْهِ؛ لأَنهم فِي عداد أهل الْجَهْل لَا يرتفعون عَن طبقتهم بِمُجَرَّد حفظهم لرأي من قلدوه، لكِنهمْ لما طبقت بدعتهم أقطار الأَرْض وصاروا هم السوَاد الْأَعْظَم، وَكَانَ غَالب الْقُضَاة والمفتين مِنْهُم وَكَذَلِكَ سَائِر أهل المناصب، فَإِنَّهُم مشاركون لَهُم فِي الْجَهْل بِمَا شَرعه الله(٢) لعِبَادِهِ، صَارُوا أهل الشَّوْكَة والصولة، وَلَيْسَ للعامة بَصِيرَة يعْرفُونَ بهَا أهل الْعلم وَأهل الْجَهْل ويميزون بَين مَنَازِلهمْ، وَغَايَة مَا عِنْدهم أَنهم ينظرُونَ إِلَى أهل

---

(١) «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص٦٢) أورد ذلك تحت عنوان: القَوْل بانسداد بَاب الِاجْتِهَاد بِدعَة شنيعة.

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

المناصب وَإِلَى المتجملين بالثياب الرفيعة، فَإِن دققوا النّظر نظرُوا إِلَى المدرسين فِي الْعلم، وهم عِنْد هَذَا النّظر يرَوْنَ شيخ علم الرَّأْي قد اجْتمع عَلَيْهِ الْجمع الجم من المقلدة وَلَهُم صُرَاخ وعويل وجلبة وَقد استغرقوا هم وشيوخهم الْمَدَارِس والجوامع وَلَا يرَوْنَ لشيخ علم الْكتاب وَالسّنة أثرا وَلَا خَبرا، فَإِن درس شيخ من شيوخهم فِي مدرسة أَو جَامع فَهُوَ فِي [زَاوِيَة] من زواياه يقْعد بَين يَدَيْهِ الرجل وَالرجلَانِ وهم فِي سكينَة ووقار لَا يلْتَفت إِلَيْهِم ملتفت، وَلَا يتطلع لأمرهم متطلع. فَمَاذَا [يرى](١) الْعَاميّ عِنْد هَذَا النّظر مَا ذَاك يخْطر ببَالِهِ؟ ويغلب على ظَنّه؟ وَإِلَى من يمِيل، وَلمن يحكم بِالْعلمِ؟ وعَلى من يلقى مقاليد مَا ينوبه من أَمر دينه ودنياه؟ فلهذه النُّكْتَة احتجنا إِلَى هَذَا الْكَلَام فِي هَذَا الْمُؤلف وَغَيره من مؤلفاتنا، وَإِلَّا فهم أقل وأحقر من أَن يشْتَغل بشأنهم أَو يعبأ بِمَا يصدر مِنْهُم من الْجَهْل المكشوف، والذي(٢) لَا يكَاد يلتبس على من لَدَيْهِ أدنى علم وَأَقل تَمْيِيز.

---

(١) في (أ)، وفي (ط) (ترى).

(٢) في (أ)، و(ط) (الذي).

جِهَاد الشَّوْكَانِيِّ للمقلدين

وَلَقَد كَانَ لي مَعَ هَؤُلَاءِ فِي أَيَّام الِاشْتِغَال بالدرس والتدريس وعنفوان الشَّبَاب، وحدة الحداثة قلاقل وزلازل جمعت فِيهَا رسائل وَقلت فِيهَا قصائد.

فَمن جملَة مَا خاطبتهم بِهِ مَا قلته من قصيدة:

يَا ناقدًا لمقال لَيْسَ يفهمهُ ... من لَيْسَ يفهم قل لي كَيفَ تنتقد
يَا صاعدا فِي وعور ضَاق مَسْلَكُهَا ... أيصعد الوعر من فِي السهل يرتعد؟
يَا مَاشِيا فِي فلاة لَا أنيس بهَا ... كَيفَ السَّبِيل إِذا مَا اغتالك الْأسد؟
يَا خائض الْبَحْر لَا يدْرِي سباحته ... ويلى(١) عليك أتنجو إن علا الزبد

وَمِنْهَا:

إِنِّي بُليت بِأَهْل الْجَهْل فِي زمن ... قَامُوا بِهِ وَرِجَال الْعلم قد قعدوا
قوم يدق جليل القَوْل عِنْدهم ... فمالهم طَاقَة فِي حل مَا يرد
وَغَايَة الْأَمر عِنْد الْقَوْم أَنهم ... أعدى العداة لمن فِي علمه سدد
إِذا رَأَوْا رجلا قد نَال مرتبَة ... فِي الْعلم دون الَّذِي يدرونه جَحَدُوا
أَو مَال عَن زائف الْأَقْوَال مَا تركُوا ... بَابا من الشَّرّ إِلَّا نَحوه قصدُوا
أما الحَدِيث الَّذِي قد صَحَّ مخرجه ... كالأمهات فَمَا فيهم لَهَا ولد
تراهم إِن رَأَوْا من قَالَ حَدثنَا ... قَالُوا لَهُ ناصبي مَاله رشد
وَإِن ترضى على الْأَصْحَاب بَينهم ... قَالُوا لَهُ باغض للآل مُجْتَهد
يَا غارقين بشؤم الْجَهْل فِي بدع ... ونافرين عَن الْهدى القويم هُدُوا

(١) في (أ) (ويلي)، وكذا في (ط)، ولعله سقط مطبعي.

مَـا بِاجْتِهَـاد فَتـى فِـي الْعلـم منقصـة ... النَّقْص فِي الْجَهْل لَا حياكم الصَّمد
لَا تنكــروا مــوردًا عــذباُ لشــاربه ... إن كَـانَ لَا بُـد مـن إنْكَـاره فَـردوا
وَإن أَبَيْـتُم فَيـوم الْحَشْـر موعـدنا ... فِي موقف الْمُصْطَفى وَالْحَاكِم الْأَحَد

وَمِمَّا قلته فِي ذَلِك:

علـى عصـر الشـبيبة كـل حِـين ... سَـلام مَـا تقهقهـت الرعـود
ويسـقيه مـن السـحب السَّـوَارِي ... ملـث دَائِـم التسـكاب جـود
زمَـان خضـت فِيـهِ بِكُـل فـن ... وسـدت مَـعَ الحداثـة مـن يسـود
وعـدت علـى الَّـذِي حصـلت مِنْـهُ ... فجـدت بِـهِ وغيـري لَا يجـود
وعـاداني علـى هَـذَا أُنـاس ... وأظلـم مـن يعاديـك الحسـود
رأونـي لَا أديـن بـدين قـوم ... يـرَوْنَ الْحـق مَـا قَـالَ الجـدود
ويطرحـون قَـول الطُّهْـر طـه ... وكـل مِـنْهُم عَنـهُ شـرود
فَقَـالُوا قـد أَتَـى فِينَـا فـلَان ... بمعضـلة وفـاقرة تـؤود
يَقُـول الْحـق قُـرْآن وَقَـول ... لخيـر الرُّسُـل لَا قَـول ولـود
فَقلـت كَـذَا أَقُـول وكـل قَـول ... عـدا هـذَيْن تطرقـه الـردود
وَهَـذَا مَهْيَـعُ الْأَعْـلَام قبلـي ... وَكلهـمْ لمـورده وَرود
إِذا جحـد امْـرُؤ فضـلي ونبلـي ... فَقـدما كَـانَ فِـي النَّـاس الْجُحُـود
وكـل فَتـى إِذا مَـا حَـاز علمـا ... وَكَـانَ لَـهُ بمدرجـة صـعُود
وراض جوامحًـا مـن كـل فـن ... وصَـارَ لكـل شـاردة يَقُـود
رَمَـاه القاصـرون بِكُـل عيـب ... وَقَـامَ لحربـه مِـنْهُم جنـود

وعـــادوا خـــائبين وكـــل كيـــد ... لَهُـــم فعلـــى نُفُوســـهم يعـــود
وراِمـــوا وضـــع رتبتـــه فَكَـــانُوا ... علـى الشّـرف الرفيـع هـم الشُّـهُود
إِذا مَـــا الله قـــدر نشـــر فضـــل ... لإِنْسَـــان يتـــاح لَـــهُ حســـود
وَمـــن كثـــرت فضـــائله يعـــادى ... وَيكثـــر فِـــي مناقبـــه الْجُحُـــود
إِذا مَـــا غـــابَ يلمـــزه أنَـــاس ... وهـــم عِنْـــد الْحُضُـــور لَـــهُ سُـــجُود
وَلَـــيْسَ يضـــر نـــبح الْكَلْـــب بَـــدْرًا ... وَلَـــيْسَ تخَـــاف مـــن حُمـــر أســـودُ
وَمَـــا الشـــم الشـــوامخ عِنْـــد ريـــح ... تمـــر علـــى جوانبهـــا تمـــود
وَلَا الْبَحْـــر الخضـــم يعـــاب يَوْمًـــا ... إِذا بَالَـــتْ بجانبـــه القـــرود

وَمِمَّا قلته من قصيدة طَوِيلَة:

لَا عيـب لـي غيـر أَنِّـي فِـي دِيَـاركُمُ ... شمس وَلم يعرفوا مِنْهَا سوى الشهب
وَأَنْـــتُم كخفـــافيش الظـــلام وَمَـــا ... زَالَ الخفاش بِنور الشَّمْس فِي تَعب
موتـوا إِذا شِـئْتُم قـد طَـار مـن كلمـي ... فِي نصْرَة الْحق مَا حررت فِي الْكتب
وأرتجـــي أَن يُلَبِّـــي دَعْـــوَتِي نفـــر ... يسـعون للـدّين لَا يسـعون للنشـب
لَا يعـــدلُونَ بقـــول الله قَـــول فَتـــى ... وَلَا بِســـنة خيـــر الرُّسُـــل رَأْي غبـــي
لَا ينثنـــون عَـــن الْهـــدي القـــويم وَلَا ... يصـــانعون لترغيـــب وَلَا رهـــب
أبـــث مَـــا بَيـــنهم مـــن مـــذهبي دررًا ... حَجَبتهَـا عَـن ذَوي التَّقْلِيـد والريـب
يَـــا فرقـــة ضـــيَّعَت أعلامهـــا ســـفها ... وصـيرت رَأس أهـل الْعلـم كالـذنب
مَـــا قَـــامَ رب عُلُـــوم فِـــي دِيَـــاركُمْ ... إِلَّا وجرعتـــه أكـــؤس الكـــرب
مـــن قَـــالَ: قَـــالَ رَسُـــول الله بَيْـــنكُم ... غَـدا بـذا عنْـدكُمْ مـن جملَـة النَّصَـب

وَمِنْهَا:

عــاديتم السّــنة الغــرا فكَــانَ بــذا ... دَعْـوَى خصـومكم مَوْصُـولَة السَّـبَب
كـم ظـن ذُو حمق فِـي الضّـر مَنْفَعَة ... وظـل يَرْجُـو نجاحًـا مـن يَـد العطـب
سـودتم جيــل جهــل بــالعلوم وَذَا ... رَأْي يجــر بــذيل الويــل وَالْحَــرب
وَالِاجْتِهَــاد غَـدا فِـي كتـب فقهكـم ... شَـرط الإِمَـام فَـإِن يعـدوه لـم يجـب
وَشــرط حمــال أعبــاء الْقَضَــاء مَــعَ ... الْإِفْتَاء فَلم تعرفوا مَا خطّ فِي الْكتب

وَمِنْهَا:

وإنني حـزت أَضْـعَاف الَّـذِي شـرطُوا ... قبـل الثَّلَاثِـينَ مـن عمـري بِـلَا كـذب
ألـم أضـمخ أرجاء الْجَوَامِع بالتـدريس ... فِــي كــل فــن معشــر الطّلــب
ألـم أصـنف فِـي عصـر الشـبيبة مَـا ... يَغْـدُو لَـهُ مُحكـم الْعرْفَـان فِـي طـرب
لَـو كَـانَ مطلـع شـمس غيـر أَرْضـكُم ... مَـا حَـال دون سـناها عَـارض السـحب
وَلَا غَــدَتْ لعشــا النــاظرين لَهَــا ... كَأَنَّهَـا طلعـت فِـي مظلـم الْحجـب

وَمِمَّا قلته من قصيدة طَوِيلَة:

وَمَا سد بَاب الْحق عَن طَالب الْهدى ... وَلَكِــن عــين الأرمــد الفــدم ســدت
رجــال كأمثــال الخفــافيش ضــوءها ... يلــوح لَــدَى الظلمــاء وتعمــى بِضَــحْوَة
وَهـل يـنقص الْحَسْـنَاء فقـدان رَغْبَـة ... إِلَــى حســنها مِمَّــن أُصِــيب بِعِنَّــة
وَهـل حـط قـدر الْبَـدْر عِنْـد طلوعـه ... إِذا مَــا كــلاب أنكرتــه فهــرت
وَمَـا إِن يضـر الْبَحْـر أَن قَـامَ أَحمَـق ... علــى شــطه يَرْمِــي إِلَيْــهِ بصــخرة
فخض فِي غمار الِاجْتِهَاد وعد عَن ... رجــال ســلت عَــن ســناء بفريــة

وَمِنْهَا:

وَإِن كنت شهمًا ناقدًا متبصرًا فدع مَا بِهِ عين من الْعَمى قرت
فَمَا جَاءَنَا نقل بقصر وَلَا أَتَى بذلك حكم للعقول الصَّحِيحَة
وَمَا فاض من فضل الْإِلَه على الأُلى مضوا فَهُوَ فياض عَلَيْك بحكمة
وَلَا تَكُ مطواعا ذلولا لرايض تصير بِهَذَا مشبها للبهيمة

وَمَا قلته من الْأَشْعَار الْجَارِيَة فِي هَذَا الْمِضْمَار فَهُوَ كثير جدا يحْتَاج إِلَى مؤلف مُسْتَقل.

وَقد حكيت بعض مَا وَقع لي مَعَ هَؤُلَاءِ المقلدة فِي الْكتاب الَّذِي سميته (أدب الطّلب ومنتهى الأرب)، وكيدهم العتيد وحسدهم الشَّدِيد مُسْتَمر إِلَى الْآن وَالله نَاصِر دينه، وَرَافِع أَعْلَام شَرِيعَته، وكابت من رام أَهلهَا، أَو رام الحاملين لَهَا بكيد ومكر، وَلَا يَحِيق الْمَكْر السيئ إلا بأهله(١) ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ٩﴾ [البقرة:٩][(٢)]، ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٥٤﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ﴾ [يونس:٢٣]، ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُوا۟ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُوا۟ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ

(١) في (ط) جعلها آية بين معقوفين.

(٢) في (أ) ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾، وهي قراءة عن نافع وبعض القراء المفسرين من التابعين.

سُوٓءٌ﴾[آل عمران:].

وَمَا أصدق هَذِه المواعيد الَّتِي وعد الله بهَا عباده، وَأبين حُصُولهَا وَأظْهر وُقُوعهَا وَهُوَ صَادِق الْوَعْد فلله(١) الْحَمد [فإنه](٢) مَا قَامَ قَائِم فِي مُعَارضَة المحقين إِلَّا وكبه الله على منخره، وحاق بِهِ مكره، وَعَاد على نَفسه خداعه، وأحاط بِهِ بغيه.

وَكم قد رَأينَا من هَذَا وَسَمعنَا فِي عصرنا ومعنا وَفينَا، فَكَانَت الْعَاقِبَة لِلْمُتقين، كَمَا وعد بِهِ رب الْعَالمين، وَالْحَمْد لله.

من أخطار التَّقْلِيد والمقلدين:

وكما أَن [قول هذه](٣) المقلدة الَّذين ردموا بَاب الِاجْتِهَاد وسدوا طرقه قد استلزم(٤) رفع الْكتاب وَالسّنة والتعبد بغَيْرهَا، فَكَذَلِك استلزم رد مَا صَحَّ عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: من أَنَّهَا لَا تزَال طَائِفَة من هَذِه الْأمة على الْحق ظَاهِرين.(٥) وَكَذَلِكَ استلزم رد مَا صَحَّ أنه لَا يزَال فِي هَذِه الْأمة قَائِم بِحجَّة

(١) في (أ) (فله الحمد).

(٢) هكذا في (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في(أ) (قد استلزم فعلهم).

(٥) هذا الحديث متواتر، رواه البخاري، برقم: (٧٣١١)، ومسلم، برقم: (١٠٣٧) من حديث المغيرة بن شعبة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

ورواه مسلم، برقم: (١٩٢٥، ١٠٣٧، ١٩٢٧، ١٩٢٦، ١٩٢٣) من حديث ثوبان وعبد الله بن عمرو وأُبَيّ، وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة ومعاوية -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وجاء عن غيرهم =

الله(١)، وَكَذَلِكَ استلزم رد مَا ورد من أَن الله سُبْحَانَهُ يبْعَث لهَذِهِ الْأمة فِي رَأس كل مائَة سنة من يجدد لَهَا دينهَا.(٢)

=خارج الصحيحين وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٥٤٠)، و«الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١/ ٣٨٠)، و (٢/ ٩٧)، و(٢/ ١٣٨).

وقد نص شيخ الإسلام في الاقتضاء (١/ ٩٦) على أنه متواتر عنه -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-، وكذا السيوطي في قطف الأزهار رقم: (٨١)، والكتاني في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (ص١٤١).

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) **صحيح**، رواه أبو داود في سننه، برقم: (٤٢٩١)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٦٥٢٧)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٥٢٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، برقم: (١٠٩)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٠٤)، وأبو عمر الداني في السنن الواردة في الفتن (٣/ ٧٤٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٣٨)، والحافظ المزي في تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٦٤) من طريق سليمان بن داود المهري، وأبي الطاهر الخولاني، واسمه أحمد بن عمرو القرشي، والربيع بن سليمان المرادي، وأحمد بن عبد الرحمن القرشي، وعمرو بن سواد القرشي، وعثمان بن صالح السهمي، ستتهم عن ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شَرَاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَافِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»

قال الطبراني عقب الحديث: لا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ وَهْبٍ.

قلت: رجاله ثقات رجال الشيخين عدا شراحيل وعلقمة، واسمه مسلم بن يسار من رجال مسلم، وشراحيل بن يزيد قد وثقه الذهبي في «الكاشف» (١/ ٤٨٢).

قال ابن عدي عقب الحديث: وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير ابن وهب، عن سعيد بن أبي =

=

أيوب، ولا عن ابن وهب غير هؤلاء الثلاثة، لأن هذا الحديث في كتاب الرجال لابن وهب، ولا يرويه عن ابن وهب إلا هؤلاء. اهـ

قلت: وقد تقدم أنه رواه غيرهم، فقد رواه ستة عن ابن وهب، ولذلك قال الحافظ ابن حجر تعقيبًا على كلام ابن عدي في توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس (ص: ١٠٤): قلت: ورواية عثمان ابن صالح والأصم وأبي الربيع ترد عليهم، فهم ستة أنفس رووه عن ابن وهب. اهـ

قلت: وقد حصل في هذا الإسناد كلام، وسببه أن أبا داود -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- قال عقب الحديث: رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ لَمْ يَجُزْ بِهِ شَرَاحِيلَ.

قال المناوي مبينا معنى كلام أبي داود في كتابه كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ ١٧٤) قال المنذري: فعَضَل الحديث، يريد بذلك أنه أسقط اثنين هما علقمة وأبو هريرة، والله أعلم.اهـ

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (صـ ٢٠٣): وقال بعده-أي أبو داود-: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني عن شراحيل فلم يجز به شراحيل، يعني عضله. اهـ

قلت: ومعناه أن عبد الرحمن بن شريح قد تابع سعيد بن أيوب في رواية الحديث إلا أنه خالفه فرواه معضلا بإسقاط علقمة وأبي هريرة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- والذي يظهر أن رواية سعيد أثبت، وهذا الذي رجحه أئمة الحديث، وإليك بيان أقوالهم تحت هذا الحديث:

قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (صـ ٢٠٣): وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وكذا صححه الحاكم، فإنه أخرجه في مستدركه من حديث ابن وهب، وسعيد الذي رفعه أولى بالقبول لأمرين:

أحدهما: أنه لم يختلف في توثيقه بخلاف عبد الرحمن، فقد قال فيه ابن سعد: إنه منكر الحديث.

والثاني: أن معه زيادة علم على من قطعه، وقوله: فيما أعلم ليس بشك في وصله، بل قد جعل وصله معلوما له، وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث، فروينا في المدخل للبيهقي بإسناده إلى الإمام أحمد، أنه قال بعد ذكره إياه: فكان في المائة الأولى عمر بن عبد العزيز، وفي الثانية الشافعي. اهـ

=

=

قلت: والحق أن عبد الرحمن بن شريح ثقة من رجال البخاري ومسلم، وتفرد ابن سعد بالكلام عليه، وجرحه بما لم يقبله أحد من العلماء، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ثقة فاضل لم يصب ابن سعد في تضعيفه.اهـ. وقال في هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤١٦): وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم والعجلي ويعقوب بن سفيان، وشذ ابن سعد فقال: منكر الحديث. قلت: ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد، وقد احتج به الجماعة. اهـ

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٦/ ١٦٣): وعبد الرحمن بن شريح الإسكندراني: ثقة، اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقد عضل الحديث.اهـ

قلت: وهذا هو الصواب أن رواية سعيد بن أبي أيوب في هذا الموضع هي الصواب، ورواية عبد الرحمن مرجوحه كما بينه العلماء.

قال الفتّني في "تذكرة الموضوعات" (صـ ٩١): وَقد عضله الْبَعْض فِي طَرِيقه والرافع أولى اتِّفَاقًا وَزِيَادَة علمه، وَقد اعْتَمدهُ الْحفاظ، وَقد أخرجه الطَّبَرَانِيّ وَرِجَاله ثِقَات، وَصَححهُ الْحَاكِم. اهـ

وقال العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١٤٨): ولا يعلل الحديث قول أبي داود عقبه: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل. وذلك لأن سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت كما في التقريب، وقد وصله وأسنده، فهي زيادة من ثقة يجب قبولها. اهـ

قلت: ومما يؤيد ذلك ما ذكره السخاوي في ثبوت نحو هذا الحديث عن الإمام أحمد، وإليك بيان إسناده، رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٦٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٣٨) من طريقين إلى الإمام أحمد أنه قال: يَرْوِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَمُنُّ عَلَى أَهْلِ دِينِهِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ بِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يبين لهم أمر دينهم**»، وإني نظرت في سنة مائة فإذا رجل من آل رسول الله عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَنَظَرْتُ فِي رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ مِنْ آلِ رَسُولِ الله مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ.

وقد أورده السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٠٠)، وقال: قلت: وَهَذَا ثَابت عَن

=

=

الإِمَام أَحْمَد سقى اللهُ عَهده.اهـ

والعجلوني في كشف الخفاء ط القدسي (١/ ٢٤٣)، وقال: بسند رجاله ثقات، وأخرجه الحاكم من حديث ابن وهب وصححه، وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث. اهـ

والعراقي، فقد قال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٢٨٢): قال الزين العراقي وغيره: سنده صحيح، ومن ثم رمز المؤلف لصحته.اهـ

والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٢٠٣)، وقال: وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات.اهـ

والصنعاني في«التنوير شرح الجامع الصغير» (٣/ ٣٦٨)، وقال: قال المصنف في حاشية سنن أبي داود المسماة: مرقاة الصعود، ما لفظه: قد أفردت لهذا الحديث تأليفًا مستقلًا في التنبيه على من يبعثه الله على رأس كل مائة سنة، وأنا ألخص فوائده هنا ثم قال: ما حاصله وزيد به فأقول: هذا الحديث اتفق الحفاظ على تصحيحه.اهـ

وقال الشيخ ابن باز كما في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (٤٠/ ٤٠١، بترقيم الشاملة آليا): هذا الحديث إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، وقد صححه الحاكم والحافظ العراقي، والعلامة السخاوي وآخرون.اهـ

وشرحه شيخنا عبد المحسن العباد حفظه الله، في شرح سنن أبي داود (٢٢/ ٣٨٨)، وقال: فإن هذا هو الثابت.اهـ

قلت: فهذا يفيد أن الحديث صحيح مشهور النقل عند الأئمة لا مطعن فيه.

قال الحافظ ابن حجر بعد أن خرج الحديث في توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس (ص: ١٠٥): قلت: وهذا يشعر بأن الحديث كان مشهورا في ذلك العصر، ففيه تقوية للسند المذكور، مع أنه قوي لثقة رجاله.اهـ

وقال ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية » (ص٢٣٢): والحَدِيث الْمَشْهُور يبْعَث لهَذِهِ الْأمة على رَأس كل مائَة سنة من يجدد لَهَا أَمر دينهَا.اهـ

وقد صححه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١٤٨)، وفي سنن أبي داود

=

=

(٤/ ١٠٩)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٣٨٢)، وفي مشكاة المصابيح (١/ ٨٢)، ورمز له بالتصحيح الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ٣٦٨)، وفي السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير (٢/ ٧٢٧)، وصححه أيضا مشايخنا قاطبة ممن نعرفهم ودرسنا والتقينا وتتلمذنا على أيديهم منهم فضيلة شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري حفظه الله سمعته كثيرًا يصححه وقال في كتابه أحكام الجمعة قد ثبت أن النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قال...وذكره.

وقد تلقاه أهل العلم بالقبول واستشهدوا به في مؤلفاتهم وردودهم، وممن أورده شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٩٧)، وابن القيم في أحكام أهل الذمة (٣/ ١١٩٨)، وفي إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٩٧)، وفي الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٠٠)، وابن كثير في البداية والنهاية ط إحياء التراث (٦/ ٢٦٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/ ١٩٥)، وفي الصمت وفي التمسك بالسنن والتحذير من البدع (صـ ١٠٧)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٩٥)، وفي إتحاف المهرة (١٦/ ٢٤٦)، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢١٠)، والعراقي في طرح التثريب في شرح التقريب (١/ ٩٦)، والبغوي في مصابيح السنة (١/ ١٧٩)، والحافظ المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٨٨)، وابن الأثير في جامع الأصول (١١/ ٣٢٠)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٩٩)، وابن الملقن في العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص: ٦٥)، والسخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/ ٨٧).

والسيوطي في جمع الجوامع المعروف بـ«الجامع الكبير» (١/ ٣٠)، وفي حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٢٩).

وابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (٢/ ٦٠٣)، والزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة = اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص: ١٨٥)، والهندي في «كنز العمال» (١٢/ ١٩٣)، وابن الوزير اليمني في إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات (ص: ٧٧).

=

=
وشيخنا العلامة عبد المحسن العباد -حفظه الله- في الرد على من كذب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي (٤٥/ ٣٢١).

وأما شراح الحديث فكل من وقفت عليه ممن شرحه لم أره تعرض لتضعيفه بل كل يشرحه ثم يشرع في بيان بعض الأئمة الذين جددوا هذا الدين على رأس كل مائة قرن، ويذكرون عمر بن عبد العزير والشافعي وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولم أسق مراجع تلك الشروح لكيلا يطول النقل في هذا الموضع.

فالخلاصة: هو أن الحديث صحيح تلقته الأمة بالقبول بما لا مطعن فيه.

فائدة: قال فضيلة شيخنا العلامة المحدث محمد بن علي آدام الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه (١/ ١٢٥): قد تبيّن بما سبق أن الصواب في المراد بالطائفة المذكورة هم الجماعة الذين يقومون بنصرة الدين، والذبّ عن حرمه، واتّباع السنّة، وقمع البدعة، فيشمل كلّ من كان متّصفًا بما ذُكر من علماء الحديث، والمفسّرين، والفقهاء، والأمراء، والسلاطين، والشجعان، القائمين بما ذكر. والله تعالى أعلم.

قال: ونظير ما نَبّهَ عليه -يعني النووي في كلامه السابق- ما حَمَل عليه بعضُ الأئمة حديث: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»، أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة، وهو مُتَّجِهٌ، فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد، إلا أن يُدَّعَى ذلك في عمر بن عبد العزيز، فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى، باتصافه بجميع صفات الخير، وتقدمه فيها، ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه، وأما من جاء بعده فالشافعيّ، وإن كان متصفا بالصفات الجميلة، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد، والحكم بالعدل، فعلى هذا كُلُّ من كان متصفا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد، سواء تعدد أم لا.اهـ

وجود الاجْتِهَاد فِي الْمذَاهب حجَّة على المقلدين:

وَمَعَ هَذَا فَكل طَائِفَة من طوائف الْمَذَاهب الَّذين كدر مشارب مذاهبهم وجود هَؤُلَاءِ المقلدة الَّذين لَا يعْقلُونَ حجَّة، وَلَا يعْرفُونَ برهانًا، وَلَا يفهمون من الْعلم إِلَّا مُجَرّد صور وقفُوا عَلَيْهَا فِي مختصرات المفرعين، قد جعل الله سُبْحَانَهُ فيهم من الْعلمَاء المبرزين العارفين بِالْكتاب وَالسّنة وَبِمَا هُوَ كالمقدمة لَهما من الْعُلُوم الآلية وَغَيرهَا، عددًا جمًا كَمَا يعرف ذَلِك من يعرف أَخْبَار النَّاس ويدري بأحوال الْعَالم، وَفِيهِمْ من كمل الله سُبْحَانَهُ لَهُم عُلُوم الِاجْتِهَاد وفوقها، وَلَكنهُمْ امتحنوا بهؤلاء الصم الْبكم من المعاصرين لَهُم من مقلدة الْمَذَاهب الَّذين اشْتَركُوا فِيهِ بِمُجَرَّد الانتماء إِلَيْهِ فغلبوهم على أنفسهم وصانعوهم وداروهم لما يخشونه من معرتهم ويتوقعونه من إغراء الْعَامَّة بهم.

فَمنهمْ من كتم اجْتِهَاد نَفسه، وَلم يسْتَطع أَن ينْسب إِلَى نَفسه الِاجْتِهَاد وَلَا تَظَهر بِمَا يدين بِهِ ويعتقده من تَقْدِيم مَا يعرفهُ من الْأَدِلَّة على مَا يُخَالِفهُ من الرَّأْي، وَمِنْهُم من تظهر بعض التَّظَهُّر فلقي من متفقهة المقلدة من إغراء العامة(١) بِهِ مَا هُوَ مَعْرُوف لمن نظر فِي التواريخ الْعَامَّة أو الخاصة(٢) بِمذهب من الْمَذَاهب وَطَائِفَة من الطوائف، وَمن كَانَ لَا يعرف التَّارِيخ، وَلَا ينشط إِلَى الِاطِّلَاع على أَخْبَار الْعَالم وَتَحْقِيق أحوال(٣) الطوائف فَلْينْظر إِلَى مثل مؤلفات ابْن عبد السَّلَام، وَابْن دَقِيق الْعِيد، وَابْن سَيِّد

---

(١) فِي (أ) (من أذى العامة) هكذا وردت بهذا اللفظ.

(٢) فِي (أ) (والخاصة).

(٣) فِي (أ) (أهل).

النَّاس، والذهبي، وزين الدّين الْعِرَاقِيّ، وَابْن حجر الْعَسْقَلَانِي، والسيوطي وأمثالهم من الشَّافِعِيَّة، وَإِلَى مثل مؤلفات ابْن قدامَة وَمن فِي طبقته من الْمَقَادِسَة وَمن بعدهمْ مثل تَقِيّ الدّين ابْن تَيْمِية، وتلميذه ابْن الْقيم وأمثالهم من الْحَنَابِلَة. وَمثل ابْن عبد الْبر، وَالْقَاضِي عِيَاض، وَابْن الْعَرَبِيّ، وأمثالهم من الْمَالِكِيَّة، وَبِالْجُمْلَةِ فَفِي كل مَذْهَب الْعدَد الْكثير غالبهم يذم التَّقْلِيد وينكر على أَهله وَلَكنهُمْ كَمَا عرفناك لَا يُصَرح مِنْهُم بذلك تَصْرِيحًا إِلَّا الْأَقَل لِتِلْكَ الْعلَّة وغالبهم يلوح بِهِ تَلْوِيحًا ويعرض بِهِ تعريضًا.

أهل الْيمن وَالِاجْتِهَاد:

وَأما قطرنا اليمني بَارك الله فِيهِ فغالب من توسع فِي الْعُلُوم وَأدْركَ من نَفسه ملكة الِاجْتِهَاد الرجوع(١) إِلَى الدَّلِيل وَيَرْمِي بالتقليد وَرَاء الْحَائِط، ويلقى عَن عقنه(٢) قلادته.

عرفنَا هَذَا من شُيُوخنَا، وعرفوه من شيوخهم، وعرفه الأول عَن الأول، وعرفناه من أترابنا، والمرافقين لنا فِي الطّلب، بل غَالب الآخرين عَنَّا وهم الْعدَد الجم هم بِهَذِهِ الصّفة، وعَلى هَذِه الْخصْلَة المحمودة.

بل غَالب من كَانَ لَهُ إنصاف من الَّذين لم يكثر اشتغالهم بِالْعلمِ فِي دِيَارنَا هَذِه يصنع كَمَا كَانَ يصنع السّلف الصَّالح من الصَّحَابَة وتابعيهم، وَمن بعدهمْ من عدم التقيد

---

(١) هكذا وردت في (أ) بدون واو ولعل الأصوب (والرجوع) لمناسبة سياق النص.

(٢) في (أ) (عن عنقه)، وهو الصواب، وفي (ط)، وردت كما باللفظ أعلاه ولعله تصحيف، والله أعلم.

بالتقليد، والتعويل على سُؤال الْعلمَاء بِالْكتاب وَالسّنة عَن الدَّلِيل الرَّاجِح فيعملون بِهِ ويقفون عِنْده، وَلَا يبالون بِمَا يُخَالِفهُ مِمَّا عَلَيْهِ المقلدة، وصاروا منتسبين إِلَى السّنة المطهرة غير منتمين إِلَى مَذْهَب من الْمذَاهب، فَأَصَابُوا أصَاب الله بهم، وضاعف أجرهم، وَصرف عَنْهُم معرة المقلدة أَتبَاع كل ناعق.

تعصب المقلدين أساسه الْجَهْل:

وَقد عرفناك أَن هَؤُلَاءِ المقلدة ذموا مَا لم يعرفوه، وعابوا مَا لم يدروا بِهِ، وَهَذَا أَمر يستقبحه كل عَاقل، ويزري بِصَاحِبِهِ كل فاهم، فَإِن من تعرض للْكَلَام فِيمَا لَا يعرفهُ فَهُوَ جَاهِل من جِهَتَيْنِ:

الْجِهَة الأولى: كَونه لَا يعرف ذَلِك الشَّيْء.

الْجِهَة الثَّانِيَة: كَونه تكلم فِيمَا لَا يعرفهُ كَمَا يَفْعَله أهل الْجَهْل الْمركب، هَذَا على فرض أَنه لم يتَعَرَّض للقدح فِيهِ، وَلَا أوقعته نَفسه الأمارة فِي الطعْن على المتمسكين بِهِ، فَإِن فعل ذَلِك أَخطَأ من ثَلَاث جِهَات هَذِه الثَّالِثَة.

وَمَا أحسن مَا قَالَه الشَّاعِر:

أَتَانَا أَن سهلا ذمّ جهلا ... علوما لَيْسَ يعرفهن سهل
علوما لَو دراها مَا قلاهَا ... وَلَكِن الرضى بِالْجَهْلِ سهل

وَلَقَد صدق هَذَا الشَّاعِر فَإِن الْعلَّة الباعثة للجاهل على هَذَا الفضول هِيَ الرضى بِالْجَهْلِ، ويكفيه مَا رَضِي بِهِ لنَفسِهِ نقصًا وعيبًا وغباوة ومهانة.

وَاجِب الْعلمَاء وأولي الأَمر نَحْو المقلدين:

وواجب على كل من لَهُ ولَايَة يَأْمر فِيهَا بِمَعْرُوف أَو ينْهَى عَن مُنكر أَن يَجْعَل نهي الْمُنكر الَّذِي عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ عنوان كل نهي يُنْهِي بِهِ عَن مُنكر، فَإِنَّهُم فِي الْحَقِيقَة إِنَّمَا يطعنون على كتاب الله(١) وَسنة رسوله(٢) بِأَن مَا فيهمَا من الشَّرِيعَة قد صَار مَنْسُوخا، ويطعنون على عُلَمَاء الدّين من السّلف الصَّالح، وَمن مَشى على هديهم القويم، ويدفعون بِالرَّأْيِ الَّذِي هُوَ ضد للشريعة(٣)، مَا شرعه الله(٤) لعباده وهم بِهَذِهِ الْمنزلَة من الْجَهْل الْبَسِيط أَو الْمركب، فَهَل سَمِعت أذناك بمنكر مثل هَذَا الْمُنكر، وبلية فِي الدّين مثل هَذِه البلية، ورزية فِي الْملَّة الإسلامية مثل هَذِه الرزية؟! فَإِن النّيل من عرض فَرد من(٥) أَفْرَاد الْمُسلمين مُنكر لَا يُخَالف فِيهِ مُسلم إِذا كَانَ على طَرِيق الْغَيْبَة أَو الْبُهْتَان(٦) أو على طَرِيق الشتم مُوَاجهَة ومكافحة. فَكيف بِمن جَاءَ بِمَا هُوَ من(٧) أعظم الْبُهْتَان، وأقبح الشَّتيمة للشريعة المحمدية، وَالدّين الإسلامي، ولعلماء الْمُسلمين سابقهم ولاحقهم؟ [فيالله وللمسلمين يالله وللمسلمين يالله

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٣) هكذا وردت في (أ)، وفي (ط) (الشريعة).

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٥) في (أ) (في).

(٦) في (أ) (والبهتان).

(٧) سقط من (أ).

وللمسلمين؟]!، فَإِن هَؤُلَاءِ لما رَأَوْا كثيرًا من الْعلمَاء يداهنونهم ويدارونهم اتقاء لشرهم مَا زادهم ذَلِك إِلَّا شرا، [وَلَا] أثر فيهم إِلَّا تجرئا(١) على مَا هم فِيهِ.

وَلَو تكلم أهل الْعلم بِمَا يجب عَلَيْهِم من نصر الشَّرِيعَة والذب عَن أَهلهَا بِمَا يجب عَلَيْهِم لكانوا أقل شرا وأحقر ضرا(٢)، وَأَقل حَالا أَن يعرفوهم بِأَنَّهُم من أهل الْجَهْل [الَّذين] لَا يسْتَحقُّونَ خطَابا وَلَا يستوجبون جَوَابا، فَإِن فِي هَذَا كفًّا لبَعض مَا صَارُوا عَلَيْهِ من الظَّن بِأَنْفسِهِم الْبَاطِل، والخيال المختل لما يرونه من سكُوت أهل الْعلم عَنْهُم وَالصَّبْر على مَا يسمعونه مِنْهُم، ويبلغهم عَنْهُم.

وَقد يتسبب عَن هَذِه الإهانة لَهُم بالتجهيل، والتضليل فَائِدَة ينْدَفع بهَا بِبَعْض تجرئهم على كتاب الله وَسنة رَسُوله، وعلماء أمته، فَإِن من النَّاس من يصلح بالهوان وَيفْسد بالإكرام، كَمَا هُوَ مَعْلُوم لكل من يعرف أَحْوَال النَّاس وَاخْتِلَاف طبائعهم.

وَلَقَد أحسن الشَّاعِر حَيْثُ قَال:

أكْرم تميمًا بالهوان فَإِنَّهُم ... إن أكْرمُوا فسدوا على الْإِكْرَام

وكما قَالَ الآخر:

أهن عامرًا تكرم عَلَيْهِ فَإِنَّمَا ... أَخُو عَامر من مَسّه بهوان

وَيَنْبَغِي لمن سمع أحدهم يُفْتِي فِي التَّحْلِيل وَالتَّحْرِيم وَينصب نَفسه لما لَيْسَ من شَأْنه أَن يَقُول لَهُ كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

---

(١) في (أ): (تجريا).

(٢) في (أ) (أحقر شرا وأقل ضرا).

تَقولُـــونَ هَـــذَا عنـــدنَا غيـــر جَـــائِز   وَمـن أَنْـتُم حَتَّـى يكـون لكـم عِنْـد؟!

وَإِن سمع أحدا مِنْهُم يتَكَلَّم فِي غير مَا يعلم على تَقْدِير أَن علمه بِطرف من الرَّأْي يعد علما كَمَا فِي اصْطِلَاح الْعَامَّة وَإِلَّا فَهُو ليسَ(١) بعلم بِالْإِجْمَاع كَمَا قدمنَا نقل ذلك فليتل عليهم قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٦٦ ﴾ [آل عمران](٢).

وليتل عَلَيْهِ قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١١٧ ﴾[النحل]، وَقَوله عز وَجل: ﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٣ ﴾[الأعراف]. وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤ ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٤٥ ﴾ [المائدة]، ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧ ﴾ [المائدة] وَيَتْلُو عليه الآيات(٣) الَّتِي فِيهَا الحكم بِالْحَقِّ وبالعدل وَبِهَا أرى الله ورسوله(٤).

---

(١) في (أ) (فليس هو).

(٢) الآية ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) (يتلو عليه هذه الآيات).

(٤) في (ا)، و(ط) (بها أرى الله رسوله).

مدى تكريم الله سُبْحَانَهُ للأولياء:

ولنرجع الْآن إِلَى شرح الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه.

قَالَ الْكرْمَانِي: "إِن قَوْله «لي»(١) فِي «من عادى لي وليا» هُوَ فِي الأَصْل صفة لقَوْله: «وليا» لكنه لما تقدم عَلَيْهِ صَار حَالا". انْتهى.(٢)

أَقُول وَلَا يخْتَلف الْمَعْنى بذلك؛ لِأَن الْمَعْنى على الْوَصْف: من عادى وليا كائنا(٣) لي، وَهُوَ على الْحَال كَذَلِك، لَكِن التَّقَدُّم فِيهِ فَائِدَة جليلة، وهي الإشعار(٤) باختصاص الْوَلِيّ بِهِ لَا بِغَيْرِه، كَمَا هُوَ مَعْرُوف فِي كتب الْمعَانِي وَالْبَيَان، ثمَّ فِي نسبته الْوَلِيّ إِلَى نَفسه تشريف لَهُ عَظِيم وَرفع لشأنه بليغ.

قَالَ ابْن هُبَيْرَة: "وَيُسْتَفَاد من هَذَا الحَدِيث تَقْدِيم الْإِعْذَار على الْإِنْذَار"(٥).

قلت: وَوَجهه أَنه لما قدم معاداة من هُوَ بِهَذِهِ الصّفة من الْولَايَة لله فَكَأَنَّهُ أعذر إِلَى [كل سامع أَن من هَذَا شَأْنه لَا يَنْبَغِي أَن يعادي بل على](٦) كل من عرف أَن هذه(٧) صفته، أَن يواليه وَيُحِبهُ، فَإِذا لم يفعل فقد أعذر الله إِلَيْهِ، ونبهه على أَن من عادى

---

(١) لي ساقطة من (أ).

(٢) في «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» (٢٣/ ٢٢).

(٣) في (أ) (كا ــنا) بدون الهمز.

(٤) في (أ) إشعار باختصاص.

(٥) في «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٧/ ٣٠٣).

(٦) الجملة ساقطة من (أ).

(٧) في (أ) (أن من هذه).

يسْتَحق الْعقُوبَة الْبَالِغَة على عداوته فَقَالَ منذرًا لَهُ: فقد آذنته بِالْحَرْبِ على مَا صنع مَعَ وليِّي، وَوَقع فِي حَدِيث عَائِشَة عِنْد أَحْمد فِي الزّهْد، وَابْن أبي الدُّنْيَا وَأبي نعيم فِي الْحِلْية وَالْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد بِلَفْظ: «**من أذلّ لي وليا**» وَفِي أُخْرَى مِنْهُ: «**من آذَى**»، وَفِي إِسْنَاده عبد الْوَاحِد بن مَيْمُون عَن عُرْوَة، وَهُوَ مُنكر الحَدِيث، لَكِن أخرجه الطَّبَرَانِيّ من طَرِيق يَعْقُوب [عن](١) مُجَاهِد عَن عُرْوَة قَوْله: «**فقد آذنته**» بِالْمدِّ وَفتح الْمُعْجَمَة بعدها نون أَي أعلمته(٢).

وَقَالَ فِي الصِّحَاح: "وآذنتك بالشيء" أعلمتكه، والآذن الْحَاجِب. قَالَ الشَّاعِر:

تبـــدل بإذنـــك المرتضـــى ....

وَقد آذن وتأذَّنَ بِمَعْنى، كَمَا يُقَال: أَيقن وتيقَّن، وَتقول: تأذَّن الْأَمِير فِي النَّاس، أَي نَادَى فيهم يكون فِي التَّهدُّد، وَالنَّهْي أَي: تقدم وَأعلم، وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف:١٦٧] أَي: أعلم، انْتهى.

فَعرفت بِهَذَا أَن فِي قَوْله: «**فقد آذنته**» معنى التهديد لمن عادى الْوَلِيّ وَالنَّهْي لَهُ عَن أَن يقدم على معاداته لأنه قد(٣) تقدم إِلَيْهِ بِأَن لَا يعاديه وَأَنه وليه وأعلمه بذلك.

وَأما الْمَقْصُور فَيَجِيء بِمَعْنى علم، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ

---

(١) في (ط) (ابن مجاهد)، وفي (أ) بنفس اللفظ أعلاه، وهو الصواب.

(٢) راجع مقدمة التحقيق للحديث وجمع طرقه.

(٣) في (أ) (فقد تقدم).

وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٩] أَي: اعلموا، وَبِمَعْنى الِاسْتِمَاع. يُقَال أذن له(١) إِذا اسْتمع مِنْهُ، قَالَ الشَّاعِر:

إِن يسمعوا رِيبَة طاروا بهَا فَرحا ... عني وَمَا سمعُوا من صَالح دفنُوا

صمٌّ إِذا سمعُوا خيرا ذكرت(٢)به ... وَإِن ذكرت بشرٍّ عِندهم أَذِنُوا

وَمِنْه «مَا أذن الله لشَيْء كَإِذْنِهِ لنَبِيّ يتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»(٣) أَي: اسْتمع. وَالْأَذَان الْإِعْلَام، وَمِنْه الْأَذَان للصَّلَاة.

قَوْله: «**بِالْحَرْبِ**»: فِي رِوَايَة الْكُشْمِيهَني: «**فقد أَذَنْتهُ بِحَرب**». وَفِي حَدِيث معَاذ عِنْد ابْن ماجه، وَأبي نعيم فِي الْحِلْية بِلَفْظ: «**فقد بارز الله بالمحاربة**»، وَفِي حَدِيث أبي أُمَامَة عِنْد الطَّبَرَانِيّ، وَالْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد بِسَنَد ضَعِيف بلَفْظ: «**فقد بارزني بالمحاربة**»، وَمثله لفظ حَدِيث أنس عِنْد أبي يعلى وَالْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ، وَفِي سَنَده ضعف. وَفِي حَدِيث مَيْمُونَة بِلَفْظ: «**فقد اسْتحلَّ محاربتي**». وَفِي رِوَايَة وهب(٤) بن مُنَبّه بِلَفْظ: «**من أهان وليّ الْمُؤمن فقد استقبلني بالمحاربة**».(٥).

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: وَقد اسْتشْكل وُقُوع الْمُحَاربَة، وَهِي مفاعلة من الْجَانِبَيْنِ

---

(١) في (أ) (أذن به).

(٢) في (أ) (وصفت به).

(٣) رواه البُخاري برقم (٥٠٢٤)، ومسلم برقم (٧٩٢).

(٤) (وهب) ساقطة من (أ).

(٥) ورد في طرق الأحاديث الضعيفة، وقد تقدم بيانها (صـ ٢٩).

مَعَ كَون الْمَخْلُوق فِي أسر الْخَالِق.

وَالْجَوَاب: بأنه(١) من المخاطبة بِمَا يفهم، فَإِن الْحَرْب تنشأ عَن الْعَدَاوَة، والعداوة تنشأ عَن الْمُخَالفَة، وَغَايَة الْحَرْب الْهَلَاك، وَالله عَزَّوَجَلَّ لَا يغلبه غَالب، فَكَأَن الْمَعْنى قد تعرض لإهلاكي إِيَّاه فَأطلق الْحَرْب وَأُرِيد لَازمه، أَي: أعمل بِهِ مَا يعْمل الْعَدو الْمُحَارب" انْتهى.(٢)

قلت: فقد جعل ذَلِك من الْكِنَايَة: وَهِي لفظ أُرِيد بِهِ لَازم مَعْنَاهُ مَعَ جَوَاز إِرَادَته كَمَا حَقَّقَهُ أهل علم الْبَيَان.

وَيُمكن أَن يُقَال: إِن المفاعلة قد تطلق وَلَا يُرَاد بهَا وُقُوعهَا من الْجِهَتَيْنِ كَمَا فِي كثير من الاستعمالات الْعَرَبيَّة، فَيكون المُرَاد بالمحاربة هُنَا الْحَرْب من الله عَزَّوَجَلَّ كَمَا يدل عَلَيْهِ لفظ: «**فقد آذنته بِالْحَرْبِ**».

وَيُمكن أَن يَجْعَل العَبْد لما كَانَ معاندًا لله عَزَّوَجَلَّ بعداوة أوليائه بِمَنْزِلَة من أَقَامَ نَفسه مقَام الْمُحَارب لله سُبْحَانَهُ، وَإِن كَانَ فِي أسره وَتَحْت حكمه بِاعْتِبَار الْحَقِيقَة، وَأَنه أَحْقَر وَأَقل من أَن يحارب ربه لَكِنَّهَا خيلت لَهُ نَفسه الأمارة بالسوء هَذَا الخيال الْبَاطِل فعادى من أمره الله بموالاته ومحبته مَعَ علمه بِأَن ذَلِك مِمَّا يسْخط الرب وَيُوجب حُلُول الْعقُوبَة عَلَيْهِ وإيقاعه فِي المهالك الَّتِي لَا ينجو مِنْهَا.

---

(١) هكذا في (ا)، وقد وردت (ط) (أنه).

(٢) من «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٢).

قَالَ الْفَاكِهَانِيّ: فِي هَذَا الحَدِيث تهديد شَدِيد؛ لِأَن من حاربه الله تعالى(١) أهلكه وَهُوَ من الْمجَاز البليغ؛ لأن من كره من(٢) أحبه الله تَعَالَى خَالف الله سُبْحَانَهُ، وَمن خَالف الله عَزَّوَجَلَّ عانده، وَمن عانده أهلكه، وَإِذا ثَبت هَذَا فِي جَانب المعاداة ثَبت فِي جَانب الْمُوَالَاة، فَمن والى أَوْلِيَاء الله عَزَّوَجَلَّ أكْرمه الله عَزَّوَجَلَّ وانْتهى.(٣)

قلت: لَا مُقْتَضى لهَذَا الْمجَاز بِهَذِهِ الوسائط والانتقالات، فَإِن مُجَرّد وُقُوع الْحَرْب من الرب للْعَبد إهلاك لَهُ بأبلغ أَنْوَاع الإهلاك وانتقام مِنْهُ بأكمل أَنْوَاع الانتقام، فَالْحَدِيث خَارج هَذَا الْمخْرج.

وَمثله فِي وَعِيد أهل الرِّبَا: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٩].

قَالَ الطوفي: لما كَانَ ولي الله سُبْحَانَهُ مِمَّن تولى الله سُبْحَانَهُ بِالطَّاعَةِ وَالتَّقوى تولاه الله تَعَالَى بِالْحِفْظِ والنصرة.

وَقد أجْرى الله تَعَالَى الْعَادة بِأَن عَدو الْعَدو صديق، وصديق الْعَدو عَدو، فعدو ولي الله تَعَالَى عَدو الله سُبْحَانَهُ فَمن عَادَاهُ كَانَ كمن حاربه، وَمن حاربه فَكَأَنَّمَا حَارب الله تبارك وتعالى(٤).

قلت: وَهَذَا هو مثل كلامنا الْمُتَقَدّم فِي تَوْجِيه المفاعلة.

---

(١) سقط من (أ)

(٢) في (أ) (كره ما).

(٣) انظر «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للمباركفوري (٧/ ٣٨٨).

(٤) في (أ) سبحانه.

الْفَصْل الثَّانِي: الطَّرِيق إِلَى ولايَة الله

أَدَاء الْفَرَائِض:

قَوْله: «مَا تقرب إِلَيّ عَبدِي بِشَيْء أحب إِلَى مِمَّا افترضت عَلَيْهِ»، لفظ التَّقَرُّب الْمَنْسُوب إِلَى الله(١) من عَبده يُفِيد أَنه وَقع ذَلِك على جِهَة الْإِخْلَاص؛ لِأَن من لم يخلص الْعِبَادَة لله سُبْحَانَهُ لَا يصدق عَلَيْهِ معنى التَّقَرُّب، وَهَكَذَا من فعل الْعِبَادَة المفترضة لخوف(٢) الْعقُوبَة فَإِنَّهُ لم يكن متقربا على الْوَجْه الأتم.

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: وَيدخل تَحت هَذَا اللَّفْظ جَمِيع فَرَائض الْعين والكفاية وَظَاهره [الِاخْتِصَاص] بِمَا ابْتَدَأَ الله تَعَالَى فريضته، وَفِي دُخُول مَا أوجبه الْمُكَلف على نَفسه نظر، للتَّقْيِيد بقول: «افترضت عَلَيْهِ» إِلَّا إِن أَخذ من جهة المعنى(٣). انْتهى.(٤)

قلت: إِن كَانَ مَا أوجبه العَبْد على نَفسه مِمَّا أوجب الله عَلَيْهِ الْوَفَاء بِهِ فَهَذَا الْإِيجَاب هُوَ من فَرَائض الله سُبْحَانَهُ، وَحكمه حكم مَا أوجبه الله ابْتِدَاء على عباده، بل هَل فَرد من أفرادها لَا يحْتَاج إِلَى أدراجه تَحت معنى أَعم.

---

(١) في (أ) زيادة (تعالى).

(٢) في (أ) (خوف).

(٣) في(ط) (المعنى الأعم)، بينما في (أ) ساقطة.

(٤) من «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٣).

قَالَ: وَيُسْتَفَاد مِنْهُ أَن أَدَاء الْفَرَائِض أحب الْأَعْمَال إِلَى الله تَعَالَى. انْتهى(١).

قلت: وَجه ذَلِك أَن النكرَة وَقعت فِي سِيَاق النَّفْي فَعم كل مَا يصدق عَلَيْهِ معنى الشَّيْء فَلَا يبْقى شَيْء من الْقرب إِلَّا وَهُوَ دَاخل فِي هَذَا الْعُمُوم؛ لِأَن كل قربَة كائنة مَا كَانَت يُقَال لَهَا: شَيْء، سَوَاء كَانَت من الْأَفْعَال أَو الْأَقْوَال أَو مضمرات الْقُلُوب، أَو الخواطر الْوَارِدَة على العَبْد، أَو التروك للمعاصي الَّتِي هِيَ ضد لفعلها.

قَالَ الطوفي: الْأَمر بالفرائض جازم، وَيَقَع بِتَرْكِهَا المعاقبة(٢) بِخِلَاف النَّفْل فِي الْأَمريْنِ وَإِن اشْترك مَعَ الْفَرَائِض فِي تَحْصِيل الثَّوَاب فَكَانَت الْفَرَائِض أكمل، فَلِذَا كَانَت أحب إِلَى الله(٣) وَأَشد تقربًا.

فالفرض كالأصل والأس، وَالنَّفْل كالفرع وَالْبناء، وَفِي الْإِتْيَان بالفرائض على الْوَجْه الْمَأْمُور بِهِ امْتِثَال الْأَمر واحترامه وتعظيمه بالانقياد إِلَيْهِ وَإِظْهَار عَظَمَة الربوبية وذل الْعُبُودِيَّة فَكَانَ التَّقَرُّب بذلك أعظم الْعَمَل.

وَالَّذِي يُؤَدِّي الْفَرْض قد يَفْعَله خوفًا من الْعقُوبَة، ومؤدي النَّفْل لَا يَفْعَله إِلَّا

(١) من «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٣).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) ليس على إطلاقه، وإنما هناك من الفرائض ما يستحق تاركها العقوبة في الآخرة إن مات ولم يتب من تركها، فيكون خالدا في النار كتارك الصلاة، وهناك فرائض يكون تاركها تحت الوعيد ولا يخلد فيكون تحت المشيئة إن كان من أهل التوحيد، كمن يترك صيام رمضان مع قدرته وإقراره بأنه من فرائض الإسلام، وكتارك الزكاة ونحو ذلك.

إيثارًا للْخدمَة فيجازى بالمحبة الَّتِي هِيَ غَايَة مَطْلُوب من يتَقَرَّب بخدمته. انْتهى.(١).

قلت: إِذا كَانَ أَدَاء الْفَرَائِض أعظم الْعَمَل لِتلْك الْعِلَل الَّتِي ذكرهَا من امْتِثَال الْأَمر واحترامه وتعظيمه، وَإِظْهَار عَظمَة الربوبية وذل الْعُبُودِيَّة كَانَ ثَوَابهَا أَكثر، وَالْجَزَاء عَلَيْهَا أعظم، وَلَا يُخَالِفهُ مَا ذكره من أَن العَبْد لَا يفعل النَّفْل إِلَّا إيثارًا للْخدمَة وَأَنه يجازى بالمحبة فَذَلِك سَببه وُقُوع التَّقَرُّب مِنْهُ بِمَا لم يوجبه الله(٢) عَلَيْهِ، وَإِن كَانَ الثَّوَاب عَلَيْهِ دون ثَوَاب الْفَرَائِض، وَسَيَأْتِي لهَذَا مزِيد تَحْقِيق عِنْد الْكَلَام على قَوْله: «**أحببته**».

١ - من أَدَاء الْفَرَائِض ترك الْمعاصِي:

وَاعْلَم أَن من أعظم فَرَائض الله سُبْحَانَهُ ترك مَعَاصيه الَّتِي هِيَ حُدُوده الَّتِي من تعداها كَانَ عَلَيْهِ من الْعقُوبَة مَا ذكره الله سُبْحَانَهُ فِي كِتَابه الْعَزِيز، وَلَا خلاف أَن الله(٣) افْترض على الْعباد ترك كل مَعْصِيّة كائنة مَا كَانَت، فَكَانَ ترك الْمعاصِي من هَذِه الْحَيْثِيَّة دَاخِلا تَحت عُمُوم قَوْله: «**وَمَا تقرب إِلَيّ عَبدِي بِشَيْء أحب إِلَيّ مِمَّا افترضت عَلَيْهِ**». بل دُخُول فَرَائض التّرْك للمعاصي أولى من دُخُول فَرَائض الطَّاعَات كَمَا يدل عَلَيْهِ حَدِيث: «**إِذا أَمرتكُم بِأَمْر فَأتوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم وَإِذا نَهَيْتُكُمْ عَن شَيْء فَلَا**

---

(١) من «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للمباركفوري (٧/ ٣٨٩)، والتعيين في شرح الأربعين (١/ ٣١٩).

(٢) زيادة (سبحانه) في (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (سبحانه).

تقربوه».

٢ - من الْمعاصِي إبطال الْفَرَائِض بالحيل:

وَاعْلَم أَن من أعظم الْبدع الْحَادِثَة فِي الْإِسْلَام مَا فتح بَابه أهل الرَّأْي للعباد من الْحِيَل الَّتِي زحلقوا(١) بهَا كثيرًا من فَرَائض الله سُبْحَانَهُ فأخرجوها عَن كَونهَا فَرِيضَة، وَكَأن الله(٢) لم يفرضها على عباده، وحللوا بهَا كثيرًا من معاصي الله الَّتِي نهى عباده عَنْهَا وتوعدهم على مقارفتها والوقوع فِي شَيْء مِنْهَا.

وَمن تَأمل أَكثر مَا ورد عَن الشَّارِع من اللَّعْن وجد غالبه فِي المستحلين لما حرمه الله، والمسقطين لفرائضه بالحيل، كَقَوْلِه [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]: «**لعن الله الْمُحَلّل والمحلل لَهُ**»(٣).

---

(١) في (أ) و(ط)، وردت (زحلفوا).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٧/ ٣١٤)، والترمذي، برقم: (١١٢٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٨٨) والنسائي في الكبرى، برقم: (٥٥٧٩)، وفي الصغرى، برقم: (٣٤١٦)، والطبراني في الكبير، برقم: (٩٨٧٨-١٠٠٤)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، برقم: (٥٣٥٠)، والدارمي، برقم: (٤٢٧١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن حازم الغفاري، والأسود بن عامر الشامي، ثلاثتهم يروونه عن سُفْيَان، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: «**لَعَنَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - الْوَاشِمَةَ وَالْمُوتَشِمَةَ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**».

=

=

وهذا إسناد صحيح.

رجاله رجال الشيخين عدا أبي قيس، واسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي، وهزيل بن شرحبيل الأودي فمن رجال البخاري، وأبو قيس قد وثقه ابن معين كما في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١٧/ ٢٠).

وقد خالف الجميع معاوية بن هشام الأسدي فرواه عن سُفْيَان، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْهُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ عن ابن مسعود به فجعل بدل أبي قيس أبا إسحاق، وهذه زيادة شاذة تفرد بها عن سائر الرواة، وقد قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وفيه علة أخرى وهي: أن رواية هشام عن سفيان فيها غرابة كما في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٨/ ١٤٨)، ولم يروه بهذا الإسناد إلا هو كما قاله الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُزَيْلٍ إِلا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَرَوَاهُ النَّاسُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ.

وقد صحح هذا الحديث الإمام الترمذي فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وصححه أيضا الذهبي في الكبائر (ص: ١٣٨)، وابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٦١٢).

والعلامة الألباني في صحيح الترمذي، برقم: (٣/ ١٢٠)، وفي مشكاة المصابيح (٢/ ٩٨٢).

وحسنه العلامة الوادعي في الصحيح المسند (٨٤٩)، وفي إرواء الغليل (٦/ ٣٠٧)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري حفظه الله، سمعته غير مرة يصححه.

وله طريق ثانية إلى ابن مسعود رواها الإمام أحمد في «مسنده» ط الرسالة (٧/ ٣٣٤)، والشاشي في مسنده، برقم: (٨٦٢) من طرق عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ أَبِي وَاصِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- **لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ.**

وهذا إسناد ضعيف.

وهو صحيح بطرقه أبو الواصل مجهول كما في تعجيل المنفعة (٥٢٧).

وقد ورد هذ الحديث من طُرق غير ابن مسعود وإليك بيانها:

=

=

طريق ثالثة: عن أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: رواها الإمام أحمد في «مسنده» ط الرسالة (١٤/ ٤٣)، والترمذي في العلل الكبير، برقم: (٢٧٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (١٧٢٥٩)، والبزار، برقم: (١٤٤٢)، والبيهقي (٧/ ٢٠٨) من طرق عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْرَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- **لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**.

وهذا إسناد صحيح.

رجاله ثقات رجال الشيخين عدا عثمان بن محمد، وقد وثقه البخاري كما قال الترمذي عقب الحديث: فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَعَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الْمُخَرِّمِيُّ صَدُوقٌ ثِقَةٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَخْنَسِيِّ ثِقَةٌ، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَعِيد الْمَقْبُرِيِّ.

وقال البزار عقب الحديث: لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

وقال ابن القيم -رَحِمَهُٱللَّهُ- في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ٤١): فَالْإِسْنَادُ جَيِّدٌ... إلى قوله: وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: هَذَا إسْنَادٌ جَيِّدٌ.اهـ

طريق رابعة: عن عقبة بن عامر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: رواها ابن ماجه، برقم: (١٩٣٦)، والنسائي في الكبرى (٧/ ٢٠٨)، وفي الصغرى، برقم: (٢٦١٤)، والحاكم في مستدركه (٢/ ١٩٨)، والدارقطني في سننه، برقم: (٣٥٧٦)، والروياني في مسنده، برقم: (٢٢٦) من طرق عن اللَّيْثِ عَنْ مِشْرَحِ بْنِ هَاعَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله: «**أَلا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟**»، قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «**هُوَ الْمُحِلُّ**»، ثُمَّ قَالَ: «**لَعَنَ اللهُ الْمُحِلَّ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**».

وهذا إسناد ضعيف.

وفيه مشرح بن هاعان المعافري مختلف فيه، ورجح الحافظ في التقريب أنه: مقبول. أي: صالح في الشواهد والمتابعات، وفي هذا الإسناد أيضا كلام من حيث رواية الليث عنه، قال الترمذي في «العلل الكبير» (ص١٦١): وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الله بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ

=

=

مِشْرَحِ بْنِ هَاعَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ وَهُوَ الْمُحِلُّ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ، لَعَنَ اللهُ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**». فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ لَمْ يَكُنْ أَخْرَجَهُ فِي أَيَّامِنَا مَا أَرَى اللَّيْثَ سَمِعَهُ مِنْ مِشْرَحِ بْنِ هَاعَانَ.اهـ

وقال أبو حاتم كما في «العلل» لابن أبي حاتم ت الحميد (٤/ ٣٦): قال أبو زرعة: ذكرتُ هَذَا الحديثَ لِيَحْيَى بْنِ عبد الله بن بُكَير، وأخبرتُهُ برواية عبد الله بنِ صَالِحٍ، وعثمانَ بنِ صَالِحٍ، فأنكرَ ذَلِكَ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعِ اللَّيْثُ مِنْ مِشْرَحٍ شَيْئًا، وَلا رَوَى عَنْهُ شَيْئًا.اهـ

وقد صححه ابن كثير من هذا الوجه في تفسيره ت سلامة (١/ ٦٢٧).

فعلى كل حال هذا الحديث بهذا الإسناد صحيح بما له من الشواهد والمتابعات، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وشيخ الإسلام في كتابه إبطال الحيل (١٠٥)، وغيرهم، وانظر الخلاف في هذا الحديث في «أعلام الموقعين عن رب العالمين» ط عطاءات العلم (٣/ ٤٩٨).

طريق خامسة: عن ابن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: رواها ابن ماجه، برقم: (١٩٣٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «**لَعَنَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**».

وهذا إسناد ضعيف.

وهو صحيح لغيره، فيه زمعة بن صالح اليماني، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

طريق سادسة: عن علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: رواها عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (١٠٧٩١)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٤٦٢)، و(٧/ ٣١٤)، والبزار، برقم: (٨٥٩)، وأبو يعلى، برقم: (٥١٦)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٧٠٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٠٧) من طرق عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- ... به.

وهذا إسناد ضعيف جدا.

فيه الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور متروك متهم بالكذب، قال الحافظ في التقريب: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف.اهـ

=

«لعن الله الْيَهُود حرمت عَلَيْهِم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا أثمانها»(١).

«لعن الله الراشي والمرتشي»(٢)،...

=

قلت: وقد رواه الحارث فرواه مرة عن ابن مسعود -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٦/ ٢٦٩)، وقد وقع خلاف في هذا الإسناد بما خلاصته: أنه جاء مرسلا، وجاء من رواية الأعور عن علي، وتارة يُروى عن ابن مسعود، فهو على كل حال لا يصلح للاحتجاج، ويغني عنه ما تقدم من الأحاديث التي بعضها صحيح لذاته، وبعضها صحيح لغيره، وانظر جميع ذلك في «تهذيب سنن أبي داود - ط عطاءات العلم لابن القيم» (١/ ٤١٦)، وتفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٦٢٦) والتلخيص الحبير لابن حجر ط العلمية (٣/ ٣٧٢)، ونصب الراية للزيلعي (٣/ ٢٣٨)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي – ط العلمية (٣/ ١٨٦)، وبيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان (٤/ ٤٤٢)، والبدر المنير لابن الملقن (٧/ ٦١٣) (٤/ ٤٤٢)، وإرواء الغليل للعلامة الألباني (٦/ ٣٠٧).

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٤٦٠)، ومسلم، برقم: (١٥٨٤) من حديث ابن عباس عن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-. ورواه البخاري، برقم: (٢٢٢٤)، ومسلم، برقم: (١٥٨٤) من حديث أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، ورواه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١)، عن جابر بن عبد الله.

(٢) **صحيح**، رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (١٤٦٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٢٢٧٦)، والترمذي في سننه، برقم: (١٣٣٧)، وأبو داود في سننه، برقم: (٣٥٨٠)، وابن ماجه، برقم: (٢٣١٣)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٨٧)، وابن حبان في صحيحه (٥٠٧٧)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٣٨)، وفي الصغرى، برقم: (٤٥٢٥)، والطبراني في الكبير، برقم: (٢٠٢٦)، وابن الجارود في المنتقى (٥٦٩)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٢٤٩٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٥٦٥٧)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (٢٣٩٠)، والحاكم في مستدركه، برقم: (٥٠٧٧) من طرق عن ابْن أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ

=

=
الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ».

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا الحارث بن عبد الرحمن، وهو القرشي، قال الحافظ في التقريب: صدوق.

قال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَشَاهِدُهُ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ ثَوْبَانَ.

وصححه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٧/ ٣٥٣)، وفي صحيح الترغيب، برقم: (٢٢١١)، وفي صحيح الجامع (٢/ ٩١٠)، وحسنه العلامة الوادعي في الصحيح المسند (٧٨١)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في رسالته النصيحة المحتومة لقضاة السوء وعلماء الحكومة (١٦٩).

وقد جاء الحديث عن غير عبد الله بن عمرو، وفيه كلام يطول تحاشيت عن بيانه هنا؛ اكتفاء بهذه الطريق؛ لأنها أصح ما ثبت في ذلك، وقد قال الترمذي: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن -أي: الدارمي- يقول: حديث أبي سلمة عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أحسن شيء في الباب وأصح.اهـ

قلت: وقد جاء هذا الحديث بلفظ «**الراشي والمرتشي في النار**»، زيادة في «**النار**» لم تثبت، وإليك بيانها:

رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٢٠٢٦)، وفي الصغير، برقم: (٢٨)، وفي الدعاء، برقم: (٢٠٩٤) عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِي فِي النَّارِ**».

وفيه أحمد بن سهل الأهوازي لم أجد من وثقه، وقد أورد الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٨٤) من طريقه حديثا ثم قال: وهذا خبر منكر، وإسناد مركب ... إلى قوله: وهو من
=

=

شيوخ الطبراني، وقد أورد له في معجمه الصغير حديثًا غريبًا جدًا.اهـ

وله طريق أخرى رواها وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٤٧) من طريق الْحَسَن بْن عطاء، عَن أبي سلمة؛ قال: حَدَّثَنِي أبي أَنَّ رَسُوْلَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قال: «**الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي النَّارِ**».

وسئل الدارقطنيُّ عن هذا الحديث، كما في علله (٤/ ٢٧٤)، فقال: يرويه الحسن بن عطاء، وقيل: هو الحسن ابن أخي أبي سلمة، عن أبي سلمة، عن أبيه، وخالفه الحارث بن عبد الرحمن، فرواه عن أبي سلمة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وهو أشبه بالصواب.اهـ

قلت: مع هذا فالحسن بن عطاء مجهول ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٩)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٣٠)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/ ١٩٩): رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ.اهـ

الطريق الثاني: رواه البزار، برقم: (١٠٣٧) من حديث عبد الرحمن بن عوف -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

وفيه علل:

العلة الأولى: عمر بن حفص القرشي، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

العلة الثانية: الحسن بن عثمان القرشي لم أجد من وثقه.

الطريق الثالث: رواه أحمد بن منيع كما في المطالب العالية، برقم: (٢١٨٥) عن رجل من المهاجرين، وفيه من لا يعرف.

فالخلاصة: أن زيادة في «**النار**» في هذا الحديث لا تقوم بها الحجة، وهي منكرة لمخالفتها رواية الثقات، ولأن الدارقطني رجح روايتهم، ولذلك أورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢/ ٢٨٤) وانظر: «أخبار القضاة» (١/ ٤٧).

وقال الترمذي في السنن (٣/ ٦٢٢): وقد رُوي هذا الحديث عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وروى عن أبي سلمة، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ولا يصح.اهـ

قلت: أي مع الزيادة المذكورة في «**النار**» لأني لم أجدها إلا في تلك الطرق، وممن قال بنكارته بهذا

=

«لعن الله آكل الرِّبَا ومؤكله وكاتبه وَشَاهده»(١)، «وَلعن عاصر الْخمر ومعتصرها(٢) ....

=

اللفظ الإمامُ الألبانيُّ، وراجع بحثه في ذلك في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٤/ ٨٥٥).

(١) رواه مسلم، برقم: (٧١٥) من حديث جابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٢) **صحيح بطرقه وشواهده**، رواه الترمذي في سننه، برقم: (١٢٩٥)، وابن ماجه، برقم: (٣٣٨١)، والطبراني في الأوسط، برقم: (١٣٥٥) من طريق عَاصِمٍ النبيل، عَنْ شَبِيبٍ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَوْ حَدَّثَنِي أَنَسٌ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي الْخَمْرِ عَشَرَةً: «**عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَالْمَعْصُورَةَ لَهُ، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ لَهُ، وَبَائِعَهَا، وَالْمُبَاعَةَ لَهُ، وَسَاقِيَهَا، وَالْمُسْتَقَاةَ لَهُ**. حَتَّى عَدَّ عَشَرَةً مِنْ هَذَا الضَّرْبِ.

وهذا إسناد ضعيف.

قال الترمذي عقبه: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

وبين ابن القطان الفاسي قول الترمذي هذا في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٥٨٧) فقال: وَلم يبين لم لَا يَصح -أي: الترمذي-، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ من رِوَايَة أبي عَاصِم، عَن شبيب بن بشر، عَن أنس، وشبيب لم تثبت عَدَالَته، وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِم: لين الحَدِيث.اهـ

قلت: مختلف فيه وقد وثقه ابن معين كما في تهذيب الكمال، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، فيُحتمل أن الترمذي عنى بقوله غريب أنه لا يُعلم سماع شبيب من أنس، والله أعلم.

وقد صحح هذا الحديث الإمام الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٥٩٧)، وفي غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص: ٥٤)، وفي سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٣/ ٥٨٩).

وأورده الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٢٦٤)، وابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين =

=
(٣/ ١٢٧)، وابن حجر في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ٢٣٥)، والحافظ المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١/ ٢٣٧)، والمناوي في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (٢/ ٤٦٤)، وابن الملقن في البدر المنير (٨/ ٦٩٩).

وعلى كل حال فإن للحديث شواهد وإليك بيانها:

الشاهد الأول: رواه أبو داود، برقم: (٣٦٧٤)، وابن ماجه، برقم: (٣٣٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢١٩٢٤)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٨/ ٤٠٥)، والبيهقي في الكبرى، برقم: (٣٣٨٠)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٣١)، وأبو يعلى، برقم: (٥٥٩١) من طرق إلى وَكِيع، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله الْغَافِقِيِّ وَأَبِي طُعْمَةَ مَوْلَاهُمْ، أَنَّهُمَا سَمِعَا ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ: بِعَيْنِهَا وَعَاصِرِهَا، وَمُعْتَصِرِهَا، وَبَائِعِهَا، وَمُبْتَاعِهَا، وَحَامِلِهَا، وَالْمَحْمُولَةِ إِلَيْهِ، وَآكِلِ ثَمَنِهَا، وَشَارِبِهَا، وَسَاقِيهَا**»

وهذا إسناد حسن.

عبد الرحمن الغافقي، قال الحافظ في التقريب: مقبول. فهو هنا مقرون بأبي طعمه، وقد اختلفوا فيه، قال الهيثمي في حديث رواه له في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٥/ ٥٤): أَبُو طُعْمَةَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيُّ، وَضَعَّفَهُ مَكْحُولٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.اهـ

قلت: وبنحو هذا الكلام قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٤١).

والخلاصة: أن الحديث مقرون في هذا الموضع، ولهذا الحديث شواهد منها ما تقدم وما سيأتي.

تنبيه: قد وقع في رواية أبي داود: عن أبي علقمة مولاهم، قال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١٧/ ٢٤٥): بعض الرواة عَن أَبِي داود قال فِي روايته: عَن أَبِي علقمة، وهو وهم، والصواب: عَن أَبِي طعمة، كما فِي هذه الرواية، والله أعلم.اهـ

وقد صحح هذا الحديث من هذا الوجه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق - العلمية (٢/ ٥٧٨)، والإمام الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، برقم: (٣٣٨٠)، وفي صحيح المشكاة، برقم:
=

=

(٢٧٧٧)، وفي الإرواء، برقم: (١٥٢٩)، والروض النضير، برقم: (٥٤٦).

الشاهد الثاني: رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٥/ ٧٤)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٥٣٥٦)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (٦٨٦)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٢٩٧٦)، وفي الدعاء، برقم: (٢٠٩٢)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٣١)، والعيثمي في غاية المقصد فى زوائد المسند (٤/ ١٣٢)، من طرق عن مَالِك بْن خَيرٍ الزِّبَادِيُّ، أَنَّ مَالِكَ بْنَ سَعْدٍ التُّجِيبِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللهَ قَدْ لَعَنَ الْخَمْرَ، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَمُسْتَقِيَهَا**».

وهذا إسناد حسن.

ومالك بن سعد التجيبي قال أبو زرعة: لا بأس به كما في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٨/ ٢٠٩)، وقد صحح هذا الحديث الحاكم ووافقه الذهبي.

وصحح هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٤٩٤)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٥٩٨)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٧٥).

الشاهد الثالث: رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٨٣٨٧)، والأوسط، برقم: (٤٠٩٠)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٣٥٥) من طريق عَبْدِ الله بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- **الْخَمْرَ وَعَاصِرَهَا وَحَامِلَهَا**.

وهذا إسناد ضعيف فيه علتان:

العلة الأولى: عبد الله بن عيسى هو الخزاز، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

العلة الثانية: الحسن البصري مدلس، وقد عنعن.

وقد روي هذا الحديث عن ابن مسعود وجابر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- وكلاهما يصلح في الشواهد والمتابعات، وإليك بيانها:

=

وَلعن الْوَاصِلَة وَالْمُسْتَوْصِلَة والواشمة والمستوشمة»(١).

ومسخ الله الَّذين استحلوا مَحَارمه بالحيل قردة وَخَنَازِير، وذمّ أهل الخداع وَالْمُكر، وَأخْبر أَن الْمُنَافِقين يخادعونه وَهُوَ يخادعهم، وَأخْبر عَنْهُم بمخالفة ظواهرهم لبواطنهم وسرائرهم لعلانيتهم، وَثَبت عَن ابْن عَبَّاس أَنه جَاءَهُ رجل فَقَالَ: إِن عمي طلق امْرَأَته ثَلَاثًا أيحلها لَهُ رجل، فَقَالَ: من يُخَادع الله يخدعه(٢): وَصَحَّ عَن ابْن

=

حديث ابن مسعود -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه البزار في مسنده، برقم: (١٦٠١)، والطبراني في معجمه الكبير، برقم: (١٠٠٥٦) من طريق عِيسَى بْن أَبِي عِيسَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: **لَعَنَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الْخَمْرَ، وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا**. وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ لا نَعْلَمُ رَوَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله، إِلا عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى.

قلت: وعيسى بن أبي عيسى هو الحناط متروك الحديث كما في التقريب.

وأما حديث جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه الواحدي في أسباب النزول (٤٢٣)، وفيه محمد بن نبهان الرازي وضاع، وقد كذب كما في «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله» (٢/ ٦٣٩).

(١) رواه البخاري، برقم (٥٩٤٧) و(٥٩٤٣)، ومسلم برقم (٢١٢٧) من حديث عبد الله بن مسعود وابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، ورواه البخاري، برقم: (٥٣٤٧)، و(٥٩٣٣) من حديث أبي هريرة وأبي جحيفة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٢) **صحيح**، رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (١٠٧٧٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (١٧٧٨٩)، والطحاوي في معاني الآثار، برقم: (٤٤٧٦)، والبيهقي في الكبرى، برقم:

=

عَبَّاس وَأنس أَنَّهُمَا سئلا عَن الغيبة(١) فَقَالَا: إِن الله لَا يخدع(٢).

وَقد عاقب الله المتحيلين على الْمَسَاكِين وَقت [الجذاذ](٣) بإهلاك ثمارهم حَتَّى أَصبَحت كالصريم، وَصَحَّ أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**البيعان بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا(٤) إِلَّا أَن تكون صَفْقَة خِيَار، وَلَا يحل لَهُ أَن يُفَارِقهُ خشيَة أَن يستقيله**»(٥). وَصَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] النَّهْي لمن عَلَيْهِ الزَّكَاة أَن يجمع

=
(١٤٩٨١).

وإسناده صحيح ورجاله ثقات.

وقد صححه شيخنا سعد الشثري في تحقيقه على «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠/ ١٠٢)، وشيخنا صالح آل الشيخ في التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل (ص: ١٣١).

(١) هكذا في (أ) بينما في مطبوع آخر وردت (العينة).

(٢) لم أجده مسنداً، وأورده عن ابن عباس شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى ط المعرفة (٦/ ١٩)، وذكره ابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين - ت: طه عبد الرؤوف (٣/ ١٦١) فقال: وصح عن أنس وابن عباس ... وذكره.

(٣) في (أ) الجداد.

(٤) رواه البخاري، برقم: (٢٠٧٩)، (٢١٠٩)، ومسلم، برقم: (١٥٣٥)، (١٥٣١) من حديث ابن عمر وحكيم بن حزام -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٥) حسن، بهذا اللفظ، رواه الترمذي، برقم: (١٢٤٧)، وأبو داود، برقم: (٣٤٥٦)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٤٤٨٣)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٢٣٠) من طرق عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**الْمُتَبَايِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ**».

=

بَين متفرق، أَو يفرق بَين مُجْتَمع خشيَة الصَّدَقَة(١).

والأدلة فِي منع الْحِيَل وإبطالها كَثِيرَة جدا، وَمُجَرَّد تَسْمِيَتهَا حيله يُؤذن بدفعها وإبطالها فَإِن التحيل على(٢) عُمُومه قَبِيح شرعًا وعقلًا، وَهَذَا المتحيل لإِسْقَاط فرض من فَرَائض الله، أَو تَحْلِيل مَا حرمه الله سُبْحَانَهُ هُوَ ناصب لنَفسِهِ فِي مدافعة مَا شَرعه الله سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ، مُرِيد لِأَن يَجْعَل مَا حرمه الله حَلَالا، وَمَا أحله حَرَامًا، فَهُوَ من هَذِه الْحَيْثِيَّة معاند لله مخادع لِعِبَادِهِ مندرج تَحت عُمُوم قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾[البقرة:٩](٣)، وَقَوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢]، وَقَوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾ [آل عمران].

=

وإسناده حسن.

قال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث حسن، ومعنى هذا: أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقيله، ولو كانت التفرق بالكلام ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى، حيث قال -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ-: «**ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله**». اهـ

وقد حسن هذا الحديث العلامة الألباني في مشكاة المصابيح (٢/ ٨٥٤)، وفي السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير (١/ ٤٢١)، وفي سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٣/ ٥٥٠).

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٩٥٥) عن أنس بن مالك -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-.

(٢) هكذا وردت في (أ) بينما في مطبوع آخر وردت (عل)، والصواب ما جاء أعلاه.

(٣) في (أ) ﴿وَمَا يُخَادِعُوْنَ﴾ وهي قراءة نافع.

وَمَعْلُوم لكل عَاقل أَن الشَّرِيعَة قد كملت وَانْقطع الْوَحْي بِمَوْتِهِ [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]، وَلم يبْق لأحد من عباد الله مجَال فِي تشريع غير مَا شَرعه الله وَلَا رفع شَيْء مِمَّا قد شَرعه الله سُبْحَانَهُ.

وكل الْعباد متعبدون بِهَذِهِ الشَّرِيعَة لم يَجْعَل الله سُبْحَانَهُ لأحد مِنْهُم أَن يحلل شَيْئا مِمَّا حرم فِيهَا، وَلَا يحرم شَيْئا مِمَّا حل(١) فِيهَا فَمن جَاءَ إِلَى عباد الله وَقَالَ: قد لَقَّنَنِي الشَّيْطَان أَن أحل لكم الْحَرَام الْفُلَانِيّ أَو أحرم عَلَيْكُم الْحَلَال الْفُلَانِيّ، أَو أسقط عَنْكُم وَاجِب كَذَا فَهَذَا مِمَّا يفهم كل عَاقل أَنه أَرَادَ تَبْدِيل الشَّرِيعَة المطهرة وَمُخَالفَة مَا فِيهَا، فَحق على كل مُسلم أَن يَأْخُذ على يَده ويحول بَينه وَبَين مَا أَرَادَ ارتكابه من الْمُخَالفَة لدين الْإِسْلَام، والمعاندة لما قد ثَبت فِي كتاب الله أَو فِي سنة رَسُوله، فَهَذَا بِمُجَرَّدِهِ يصك وَجه كل محتال، ويرغم أنف كل متجرئ(٢) على دين الله بِإِسْقَاط مَا هُوَ وَاجِب فِيهِ أَو تَحْلِيل مَا هُوَ من محرماته.

أ - إبطال حجج القائلين بالحيل(٣)

وَأما تمسك أهل الرَّأْي المحتالين على الْإِسْلَام وَأَهله بِمثل قوله سبحانه(٤) لنبيه أَيُّوب -عَلَيْهِٱلسَّلَامُ-: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص:٤٤]، وَأَنه سُبْحَانَهُ

---

(١) في (أ)، و(ط) (أحل).

(٢) في (أ) (متجرًا).

(٣) ساقطة من (أ)، و(ط).

(٤) في (أ) (بمثل قول الله).

أذن لَهُ أَن يتَحَلَّل من يَمِينه بِالضَّرْبِ الضغث، وبمثل مَا أخبر الله سُبْحَانَهُ عَن نبيه يُوسُف -عَلَيْهِ السَّلَامُ- أَنه جعل صواعه فِي رَحل أَخِيه ليتوصل بذلك إِلَى أَخذه من إخْوَته، وَأخْبر سُبْحَانَهُ أَنه فعل ذَلِك بِرِضَاهُ وإذنه، كَمَا قَالَ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ﴾[يوسف:٧٦]، وبمثل مَا صَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه اسْتعْمل رجلا على خَيْبَر فَجَاءَهُمْ بِتَمْر جنيب فَقَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أكل تمر خَيْبَر هَكَذَا؟**» قَالَ: إِنَّا لنأخذ الصَّاع من هَذَا بالصاعين والصاعين بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «**لَا تفعل، بِعْ الْجَمِيع بِالدَّرَاهِمِ ثمَّ ابتع بِالدَّرَاهِمِ جنيبا**»(١).

وَ[قد](٢) لَقِي النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] طَائِفَة من الْمُشْركين، فِي نفر من أَصْحَابه فَقَالَ الْمُشْركُونَ: من أَنْتُم؟ فَقَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من مَاء**» فَنظر بَعضهم إِلَى بعض وَقَالُوا: أَحيَاء الْيمن كثير فلعلهم مِنْهُم وَانْصَرفُوا(٣).

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٢٠٢)، ومسلم، برقم: (١٥٩٥) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) أورد نحو ذلك ابن هشام في «السيرة» ت طه عبد الرؤوف (٢/ ١٨٩)، والطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٤٣٦)، وابن حبان في السيرة النبوية وأخبار الخلفاء (١/ ١٦٤)، وابن الجوري في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣/ ١٠١)، والكلاعي في الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- والثلاثة الخلفاء (١/ ٣٢٨)، وشيخ الإسلام كما في الفتاوى الكبرى (٦/ ١٢٣)، وابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ١٥٠)، وهذا =

وَجَاء رجل إِلَى النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَقَالَ: احملني، فَقَالَ: «**مَا عِنْدِي إِلَّا ولد النَاقة**» فَقَالَ: مَا أصنع بِولد النَّاقة؟ فَقَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**وَهل تَلد الْإِبل إِلَّا النوق؟**»(١)

فيجاب عَنهُ بِأَن مَا ذَكرُوهُ من قصَّة أَيُّوب خَارج عَمَّا نَحن بصدده، فَإِن أَيُّوب نذر

=الخبر مشتهر في كتب السيرة وكل ذلك معتمد ومروي من طريق ابن إسحاق، وهو فيما يذكر أهل العلم أنه إمام المغازي والسير، فالله أعلم.

(١) **صحيح**، رواه الترمذي في سننه، برقم: (١٩٩١)، وأبو داود، برقم: (٤٩٩٨)، والإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٢١/ ٣٢٣)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٤٨)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (٢٦٨)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٣٧٧٦) أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (١/ ٤٨٩)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٣٦٠٥)، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار (صـ ٢٥٦)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٥/ ٢٦٩) من طريق خَالِد بْن عَبْدِ الله الْوَاسِطِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا اسْتَحْمَلَ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «**إِنِّي حَامِلُكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ**»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ النَّاقَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**وَهَلْ تَلِدُ الْإِبِلَ إِلَّا النُّوقُ**».

وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين.

قَالَ الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وصححه العلامة الألباني في سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٤/ ٣٥٧)، وفي الأدب المفرد (ص: ١٠٢)، وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٦٩)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١١٩٨)، وفي مختصر الشمائل (٢٠٥)، وأورده الذهبي في تاريخ الإسلام ت تدمري (١/ ٤٨٤)، وابن كثير في البداية والنهاية ط إحياء التراث (٦/ ٥٢)، وابن الأثير في جامع الأصول (١١/ ٥٥)، وغيرهم.

أَن يضْربهَا مائَة عصا وَقد ضربهَا كَذَلِك بِمِائَة عصا، وَأَيْضًا لَو سلم أَنه نذر أَن يضْربهَا مائَة عَصا مفرقة، أَو مائَة ضَرْبَة مفرقة فَذَلِك الَّذِي أذن الله لَهُ بِهِ تَخْفيف على الْمَرْأَة وَنسخ لما كَانَ قد أوجبه على نفسه(١) على تَقْدِير أَنه [كان](٢) يجب فِي شَرِيعَته الْوَفَاء بِالنذرِ، وَأَنه لما نذر أوجب الله ذَلِك عَلَيْهِ ثمَّ خفف عَلَيْهِ وَنسخ مَا كَانَ قد أوجبه الله عَلَيْهِ بإيجابه على نَفسه.

وَمَا الْمَانِع من أَن يُوجب الله شَيْئا ثمَّ ينسخه وَلَيْسَ النزاع فِي مثل هَذَا فَإِن شريعتنا هَذِه فِيهَا النَّاسِخ والمنسوخ.

وَإِنَّمَا النزاع فِي شَرِيعَة كملت وَأخبرنَا الله(٣) بكمالها فَقَالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة: ٣]، ثمَّ انْقَطع الْوَحْي بِمَوْت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]، ثمَّ جَاءَ جمَاعَة حولوا الشَّرِيعَة وبدلوها فحللوا حرامها، وأسقطوا فرائضها بأكاذيب لم يَأْذَن الله بهَا بل هِيَ ضد لشريعته وَدفع لَهَا وَرفع لأحكامها.

فَأَيْنَ قصَّة أَيُّوب من صَنِيع هَؤُلَاءِ المحتالة على الله، وعَلى رَسُوله، وعَلى الشَّرِيعَة الإسلامية، وعَلى عباد الله الْمُسلمين؟.

وَأيّ جَامع يجمع بَين هَذَا وَبَين قصَّة أَيُّوب؟ ثمَّ هَذِه الْقِصَّة الأيوبية هِيَ من التَّحَلُّل من الْإِيمَان وَالْخُرُوج من المأثم، فَلَو فَرضنَا أَن لَهَا دخلا فِيمَا قصدوه لَكَانَ ذَلِك خَاصّا

---

(١) في (أ) (ما كان قد أوجبه الله عليه بإيجابه على نفسه).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (سبحانه).

بِمَا فِيهِ خُرُوج من المأثم والتحلل من الْإِيمَان، وَقد ثَبت فِي شرعنا أَن الْيَمين إِذا كَانَ غَيرهَا خيرا مِنْهَا كَانَ الْحِنْث أولى من الْبر كَمَا صَحَّ عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**من حلف من شَيْء فَرَأى غَيره خيرا مِنْهُ، فليأت الَّذِي هُوَ خير وليكفر عَن يَمِينه**» وَصَحَّ عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**وَالله لَا أَحْلف على يَمِين فَأرى غَيرهَا خيرا مِنْهَا إِلَّا أتيت الَّذِي هُوَ خير وكفرت عَن يَمِيني**»(١).

فقد ثَبت فِي شرعنا أَن الْحَالِف على يَمِين غَيرهَا خير مِنْهَا يكفر عَن يَمِينه من غير حَاجَة إِلَى ضرب فِي مثل صُورَة يَمِين أَيُّوب لَا مفرقًا، وَلَا مجموعًا وَقد ثَبت أَن امْرَأَة أَيُّوب كَانَت ضَعِيفَة لَا يحْتَمل ضعفها لوُقُوع مائَة ضَرْبَة مفرقة.

وَمثل هَذَا قد سوغت شريعتنا التَّخْفِيف فِيهِ خُرُوجًا من المأثم، وَلَا سِيمَا إِذا صَحَّ مَا روى أَن مَرِيضا أقرّ بِالزِّنَا وَكَانَ ضَعِيفًا لَا يحْتَمل الْحَد الشَّرْعِيّ فَأمر النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِوَسَلَّمَ-] بِأَن يضْرب بشمراخ من النّخل فِيهِ مائَة عثكول(٢)، فَهَذَا

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٦٢٣)، ومسلم، برقم: (١٦٤٩) من حديث أبي موسى الأشعري -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-، ورواه البخاري، برقم: (٦٦٢١) من حديث عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا-.

(٢) **صحيح**، رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (١٦١٣٤) وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٢٦٣)، وأبو داود، برقم: (٤٤٧٢)، وابن ماجه، برقم: (٢٥٧٤)، والنسائي (٧٣٠٣-٧٣٠٦-٧٢٩٩-٧٢٦٦-٧٣٠٩-٧٣١٠-٧٣٠٧)، وابن المبارك (١٥٨)، والشافعي في الأم (١٠٠)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٦٤)، وفي الصغرى، برقم: (٣٤٧٦)، وفي معرفة السنن والآثار (٥٠٨١)، والدارقطني في السنن (٣/ ١٠٠)، وفي (٤/ ٩٢)، والطبراني في الكبير، برقم: (٥٤٤٦-٥٥٦٨-٥٥٦٥- ٥٨٢٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد، برقم: (٢٠٢٤)، والبغوي في =

=
شرح السنة، برقم: (٢٥٩٠)، وابن حزم في المحلى (١٢/ ٨٩)، والدولابي في الأسماء والكنى (١٠٠)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٥٥٢٢) من طُرق عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، واختلف في وصله وإرساله.

الطريق الأولى: رويت من طريق يزيد بن هارون ويعلى بن عبيد كلاهما عن مُحَمَّد بْن إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ موصولا، وهو ضعيف بهذا الإسناد، فيه عنعنة محمد بن إسحاق، ولم يصرح بالتحديث.

وخالفهم الْمُحَارِبِيُّ فرواه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاق، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، فجعله عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وليس عن سعيد بن سعد، وهذا وهم شاذ، رواه عن المحاربي سفيان بن وكيع الرؤاسي، وهو ضعيف، قال الحافظ في التقريب: صدوق ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه.

قلت: فهو ضعيف على كل حال، سواء قلنا: عن سعد بن عبادة أم عن سعيد بن سعد لعنعنة ابن إسحاق.

وقد أورد هذه الطريق البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣/ ١١٠)، وقال: هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف من الطَّرِيقَيْنِ لِأَن مدَار الْإِسْنَاد على مُحَمَّد بن إِسْحَاق وَهُوَ مُدَلّس، وَقد رَوَاهُ بالعنعنة.اهـ

الطريق الثانية: رويت من طريق الزهري، واختلف عنه فرواه يونس الأيلي عنه عن أبي أمامة بن سهل عن بعض أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- به موصولا.

وخالف يونسَ الإيلِيَ إسحاقُ بنُ راشد فرواه عن الزهري عن أبي أمامه بن سهل به مرسلا.

ورواه مرة أخرى عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه موصولا، والصواب رواية يونس بن يزيد الأيلي؛ لأن إسحاق بن راشد ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب، فقال: ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم.

قلت: وكذلك يونس في روايته عن الزهري وهم قليل كما في التقريب إلا أننا رجحنا هنا روايته
=

=

لأن إسحاق قد اضطرب فرواه مرة موصولا ومرة مرسلا، وما رواه مرسلا أصح.

ومما يؤيد رواية الأيلي أنه قد تابعه اثنان رووه عن سفيان بن عيينة:

الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري.

والثاني: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كلاهما يرويه عن أبي أمامة به مرسلا.

وقد روي عن أبي الزناد ويحيى بن سعيد عن أبي أمامة عن أبي سعيد الخدري.

رواه عمرو بن عون الواسطي السلمي، وداود بن مهران الدباغ كلاهما عن سفيان عن أبي الزناد، وأبي حازم عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعيد الخدري به.

ورواه محمد بن إدريس الشافعي وعبد الرزاق الصنعاني وعبد الله بن المبارك ومحمد بن منصور الخزاعي أربعتهم يروونه عن سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد عن أبي أمامه به مرسلا.

وهذا هو الصواب، ومما يؤيد ذلك أن جماعة غير سفيان، رووه عن أبي حازم، وجماعة رووه عن أبي الزناد، وكلهم يقول: عن أبي أمامة به مرسلا دون ذكر أبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وخالف جميع الرواة عن أبي حازم أبو بكر بن أبي سبرة القرشي، فرواه عن أبي حازم عن سهل ابن سعد، وأبو بكر هذا وضاع لا عبرة بمخالفته، ولذلك ضعفه الهيثمي من روايته في مجمع الزوائد (٦/ ٣٨٣).

فالخلاصة والصواب: رواية الحديث مرسلا.

وهذا الذي رجحه البيهقي فقال عقب الحديث: هَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ سُفْيَانَ مُرْسَلًا، وَرُوِيَ عَنْهُ مَوْصُولًا بِذِكْرِ أَبِي سَعِيدٍ فِيهِ، وَقِيلَ: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ.اهـ

ونقل ترجيح البيهقي البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤/ ٢٥٧).

وقال الدارقطني عقبه: والصواب عن أبي حازم عن أبي أمامة بن سهل عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- اهـ

وذكر أوجه الخلاف في هذا الحديث في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٢٧٧) ثم قال: والصحيح: عن أبي أمامة بن سهل مرسلا.اهـ

=

=
وهذا ظاهر ترجيح البزار كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٣/ ١٩٤).
وقال شيخنا العلامة محمد بن علي آدم الأثيوبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٣٩/ ٣٤٠): وَقَالَ ابن المنذر: فِي إسناده مقال -أي: لأن الأرجح إرساله ... إلى قوله: وحديث الباب وإن كَانَ الأصح إرساله، لكنه اعتضد بما رواه مسلم فِي صحيحه منْ حديث عليّ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-، كما أسلفناه آنفًا، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.اهـ
قلت: على أنه يحتمل أن يكون الحديث محفوظا من بعض طرقه، فتارة رواه أبو أمامة بن سهل موصلا، وتارة اقتصر فرواه مرسلا، وقد قال بهذا الاحتمال الحافظ ابن حجر، فقد قال في التلخيص (٤/ ٥٩) بعد إيراد طرق هذا الحديث: فإن كانت الطرق كلها محفوظة فيكون أبو أمامة قد حمله عن جماعة من الصحابة، وأرسله مرة. اهـ
وقال ابن الملقن بعد أن ساق هذه الطرق في البدر المنير (٨/ ٦٢٦): فَالْحَاصِل: أَن هَذَا الحَدِيث من «مُسْند أبي أُمَامَة» عَن أبي سعيد، وَمن «مسْند سعيد بن سعد بن عُبادة» لَا جرم، قَالَ عبد الْحق فِي «أَحْكَامه»: اخْتلف فِي إِسْنَاد هَذَا الحَدِيث. قلت: وَالظَّاهِر أَن هَذَا الِاخْتِلَاف لَا يضرّهُ.اهـ
وقال في تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٤٧٧): وَفِي إِسْنَاده اخْتِلَاف، وَالظَّاهِر أَنه لَا يضرّهُ.اهـ
وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/ ٢٥٢) وقال: وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.اهـ
وأورده الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام من أدلة الأحكام ت فحل (ص: ٤٥٩) وقال: إسناده حسن، واختلف في وصله وإرساله.اهـ
وقال الصنعاني في سبل السلام ط البابي (٤/ ١٣): وإسناده حسن، لكن اختلفوا في وصله وإرساله ... إلى قوله: وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلة قادحة بل روايته موصولا زيادة من ثقة مقبولة.اهـ، وصححه الإمام الألباني في صحيح أبي داود (٣٧٤٥)وقد أورد طرق هذا الحديث وتوسع في ذلك وخلص بما حاصله ما تقدم في سلسلة الأحاديث الصحيحة
=

لَيْسَ بحيلة بل شَرِيعَة ثَابِتَة.

وَلَيْسَ النزاع إِلَّا فِيمَا فعله المحتالون من زحلقة أَحْكَام الشَّرِيعَة بالأقوال الكاذبة المفتراة لَا فِيمَا [قد](١) ثَبت فِي الشَّرِيعَة.

وَبِهَذَا يَتَقَرَّر لَك أَن استدلالهم بِقصَّة أَيُّوب خَارج عَن مَحل النزاع مَعَ أَن هَذِه الْقِصَّة هِيَ أعظم مَا عولوا عَلَيْهِ وبنوا عَلَيْهِ القناطر الَّتِي لَيست من الشَّرِيعَة فِي قبيل وَلَا دبير، بل هِيَ ضد للشريعة وعناد لَهَا.

وَأما قصَّة يُوسُف فَالْجَوَاب عَنْهَا وَاضح لِأَنَّهَا وَاقعَة وَقعت لنَبِيّ من أَنْبيَاء الله سُبْحَانَهُ صنعها الله سُبْحَانَهُ لَهُ لخير أَرَادَ بِهِ لأَهله.

فَإِن كَانَ مثل ذَلِك مَمْنُوعًا فِي شريعتنا [فقد نسخ مَا كَانَ فِي تِلْكَ الشَّرِيعَة بِمَا كَانَ فِي شريعتنا](٢) وشريعتنا هي الشريعة الناسخة للشرائع، ومعلوم أنه لا يؤخذ مما كان من الشَّرَائِع السَّابِقَة إِلَّا مَا قَرّرته شريعتنا مِنْهَا لَا مَا خالفته وأبطلته، فَمَا لنا وللتعلق بشريعة مَنْسُوخَة؟

وَإِن كَانَ مثل ذَلِك جَائِزا فِي شريعتنا فَلَيْسَ النزاع فِيمَا هُوَ جَائِز فِيهَا، بل النزاع فِي

(٦/ ١٢١٥)، وصحح روايته عن الصحابي المبهم شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر كما في شرح سنن أبي داود (٢٦/ ٧).

(١) ساقطة من (أ).

(٢) ساقطة من (أ).

حيل المحتالين ودنس المدنسين(١) المحللين لأحكام الشَّرِيعَة من عِنْد أنفسهم المسقطين لفرائض الله سُبْحَانَهُ بآرائهم الفايلة وتدليساتهم الْبَاطِلَة.

(ب) الْحِيلَة والشريعة:

وَالْحَاصِل أَن كل مَا ثَبت فِي الشَّرِيعَة من تَخْفيف أَو خُرُوج من مأثم فَنحْن نقُول هُوَ شَرِيعَة بَيْضَاء نقية، فَمن زعم أَنه حِيلَة فقد افترى على الله وعَلى رَسُوله وعَلى كتاب الله(٢) وعَلى سنة رَسُوله الْكَذِب الصَّرَاح وَالْبَاطِل البَوَاح.

فَأَيْنَ هَذَا من صنع هَؤُلَاءِ المعاندين لله وَلِرَسُولِهِ الْمُخَالفين للْكتاب وَالسّنة الدافعين لما هُوَ ثَابت فِيهَا بعد كمالها وتمامها وَمَوْت نبيها وَانْقِطَاع الْوَحْي مِنْهَا؟

يالله الْعجب من هَؤُلَاءِ الَّذين تجرؤا أَولا: على عناد الشَّرِيعَة ومخالفتها. وَثَانِيا: على الِاسْتِدْلَال بِمَا شَرعه الله لِعِبَادِهِ، أَو كَانَ فِي شَرِيعَة نَبِي من الْأَنْبِيَاء قد رفعت شريعتنا حكمه ونسخته وأبطلته.

وَهَكَذَا يُجَاب عَنْهُم فِي حَدِيث التَّمْر وَبيع الْجَمِيع بِالدَّرَاهِمِ وَشِرَاء الجنيب بهَا، فَإِن ذَلِك شَرِيعَة وَاضِحَة وَسنة قَائِمَة متضمنة لبيع الشَّيْء بِقِيمَتِه الَّتِي يَقع التَّرَاضِي عَلَيْهَا، فَكَانَ ذَلِك مِمَّا أذن الله سُبْحَانَهُ بِهِ بقوله تَعَالَى: ﴿تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾ [النساء:٢٩] وَبقول [رسوله](٣)[-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا يحل مَال امْرِئ مُسلم إِلَّا بِطيبَة من**

---

(١) قد وردت ههنا بهذا الفظ بينها في (أ)، و(ط) وجدت بـــ(دلس المدلسين).

(٢) ساقطة من (أ)، وهكذا وردت ههنا وفي (ط).

(٣) في (أ) بقول رسول الله.

نَفسه»(١)، وَلَيْسَ مِمَّا نهى الله عَنهُ بقوله سُبْحَانَهُ: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم

(١) **صحيح**، وقد ورد من حديث عمرو بن يثربي الضمري، وأبي حميد الساعدي، وأبي حرة الرقاشي، وابن عباس وابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وإليك بيانها:

الحديث الأول: رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٤/ ٢٣٩)، والبيهقي في الكبرى، برقم: (٢٢٣٠)، وفي الصغرى، برقم: (٢٢٣٠)، والدارقطني في سننه، برقم: (٢٨٦١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٥٠٣٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، برقم: (٩٧٩)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٢٨٢٣)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق، برقم: (٦٧٣)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والإثبات (١/ ١٥٢)، والروياني في مسنده، برقم: (١٤٧٥)، وابن قانع في معرفة الصحابة، برقم: (١٢٣٩) من طريق عَبْد الْمَلِكِ بن حَسَنٍ الْحَارِثِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ حَارِثَةَ الضَّمْرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَثْرِبِيٍّ الضَّمْرِيِّ .. به نحوه.

وهذا إسناد حسن إن شاء الله.

عمارة بن حارثة الضمري ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ت الدباسي والنحال (٧/ ٥٩٦)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٤٤)، وأورد حديثه هذا الهثيمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٤/ ١٧٢)، وقال: وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ.اهـ

قلت: فهذا توثيق ضمني.

وأورده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٣/ ٣٦٠) وقال: هَذَا حَدِيثٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.اهـ

وقد حسنه شيخنا العلامة يحيى الحجوري في تحقيقه على سنن البيهقي الصغرى، برقم: (٢٤٩٥).

الحديث الثاني: رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٩/ ١٩)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٠٠)، وفي الصغرى، برقم: (٢٢٣١)، والبزار في مسنده، برقم: (٣٧١٧)، والروياني في =

=

مسنده، برقم: (١٤٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، برقم: (٤٣٩٩)، وفي شرح مشكل الآثار، برقم: (٤٣٩٩) من طريق سُلَيْمَان بِلالٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنْ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لا يَحِلُّ لامْرِئٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسِهِ**».

وهذا الإسناد صحيح.

وهو أحسن ما ورد في هذا الباب، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧١)، بعد إيراده لهذا الحديث: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، وَرِجَالُ الْجَمِيعِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

قلت: وقد وقع خلاف في سنده، والصواب روايته بهذا الإسناد.

قال البزار عقب الحديث: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ نَحْوُ كَلامِهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مِنْ وجُوهٍ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَلا نَعْلَمُ لأَبِي حُمَيْدٍ طَرِيقًا غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١١٤): وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إسْنَادُهُ حَسَنٌ وَحَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ.اهـ

وقد صححه شيخنا العلامة يحيى الحجوري في تحقيقه على سنن البيهقي الصغرى، برقم: (٢٤٩٥).

الحديث الثالث: رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٢/ ٢٩٩)، والدارقطني في سننه، برقم: (٢٨٦٣)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (١٥٧٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، برقم: (١٦٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥١٠٥)، وفي السنن (٦/ ١٠٠)، وابن منده في معرفة الصحابة (ص: ٤٢٤)، والبزار كما في كشف الأستار، برقم: (١٥٢٤) من طرق عن حماد بن سلمة قال: أنا علي بن زيد بن جُدْعان عن أبي حرة الرقاشي عن عمه أبي حرة الرقاشي عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنه قال ... وذكره.

وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف، وهو صالح في الشواهد والمتابعات ويشهد له ما في الباب

=

=
من أحاديث.

الحديث الرابع: رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ١٧١)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٩٦) من طريق ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- خَطَبَ النَّاسَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «لا يَحِلُّ لامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلا مَا أَعْطَاهُ مِنْ طِيبِ نَفْسٍ».

وهذا إسناد ضعيف.

وفيه ابن أبي أويس، واسمه إسماعيل، وهو ضعيف، ويشهد لهذا الحديث أحاديث الباب، وقد صححه ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» ط عطاءات العلم (٢/ ٢٢٦).

الحديث الخامس: رواه البيهقي في «السنن الكبرى» ط العلمية (٥/ ٢٤٧)، وفي «دلائل النبوة» (٥/ ٤٤٧) من طريق زَيْد بْنِ الْحُبَابِ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وذكر حديثا طويلا، وفيه فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- «**إِنَّهُ لا يَحِلُّ لامْرِئٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ**».

وهذا إسناد ضعيف.

فيه موسى بن عبيدة الربذي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابدا.اهـ

قلت: هو في الباب، ويشهد له ما مضى.

وقد ورد هذا الحديث من طريقين لا يحتج بها وإليك بيانها:

الأولى: رواها الدارقطني في سننه، برقم: (٢٨٦٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (١٧٨٤) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلا بِطِيبِ نَفْسِهِ**».

وفيه عبد الله بن شبيب الربعي متروك الحديث.

=

=

وله طريق أخرى عند الدارقطني في السنن، برقم: (٢٨٥٩)، وفيه داود بن الزبرقان الرقاشي متروك الحديث كما في التقريب.

الثانية: رواها الدارقطني في السنن، برقم: (٢٨٥٨) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ فِي خُطْبَتِهِ فِي حَجَّتِهِ: «**أَلا وَإِنَّ الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَحِلُّ لَهُ دَمُهُ وَلا شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ إِلا بِطِيبِ نَفْسِهِ، أَلا هَلْ بَلَّغْتُ؟**»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**اللهُمَّ اشْهَدْ**».

وفيه محمد بن عبيد الله العرزمي، قال الحافظ في التقريب: متروك الحديث.

والخلاصة: فالحديث صحيح، وقد جاء من طريق مرسل رواها مسدد كما في إتحاف الخيرة (٤/ ٣٠١) قَالَ مُسَدَّدٌ: ثنا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي شَيْخٌ لَقِيتُهُ بِالْبَحْرَيْنِ، عَنْ خُطْبَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَحِلُّ مِنْ مَالِ امْرِئٍ إِلَّا مَا أَعْطَى عَنْ طِيبِ نَفْسٍ**».

وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن الشيخ المبهم لا يدرى من هو، أهو من الصحابة أم من غيرهم، ولكن ذكرته في الباب ويشهد له ما تقدم.

وفي الباب بنحو ما تقدم حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري، برقم (١٦٨١)، ومسلم، برقم (١٧٤١)، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**اللهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

وجاء في البخاري، برقم: (١٧٣٩) من حديث ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وفي مسلم، برقم: (١٢١٩) من حديث جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

وفي الباب أيضا ما جاء في مسلم (٢٥٦٥)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ**».

ومما يقويه أيضا ما رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٩/ ٤٦٠)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

=

﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء:٢٩]، وَبقول رسوله(١) [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن دماءكم وَأَمْوَالكُمْ عَلَيْكُم حرَام**»(٢).

=أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ صَاحِبِهِ جَادًّا وَلَا لَاعِبًا، وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ عَصَا صَاحِبِهِ فَلْيَرْدُدْهَا عَلَيْهِ**».

وإسناده صحيح ورجاله ثقات.

وقد صححه الإمام الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٠٨/٢٨)، والإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٢٥١).

وقد أورد بعض طرق أحاديث الباب ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق – ط العلمية (٣/ ٥٠)، وقال: لكنه مروي من وجوه عن ابن عمر بأسانيد يقوي بعضها بعضًا. اهـ

وقال الصنعاني في سبل السلام ط البابي (٣/ ٦١): وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه...، ثم ساق ما ذكرنا من طرق وشواهد.

وقد أورد طرق حديث الباب وصححه بمجموعها العلامة الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ٢٨٠)، وصححه في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٣٠٣).

وأورد بعض هذه الأحاديث وصححها شيخنا العلامة يحيى الحجوري في تحقيقه على سنن البيهقي الصغرى، برقم: (٢٤٩٥)، وانظر التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ١١٤)، ونيل الأوطار للشوكاني (٣٧٨/٥)، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن (٦/ ٦٩٣)، والهداية في تخريج أحاديث البداية (٧/ ٣١٢).

(١) في (أ) (رسول الله).

(٢) رواه البخاري، برقم: (١٦٨١)، ومسلم، برقم: (١٧٤١) من حديث أَبِي بَكْرَةَ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-. ورواه البخاري، برقم: (١٧٣٩) من حديث ابن عباس -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا-، ورواه مسلم، برقم: =

(م) الْحِيلَة من الإضافات للشريعة المبطلة لفرائضها:

وَلَيْسَ النزاع إِلَّا فِي صنع المحتالين الْمُخَالفين للشريعة المزلزلين لأحكامها المستبدلين بهَا غَيرهَا بعد كمالها وَانْقِطَاع الْوَحْي مِنْهَا وَمَوْت نبيها [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-].

فَأَنْتم أَيهَا المحتالون إِذا عملتم بِهَذَا الحكم الثَّابِت فِي السّنة فَلَيْسَ ذَلِك من الْعَمَل بالحيلة فِي شَيْء، بل من الْعَمَل بالشريعة الإسلامية، وَلَا نطلب مِنْكُم إِلَّا الْعَمَل بهَا والثبوت على مَا فِيهَا، وَترك تَحْلِيل حرامها وَإِبْطَال فرائضها، فاشدد يَديك على مَا ذَكَرْنَاهُ هَهُنَا من الْجَواب على المحتالين فَإنَّك إِن جاوبتهم بِهِ ألقمتهم حجرا، وقطعتهم قطعا لَا يَجدونَ عَنهُ محيصًا، وَقد أجَاب عَنْهُم أهل الْعلم بجوابات لم نرتضها وَتَركنَا ذكر أَي شَيْء مِنْهَا لاحتمالها للمعارضة والمناقضة وَفتح بَاب الْمقَال للمحتالين.

(د) المعاريض من الشَّرِيعَة:

وَأما مَا ذَكرُوهُ من قَوْله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لمن سَأَلَهُمْ من هم فَقَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من مَاء**»(١)، وَقَوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا أحملك على ولد النَّاقة**»(٢) فَلَيْسَ فِي هَذَا من الْحِيلَة الْمُحرمَة شَيْء، بل هُوَ من بَاب المعاريض فِي الْكَلَام، قد ثَبت الْإِذْن بهَا فِي هَذِه الشَّرِيعَة كَمَا صَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-

---

=(١٢١٩) من حديث جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(١) تقدم بيانه (ص:٣٥١) .

(٢) تقدم بيانه (ص: ٣٥٢).

]: «أنه كَانَ إِذا أَرَادَ غَزْوَة يوري بغَيْرهَا»(١) مَعَ كَون قَوْله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: «نَحن من مَاء» كَلَام صَحِيح صَادِق فَإِنَّهُ قصد [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] مَا ذكره الله سُبْحَانَهُ من قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا﴾ [الفرقان:٥٤] وَنَحْوهَا من الْآيَات، وَكَذَلِك قَوْله: «أحملك على ولد النَّاقة» فَإِن الْجمل هُوَ ولد النَّاقة، وَكَذَلِك مَا روى [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] من قَوْله: «لَا تدخل الْجنَّة عَجُوز»(٢)،

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٩٤٧) عن عَبْدَ الله بْنَ كَعْبٍ وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- يُرِيدُ غَزْوَةً إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا.

(٢) حسن بشواهده، رواه ابن جرير في تفسيره (١٦/ ٤٢٩)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٠٧)، وأبو الشيخ في كتابه أخلاق النبي ﷺ (١/ ٧٨) من طرق عن لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- وَعِنْدِي عَجُوزٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ الْعَجُوزُ يَا عَائِشَةُ؟، فَقُلْتُ: إِحْدَى خَالاتِي، فَقَالَت: ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فقَالَ: «إِنَّ الْجَنَّةَ لا يَدْخُلُهَا الْعُجُزُ»، قَالَتْ: فَأَخَذَ الْعَجُوزَ مَا أَخَذَهَا، فقَالَ: «إِنَّ اللهَ يُنْشِئُهُنَّ خَلْقًا غَيْرَ خَلْقِهِنَّ»، ثُمَّ قَالَ: «تُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُلْفًا»، فَقَالَتْ: حاشَ للهِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «بَلَى، إِنَّ اللهَ قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾[الأنبياء:١٠٤]، فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللهِ».

وهذا إسناد ضعيف.

فيه ليث بن أبي سليم ضعيف، وقد ضعفه من هذه الطريق الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٤٠٧).

قلت: وله شاهد مرسل: رواه الترمذي في الشمائل (٢٤١)، والبيهقي في البعث والنشور =

=
(٢٤١)، والبغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار (ص: ٢٥٨) من طُرق عن المُبَارَك بْن فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: أَتَتْ عَجُوزٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «**يَا أُمَّ فُلانٍ، إِنَّ الْجَنَّةَ لا تَدْخُلُهَا عَجُوزٌ**»، قَالَ: فَوَلَّتْ تَبْكِي، فَقَالَ: «أَخْبِرُوهَا أَنَّهَا لا تَدْخُلُهَا وَهِيَ عَجُوزٌ إِنَّ اللهَ تَعَالَى، يَقُولُ: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾[الواقعة].

رجاله ثقات غير أن ابن فضالة مدلس، وقد عنعن، وكذلك الحسن البصري مدلس، وقد عنعن وأرسله.

وقد أورده ابن كثير في البداية والنهاية ط إحياء التراث (٦/ ٥٤)، وقال: وَهَذَا مُرْسَلٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.اهـ وكذلك أورده المناوي في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (٤/ ٢٥٨)، وقال: مرسل.اهـ

قلت: فبمجموع الطريقين يكون الحديث حسنًا إن شاء الله، وقد حسنه العلامة الألباني في مختصر الشمائل (ص: ١٢٨) ثم صححه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ١٢٢٤) فقال بعد تخريجه: (تنبيه): كنت خرَّجتُ الحديث في بعض مؤلفاتي مثل غاية المرام (ص ٢١٥ - ٢١٦) محسنا إياه، والآن فقد ازداد قوة بهذا الحديث الصحيح، مع ما جاء في تفسير ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾﴾ [الواقعة].اهـ

وممن يصححه شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري سمعته منه في دروسه.

قلت: وله طريق ثالثة لا تصلح للاحتجاج، وإليك بيانها:

رواها أبو نعيم في صفة الجنة (٤١٦)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٥٥٤٥) من طريق مَسْعَدَةَ بْنِ الْيَسَعِ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ نَبِيَّ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَتَتْهُ عَجُوزٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ نَبِيُّ الله: «**إِنَّ الْجَنَّةَ لا يَدْخُلُهَا عَجُوزٌ**»، فَذَهَبَ نَبِيُّ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ كَلِمَتِك مَشَقَّةً وَشِدَّةً، فَقَالَ نَبِيُّ الله -
=

وَكَذَلِكَ مَا رُوِي عَن أبي بكر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فِي حَدِيث الْهِجْرَة أَنه كَانَ إِذا سُئِلَ عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من هُوَ؟ قَالَ: «هَذَا يهديني السَّبِيل»(١).

[فالمعاريض] بَاب آخر لَيست من التحيل فِي شَيْء، لَكِن هَؤُلَاءِ قد صَارُوا مثل الغريق بِكُل حَبل يلتوي.

فيا معشر المحتالين على الله وعَلى كِتَابه وعَلى رَسُوله وعَلى سنته وعَلى الْمُسلمين:

دعوا كل قَول عِنْد قَول مُحَمَّد ... فَمَا آمن فِي دينه كمخاطر

فدع عَنْك بهتًا صِيحَ فِي حجراته ... وهات حَدِيثا مَا حَدِيث الرَّوَاحِل

يَقُولُونَ أقوالا وَلَا يعرفونها ... وَلَو قيل هاتوا حققوا لم يحققوا

(هـ) من الْحِيَل المكفرة والمنافية للدّين:

إِذا عرفت هذا فَاعْلَم أَن من هَذِه الْحِيَل الشيطانية مَا يسْتَلْزم كفر فَاعله وَكفر من أفتاه، وَذَلِكَ كمن يُفْتِي الْمَرْأَة بِأَن ترتد عَن الْإِسْلَام لأجل تبين من زَوجهَا، وَكَمن يُفْتِي الْحَاج إِذا خَافَ الْفَوْت وخشي وجوب الْقَضَاء عَلَيْهِ من قَابل أَن يكفر بِاللهِّ ويرتد عَن الْإِسْلَام، فَإِذا عَاد إِلَى الْإِسْلَام لم يلْزمه الْقَضَاء.

فاسمع واعجب من حِيلَة أوجبت كفر فاعلها وَكفر من أفتاه بهَا فَكَانَت ثَمَرَة

= صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ ذَلِك كَذَلِكَ، إِنَّ اللهَ إِذَا أَدْخَلَهُنَّ الْجَنَّةَ حَوَّلَهُنَّ أَبْكَارًا».

أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ٤١٩) قال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مسعدة بن اليسع، وهو ضعيف.اهـ

قلت: بل هو متروك، وقد كذب كما في ميزان الاعتدال في ترجمته.

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٩١١) عن أنس بن مالك -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

هَذِه الْحِيلَة الملعونة هِيَ خُرُوج رجلَيْنِ مُسلمين من الْإِسْلَام إِلَى الْكفْر. فَهَل شَيْء من الشر(١) يعدل هَذَا الشَّرّ؟! وهل نوع من معاصي الله يعدل الْكفْر بِاللَّه وَالْخُرُوج عَن دين الْإِسْلَام؟.

وَهَذَا الْمُفْتِي وَإِن كَانَ قد ظلم نَفسه ابْتِدَاء وَخرج من الْإِسْلَام إِلَى الْكفْر فعلى نَفسهَا براقش تجنى، وَلَكِن الشَّأْن فِي ظلمه لهَذِهِ المسكينة وَهَذَا الْمِسْكِين اللَّذين استفتياه عَن الشَّرِيعَة الإسلامية فأخرجهما مِنْهَا بادئ بَدْء.

وَمن جملَة الْحِيَل الملعونة مَا قَالُوهُ فِي إِسْقَاط الْقصاص الشَّرْعِيّ: أَنه إِذا جرح رجلا فخشي أَن يَمُوت من الْجرْح فَإِن يدْفع إِلَيْهِ دَوَاء مسموما يَمُوت بِهِ فَيسْقط عَنهُ الْقصاص.

وَمِمَّا قَالُوهُ فِي إِسْقَاط حد السّرقَة: أَن السَّارِق يَقُول هَذِه ملكي، وَهَذِه دَاري، وَهَذَا عَبدِي.

وَمن هَذِه الْحِيَل الملعونة أَنه إِذا اغتصب(٢) شَيْئا فَادَّعَاهُ الْمَغْصُوب عَلَيْهِ فَأنكرهُ فَطلب تَحْلِيفه قَالُوا: إِنَّه يقر بِهِ لوَلَده الصَّغِير فَيسْقط عَنهُ الْيَمين ويفوز بالمغصوب.

وَقَالُوا: إِذا أَرَادَ إِخْرَاج زَوجته من الْمِيرَاث فِي مَرضه أقرّ بِأَنَّهُ قد طَلقهَا ثَلَاثًا.

وَقَالُوا: إِذا كَانَ فِي يَده نِصَاب فَبَاعَهُ أَو وهبه قبل الْحول ثمَّ استرده سَقَطت عَنهُ

---

(١) في (أ) الشريعة.

(٢) في (أ) غصب، وهكذا وردت في مطبوع آخر.

الزَّكَاة.

بل قَالُوا: إِذا كَانَ عِنْده نِصَاب من الذَّهَب وَالْفِضَّة وَأَرَادَ إِسْقَاط زَكَاته فِي جَمِيع عمره، فَالْحِيلَةُ أَن يَدْفَعهَا إِلَى محتال مثله فِي آخر الْحول، وَيَأْخُذهُ مِنْهُ نَظِيره فيستأنفا الْحول، ثمَّ إِذا كَانَ آخر الْحول فعلا كَذَلِك فَلَا تجب عَلَيْهِمَا زَكَاة مَا عاشا.

وَهَكَذَا إِذا كَانَ لَهُ عرُوض للتِّجَارَة قَالُوا: يَنْوِي آخر الْحول أَنَّهَا للْقنية ثمَّ ينْقض هَذِه النِّيَّة بعد سَاعَة، فَلَا تجب عَلَيْهِ زَكَاة مَا عَاش.

وَهَكَذَا قَالُوا: إِذا أَرَادَ أَن يُجَامع فِي نَهَار رَمَضَان يَبْتَدِئ بِالْأَكْلِ وَالشرب ثمَّ يُجَامع بعد ذَلِك، فَلَا يجب عَلَيْهِ الْكَفَّارَة، بل قَالُوا: إِنَّه إِذا نوى قبل الْجِمَاع قطع الصَّوْم لم تجب عَلَيْهِ الْكَفَّارَة.

وَهَكَذَا قَالُوا: إِذا كَانَ لَهُ نِصَاب من السَّائِمَة فَأَرَادَ إِسْقَاط زَكَاتهَا فَالْحِيلَةُ فِي ذَلِك أَن يعلفها يَوْمًا وَاحِدًا ثمَّ تعود إِلَى السّوم.

وَكم نعد من هَذِه الْحِيَل الطاغوتية لهَؤُلَاء الشَّيَاطِين فَإِنَّهَا فِي الْغَالِب فِي كل بَاب من أَبْوَاب الشَّرِيعَة.

وَمن لم يعرف أَنَّهَا حيل بَاطِلَة معاندة للشريعة لَا يجوز التَّعَلُّق بِشَيْء مِنْهَا، وَلَا يتَحَلَّل فاعلها مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ فَهُوَ بهيمة لَيْسَ من هَذَا النَّوْع الإنساني، وَلَا يسْتَحق أَن يُخَاطب خطاب الْعُقَلَاء فضلا عَن خطاب المتشرعين.

وَيجب على كل مُسلم أَن يُعَاقب فَاعل هذه الحيل(١) الملعونة بِمَا يَلِيق بِهِ من الْعقُوبَة حَتَّى يرجع عَن فعله، ويلتزم بما(٢) يلْزمه شرعا، وَيَتُوب إِلَى الله سُبْحَانَهُ من الذَّنب الَّذِي أوقعه فِيهِ الْمُفْتِي لَهُ.

وَأما الْمُفْتِي لَهُ فَيَنْبَغِي إغلاظ الْعقُوبَة لَهُ حَتَّى يعْتَرف أَولا بِبُطْلَان مَا خيله لَهُ الشيطان، وأوقعه فِيهِ من أَن تِلْكَ الْحِيلَة المعاندة لدين الْإِسْلَام لَيْسَ لَهَا وَجه صِحَة أَو شَائِبَة [من](٣) قبُول، ثمَّ يَتُوب إِلَى الله من(٤) أَن يعود إِلَى شَيْء من تِلْكَ الْفَتَاوَى الملعونة، فَإِن فعل ذَلِك وَإِلَّا فَأَقل الْأَحْوَال تَطْوِيل حَبسه حَتَّى تصح تَوْبَته، وإشهاره فِي النَّاس بِأَنَّهُ معاند للشريعة فِيمَا قد فعله، وتحذير النَّاس من قبُول مَا يدليهم بِهِ من الْغرُور ويوقعهم فِيهِ من الْبَاطِل.

(ب) التَّقَرُّب بالنوافل:

قَوْله: «**وَمَا زَالَ عَبدِي يتقرَّب إِلَيَّ بالنوافل**»، فِي رِوَايَة الْكشميهني: «**وَمَا يزَال**» بِصِيغَة الْمُضَارع، وَوَقع فِي حَدِيث أبي أُمَامَة: «**يتحبب إِلَيَّ**» بدل: «**يتقَرَّب**»، وَكَذَا حَدِيث مَيْمُونَة.(٥)

والتقرب التفعل، وَهُوَ طلب الْقرب. والنوافل هِيَ مَا عدا الْفَرَائِض الَّتِي

---

(١) في (أ) الحيلة.

(٢) في (أ) (ما).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (أ) و(ط) (عن).

(٥) راجع تحقيق الحديث وجمع طرقه في المقدمة.

افترضها الله سُبْحَانَهُ على عباده من جَمِيع أَجنَاس الطَّاعَات من صَلَاة وَصِيَام وَحج وَصدقَة وأذكار، وكل مَا ندب الله سُبْحَانَهُ إِلَيْهِ وَرغب فِيهِ من غير حتم وافتراض.

وتختلف النَّوَافِل باخْتلَاف ثَوَابهَا فَمَا كَانَ ثَوَابه أَكثر كَانَ فعله أفضل، وتختلف أَيْضا باخْتلَاف مَا ورد فِي التَّرْغِيب فِيهَا: فبعضها قد يَقع التَّرْغِيب فِيهِ ترغيبًا مؤكدًا، وَقد يلازمه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مَعَ التَّرْغِيب للنَّاس فِي فعله.

١ - من نوافل الصَّلَاة:

وَمن نوافل الصَّلَاة المرغب فِيهَا الْمُؤَكّد فِي استحبابها رواتب الْفَرَائِض: وَهِي كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عبد الله بن عمر قَالَ: «**حفظت عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] رَكْعَتَيْنِ قبل الظّهْر، وَرَكْعَتَيْنِ بعد الظّهْر، وَرَكْعَتَيْنِ بعد الْمغرب، وَرَكْعَتَيْنِ بعد الْعشَاء، وَرَكْعَتَيْنِ قبل الْغَدَاة**»(١).

وَأخرجه التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ من حَدِيث عَائِشَة(٢)، وَأخرجه أَحْمد وَمُسلم وَأَبُو دَاوُد بِمَعْنَاهُ لَكِن زادوا: «**قبل الظّهْر أَرْبعا**»(٣).

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٩٣٧)، ومسلم، برقم: (٧٣٠). ولفظ: «**قبل الغداة**» آخر الحديث في البخاري، برقم: (١١٨٢)، ومسلم، برقم: (١٢٥٣) عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

(٢) **صحيح**، رواه الترمذي، برقم: (٤٣٦) من نفس طريق الشيخين.

(٣) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢/ ٤٦٨)، ومسلم، برقم: (٧٣٠-٧٣٠)، وأبو داود، برقم: (١٢٥١).

وَأخرج مُسلم وَأهل السّنَن(١) من حَدِيث أم حَبِيبَة بنت أبي سُفْيَان عَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**من صلى فِي يَوْم وَلَيْلَة اثْنَتَيْ عشرَة سَجْدَة سوى الْمَكْتُوبَة بني لَهُ بَيت فِي الْجنَّة**». زَاد التِّرْمِذِيّ: «**أَرْبعا قبل الظّهْر وَرَكْعَتَيْنِ بعْدهَا وَرَكْعَتَيْنِ بعد الْمغرب**»، وَزَاد النَّسَائِيّ: «**رَكْعَتَيْنِ قبل الْعَصْر**»، وَلم يذكر رَكْعَتَيْنِ بعد الْعشَاء(٢).

---

(١) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٤/ ٣٥٣)، واللفظ له، ومسلم، برقم: (٧٣٠)، والترمذي، برقم: (٤١٥)، وأبو داود، برقم: (١٢٥٠)، والنسائي في الصغرى، برقم: (١٧٩٦)، وفي الكبرى، برقم: (١٤٧٦)، وابن ماجه، برقم: (١١٤١).

(٢) صلاة ركعتين قبل العصر ليست في الاثني عشر ركعة المذكورة في حديث أم حبيبة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- وهي شاذة مخالفة للروايات الصحيحة التي وقفت عليها والتي لم تذكر فيها، شذَّ بها أبو إسحاق السبيعي، ولم أجد من تابعه، وهو مع ذلك مدلس وقد عنعن.

ولذلك جاء في شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (صـ٨٠) قال: وَلم يُصَرح أحد من الْفُقَهَاء بتوكيد سنة الْعَصْر، فَكَانَ الْمصير إلى مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَات الصَّحِيحَة أولى، وَقَالَ النَّوَوِيّ: لَيْسَ فِي الصحيحين ذكر رَكْعَتَيْنِ قبل الْعَصْر. اهـ

قال العلامة الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٤/ ١٩٦): والمحفوظ عنها: «**وركعتين بعد العشاء**» مكان: «**... قبل العصر ...**» اهـ

وانظر حاشيته على صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٧٧)، ولعله من أجل ذلك أيضا ضعف الحديث في تحقيقه لسنن النسائي(٤/ ٤٤٥).

تنبيه: لا بأس من صلاة الركعتين قبل العصر لحديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ**». رواه البخاري، برقم: (٦٢٤)، ومسلم، برقم: (٨٤٠)، ولغيره من الأحاديث، وإنما بينا شذوذها في طرق الحديث المتقدم.

وَأخرج أَحْمد وَأهل السّنَن من حَدِيثها قَالَت: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**من صلى أَربع رَكْعَات قبل الظّهْر وأربعا بعْدهَا حرمه الله على النَّار**» وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ، وَلكنه من رِوَايَة مَكْحُول عَن عَنْبَسَة بن أبي سُفْيَان عَن أم حَبِيبَة وَلم يسمع مَكْحُول من عَنْبَسَة، وَفِي إِسْنَاد التِّرْمِذِيّ عبد الرَّحْمَن بن الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن صَاحب أبي أُمامة، وَقد اخْتلف فِيهِ فَمنهمْ من يضعف رِوَايَته، وَمِنْهُم من يوثقه، وَوجه تَصْحِيح التِّرْمِذِيّ لَهُ أَنه قد تَابع مَكْحُولًا [الشعبي](١) وَهُوَ ثِقَة(٢).

---

(١) في (أ)، وردت (الشعبي)، وفي (ط)، وردت (الشعيثي)، وهو الصواب، وانظر: سنن الترمذي (٤٢٧).

(٢) لم أجده عند الترمذي من طريق مكحول، ورواه أحمد في مسنده (٤٤/ ٣٥٨)، وأبو داود في سننه، برقم: (١٢٦٩)، والنسائي في الكبرى (١/ ٣١٢)، وفي الصغرى، برقم: (١٨١٤)، وابن خزيمة، برقم: (١١٢٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٣١٢)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٧٢)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٣٦٣٥)، وفي الأوسط، برقم: (٣١٦٢)، وفي الكبير، برقم: (٤٥٢) من طرق عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-... به، وكما قال المؤلف: مكحول لم يسمع من عنبسه بن أبي سفيان كما في جامع التحصيل للعلائي (ص: ٢٨٦)، وقال أبو حاتم كما في علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٥): قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة وقد أفسده. اهـ

وقال الحافظ المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣١٣): قال النسائي: مكحول لم يسمع من عنبسة شيئًا.اهـ

وقال المناوي في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ ٤٤٧): وذكر أبو

=

=

زرعة وهشامُ بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي أن مكحولًا لم يسمع من عنبسة.اهـ

وقد حسنه الترمذي من هذا الوجه، فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

قلت: تابع مكحولا من ذكره المؤلف، ولكن ليس الشعبي عامر بن شراحيل، وإنما هو الشعيثي، فلعله تصحف عليه، واسمه عبد الله بن المهاجر، وحديثه رواه ابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٦٠٣٣)، والإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٥/ ٣٩٤)، والنسائي في الصغرى، برقم: (١٨١٧)، وفي الكبرى، برقم: (١٤٩٠)، وابن ماجه، برقم: (١١٦٠)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٧١٣٩)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (١٤٣٣)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٨٨٨) من طرق عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله الشُّعَيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ..به. والشعيثي هذا مجهول، قال الحافظ في التقريب: مقبول. أي: يعتبر به في الشواهد والمتابعات.

ولهما متابع ثالث: وهو القاسم بن عبد الرحمن الشامي، روى حديثه الترمذي، برقم: (٤٢٨)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (١٥٢٤)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٨٨٩)، وابن منده في معرفة الصحابة (١٥٤) من طريق الْعَلَاء بن الْحَارِثِ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَال: سَمِعْتُ أُخْتِي أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- تَقُولُ: .... به، والعلاء ترجم له ابن حجر في التقريب وقال: صدوق يغرب كثيرًا. قلنا هو هنا في المتابعات على أن الترمذي، وثقه عقب إخراج حديثه.

وللثلاثة متابع رابع قوي: وهو حسان بن عطية المحاربي، روى حديثه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٤/ ٣٦٦)، والنسائي في الصغرى، برقم: (١٨١٢)، وفي الكبرى، برقم: (١٤٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٧٣)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٧٤٧) من طُرق عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: .. به.

وحسان ثقة من رجال الشيخين، وهذا الحديث صحيح إن كان سمعه عطية من عنبسة، وقد

=

وَقد صحّح هَذَا الحَدِيث أَيْضا ابْن حبَان(١)، وَأخرج أَحْمد وَأَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ عَن ابْن عمر أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**رحم الله أمرأ صلى قبل الْعَصْر أَرْبعًا**» حسنه التِّرْمِذِيّ، وَصَححهُ ابْن حبَان وَابْن خُزَيْمَة، وَفِي إِسْنَاده مُحَمَّد

=

صححه الإمام الألباني في صحيح سنن النسائي برقم: (١٨١٥).

وللأربعة متابع خامس: وهو سليمان بن موسى القرشي إلا أنه فيه تصحيف، وإليك بيانه:

رواه النسائي في الصغرى، برقم: (١٨١٦)، وفي الكبرى، برقم: (١٤٨٦)، وابن خزيمة في صحيحه، برقم: (١١٢٥) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَ بِهِ الْمَوْتُ أَصَابَتْهُ شِدَّةٌ، قَالَ: أَخْبَرَتْنِي أُخْتِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ..به.

وسليمان قال الحافظ في التقريب: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخلّط قبل موته بقليل.

قلت: ولعل هذا مما خلط فيه، وصوابه عن عنبسه فصحفه إلى محمد، وهو الموافق لرواية الجميع، وهذا الذي رجحه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٥/ ٢٨٥).

وصحح هذا الحديث في سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٢/ ٢٩٢)، وفي سنن أبي داود ط دار الفكر (١/ ٤٠٦)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٨٠)، وفي مشكاة المصابيح (١/ ٣٦٧)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٦٥).

وانظر البدر المنير لابن الملقن(٤/ ٢٩٠)، وشرح النووي على مسلم (٦/ ٨)، وإتحاف المهرة لابن حجر (١٦/ ٩٥٢)، والتلخيص الحبير ط قرطبة (٢/ ٢٦)، والمطالب العالية محققا (٤/ ٤٧٣)، وكشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ ٤٤٧)، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣١٣).

(١) لا أدري أين صححه ابن حبان فلم أجده، ونفس هذه العبارة قالها المصنف بعد إيراده هذا الحديث في «نيل الأوطار» (٣/ ٢٣): وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ حِبَّانَ أَنَّهُ صَحَّحَهُ.اهـ

بن مهْرَان وَفِيه مقَال، وَقد وَثَّقَهُ ابْن حبَان وَابْن عدي.(١)

---

(١) حسن، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١٠/ ١٨٨)، والترمذي، برقم: (٤٣٠)، وأبو داود في سننه، برقم: (١٢٧١)، وابن حبان، برقم: (٢٤٥٣)، وابن خزيمة، برقم: (١١٢٧)، والبيهقي (٢/ ٤٧٣)، وأبو يعلى، برقم: (٥٧٤٨)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٨٩٣)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٤٨٥) من طرق إلى أبي داود الطيالسي، واختلف عنه، فرواه أحمد بن حنبل وأحمد بن إبراهيم الدورقي وسلمة بن شبيب المسمعي ويحيى بن موسى الحداني وإبراهيم بن محمد الناجي خمستهم يروونه عن أبي داود الطيالسي، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ مِهْرَانَ، سَمِعَ جَدَّهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «رَحِمَ اللهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا».

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا محمد بن مسلم كما سيأتي.

وخالفهم يونس بن حبيب العجلي، فرواه عن أبي داود الطيالسي عن مُحَمَّد بْن مُسْلِمِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- ... به، فزاد عن أبيه، وجعله من رواية مسلم بن مهران عن أبيه، ورواية الجماعة أصح، ولذلك قال البيهقي عقب الحديث: وَقَوْلُ الْقَائِلِ فِي الإِسْنَادِ الأَوَّلِ: عَنْ أَبِيهِ أَرَاهُ خطأ، وَاللهُ أَعْلَمُ، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي دَاوُدَ دُونَ ذِكْرِ أَبِيهِ مِنْهُمْ سَلَمَةُ ابْنُ شَبِيبٍ وَغَيْرُهُ.اهـ

قلت: فعلى كل حال هذا الحديث مختلف في صحته وضعفه، ولم يأت إلا من طريق محمد بن مسلم، ويقال له: محمد بن إبراهيم بن مهران، ويقال له: أَبُو إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى كما في ترجمته من تهذيب الكمال للحافظ المزي.

وقد اختلفوا فيه كما ذكر المصنف ويظهر أن المصنف (الشوكاني) يرجح توثقه باعتماده لتوثيق ابن حبان وابن عدي، وهذا هو الصواب الذي يظهر لي، وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال الدارقطني: لا بأس به، كما في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢٤/ ٣٣٢).

وقد وثقه مرة ابن معين كما في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٨/ ٧٨).

وقَالَ ابْن عبد الْبر: وَأَبُو الْمثنى هَذَا عِنْدهم كُوفِي ثِقَة. كما في «البدر المنير في تخريج الأحاديث =

=

والأثار الواقعة في الشرح الكبير» (٣/ ٣٣٠).

فأقل أحواله أنه صدوق يخطئ كما قال الحافظ في التقريب. وقال الذهبي في «الكاشف» (٢/ ١٥٤): لم يضعف.اهـ قلت: بل قد ضُعف، وإنما الراجح أنه حسن الحديث، ولاسيما وأنه قد روى عنه من جهابذة الثقات، كأمثال شعبة ويحيى بن سعيد القطان كما في ترجمته.

وقد حسن هذا الحديث العلامة ابن القيم، ورد على من ضعفه، فقال في زاد المعاد (١/ ٣١١): وقد اختلف في هذا الحديث فصححه ابن حبان وعلله غيره. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سألت أبا الوليد الطيالسي عن حديث محمد بن مسلم بن المثنى عن أبيه عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- «**رحم الله امرءًا صلى قبل العصر أربعًا**». فقال: دع ذا. فقلت: إنّ أبا داود قد رواه، فقال: قال أبو الوليد: كان ابن عمر يقول: حفظت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عشر ركعات في اليوم الليلة. فلو كان هذا لعدّه. قال أبي: كان يقول **حفظت ثنتي عشرة ركعة**.

قال ابن القيم ردا على ذلك: وهذا ليس بعلة أصلًا فإنّ ابن عمر إنما أخبر بما حفظه من فعل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- لم يخبر عن غير ذلك فلا تنافي بين الحديثين البتة.اهـ

وقال ابن الملقن في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير» (٤/ ٢٨٩): وَلَك أَن تقول: هَذَا لَيْسَ بعلة، فَإِن ابْن عمر أخبر فِي ذَلِك عَمَّا حفظه من فعله -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، وَهَذَا عَمَّا حث عَلَيْهِ، فَلَا تنَافِي بَينهمَا.اهـ

وقد صحح هذا الحديث المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٣١).

وحسنه الألباني في سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٢/ ٢٩٥)، وفي مشكاة المصابيح (١/ ٣٦٧)، وفي«صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٨٢)، والعلامة الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١/ ٥٧٦)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في تحقيقه على سنن البيهقي الصغرى (١/ ٣٦٤).

وانظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٥)، و«البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار

=

وَأخرج أَحْمد وَأَبُو دَاوُد من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: ما صلى(١) [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] الْعشَاء قطّ فَدخل عَليّ إِلَّا صلى أَربع رَكْعَات أَو سِتّ رَكْعَات. وَرِجَال إِسْنَاده ثِقَات، وَمُقَاتِل بن بشير الْعجلِيّ قد وَثَّقَهُ ابْن حبَان.(٢)

=

الواقعة في الشرح الكبير» (٤/ ٢٨٩)، وبيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ١٩٢)، ونصب الراية (٢/ ١٣٩)، وكشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ ٤٤٨)، وطرح التثريب في شرح التقريب (٣/ ٣١)، والتلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ٣٤)، وتخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/ ٤٦٩)، ونيل الأوطار (٣/ ٢٣).

فائدة: لماذا قدم الترمذي قوله غريب على حسن؟

قال العراقي: جرت عادة المصنِّف أن يقدم الوصف بالحسن على الغرابة وقدم هنا غريب على حسن.

قال: والظاهر أنه يُقدِّم الوصف الغالب على الحديث، فإن غلب عليه الحسن قدمه، وإن غلبت عليه الغرابة قدمها، وهذا الحديث بهذا اللَّفظ لا يُعرفُ إلَّا من هذا الوجه، وانتفت فيه وجوه المتابعات والشواهد، فغلب عليه وصف الغرابة.اهـ.[قوت المغتذي (١/ ١٩٧)].

(١) هكذا في (أ)، وفي (ط) (ما صلى رسول الله)، وهو المثبت كما في مسند الإمام أحمد.

(٢) ضعيف، رواه أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٣٥١)، وأبو داود، برقم: (١٣٠٣)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٣٩١)، والبيهقي في الصغرى (٢/ ٤٧٧)، وابن المبارك في الزهد، برقم: (١٢٧٢)، والمروزي في مختصر قيام الليل (١/ ٩٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٤٩).

وهذا حديث ضعيف وفيه علل:

العلة الأولى: لم يرد إلا من طريق مقاتل بن بشير العجلي، قال الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (١/ ٣٢٠): ومقاتل لا أعلم روى عنه إلّا مالك بن مغول.اهـ

قلت: وهو مجهول، قال الحافظ في التقريب: مقبول. اهـ وقال الذهبي في ميزان الاعتدال

=

[وَقد أخرجه النَّسَائِيّ، وَأخرجه البُخَارِيّ، وَأَبُو دَاوُد والنسائي](١) من حَدِيث ابْن عَبَّاس قَالَ: **بِتُّ عِنْد خَالَتِي مَيْمُونَة** الحَدِيث، وَفِيه: **فصلى**(٢) **النَّبِي** [-

=(٤/ ١٧١): لا يعرف.اهـ

قلت: **وأورده ابن حبان في ثقاته.**

العلة الثانية: أنه لا يعلم له سماع من شريح، فالله أعلم.

العلة الثالثة: النكارة في متنه، قال شيخنا العلامة عبد المحسن العباد البدر حفظه الله كما في شرح سنن أبي داود (٧/ ٣١٠): هذا يخالف تلك الأحاديث التي جاءت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- من فعله ومن قوله، وهي أن من حافظ على اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة، وحديث عائشة الذي فيه التفصيل، وحديث ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، ففيه أنه كان يصلي في بيته ركعتين بعد العشاء، فهذا مخالف لها، وهذا فيه أنها ما رأته قط دخل عليها إلا وصلى أربعًا أو ستًا، فبعض أهل العلم قال: إن الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كان يفعل هذا أحيانًا وهذا أحيانًا، وأحيانًا يصلي أربعًا، وأحيانًا ستًا، لكن الحديث غير صحيح، والثابت هو الركعتان بعد العشاء، وهي من السنن الراتبة. اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة المحدث الألباني في ضعيف أبي داود (٢/ ٥٧)، ومشكاة المصابيح (١/ ٣٦٨)، وشيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري في تحقيقه لسنن البيهقي الصغرى (١/ ٣٦٥).

(١) هكذا في (أ) بزيادة لفظة: (النسائي) بينما في (ط) (وقد أخرجه البخاري والنسائي وأبو داود).

(٢) في (أ) (وصلى).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] الْعشَاء، ثمَّ جَاءَ إِلَى منزله فصلى أَربع رَكْعَات.(١)

وَقد ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: لم يكن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] على شَيْء من النَّوَافِل أَشد تعاهدًا مِنْهُ على رَكْعَتي الْفجْر(٢)، وَأخرج أَحْمد وَمُسلم وَالتِّرْمِذِيّ وَصَححهُ من حَدِيثهَا عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قالت(٣): «رَكعَتَا الْفجْر خير من الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»(٤)، وَأخرج أَحْمد وَأَبُو دَاوُد من حَدِيث أبي هريرة(٥) قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «لَا تدعوا رَكْعَتي الْفجْر وَلَو طردتكم الْخَيل»، وَفِي إِسْنَاده عبد الرَّحْمَن بن إِسْحَاق الْمدنِي، وَيُقَال عباد بْن إِسْحَاق. قَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: لَا يحْتَج بِهِ، وَهُوَ حسن الحَدِيث وَلَيْسَ بثبت وَلَا قوي. قلت: قد أخرج لَهُ مُسلم وَاسْتشْهدَ بِهِ البُخَارِيّ وَوَثَّقَهُ يحيى بن معِين.(٦)

---

(١) رواه بهذا اللفظ البخاري، برقم: (١١٧)، وأبو داود، برقم: (١٣٥٧)، والنسائي في الكبرى، برقم: (١٣٤٣)، وأخرجه غيرهم بغير هذا اللفظ.

(٢) رواه البخاري، برقم: (١١٦٣)، ومسلم، برقم: (٧٢٥).

(٣) في (أ)، و(ط) (قال). وهو الصواب المطابق لنص الحديث.

(٤) رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٣/ ٣١٩)، ومسلم، برقم: (٧٢٧)، والترمذي، برقم: (٤١٦).

(٥) في (أ) عن أبي هريرة.

(٦) **ضعيف**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٥/ ١٤٤)، وأبو داود، برقم: (١٢٥٨)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٤١٣٤)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق =

=

(٢/ ٢٤٦).

وهذا إسناد ضعيف.

وليست العلة في عبد الرحمن بن إسحاق فهو مختلف فيه، والراجح أنه حسن الحديث أو ثقة على قول البخاري وابن معين، ولكن علة الحديث هنا جابر بن سيلان مجهول الحال كما قاله ابن القطان الفاسي عند هذا الحديث في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣٨٦)، وتعقبه في تضعيف الحديث بهذه العلة الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٦١).

وقال الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٢/ ٦٤): ليس إسناد حديث أبي داود بالقوي.اهـ

ونقل إعلال الإشبيلي المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٤٩١).

وقال العلامة الألباني في ضعيف أبي داود - الأم (٢/ ٤٣): قلت: إسناده ضعيف، وقال عبد الحق الإشبيلي: ليس بالقوي، وعلته ابن سيْلان واسمه على الأرجح: عبد ربه، وحاله مجهولة. اهـ

وأورده النووي في خلاصة الأحكام (١/ ٥٣٣)، وقال: وَفِي إِسْنَاده رجل مُخْتَلف فِي توثيقه.اهـ

وقال شيخنا عبد المحسن العباد البدر -حفظه الله- كما في شرح سنن أبي داود (٧/ ٢٠٩): الإسناد غير صحيح، من جهة أن فيه ابن سيلان. اهـ

وله متابع ثاني: عند جعفر الخلدي في جزء من فوائده (٢٢٥)، وابن المظفر في غرائب شعبة (١٨٤)، وفيه أحمد بن محمد المهري شديد الضعف، وقد كُذِّب كما في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٣٢٦).

وله متابع ثالث: عند الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٤/ ٢٠). وفيه علل:

العلة الأولى: المنذر بن زياد الطائي، وهو متروك كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٢/ ٨٥)، وقد كذب كما في «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» (١/ ١٨٣).

العلة الثانية: عبد الله بن محمد الهاشمي، ضعيف الحديث، قال ابن حبان في «المجروحين لابن حبان ت زايد» (٢/ ٤٤): يروي عَن يزِيد بن هَارُون المقلوبات وَعَن غَيره من الثِّقَات الملزقات

=

وَمن النَّوَافِل الْمُؤَكّدَة صلاة الليل(١) مَعَ الْوتر فِي آخرهَا: وَقد ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن عمر قَالَ: قَامَ رجل فَقَالَ: يَا رَسُول الله: كَيفَ صَلَاة اللَّيْل؟ فَقَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «**صَلَاة اللَّيْل مثنى مثنى فَإِذا خفت الصُّبْح فأوتر بِوَاحِدَة**»(٢)، وَثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: **كَانَ رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] يُصَلِّي مَا بَين أَن يفرغ من صَلَاة الْعشَاء إِلَى الْفجْر إِحْدَى عشرَة رَكْعَة يسلم بَين كل رَكْعَتَيْنِ ويوتر بِوَاحِدَة**(٣).

وَثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيثهَا قَالَت: **كَانَ رَسُول الله** [-

---

لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد.اهـ.

والخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف بطرقه، ولا يصح، ثم إن الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩/ ٦٨) رجح وقفه، وهو كذلك ثبت موقوفًا عن أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ت عوامة (٤/ ٣٦٦) قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: لَا تَدَعُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَلَوْ طَرَقَتْكَ الْخَيْلُ.

وإسناده صحيح.

ورواه أيضا الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٦٦).

وضعف المرفوع العلامة الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢/ ١٨٣)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ١٦٧)، وفي الجامع الصغير وزيادته (ص: ١٤٣٦)، وفي تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص: ٢٣٦)، وانظر بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣٨٦).

(١) في (أ) (صلوة الليل).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٤٧٢)، ومسلم، برقم: (٧٤٩).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٧٣٨)، ومسلم، برقم: (٧٣٧).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يُصَلِّي من اللَّيْل ثَلَاث عشرَة رَكْعَة، يُوتر من ذَلِك بِخمْس لَا يجلس فِي شَيْء مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرهنَّ(١).

وَثَبت [فِي] الصَّحِيح أَنه كَانَ يُصَلِّي فِي اللَّيْل أَرْبعا ثمَّ أَرْبعا ثمَّ أَرْبعا ثمَّ يُوتر بِرَكْعَة(٢)، وَثَبت الْإِتْيَان بِسبع وتسع(٣).

وَمن النَّوَافِل الْمُؤَكّدَة صَلَاة الضُّحَى: وَالْأَحَادِيث فِي مشروعيتها متواترة حَسْبَمَا أوضحنا ذَلِك فِي شرحنا للمنتقى، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَحَدِيث أبي هُرَيْرَة: **أَوْصَانِي خليلي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بِثَلَاث: صِيَام ثَلَاثَة أَيَّام من كل شهر، وركعتي الضُّحَى، وَأَن أوتر قبل أَن أَنَام**(٤).

وَفِيهِمَا من حَدِيث أم هَانِئ **أَنه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] صلى على سُبحة الضُّحَى ثَمَان رَكْعَات يسلم بَين كل رَكْعَتَيْنِ**(٥)، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي أَحدهمَا كَحَدِيث أبي ذَر قَالَ. قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**يصبح على كل سلامي صَدَقَة**» إِلَى أَن

---

(١) رواه البخاري، برقم: (١١٧٠)، ومسلم، برقم: (٤٥٩)، واللفظ له.

(٢) لم أجده في البخاري ولا مسلم بهذا اللفظ، وإنما الثابت أربعا وأربعا ثم ثلاثا رواه البخاري، برقم: (١١٤٧)، ومسلم، برقم: (١٢١١) من حديث عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-.

(٣) رواه مسلم، برقم: (٧٤٧).

(٤) رواه البخاري، برقم: (١١٧٨)، ومسلم، برقم: (٧٢٣).

(٥) رواه بهذا اللفظ أبو داود، برقم: (١٢٩٠)، وأصله في البخاري، برقم: (١١٠٤)، ومسلم، برقم: (٧٢٢).

قَالَ: «ويجزى من ذَلِك رَكْعَتَيْنِ تركعهما من الضُّحَى» أخرجه مُسلم وَغَيره(١).

وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: كَانَ رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] يُصَلِّي الضُّحَى أَربع وثمان رَكْعَات وَيزِيد مَا شَاءَ(٢)، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي غَيرهمَا وهي أَحَادِيث كَثِيرَة.

وَمن النَّوَافِل الْمُؤَكّدَة صَلَاة تَحِيَّة الْمُسْجِد: وَالْأَحَادِيث فِيهَا كَثِيرَة صَحِيحَة، وَمِنْهَا حَدِيث أبي قَتَادَة فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا قَالَ: قَالَ النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: «إِذا دخل أحدكُم الْمُسْجِد فَلَا يجلس حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»(٣).

وَمن النَّوَافِل الْمُؤَكّدَة الصَّلَاة عقب الْوضُوء: كَمَا فِي حَدِيث بِلَال فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه قَالَ لَهُ رسول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: «حَدثنِي بأرجى عمل عملته فِي الْإِسْلَام، فَإِنِّي سَمِعت دفَّ نعليك بَين يَدي فِي الْجنَّة» قَالَ: مَا عملت عملا أَرْجَى عِنْدِي إِنِّي لم أتطهر طهُورا فِي سَاعَة من ليل أَو نَهَار إِلَّا صليت بذلك الطّهُور مَا كتب لي أَن أُصَلِّي.(٤).

وَمن النَّوَافِل الْمُؤَكّدَة الصَّلَاة بَين الْأَذَان وَالْإِقَامَة: كَمَا فِي حَدِيث عبد الله من مُغفل

---

(١) رواه مسلم، برقم: (٧٢٣)، ورواه البخاري، برقم: (٢٩٨٩)، ومسلم، برقم: (١٠١٢) من حديث أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

(٢) رواه مسلم، برقم: (٣٣٦) عن عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا- بدون زيادة ثمان ركعات.

(٣) رواه البخاري، برقم: (١١٦٧)، ومسلم، برقم: (٧١٥).

(٤) رواه البخاري، برقم: (١١٤٩)، ومسلم، برقم: (٢٤٦١).

«بَين كل أذانين صَلَاة، بَين كل أذانين صَلَاة» ثمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَة: «لمن شَاءَ». وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغيرهمَا(١). وَالْمرَاد بالأذانين الْأَذَان وَالْإِقَامَة. وَفِي لفظ من حَدِيثه مُتَّفق عَلَيْهِ أَنه [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «صلوا قبل الْمغرب رَكْعَتَيْنِ، ثمَّ قَالَ: «صلوا قبل الْمغرب رَكْعَتَيْنِ»، ثمَّ قَالَ عِنْد الثَّالِثَة: «لمن شَاءَ»، كَرَاهِيَة أَن يتخذها النَّاس سنة(٢) أَي: وَاجِبَة، وَفِي البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث أنس قَالَ: كَانَ إِذا أذن الْمُؤَذّن قَامَ نَاس من أَصْحَاب رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يبتدرون السَّوَارِي حَتَّى يخرج النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وهم كَذَلِك(٣).

محبَّة الله والاستكثار من تِلْكَ النَّوَافِل:

وَالْحَاصِل أَن جَمِيع التَّقَرُّب إِلَى الرب عَزَّوَجَلَّ بنوافل الصَّلَاة فِي جَمِيع الْأَوْقَات من أحسن الْعِبَادَات إِلَّا فِي الْأَوْقَات المكروهات، فَمن استكثر مِنْهَا قرب إِلَى الله(٤) بِقدر مَا فعل مِنْهَا فَأَحبهُ وَلَيْسَ بعد الظفر بمحبة الله سُبْحَانَهُ لعَبْدِهِ شَيْء.

٢- من نوافل الصّيام:

وَأما نوافل الصّيام الْمُؤَكّدَة فَهِيَ كَثِيرَة، ومنها(٥) صَوْم شهر الله الْمحرم، فَإِنَّهُ [-

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٢٤)، ومسلم، برقم: (٨٤٠).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٢٥).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٥٠٣)، ومسلم، برقم: (٨٣٩).

(٤) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٥) في (أ) (فمنها) ووردت في (ط) (ومنها)، وقد عقب عليها.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] سُئِلَ أَي الصّيام بعد رَمَضَان أفضل؟ فَقَالَ: «**شهر الله الْمحرم**» كَمَا ثَبت فِي صَحِيح مُسلم وَأحمد وَأهل السّنَن من حَدِيث أبي هُرَيْرَة(١).

وَلَا يُعَارض هَذَا مَا أخرجه التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أنس قَالَ: سُئِلَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَي الصَّوْم أفضل بعد رَمَضَان؟ قَالَ: «**شعْبَان**»؛ لِأَن فِي إِسْنَاده صَدَقَة بن مُوسَى وَلَيْسَ بِالْقَوِيّ(٢).

وَيُؤَيّد أَفضَلِيَّة صَوْم الْمحرم مَا أخرجه التِّرْمِذِيّ وَحسنه من حَدِيث عَليّ أَنه سمع رجلا يسْأَل رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَهُوَ قَاعد فَقَالَ: يَا رَسُول الله: أَي شهر تَأْمُرنِي أَن أَصوم بعد شهر رَمَضَان؟ فَقَالَ: «**إِن كنت صَائِما بعد شهر رَمَضَان**

---

(١) رواه مسلم، برقم: (١١٦٥)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٣/ ٣٩٦)، والترمذي، برقم: (٤٣٨)، وأبو داود، برقم: (٢٤٢٩)، والنسائي في الصغرى، برقم: (١٦١٣)، وابن ماجه، برقم: (١٧٤٢)، والبيهقي في الصغرى، برقم: (١٤٥٤)، وابن حبان، برقم: (٣٦٣٦).

(٢) **ضعيف**، رواه الترمذي، برقم: (٦٦٣)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٥)، والبزار في مسنده، برقم: (٦٨٩٠)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٧٧٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، برقم: (٢١٤٦)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٥/ ٤٣٠)، قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَصَدَقَةُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِذَاكَ الْقَوِيِّ.

قلت: قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٨): قال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بقوي. اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٣٩٧)، وفي سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٣/ ٥١)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٣١٤)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٧/ ٣٩٥).

فَصم الْمحرم، فَإِنَّهُ شهر الله، فِيهِ يَوْم تَابَ فِيهِ على قوم، وَيَتُوب فِيهِ على قوم يَعْنِي: يَوْم عَاشُورَاء»(١)، وَقد ثَبت من حَدِيث ابْن عَبَّاس وَعَائِشَة وَسَلَمَة بن الْأَكْوَع وَابْن

(١) **ضعيف**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٩٣٠٧)، والترمذي، برقم: (٧٤١)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٢/ ٤٤١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٦٠)، والدارمي، برقم: (١٧٥٦)، والبزار، برقم: (٦٩٩)، وأبو يعلى الموصلي، برقم: (٢٦٧)،

وفيه علل:

العلة الأولى: عبد الرحمن بن إسحاق الأنصاري، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٨٩): ويحدث عَن النُّعْمَان عَن الْمُغيرَة أَحَادِيث مَنَاكِير، قَالَ أَحْمد: لَيْسَ بِشَيْء، مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ يحيى وَالنَّسَائِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ يحيى مرّة: مَتْرُوك.اهـ

وقد أورد الجرجاني هذا الحديث في ترجمته من «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ٤٩٨)، وقال: ولعبد الرحمن بن إسحاق هذا غير ما ذكرت من الحديث، وفي بعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه، وتكلم السلف فيه وفيمن كان خيرا منه، ومَنْ تقدم من الرجال أضعف من عَبد الرحمن بن إسحاق المديني الذي يعرف بعباد وعباد عندهم أصلح منه. اهـ

العلة الثانية: النعمان بن سعد الأنصاري، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في تحقيقه سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٣/ ١١٧)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٨/ ١٧٠)، وفي الجامع الصغير وزيادته (ص: ٣٢٣)، وقد ورد في الباب حديثا نحوه رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١١٠٨١)، وفي الصغير، برقم: (٧١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ كَانَ لَهُ كَفَّارَةُ سَنَتَيْنِ، وَمَنْ صَامَ يَوْمًا مِنَ الْمُحَرَّمِ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلاثُونَ يَوْمًا**»

وهذا إسناد واه، وفيه علل:

العلة الأولى: قال الطبراني عقبه: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ إِلا سَلامٌ الطَّوِيلُ، تَفَرَّدَ بِهِ الْهَيْثَمُ بْنُ حَبِيبٍ.اهـ

=

مَسْعُود فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه كَانَ [-صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَصُوم يَوْم عَاشُورَاء قبل أَن يفْرض رَمَضَان، فَلَمَّا فرض رَمَضَان قَالَ: «**من شَاءَ صَامَهُ وَمن شَاءَ ترك**»(١)، وَثَبت فِي صَحِيح مُسلم وَغَيره أَن النَّبِي [-صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَئِن بقيت إِلَى قَابل لأصومن التَّاسِع**»(٢)، وَفِي لفظ لِأَحْمَد: «**صُومُوا يَوْم عَاشُورَاء، وخالفوا الْيَهُود صُومُوا قبله يَوْمًا وَبعده يَوْمًا**»(٣).

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٩٠)، وقال: فيه الهيثم بن حبيب ضعّفه الذهبي.اهـ

قلت: بل هو متروك كما في التقريب.

العلة الثانية: سلام الطويل، متروك الحديث كما في التقريب.

العلة الثالثة: الليث بن أبي سليم القرشي، قال الحافظ في التقريب: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك.

وهذا الحديث حكم عليه العلامة الألباني بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٥٩٦)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٣١٢).

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٩٤٣- ٣٨٣١- ٧٢٦٥)، ومسلم، برقم: (١١٣١- ١١٢٥- ١١٣٨)، وجاء عن غيرهم، وأما عن ابن مسعود فرواه مسلم، برقم: (١١٢٨)، وعلقه البخاري بعد حديث عائشة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا-.

(٢) رواه مسلم، برقم: (١١٣٧) من حديث عبد الله بن عباس -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-.

(٣) **ضعيف**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤/ ٥٢)، وغيره.

وفيه علل:

العلة الأولى: عبد الرحمن بن أبي ليلى، ضعيف كما في التقريب.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ١٨٨)، وقال: وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَفِيهِ كلام.اهـ

=

وَمن نوافل الصّيام الْمُؤَكّدَة: صِيَام سِتّ من شَوَّال، كَمَا فِي حَدِيث أبي(١) أَيُّوب عِنْد أَحْمد وَمُسلم وَأهل السّنَن عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**من صَامَ رَمَضَان ثمَّ أتبعه سِتا من شَوَّال فَذَلِك صِيَام الدَّهْر**»(٢). وَأخرج أَحْمد وَابْن مَاجَه وَالنَّسَائِيّ والدارمي وَالْبَزَّار من حَدِيث ثَوْبَان عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**من صَامَ رَمَضَان وَسِتَّة أَيَّام بعد الْفطر كَانَ تَمام السّنة من جَاءَ بِالْحَسَنَة فَلهُ عشر أَمْثَالهَا**»(٣)،.................................

= **العلة الثانية:** داود بن علي القرشي، قال الحافظ في التقريب: مقبول. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣): ليس بحجة.اهـ

وقد أورد المصنف هذا الحديث في «نيل الأوطار» (٤/ ٢٨٩)، وقال: رِوَايَةُ أَحْمَدَ هَذِهِ ضَعِيفَةٌ مُنْكَرَةٌ مِنْ طَرِيقِ دَاوُد بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، رَوَاهَا عَنْهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.اهـ

وقد أورد هذا الحديث الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال (١٣/ ٢) من منكرات داود بن علي، وأورده اللكنوي في الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٩٣).

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير (١٧/ ٩٣).

(١) سقط من (أ).

(٢) رواه مسلم، برقم: (١١٦٥)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٨/ ٥١٥)، والترمذي، برقم: (٧٥٩)، وأبو داود، برقم: (٢٤٣٣)، وابن ماجه، برقم: (١٧١٦)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٢٨٧٥)، وابن حبان، برقم: (٣٦٣٤)، والبيهقي في الصغرى، برقم: (١٤٤٣)، والدارمي (١٧٥٤)، وابن خزيمة، برقم: (١٩٧٦)، وغيرهم.

(٣) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٧/ ٩٤)، وابن ماجه، برقم: (١٧١٥)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٢٨٧٤)، وابن حبان، برقم: (٣٦٣٥)، والبيهقي في شعب =

وَفِي الْبَاب أَحَادِيث(١):

=

الإيمان، برقم: (٣٧٣٥)، والبزار في مسنده، برقم: (٣٦٣٥)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٢٣٤٩)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٤٥١) من طريق صدقة بن خالد القرشي وإسماعيل بن عياش العنسي و محمد بن شعيب القرشي وثور بن يزيد الرحبي ومحمد بن شعيب القرشي خمستهم يرويه عن يَحْيَى بْن الْحَارِثِ الذِّمَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَسْمَاءَ الرَّحَبِيَّ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.. به.

وإسناد صحيح، وخالفهم بعض الرواة، وفيهم ضعف وانظر «العلل» لابن أبي حاتم ت الحميد (٣/ ٩١)، و(٣/ ١٢٣).

وصحح هذا الحديث العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٨٩)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٨٤).

(١) مما وقفت عليه أنه جاء عن أبي هريرة وجابر وابن عمر وغنام بن أوس الأنصاري -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- وإليك بيان حالها:

أما حديث جابر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

فرواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٢/ ٢٠٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢٩٢)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (١١١٦)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٤٦٤٢)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٢٣٥٠)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٨٣) من طريق عمرو بن جابر الحضرمي وهو متروك الحديث، وقد كذب كما في ترجمته من تهذيب الكمال.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ١٨٣)، وقال: وَفِيهِ عَمْرُو بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.اهـ

وكذلك ضعفه بهذه العلة البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٣/ ٧٨).

وأما حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

فرواه البزار في مسنده (١٥/ ٨٤)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢/ ١٦٩)، وورد من طرق عن أبي

=

وَمن نوافل الصّيام الْمُؤَكّدَة: صَوْم عشر ذِي الْحجَّة، فقد ثَبت فِي الصَّحِيح عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**مَا من أَيَّام الْعَمَل الصَّالح فِيهَا أحب إِلَى الله** عَزَّ وَجَلَّ **من هَذِه الْأَيَّام**» - يَعْنِي أَيَّام الْعشْر، قَالُوا: يَا رَسُول الله، وَلَا الْجِهَاد فِي سَبِيل الله؟ قَالَ: «**وَلَا الْجِهَاد فِي سَبِيل الله إِلَّا رجل خرج بِنَفسِهِ وَمَاله ثمَّ لم يرجع من ذَلِك شَيْء**»(١).

وَمن الْعشْر يَوْم عَرَفَة وَقد ثَبت فِي صَحِيح مُسلم وَغَيره من حَدِيث أبي قَتَادَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**صَوْم يَوْم عَرَفَة يكفر سنتَيْن مَاضِيَة ومستقبلة، وَصَوْم يَوْم عَاشُورَاء يكفر سنة مَاضِيَة**»(٢).

= هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وأعلها الدارقطني في العلل حديث رقم (٣٨٥) (١٠/ ١٦٥)، وصححه من بعض طرقه الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (٣/ ٤٢٥)، والعلامة الألباني من بعض طرقه في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٨٩).

وأما حديث ابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

فرواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٦٢٢)، وفيه مسلمة بن علي الخشني، قال الحافظ في التقريب: متروك الحديث. وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١١/ ٣٠٩)، وذكر أن مسلمة هذا متهم بالوضع.

وأما حديث غنام بن أوس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

فرواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٨١)، وفيه مجاهيل، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (٣/ ٤٢٥)، وقال: وعبد الرحمن بن غنام لم أعرفه.اهـ

(١) رواه البخاري، برقم: (٩٦٩) من حديث ابن عباس -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

(٢) لفظ مسلم، برقم: (١١٦١) عن أبي قتادة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قال: قال رسو الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي** =

وَمن نوافل الصّيام المُؤَكّدَة صَوْم شعْبَان كَمَا أخرج أَحْمد وَأهل السّنَن من حَدِيث أم سَلمَة أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لم يكن يَصُوم من السّنة شهرا تَاما إِلَّا شعْبَان يصل بِهِ رَمَضَان. وَحسنه التِّرْمِذِيّ (١)، وَيَكْفِي فِي مَشْرُوعِيَّة مُطلق التَّنَفُّل بالصيام، حَدِيث: «الصَّوْم لي وَأَنا أجزي بِهِ». وَهُوَ حَدِيث صَحِيح(٢).

٣ – من نوافل الْحَج:

وَأما نوافل الْحَج، فَيَكْفِي فِي ذَلِك حَدِيث أبي هُرَيْرَة: قَالَ: سُئِلَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: أَي الْأَعْمَال أفضل؟ قَالَ: «إِيمَان بِاللَّه وبرسوله». قَالَ ثمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَاد فِي سَبِيل الله». قَالَ: ثمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حج مبرور». وَهُوَ فِي

= بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٤/ ٢٥٨)، وابن أبي شيبة، برقم: (٩١٢٠)، والترمذي، برقم: (٧٣٦)، وأبو داود، برقم: (٢٣٣٦)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٢٣٥٢)، وابن ماجه، برقم: (١٦٤٨)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٢١٠)، والدارمي، برقم: (١٧٣٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: (١٧٠٨)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (١٥٣٨)، وأبو يعلى، برقم: (٦٩٧٠)، والطبراني في الكبير، برقم: (٦٩٧٠)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٧٢٠) من طرق عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التيمي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ...به.

وإسناده صحيح رجاله وهو على شرط الشيخين.

وقد صححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٥٩٦)، والعلامة الوادعي في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٤٨٧).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٥٩٢٧)، ومسلم، برقم: (١١٥٣) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا(١)، وَقد احْتج بِهِ من فضل [نفل](٢) الْحَج على نفل الصَّدَقَة.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيثه أَيْضا: أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**الْعمرَة [كَفَّارَة] لما بَينهمَا، وَالْحج المبرور لَيْسَ لَهُ جَزَاء إِلَّا الْجنَّة**»(٣). وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيثه قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**من حج فَلم يرْفث وَلم يفسق رَجَعَ من ذنُوبه كَيَوْم وَلدته أمه**»(٤).

٤ - من نوافل الصَّدَقَة:

وَأما نوافل الصَّدَقَة فقد ورد فِيهَا التَّرْغِيب الْعَظِيم، وَلَو لم يكن من ذَلِك إِلَّا قَول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [سبأ:٣٩]

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا من يَوْم يصبح الْعباد فِيهِ إِلَّا وملكان ينزلان من السَّمَاء فَيَقُول أَحدهمَا: اللَّهُمَّ أعْط منفقا خلفا، وَيَقُول الآخر: اللَّهُمَّ أعْط مُمسكا تلفًا**»(٥).

وَفِي صَحِيح مُسلم وَغَيره من حَدِيث أبي أُمَامَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**يَا ابْن آدم إِنَّك إِن تبذل الْفضل خير لَك، وَإِن تمسكه شَرّ**

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٦)، ومسلم، برقم: (٨٥) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) رواه البخاري، برقم: (١٧٧٣)، ومسلم، برقم: (١٣٥١) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

(٤) رواه البخاري، برقم: (١٥٢١)، ومسلم، برقم: (١٣٥١) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

(٥) رواه البخاري، برقم: (١٤٤٢)، ومسلم، برقم: (١٥٧) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

لَك، وَلَا تلام على كفاف، وابدأ بِمن تعول وَالْيَد الْعليا خير من الْيَد السُّفْلى»(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة أَنه سمع رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**مثل الْبَخِيل والمنفق كَمثل رجلَيْنِ عَلَيْهِمَا جبتان من حَدِيد من ثديهما إِلَى تراقيهما فَأَما الْمُنفق فَلَا ينْفق إِلَّا [سبغت](٢) عَلَيْهِ ووفرت على جلده حَتَّى تخفى بنانه وَتَعْفُو أَثَره. وَأما الْبَخِيل فَلَا يُرِيد أَن ينْفق شَيْئا إِذا لَزِمت كل حَلقَة مَكَانهَا فَهُوَ يوسعها فَلَا تتسع**»(٣).

وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث ابْن مَسْعُود قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أَيّكُم مَال وراثه أحب إِلَيْهِ من مَاله؟**» قَالُوا: يَا رَسُول الله مَا منا أحد إِلَّا مَاله أحب إِلَيْهِ من مَال وَارثه. قَالَ: «**فَإِن مَاله مَا قدم وَمَال وَارثه مَا أخر**»(٤).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أَسمَاء بنت أبي بكر قَالَت: قَالَ لي رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا توكى فيوكى الله عَلَيْك**»، وَفِي رِوَايَة: «**أنفقي أَو انفحي أَوانضحي(٥) وَلَا تحصي فيحصي الله عَلَيْك**..............................

---

(١) رواه مسلم، برقم: (١٠٣٨).

(٢) في (أ) (شبعت)، وهو خلاف النص الوارد في الحديث.

(٣) رواه البخاري، برقم: (٢٩١٧)، ومسلم، برقم: (١٠٢٢) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

(٤) رواه البخاري، برقم: (٦٤٤٢).

(٥) في (أ) (وأنفحي وانضحي).

وَلَا توعي فيوعي الله عَلَيْك»(١)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن مَسْعُود عَن النَّبِي [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رجل أَتَاهُ الله مَالا فَسَلَّطَهُ على هَلَكته فِي الْحق وَرجل أَتَاهُ الله حِكْمَة فَهُوَ يقْضِي بهَا وَيعلمهَا**»، وَفِي رِوَايَة: «**لَا حسد إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رجل أَتَاهُ الله الْقُرْآن فَهُوَ يقوم بِهِ آنَاء اللَّيْل وآناء النَّهَار وَرجل آتَاهُ الله مَالا فَهُوَ يُنْفِقهُ آنَاء اللَّيْل وآناء النَّهَار**»(٢).

وَالْأَحَادِيث فِي التَّرْغِيب فِي الصَّدَقَة وعظيم(٣) أجرهَا كَثِيرَة جدا، وأفضلها صلَة الرَّحِم كَمَا فِي الْبُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من سره أَن يبسط لَهُ فِي رزقه وَأَن ينسأ لَهُ فِي أَثَره فَليصل رَحمَه**»(٤) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**الرَّحِم معلقَة بالعرش تَقول: من وصلني وَصله الله، وَمن قطعني قطعه الله**»(٥)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث مَيْمُونَة قَالَت: يَا رَسُول الله: أشعرت أَنِّي أعتقت وليدتي؟ قَالَ: «**وَفعلت؟**» قَالَت: نعم. قَالَ: «**أما أَنَّك لَو**

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٥٩١-١٠٣٠)، ومسلم، برقم: (١٠٣١).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٧٣١٦-٧٣)، ومسلم، برقم: (٨١٩).

(٣) في (أ) (وعظم أجرها).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٥٩٨٥)، وجاء عن أنس في البخاري، برقم: (٢٠٦٧)، ومسلم، برقم: (٢٥٥٩).

(٥) رواه البخاري، برقم: (٥٩٨٩)، ومسلم، برقم: (٢٥٥٧).

أعطيتهَا أخوالك كَانَ أعظم لأجرك»(١)، وَأخرج النَّسَائِيّ من حَدِيث سلمَان بْن عَامر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**الصَّدَقَة على الْمِسْكِين صَدَقَة وعَلى ذِي الرَّحِم ثِنْتَانِ، صَدَقَة وصلَة**»(٢).

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٥٩٢)، ومسلم، برقم: (١٠٠٢).

(٢) **صحيح لغيره**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٤٨) والإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٦/ ١٧٢)، والترمذي، برقم: (٦٥٨)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٢٣٧٤)، والصغرى، برقم: (٢٥٨٢)، وابن ماجه، برقم: (١٨٤٤)، والبيهقي في الصغرى، برقم: (١٣٠٦)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٣٣٤٤)، والحميدي، برقم: (٨٤٤)، والطبراني في الكبير، برقم: (٦٢٠٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٠٧)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٦٨٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٤٣٦٤) من طرق عن حَفْصَة بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ الرَّبَاب، عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ...به.

وهذا إسناد ضعيف.

فيه الرباب، وهي بنت صليع الضبية أم الرائح، لا تعرف، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

ولكن للحديث شواهد منها ما في البخاري، برقم: (١٤٦٦)، ومسلم، برقم: (١٠٠٣) عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ الله، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ**»، قَالَتْ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ الله، فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، وَإِنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، فَأْتِهِ فَاسْأَلْهُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي، وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ، قَالَتْ: فَقَالَ لِي عَبْدُ الله: بَلِ ائْتِيهِ أَنْتِ، قَالَتْ: فَانْطَلَقْتُ فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ بِبَابِ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- حَاجَتِي حَاجَتُهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَدْ أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ الْمَهَابَةُ، قَالَتْ: فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا لَهُ: ائْتِ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَأَخْبِرْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ أَتُجْزِئُ الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا، =

(ج) التَّقَرُّب بالأذكار:

ترغيب الْكتاب، وَالسّنة فِيهَا:

وَأما نوافل الْأَذْكَار فقد ورد فِي التَّرْغِيب فِيهَا وعظيم(١) أجرهَا الْكتاب وَالسّنة.

أما الْكتاب فَمن ذَلِك قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:٤٥] أَي: أكبر مِمَّا سواهُ من الْأَعْمَال الصَّالِحَة. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، وَقَالَ

=وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟، وَلَا تُخْبِرْهُ مَنْ نَحْنُ، قَالَتْ: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، وَزَيْنَبُ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟»، قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ الله، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ**».

وله شاهد آخر رواه الجصاص في "أحكام القرآن" (٣/ ١٧٧) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله، -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ تُضَاعَفُ مَرَّتَيْنِ**» وفيه ابن لهيعة ضعيف.

وله شاهد آخر رواه الطبراني في "الكبير" برقم: (٤٧٢٣)، وفي "الأوسط" برقم: (٣٨٦٨) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ**». وفيه هارون بن موسى المستملي لم يوثقه سوى ابن حبان.

وقد حسن حديث الباب الإمام الترمذي عقب الحديث وحسنه لغيره العلامة الألباني في "إرواء الغليل" (٣/ ٣٨٩)، وفي "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٥/ ٢٤١)، وقال في "صحيح الترغيب والترهيب" (١/ ٥٣٣): حسن صحيح. وكذلك حسنه بشواهده شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله، في تحقيقه على سنن البيهقي الصغرى (٢/ ١٣٥).

(١) في (أ) (وعظم).

سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنفال:٤٥]، وَقَالَ: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾ [الرعد:٢٨]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥].

وَفِي السّنة الْكثير الطّيب، فَمن ذَلِك حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ النَّبِي [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «أَنا عِنْد ظن عَبدِي بِي وَأَنا مَعَه إِذا ذَكرنِي، فَإِن ذكرنِي فِي نَفسه ذكرته فِي نَفسِي، وَإِن ذَكرنِي فِي مَلأ ذكرته فِي مَلأ خير مِنْهُ، وَإِن اقْترب إِلَيّ شبْرًا اقْتَربت منه(١) **ذِرَاعا، وَإِن اقْترب إِلَى ذِرَاعا اقْتَربت إِلَيْهِ باعا، وَإِن أَتَانِي مشيًا أَتَيْته هرولة**»(٢).

وَأخرجه البُخَارِيّ(٣) أَيْضا من حَدِيث أنس وَمن حَدِيث أبي ذَر وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي مُوسَى: «**الَّذِي يذكر ربه وَالَّذِي لَا يذكر مثل الْحَيّ وَالْميّت**»(٤)، وَأخرج أَحْمد وَالتِّرْمِذِيّ وَمَالك فِي الْمُوَطَّأ وَابْن مَاجَه وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير من حَدِيث أبي الدَّرْدَاء قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أَلا أخْبركُم بِخَير أَعمالكُم وأزكاها عِنْد مليكم وأرفعها فِي درجاتكم، وَخير لكم من إِنْفَاق الذَّهَب وَالْفِضَّة، وَخير لكم من أَن تلقوا عَدوكُمْ**

---

(١) في (أ) (إليه).

(٢) رواه البخاري رقم (٧٤٠٥)، ومسلم برقم (٢٦٧٥).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم: (٢٦٧٧).

(٤) رواه البخاري، برقم (٦٤٠٧)، ورواه مسلم (٧٨٢) بلفظ: «مثل البيت الذي يذكر فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذْكَرُ الله فِيهِ، مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ».

فتضربوا أَعْنَاقهم، ويضربوا أَعْنَاقكُم؟ قَالُوا: بلَى. قَالَ: «ذكر الله»، وصَحَّحهُ الْحَاكِم، وَقَالَ الهيثمي: إِسْنَاده حسن(١)، وَأخرجه أَحْمد من حَدِيث معَاذ، قَالَ

---

(١) صحيح، رواه مالك في الموطأ ت الأعظمي (٢/ ٢٩٥)، والإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٣٤)، والترمذي، برقم: (٣٣٧٧)، وابن ماجه، برقم: (٣٧٩٠)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥١٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٤٠٢)، والطبراني في الدعاء، برقم: (١٩)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٢٤٤)، وفي معالم التنزيل (٩٠٤) من طُرق عن زياد بن أبي زياد المخزومي، واختلف فيه عنه، فرواه عبد الله بن سعيد بن أبي هند عنه عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مرفوعا به.

وخالفه مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ فرواه عنه عن أَبِي الدَّرْدَاءِ مرفوعا به بإسقاط أبي بحرية.

وخالفهم مالك فرواه عن زياد عن أبي الدرداء به موقوفا، وهو بهذا الإسناد منقطع فزياد لم أجد من أثبت له سماعا من أبي الدرداء.

وخالف الجميع عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون فرواه عن زياد عن معاذ به مرفوعا، ولم يجعله عن أبي الدرداء، وهو بهذا الإسناد منقطع، فزياد لم أجد من أثبت له سماعا من معاذ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ومن هذا الوجه صححه لغيره المنذري في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٠٤) فقال: صحيح لغيره، ورواه أحمد أيضًا من حديث معاذ بإسناد جيد؛ إلا أن فيه انقطاعًا.اهـ

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٧٣): رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، إِلَّا أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى ابْنِ عَيَّاشٍ لَمْ يُدْرِكْ مُعَاذًا.اهـ

والذي يظهر أن أرجح هذه الطرق هي الطريق الأولى، وهي التي رجحها الدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٦/ ٢١٥)، وأبو حاتم كما في «العلل» لابن أبي حاتم ت الحميد (٥/ ٣٥٤)، وممن صححه من هذا الوجه الحاكم في مستدركه فقال عقبه: صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.اهـ قلت: وأقره الذهبي في تلخيصه، وكذلك الحافظ في فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥)، والعراقي في طرح التثريب في شرح التقريب (٤/ ١٠٤).

=

الْمُنْذِرِيّ بِإِسْنَاد جيد إِلَّا أَن فِيهِ انْقِطَاعًا، وَقَالَ الهيثمي: رِجَاله رجال الصَّحِيح إِلَّا أَن زِيَاد بن أَبي زِيَاد مولى ابْن [عياش](١) لم يدْرك معَاذًا.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ت بشار (٤/ ٥٤): وهذا يروى مُسْنَدًا من طُرقٍ جَيِّدةٍ عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-. اهـ

ورمز له بالصحة السيوطي كما في التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني(٤/ ٣٨١).

وقال المنذري في الترغيب (٢/ ٣٩٥): إسناده حسن. اهـ

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٧٣): إسناده حسن.اهـ

قلت: بل هو صحيح رجاله ثقات، وأبو بحرية اسمه: عبد الله بن قيس الكندي، قال الحافظ في التقريب: ثقة مخضرم.

وقد صحح هذا الحديث من هذا الوجه العلامة الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥١٣)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٠٤)، والعلامة الوادعي فقال في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٥٨٤): هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا بحرية عبدالله بن قيس وقد وثقه ابن معين.اهـ

قلت: ولحديث أبي الدرداء المرفوع شاهد رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٩) قال: أخبرنا أبو علي بن شاذان، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا محمد بن خنيس الغزي، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**ألا أخبركم بخير أعمالكم، وأزكاها وأرفعها في درجاتكم وخير لكم ممن أعطى الذهب والورق، وخير من أن لو غدوتم إلى عدوكم فضربتم رقابهم وضربوا رقابكم؟**» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**فاذكروا الله كثيرًا**».

وفيه محمد بن حبيش البغدادي، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» ت بشار (٣/ ١٥٠)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في ثقاته.

(١) في (أ) (عباس) وهو خطأ مخالف لنص الحديث.

وَأخرج مُسلم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة وَأبي سعيد مَعًا عَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ-] أنه قَالَ: «**لَا يقْعد قوم يذكرُونَ الله تَعَالَى إِلَّا حفتهم الْمَلَائِكَة وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَة، وَنزلت عَلَيْهِم السكينَة وَذكرهمْ الله سُبْحَانَهُ فِيمَن عِنْده**»، وَأخرجه غير مُسلم من حَدِيثهمَا، مِنْهُم أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيّ وَأحمد فِي الْمسند، وَأَبُو يعلى الْموصِلِي وَابْن حبَان وَأخرجه أَيْضا من حَدِيثهمَا ابْن أبي شيبَة وَالتِّرْمِذِيّ فِي الدَّعْوَات، وَابْن شاهين فِي الذّكر(١).

وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ من حَدِيث مُعَاوِيَة أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ-] خرج على حَلقَة فِي الْمَسْجِد من أَصْحَابه فَقَالَ: «**مَا أجلسكم؟**» قَالُوا: جلسنا نذْكر الله نحمده على مَا هدَانَا لِلْإِسْلَام وَمن بِهِ علينا. فَقَالَ: «**اللهُ مَا أجلسكم إِلَّا ذَلِك؟**» قَالُوا: اللهُ مَا أجلسنا إِلَّا ذَلِك. قَالَ: «**أما إِنِّي لم أستحلفكم تُهْمَة لكم وَلكنه أَتَانِي جِبْرِيل فَأَخْبرنِي أَن الله عَزَّوَجَلَّ يباهي بكم الْمَلَائِكَة**»(٢).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَحسنه من حَدِيث أنس من(٣) رَسُول الله [-

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٧٠٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٩٩٦٧)، والترمذي، برقم: (٣٣٧٨)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٣/ ٣٧٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: (٢٣٤٧)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (١٢٥٢)، وابن حبان، برقم: (٨٥٥)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك» (١٧٣).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٧٠٣)، والترمذي، برقم: (٣٣٧٩)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٥٤٢٦).

(٣) في (أ)، و(ط) (عن)، وهو الصواب.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أنه قَالَ: «إِذا مررتم برياض الْجنَّة فارتعوا» قَالُوا: يَا رَسُول الله، وَمَا رياض الْجنَّة؟ قَالَ: «حلق الذّكر». وَأخرجه أَيْضا من حَدِيثه أَحْمد فِي الْمسند وَالْبَيْهَقِيّ فِي الشّعب، قَالَ الْمنَاوِيّ: وَإِسْنَاده وشواهده ترتقي إِلَى الصِّحَّة.

وَأخرجه الطَّبَرَانِيّ من حَدِيث ابْن عَبَّاس وَفِي إِسْنَاده رجل مَجْهُول(١)، وَالْأَحَادِيث

---

(١) **حسن بشواهده**، رواه الترمذي، برقم: (٣٥١٠)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٩/ ٤٩٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٥٢٩)، والبزار، برقم: (٦٥٠٠)، وأبو يعلى، برقم: (٣٤٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢/ ٢٣٢) من طريق مُحَمَّد بْن ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ... وذكره.

قال الترمذي عقب هذا الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ.

قلت: محمد بن ثابت قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

أورد هذا الحديث ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ (ص: ٣٤)، وقال: وَمُحَمَّدٌ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.اهـ وأورد هذا الحديث الترمذي في العلل الكبير (ص: ٣١٣)، وقال: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا، وَقَالَ: لِمُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ عَجَائِبُ.اهـ

وللحديث طريق ثانية: رواها البزار في البحر الزخار (١٣/ ١١٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٨٧٨١)، والطبراني في الدعاء، برقم: (١٨٩٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢) من طريق زَائِدَة بْنِ أَبِي الرُّقَادِ، حَدَّثَنِي زِيَادٌ النُّمَيْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: ... به نحوه.

قال البزار عقب الحديث: وزائدة بن أبي الرقاد رجل من أهل البصرة باهلي حدَّث عن ثابت وعن زياد النميري وعن غيرهم، وإنما يكتب من حديثه ما ينفرد به، وزياد النميري ليس به بأس، حدَّث عنه جماعة من أهل البصرة، ولو عرفنا هذه الأحاديث عن غير زائدة لحدثنا بها عنه.

=

=

قلت: وقد ذكر هذه المتابعة الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٢٤)، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وهي متابعة جيدة. اهـ

وقد ضعفه من هذا الوجه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣/ ٢٨٩).

وله طريق ثالثة: رواها ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (١٦١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ الله الْحَضْرَمِيُّ، ثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، ثنا النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ الله، ثنا أَبُو ظِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا..**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: النعمان بن عبد الله، قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥): مَجْهُول.

العلة الثانية: أبو طلال، واسمه هلال بن بشر الأزدي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، ولا بأس أن يكون هذا في المتابعات.

وله شواهد، وإليك بيانها:

الشاهد الأول: رواه الترمذي، برقم: (٣٥٠٩)، والبزار كما في كشف الأستار(٦٩٠٨) من طريق زَيْد بْن حُبَابٍ، أَنَّ حُمَيْدًا الْمَكِّيَّ مَوْلَى ابْنِ عَلْقَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «**الْمَسَاجِدُ**». وهذا إسناد ضعيف، فيه حميد المكي، قال الحافظ في التقريب: مجهول.

وضعفه من هذا الوجه العلامة الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٢٢٧)، وفي سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٥/ ٥٣٢).

الشاهد الثاني: رواه أبو يعلى، برقم: (١٨٦٥)، وعبد بن حميد، برقم: (١١٠٧)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٥٠١)، الحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٥)، وابن بشران في أماليه (١/ ٢٥٨) من طريق بِشْر بْن الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الله، مَوْلَى غُفْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ بْنَ خَالِدِ بْنِ صَفْوَانَ يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله -

=

= صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ للهِ سَرَايَا مِنَ الْمَلائِكَةِ تَحِلُّ وَتَقِفُ عَلَى مَجَالِسِ الذِّكْرِ فِي الأَرْضِ، فَارْتَعُوا فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ»، قَالُوا: وَأَيْنَ رِيَاضُ الْجَنَّةِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَجَالِسُ الذِّكْرِ». وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: عمر بن عبد الله المدني ضعيف كما في التقريب.

العلة الثانية: أيوب بن خالد الأنصاري، قال الحافظ في التقريب: فيه لين.

وأما الحاكم فقال عقب الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

قلت: وليس كما قال كما ترى.

وقد عقب الذهبي في مختصر تلخيصه (١/ ٣٧٦) على صحيح الحاكم فقال: قلت: فيه عمر مولى عفرة وهو ضعيف.اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في النتائج (١/ ١٨)، وأخرجه الحاكم من طريق مسدّد من بشر بن المفضل، وصححه فوهم، فإن مداره على عمر بن عبد الله، وهو ضعيف. اهـ.

وأورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٧٧)، وقال: فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مَوْلَى عُفْرَةَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِمْ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

وضعفه من هذا الوجه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٤٥٧).

الشاهد الثالث: رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١١١٥٨) فقال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْعَبَّاسِ صَاحِبُ الشامةِ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ عَطِيَّةَ، ثنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ، فَارْتَعُوا»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «مَجَالِسُ الْعِلْمِ»، وهذا إسناد كما ترى رجاله محتج بهم غير أن فيه إبهام.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٢٦)، وقال: وَفِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ.اهـ

الشاهد الرابع: رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٩١٧٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٢) من طريق مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ، =

=

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «**حِلَقُ الذِّكْرِ**».

قال أبو نعيم عقب الحديث: غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من حديث محمد بن عبد الله بن عامر.

قلت: إسناده ضعيف، ومحمد هذا أورده الجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص٤١٢)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

تنبيه: أورده الحافظ في نتائج الأفكار (١/ ٢١)، وقال: لم أجده من حديث ابن عمر ولا بعضه لا في الكتب المشهورة ولا الأجزاء المنثورة، ولكن وجدته من حديث أنس بلفظه مفرقًا. اهـ

قلت: خفي عليه، وهو كما ترى في مصادره المعروفة.

الشاهد الخامس: رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في القصاص والمذكرين (١٩١) قال: أَنَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الدَّقَّاقُ، أنا أَبُو الْحُسَيْنِ عُبَيْدُ الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَوَّابِ، نا أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ الرَّبِيعِ الأَنْمَاطِيُّ، نا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، نا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ، نا عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حِبَّانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا، أَمَا إِنِّي لا أَعْنِي حِلَقَ الْقُصَّاصِ، وَلَكِنِّي أَعْنِي حِلَقَ الْفِقْهِ**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: عطاء بن مسلم الخفاف، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء كثيرًا.

العلة الثانية: زيد بن حبان الرقي، قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ وتغير بأخرة.

وله طريق أخرى إلى ابن مسعود موقوفا عليه رواها الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٣).

الشاهد السادس: رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٣) قال: أنا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الصَّيْرَفِيُّ، نا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَصَمُّ، نا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ الْحِمْصِيُّ، بِحِمْصَ، نا عُبَيْدُ بْنُ جُنَادٍ، صَدُوقٌ، وَثَنَا عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ الْحَلَبِيُّ، عَنْ زَيْدٍ الْعَمِّيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدَ الله يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-

=

=

قَالَ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا»، يَعْنِي حَلَقَ الذِّكْرِ، «أَمَا إِنِّي لا أَقُولُ حِلَقَ الْقُصَّاصِ وَلَكِنْ حِلَقَ الْفِقْهِ». وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: عطاء بن مسلم الخفاف، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء كثيرًا.

العلة الثانية: زيد بن الحواري العمي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

الشاهد السابع: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٩٩٤٨)، والطبراني في الكبير، برقم: (٣٢٦)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (١٦٢)، وإسحاق بن راهويه كما في المطالب، برقم: (٣٣٩٢)، وإتحاف الخيرة، برقم: (٨١١٧) من طريق مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الله الْقَرَّاظُ، كُنْتُ فِي السَّبْيِ الَّذِي سُبِيَ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «أَيْنَ السَّابِقُونَ؟» قَالُوا: مَضَى نَاسٌ وَتَخَلَّفَ نَاسٌ، قَالَ: «أَيْنَ السَّابِقُونَ الَّذِينَ يَسْتَهْتِرُونَ بِذِكْرِ الله؟ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ، فَلْيُكْثِرْ ذِكْرَ الله».

وهذا إسناد ضعيف فيه موسى بن عبيدة الربذي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدا.اهـ.

وضعف هذا الحديث من هذا الوجه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: المغني عن حمل الأسفار (ص: ٣٤٩).

الشاهد الثامن: رواه مسدد كما في المطالب العالية، برقم: (٣٣٨٩)، وإتحاف الخيرة، برقم: (٧٠٥٣) قَالَ: مُسَدَّدٌ: ثَنَا الْمُعْتَمِرُ، ثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «تَبَادَرُوا رِيَاضَ الْجَنَّةِ»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ الله، وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ» قال البوصيري عقبه: هَذَا إِسْنَادٌ رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

قلت: هو كما قال، لكن فيه علتان:

العلة الأولى: قتادة مدلس، وقد عنعن.

العلة الثانية: الإرسال من العلاء بن زياد العدوي.

=

فِي فَضَائِل الذّكر كثيرة جدا.

قد ذكرنَا مِنْهَا فِي شرحنا لعدة الْحصن الْحصين أَحَادِيث كَثِيرَة، وَذكرنَا المفاضلة بَينهَا وَبَين سَائِر الْأَعْمَال فليرْجع إِلَيْهِ.

أعظم الْأَذْكَار أجرا:

وَيَنْبَغِي أَن نذْكر هَهُنَا مَا عظم أجره من الْأَذْكَار لينْتَفع بِهِ المطلع على هَذَا الشَّرْح، فأفضل الذّكر مَا كَانَ فِي دُعَاء الرب عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّهُ مَطْلُوب مِنْهُ سُبْحَانَهُ كَمَا قَالَ: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾[غافر:٦٠]، وعقبه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] الْآيَة، فَجعل الدُّعَاء لَهُ فِي حوائج العَبْد عبَادَة، وَجعل تَارِك الدُّعَاء مستكبرًا عَن عِبَادَته.

فسبحان الله الْعَظِيم ذِي الْكَرم الْفَيَّاض، والجود [المتتابع] جعل سُؤال عَبده

= فهذا الحديث بمجموع هذه الشواهد يكون حسنًا -إن شاء الله-، ولذلك قال الترمذي قال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ.

ولعله يشير إلى تحسين الحديث بمجموع طرقه، وقد حسنه بشواهده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ١٣٣)، وذكر أنه كان وضعه في الضعيفة، وكذا حسنه لغيره في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢١٣).

وقد جاء في الباب مالا يثبت، وإليك بيانه:

رواه ابن الجوزي في كتابه القصاص والمذكرين (٤٢)، وفيه إسحاق بن بشر البخاري متروك ورمي بالكذب والوضع كما في «الوافي بالوفيات» (٨/ ٢٦٤)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١/ ٣٦).

لحوائجه وَقَضَاء مآربه عبَادَة لَهُ وَطَلَبه مِنْهُ، وذمه على تَركه بأبلغ أَنْوَاع الذَّم، فَجعله مستكبرًا على ربه، فشكرًا لَك يَا رب على هَذِه النِّعْمَة شكرا يَلِيق بك لَا أحصي ثَنَاء عَلَيْك أَنْت كَمَا أثنيت على نَفسك.

وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، وَقَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَمِمَّا قلته من النّظم فِي شكره عَزَّوَجَلَّ على نعمه الَّتِي هَذِه النِّعْمَة الْعُظْمَى فَرد من أفرادها:

لَو كَانَ لي كل لِسَان لما ... وفيت بالشكر لبَعض النعم
فَكيف لَا أعجز عَن شكرها ... وَلَيْسَ لي غير لِسَان وفم؟
هَذَا هُوَ الإفضال هَذَا الْعَطاء ... الْفَيَّاض، هَذَا الْجُود هَذَا الْكَرم

وَأخرج ابْن أبي شيبَة فِي مُصَنفه وَأهل السّنَن الْأَرْبَع وابن حبان[١] من حَدِيث النُّعْمَان بن بشير قَالَ: قَالَ [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-]:«**الدُّعَاء هُوَ الْعِبَادَة**» ثمَّ تَلا الْآيَة: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر:٦٠] الْآيَة، وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ وَابْن حبَان وَالْحَاكِم[٢].

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٠/ ٢٩٨)، وابن أبي شيبة، برقم: (٢٩١٦٧)، والترمذي، برقم: (٣٢٤٧)، وأبو داود، برقم: (١٤٧٩)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٢٨)، وابن حبان، برقم: (٨٩٠)، والنسائي في الصغرى، برقم: (١١٤٠٠)، والبخاري في الأدب المفرد =

وَأخرج التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أنس قَالَ: قَالَ رَسُول [الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**الدُّعَاء مخ الْعِبَادَة**»(١)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَابْن حبَان من حَدِيث سلمَان عَنهُ [-

=

(٧١٤)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (٨٣٨)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٠)، والبزار في مسنده، برقم: (٣٢٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٣٢٤٢)، وابن منده في التوحيد (٣١٣)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٣٨٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١١٨٧٤) والطبراني في الدعاء، برقم: (٨) من طرق عن الْأَعْمَشِ ومنصور بن المعتمر، عَنْ ذَرٍّ بْنِ عَبْدِ الله الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ يُسَيْعٍ الْكِنْدِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-:.. به، وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين عدا يُسيع الكندي، وهو ابن معدان الحضرمي، وهو ثقة كما في التقريب.

وقد صحح هذا الحديث العلامة المحدث الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٤٦)، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٣٢٦)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٥)، والعلامة المحدث الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٦٦)، وشيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري في الصبح الشارق (٨٠)، وفي شرح الأربعين النووية (٣٣٥).

(١) **ضعيف**، رواه الترمذي، برقم: (٣٣٧١)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٣١٩٦)، وفي الدعاء، برقم: (٨)، وابن المقرئ في معجمه (١١٩٧) من طرق عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- .. به.

وفيه ابن لهيعة ضعيف، وقد تفرد به، قال الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبَانَ إِلا عُبَيْدُ الله، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُ لَهِيعَةَ. اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة المحدث الألباني في تحقيق سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٥/ ٤٥٦)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٥٠٥)، وضعفه أيضا شيخنا العلامة المحدث يحيى الحجوري في الصبح الشارق (٨٠).

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يرد الْقَضَاء إِلَّا الدُّعَاء وَلَا يزِيد الْعُمر إِلَّا الْبر**» وَصَححهُ ابْن حبَان، وَأخرجه أَيْضا الْحَاكِم وَصَححهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيّ: حسن غَرِيب. وَأخرجه أَيْضا الطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير، والضياء فِي المختارة(١)، وَأخرج ابْن أبي شيبَة وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير، وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث ثَوْبَان أَنه [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يرد الْقدر إِلَّا الدُّعَاء وَلَا يزِيد فِي الْعُمر إِلَّا**

---

(١) **حسن لغيره**، رواه الترمذي، برقم: (٢١٣٩)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٥٤٠)، والطبراني في الكبير، برقم: (٦١٢٨)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٣٠٦٨) من طريق يَحْيَى بْن الضُّرَيْسِ، عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: ..به.

وهذا إسناد ضعيف، فيه أبو مودود واسمه فضة البصري، قال الحافظ في التقريب: فيه لين.

قال الترمذي عقب هذا الحديث: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، وَأَبُو مَوْدُودٍ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا: يُقَالُ لَهُ فِضَّةُ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، اسْمُهُ: فِضَّةُ بَصْرِيٌّ، وَالْآخَرُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، أَحَدُهُمَا: بَصْرِيٌّ، وَالْآخَرُ: مَدَنِيٌّ، وَكَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ.

قلت: لعل الترمذي حسن هذا الحديث بشواهده، ومنها حديث ثوبان الآتي بيانه إن شاء الله، ومن شواهده أيضا:

ما رواه الطبراني في الدعاء، برقم: (٢٩) قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**ادْعُوا، فَإِنَّ الدُّعَاءَ يَرُدُّ الْقَضَاءَ**».

وهذا إسناد حسن غير أن أبا إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن، وهذا شاهد قوي لحديث سلمان مع ما سيأتي.

الْبر، وَإِنَّ الرجل ليحرم الرزق بالذنب يُصِيبهُ»(١).

---

(١) حسن لغيره بشطره الأول، رواه ابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٣٠٣٦٥)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٧/ ٩٥)، والنسائي في الكبرى، برقم: (١١٧٧٥)، وابن ماجه، برقم: (٤٠٢٢-٩٠)، وابن حبان، برقم: (٨٧٢)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٤٩٣)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٤٤٢)، والبيهقي في القضاء والقدر (١/ ٢١١)، وأبو يعلى في معجمه (٢٨٢)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٣٤١٨)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٣٠٦٩)، والروياني في مسنده، برقم: (٦٤٣) من طرق عَنْ سُفْيَانَ الثوري، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «لا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلا الدُّعَاءُ، وَلا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلا الْبِرُّ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ، إِنَّ فِي التَّوْرَاةِ لَمَكْتُوبٌ: يَا ابْنَ آدَمَ، اتَّقِ رَبَّكَ، وَبِرَّ وَالِدَكَ، وَصِلْ رَحِمَكَ، أَمْدُدْ لَكَ فِي عُمُرِكَ، وَأُيَسِّرْ لَكَ يُسْرَكَ، وَأَصْرِفْ عَنْكَ عُسْرَكَ».

وهذا إسناد ضعيف، فيه عبد الله بن أبي الجعد الغطفاني، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٠٠): وعبد الله هذا وإن كان قد وثق ففيه جهالة.اهـ

قلت: لم يوثقه سوى ابن حبان كعادته في توثيق المجاهيل.

وله طريق أخرى رواها الطبراني في الدعاء، برقم: (٣١) قال: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَلَطِيُّ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عِيسَى، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- به مرفوعا.

وهذا إسناد رجاله ثقات غير الفضيل بن محمد الملطي شيخ الطبراني، ولعل الخطأ منه وهو لا يعرف، وقد أورده الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٠/ ٤٧٤) ت تدمري، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وله طريق أخرى: رواها الروياني في مسنده، برقم: (٦٢٦) قال: ابْنُ إِسْحَاقَ، نا الْجَرْمِيُّ، نا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، نا عَبْدُ الله بْنُ عِيسَى، عَنْ حَفْصٍ وَعُبَيْدِ الله ابْنِ أَخِي سَالِمٍ، عَنْ سَالِمٍ، عن ثوبان مرفوعا.

=

=

وإسناده ضعيف حفص وعبيد الله لا يعرفان وسالم هذا لا يعلم له سماع من ثوبان.

وله طريق ثالثة ولا يحتج بها: رواها الحاكم في مستدركه (٣/ ٤٨١) من طريق عَلِيُّ بْنُ قَرِينٍ الْبَاهِلِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «**إِنَّ الدُّعَاءَ يَرُدُّ الْقَضَاءَ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ**» وهذا إسناد شديد الضعف، وفيه ثلاث علل:

أوردها الذهبي في مختصر تلخيص الذهبي (٥/ ٢١٧٥) فقال بعد إيراده: فيه

١) علي بن قَرين، وهو كذاب.

٢) وسعيد بن راشد، وهو واه.

٣) والخليل بن مُرّة، وقد ضعفه ابن معين. اهـ

وهذا الإسناد له طريق أخرى: رواها ابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٣) فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحمد بْنِ عَبد الْكَرِيمِ، حَدَّثَنا مَالِكُ بْنُ الْخَلِيلِ أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنا أَبُو عَلِيٍّ الدَّارِسِيُّ، حَدَّثَنا طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ثَوْبَانَ قَال رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ، ولَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ**». وهذا إسناد شديد الضعف فيه علتان:

العلة الأولى: أبو علي الدارسي واسمه بشر بن عبيد الدراسي: منكر الحديث كما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٦).

العلة الثانية: طلحة بن زيد القرشي متروك الحديث كما في التقريب.

وفي الباب طريق أخرى لا يحتج بها: رواها ابن شاهين في الترغيب (١٤٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ٢٥) من طريق يَعْقُوب بْن يُوسُفَ الْقَزْوِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو هَارُونَ الْبَكَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الله أَبُو هَاشِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ..به. وفيه كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الله أَبُو هَاشِمٍ متروك الحديث كما في «تاريخ الإسلام»- ت تدمري (١٠/ ٤٠٧).

قلت: والخلاصة في حديث ثوبان أنه وقع اختلاف في إسناده، وأن الصواب رواية الحديث

=

وَأخرج الْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك وَالْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط والخطيب من حَدِيث عَائِشَة عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا يغنى حذر من قدر، وَالدُّعَاء ينفع مِمَّا نزل وَمِمَّا لم ينزل وَأَن الْبلَاء لينزل فيتلقاه الدُّعَاء فيعتلجان إِلَى يَوْم الْقِيَامَة**». قَالَ الْحَاكِم: صَحِيح، وَتعقبه الذَّهَبِيّ فِي التَّلْخِيص، بِأَن زَكَرِيَّا بن مَنْصُور أحد رِجَاله مجمع على ضعفه. وَقَالَ فِي الْمِيزَان: ضعفه ابْن معِين، ووهاه أَبُو زرْعَة، وَقَالَ البُخَارِيّ: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ ابْن الْجَوْزِيّ: حَدِيث لَا يَصح(١).

= بالإسناد الأول سُفْيَانَ الثوري، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ وهو ضعيف كما تقدم.

وإنما يصح لغيره الشطر الأول منه قوله: «**لا يرد القدر إلا الدعاء ولا يزيد العمر إلا البر**»، وأما بقية الحديث فضعيف، فمتنه هذا مع حديث سلمان يكون حسنًا لغيره، وقد حسنه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٩)، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢٨٨) فقال: والخلاصة: أن الحديث حسن كما قال الترمذي بالشاهد من حديث ثوبان، دون الزيادة فيه، فإني لم أجد لها شاهدا.اهـ

وكذا حسنه لغيره في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٩)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٢٧١)، وفي سنن الترمذي - ط دار احياء التراث (٤/ ٤٤٨).وكذلك حسنه شيخنا العلامة يحيى الحجوري سمعته في بعض دروسه وقيدته في دفتري.

(١) **ضعيف**، رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٢)، والبيهقي في القضاء والقدر (١/ ٢١١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٨٦١)، والبزار كما في كشف الأستار (٣/ ٢٩)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٤٩٨)، وفي الدعاء، برقم: (٣٣)، وابن جميع في معجم الشيوخ (٥٢)، وابن شاهين في الفضائل (١٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٣٥٩)، وفيه من ذكره المؤلف زكريا بن منظور القرظي مجمع على ضعفه كما =

=

نقل المؤلف عن الذهبي وهو في مختصر تلخيص الذهبي (١/ ٣٦٦)، وانظر «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٧٥)، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية - العلمية (٢/ ٨٤٣): حديث لا يصح، قال يحيى: زكريا ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك.

وقد أورد ابن عدي في ترجمته في الكامل في الضعفاء (٣/ ٢١٣) هذا الحديث وغيره ثم قال: وزكريا بن منظور ليس له أحاديث أنكر مما ذكرته وله غير ما ذكرته من الحديث غرائب، وهو ضعيف كما ذكروه إلا أنه يكتب حديثه، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة (٧٣١)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ٤٤٦). اهـ.

وضعفه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٤/ ٥٩٦)، وأورده في ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٥٠٤)، وقال: ضعيف جدًا. اهـ.

وفي الباب عن غير عائشة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا- ولا يصح منها شيء وإليك بيانها:

الحديث الأول: عن معاذ بن جبل -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-:

رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٣٧٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٨٦٢)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٠١)، وفي الدعاء، برقم: (٣٢)، والبيهقي في القضاء والقدر (١/ ٢١١)، والمقدسي في الترغيب بالدعاء، برقم: (٣) من طرق، وفيها ضعف، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**لَنْ يَنْفَعَ حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَلَكِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، فَعَلَيْكُمْ بِالدُّعَاءِ عِبَادَ اللهِ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: شهر بن حوشب، وهو ضعيف الحديث، قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

العلة الثانية: الانقطاع فهو لم يسمع من معاذ بن جبل كما في جامع التحصيل (١٩٠).

وقد ضعفه بهذا الإسناد الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ١٤٦).

الحديث الثاني: عن أبي هريرة -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-، رواه البزار في مسنده (١٤/ ٤٠٠)، والمقدسي في

=

=

الدعاء، برقم: (٢) من طريق إِبْرَاهِيم بْنُ خُثَيْم بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، فَذَكَرَ أَحَادِيث بِهَذَا، ثُمَّ قَالَ: وَبِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «**لا يَنْفَعُ حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، وَالدُّعَاءُ يَنْفَعُ مَا لَمْ يَنْزِلِ الْقَضَاءُ، وَإِنَّ الْبَلاءَ وَالدُّعَاءَ لَيَلْتَقِيَانِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه إبراهيم بن خثيم، قال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٨): سألت أبا زرعة عنه، فقال: منكر الحديث روى عدة احاديث منكره.اهـ.

وأورد ابن حبان له حديثا في «المجروحين» (١/ ١١٥): وقال: وهذا شيء موضوع.اهـ

وقال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٣٢): قَالَ يحيى كَانَ لَا يكْتب حَدِيثه، وَقَالَ النَّسَائِيّ مَتْرُوك الحَدِيث، وَقَالَ أَبُو زرْعَة: روى عدَّة أَحَادِيث مُنكرَة، وَقَالَ أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيّ: كَذَّاب لَا يكْتب حَدِيثه.اهـ

الحديث الثالث: عن ابن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-:

رواه الترمذي، برقم: (٣٥٤٨)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٣)، والبيهقي في القضاء والقدر (١/ ٢١١) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «**الدُّعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ، وَمِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ الله بِالدُّعَاءِ**».

وهذا إسناد ضعيف، قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ، وَهُوَ الْمَكِّيُّ الْمُلَيْكِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

قلت: جاء في «الجامع في الجرح والتعديل» (٢/ ٦٣): قال البخاريُّ: مُنْكَرُ الحديث. التاريخ الكبير (٥/ ٨٣٩)، وقال البخاريُّ أيضًا: لا يُتابع في حديثه. التاريخ الصغير (٢/ ٤٤)، وقال أيضًا: ضعيفٌ ذاهبُ الحديث. ترتيب علل الترمذي الكبير ورقة (٧٧)، وذكره أبو زرعة الرازي في أسامي الضعفاء (١٧٩)، وقال الترمذيُّ: يُضعَّف من قِبَلِ حفظه. جامع الترمذي

=

وَقَالَ الهيثمي فِي مجمع الزَّوَائِد: رَوَاهُ أَحْمد وَأَبُو يعلى بِنَحْوِهِ، وَالْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ فِي

=

حديث (١٠١٨)، وقال الترمذيُّ أيضًا: قد تَكَلَّمَ بعضُ أهل العلم في عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة المليكي من قِبَل حفظه، جامع الترمذي حديث، برقم: (٢٨٧٩).

وقال النسائي: متروكُ الحديثِ. الضعفاء والمتروكون، برقم: (٣٨٨)، وقال البزار: لَيِّنُ الحديثِ. كشف الأستار (٧٥١) و(١٩٦٤).

قلت: وقد أورد هذا الحديث الحافظ في فتح الباري لابن حجر (١١/ ٩٥)، وقال: وفي سنده لين وقد صححه مع ذلك الحاكم.اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (٨٢٤)، وفي ضعيف الترمذي.

وقال الذهبي تعقيبا على الحاكم في مختصر تلخيصه (١/ ٣٦٩): قلت: فيه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي وهو واه.اهـ

الحديث الرابع: عن عبادة بن الصامت -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه الطبراني في الدعاء، برقم: (٣٤)، وفي مسند الشاميين، برقم: (١٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا عِرَاكُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي عَبْلَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ قَاعِدٌ فِي ظِلِّ الْحَطِيمِ، بِمَكَّةَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله، أُتِيَ عَلَى مَالِ أَبِي فُلانٍ، بِسِيفِ الْبَحْرِ، فَذَهَبَ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: **«مَا تَلِفَ مَالٌ فِي بَرٍّ وَلا بَحْرٍ، إِلا بِمَنْعِ الزَّكَاةِ، فَحَرِّزُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ، وَادْفَعُوا عَنْكُمْ طَوَارِقَ الْبَلاءِ بِالدُّعَاءِ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، مَا نَزَلَ يَكْشِفُهُ وَمَا لَمْ يَنْزِلْ يَحْبِسُهُ»**.

وهذا إسناد ضعيف، قال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢/ ٦١٥): قال أبي: هذا حديث منكر، وإبراهيم لم يدرك عبادة، وعراك منكر الحديث، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه، وهو صدوق. اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٣/ ٣٦٨).

الْأَوْسَط، وَرِجَال أَحْمد وَأبي يعلى وَأحد إسنادي الْبَزَّار، رِجَاله رجال الصَّحِيح، وَغير عَليّ بن أَحْمد الرِّفَاعِي وَهُوَ ثِقَة(١).

قلت: وَبِهَذَا يعرف أَن الحَدِيث إِذا لم يكن صَحِيحًا كَمَا قَالَ الْحَاكِم فَأَقل أَحْوَاله أَن يكون حسنا، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَابْن حبَان من حَدِيث عائشة(٢) عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]:«**لَيْسَ شَيْء أكْرم على الله من الدُّعَاء**» قَالَ التِّرْمِذِيّ: حسن غَرِيب، وَأخرجه أَيْضا من حَدِيثهَا أَحْمد فِي الْمسند وَالْبُخَارِيّ فِي التَّارِيخ، وَابْن مَاجَه وَالْحَاكِم فِي الْمُسْتَدْرك. وَقَالَ: صَحِيح، وَأقرهُ الذَّهَبِيّ، وَقَالَ ابْن حبَان: حَدِيث صَحِيح.

قلت: وَإِنَّمَا لم يُصَحِّحهُ التِّرْمِذِيّ لِأَن فِي إِسْنَاده [عنده](٣) عمرَان الْقطَّان ضعفه النَّسَائِيّ وَأَبُو دَاوُد وَمَشاهُ أَحْمد، قَالَ ابْن الْقطَّان: رُوَاته كلهم ثِقَات إِلَّا عمرَان، وَفِيه خلاف(٤).

---

(١) كلام الهيثمي هذا ليس على هذا الحديث، وإنما على حديث أَبِي سَعِيدٍ، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**»، قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ؟، قَالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**».

وهو حديث صحيح، وسيذكره المؤلف، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) **ضعيف**، رواه البخاري في الأدب المفرد، برقم: (٧١٢)، والترمذي، برقم: (٣٣٧٠)، =

=
وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٤/ ٣٦٠)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٢٩)، وابن حبان، برقم: (٨٧٠)، والبزار في مسنده (١٧/ ٣٨)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٦٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢١٤)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٣٧٠٦)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٣٨٨)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ١٠١٥) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأبو داود الطيالسي وعمر بن مرزوق ثلاثتهم عن عِمْرَان الْقَطَّان، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ الدُّعَاءِ**» قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، وَعِمْرَانُ الْقَطَّانُ هُوَ ابْنُ دَاوَرَ وَيُكْنَى أَبَا الْعَوَّامِ. اهـ

وقال الحاكم عقب الحديث في «المستدرك» (١/ ٦٦٦): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، أَمَّا مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ لَمْ يُخَرِّجْ فِي كِتَابِهِ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ إِلَّا أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَدِ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ.اهـ

وقال البزار عقب الحديث: وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إلا أبو هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطريق.اهـ

قلت: رجال الإسناد رجال الشيخين عدا عمران بن داور القطان، وإنما استشهد به البخاري في الصحيح، وقد اختلفوا فيه، وجمع القول فيه الحافظ ابن حجر في التقريب فقال: صدوق يهم.اهـ

قلت: وإنما علة هذا الإسناد أن قتادة مدلس، وقد عنعن ولم يرد من غير هذه الطريق، قال الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ إلا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ.اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العقيلي فقال عقب إخراجه: لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلا يُعْرَفُ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلا عَنْ عِمْرَانَ، وَفِي فَضْلِ الدُّعَاءِ أَحَادِيثُ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.اهـ

وقال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٢٠١): غَرِيب من حَدِيث قَتَادَة عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو الْعَوام عمرَان الْقطَّان عَن قَتَادَة سعيد بن يسَار عَن أبي هُرَيْرَة.اهـ
=

وَأخرج التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**من لم يسْأَل الله يغْضب عَلَيْهِ**». وَأخرجه ابْن أبي شيبَة فِي الْمُصَنّف بِلَفْظ: «**من لم يدع الله يغْضب عَلَيْهِ**». وَأخرجه بِاللَّفْظِ الأول الْحَاكِم، وَكَذَلِكَ أخرجه باللفظ الثاني(١) فِي الْمُسْتَدْرك وَصَححهُ(٢)، وَمَا أحسن قَول الشَّاعِر:

=
فالخلاصة: فيما يظهر لي أن الحديث ضعيف لعنعنة قتادة فحسب، ولو صرح بالتحديث لكان الحديث حسنًا، والله أعلم، وقد صحح هذا الحديث ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٨٢٩)، وحسنه العلامة الألباني في تحقيقه على الأدب المفرد للبخاري (ص: ٢٤٩)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٦)، وفي التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٣٤).

(١) في (أ) زيادة لفظة: (الحاكم بعد قوله اللفظ الثاني).

(٢) **حسن لغيره**، رواه البخاري في الأدب المفرد (٦٥٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٩١٦٩)، والترمذي، برقم: (٣٣٧٣)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٥/ ٤٣٨)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٦٠)، وأبو يعلى، برقم: (٦٦٥٥)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٤٣١)، والدولابي في الكنى (٣/ ١٠٦١) من طُرق عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ**». قال الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ إلا أَبُو الْمَلِيحِ. اهـ

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فأبو صالح مشهور بكنيته، ويقال له: الخوزي، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٩٥): وهذا الخوزي مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة.اهـ

قلت: والراجح جهالته؛ لأنه لم يرو عنه إلا أبو المليح، ولذلك قال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، فَإِنَّ أَبَا صَالِحٍ الْخُوزِيَّ وَأَبَا الْمَلِيحِ الْفَارِسِيَّ لَمْ يُذْكَرَا بِالْجَرْحِ إِنَّمَا هُمَا فِي عِدَادِ الْمَجْهُولِينَ لِقِلَّةِ الْحَدِيثِ.

=

الله يغْضــــب إن تركـــت سُـــؤَاله وَإذا سَـــأَلت بنـــي آدم يغضـــب

وَأخرج ابْن حبَان وَالْحَاكِم والضياء فِي المختارة من حَدِيث أنس مَرْفُوعا: «لَا تعجزوا فِي الدُّعَاء فَإِنَّهُ لن يهْلك مَعَ الدُّعَاء أحد»، وَصَححهُ ابْن حبَان وَالْحَاكِم والضياء. فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَة أَئِمَّة صححوه(١).

= قلت: أما أبو المليح بن أسامة الهذلي مختلف في اسمه فهو ثقة من رجال الشيخين، وهذا وهم من الحاكم.

وللحديث شاهد رواه الطبراني في الدعاء، برقم: (٢٤) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَلْبِيُّ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِيمَا يَذْكُرُ عَنْ رَبِّهِ عزوجل: «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ إِنْ سَأَلْتَنِي أَعْطَيْتُكَ وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْنِي غَضِبْتُ عَلَيْكَ». وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: حماد بن عبد الرحمن قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

العلة الثانية: مبارك بن أبي حمزة الشامي ضعفه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤١).

وللحديث أيضا شاهد تقدم عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر:٦٠].

وقد حسن هذا الحديث بالشاهدين المذكورين العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٣٢٣).

(١) ضعيف، رواه ابن حبان، برقم: (٨٧١)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٣)، والضياء المقدسي في المختارة (١٧٦٠)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢٠٢)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٩٢٧)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٥) من طريق عمر بن محمد بن صهبان، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: فذكره. وهذا =

=

إسناده شديد الضعف، فعمر بن محمد متروك الحديث، وأجمعوا على ضعفه وتليينه.

ولذلك قال العقيلي عند إيراده للحديث: عُمر بن مُحمد عن ثابت، ولا يُتابَع عَليه، ولا يُعرَف إِلاَّ به.اهـ

وقال ابن عدي عقبه: وعمر هذا له من الحديث غير ما ذكرت، وعامة أحاديثه ما لا يتابعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير.اهـ

قلت: وقد وقع تصحيفات في هذا الإسناد، وبسبب ذلك صحح الحديث الحاكم والضياء وابن حبان وأقرهم المؤلف هنا (الشوكاني)، وقد بين ذلك بتفصيل لا مزيد عليه العلامة الألباني، وسأنقله برمته للأهمية وإليك ما حرره رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٢٣٩): كذا وقع في المستدرك: عمرو بزيادة الواو، وهو من أوهامه، والصواب: عمر بدونها كما عند الآخرين هو معروف، ولكن بالضعف! قال العقيلي: عمر بن محمد لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

قلت: وهو عمر بن محمد بن صهبان، كذلك وقع منسوبا في رواية أبي نعيم، ويؤيده أنه وقع في رواية المستدرك الأسلمي، وابن صهبان أسلمي، ولذلك أورد ابن عدي الحديث في ترجمة عمر بن محمد بن صهبان وقال عقبه: وعمر بن صهبان عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه، والغالب على حديثه المناكير.

قلت: وعمر بن محمد بن صهبان قال أبو زرعة واه. قال الذهبي: هو عمر بن صهبان نسب إلى جده. وقال هناك: عمر بن صهبان الأسلمي ... قال أحمد: لم يكن بشيء، وقال ابن معين لا يساوي فلسا، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان (٢ / ٨١): وكان محمد يروي عن الثقات المعضلات التي إذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولة.

وأما الضياء المقدسي فإنه ظن أن عمر بن محمد هذا هو غير ابن صهبان وأنه ثقة، ولذلك أورده في المختارة، وإنما غره في ذلك قول ابن حبان في رواية الضياء عنه، عمر بن محمد هو ابن زيد بن

=

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالْحَاكِم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-]: «من سره أَن يستجيب الله لَهُ عِنْد الشدائد وَالْكرب فليكثر الدُّعَاء فِي الرخَاء» وَصَححهُ الْحَاكِم وَأقرهُ الذَّهَبِيّ، وَأخرجه الْحَاكِم أَيْضا من حَدِيث سلمَان، وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد(١)، وَأخرج الْحَاكِم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-

=

عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قلت: ابن زيد هذا ثقة اتفاقا، ولو صح أنه هو لكان الحديث صحيحًا، ولكن هيهات، فقد صرحت رواية أبي نعيم أنه ابن صهبان، ونحوه رواية الحاكم، والأخذ بما جاء في صلب الرواية أولى من الأخذ بتفسير مخرج الحديث، كابن حبان، لأن هذا كالنص مع القياس في الفقه، ومن المعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد في مورد النص!

ويؤيد أنه ابن صهبان أنه هو الذي ذكروا في ترجمته أن من شيوخه ثابت البناني، ومن الرواة عنه معلى بن أسد، وهذا من روايته عنه كما رأيت، بينما لم يذكروا ذلك في ترجمة ابن زيد، فتعين أن صاحب هذا الحديث إنما هو ابن صهبان، وهو ضعيف جدا كما علمت من أقوال العلماء فيه، وبذلك يسقط الحديث من درجة الاعتبار، ويظهر خطأ تصحيح الحاكم والضياء له، والله الموفق.اهـ

وقد ضعفه أيضا في ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٥٠٣)، وفي التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٣٤).

(١) **ضعيف**، رواه الترمذي، برقم: (٣٣٨٢)، وأبو يعلى الموصلي، برقم: (٦٣٩٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٤٥٥)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧/ ٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٤٦٢) من طريق عُبَيْد بْن وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللهُ لَهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْكُرَبِ، فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ**».

=

=

وفيه ثلاث علل:

العلة الأولى: عبيد الليثي قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

العلة الثانية: سعيد بن عطية الليثي، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

العلة الثالثة: ضعف شهر بن حوشب.

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، ولذلك قال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث غريب.

وقال ابن عدي عقب الحديث: وعبيد بن واقد لَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الحديث وعامة ما يرويه لَا يُتَابَعُ عليه.

قلت: وقد تابع سعيد بن عطية جعفر بن إياس فرواه عن شهر بن حوشب به..، رواه أبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٣٩٧).

وللحديث طريق أخرى: رواها الحاكم في مستدركه (١/ ٥٤٤)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٢٠٠٤)، وفي الدعاء، برقم: (٤٤) من طريق عَبْد اللهِّ بْن صَالِحٍ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الأَلْهَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ–، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، وأحاديثه صالحة عند البخاري.

العلة الثانية: معاوية بن صالح الحضرمي، مختلف فيه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وبهذا يتبين خطأ الحاكم بقوله: حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ.اهـ

وللحديث طريق أخرى: رواها الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٢) من طريق روح بن مسافر عن أَبَان بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ...به.

وفيه علتان:

العلة الأولى: روح بن مسافر البصري، قال ابن حبان في «المجروحين» ت زايد (١/ ٢٩٩): كَانَ مِمَّن يَرْوِي الموضوعات عَن الْأَثْبَات لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ وَلَا كِتَابَة حَدِيثه للاختبار تَركه ابن

=

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**الدُّعَاء سلَاح الْمُؤمن، وعماد الدّين، وَنور السَّمَوَات وَالْأَرْض**» قَالَ الْحَاكِم: صَحِيح الْإِسْنَاد. وَأخرجه أبو يعلى من حَدِيث عَليّ بِهَذَا اللَّفْظ، وَأخرجه أَبُو يعلى أَيْضا من [حَدِيث] جَابر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أَلا أدلكم على مَا ينجيكم من عَدوكُمْ ويدر [لكم] أرزاقكم؟ تدعون الله سُبْحَانَهُ فِي ليلكم ونهاركم فَإِن الدُّعَاء سلَاح الْمُؤمن**»(١).

الْمُبَارك.اهـ

العلة الثانية: أبان بن أبي عياش مجمع على تركه وقد كُذب.

فالخلاصة: فيما يظهر لي أن الحديث ضعيف من جميع طرقه.

وقد حسنه لغيره العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١٤١)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٦)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٧٨).

تنبيه: عزى المؤلف للحاكم أنه أخرج نحو حديث أبي هريرة من حديث سلمان وبعد بحث في مستدرك الحاكم لم أجده، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (٢/ ١٤١)، والحديث عزاه المنذري في الترغيب (٢ / ٢٧١) للحاكم من حديث سلمان أيضا فلينظر فإني لم أجده في الذكر والدعاء من مستدركه. اهـ

قلت: فلعل المؤلف هنا اعتمد على عزو المنذري، والله أعلم.

(١) **ضعيف جدا** لم أجده عن أبي هريرة، وإنما عزاه البوصيري للحاكم عند حديث علي الآتي، وتبعه المنذري في الترغيب والترهيب، وتبعهما المؤلف في هذا الموضع وهو يغترف من المنذري، وبعد البحث لم أعثر عليه، وأما ما جاء عن علي وجابر فإليك بيانها:

حديث علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه الحاكم في مستدركة (١/ ٤٩٢)، وأبو يعلى، برقم: (٤٣٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٤٣)، والمقدسي في الترغيب (١٠) من طريق الْحَسَنِ بْنِ حَمَّادٍ =

=

الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-:. .به.

وهذا إسناد شديد الضعف، فيه محمد بن الحسن بن الحسن الهمداني المعشاري الكوفي، قال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (ص٩٣): مَتْرُوك الحَدِيث.اهـ

وقد كذبه ابن معين كما في «تاريخه برواية الدوري» (٣/ ٣٧٢)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (١٠/ ٢٢١)، وقال: وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد وهو متروك.اهـ

وللحديث علة أخرى: الراوي عن جده علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- هو الملقب بزين العابدين، واسمه علي ابن حسين بن علي بن أبي طالب ولم يسمع من جده فهو منقطع.

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٣٩): سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. اهـ

وقد أورد هذا الحديث الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٢/ ٢٢٣)، وخرج هذا الحديث العلامة الألباني وحكم عليه بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٣٢٨).

تنبيه: حصل وهم للحاكم وتبعه المؤلف وغيره وإليك بيانه:

قال عقب الحديث في المستدرك- دار المعرفة (١/ ٤٩٢): هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ هَذَا هُوَ التَّلُّ أَوْ هُوَ صَدُوقٌ فِي الْكُوفِيِّينَ.اهـ

قلت: وهذا خطأ ظاهر، وقد بينه بالتفصيل العلامة الألباني فقال بعد تخريج الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٣٢٨): محمد بن الحسن الهمداني هذا ليس هو التل الصدوق كما قال الحاكم، وإنما هو محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكذاب المذكور في الحديث المتقدم، ويدل على هذا أمور:

الأول: أن الذهبي نفسه أورد الحديث في ترجمته بعد أن نقل تكذيبه عن ابن معين وغيره، وكذلك أورده ابن عدي في ترجمته، فإيراد السيوطي الحديث في الجامع خطأ.

الثاني: أن الحديث ذكره الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٤٧)، وقال: رواه أبو يعلى وفيه محمد بن

=

=

الحسن بن أبي يزيد وهو متروك.

الثالث: أن محمد بن الحسن التل لم يذكر في شيوخه جعفر بن محمد، وإنما ذكر هذا في شيوخ محمد ابن الحسن الهمداني.

الرابع: أن التل لم ينسب إلى همدان، وإنما نسب إليها ابن أبي يزيد، فالظاهر أن لفظة (الزبير) تحرفت على بعض الرواة في المستدرك من (أبي يزيد)، وبناء عليه ذهب الحاكم إلى أنه التل فأخطأ والله أعلم. اهـ

الحديث الثاني: عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه أبو يعلى في مسنده، برقم: (١٨١٢)، ومن طريقه الحافظ في المطالب العالية، برقم: (٣٣٤٠)، والبوصيري في إتحاف الخيرة، برقم: (٨٢٧٦)، والهيثمي في المقصد العلي (٤/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا سَلامٌ يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: به.

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: سلام بن سليم التميمي متروك الحديث كما في التقريب.

العلة الثانية: محمد بن أبي حميد الأنصاري، قال أبو حاتم: منكر الحديث كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٣٥).

وأورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (١٠/ ٢٢١)، وقال: وفيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف.

وقد حكم على هذا الحديث بالوضع العلامة الألباني فقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٣٣٠): قلت: سلام هذا هو الطويل المدني، وهو متروك متهم بالوضع فإعلال الحديث به أولى من إعلاله بمحمد بن أبي حميد، وقد مضى له حديث موضوع برقم: (٥٨)، وآخر ضعيف توبع عليه برقم: (٢٦) فالحديث موضوع أيضا كالذي قبله، وليس ضعيفًا فقط كما كنا عللناه بابن أبي حميد من قبل بناء على عبارة الهيثمي فتنبه.اهـ

وَأخرج أَحْمد من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا من مُسلم ينصب وَجهه لله فِي مَسْأَلَة إِلَّا أعطَاهُ إِيَّاهَا، إِمَّا أَن يعجلها لَهُ، وَإِمَّا أَن يدخرها لَهُ**» قَالَ الْمُنْذِرِيّ فِي التَّرْغِيب والترهيب: إِسْنَاده لَا بَأْس بِهِ. وَأخرجه أَيْضا البُخَارِيّ فِي الْأَدَب الْمُفْرد وَالْحَاكِم(١)، وَأخرج أَحْمد وَالْبَزَّار وَأَبُو يعلى وَالْحَاكِم من حَدِيث أبي سعيد عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا من مُسلم يَدْعُو بدعوة لَيْسَ فِيهَا إِثْم وَلَا قطيعة رحم إِلَّا أعطَاهُ الله بهَا إِحْدَى ثَلَاث: إِمَّا أَن يعجل لَهُ دَعوته، وَإِمَّا أَن يدخرها لَهُ فِي الْآخِرَة، وَإِمَّا أَن يصرف عَنهُ من السوء مثلهَا**». قَالَ الْحَاكِم: صَحِيح الْإِسْنَاد. وَقَالَ الْمُنْذِرِيّ: أسانيده جَيِّدَة(٢)..

---

(١) حسن لغيره، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٥/ ٤٨٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٤٠٩)، والبخاري في «الأدب المفرد - ت عبد الباقي» (ص٢٤٨)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين»- ط العلمية (١/ ٦٧٤) من طريق عُبَيْد الله بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-:. .به.

وهذا إسناد ضعيف وفيه علتان:

العلة الأولى: عبيد الله بن عبد الرحمن قال الحافظ في التقريب: ليس بالقوي.

العلة الثانية: عمه عبيد الله بن موهب قال الحافظ في التقريب: مقبول.

ويشهد له ما سيأتي عن أبي سعيد وقد تقدم تخريجه (ص:٤٣٣).

(٢) صحيح، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٩٦٥٨)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (١٩/ ٢١٣)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٧٧)، والجعد في مسنده، برقم: (٣٢٨٣)، وأبو يعلى، برقم: (٣٢٨٣)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٢٧١٠)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (٩٣٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٨٩٦٩)

=

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه وابن(١) حبَان وَصَححهُ وَالْحَاكِم وَصَححهُ أَيْضا من حَدِيث سلمَان عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن ربكُم حييّ كريم يستحيي إِذا رفع الرجل إِلَيْهِ [يَدَيْهِ] أَن يردهما صفرا خائبتين**»(٢).

= من طريق علي الرفاعي، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**» قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ؟، قَالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**».

وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الشيخين عدا علي، وهو ابن علي بن نجاد الرفاعي مختلف فيه، وقد وثقه أبو زرعة ويحيى بن معين كما في «الكمال في أسماء الرجال» (٧/ ٤٠٠)، وأبو المتوكل هو علي بن داود الناجي.

وأورد هذا الحديث الهيثمي كما ذكر المصنف في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ١٤٩)، وقال: رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرِّفَاعِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ.اهـ.

وجود إسناده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ٤٤١)، والمنذري وصححه العلامة المحدث الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٨)، وهو في الصحيح المسند للإمام المحدث الوادعي (١/ ٢١٠)، وصححه أيضا العلامة المحدث شيخنا يحيى الحجوري مما سمعته منه في دروسه.

(١) في (أ)، و(ط) ذكر قبل (ابن حبان) (ابن ماجه).

(٢) حسن، رواه الترمذي، برقم: (٣٥٥٦)، وأبو داود، برقم: (١٤٨٨)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٦٥)، وابن حبان، برقم: (٨٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢١١)، والطبراني في الكبير، برقم: (٦١٤٨-٦١٤٢)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (١١١١)، والحاكم في مستدركة (١/ ٥٣٥)، وفي موضع آخر (١/ ٤٩٧)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٥١١)، والخطيب في =

=
تاريخ بغداد (٤/ ٣٨٤)، وابن شاهين في الترغيب (١٤٤) من طريق جعفر بن ميمون التميمي ويعقوب بن مجاهد البصري ويحيى بن ميمون الضبي وسعيد بن إياس الجريري كلهم عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ:. به

وهذه الطرق إلى عثمان النهدي لا يخلو واحد منها من ضعف، ولكن تصلح كل طريق أن تكون في المتابعات فبمجموعها يكون الحديث صحيحًا أو حسنًا إن شاء الله.

قال الحاكم عقب الحديث: وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

قلت: سيأتي تخريج حديث أنس، وقد روى بعضهم هذا الحديث موقفا عن سلمان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

قلت: والذي يظهر أن رواية الجماعة أصح، وأما الموقوف فرواه أحمد في الزهد (٨٢٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٢٠٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ١٤١)، واللفظ لأحمد عَنِ سليمان التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ عَوْنَ اللهِ لِلضَّعِيفِ مَا غَالَوْا بِالظَّهْرِ، قَالَ: إِنَّ اللهَ يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ يَبْسُطُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ يَسْأَلُهُ فِيهِمَا خَيْرًا، فَيَرُدُّهُمَا خَائِبَيْنِ**» ... وذكره بطوله.

وقد حسن المرفوع الترمذي وصححه الحاكم كما تقدم، ووافقه الذهبي وابن حبان، وأيضا قال الحافظ ابن حجر بعد أن أورده في فتح الباري (١١/ ١٤٣): وسنده جيد.اهـ.

وقال الإمام الوادعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: والنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يقول: «**إذا دعا أحدكم فليرفع يديه، فإن الله يستحي أن يردهما صفرًا**»، جاء عن سلمان مرفوعًا وموقوفًا ولعل الراجح وقفه، لأن المرفوع من طريق جعفر بن ميمون، لكن جاء من طرق أخرى من غير حديث سلمان فالظاهر ثبوته بمجموع طرقه.اهـ راجع كتاب: غارة الأشرطة (٧٣-٧٤).

قلت: وقد علمت أن المرفوع ورد من غير طريق جعفر، فقد تابعه غير واحد ومع ذلك سيأتي ما يشهد له عن أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وقد صححه مرفوعا العلامة الألباني في صحيح أبي داود - الأم (٥/ ٢٢٧)، وفي صحيح
=

وَأخرجه الْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أنس(١).

الترغيب والترهيب (٢/ ٢٧٨)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٣٦٢)، وفي التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٣٩)، وصححه شيخنا العلامة يحيى الحجوري وهذا مما سمعته مرارا في دروسه ومحاضراته وخطبه.

(١) **حسن لغيره**، وقد ورد عن أنس من طرق وإليك بيانها:

الطريق الأولى: رواها الحاكم في مستدركه (١/ ٤٩٧) فقال: أَخْبَرْنَاهُ أَبُو عَبْدِ الله الصَّفَّارُ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، ثنا بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْقَاضِي، ثنا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ الله رَحِيمٌ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ، ثُمَّ لا يَضَعُ فِيهِمَا خَيْرًا**» وهذا إسناد ضعيف، وفيه عامر بن يساف، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» - ط التوفيقية (١١/ ١٠٧): قَالَ أَبُو داود: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.اهـ

قلت: وبقية رجاله محتج بهم.

الطريق الثانية: رواها ابن بشران في أماليه (١/ ٨٢) قال: وَأَخْبَرَنَا دَعْلَجٌ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَجِعِ، ثنا قُتَيْبَةُ، ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَنَحْنُ نَذْكُرُ، فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ أَعْظَمْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ الله جَوَادٌ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَمُدَّ يَدَيْهِ إِلَيْهِ ثُمَّ يَقْبِضُهُمَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْعَلَ فِيهِمَا مَا سَأَلَهُ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: أبو طلق بن المنتجع، أورده الذهبي في «تاريخ الإسلام»- ت تدمري (٣٠/ ٤٩٤)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

العلة الثانية: عبد الله بن لهيعة الحضرمي وهو ضعيف.

وبقية رجاله محتج بهم.

=

=

الطريق الثالثة: رواها أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٨٤٢١) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَسْتِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الأَرْغِيَانِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنِي غُطَيْفُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ غَالِبٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا يَبْسُطُ رَجُلٌ مِنْكُمْ يَدَهُ إِلَى اللهِ يَسْأَلُهُ خَيْرًا وَيَرُدَّهَا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا خَيْرًا**»

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن أحمد الخفاف جاء في تاريخ نيسابور «طبقة شيوخ الحاكم» - جمع البيروتي (ص٣٦٩): قال الحاكم: الشيخ الصالح.اهـ

العلة الثانية: غطيف بن سعيد لم أجد من وثقه.

العلة الثالثة: هاشم بن صالح الخشني ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٤)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

فهذه الثلاث الطرق لحديث أنس ضعفها منجبر ويشد بعضها بعضا، وبمجموعها مع حديث سلمان المتقدم يكون صحيحًا إن شاء الله.

وقد ورد من طرق إلى أنس وكلها شديدة الضعف ولا تصلح في المتابعات، وإليك بيان حالها:

الطريق الأولى: رواها عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (٣٢٥٠)، ومعمر كما في الجامع لمعمر، برقم: (١٩٦٤٨)، وأبو نعيم في الحلية، برقم: (١١٩١٤)، وابن بشران في أماليه (١/ ٢١٢)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (١٣٨٦) من طريق أَبَان، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، ثُمَّ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَجْعَلَ فِيهِمَا خَيْرًا**».

وهذا إسناد شديد الضعف، وفيه أبان بن أبي عياش مجمع على تركه وقد كُذب.

قال أبو نعيم عقب الحديث: كذا رواه فضيل عن أبان وهو غريب مشهور من حديث أبي عثمان النهدي عن سليمان.

الطريق الثانية: رواها أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٤١٣٤)، والطبراني في الدعاء، برقم:

=

=

(٢٠٥) من طريق المقدام بْن دَاوُد، ثَنَا حَبِيبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللهَ جَوَادٌ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يَرُدَّ يَدَيْهِ صِفْرًا لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ، وَإِذَا دَعَا الْعَبْدُ فَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ، قَالَ الرَّبُّ: أَخْلَصَ عَبْدِي، وَإِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ، قَالَ اللهُ: إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنْ عَبْدِي أَنْ أَرُدَّهُ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: المقدام بن داود الرعيني، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠٣): وتكلموا فيه.اهـ

العلة الثانية: حبيب بن أبي حبيب الحنفي، قال الحافظ في التقريب: متروك، كذبه أبو داود وجماعة.

الطريق الثالثة: رواها أبو يعلى الموصلي في مسنده، برقم: (٤١٠٨)، ومن طريق البوصيري في إتحاف الخيرة (٨٣١٥) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النِّيلِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحٌ، عَنْ ثَابِتٍ وَيَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ وَمَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِي أَنْ يَمُدَّ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ إِلَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: صالح المري، مختلف فيه، قال النسائي: ضعيف الحديث وله أحاديث مناكير، ومرة: متروك الحديث.

العلة الثانية: يزيد بن أبان الرقاشي، ضعيف كما في التقريب.

وفي الباب عن جابر وابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- ولا يصح منها شيء، وإليك بيانها:

الحديث الأول: عن جابر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

رواه أبو يعلى، برقم: (١٨٦٧)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٤٥٩١) من طريق عُبَيْد الله بْن مُعَاذٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَبِي، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا**

=

أذكار الأَوْقَات وفوائدها:

وَمن أَكثر الْأَذْكَار أجورًا وَأَعْظَمهَا جَزَاء الْأَدْعِيَة الثَّابِتَة فِي الصَّباح والمساء، فَإِن فِيهَا من النَّفْع وَالدَّفْع مَا هِيَ مُشْتَمِلَة عَلَيْهِ، فعلى من أحب السَّلامَة من الْآفَات فِي الدُّنْيَا والفوز بِالْخَيْرِ الآجل والعاجل أَن يلازمها ويفعلها فِي كل صباح وَمَسَاء، فَإِن عسر عَلَيْهِ الْإِتْيَان بجميعها أَتَى بِبَعْض مِنْهَا.

وَقد ذكرهَا صَاحب عدَّة الْحصن وَذكرنَا فِي الشَّرْح لَهَا تخريجها وَبَيَان مَعَانِيهَا وَمَا ورد فِي مَعْنَاهَا(١)، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي مُلَازمَة مَا يُقَال عِنْد النّوم وَعند الاستيقاظ، فَإِن

= صِفْرًا لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه يوسف بن محمد بن المنكدر، قال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (ص١٠٦): مَتْرُوك الحَدِيث شَامي.اهـ

الحديث الثاني: عن ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١٣٥٥٧) فقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ الْعِجْلِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ، ثنا الْجَارُودُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: **«إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يَرْفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا صِفْرًا لا خَيْرَ فِيهِمَا، فَإِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ، فَلْيَقُلْ: يَا حَيُّ لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ إِذَا رَدَّ يَدَيْهِ فَلْيُفْرِغْ ذَلِكَ الْخَيْرَ إِلَى وَجْهِهِ»**.

وهذا إسناد ضعيف، فيه جارود بن يزيد العامري، قال البخاري في «الضعفاء الصغير» ت أبي العينين (ص٣٨): منكر الحديث، كان أبو أسامة يرميه بالكذب.اهـ

(١) كتاب عدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين للإمام ابن الجزري -رَحِمَهُ اللَّهُ- وشرحه الشوكاني، وأسماه تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين.

ذَلِك هُوَ الترياق المجرب فِي دفع الْآفَات، وَهِي أَيْضا مَذْكُورَة فِي الْعدة، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي للْإنْسَان أَن يحافظ عِنْد خُرُوجه من بَيته على أَن يَقُول: «أعوذ بِكَلِمَات الله التامات من شَرّ مَا خلق»(١)، وَيَقُول: «بِسم الله الَّذِي لَا يضر مَعَ اسْمه شَيْء فِي الأَرْض وَلَا فِي السَّمَاء وَهُوَ السَّمِيع الْعَلِيم»(٢)، وَآيَة الْكُرْسِيّ، فَإِن ذَلِك حرز حريز من جَمِيع الشرور لما ورد فِي هذَيْن الذكرين بِهَذَا اللَّفْظ، وَمَا ورد فِي آيَة الْكُرْسِيّ(٣).

---

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٧١٠)، ولفظه عن خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ السُّلَمِيَّةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ».

(٢) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١/ ٥١٥)، والترمذي، برقم: (٣٣٨٨)، وأبو داود، برقم: (٥٠٨٨)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٦٩)، وابن حبان، برقم: (٨٥٢)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٩٧٥٩) من طرق عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، قال: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ فِي صَبَاحِ كُلِّ يَوْمٍ وَمَسَاءِ كُلِّ لَيْلَةٍ: بِسْمِ الله الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ».

وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد صححه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٢٣)، وفي جميع كتب السنن التي حققها، وفيها هذا الحديث، وكذلك العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (٢/ ١٠)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في كتابه "الاختيار لأهم صحاح الأذكار" صفحة (٣٥).

(٣) ومن فضائلها ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ لَنْ يَزَالَ =

وَكَذَلِكَ مُلَازمَة الاسْتِغْفَار فَإِنَّهُ المرهم الَّذِي يغسل كل ذَنْب، وَمن غفرت ذنُوبه فَازَ، وعَلى الصِّرَاط السوي جَازَ، وَقد ورد فِي ذَلِك أَحَادِيث ذكرهَا أَئِمَّة الحَدِيث، وَقد ذكر صَاحب عدَّة الْحصن مِنْهَا نَصِيبا وافرًا، وَذكرنَا فِي شرحنا لَهَا الْكَلَام على كل حَدِيث مِنْهَا وضممنا إِلَيْهَا زِيَادَة على مَا فِيهَا.

أذكار التَّوْحِيد:

وَمن أعظم مَا يلازمه العَبْد من أذكار الله سُبْحَانَهُ هُوَ كلمة التَّوْحِيد، وَقد أخرج التِّرْمِذِيّ وَأحمد بن حَنْبَل من حَدِيث جَابر عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**أفضل الذّكر لَا إِلَه إِلَّا الله**»، وَلَفظ أَحْمد: «**لَا إِلَه إِلَّا الله أفضل الذّكر وَهِي أفضل الْحَسَنَات**». وَأخرجه أَيْضا ابْن مَاجَه من حَدِيثه بِلَفْظ: «**أفضل الذّكر لَا إِلَه إِلَّا الله وَأفضل الدُّعَاء الْحَمد[لله]**»(١)، وَكَذَا أخرجه النَّسَائِيّ وَابْن حبَان وَصَححهُ وَالْحَاكِم وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد. كلهم أَخْرجُوهُ من طَرِيق طَلْحَة بن خرَاش عَن جَابر، وَطَلْحَة أَنْصَارِي مدنِي صَدُوق، قَالَ الْأَزْدِيّ لَهُ مَا يُنكر، وَوَثَّقَهُ ابْن حبَان، وَأخرج لَهُ فِي صَحِيحه(٢)، وَأخرج أَحْمد من حَدِيث أبي ذَر قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله، أوصني

= عَلَيْكَ مِنَ الله حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ذَاكَ شَيْطَانٌ».

علَّقه البخاري برقم (٢٣١١)، ووصله النسائي في "الكبرى" برقم (١٠٧٢٩)، وصححه الإمام الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (١/ ٣٩٢)، وفي "هداية الرواة" (٢/ ٣٦٨).

(١) ساقطة من (أ).

(٢) حسن، رواه الترمذي، برقم: (٣٣٨٣)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٠٠)، والنسائي في الكبرى، =

قَالَ: «إِذا [عملت] سَيِّئَة فأتبعها حَسَنَة تمحوها» قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله، أَمن الْحَسَنَات لَا إِلَه إِلَّا الله؟ قَالَ: «هِيَ أفضل الْحَسَنَات».

قَالَ فِي مجمع الزَّوَائِد: رِجَاله ثِقَات إِلَّا أَن سمره(١) بن عَطِيَّة حدث بِهِ عَن أشياخه من أبي ذَر وَلم يسم أحدا مِنْهُم(٢).

= برقم: (١٧٢٩)، وابن حبان، برقم: (٨٤٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٥٠٣) من طريق يحيى بن حبيب الحارثي حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَال: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ خِرَاشٍ، قَال: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ- يَقُولُ...وذكره.

قال الترمذي عقبه: حسن غريب، وقال الحاكم عقب الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

قلت: بل هو حسن، فطلحة بن خراش حسن الحديث، قال الحافظ في التقريب: صدوق.

وقد وثقه ابن عبد البر في «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ٩٥٦)، وقد حسن هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٤٨٤)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٢٢١)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٢٤٨).

(١) في (أ)، وردت لفظة (سمرة)، والصواب: (شمر بن عطية) كما في مصادر التخريج.

(٢) حسن لغيره، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٥/ ٣٨٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنِ أَشْيَاخِهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَوْصِنِي، قَالَ: «إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا حَسَنَةً تَمْحُهَا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَمِنْ الْحَسَنَاتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ قَالَ: «هِيَ أَفْضَلُ الْحَسَنَاتِ».

وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير أن فيه إبهام أشياخ شمر، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٨١): رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ شِمْرَ بْنَ عَطِيَّةَ حَدَّثَ بِهِ عَنْ =

=
أَشْيَاخِهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدًا مِنْهُمْ. اهـ

قلت: وقد جاء تسمية ذلك المبهم عند البيهقي في الدعاء، برقم: (٢٠١) من طريق الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي عَمَلا يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا حَسَنَةً»، قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الْحَسَنَاتِ لا إِلَهَ إِلا اللهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هِيَ أَحْسَنُ الْحَسَنَاتِ»، قال البيهقي عقب الحديث: كَذَا وَجَدْتُهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وقد حسن الحديث وقواه بهذه المتابعة العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٣٦١) فقال: قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير أشياخ شمر، فلم يسمعوا، لكنهم جمع ينجبر الضعف بعددهم، كما قال السخاوي في غير هذا الحديث. وتابعه أبو نعيم: حدثنا الأعمش به إلا أنه قال: عن شيخ من التيم. أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢١٧) من طريقين عنه. وقال: رواه أبو نعيم عن الأعمش، وجوده يونس بن بكير عنه. ثم ساقه من طريق عقبة بن مكرم حدثنا يونس بن بكير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر به نحوه. وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم. ووالد إبراهيم اسمه يزيد بن شريك التيمي..اهـ

قلت: لكن أعله الدارقطني، وإليك كلامه في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٦/ ٢٦٨): قَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَوَهِمَ فِيهِ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَشْيَاخٍ مِنَ التَّيْمِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا.اهـ

قلت: يبقى أن الحديث ضعيف لإبهام الأشياخ، ويشهد للشطر الأخير من هذا الحديث ما تقدم عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وأما قوله: «إِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا حَسَنَةً» فلها شاهد حسن لغيره أيضا عن أبي ذر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه الترمذي، برقم: (١٩٨٧)، وغيره وحسنه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب
=

وَأخرج مُسلم من حَدِيث أبي ذَر قَالَ: قَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا من عبد قَالَ: لَا إِلَه إِلَّا الله ثمَّ مَاتَ على ذَلِك إِلَّا دخل الْجنَّة**»(١) وَأخرج البُخَارِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة أَنه قَالَ: يَا رَسُول الله، من أسعد النَّاس بشفاعتك يَوْم الْقِيَامَة؟ قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لقد ظَنَنْت أَن لَا يسألني عَن هَذَا الحَدِيث [أحد](٢) أول مِنْك؛ لما رَأَيْت من حرصك على الحَدِيث، أسعد النَّاس بشفاعتي يَوْم الْقِيَامَة من قَالهَا خَالِصا من قلبه**»(٣)، وَالْأَحَادِيث الثَّابِتَة فِي كَون من قَالَ هَذِه الْكَلِمَة وَكَانَت آخر قَوْله دخل الْجنَّة متواترة(٤)، فَالْحَمْد لله على ذَلِك.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي أَيُّوب أَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**من قَالَ: لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ لَهُ الْملك وَله الْحَمد وَهُوَ على كل**

=

والترهيب (٣/ ١٢).

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٨٢٧)، ومسلم، برقم: (٩٦).

(٢) ساقطة من (أ)، والصواب إثباتها كما في مصادر التخريج.

(٣) رواه البخاري، برقم: (٩٩).

(٤) جاء عن عتبان بن مالك في البخاري، برقم: (٣١١٦)، وعبادة بن الصامت في البخاري، برقم: (٣٤٣٥)، ومسلم، برقم: (٩٥) وبرقم: (٣٠)، وجندب بن عبد الله في البخاري، برقم: (٣٢٢٢)، ومسلم، برقم: (٩٦)، وأنس بن مالك في البخاري، برقم: (١٢٨)، ومسلم، برقم: (٣٥)، وعثمان في مسلم، برقم: (٢٨)، وأبي سعيد الخدري في مسلم، برقم: (٩١٨)، وجابر بن عبد الله في مسلم، برقم: (٩٤)، وأبي هريرة في مسلم، برقم: (٢٩). وجاء خارج الصحيح عن عدد من الصحابة غير من ذكر، وإنما اكتفيت بالإشارة لما جاء في الصحيح في ذلك.

شَيْء قدير عشر مَرَّات كَانَ كمن أعتق أَرْبَعَة من ولد إِسْمَاعِيل»(١).

الصَّلاة على النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وفضلها:

وَمِمَّا يَنْبَغِي لطَالب الْخَيْر ملازمته والاستكثار مِنْهُ وَجعله فَاتِحَة لكل دُعَاء الصَّلَاة وَالسَّلَام على رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فقد ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث جمَاعَة أَن من صلى على رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] صَلَاة وَاحِدَة صلى الله عَلَيْهِ عشر صلوَات(٢).

فَانْظُر إِلَى هَذَا الْأَمر الْعَظِيم وَالْجَزَاء الْكَرِيم، يُصَلِّي العَبْد على الرَّسُول [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَاحِدَة فيصلى عَلَيْهِ خَالق الْعَالم وَرب الْكل عَزَّ وَجَلَّ عشر

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٤٠٤)، ومسلم، برقم: (٢٦٩٦)، واللفظ لمسلم.

(٢) رواه مسلم، برقم: (٣٨٧) من حديث عبد الله بن عمرو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وبنحوه في مسلم، برقم: (٤١٠) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

ووردت خارج الصحيح أحاديث كثيرة في فضل الصلاة على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- وقد ألفوا في ذلك مؤلفات كثيرة من قديم وحديث بما يغني عن بسطها في هذا الموضع، وممن ألف في ذلك من المتقدمين أبو إسماعيل القاضي المالكي، وبتحقيق العلامة الألباني، والضياء المقدسي، وأبو بكر بن دكين، وأبو بكر ابن أبي عاصم الشيباني، وللإمام ابن القيم كتاب بعنوان: جلاء الأفهام فِي فضل الصَّلَاة وَالسَّلَام على مُحَمَّد خير الْأَنَام رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ومن المتأخرين: شيخنا عبد المحسن العباد البدر حفظه الله وله كتاب بعنوان: الصلاة على النبي ﷺ فضلها وكيفيتها، وقد تميزت رسالة شيخنا ببيان الأحاديث بطرقها وشواهدها وبيان حالها، وغير هذه كثير من الرسائل في فضل الصلاة على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

مَرَّات؟ فَهَذَا ثَوَاب لَا يعادله ثَوَاب، وَجَزَاء لَا يُسَاوِيه جَزَاء، وَأجر لَا يماثله أجر، فليستكثر مِنْهُ من شَاءَ الاستكثار من الْخَيْر، فَإِن هَذَا العَبْد الحقير الَّذِي هُوَ أحد مخلوقات الرب سُبْحَانَهُ يَقُول بِلِسَانِهِ هَذِه الصَّلَاة مرّة فَيرد الله عَلَيْهِ عشر مَرَّات؟

فَهَل دَلِيل على الرِّضَا وَالْمَغْفِرَة والمحبة من الرب للْعَبد أدل من هَذَا الدَّلِيل وأوضح من هَذِه الْحجَّة اللَّهُمَّ صلِّ وسلم على مُحَمَّد وعَلى آله مُحَمَّد عدد مَا صلى عَلَيْهِ المصلون مُنْذُ بعثته إِلَى الْآن، وَعدد مَا سيصلى عَلَيْهِ المصلون من الْآن إِلَى انْقِضَاء الْعَالم.

وَمَعَ هَذَا فَمن أجور هَذِه الصَّلَاة على سيد ولد آدم [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مَا ورد من أَن أولى النَّاس بِهِ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَكْثَرهم صَلَاة عَلَيْهِ(١)، وَمَا ورد من أَن من صلى عَلَيْهِ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] حطت عَنهُ عشر خطيئات

---

(١) **ضعيف**، رواه الترمذي، برقم: (٤٨٤)، وابن حبان، برقم: (٩١١)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٠٦)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٥٠١١)، والطبراني في الكبير، برقم: (٩٨٠٠)، والبيهقي في الدعوات (١٤١) من طريق مُوسَى بْن يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ... به.

وفي إسناده ثلاث علل:

الأولى: موسى بن يعقوب الزمعي، قال ابن معين: منكر الحديث، وقال الذهبي: لين.

الثانية: عبد الله بن كيسان الزهري، لين الحديث كما في التقريب.

الثالثة: الاضطراب، فقد قال الدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٥/ ١١٢): وَالِاضْطِرَابُ فِيهِ مِنْ مُوسَى بْنِ يعقوب ولا يحتج به.اهـ.

وَرفعت لَهُ عشر دَرَجَات(١)، وَغير ذَلِك مِمَّا تكْثر الْإِحَاطَة بِهِ.

بل ورد أَن من صلى عَلَيْهِ صَلَاة وَاحِدَة صلى الله عَلَيْهِ وملائكته سبعين صلاة، أخرج ذَلِك أَحْمد فِي الْمسند من حَدِيث عبد الله بن عَمْرو. قَالَ الْمُنْذِرِيّ فِي التَّرْغِيب والترهيب: بِإِسْنَاد حسن، وَكَذَلِكَ حسنه الهيثمي وَتَمَامه: «**فَلْيقل عبد من ذَلِك أَو ليكْثر**»(٢).

---

(١) صحيح لغيره، رواه أحمد (٢١/ ٢٨٨) وابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣١٧٨٦)، والنسائي في الصغرى برقم (١٢٩٧)، وابن حبان برقم (٩٠٤) من طريق يُونُس بْن أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ وَحُطَّتْ عَنْهُ عَشْرُ خَطِيئَاتٍ وَرُفِعَتْ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ**».

رجاله ثقات عدا يونس بن أبي إسحاق فمختلف فيه، وهو صدوق، وللحديث شواهد كثيرة تقدم بعضها فهو صحيح لغيره، وقد صححه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٢٥٥)، والإمام الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٣٥).

(٢) ضعيف، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٣٦٦) فقال: حدَّثنا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ هُبَيْرَةَ، عَنِ ابْنِ مُرَيْحٍ مَوْلَى عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرٍو، يَقُولُ: مَنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ سَبْعِينَ صَلَاةً.

وهذا إسناد ضعيف: فابن لهيعة ضعيف.

وكذلك ابن مُرَيح، وهو عبد الرحمن بن مريح الخولاني قال أبو حاتم: مجهول. كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٨٧).

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في "الضعيفة" (١٤/ ٣٠٠)، وفي "مشكاة المصابيح" (١/ ٢٩٥)، وقال في "ضعيف الترغيب والترهيب" (١/ ٥١١): منكر موقوف.اهـ

وحسنه الهيثمي كما ذكر المصنف في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١٠/ ١٦٠).

وَمن نظر بِعَين الْمعرفَة فِي هَذَا وَفهم مَعْنَاهُ حق فهمه طَار بأجنحة السرُور والحبور إِلَى أوكار الاستكثار من هَذَا الْخَيْر الْعَظِيم وَالْأَجْر الجسيم وَالعطَاء الْجَلِيل والجود الْجَمِيل، فشكرًا لَك يَا واهب الجزل ومعطي الْفضل.

التَّسْبِيح وفوائده:

وَمِمَّا يَنْبَغِي لطَالب الْخَيْر ملازمته التَّسْبِيح وَالتَّكْبِير والتوحيد والتحميد، فقد ثَبت فِي صَحِيح مُسلم من حَدِيث سَمُرَة بن جُنْدُب قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أحب الْكَلَام إِلَى الله أَربع: سُبْحَانَ الله، وَالْحَمْد لله، وَلَا إِلَه إِلَّا الله، وَالله أكبر، لَا يَضرك بأيهن بدأت**». وَأخرجه من حَدِيثه أَيْضا النَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه(١)، وَثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**كلمتان خفيفتان على(٢) اللِّسَان ثقيلتان فِي الْمِيزَان حبيبتان إِلَى الرَّحْمَن: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ الله الْعَظِيم**»(٣)، وَورد أَن الْأَرْبَع الكلمات(٤) الْمُتَقَدّمَة أفضل الْكَلَام بعد الْقُرْآن، كَمَا أخرجه أَحْمد بِإِسْنَاد رِجَاله رجال الصَّحِيح(٥).

---

(١) رواه مسلم، برقم: (٢١٣٩)، والنسائي في الكبرى (٩/ ٣٠٦)، وابن ماجه، برقم: (٣٨١١)، وغيرهم.

(٢) في (أ) (في).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦٤٠٦)، ومسلم، برقم: (٢٦٩٧).

(٤) في (أ) (الكلمتان).

(٥) **صحيح**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٣/ ٣٧٥) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا =

الأَدْعِيَة النَّبَوِيَّة:

وَيَنْبَغِي لطَالب الْخَيْر وباغي الرشد أَن يلازم من الْأَدْعِيَة النَّبَوِيَّة مَا تبلغ إِلَيْهِ طاقته.

وَأَقل حَال أَن يلازم الكلمات(١) الجامعة مثل قَوْله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك من زَوَال نعمتك، وتحول عافيتك، وفجاءة نقمتك، وَجَمِيع سخطك**» هَكَذَا ثَبت فِي صَحِيح مُسلم عَنهُ [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] من حَدِيث ابْن عمر، وَأخرجه من حَدِيثه أَيْضا أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ(٢)، وَمثل حَدِيث أبي هُرَيْرَة عِنْد مُسلم قَالَ: كَانَ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] يَقُول: «**اللَّهُمَّ أصلح لي ديني الَّذِي هُوَ عصمَة أَمْرِي، وَأَصْلح لي دنياي الَّتِي فِيهَا معاشي، وَأَصْلح لي آخرتي الَّتِي إِلَيْهَا معادي، وَاجعَل الْحَيَاة زِيَادَة لي فِي كل خير، وَاجعَل الْمَوْت رَاحَة لي من كل شَرّ**»(٣)، وَمثل حَدِيث أبي هُرَيْرَة أَيْضا عِنْد الشَّيْخَيْنِ وَغَيرهمَا عَن النَّبِي [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**تعوَّذوا بِاللَّه من جهد الْبلَاء، ودرك الشَّقَاء، وَسُوء**

= سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يِسَافٍ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَهِو مِنَ الْقُرْآنِ أَرْبعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ الله، وَالْحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ**». من نفس طريق الشيخين.

(١) في (أ) (الأدعية).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٧٤٢)، وأبو داود، برقم: (١٥٤٥)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٧٩٠٠).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢٧٢٣).

الْقَضَاء، وشماتة الْأَعْدَاء»(١).

وَمثل مَا أخرجه أَحْمد فِي مُسْنده وَابْن حبَان وَالْحَاكِم وصححاه وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير قَالَ فِي مجمع الزَّوَائِد: وَإِسْنَاد أَحْمد وَأحد إسنادي الطَّبَرَانِيّ ثِقَات(٢)، وَمثل حَدِيث أنس فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا قَالَ: كَانَ أَكثر دُعَاء النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: **«اللَّهُمَّ رَبنَا آتنا فِي الدُّنْيَا حَسَنَة وَفِي الْآخِرَة حَسَنَة وقنا عَذَاب النَّار»**(٣). وَمثل سُؤال الله الْعَافِيَة وَقد ورد(٤) فِي ذَلِك أَحَادِيث متواترة كَمَا بَيناهُ فِي شرحنا لعدة الْحصن الْحصين(٥).

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٦١٦)، ومسلم، برقم: (٢٧٠٩).

(٢) لم يذكر حديثا وقد حاولت أستعين بجهاز حاسوب وأبحث عن عبارة الهيثمي لعلي أهتدي لمقصود المؤلف لكن لا جدوى فالله أعلم ماذا يقصد من حديث.

(٣) رواه البخاري، برقم: (٤٥٢٢)، ومسلم، برقم: (٢٦٩٣).

(٤) في (أ) (وردت).

(٥) ومن ذلك ما رواه مسلم، برقم: (٢٧١٥) من حديث عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ قَالَ: **«اللهُمَّ خَلَقْتَ نَفْسِي وَأَنْتَ تَوَفَّاهَا لَكَ مَمَاتُهَا وَمَحْيَاهَا، إِنْ أَحْيَيْتَهَا فَاحْفَظْهَا وَإِنْ أَمَتَّهَا فَاغْفِرْ لَهَا، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ»**، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ عُمَرَ؟، فَقَالَ: مِنْ خَيْرٍ مِنْ عُمَرَ، مِنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-.

وجاء عن أبي هريرة ومعاذ بن رفاعة وأبي مالك الأشجعي وابن عباس وابن عمر وعائشة وانظر «صحيح الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٢٤) و«الصحيح المسند للإمام مقبل (١/ ٥٩٩).

الأَدْعِيَة عقب الْوضُوء وَالصَّلَاة:

وَمِمَّا يَنْبَغِي لطَالب الْخَيْر ملازمته(١) الْأَدْعِيَة الْوَارِدَة عقب الْوضُوء وعقب الصَّلَوَات وَهِي كَثِيرَة، وَأَقل الْأَحْوَال أَن يقْتَصر عقب الْوضُوء على مَا أخرجه مُسلم وَأهل السّنَن من حَدِيث عمر بن الْخطاب عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**مَا مِنْكُم من أحد يتَوَضَّأ ثمَّ يَقُول: أشهد أَن لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ، وَأشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبده وَرَسُوله إِلَّا فتحت لَهُ أَبْوَاب الْجنَّة الثَّمَانِية يدْخل من أَيهَا شَاءَ**»(٢)، وعقب الصَّلَاة على مَا أخرجه البُخَارِيّ وَمُسلم وَغَيرهمَا من حَدِيث الْمُغيرَة أَنه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] كَانَ يَقُول فِي دبر كل صَلَاة: «**لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ لَهُ الْملك وَله الْحَمد وَهُوَ على كل شَيْء قدير، اللَّهُمَّ لَا مَانع لما أَعْطَيْت وَلَا معطي لما منعت وَلَا ينفع ذَا الْجد مِنْك الْجد، ثَلَاث مَرَّات**»(٣). وعَلى مَا أخرجه البُخَارِيّ وَمُسلم وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة مَرْفُوعا: أَن يكبر الله، ويسبحه وَيَحْمَدهُ حَتَّى يحصل من الْجَمِيع (ثَلَاث وَثَلَاثُونَ)(٤) أَو من كل وَاحِدَة من هَذِه

---

(١) في (أ)، و(ط) (ملازمة).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٣٧)، وأبو داود، برقم: (١٦٩)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٢٨٠)، وابن حبان، برقم: (١٠٥٠).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٨٤٤)، ومسلم، برقم: (٥٩٥).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٨٤٣)، ومسلم، برقم: (٥٩٧) من حديث، أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ =

الْكَلِمَات إِحْدَى عشرَة كَمَا فِي صَحِيح مُسلم(١)، أَو من كل وَاحِدَة مِنْهَا عشر كَمَا فِي صَحِيح البُخَارِيّ(٢).

الأَدْعِيَة عِنْد الأَذَان وَالإِقَامَة ودخُول الْمَسْجِد:

وَيقُول عِنْد الآذان كَمَا يَقُول الْمُؤَذّن كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي سعيد(٣)، وَبعد أَن يَقُول الْمُؤَذّن: حَيّ على الصَّلَاة: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ، وَبعد أَن يَقُول: حَيّ على الْفَلاح، لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّهِ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عمر بن الْخطاب(٤)، وَيقُول عِنْد سَماع النداء: «**اللَّهُمَّ رب هَذِه الدعْوَة التَّامَّة وَالصَّلَاة الْقَائِمَة آتِ مُحَمَّد الْوَسِيلَة والفضيلة وابعثه مقَاما مَحْمُودًا الَّذِي وعدته**»(٥)

= يَحُجُّونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ وَيُجَاهِدُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، قَالَ: «**أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**»، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ: بَعْضُنَا نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: تَقُولُ: «**سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ للهِ وَاللهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُنَّ كُلِّهِنَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**».

(١) رواه مسلم، برقم: (٥٩٥) من قول سهيل بن أبي صالح.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٣٢٩) عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦١١)، ومسلم، برقم: (٣٨٦).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٣٨٨)، وأما البخاري فقد علقه فقال (٦١٣): قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا، أَنَّهُ قَالَ: «**لَمَّا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ.

(٥) في(أ) (بعثته).

أخرجه البُخَارِيّ من حَدِيث جَابر(١)، وَإِذا دخل الْمَسْجِد يَقُول: «**اللَّهُمَّ افْتَحْ لي أَبْوَاب رحمتك**» وَإِذا خرج مِنْهُ يَقُول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلك من فضلك**» كَمَا أخرجه مُسلم وَأَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ من حَدِيث أبي حميد أَو أبي أسيد(٢).

الأَدْعِيَة دَاخل الصَّلاة:

أما الْأَدْعِيَة دَاخل الصَّلَاة فَهِيَ كَثِيرَة جدا فِي كل ركن من أَرْكَانهَا فَيَأْتِي مِنْهَا بِمَا هُوَ صَحِيح عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وَله أَن يَدْعُو بِمَا أحب كَمَا فِي حَدِيث: «**فليتخير(٣) من الدُّعَاء أعجبه إِلَيْهِ**»(٤) وَهُوَ وَإِن كَانَ واردا فِي التَّشَهُّد فَلَا فرق بَينه وَبَين سَائِر أَرْكَان الصَّلَاة.

الأَدْعِيَة فِي الصّيام وَالْحج وَالْجِهَاد وَالسّفر وَغَيرهَا:

وَهَكَذَا ورد فِي الصّيام وَالْحج وَالْجِهَاد وَالسّفر وَغَيرهَا أدعية مروية فِي كتب الحَدِيث يتَخَيَّر مِنْهَا أَصَحهَا وأكثرها فَائِدَة فَلَا نطول بذكرها فَهِيَ مَعْرُوفَة فِي مواطنها، ولنرجع إِلَى شرح الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه.

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٦١٤).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٧١٥)، وأبو داود، برقم: (٤٦٥)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٧٢٩).

(٣) في (أ) (أن يتخير).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٨٣٥)، ومسلم، برقم: (٤٠٤) من حديث ابن مسعود -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

د - الْإِيمَان وَطَرِيق الْولَايَة:

قَالَ أبو القاسم القشيري(١): قرب العَبْد من ربه يَقع أَولا بإيمانه، ثمَّ بإحسانه، وَقرب الرب تَعَالَى من عَبده بِمَا يَخُصُّهُ بِهِ فِي الدُّنْيَا من عرفانه، وَفِي الْآخِرَة من رضوانه، وَفِيمَا بَين ذَلِك من وُجُوه لطفه وامتنانه.

وَلَا يتم قرب العَبْد من الْحق إِلَّا يبعده(٢) من الْخلق قَالَ: وَقرب الرب بِالْعلمِ وَالْقُدْرَة عَام للنَّاس، وباللطف والنصرة خَاص بالخواص، وبالتأنيس خَاص بالأولياء. انْتهى مَا نَقله عَنهُ صَاحب الْفَتْح(٣).

وَأَقُول: يُشِير بقوله: "قرب العَبْد من ربه يَقع أَولا بإيمانه ثمَّ بإحسانه" إِلَى الحَدِيث الثَّابِت فِي الصَّحِيح أَنه سُئِلَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عَن الْإِيمَان فَقَالَ: **«أَن تؤمن بِاللَّه وَمَلَائِكَته وَكتبه وَرُسُله وَالْقدر خَيره وشره»**. وَأَنه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] سُئِلَ عَن الْإِحْسَان فَقَالَ: **«أَن تعبد الله كَأَنَّك ترَاهُ فَإِن لم تكن ترَاهُ فَإِنَّهُ يراك»**(٤).

---

(١) في (أ) (أبو القسم) بدون الألف.

(٢) في (أ) (ببعده) وهو الصواب.

(٣) من فتح الباري للحافظ ابن حجر (١١/ ٣٤٥).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٤٧٧٧)، ومسلم، برقم: (١٢) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. ورواه مسلم، برقم: (١١) من حديث ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

١ - الْإِيمَان بِالْقدرِ، وخاصة الْمُؤمنِينَ:

فخصال الْإِيمَان يَسْتَوِي فِي الْأَرْبَع الأدلة(١) مِنْهَا غَالب الْمُسلمين، وَأما الْخَامِسَة وَهِي الْإِيمَان بِالْقدرِ خَيره وشره فَهِيَ الْخصْلَة الْعُظْمَى [الَّتِي] تَتَفَاوَت فِيهَا الْأَقْدَام بِكَثِير من الدَّرَجَات، فَمن رسخ قدمه فِي هَذِه الْخصْلَة ارْتَفَعت طبقته فِي الْإِيمَان.

وَلَا يَسْتَطِيع الْإِيمَان بهَا كَمَا يَنْبَغِي إِلَّا خُلَّص الْمُؤمنِينَ، وأفراد عباد الله الصَّالِحين، لِأَن من لَازم ذَلِك أَن يضيف إِلَى قدر الله كل مَا يَنَالهُ من خير وَشر غير متعرض للأسباب الَّتِي يتَعَلَّق بهَا كثير من النَّاس، وَإِذا مكنه الله من الْإِيمَان بِهَذِهِ الْخصْلَة كَمَا يَنْبَغِي وَعلم أَنَّهَا من عِنْد الله سُبْحَانَهُ بِقَدرِهِ السَّابِق لكل عبد من عباده هَانَتْ عَلَيْهِ المصائب؛ لعلمه بِأَن ذَلِك من عِنْد الله سُبْحَانَهُ، وَمَا كَانَ من عِنْد الله سُبْحَانَهُ فالرضى بِهِ وَالتَّسْلِيم لَهُ شَأْن كل عَاقل؛ لِأَنَّهُ خالقه وموجده من الْعَدَم فَهُوَ حَقه وَملكه يتَصَرَّف بِهِ كَيفَ يَشَاء كَمَا يتَصَرَّف الْعباد فِي أملاكهم من غير حرج عَلَيْهِم.

فَإِن مَالك العَبْد أَو الْأمة إِذا أَرَادَ أَن يتَصَرَّف بهما ويخرجهما عن(٢) ملكه لم تنكر الْعُقُول ذَلِك وَلَا تأباه الْعَادَات الْجَارِيَة بَين الْعباد، فَكيف تصرف الرب بمخلوقه(٣) فَإِنَّهُ الْمَالِك للْعَبد وسيده وَلما فِي الْأَرْضين وَالسَّمَوَات من الْعَالم الَّذِي خلقه وشق سَمعه وبصره ورزقه وَمن عَلَيْهِ بالنعم الَّتِي لَا يقدر على شَيْء مِنْهَا إِلَّا هُوَ تعالت

---

(١) فِي (أ) ومطبوع آخر (الأولى) وهو الصواب.

(٢) فِي (أ) (من).

(٣) فِي (أ) (بمخلوقاته).

قدرته وتقدس اسْمه.

٢ - فَوَائِد الْإِيمَان بِالْقدرِ:

وَمن فَوَائِد رسوخ الْإِيمَان بِهَذِهِ الْخصْلَة أَنه يعلم أَنه مَا وصل إِلَيْهِ من الخير على أَي صفة كَانَ وبيد من اتّفق فَهُوَ مِنْهُ عَزَّوَجَلَّ، فَيحصل لَهُ بذلك من الحبور وَالسُّرُور مَالا يقادر قدره لما لَهُ سُبْحَانَهُ من العظمة الَّتِي تضيق أذهان الْعباد عَن تصورها وتقصر عُقُولهمْ عَن إِدْرَاك أدنى منازلها، وإذا كان للعطية من مالك من ملوك الدنيا ما يتأثر له المعطي ويفرح به ويسر لأَجله لكَونه من أعظم بني آدم لجعل الله سُبْحَانَهُ بِيَدِهِ الْحل وَالْعقد فِي طَائِفَة من عباده، فَكيف الْعَطاء الْوَاصِل من خَالق الْمُلُوك ورازقهم ومحييهم ومميتهم.

وَمَا أحسن مَا قَالَه الْحَرْبِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "من لم يُؤمن بِالْقدرِ لم يتهنَّ بعيشه"(١). وَهَذَا صَحِيح فَمَا تعاظمت الْقُلُوب بالمصائب، وَضَاقَتْ بهَا الْأَنْفس وحرجت [بها](٢) الصُّدُور إِلَّا من ضعف الْإِيمَان بِالْقدرِ، اللَّهُمَّ ارحمنا بِرَحْمَتك فَإنَّا من الضعْف مَا أَنْت

---

(١) أورد نحوه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥٦) في ترجمة: إِبْرَاهِيم بن إِسْحَاق ابن إِبْرَاهِيم بن بشر الحربى أَبُو إِسْحَاق فقال: قَالَ الْخَطِيب كَانَ إِمَامًا فى الْعلم، وإماما فى الزّهْد، عَارِفًا بالفقه، بَصيرًا بِالْأَحْكَامِ، حَافِظًا للْحَدِيث، مُمَيّزا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعا للغة، صنف غَرِيب الحَدِيث، وكتب كَثِيرَة، أَصله من مرو، وَكَانَ يَقُول: أجمع عقلاء كل أمة أَنه من لم يجر مَعَ الْقدر لم يتهنأ بعيشه.اهـ

(٢) هكذا في (أ)، وفي (ط) (وحرجت بالصدور).

أعلم بِهِ، وَمن عدم الصَّبْر على حوادث الزَّمَان مَالا يخفى عَلَيْك، وَمن عدم الثَّبَات عِنْد المحن مَا لديك حَقِيقَته، ولكننا نَسْأَلك الْعَافِيَة الَّتِي أرشدتنا إِلَى سؤالها مِنْك، وَقد أرشدنا رَسُولك [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] إِلَى أَن [نستعيذ] بك من سوء الْقَضَاء كَمَا ثَبت لنا(١) عَنهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا أَنه كَانَ يقول(٢): «**اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك من سوء الْقَضَاء ودرك الشقاء وجهد البلاء شماتة الْأَعْدَاء**»(٣) فَنَقُول: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذ بك مِمَّا استعاذ منه(٤) رَسُولك [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَإِنَّهُ قد سَنَّ ذَلِك لأمته(٥).

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (أ) («**جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء**»).

(٣) تقدم تخريجه (ص:٤٥٠).

(٤) في (أ) (به).

(٥) يشير إلى حديث عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ: «**اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ، عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ بِهِ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا**» رواه البخاري في الأدب المفرد، برقم: (٦٣٩)، وأحمد في مسنده، برقم: (٢٤٤٩٧)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٤٦)، وابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٢٩٨٣٥)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٨٦٩)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (١٦٧٤)، وأبو يعلى الموصلي، برقم: (٤٤٧٣)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٦٠٢٣)، والحاكم في مستدركه (١/ ٥٢١) كلهم من طرق عن جَبْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ به، وإسناده صحيح.

=

٣ - الْإِيمَان بِالْقضَاءِ والاستعاذة من سوءه:

إِذا عرفت هَذَا فَاعْلَم أَنه لَا مُنَافَاة بَين الْإِيمَان بِالْقدرِ خَيره وشره وَبَين الِاسْتِعَاذَة من سوء الْقَضَاء.

فعلى العَبْد أَن يجْهد نَفسه فِي الْإِيمَان بِهَذِهِ الْخصْلَة ويمرنها عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا إِذا مُرنت مرنت، اللَّهُمَّ أعنا على هَذِه النُّفُوس، وَسَهل لنا الْخَيْر حَيْثُ كَانَ، وقو إِيمَاننَا فَإِن الْخَيْر كل الْخَيْر فِي قُوَّة الْإِيمَان وَبِه تَتَفَاوَت الْمَرَاتِب.

وَمِمَّا يدل على جَوَاز الِاسْتِعَاذَة من سوء الْقَضَاء مَا ثَبت من حَدِيث الْحسن السبط -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-(١) أنه علمه [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-] ذَلِك الدُّعَاء بقوله فِي الْوتر فِيهِ «**وقني شَرّ مَا قضيت**» وَهُوَ حَدِيث صَحِيح، وَإِن لم يكن فِي الصَّحِيحَيْنِ(٢).

٤ - الْإِيمَان وَالْإِحْسَان وَلمن يَجْتَمِعَانِ:

وَتَأمل بَيَان رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-] لِمَعْنى الْإِحْسَان فَإِنَّهُ يدل على أَنه رُتْبَة عَلِيَّةٌ؛ لِأَن من عِنْد الله كَأَنَّهُ يرَاهُ قد بلغ إِلَى أَعلَى منَازِل الْخُشُوع الَّذِي هُوَ روح الصَّلَاة، وَبِه يتَفَاوَت أجرهَا كَمَا ثَبت فِي حَدِيث: «**أَن الرجل يُصَلِّي فَيكون لَهُ نصفهَا،**

=

وأم كلثوم هي ابنة أبي بكر الصديق -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ-، وقد روى لها مسلم، وقد صحح الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٥٦).

(١) في (أ) (بزيادة سبحانه).

(٢) تقدم تخريجه (ص:١١٩).

ثلثهَا، ربعهَا»، الحَدِيث(١) فَإِن ذَلِك التَّفَاوُت إِنَّمَا هُوَ من جِهَة الْخُشُوع وَحُضُور الْقلب وَقطع النّظر عَمَّا سوى الله عَزَّوَجَلَّ، فَهَذَا الَّذِي وصل إِلَى هَذِه الرُّتْبَة لَا يبلغهَا إِلَّا بعد أَن تحصل لَهُ خِصَال الْإِيمَان على الْكَمَال بعد خِصَال الْإِسْلَام ثمَّ تحصل لَهُ هَذِه المزية الْعُظْمَى، وَلَا يكون ذَلِك إِلَّا لأولياء الله عَزَّوَجَلَّ الراسخين فِي الْولَايَة، الْبَالِغين إِلَى غَايَة مراتبها، وَلِهَذَا آذان(٢) الله سُبْحَانَهُ من عاداهم بِالْحَرْبِ.

وَفِيه إِشَارَة إِلَى مَرَاتِب الطَّاعَات بتفاوت الْأَشْخَاص، وَأَنه قد يَقع التَّفَاوُت بَين

---

(١) **صحيح**، رواه الإمام أحمد ط الرسالة (٣٤/ ٢٨٠)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٦١٦)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٣٠٣)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٦٤٣)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (١١٠٦) من طريق عَبْد الله بْن وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي الْيَسَرِ، صَاحِبِ رَسُولِ الله -صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ- أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلَاةَ كَامِلَةً، وَمِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي النِّصْفَ وَالثُّلُثَ، وَالرُّبُعَ، حَتَّى بَلَغَ الْعُشْرَ**».

وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين عدا عمر بن الحكم الأنصاري فإنه من رجال مسلم، وصحابي الحديث أبو اليسر اسمه كعب بن عمرو السلمي -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-.

وقد وقع خلاف في هذا الإسناد، فقد روي من حديث عمار بن ياسر، وقد صححه من حديث أبي السر الإمام النووي في خلاصة الأحكام (١/ ٤٧٧)، وقال العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/ ٣٦٤): ورجاله رجال الصحيح. اهـ

وحسنه المنذري، وحسنه لغيره العلامة الألباني في تحقيقه عليه في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٥٢)، وانظر أيضا تحقيقه عليه بتوسع في صحيح أبي داود - الأم (٣/ ٣٨٣).

(٢) هذا وهم، فالصواب كما ورد في (أ)، و(ط): (آذن).

الرجلَيْن كَمَا بَين السَّمَاء وَالْأَرْض، فكم بَين رجل يعبد الله وَهُوَ يفكر فِي أَمر آخر ويشتغل بِأُمُور الدُّنْيَا لَا يحصل لَهُ شَيْء من خشوع وَلَا نصيب من حُضُور قلب وَلَا طرف من المراقبة، وَبَين هَذَا الَّذِي رزقه الله سُبْحَانَهُ الْإِحْسَان وَشرح صَدره لعبادة الرَّحْمَن، وَفِيه منزع قوي لما عَلَيْهِ أَوْلِيَاء الله من تِلْكَ المزايا الَّتِي لَا يشاركهم [فِيهَا] غَيرهم، ولا يلحق(١) بهم فِيهَا سواهُم، وَمن أنكر مَا تفضل الله(٢) بِهِ عَلَيْهِم من فَضله الَّذِي عَم، وَكَرمه الَّذِي جم فَذَلِك لقصوره فِي علم الشَّرِيعَة المطهرة مَعَ جَحده لما لَا يدْرِي، وإنكاره لما لَا يعرف اللَّهُمَّ غفرًا.

الدُّعَاء أعظم مظاهر الْوَلَايَة:

وَأما قَول أبي الْقَاسِم الْقشيرِي فِي كَلَامه السَّابِق: أَن قرب الرب تَعَالَى من عَبده بِمَا يَخُصُّهُ فِي الدُّنْيَا من عرفانه، وَفِي الْآخِرَة من رضوانه، فَأَقُول: أعظم أَنْوَاع قرب العَبْد من الرب مَا صرح بِهِ فِي الْكتاب الْعَزِيز بقوله سبحانه(٣): ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦].

لقد جعل سُبْحَانَهُ عنوان هَذَا الْقرب الَّذِي أخبرنَا بِهِ مُفَسرًا لَهُ ومبينا لمعناه أَنه يجب دَعْوَة من دَعَاهُ من عباده، وَأكْرم بهَا خصْلَة، وَأعظم بهَا فَائِدَة لَا يقادر قدرهَا وَلَا تستطاع الْإِحَاطَة بِمَا فِيهَا من ارْتِفَاع طبقَة من يُجيب دَعَاهُ ويلبي نداه، فشكرا لَك

---

(١) في (أ) (ولا يلتحق).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ) بزيادة (وتعالى).

يَا رَبنَا وحمدًا لَا نحصي ثَنَاء عَلَيْك أَنْت كَمَا أثنيت على نَفسك.

الْولَايَة وَالْعُزْلَة:

وَأما قَوْله: "وَلَا يتم قرب العَبْد من الْحق إِلَّا ببعده من الْخلق" فَهَذَا إِنَّمَا يكون فِيمَن لَا نفع فِيهِ للعباد، أما من كَانَ يَنْفَعهُمْ بِعِلْمِهِ، أَو بموعظته أَو بجهاده، أَو بإنكار الْمُنْكَرَات، أَو بِالْقيامِ فيهم بِمَا أوجب الله(١) على مثله الْقيام بِهِ فَهَذَا يكون قربه من الْخلق أقرب إِلَى الْحق. وَهُوَ مقَام الْأَنْبِيَاء، ومقام الْعلمَاء الَّذين أَخذ الله(٢) عَلَيْهِم الْبَيَان للنَّاس، فَلَيْسَتْ هَذِه الْقَضِيَّة الَّتِي ذكرهَا أَبُو الْقَاسِم كُلية كَمَا لَا يخفى على من يعرف شرائع الله سُبْحَانَهُ، وَمَا ندب عباده إِلَيْهِ فِي كتبه الْمنزلَة، وعَلى ألسن رسله الْمُرْسلَة، وَقد جَاءَ فِي السّنة أَن الْمُؤمن الَّذِي يخالط النَّاس ويصبر على أذاهم أحب إِلَى الله(٣) من الْمُؤمن الَّذِي لَا يخالطهم(٤)، وَيُمكن حمل كَلَامه على الْبعد عَن الْخلق

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) **صحيح**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٩٦٥)، والإمام أحمد ط الرسالة (٩/ ٦٤)، والترمذي، برقم: (٢٥٠٧)، وابن ماجه، برقم: (٤٠٣٢)، والنسائي في الكبرى (١٠/ ٨٩)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (٣٨٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٩٧٣٠)، وأبو داود الطيالسي في مسنده، برقم: (١٩٨٨)، وابن قانع في معجم الصحابة (٩٢١)، وابن المقرئ في معجمه (٦٥٦)، وعلي بن الجعد في مسنده، برقم: (٧٤٥)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٣٦٨)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٣٥٨٥)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (٥٥٤٣) من طرق عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - =

بإقبال قلبه على الله سُبْحَانَهُ، وَعدم الِاعْتِدَاد بِهَا سواهُ، وَأَنه وَإِن خالطهم بمظاهره(١) فَهُوَ مَعَ الله(٢) بباطنه، وَهَذَا معنى حسن ورتبة علية.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ**»

وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الشيخين، والأعمش مدلس لكنه قد صرح بالتحديث عند أبي داود الطيالسي وغيره، والحديث قد جاء في بعض الطرق بإبهام الصحابي ولا يضر إبهام الصحابي، ولأن الجميع قد اتفقوا على روايته عن يحيى بن وثاب وهو قد أدرك جماعة من الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، ولذلك يقول العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦١٥): وهذا الاختلاف في سند الحديث ومتنه مما لا يعل به الحديث؛ لأنه غير جوهري،وسواء سمي صحابي الحديث أم لم يسم، وسواء كان اللفظ «**أعظم أجرا**» أو «**خير**» فالسند صحيح كلهم ثقات من رجال الشيخين.اهـ

قلت: وقد رجح الدارقطني رواية الحديث بتسمية الصحابي فقال بعد أن ذكر الخلاف في الإسناد في علله (١٢/ ٢٣٠): والصحيح قول من قال: عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر.اهـ

وقال الترمذي عقب الحديث: وهو ممن رواه بإبهام الصحابي: قَالَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ: كَانَ شُعْبَةُ يَرَى أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ.اهـ، وقد حسنه العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٣/ ١٢٧١)، وأثبته العجلوني في كشف الخفاء ت هنداوي (٢/ ٤٠٧)، وجوده المناوي في كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (٤/ ٣٤٥)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة كما تقدم وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٤١٠)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١١٢٩)، وصحيح الترمذي وابن ماجه والأدب المفرد، وكذا استشهد به العلامة الوادعي في بعض فتاويه وصححه تلميذه شيخنا العلامة يحيى الحجوري وهذا مما سمعته منه.

(١) في (أ) و(ط) (بظاهره).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

اللطف والنصر وَعَامة الْمُؤمنِينَ:

وَأما قَوْله: "وباللطف والنصرة خَاص بالخواص".

فَأَقُول: قد أخبرنَا الله سُبْحَانَهُ فِي كِتَابه أَنه لطيف بعباده، وَهَذَا الْمَعْنى عَام لكل من يصدق عَلَيْهِ أَنه عبد الله من غير فرقة بَين عوامهم وخواصهم.

وَلَوْلَا مَا تفضل بِهِ على عباده من جري أَلطافه عَلَيْهِم لم يهتدوا إِلَى معاش وَلَا معاد وَلَا عمل دنيا وَلَا عمل آخِرَة.

وَأما النُّصْرَة فقد وعد سُبْحَانَهُ فِي كِتَابه بنصرة الْمُؤمنِينَ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم]، وينصر حزبه والمجاهدين فِي سَبيله.

فَمن كَانَ من الْمُؤمنِينَ أَو من الْمُجَاهدين فِي سَبِيل الله، وَإِن كَانَ فِي عمله تَخْلِيط وَفِي طاعته(١) قُصُور فَهُوَ مِمَّن وعد الله سُبْحَانَهُ بنصرته.

محبَّة الله بَين أَدَاء الْفَرْض وَالنَّفْل:

قَوْله: «حَتَّى أحببته» فِي رِوَايَة الْكشميهني «حَتَّى أحبه».

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: "ظَاهره أَن محبَّة الله تَعَالَى للْعَبد تقع بملازمة العَبْد التَّقَرُّب بالنوافل، وَقد اسْتشْكل بِمَا تقدم أَولا أَن الْفَرَائِض أحب الْعِبَادَات المتقرب بهَا إِلَى الله تَعَالَى فَكيف لَا تنْتج الْمحبَّة؟

وَالْجَوَاب: أَن الْمُرَاد من النَّوَافِل مَا كَانَت حاوية للفرائض مُشْتَمِلَة عَلَيْهَا ومكملة

---

(١) هكذا في (أ)، و(ط)، وردت (طاعاته).

لَهَا، وَيُؤَيِّدهُ أَن فِي رِوَايَة أبي أُمَامَة: «ابْن آدم إِنَّك لن تدْرك مَا عِنْدِي إِلَّا بأَدَاء مَا افترضت عَلَيْك»(١) انْتهى(٢).

وَأَقُول: هَذَا الْإِشْكَال مندفع من أَصله، فَإِن العَبْد لما كَانَ مُعْتَقدًا لوُجُوب الْفَرَائِض عَلَيْهِ، وَأَنه أَمر حتم يُعَاقب على تركها(٣) كَانَ ذَلِك بِمُجَرَّدِهِ حَامِلا لَهُ على الْمُحَافظَة عَلَيْهَا، وَالْقِيَام بهَا فَهُوَ يَأْتِي بهَا بِالْإِيجَابِ الشَّرْعِيّ والعزيمة الدِّينِيَّة.

وَأما النَّوَافِل فَهُوَ يعلم أَنه لَا عِقَاب عَلَيْهِ فِي تَركهَا، فَإِذا فعلهَا فَذَلِك لمُجَرّد التَّقَرُّب إِلَى الرب خَالِيا من(٤) حتم عاطلا عَن حزم، فَكَانَ فِي فعلهَا من هَذِه الْحَيْثِيَّة مَحْض الْمحبَّة للتقرب إِلَى الله(٥) بِمَا يحب من الْعَمَل، فجوزي على ذَلِك بمحبة الله(٦) لَهُ، وَإِن كَانَ أجر الْفَرْض أَكثر، فَلَا يُنَافِي أَن تكون المجازاة بِمَا كَانَ الْحَامِل عَلَيْهِ هُوَ محبَّة التَّقَرُّب إِلَى الله أَن يحب الله فَاعله؛ لِأَنَّهُ فعل مَا لم يُوجبهُ الله عَلَيْهِ وَلَا عزم عَلَيْهِ بِأَن يَفْعَله.

وَمِثَال هَذَا فِي الْأَحْوَال الْمُشَاهدَة فِي بني آدم: أَن السَّيِّد إِذا أَمر عَبده بِأَن يقْضِي لَهُ فِي كل يَوْم حَاجَة أَو حوائج، وَكَذَلِكَ أَمر من لَهُ من المماليك بِمثل ذَلِك فَكَانَ أحدهم يقْضِي لَهُ تِلْكَ الْحَوَائِج ثمَّ يقْضِي لَهُ حوائج أُخْرَى يعلم أَن سَيّده يحب

(١) ضعيف وتقدم تخريجه في جمع طرق حديث الولي.

(٢) من فتح الباري (١١/ ٣٤٥).

(٣) في (أ) (في الترك).

(٤) في (أ)، و(ط) (عن).

(٥) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٦) في (أ) بزيادة (تعالى).

قضاءها، وتحسن لَدَيْهِ، وَالْآخرُونَ لَا يقضون لَهُ إِلَّا تِلْكَ الْحَوَائِج الَّتِي أَمرهم السَّيِّد بهَا، فمعلوم أَن ذَلِك العَبْد الَّذِي صَار يَأْتِي لَهُ كل يَوْم بِمَا أمره بِهِ وَبِغَيْرِهِ مِمَّا يُحِبهُ يسْتَحق الْمحبَّة من السَّيِّد محبَّة زَائِدَة على [محبته] لكل وَاحِد مِنْهُم، فَالْمُرَاد من الحَدِيث هَذِه الْمحبَّة الزَّائِدَة الْحَاصِلَة من فعله لما يُحِبهُ سَيّده من غير أَمر مِنْهُ لَهُ مَعَ قِيَامه بِمَا قَامَ بِهِ غَيره من امْتِثَال أَمر السَّيِّد والتبرع بِالزِّيَادَةِ الَّتِي لم يَأْمُرهُ بهَا.

وَقَالَ الْفَاكِهَانِيّ: معنى الحَدِيث: أَنه إِذا أَتَى بالفرائض وداوم على إتْيَان النَّوَافِل من صَلَاة وَصِيَام وَغَيرهمَا أفْضى بِهِ ذَلِك إِلَى محبَّة الله تَعَالَى. انْتهى(١).

أَقُول: الْمُرَاد فِي الحَدِيث الْمحبَّة الْحَاصِلَة من النَّوَافِل خَاصَّة لَا من مَجْمُوع الْفَرَائِض والنوافل، وَكَون فَاعل الْفَرَائِض محبوبًا لَا يُنَافِي هَذِه الْمحبَّة الْخَاصَّة.

أداء الْفَرَائِض شَرط فِي اعْتِبَار النَّوَافِل:

فَالْحَاصِل أَن الِاخْتِلَاف بَين المحبتين ظَاهر وَاضح لاخْتِلَاف الْأَسْبَاب، وَإِن كَانَ سَبَبِيَّة أحد السببين مَشْرُوطَة بِفعل السَّبَب الآخر، فَإِن من ترك الْفَرَائِض وَجَاء بالنوافل:

كتاركة بيضها بالفلا ... وملبسة بيض أُخْرَى جناحا

وَقَالَ ابْن هُبَيْرَة: يُؤْخَذ من قَوْله: «مَا تقرب...» إِلَى آخِره أَن النَّافِلَة لَا تقدم على الْفَرِيضَة؛ لِأَن النَّافِلَة إِنَّمَا سميت نَافِلَة؛ لأنها تَأتي زَائِدَة على الْفَرِيضَة فما(٢) لم يُؤَدِّي

---

(١) من فتح الباري (١١/ ٣٤٣).

(٢) في (أ) (فمن) وهو المثبت.

الْفَرِيضَة لَا يحصل النَّافِلَة، وَمن أدّى الْفَرْض ثمَّ زَاد عَلَيْهِ النَّفْل وأدام تلك(١) تحققت مِنْهُ إِرَادَة التَّقَرُّب. انْتهى(٢).

وَأَقُول: أما قَوْله: أَنه يُؤْخَذ من قَوْله: «مَا تقرب...» إِلَى آخِره أَن النَّافِلَة لَا تقدم على الْفَرِيضَة فَلَيْسَ فِي مثل هَذَا خلاف؛ لِأَن الْأَمر بالفرائض حتم فالإتيان بها(٣) هُوَ حتم مقدم لَا يُنَازع فِي ذَلِك أحد وَلَا يحْتَاج مثله إِلَى التَّحْرِير وَالذكر، وَقد صَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**إِذا أُقِيمَت الصَّلَاة فَلَا صَلَاة إِلَّا الْمَكْتُوبَة**»(٤).

لَيست المداومة شرطا فِي الْقرب:

وَأما قَوْله. "وأدام ذلك(٥)" فَلَيْسَ فِي هَذَا الحَدِيث مَا يدل على الإدامة، بل الْمُرَاد مُجَرّد وجود التَّقَرُّب بالنوافل وقتا فوقتًا وَتارَة فَتَارَة، فَإِن من فعل هَكَذَا يصدق عَلَيْهِ أَنه متقرب بالنوافل وَإِن لم يحافظ عل ذَلِك حَتَّى يصدق الدَّوَام على ذَلِك الَّذِي تقرب بِهِ وَيصدق عَلَيْهِ أَنه مديم للتقرب.

قَالَ ابْن حجر بعد نَقله لكَلَام ابْن هُبَيْرَة الْمُتَقَدّم: وَأَيْضًا قد جرت الْعَادة أَن التَّقَرُّب يكون غالبًا بِغَيْر مَا وَجب على المتقرب كالهدية والتحفة بِخِلَاف من يُؤَدِّي

---

(١) في (أ) (وأدام على ذلك).

(٢) من «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٣).

(٣) في (أ) (الأتيان به).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٧١١) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

(٥) في (أ) (وأدام على ذلك).

[مَا] عَلَيْهِ من إِخْرَاج أَو يقْضِي مَا عَلَيْهِ من دين. انْتهى(١).

وَأَقُول: لَا حَاجَة إِلَى اسْتِخْرَاج هَذَا الْمَعْنى الْعرفِيّ للتقرب فَإِنَّهُ لَا يُفِيد شَيْئا مَعَ الْعلم بِأَن معنى التَّقَرُّب فِي لِسَان الْعَرَب وَفِي لِسَان الشَّرْع يَشْمَل كل مَا يتَقرَّب بِهِ العَبْد من فَرِيضَة أَو نَافِلَة، وَصدقه على الْفَرَائِض أقدم لكَون أمرهَا ألزم.

وَأَيْضًا قد أغْنى عَن هَذَا الاستخراج لفظ النَّوَافِل فَإِنَّهَا فِي لِسَان الشَّرْع مَا زَاد على الْفَرَائِض.

قَالَ ابْن حجر: "وَأَيْضًا فَإِن من جملَة مَا شرعت لَهُ النَّوَافِل جبر الْفَرَائِض كَمَا صَحَّ فِي الحَدِيث الَّذِي أخرجه مُسلم: «**انْظُرُوا هَل لعبدي من تطوع فتكمل بِهِ فريضته**»؟ الحَدِيث بِمَعْنَاهُ، فَتبين أَن المُرَاد من التَّقَرُّب بالنوافل أَن تقع مِمَّن أدّى الْفَرَائِض لَا مِمَّن أخل بهَا كَمَا قَالَ بعض الأكابر: "من شغله الْفَرْض عَن النَّفْل فَهُوَ مَعْذُور، وَمن شغله النَّفْل عَن الْفَرْض فَهُوَ مغرور" انْتهى(٢).

أَقُول: لَا يخفى عَلَيْك أَن أصل الْإِشْكَال عِنْد هَؤُلَاءِ الَّذين تكلمُوا بمثل(٣) هَذَا الْكَلَام هُوَ وُرُود الْمحبَّة فِي جَانب التَّقَرُّب بالنوافل، وَقد بَينا وَجهه، وَأي مدْخل لذكر أَن النَّوَافِل تجبر بهَا الْفَرَائِض فَإِن هَذَا إِنَّمَا هُوَ إِذا احْتِيجَ إِلَى التَّرْجِيح بَين الْفَرَائِض والنوافل، فَإِن الْفَرَائِض هِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-

---

(١) «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٣).

(٢) «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٣).

(٣) ساقطة من (أ).

]: «وَمَا تقرب إِلَيّ [عَبدِي] بِشَيْء أحب إِلَيّ مِمَّا افترضت عَلَيْهِ»، فَإِن هَذَا قد دلّ دلَالَة أوضح من شمس النَّهَار أَن التَّقَرُّب بالفرائض أحب إِلَى الله(١) من كل شَيْء، والنوافل لَيست بِهَذِهِ الْمنزلَة فَإِنَّهَا من جملَة مَا دخل تَحت النكرَة فِي سِيَاق النَّفْي لَكِن الرب(٢) جعل فعلهَا سَببا لحبه لفاعلها من حَيْثُ أَنه جَاءَ بِزِيَادَة على مَا أمره بِهِ محبَّة للتقرب إِلَى الله(٣) بِمَا لم يُؤمر بِهِ، فَاسْتحقَّ محبَّة الله لَهُ مَعَ كَون تأدية الْفَرَائِض أحب إِلَى الله، لَكِن صَاحب هَذِه النَّافِلَة مَحْبُوب لَهُ لِتِلْك النكتة الَّتِي قدمنَا ذكرهَا، والفرائض أحب مَا تقرب بِهِ إِلَى الله، ثمَّ لَا خلاف أَن نوافل من هُوَ تَارِك للفرائض لَيست بِمَنْزِلَة نَافِلَة من هُوَ مُقيم للفرائض، والمتنفل الَّذِي يُحِبهُ الله هُوَ الَّذِي جَاءَ بفريضَتِهِ، ثمَّ تنفل مَا كتبه الله لَهُ، وَلِهَذَا سميت نَافِلَة أَي: زَائِدَة على مَا افترضه الله(٤) على العَبْد، فَمَا لنا وللتعرض للمفاضلة بَين الْفَرِيضَة والنافلة، فَإِن هَذَا كَلَام خَارج عَن مَقْصُود الحَدِيث الْقُدسِي، وَكَيف يعتضد بِمَا نَقله عَن بعض الأكابر على هَذَا الْأَمر الَّذِي هُوَ من الشَّرِيعَة بِمَنْزِلَة أوضح من شمس النَّهَار؟

---

(١) في (أ) بزيادة(تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) في (ا) بزيادة (تعالى).

محبَّة الله شَامِلَة للمتقرب بِالْفَرْضِ والمتقرب بالنفل:

وإيضاح الْمقَام بِأَن يُقَال إِن التَّرْجِيح فرع التَّعَارُض وَلَا تعَارض هُنَا أَلْبَتَّة؛ لِأَن كَون الْفَرَائِض أحب الْقرب إِلَى الله(١) لَا يُنَافِي كَون المتقرب(٢) بالنوافل يُحِبهُ الله، وَإِنَّمَا يكون التَّعَارُض فِي هَذَا الْمقَام لَو قَالَ: من جَاءَ بالفرائض فَهُوَ أحب إِلَى الله من كل أحد، وَمن تقرب بالنوافل فَهُوَ أحب إِلَى الله من كل أحد؟

وَأما مُجَرّد كَونه يحب أَحدهمَا فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي أَن يحب الآخر ثمَّ لَا تنافي بَين مَا ترَتّب عَلَيْهِمَا، فَإِن الَّذِي ترَتّب على التَّقَرُّب بتأدية الْفَرَائِض هُوَ كَون هَذَا التَّقَرُّب أحب إِلَى الله(٣) من كل شَيْء من أَعمال الْخَيْر، وَالَّذِي ترَتّب على التَّقَرُّب بالنوافل هُوَ أَن الله يحب فاعلها، وَكَونه يحب فاعلها لَا يُنَافِي كَونه يحب غَيره، وَكَون تأدية الْفَرَائِض أحب من غَيرهَا لَا يُنَافِي أَن تكون تأدية النَّوَافِل محبوبة، بل هُوَ الْمَعْنى الَّذِي يفِيدهُ أفعل التفضيل فَإِنَّهُ يدل على الِاشْتِرَاك فِي الأَصْل، فالفرائض والنوافل محبوبة إِلَى الله وَلَكِن الْفَرَائِض أحب إِلَيْهِ، وَصَاحب النَّافِلَة يُحِبهُ الله وَلَا يُنَافِيهِ أَن يحب صَاحب الْفَرِيضَة، لَكِن صَاحب النَّافِلَة لما جَاءَ بِمَا جَاءَ بِهِ صَاحب الْفَرِيضَة وَزَاد عَلَيْهِ بِمَا فعله من النَّافِلَة ترَتّب على محبته مَا تضمنه الحَدِيث من كَونه سُبْحَانَهُ سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ إِلَى آخر مَا فِي الحَدِيث.

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) (القرب).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

وَمَعْلُوم أَن صَاحب العملين أجره أَكثر من صَاحب الْعَمَل، فاعرف هَذَا وَاشْدُدْ يدك(١) عَلَيْهِ فَإِنَّهُ قد وَقع من شرَّاح الحَدِيث فِي هَذَا الموطن خبط كثير.

(١) في (أ) (يديك).



الْفَصْل الثَّالِث
أثر محبَّة الله فِي حَيَاة الْوَلِيّ

قَوْله: «فَإِذا أحببته كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ، وَيَده الذي[١] يبطش بهَا، وَرجله الذي[٢] يمشي بهَا».

فِي حَدِيث عَائِشَة فِي رِوَايَة عبد الْوَاحِد: «**عينه الَّتِي يبصر بهَا**»، وَفِي رِوَايَة يَعْقُوب: «**عينيه الَّذِي يبصر بهما**» بالتثنية. وَكَذَا قَالَ فِي الْأذن وَالْيَد وَالرجل، وَزَاد عبد الْوَاحِد فِي رِوَايَته: «**وفؤاده الَّذِي يعقل بِهِ، وَلسَانه الَّذِي يتَكَلَّم بِهِ**» وَنَحْوه فِي حَدِيث أبي أُمَامَة، وَفِي حَدِيث أنس: «**وَمن أحببته كنت لَهُ سمعًا وبصرًا ويدًا ومؤيدًا**»، وَوَقع فِي رِوَايَة «**فَبِي يسمع، وَبِي يبصر، وَبِي يبطش، وَبِي يمشي**»[٣].

قَوْله: «**وَيَده الَّذِي يبطش بهَا، وَرجله الَّذِي يمشي بها**»[٤] هَكَذَا وَقع فِي الصَّحِيح فِي بَاب التَّوَاضُع بِلَفْظ: «**الَّذِي**» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَعَلَّه على تَأْوِيل الْيَد وَالرجل بِالْعَفو؛ لِأَنَّهُمَا مؤنثتان، وَكَانَ على مُقْتَضى هَذَا التَّأْوِيل أَن يَقُول: الَّذِي يبطش بِهِ، الَّذِي يمشي

---

(١) في (أ) (التي).

(٢) في (أ) (التي).

(٣) ليست في رواية الحديث من جميع طرقه وسيكررها المؤلف.

(٤) عند البخاري لفظة (التي)، وهو الصواب.

[بِهِ]، وَلكنه أُنِّث وَذكِّر بالاعتبارين، وَالله أعلم.

قَوْله: «**يبطش**» قَالَ فِي الصِّحَاح: البطشة السطوة وَالْأَخْذ بالعنف وَقد بَطش بِهِ يَبطِشُ ويَبْطُشُ بطشا، وباطَشَهُ مباطشة.

الْمُرَاد من أَن الله صَار سمع العَبْد وبصره إِلَخ:

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: "وَقد اسْتشْكل كَيفَ يكون الْبَارِي جل وعلا سمع العَبْد وبصره إِلَى آخِره؟.

وَالْجَوَاب من أوجه:

أَحدهَا: أَنه ورد على سَبِيل التَّمْثِيل، وَالْمعْنَى كنت كسمعه وبصره فِي إيثاره أَمْرِي فَهُوَ يحب طَاعَتي ويؤثر خدمتي كَمَا يحب هَذِه الْجَوَارِح" انْتهى الْوَجْه الأول(١).

وَأَقُول: هَذَا مَعَ كَونه إخراجًا للْكَلَام عَن الظَّاهِر الْبَين الْوَاضِح فَهُوَ مَدْفُوع بالرواية الْمُتَقَدّمَة من رِوَايَات الصَّحِيح، وَهِي قَوْله: «فَبِي يسمع، وَبِي يبصر..» الخ. ومدفوع أَيْضا بالرواية الْمُتَقَدّمَة وَهِي قَوْله: «**كنت لَهُ سمعا وبصرًا ويدًا ومؤيدًا**» فَإِن ذَلِك التَّأْوِيل لَا يَتَيَسَّر فِي مثل هَذِه الرِّوَايَة لَا سِيمَا مَعَ قَوْله ومؤيدا(٢).

قَالَ ابْن حجر: وَثَانِيها: أَن الْمَعْنى أَن كليته مَشْغُولَة بِي فَلَا يصغي بسمعه إِلَّا إِلَى مَا يرضيني، وَلَا يرى ببصره إِلَّا إِلَى مَا أَمرته بِهِ. انْتهى(٣).

---

(١) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٤).

(٢) (لاسيما مع قوله: ومؤيدا) ساقطة من (أ).

(٣) نفس العزو المتقدم.

وَأَقُول: هو(١) أقرب من الْوَجْه الأول وَأَقل تكلفًا، وَحَاصِله: أَن هَذَا الْكَلَام خَارج مخرج التَّوْفِيق للْعَبد إِلَى طاعات الله وتسديده عَن الْوُقُوع فِي شَيْء من مَعَاصيه.

قَالَ ابْن حجر: ثالثها(٢) الْمَعْنى: أجعَل لَهُ مقاصده كَأَنَّهُ ينالها بسمعه وبصره الخ. انْتهى(٣).

وَأَقُول: هَذَا الْوَجْه مغسول عَن الْفَائِدَة إِذْ لَا معنى(٤) لنيل مقاصده بسمعه وبصره، وَإِن أمكن تَأْوِيله بِمَا كَانَ من الْمَقَاصِد الَّتِي لَا يقْصد بهَا إِلَّا السماع لَهَا أَو النّظر إِلَيْهَا، وَمَا أقل ذَلِك، وَهُوَ إِن استقام فِي الْيَد وَالرجل لِأَن الْيَد هِيَ آلَة الْأَخْذ للشَّيْء وَالرجل هِيَ آلَة الْمَشْي إِلَيْهِ لَكِن كَانَ يُغني عَن هَذَا كُله كنت معينا لَهُ على تَحْصِيل مطالبه وتقريبا(٥) مِنْهُ.

قَالَ: وَرَابِعهَا: كنت لَهُ فِي النُّصْرَة كسمعه وبصره وَيَده وَرجله على عدوه(٦) انْتهى.

وَأَقُول: الله أَعلَى وَأجل من أَن يكون فِي معاونة عَبده الضَّعِيف كهذه الْجَوَارِح

---

(١) في (أ) (هذا).

(٢) في (أ) بزيادة (أن).

(٣) نفس العزو المتقدم.

(٤) في (أ) (ولا معنى).

(٥) في (ط) (وتقريبها منه).

(٦) نفس العزو المتقدم.

الضعيفة، فمعونته أكبر من كل كَبِير، وَأجل من كل جليل، وَإِنَّمَا يصلح ذَلِك لَو كَانَ الْمُرَاد المساعدة والانقياد، فَإِنَّهُ يُقَال مثل هَذَا على من كَانَ مساعدًا منقادًا كانقياد هَذِه الْجَوَارِح لصَاحِبهَا، وَمثل ذَلِك لَا يصلح فِي جَانب رب الْعَالم وخالق الْكل تَعَالَى وتقدس، وَأَيْضًا لَا يصلح ذَلِك فِي بني آدم إِلَّا إِذا كَانَ من قَالَ فلَان: هُوَ كسمعي وبصري عَزِيزًا عَلَيْهِ، وَكَانَ من قَالَ: هُوَ كيدي ورجلي قَاضِيا فِي حوائجه(١)، كَمَا يَفْعَله الْخَادِم الناصح.

قَالَ: خَامِسهَا: قَالَ الْفَاكِهَانِيّ: وَسَبقه إِلَى مَعْنَاهُ ابْن هُبَيْرَة: هُوَ فِيمَا ظهر لي أَنه على حذف مُضَاف، وَالتَّقْدِير كنت حَافظ سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، فَلَا يسمع إِلَّا مَا يحل سَمعه وحافظ بَصَره إِلَى آخِره(٢).

وَأَقُول: مَا أبرد هَذَا التَّقْدِير وَأَقل جدواه، وعَلى كل حَال فَهُوَ يؤول إِلَى معنى الْوَجْه الثَّانِي.

قَالَ: سادسها: قَالَ الْفَاكِهَانِيّ: تحْتَمل معنى آخر أدق من الَّذِي قبله وَهُوَ أَن يكون معنى سَمعه مسموعه؛ لِأَن الْمصدر قد جَاءَ بِمَعْنى الْمَفْعُول، مثل: فلَان أملي أَي: مأمولي.

وَالْمعْنَى: أَنه لَا يسمع إِلَّا ذكري، وَلَا يلتذ إِلَّا بتِلَاوَة كتابي، وَلَا يأنس إِلَّا

---

(١) في (ط) (قاضيا حوائجه).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٤).

بمناجاتي، وَلَا ينظر إِلَّا فِي عجائب ملكوتي، وَلَا يمد يَده إِلَّافيما فيه(١) رضائي وَرجله كَذَلِك. وَبِمَعْنَاهُ قَالَ ابْن هُبَيْرَة أَيْضا. انْتهى(٢).

وَأَقُول: هَذَا الَّذِي زَعمه أدق معنى هُوَ أبعد مَسَافَة مِمَّا قبله وَكَون الله عَزَّوَجَلَّ مسموع العَبْد ومبصره على مَا فِيهِ من عوج كَيفَ يَصح مثل هَذَا التَّأْوِيل فِي الْيَد وَالرجل مَعَ أَن تِلْكَ الرِّوَايَة الثَّابِتَة فِي الصَّحِيح وَهِي: "**فَبِي يسمع وَبِي يبصر**..."(٣) الخ تدفع هَذَا التَّأْوِيل وترده على عقبه.

قَالَ الطوفي: اتّفق الْعلمَاء مِمَّن يعْتد بقوله على أَن هَذَا مجَاز وكناية عَنْ نصْرَة العَبْد وتأييده، وإعانته حَتَّى كَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ نزل نَفسه من عَبده منزلَة الْآلَات الَّتِي يَسْتَعِين بهَا، وَلِهَذَا وَقع فِي رِوَايَة: «**فَبِي يسمع وَبِي يبصر [وَبِي]يبطش**(٤) **وبي يمشي**».

والاتحادية زَعَمُوا أَنه على حَقِيقَته، وَأَن الْحق تَعَالَى عين العَبْد، وَاحْتَجُّوا بمجيء جِبْرِيل فِي صُورَة دحْيَة، قَالُوا: فَهُوَ روحاني خلع صورته وَظهر بمظهر الْبشر، قَالُوا: وَالله سُبْحَانَهُ أقدر على أَن يظْهر فِي صُورَة الْوُجُود الْكُلِّي أَو بعضه. تَعَالَى الله عَمَّا يَقُول

---

(١) في (أ) (إلا إلى ما فيه) وفي (ط) تكررت (فيه) مرتين، ولعله سهو، والله أعلم.

(٢) نفس العزو المتقدم.

(٣) ليس هذا لفظ الصحيح، وقد أوردها الإمام الذهبي في ''تاريخ الإسلام'' ط: الكتاب العربي: (٥١/ ٣٦٣) وقال: لم أجد هذه اللفظة ثم ذكرها «**فبي يسمع وبي يبصر**» . اهـ

(٤) (بي) ساقطة من (أ).

الظَّالِمُونَ علوا كَبِيرا. انْتهى(١).

أَقُول: هَذَا الَّذِي ذكره من التَّنْزِيل لَا يَلِيق بجنابه سُبْحَانَهُ كَمَا قدمنَا فِي المصير(٢) إِلَى هَذَا الْمجَاز بِهَذَا الْوَجْه كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

فَكنت كالساعي إِلَى مثعب ... موائلا من سبل الراعد

وَأما مَا حَكَاهُ عَن الاتحادية فَلَيْسَ ذَلِك مِمَّا يسْتَحق التَّعَرُّض لرده.

وَقَالَ الْخطابِيّ: هَذَا مِثَال، وَالْمعْنَى: توفيق الله تَعَالَى لعبده فِي الْأَعْمَال الَّتِي يُبَاشِرهَا بِهَذِهِ الْأَعْضَاء، وتيسر الْمحبَّة لَهُ فِيهَا بِأَن يحفظ جوارحه عَلَيْهِ ويعصمه عَن مواقعة مَا يكرههُ الله تَعَالَى من الإصغاء إِلَى اللَّهْو بسمعه، وَمن النّظر إِلَى مَا نهى عَنهُ تَعَالَى ببصره، وَمن الْبَطْش فِيمَا لَا يحل لَهُ بِيَدِهِ، وَمن السَّعْي إِلَى الْبَاطِل بِرجلِهِ.

وَإِلَى هَذَا نحا الدَّاودِيّ وَمثله الكلاباذي وَعبر بقوله: أحفظه فَلَا يتَصَرَّف إِلَّا فِي محابي، لِأَنَّهُ إِذا أحبه كره لَهُ أَن يتَصَرَّف فِيمَا كرهه(٣) مِنْهُ. انْتهى(٤).

وَأَقُول: هَذَا يرجع إِلَى الْوَجْه الثَّانِي.

قَالَ ابْن حجر: وسابعها: قَالَ الْخطابِيّ أَيْضا: وَقد يكون عبَّر بذلك عَن سرعَة إِجَابَة الدُّعَاء وَالنُّجْح فِي الطّلب. وَذَلِكَ أَن مساعي الْإِنْسَان كلهَا إِنَّمَا تكون بِهَذِهِ

(١) نفس العزو المتقدم.
(٢) في (أ)، و(ط) (فالمصير).
(٣) في (أ)، و(ط) (يكرهه).
(٤) نفس العزو المتقدم، وهذا أحسن الوجوه.

الْجَوَارِح الْمَذْكُورَة.

وَقَالَ بَعضهم -وَهُوَ منتزع مِمَّا تقدم-: لَا تتحرك لَهُ جارحة إِلَّا فِي الله وَلله فَهِيَ كلهَا تعْمل بِالْحَقِّ للحق. انْتهى(١).

وَأَقُول: هَذَا الْوَجْه السَّابِع يرجع إِلَى الْوَجْه الثَّانِي، كَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ قَول الْبَعْض، هَذَا وَلَا يخفاك أَن جعل كنت سَمعه بِمَعْنى سامع دُعَائِهِ مجيبه إِلَى مَطْلُوبه فِيهِ من الْبعد مَا لَا يخفى على من يفهم تصاريف الْكَلَام ووجوه إفاداته.

إِذا عرفت مَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ هَذِه الْوُجُوه الَّتِي ذكرهَا ابْن حجر فِي الْفَتْح، وَعرفت مَا قُلْنَاهُ فِي كل وَجه مِنْهَا، فَاعْلَم أَن الَّذِي يظْهر لي فِي معنى هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي، أَنه إمداد الرب سُبْحَانَهُ لهَذِهِ الْأَعْضَاء بنوره الَّذِي تلوح بِهِ طرائق الْهِدَايَة، وتنقشع عِنْده سحب الغواية، وَقد نطق الْقُرْآن العظيم(٢) بِأَن الله سُبْحَانَهُ هُوَ نور السَّمَوَات وَالْأَرْض، وَقَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لما سُئِلَ هَل رأى ربه؟ قَالَ: «**نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ**»، وَهُوَ فِي الصَّحِيح(٣).

---

(١) نفس العزو المتقدم.

(٢) في (أ) (الكريم).

(٣) **رواية شاذة**، وقد بينت شذوذها في كتابي ''اللآلئ المنثورة على حديث رأيت ربي في أحسن صورة''.

فقلت: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: لَوْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- لَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُهُ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ سَأَلْتُ، فَقَالَ: «**رَأَيْتُ نُورًا**». قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ - =

=

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ». رواه مسلم، برقم: (١٧٨)، وبرقم: (١٧٨).

وهذا اللفظ جاء من طرق عن مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَبِي ذَرٍّ-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، به.

تفرد به: يزيد بن إبراهيم التستري، عن قتادة.

قال ابن عدي في "الكامل" (٩/ ١٧٣): وَهَذَا لَمْ يَرْوِهِ عَنْ قَتَادَةَ غَيْرُ يَزِيدَ، وَلا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ غَيْرَ مُعْتَمِرٍ. اهـ

وأورده الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٤١٩) من طريق يزيد التستري، **فقال**: تفرد به عن قتادة، وما رواه عنه سوى معتمر. اهـ

قلت: وهذا التفرد ضعيف لأمرين:

الأول: أن رواية يزيد التستري عن قتادة فيها كلام. **قال الحافظ** في "التقريب": ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين.اهـ **وقال ابن أبي حاتم** في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٥٣) عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: يزيد بن إبراهيم، عن قتادة ليس بذاك. اهـ

الثاني: مخالفته لكل من روى الحديث بلفظ: «**رَأَيْتُ نُورًا**»، وهم:

١) همام بن يحيى العوذي، عند مسلم، برقم: (١٧٨).

٢) عفان بن مسلم الباهلي، عند مسلم، برقم: (١٧٨).

٣) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، عند ابن حبان، برقم: (٥٨).

إذاً: فهي مخالفة شاذة.

قال الإمام النووي في "شرح مسلم" (٣/ ١٢): قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ لم تقع إلينا، ولا رأيتها في شيء مِنَ الْأُصُولِ. اهـ

وقال ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" (٥/ ٢٤٩٠): وَهَذَا لم يروه عَن قَتَادَة غير يزِيد هَذَا،

=

وَثَبت أَنه سُبْحَانَهُ محتجب بالأنوار، وَثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من دُعَائِهِ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] إِذا خرج إِلَى الصَّلَاة: «**اللَّهُمَّ اجْعَل فِي قلبِي نورا، وَفِي بَصرِي نورا، وَفِي سَمْعِي نورا، وَعَن يَمِيني نورا، وَخَلْفِي نورا، وَفِي عصبي نورا، وَفِي لحمي نورا، وَفِي دمي نوراُ، وَفِي شعري نورا، وَفِي بشري نورا**»، وَزَاد مُسلم: «**وَفِي لساني نورا، وَاجعَل فِي نَفسِي نورا، وَأعظم لي نورا**»(١).

وَأي مَانع من(٢) أَن يمد الله سُبْحَانَهُ عَبده من نوره فَيصير صافيًا من كدورات الحيوانية الإنسانية لاحقا بالعالم الْعلوِي، سَامِعًا بِنور الله، مبصرًا بِنور الله، باطشا بِنور الله، مَاشِيا بِنور الله، وَمَا فِي هَذَا من منع أَو من أَمر لَا يجوز على الرب سُبْحَانَهُ،

=
وَلَا عَن يزِيد غير مُعْتَمر بن سُلَيْمَان، وَكِلَاهُمَا ثقتان، وَحكي عَن يحيى بن معِين أَنه قَالَ: يزِيد فِي قَتَادَة لَيْسَ بذلك، وَأنكر عَلَيْهِ رِوَايَته. اهـ

وسئل عن هذا الحديث الإمام أحمد **فقال**: كما في "الجامع لعلوم الإمام أحمد-علل الحديث" (١٤/ ٥٤): ما زلت له منكرًا، وما أدري ما وجهه. اهـ

وقال سبط ابن الجوزي في "مرآة الزمان في تواريخ الأعيان" (١٥/ ٤٤٧): قال المصنف: ومع هذا فيه أحاديثُ فيها نظر، مثلُ: حديث أبي ذر في المعراج، قال: قلت: يا رسول الله، رأيتَ ربَّك؟ فقال: «**نورٌ أنَّى أَرَاه**»، وقد ضعَّفَه. اهـ

قلت: وله طريق أخرى غير محفوظة أيضا، أوردها ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٦/ ٧١) ثم قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنْ خَالِدٍ الحذاء غير محفوظ. اهـ

(١) رواه البخاري برقم (٦٣١٦)، ومسلم، برقم (٧٦٣) من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) (من) ساقطة من (أ).

وَقد سَأَلَهُ رسوله(١) [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَطَلَبه من ربه.

وَوصف الله(٢) عباده بقوله: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [التحريم:٨] الْآيَة.

وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُخَالف موارد الشَّرِيعَة، وَلَا مَا يُنَافِي إِدْرَاك عقول المتشرعين العارفين بِالْكتاب وَالسّنة، وَقد جعل الله سُبْحَانَهُ الْخُرُوج من ظلمات الْمعاصِي إِلَى أنوار الطَّاعَات خُرُوجًا من الظُّلُمَات إِلَى النُّور، وَورد فِي الْكتاب وَالسّنة من هَذَا الْجِنْس الْكثير الطّيب.

فَمَعْنَى الحَدِيث: كنت سَمعه بنوري الَّذِي أقدف فِيهِ، فَيسمع سَمَاعا لَا كَمَا يسمعهُ أَمْثَاله من بني آدم، وَكَذَلِكَ بَقِيَّة الْجَوَارِح(٣)، وَانْظُرْ فِي هَذَا الدُّعَاء الَّذِي طلبه رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَن يكون نور الله فِي سَمعه وبصره وَقَلبه وعصبه ولحمه وَدَمه وشعره وبشره وَلسَانه وَنَفسه، بل سَأَلَ رَبَّه أَن يمده بنوره خَلفه وأمامه، فلو أَن لنُور الله سُبْحَانَهُ قُوَّة لجَمِيع الْأَعْضَاء مَا طلبه سيد ولد آدم وَخير الخليقة.

وَالْحَال أَن الله(٤) قد جعله نورا لِعِبَادِهِ، فَكيف لَا يكون ذَلِك مَطْلُوبا لسَائِر الْعباد لما ينشأ عَنهُ من النَّفْع الْعَظِيم؟.

---

(١) في (أ) (وقد سأله رسول الله).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) وهذا الذي رجحه رَحِمَهُ اللَّهُ لا منافاة بينه وبين ما انتقده على الخطابي من أن معنى الحديث أن الله يسدد ويوفق أعضاءه للخير.

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

فَمن أمده الله سُبْحَانَهُ بنوره فِي جَمِيع بدنه صَار لاحقًا بالعالم الْعلوِي، وَمن أمد عضوا مِنْهُ بنوره صَار ذَلِك الْعُضْو نورانيًا.

فَإِن كَانَ من الْحَواس كَانَ لَهَا من الْإِدْرَاك مَا لم يكن لغيْرهَا من الْحَواس الَّتِي لم تمد بنور الله عَزَّوَجَلَّ، وَإِن كَانَ الْإِمْدَاد لعضو من الْأَعْضَاء غير الْحَواس صَار ذَلِك الْعُضْو قَوِيا فِي عمله الَّذِي يعْمل بِهِ مستنيرا إِذا عمل بِهِ الْإِنْسَان كَانَ عمله صَالحا مُوَافقا لما هُوَ الصَّوَاب، فاتضح لَك بِهَذَا معنى مَا فِي هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي أَي كنت بِمَا ألقيت على سَمعه وبصره وَيَده وَرجله من نوري، سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ، وَيَده الَّتِي يبطش بهَا، وَرجله الَّتِي يمشي بهَا. ثمَّ أوضح هَذَا الْمَعْنى بقوله: «**فَبِي يسمع، وَبِي يبصر، وَبِي يبطش، وَبِي يمشي**».

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: وَأسْندَ الْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد عَن أبي عُثْمَان [الحيري](١) أحد أَئِمَّة الطَّرِيق قَالَ: مَعْنَاهُ: كنت أسْرع إِلَى قَضَاء حَوَائِجه من سَمعه فِي الإسماع، وعينه فِي النّظر وَيَده فِي اللَّمْس، وَرجله فِي الْمَشْي(٢).

---

(١) في (أ) (الجيرني) وهذاخطأ، والصواب هو المثبت أعلاه كما في مصادر التخريج.

(٢) **ضعيف جدا**، رواه البيهقي في "الزهد الكبير" (صـ٢٧١) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو عُثْمَانَ -يَعْنِي: الْحِيرِيَّ- عَنْ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ، فَقَالَ: مَعْنَاهُ: كُنْتُ أَسْرَعَ إِلَى قَضَاءِ حَوَائِجِهِ مِنْ سَمْعِهِ فِي الاسْتِمَاعِ، وَبَصَرِهِ فِي النَّظَرِ، وَيَدِهِ فِي اللَّمْسِ، وَرِجْلِهِ فِي الْمَشْيِ.

فيه السلمي واسمه محمد بن الحسين، قال ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٣/ ٥٢): قَالَ أَبُو بكر الْخَطِيب: قَالَ لي مُحَمَّد بن يُوسُف الْقطَّان: كَانَ السّلمِيّ غير ثِقَة، وَكَانَ يضع للصوفية الْأَحَادِيث.اهـ.

=

وَحمله بعض متأخري الصُّوفِيَّة على مَا يذكرُونَهُ من مقَام الفناء والمحو وَأَنه الْغَايَة الَّتِي لَا شَيْء وَرَاءَهَا، وَهُوَ أَن يكون قَائِما بِإِقَامَة الله تَعَالَى، محبا بمحبته لَهُ، نَاظرا بنظره لَهُ من غير أَن تبقى مَعَه بَقِيَّة تناط باسم أَو تقف على رسم، أَو تتَعَلَّق بِأَمْر أَو تُوصَف بِوَصْف، وَمعنى هَذَا الْكَلَام أَنه [شهد] إِقَامَة الله تَعَالَى لَهُ حَتَّى قَامَ، ومحبته حَتَّى أحبه، وَنظر إِلَى عَبده حَتَّى أقبل نَاظرا إِلَيْهِ بِقَلْبِه.

وَحمله بعض أهل الزيغ على مَا يَدعُونَهُ من أَن العَبْد إِذا لَازم الْعِبَادَة الظَّاهِرَة والباطنة حَتَّى تصفى من الكدورات أَنه يصير فِي معنى الْحق، - تَعَالَى عَن ذَلِك علوا كَبِيرا - وَأَنه يفنى عَن نَفسه جملَة حَتَّى يشْهد أَن الله تَعَالَى هُوَ الذاكر لنَفسِهِ الموجد لنَفسِهِ، وَأَن هَذِه الْأَسْبَاب والرسوم تصير عدمًا صرفا فِي شُهُوده [وأنه](١) يعْدم فِي الْخَارِج، وعَلى الْأَوْجه كلهَا فَلَا تمسك فِيهِ للاتحاد، وَلَا لِلْقَائِلين بالوحدة الْمُطلقَة، لقَوْله فِي بَقِيَّة الحَدِيث: «**لَئِن سَأَلَنِي**»، «**وَلَئِن استعاذني**»، فَإِنَّهُ كالتصريح فِي الرَّد عَلَيْهِم انْتهى(٢).

تنبيه: أبو عبد الرحمن السلمي في هذا الموضع متأخر وهو صوفي ضال وضاع صاحب كتاب: نوادر الأصول، ومما كان يعتقده أن الولاية أفضل من النبوة.

وهناك أبو عبد الرحمن السلمي متقدم من التابعين يروي عن الصحابة إمام ثقة من رجال الشيخين، واسمه عبد الله بن حبيب السلمي الكوفي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) في(أ) و(ط) (أن).

(٢) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٤).

تَحْقِيق آراء الاتحادية(١) والصوفية:

وَأَقُول: أما مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ عَن أبي عُثْمَان فَهُوَ كالوجه السَّابِع الَّذِي حَكَاهُ ابْن حجر عَن الْخطابِيّ.

وَمَا ذكره عَن بعض أهل الزيغ هُوَ مَا ذكره [الخطابي](٢) فِي كَلَامه السَّابِق عَن الاتحادية، إِلَّا أَن هَذَا لَا يكون الِاتِّحَاد [فِيهِ] إِلَّا بعد الفناء، وَذَاكَ هُوَ اتِّحَاد مُطلق من الأَصْل فَكَانَا من هَذِه الْحَيْثِيَّة قولَانِ: وَيكون مَا حَكَاهُ عَن بعض متأخري الصُّوفِيَّة قولا ثَالِثا.

فَتكون الْوُجُوه الَّتِي وَجه بهَا قَوْله: «**كنت سَمعه** ...»إلخ(٣) عشرَة يَنْضَم إِلَى ذَلِك مَا ذَكَرْنَاهُ واخترناه، فَتكون الْوُجُوه أحد عشر وَجها.

وَأما مَا ذكره من الرَّد على مَا حَكَاهُ عَن بعض أهل الزيغ من قَوْله: «**لَئِن سَأَلَنِي**» «**وَلَئِن استعاذني**». فَوجه الرَّد أَنه يَقْتَضِي سَائِلًا ومسئولًا، ومستعيذًا ومستعاذا بِهِ. وَلَعَلَّه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لم يتَأَمَّل هَذَا الحَدِيث كَمَا يَنْبَغِي، فَإِنَّهُ لَو تَأمله لم يقْتَصر على مَا ذكره من السُّؤَال والاستعاذة، فَإِن الحَدِيث كُله يرد عَلَيْهِم، فَإِن قَوْله: «**من عادى لي**

---

(١) الاتحادية: هم القائلون بوحدة الوجود من الصوفية، وحقيقة مذهبهم: أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى ليس وجودها غيره، ولا شيء سواه البتة، وهم أتباع ابن عربي. "حقيقة مذهب الاتحادية" (٣،٤،٥)، بتصرف.

(٢) في(أ) (صقر الخطابي).

(٣) هكذا في(أ)، وفي (ب) (إلى آخره).

وليًا» يرد عَلَيْهِم لِأَنَّهُ يَقْتَضِي وجود مُعَاد ومُعَادِي ومُعَادَى لأَجله، وَيَقْتَضِي وجود مُوَالى ومُوَالي، وَيَقْتَضِي وجود مُؤْذِن ومُؤَذَّن، ومُحارِب ومُحارَب، ومُتَقرِّب ومُتَقَرَّب إِلَيْهِ، وَعبد ومعبود، ومُحِب ومُحَب، وَهَكَذَا إِلَى آخر الحَدِيث.

فَهُوَ جَمِيعه يرد على الاتحادية المتمسكين بِهِ من حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ.

فَإِن قلت: لَعَلَّه(١) اقتصر فِي الِاسْتِدْلَال على الرَّد عَلَيْهِم بذلك الْوَجْه الْمَأْخُوذ من ذَلِك اللَّفْظ لكَونه أوضح مِمَّا يُسْتَفَاد مِنْهُ الرَّد عَلَيْهِم فِي سَائِر أَلْفَاظ الحَدِيث.

قلت: لَيْسَ ذَلِك الْوَجْه أوضح من غَيره حَتَّى يكون لتأثيره على مَا عداهُ مزية بل هِيَ كلهَا مستوية من هَذِه الْحَيْثِيَّة.

بل الوضوح أظهر فِي قَوْله: «**وَمَا ترددت عَن شَيْء أَنا فَاعله ترددي عَن نفس الْمُؤمن**»، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي وجود مُتَرَدّد ومُتَرَدَّدٍ فِيهِ، وفاعل ومفعول، وَوُجُود نفس مُتَرَدّد فِيهَا وَهِي نفس العَبْد الْمُؤمن ومُتَرَدِّد وَهُوَ الْقَابِض لَهَا، وكاره للْمَوْت وَهُوَ الْمُؤمن وكاره لمساءته وَهُوَ الرب سُبْحَانَهُ.

---

(١) يقصد به ابن حجر.

منشأ الْخَطأ عِنْد الاتحاديين:

وَالْحَاصِل أَن قَول الاتحادية يقْضِي عقل كل عَاقل بِبُطْلَانِهِ وَلَا يحْتَاج إِلَى نصب الْحجَّة مَعَهم، وأصل الشُّبْهَة الدَّاخِلَة عَلَيْهِم مَنْقُول الثنوية، فَإِنَّهُم جعلُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِلَه الْخَيْر وإله الشَّرّ، فإله الْخَيْر النُّور، وإله الشَّرّ الظلمَة، وجعلوهما أصل الموجودات كلهَا، فَإِذا غلب النُّور صَار العَبْد نورانيًا، وَإِذا غلبت الظلمَة صَار العَبْد ظلمانيًا.

وغفلوا عَن كَون هَذَا الْمَذْهَب الكفري يرد عَلَيْهِم بادئ بَدْء، فَإِن الظلمَة غير النُّور، وَالشَّيْء الَّذِي حلا بِهِ غير هَذَا الْحَال، نعم قد يَقع الْغَلَط كثيرًا عِنْد إِطْلَاق لفظ الْوحدَة مَعَ تعدد مَعَانِيهَا، فَإِنَّهُ يُقَال: وحدة شُهُود، ووحدة قصود، ووحدة وجود.

فَالْأولى مَعْنَاهَا: أَنه لَا يشْهد إِلَّا الله، وَيقطع النّظرعما سواه(١) وَهَذِه وحدة محمودة.

وَالثَّانِيَة مَعْنَاهَا: لَا يقْصد إِلَّا الله، وَيقطع النّظر عَن قصد غَيره، وَهَذِه وحدة محمودة.

وَأما الثالثة:(٢) فَهِيَ الَّتِي جَاءَت على خلاف الشَّرْع وَالْعقل.

نسْأَل الله سُبْحَانَهُ أَن يهدينا إِلَى مَا يرضيه منا من طَرِيق لَا يقْدَح فِيهَا شكّ، وَلَا تعترض فِيهَا شُبْهَة، وَلَا يكون للشَّيْطَان علينا سَبِيل.

---

(١) في(أ) (عن سواه).

(٢) ويعني بها (وحدة الوجود)، وهي مصطلح قال به الحلولية الصوفية، ومعناه: (لايرى شيئا إلا ويرى الله فيه) تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

فضل السّمع على الْبَصَر فِي التأثر وَالاعْتِبَار:

وَاعْلَم أَنه لم يكن لدي عِنْد تأليف هَذَا الشَّرْح شَيْء من الشُّرُوح إِلَّا شرح الْفَتْح لِابْنِ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)، ولم يذكر فِيهِ وَجه تَقْدِيم قَوْله: «**كنت سَمعه**» على مَا بعده، مَعَ أَن الْآيَات الكونية والعبر الخلقية تتَعَلَّق بحاسة الْبَصَر أَكثر من تعلقهَا بحاسة السّمع، وَلَعَلَّ وَجه ذَلِك -وَالله أعلم-: أَن الْآيَات التنزيلية والعبر القولية إِنَّمَا تدْرك ابْتِدَاء بِالسَّمْعِ ولاحظ لِلْبَصَرِ فِيهَا، وَكَذَلِكَ سَائِر مَا شَرعه الله(٢) لِعِبَادِهِ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَقْوال أَو حِكَايَة أَفعَال، وَهِي لَا تدْرك ابْتِدَاء إِلَّا بِالسَّمْعِ، فَكَأَن السّمع مُخْتَصًّا بِالْآيَاتِ التنزيلية والعبر القولية، وَجَمِيع مَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَة.

وَلَا شكّ أَن مَا كَانَ بِهَذِهِ الْمنزلَة وعَلى هَذِه الصّفة من مشاعر الْإِدْرَاك أولى من غَيره مِنْهَا وأحق بالتقديم، مَعَ أَنه مشارك لِلْبَصَرِ فِي الْآيَات الكونية والعبر الخارجية بِوَجْه من الْوُجُوه؛ لِأَنَّهُ يصف الواصف لمن يسمع وَلَا يبصر مَا يُشَاهِدهُ فِي الْخَارِج فَيحصل لَهُ من الِاعْتِبَار والتفكر نصيب من ذَلِك، بِخِلَاف المبصر الَّذِي لَا يسمع فَإِنَّهُ لَا يُمكنهُ إِدْرَاك شَيْء من الْآيَات التنزيلية، وَلَا من العبر القولية، وَلَا من الشَّرِيعَة الْمَشْرُوعَة للعباد من الرب سُبْحَانَهُ وَمن نبيه [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وَالله أعلم.

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

إِجَابَة الدُّعَاءِ من مظَاهر محبَّة الله للْعَبد

قَوْله: «**وَإِن سَأَلَنِي لأعطينه**» بِاللَّامِ وَالنُّون فِي آخره(١)، وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَة: «**وَلَئِن استعاذني لأعيذنه**»، وَزَاد فِي رِوَايَة عبد الْوَاحِد لفظ: «عَبدِي» بعد «سَأَلَنِي». وَفِي ضبط «استعاذني» وَجْهَان:

الأول: بالنُّون بعد الذَّال الْمُعْجَمَة.

وَالثَّانِي: بِالْبَاء الْمُوَحدَة.

وَفِي حَدِيث أبي أُمَامَة: «**وَإِذا استنصرني نصرته**»، وَفِي حَدِيث أنس: «**وَإِذا نصحني نصحت لَهُ**».

وَفِي الحَدِيث دَلِيل على شُمُول النَّوَافِل للأقوال وَالْأَفْعَال، وَقد بَينا فِيمَا تقدم بعض مَا يدْخل تَحت لفظ النَّوَافِل، وَهِي كَثِيرَة جدا يضبطها أَن يُقَال: هِيَ كل مَا رغب الشَّرْع فِيهِ أَو وعد بالثواب عَلَيْهِ من غير حتم، وَظَاهر الصيغتين أَعنِي قَوْله: «**وَإِن سَأَلَنِي أَعْطيته**»، «**وَإِن استعاذني أعذته**» الْعُمُوم. وَهُوَ فِي الرِّوَايَة الثَّانِيَة الَّتِي ذكرناهَا أظهر لما فِيهَا من اللَّام الموطئة للقسم، فيجاب لَهُ كل مطلب، ويعاذ من كل مَا استعاذ مِنْهُ.

قَالَ ابْن حجر فِي "الْفَتْح": وَقد اسْتشْكل بِأَن جمَاعَة من الْعباد والصلحاء دعوا وبالغوا وَلم يجابوا؟

---

(١) في (أ)، و(ط) («**وإن سألني أعطيته وإن استعاذني أعذته**») ثم أتبع قوله: («**وإن سألني لأعطينه**») باللام والنون...

وَالْجَوَاب: أَن الْإِجَابَة تتنوع فَتَارَة يَقع الْمَطْلُوب بِعَيْنِه على الْفَوْر، وَتارَة يَقع وَلَكِن يتَأَخَّر لحكمة فِيهِ، وَتارَة قد تقع الْإِجَابَة وَلَكِن بِغَيْر الْمَطْلُوب حَيْثُ لَا تكون فِي الْمَطْلُوب مصلحَة ناجزة، وَفِي الْوَاقِع مصلحَة ناجزة، أَو أصلح مِنْهَا. انْتهى(١).

وَأَقُول: كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَن يرْبط هَذَا التقسيم(٢) بِالدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ لَا يقبل إِلَّا بذلك، وَقد أخرج أَحْمد بِإِسْنَاد لَا بَأْس بِهِ وَالْبُخَارِيّ فِي الْأَدَب الْمُفْرد وَالْحَاكِم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**مَا من مُسلم ينصب وَجهه لله فِي مَسْأَلَة إِلَّا أعطَاهُ الله إِيَّاهَا: إِمَّا أَن يَجْعَلهَا لَهُ وَإِمَّا أَن يدخرها لَهُ**»(٣).

وَأخرج أَحْمد وَالْبَزَّار وَأَبُو يعلى بأسانيد جَيِّدَة وَالْحَاكِم وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد من حَدِيث أبي سعيد الْخُدْرِيّ أَن النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**مَا من مُسلم يَدْعُو بدعوة لَيْسَ فِيهَا إِثْم وَلَا قطيعة رحم، إِلَّا أعطَاهُ الله بهَا إِحْدَى ثَلَاث: إِمَّا أَن يعجل لَهُ دَعوته، وَإِمَّا أَن يدخرها لَهُ فِي الْآخِرَة، وَإِمَّا أَن يصرف عَنهُ من السوء مثلهَا**»(٤)، فقد تضمن الحديث(٥) الأول صُورَتَيْنِ: إِمَّا التَّعْجِيل، وَإِمَّا التَّأْجِيل، وتضمن الحَدِيث الثَّانِي ثَلَاث صور: الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتين فِي الحَدِيث الأول

---

(١) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).

(٢) في (أ) (التفسير).

(٣) ذكره المؤلف فيما مضى وهو حديث حسن وقد تقدم تخريجه (ص: ٤٣٣).

(٤) ذكره المؤلف فيما مضى، وهو حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه (ص:٤٣٣)

(٥) في(أ)، و(ط) (هذاالحديث).

والثانية:(١) أن يصرف عَنهُ من السوء مثلهَا، وَورد أَيْضا مَا يدل على وُقُوع الْإِجَابَة وَلَا محَالة كَمَا فِي حَدِيث عَائِشَة عِنْد الْحَاكِم وَالْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط والخطيب عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا حذر من قدر وَالدُّعَاء ينفع مِمَّا نزل وَمِمَّا لم ينزل، وَإِن الْبلَاء لينزل فيتلقاه الدُّعَاء فيعتلجان إِلَى يَوْم الْقِيَامَة**» قَالَ الْحَاكِم: صَحِيح الْإِسْنَاد، وَتعقبه الذَّهَبِيّ فِي التَّلْخِيص بِأَن زَكَرِيَّا بن مُوسَى أحد رِجَاله وَهُوَ مجمع على ضعفه.

وَقَالَ الهيثمي فِي مجمع الزَّوَائِد: رَوَاهُ أَحْمد وَأَبُو يعلى بِنَحْوِهِ، وَالْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط وَرِجَال أَحْمد وَأبي يعلى وَأحد إسنادي الْبَزَّار رِجَاله رجال الصَّحِيح غير عَليّ بن عَليّ الرِّفَاعِي، وَهُوَ ثِقَة.

وَقد قدمنَا ذكر هَذَا الحَدِيث وَذكر مَا قيل فِي إِسْنَاده(٢).

وَقد تضمن أَن الدُّعَاء ينفع مِمَّا نزل وَمِمَّا لم ينزل. وَذَلِكَ يَشْمَل دفع كل الْبلَاء النَّازِل، وَأَنه يعتلج هُوَ وَالْبَلَاء إِلَى يَوْم الْقِيَامَة، فَيمكن أَن يجمع بَين الحَدِيث وَبَين حَدِيث أبي هُرَيْرَة وَأبي سعيد بِأَن دفع الْبلَاء يحصل بِالدُّعَاءِ على كل حَال.

وَأما إِذا كَانَ الدُّعَاء فِي مَطْلُوب من المطالب الَّتِي لَيست بِدفع للبلَاء فَيحْتَمل تِلْكَ الصُّور، وَيُؤَيّد هَذَا الْجمع مَا أخرجه ابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه، والضياء فِي المختارة من حَدِيث أنس عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه

(١) في (أ)، و(ط) (والثالثة).

(٢) نعم ذكره المؤلف فيما مضى، وهو حديث ضعيف، وقد تقدم تخريجها (ص: ٤١٥).

قَالَ: «**لَا تعجزوا فِي الدُّعَاء، فَإِنَّهُ لن يهْلك مَعَ الدُّعَاء أحد**». وَقد صَححهُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة الثَّلَاثَة فَلَا وَجه لتعقب الذَّهَبِيّ بِأَن فِي إِسْنَاده عمر بن مُحَمَّد الْأَسْلَمِيّ وَأَنه لَا يعرفهُ؛ لِأَنَّهُ قد عرفه هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة، وَلَو لم يعرفوه لم يصححوا الحَدِيث، لكنه حكى الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان عَن أبي حَاتِم أَنه مَجْهُول، وَقَالَ ابْن حجر فِي لِسَان الْمِيزَان: أَنه تساهل الْحَاكِم فِي تَصْحِيحه.

وَيُجَاب عَنهُ بِأَنَّهُ قد صَححهُ مَعَه ابْن حبَان والضياء وهما مَا هما؟! وَمَعْلُوم أَنَّهُمَا لَا يصححان إِلَّا حَدِيثا قد عرفا إِسْنَاده، وَمن علم حجَّة على من لم يعلم(١).

وَمِمَّا يدل على إِجَابَة الدُّعَاء على الْعُمُوم حَدِيث سلمَان عِنْد أبي دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم، وَقَالَ: صَحِيح على شَرط الشَّيْخَيْنِ، قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله حييّ [كريم] يستحي إِذا رفع الرجل يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَن يردهما صفرًا خائبتين**». وَأخرج الْحَاكِم وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد من حَدِيث أنس، قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله حييّ كريم يستحي من عَبده أَن يرفع إِلَيْهِ يَدَيْهِ ثمَّ لَا يضع فيهمَا خيرا**»(٢).

وَيدل على إِجَابَته على الْعُمُوم الْآيَاتِ الَّتِي قدمنَا ذكرهَا.

---

(١) ذكره المؤلف فيما مضى، وهو حديث الراجح ضعفه، وقد تقدم بيانه (ص:٤١١).

(٢) ذكره المؤلف فيما مضى وحديث سلمان حسن، وحديث أنس حسن لغيره، وقد تقدم (ص:٤٣٢).

أثر نوافل الصَّلاة وغيرها في محبَّة الله لعَبْدِهِ:

قَالَ ابْن حجر: فِي الحَدِيث عظم(١) قدر الصَّلَاة، فَإِنَّهُ نَشأ عَنْهَا محبَّة الله تَعَالَى للْعَبد الَّذِي تقرب بهَا، وَذَلِكَ لِأَن محل النجَاة الْقرْبَة، وَلَا وَاسِطَة فِيهَا بَين العَبْد وربه، وَلَا شَيْء أقرّ لعين العَبْد مِنْهَا، وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيث أنس الْمَرْفُوع: «**وَجعلت قُرَّة عَيْنِي فِي الصَّلَاة**»(٢). أخرجه النَّسَائِيّ وَغَيره بِسَنَد صَحِيح(٣)، وَمن كَانَت لَهُ قُرَّة عينه فِي

---

(١) هكذا في (أ)، وفي و(ط) (عظيم)وقد علق عليها.

(٢) وقد أفردت هذا الحديث في رسالة بعنوان: "بلوغ المنيا على حديث حُبِّب إليَّ من الدنيا" وهي مطبوعة بحمد الله.

(٣) **صحيح لغيره**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٩/ ٣٠٧)، والنسائي في "الصغرى" برقم (٣٩٣٩)، والبيهقي في "الكبرى" (٧/ ٧٨)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٣٥٣٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٣٢٢)، والبزار في مسنده، برقم (٦٨٧٨)، والطبراني في "الأوسط" برقم (٥٢٠٣)، وأبو عوانه في مستخرجه (٤٠٢٠) من طرق عن سَلَّام أَبِي الْمُنْذِرِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ، وَالطِّيبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**» رجاله ثقات عدا سلام بن سليمان المزني فإنه صدوق كما في التقريب.

وقد تابع سلام أربعة:

الأول: جعفر بن سليمان الضبعي، رواه النسائي في "الصغرى" برقم: (٣٩٤٠)، والبزار في مسنده، برقم (٦٨٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٦٠) من طريق سيار بن حاتم العنزي عنه عن ثابت عن أنس به، وسيار هذا مختلف فيه، وقد قال الحافظ: صدوق يهم.

وقد انتقدت روايته عن ثابت فقد نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨١) عن علي بن المديني أنه قال: أكثر جعفر -يعني ابن سليمان- عن ثابت وكتب مراسيل وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-. اهـ

=

=

الثاني: سلام بن أبي الصهباء، رواه ابن أبي عاصم في ''الزهد'' (٢٣٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في ''أخلاق النبي ﷺ'' (١/ ٨٨) من طريق أبي كامل الجحدري عنه عن ثابت عن أنس به.

وابن أبي الصهباء هذا قال أبو حاتم كما في ''الجرح والتعديل'' (٤/ ٢٥٧): هو شيخ. اهـ وقال البخاري في ''التاريخ الكبير'' (٥/ ١٩٥): مُنكَر الحديثِ.اهـ

الثالث -ولا يعتبر به-: يوسف بن عطية، ذكر ذلك ابن القيسراني في ''تذكرة الحفاظ'' (١٠٧) فقال: «**إِنَّ اللهَ جَعَلَ قُرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ، وَحَبَّبَ إِلَيَّ الطِّيبَ**...» الْحَدِيثَ. رَوَاهُ يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الصَّفَّارُ السَّعْدِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَيُوسُفُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.اهـ

قلت: وقال صاحب ''الكشف الحثيث'' (صـ٢٨٤): جرحه غير وَاحِد من الْعلمَاء، وَقد رَأَيْت فِي مَوْضُوعَات ابن الْجَوْزِيّ ذكر حَدِيثا فِي غسل الْميِّت، ثمَّ قَالَ: قَالَ ابن حبَان يقلب الْأَخْبَار وَيلْزق الْمُتُون لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ انْتهى، وَهَذَا يحْتَمل أَنه يضع لَهَا أَسَانِيد صَحِيحَة، وَيحْتَمل أَن لَا يضع السَّنَد لَكِن يهم وَالله أعلم.اهـ

قلت: ولعل من أجل هذا أورده الديلمي في ''الفردوس بمأثور الخطاب'' (٢/ ١٤٣).

الرابع -ولا يحتج به أيضا-: سَلام بن أبي خبْزَة رواه ابن عدي في ''الكامل'' (٤/ ٣١٣)، قال: الْحُبَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّسْتَرِيُّ بِالْبَصْرَةِ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَفْصٍ التُّومَنِيُّ، ثَنَا سَلامُ بْنُ أَبِي خُبْزَةَ، قَالَ: ثَنَا ثَابِتٌ الْبَنَّانِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**حُبِّبَ إِلَيَّ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ**».

وسلام ابن أبي خبزة هذا متروك الحديث فلا عبرة بمتابعته، ومن طريقه أيضا ما سيأتي متابعة علي بن زيد بن جدعان لثابت، وإنما ذكرت متابعته هنا هو والذي قبله من باب الفائدة وذكر ما جاء في الباب وإلا فلا عبرة به.

وقد تابع ثابت راويان:

الأول: إِسْحَاقُ بن عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، رواه الطبراني في ''الأوسط'' برقم (٥٧٧٢)، والعقيلي في ''الضعفاء الكبير'' (٤/ ٤٢٠)، والمرزي في ''تعظيم قدر الصلاة'' (٣٢١) من طريق يَحْيَى بْن

=

=

عُثْمَانَ، نا هِقْلٌ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ به، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: يحيى بن عثمان هو الحربي يرويه عن هقل بن زياد السكسكي، قال الحافظ في التقريب: صدوق تكلموا في روايته عن هقل. اهـ

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٤٢٠): يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ الْحَرْبِيُّ بَغْدَادِيٌّ عَنْ هِقْلٍ لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ.اهـ

العلة الثانية: هقل بن زياد قد خالفه الوليد بن مسلم، كما عند الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٩٤) فرواه عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة مرسلا.

قال الخطيب عقبه: تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ هَكَذَا مَوْصُولا هِقْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، وَلَمْ أَرَهُ إِلا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ عَنْ هِقْلٍ، وَخَالَفَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ فَرَوَاهُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُرْسَلا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَسًا.اهـ

قلت: رواية الوصل هي الصواب إلا أن رواية يحيى بن عثمان عن هقل وهي ضعيفة كما تقدم، وقد جودها من هذه الطريق العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٩٨).

الثاني ممن تابع ثابتا: علي بن زيد بن جدعان، رواه أبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (١/ ١٩٥) قال: حَدَّثَنَا حُبَابُ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّسْتَرِيُّ، نَا عُثْمَانُ بْنُ حَفْصٍ التَّوْبِيُّ، نَا سَلامٌ، نَا ثَابِتٌ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ به.

وفي هذا الإسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: علي بن زيد بن جدعان ضعيف.

العلة الثانية: عُثْمَانُ بْنُ حَفْصٍ التَّوْبِيُّ لم أجد من وثقه، وأورده ابن حبان في "الثقات" (٨/ ٤٥٥) وقال: يغرب.اهـ

وللحديث شاهد عن المغيرة بن شعبة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: رواها الطبراني في الأوسط برقم (١٠١٢) فقال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّقِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَيْسَانَ الْمِصِّيصِيّ قَالا: ثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، ثَنَا =

=

سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ».

إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن الحسن المصيصي لم أجد من وثقه.

العلة الثانية: موسى بن مسعود النهدي، قال الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف.

وصححه من هذا الوجه العلامة الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٩٤).

وله شاهد مرسل رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (٧٩٣٩) عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ لَيْثٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-: «**حُبِّبَ إِلَيَّ الطِّيبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ**».

وهذا إسناد ضعيف، فلَيثٌ وهو ابن أبي سليم ضعيف، وقد أرسله.

وله شاهد أيضا كما في مسند أبي حنيفة (٥٠) من طريق حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا-: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- لَمَّا مَرِضَ الْمَرَضَ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ خَفَّ مِنَ الْوَجَعِ...، وذكره بطوله، وفيه أن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ- قَالَ: «**ارْفَعُونِي، فَإِنَّهُ جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**» وهذا الحديث أصله في الصحيحين بدون هذه الزيادة، ورجال الإسناد حماد هو ابن أبي سليمان الأشعري حسن الحديث من رجال مسلم، وإبراهيم هو النخعي ثقة، والأسود هو ابن يزيد النخعي.

فالخلاصة: أن حديث الباب حسن بطريقه الأولى، إلا أن الدارقطني رجح فيها الإرسال كما في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٢/ ٤٠)، وأخبر أن حماد بن زيد قد رواه مرسلا وبعد البحث لم أجد مصدر رواية حماد بن زيد، فعلى أي حال فالحديث بمجموع ما ذكرت من شواهد ومتابعات وإن كانت ضعيفة إلا أنه بمجموعها يكون صحيحًا، وقد صححه جماعة من العلماء.

قال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

=

=

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٣٤٥): أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح.اهـ

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ط العلمية (٣/ ٢٥٤): وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.اهـ

وقال ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٥٠١):إِسْنَاد صَحِيح.اهـ

وقال العراقي: رواه النسائي والحاكم من حديث أنس بإسناد جيد، وضعفه العقيلي اهـ. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٩٥٦).

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ١٧٧): إسناده قوي.اهـ

وحسن هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٩٨)، وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٤٨)، وصححه في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٩٩)، والعلامة الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٤١)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في أحكام الجمعة (٦٩)، وكذلك صححه شيخنا محمد بن علي آدم الأتيوبي في ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١٥/ ٢٤٣).

وهنا ثلاثة تنبيهات:

التنبيه الأول: أورد هذا الحديث العقيلي من طريق أخرى كما تقدم عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ..به، وقال: هَذَا يَرْوِيهِ سَلَّامٌ الطَّوِيلُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ. وَسَلَامٌ فِيهِ لِينٌ.

وقد تبعه على هذا ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (٣/ ١٢٣٦).

قلت: وهذا يعني عنده أن أبا المنذر سلام المتقدم هو الطويل وليس كذلك كما بينا فيما مضى أنه سلام بن سليمان المزني البصري الكوفي الخراساني، وهو حسن الحديث، وليس هو سلام بن سليم التميمي فهذا متروك الحديث، وكل من عزى الحديث وخرجه وحسنه وصححه لم يقولوا بقول العقيلي هذا، فهو وهم منه وهو خلاف ما عليه جمهور أهل العلم الذين أوردوا هذا الحديث وتكلموا عنه.

وقد عقب على كلام العقيلي العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٤٢٥) فقال:

=

=

قلت: كذا قال، والحديث معروف من رواية سلام بن سليمان أبي المنذر المزني صدوق، رواه عنه النسائي (٢ / ١٥٦)، وغيره بأتم منه، وهو مخرج في المشكاة (٥٢٦١)، والروض النضير (٥٣).اهـ

وقال في موضع آخر في "الصحيحة" (٢/ ٢٦١) (تنبيه) لقد جرى الجمهور على التفريق بين سلام بن أبي الصهباء هذا وبين سلام بن سليمان المزني أبي المنذر الكوفي أصله من البصرة، الذي روى له النسائي عن ثابت عن أنس مرفوعا: «**حبب إلي من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرة عيني في الصلاة**». ومنهم ابن أبي حاتم فقال في الأول منهما (٢ / ١ / ٢٥٧) عن أبيه: شيخ. وقال عن الآخر (٢ / ١ / ٢٥٩): قال أبي: صدوق صالح الحديث.اهـ

التنبيه الثاني: قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٢٩٣): وأما ما استقر في هذا الحديث من زيادة ثلاث فلم أقف عليها إلا في موضعين من الإحياء؛ وفي تفسير آل عمران، من الكشاف، وما رأيتها في شيء من طرق هذا الحديث بعد مزيد التفتيش، وبذلك صرح الزركشي فقال: إنه لم يرد فيه لفظ ثلاث، قال: وزيادته محيلة للمعنى، فإن الصلاة ليست من الدنيا، قال: وقد تكلم الإمام أبو بكر ابن فورك على معناه في جزء، ووجه ما ثبت فيه الثلاث: ونحوه قول شيخنا في تخريج الرافعي تبعا لأصله: وقد اشتهر على الألسنة بزيادة: ثلاث، وشرحه الإمام أبو بكر ابن فورك في جزء مفرد، وكذلك ذكره الغزالي، ولم نجد لفظ ثلاث في شيء من طرقه المسندة، وقال في موضع آخر: قد وقفت على جزء للإمام أبي بكر ابن فورك أفرده للكلام على هذا الحديث وشرحه على أنه ورد بلفظ الثلاث، ووجهه وأطنب في ذلك، وقال في تخريج الكشاف: إن لفظ ثلاث لم يقع في شيء من طرقه وزيادته تفسد المعنى.اهـ

وقال الهروي في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص: ٨٩): وَأَمَّا زِيَادَةُ ثَلاثٌ الْوَاقِعَةُ فِي كَلامِ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ فَلا أَصْلَ لَهَا كَمَا قَالَهُ الْحُفَّاظُ وَإِنْ تَكَلَّفَ الإِمَامُ ابْنُ فُورَكَ فِي تَوْجِيهِهَا وَاللهُ أعلم.اهـ

قلت: رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٠/ ٤٩٩)، وابن سعد في الطبقات (١/ ١٩٢) من

=

=

طريق إِسْرَائِيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَت: كَانَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يُعْجِبُهُ مِنَ الدُّنْيَا ثَلَاثَةٌ: الطَّعَامُ، وَالنِّسَاءُ، وَالطِّيبُ، فَأَصَابَ ثِنْتَيْنِ، وَلَمْ يُصِبْ وَاحِدَةً، أَصَابَ النِّسَاءَ وَالطِّيبَ، وَلَمْ يُصِبْ الطَّعَامَ.

وإسناده كما ترى فيه علتان:

العلة الأولى: أبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن.

العلة الثانية: الإبهام.

العلة الثالثة: الشذوذ والمخالفة.

قال العلامة ابن القيم في زاد المعاد (١/ ١٤٥)، ومَنْ رَوَاهُ «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ» فَقَدْ وَهِمَ، وَلَمْ يَقُلْ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ثَلَاثٌ، وَالصَّلَاةُ لَيْسَتْ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي تُضَافُ إِلَيْهَا.اهـ

قلت: وروى نحوه أيضا الكلاباذي في بحر الفوائد (٧) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرِ بْنِ حَاتِمٍ أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْحَضْرَمِيُّ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حدثنا سَلامٌ أَبُو الْمُنْذِرِ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّمَا حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا ثَلاثٌ: الطِّيبُ، وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: محمد بن حاتم الأرينجي لم أجد من وثقه.

العلة الثانية: محمد بن بجير البجيري انفرد بتوثيقه ابن حبان.

العلة الثالثة: محمد بن مخلد الحضرمي، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٣١): ضعفه الْأَزْدِيّ.

العلة الرابعة: الشذوذ والمخالفة للروايات كلها.

وقد أورد الحديث السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (صـ ١٠٦) وقال: حديث «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطِّيبُ، وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» النسائي والحاكم من

=

شَيْء فَإِنَّهُ يود أَن لَا يُفَارِقهُ وَلَا يخرج مِنْهُ؛ لِأَن فِيهِ نعيمه وَبِه تطيب حَيَاته، وَلَا يحصل ذَلِك للعابد إِلَّا بالمصابرة على النصب فَإِن السالك عرضة الْآفَات والفتور".

انْتهى(١).

أَقُول: خص فِي كَلَامه هَذَا من بَين النَّوَافِل نوافل الصَّلَاة مَعَ أَن نوافل الصّيام وَالْحج وَالصَّدَقَة وَنَحْوهَا ورد فِيهَا مَا ورد فِي التَّرْغِيب فِي نوافل الصَّلَاة.

وَبَعضهَا ورد فِي نوافله مَا أجره أعظم من أجر نوافل الصَّلَاة كَمَا فِي أَحَادِيث التَّرْغِيب فِي ذَلِك، وَقد قدمنَا طرفا مِنْهَا.

وَلَا وَجه لذَلِك فَإِن الحَدِيث صرح بِعُمُوم النَّوَافِل وَهِي تَشْمَل كل نَافِلَة، ونوافل كل نوع مَا خرج عَن فَرَائِضه مَعَ التَّرْغِيب فِي فعله.

فَإِن قَالَ: إِنَّه خص نوافل الصَّلَاة لما لَهَا من المزية، فَهَذِهِ المزية إِنَّمَا ترْتَفع بارتفاع مَا وعد بِهِ عَلَيْهَا من الثَّوَاب، وَقد ذكرنَا أَنه ورد فِي بعض نوافل غَيرهَا مَا هُوَ أَكثر ثَوابًا من بَعْضهَا.

حديث أنس بدون لفظ ثلاث.اهـ

التنبيه الثالث: يعزو بعضهم زيادة في أول الحديث ولا أصل لها في جميع المصادر التي وقفت عليها وهي قوله: «**حُبِّبَ إلى كلِّ امرئٍ شيء، وحُبِّبَ إليَّ النساء والطِّيبُ، وجعلت قرة عيني في الصَّلاة**».

وقد بين أن لا أصل لها العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١٤/ ١٠٢٤).

(١) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).

وَمَا ذكره من الِاسْتِدْلَال بِحَدِيث: «**وَجعلت قُرَّة عَيْني فِي الصَّلَاة**»، فَهُوَ غير مُنَاسِب لِأَن سِيَاق الْكَلَام فِي بَيَان عظيم(١) أجر نوافل الصَّلَاة للْمُصَلِّي، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ شَيْء يحصل بِهِ التَّلَذُّذ لفاعل ذَلِك، وَلَيْسَ من الْجَزَاء الْمَوْعُود بِهِ.

لَكِن كَون الصَّلَاة جعلت قُرَّة عين رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِيهَا مما(٢) يُحَرك نشاط الراغبين فِي الْخَيْر إِلَى الاستكثار مِنْهَا، وَأَن تكون قُرَّة أَعينهم فِي الصَّلَاة كَمَا كَانَت قُرَّة عينه فِي الصَّلَاة، وَهَذِه الصَّلَاة الَّتِي كَانَت فِيهَا قُرَّة عين رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] تتَنَاوَل الْفَرَائِض والنوافل.

وَهَكَذَا مِمَّا يرغب فِي الصَّلَاة قَوْله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**يَا بِلَال أَرحْنَا بِالصَّلَاةِ**» أَي: روحنا بنفعها(٣) وَذَلِك وَإِن كَانَ مورده صَلَاة الْفَرَائِض لَكِن لنوافلها نصيب من هَذَا الرّوح.

قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح(٤): "وَفِي حَدِيث حُذَيْفَة فِي الزِّيَادَة يَعْنِي حَدِيث الْبَاب: وَيكون من أوليائي وأصفيائي، وَيكون جاري مَعَ النَّبِيين وَالصديقين وَالشُّهَدَاء فِي الْجنَّة"(٥).

(١) في (أ) (عظم).
(٢) في (أ) (ما يحرك).
(٣) في (أ) (بفعلها).
(٤) "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).
(٥) **ضعيف جدا**، رواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" برقم (٨١٧٠) فقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، =

=

ثَنَا أَبُو الزِّنْبَاعِ رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رُزَيْقٍ، ثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدَةُ، حَدَّثَنِي زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: به.

وهذا إسناد ضعيف، فيه إسحاق بن إبراهيم وهو ابن العلاء بن زبريق، قال الحافظ المزي في «إكمال تهذيب الكمال»- ط العلمية (١/ ٣٢٦): وفي كتاب الآجري: سُئل أبو داود عنه؟ فقال: ليس هو بشيء. قال أبو داود، قال لي ابن عوف: ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق يكذب.اهـ

قلت: وله متابعه أخرى رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥/ ٤٤) من طريق إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْكَعْبِيِّ، نا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، يقول: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ، يقول: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: ... به.

وأشار إلى ذلك أبو نعيم عقب الحديث بقوله: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ، وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْعَكِّيِّ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ مِثْلَهُ.

وفيه إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، قال الحافظ في التقريب: هالك يأتي بمناكير عن الأثبات.

وقد أورد هذا الحديث ابن حجر في «زهر الفردوس» الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس (٣/ ١٧٤)، وضعفه العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٣/ ٦٧٥).

تنبيه: في إسناد أبي نعيم تصحيف رُزيق وصوابه زبريق الذي ذكرته، وهذا مستفاد من الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وإلا فمن ينظر للإسناد بما هو عليه مصحفا بإسحاق بن إبراهيم بن رزيق -وهو راوي ثقة- يجد رجاله ثقات وهو متصل، ولذلك حسنه واستغربه بهذا الإسناد الحافظ في الفتح (١١/ ٤١٦)، وجوده ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ت الفحل (ص٧٧٣) فقال: وهذا إسناد جيد وهو غريب جدًا.اهـ

وكذا من جاء بعدهم يصححه بناء على ما سبق فهذه الفائدة العزيزة في موازين حسنات العلامة الألباني -بإذن الله- لأني فعلا كنت قد احترت كون الحديث رجاله ثقات وظاهره الاتصال ثم استغربت من قول أبي نعيم عقبه: غريب، وكذا ابن رجب استغربه جدا، فبعد البحث أراحنا إمام

=

الْعِصْمَة والقرب الَّتِي فِي هَذَا الحَدِيث:

وَقد تمسك بِهَذَا الحَدِيث بعض الجهلة من أهل النَّحْل والرياضة، فَقَالُوا: الْقلب إِذا كَانَ مَحْفُوظًا مَعَ الله تَعَالَى كَانَت خواطره معصومة من(١) الْخَطَأ.

وَتعقب ذَلِك أهل التَّحْقِيق من أهل الطَّرِيق فَقَالُوا: لَا يلْتَفت إِلَى شَيْء من ذَلِك إِلَّا إِذا وَافق الْكتاب وَالسّنة، والعصمة إِنَّمَا هِيَ للأنبياء، وَمن عداهم قد يُخطئ، فقد كَانَ عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- رأس(٢) الملهمين(٣)، وَمَعَ ذَلِك فَكَانَ رُبمَا رأى الرَّأْي فيخبره بعض الصَّحَابَة بِخِلَافِهِ فَيرجع إِلَيْهِ وَيتْرك رَأْيه، فَمن ظن أَنه يَكْتَفِي بِمَا وَقع فِي خاطره عما(٤) جَاءَ بِهِ الرَّسُول [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فقد ارْتكب أعظم الْخَطَأ، وَأما من بَالغ مِنْهُم فَقَالَ: حَدثنِي قلبِي عَن رَبِّي. فَهُوَ أَشد خطأ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَن أَن يكون قلبه إِنَّمَا حَدثهُ عَن الشَّيْطَان وَالله الْمُسْتَعَان" انْتهى(٥).

= هذا العصر بالبيان الشافي، وهو نفسه كان قد تحير من هذا الإسناد، فالحمد لله على توفيقه إياه راجع كلامه من الضعيفة وقد تقدم العزو إليه.

(١) في (أ) (عن).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) تقدم بيانه (ص: ٩٣).

(٤) في (أ) (مما).

(٥) «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٥).

مَتى نسلم بآراء أهل الْولايَة وخواطرهم:

أَقُول: قد قدمنَا فِي أول هَذَا الشَّرْح أَن أهل الْولَايَة إِذا لم تكن أَعْمَالهم موزونة بميزان الْكتاب وَالسّنة فَلَا اعْتِدَاد بهَا، وكررنا ذَلِك، وَمَعْلُوم أَن أَوْلِيَاء الله إِذا لم يجْعَلُوا كَلَامه وَكَلَام رَسُوله قدوتهم ويمشون على صراطها السوي لم يَصح لَهُم هَذَا الانتساب إِلَى الله عَزَّوَجَلَّ.

وَكَيف يكون وليا [لله] سُبْحَانَهُ من يعرض عَمَّا شَرعه لِعِبَادِهِ ودعاهم إِلَيْهِ ويشتغل بزخارف الْأَحْوَال، وخواطر السوء ويؤثرها على كَلَام من هُوَ ولي لَهُ؟! فَإِن هَذَا هُوَ بالعدو أشبه مِنْهُ بالولي.

وَلَيْسَ الْكَلَام فِيمَن كَانَ حَاله هَذَا الْحَال، بل الْكَلَام فِيمَن يستكثر من أَنْوَاع الطَّاعَة الَّتِي رغب إِلَيْهَا الشَّرْع مُقَيّدا لكل موارده ومصادره بِالشَّرْعِ، فَإِن لهَذِهِ الطَّاعَات أثرا عَظِيما فِي صَلَاح بَاطِنه وَوُقُوع خواطره فِي الْغَالِب مُطَابقَة للصَّوَاب.

وَكَيف لَا يكون هَكَذَا وَقد صَار محبوبًا لله، وَكَانَ سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ، وَيَده التي(١) يبطش بهَا، وَرجله الَّتِي يمشي(٢) بهَا، فبه يسمع، وَبِه يبصر، وَبِه يبطش، وَبِه يمشي، كَمَا وَقع فِي هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي.

وَأي رُتْبَة أَعلَى من هَذِه، وَأي مزية أكبر مِنْهَا؟ والمحب فِي بني آدم يُؤثر محبوبه على نَفسه، ويقدمه عَلَيْهَا بأبلغ جهده وَغَايَة طاقته حَتَّى قَالَ بعض المحبين لمحبوبه شعرًا:

---

(١) في (ط) (الذي).

(٢) هكذا في (أ) وفي (ط) (الذي) والصواب المثبت ههنا لوروده في نص الحديث.

وَلَـو قلـت طـأ فِـي النَّـار أعلـم أَنـه | رضَـا لَـك أَو مـدنٍ لنـا مـن وصـالك
لقربــت رجْلــي نَحوهَــا ووطيتهــا | هـدى مِنْك لي أَو ضلة من ضـلالك
لَــئِن سَــاءَنِي أَن نلتنــي بمســاءة | لقــد ســرني أَنِّــي خطـرت ببالــك

وَقَالَ آخر:

وَلَقَــد ذكرتــك والرمــاح نواهــل | مني وبيض الْهِنْد تقطر من دمي
فــوددت تَقْبِيــل الرمــاح لِأَنَّهَــا | لمعــت كبــارق ثغــرك المتبســم

وَقَالَ آخر:

ذكرتــك والخطــى تخطــر بَيْننَــا | وَقـد نهلـت منـا المثقفـة السـمر

فَإِذا كَانَ هَذَا فِي الْحبّ البشري الَّذِي هُوَ نوع من أَنْوَاع مخلوقات الرب الَّتِي لَا تدخل تَحت حصر، وَلَا تتطرق إِلَيْهَا إحاطة، فَكيف لَا يصنع الله عَزَّوَجَلَّ لمحبوبه من تيسر(١) الْخَيْر والحماية عَن الْجِنَايَة، وَحفظ الخواطر عَن الزيغ مَا يصير بِهِ ملكي الْأَفْعَال والأقوال، وَإِن كَانَ بشري الْخلقَة وَهُوَ الْقَادِر الْقوي الَّذِي لَا يتعاظمه شَيْء: وَمِمَّا يُشِير إِلَى صدق غَالب خواطر أهل الْإِيمَان حَدِيث: «**اتَّقوا فراسة الْمُؤمن فَإِنَّهُ يرى بِنور الله**» وَهُوَ حَدِيث حسن كَمَا قدمنَا(٢).

وَالْحَاصِل: أَن الخواطر الكائنة من أهل الْولَايَة إِذا لم تخَالف الشَّرْع فَيَنْبَغِي أَن تكون مسلمة لَهُم لكَوْنهم أحباء الله وأولياؤه، وَأهل طَاعَته وصفوة عباده.

---

(١) هكذا وردت في (أ) بينما في(ط) (تيسير).

(٢) تقدم بيانه وهو حديث حسن لغيره (ص: ٩٣).

وَلَيْسَ لمن كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِم كالبهيمة بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَان، أَو كالإنسان بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَلَائِكَة أَن يُنكر عَلَيْهِم شَيْئا لَا يُخَالف الشَّرِيعَة، فَإِن خَالف شَيْئا مِنْهَا فَهِيَ الجسر الَّذِي لَا يصل أحد إِلَى مراضي الله(١) إِلَّا بالمرور مِنْهُ، وَالْبَاب الَّذِي من دخل من غَيره ضل وَزَل وَقل وذل.

يَـا سـالكا بَـين الأسـنة والقنـا إِنِّـي أَشـمّ عَلَيْـك رَائِحَـة الـدَّم

ولا شك وَلَا ريب أَن من جعل مَا امتن بِهِ الله(٢) على عباده الصَّالِحين المستكثرين من نوافل(٣) الْعِبَادَات [فِي هَذَا الحديث](٤) من الْمحبَّة لَهُم، وَمَا ترَتّب عَلَيْهَا عصمَة كعصمة الْأَنْبِيَاء مُخطئ مُخَالف للْإِجْمَاع، فَإِن الْعِصْمَة بِهَذَا الْمَعْنى خص الله سُبْحَانَهُ بهَا رسله وَمَلَائِكَته وَلم يَجْعَلهَا لأحد من خلقه.

فَإِن هَذَا الْمقَام هُوَ مقَام النُّبُوَّة لَا مقَام الْوَلَايَة، وَلَا يُخَالف فِي ذَلِك إِلَّا جَاهِل أَو زائغ، وَلَكِن الشَّأْن فِيمَا تستلزمه هَذِه الْمحبَّة من الرب سُبْحَانَهُ وَمَا يتأثر عَن قَوْله: **«كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ، وَيَده الَّذِي(٥) يبطش بهَا، وَرجله الذي (٦) يمشي بها»**، فَإِن هَذَا يدل أبلغ دلَالَة ويفيد أَعلَى مفَاد أَن من وَقع لَهُ

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ) (أنواع).

(٤) سقط من (أ).

(٥) في (أ) (التي).

(٦) في (أ) (التي).

ذَلِك من جناب رب الْعِزَّة كَانَ مثبتا أكمل تثبيت، وموفقا أعظم توفيق، وَرَبك يخلق مَا يَشَاء ويختار، لَا مَانع لما أعْطى، وَلَا معطي لما منع.

وَأما مَا حَكَاهُ عَمَّن بَالغ مِنْهُم فَقَالَ: حَدثنِي قلبِي عَن رَبِّي، فَلَيْسَ هَذَا من الخواطر، بل من الرِّوَايَة المكذوبة، وَالْكَلَام المفترى إِن كَانَ قَائِله كَامِل الْعقل، وَإِلَّا فغالب مَا تصدر مثل هَذِه الدَّعَاوَى العريضة عَن المصابين بعقولهم، المخالطين فِي إدراكهم، وَلَيْسَ على مَجْنُون حرج، وَلَيْسَ أحباء الله سُبْحَانَهُ هم هَؤُلَاءِ، بل الْكَلَام فِي أحبائه [الَّذين] ذكرهم الله فِي هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي ولسان حَالهم:

أَهلا بِمَا لم أكن أَهلا لموقعه ... قَول المبشر بعد الْيَأْس بالفرج
لَك الْبشَارَة فاخلع مَا عَلَيْك فقد ... ذكرت ثمَّ على مَا فِيك من عوج

الْفَصْل الرَّابِع:
قيمَة هَذَا الحَدِيث فِي بَاب السلوك والأخلاق

الْإِحْسَان والمفروضات الباطنية:

وَحكى ابْن حجر فِي "الْفَتْح" عَن الطوفي أَنه قَالَ: هَذَا الحَدِيث أصل فِي السلوك إِلَى الله تَعَالَى، والوصول إِلَى مَعْرفَته ومحبته، وَطَرِيقَة أَدَاء المفروضات الْبَاطِنَة وَهِي الْإِيمَان، وَالظَّاهِرَة وَهِي الْإِسْلَام، والمركب مِنْهُمَا وَهُوَ الْإِحْسَان، كَمَا تضمنه حَدِيث جِبْرِيل -عَلَيْهِ السَّلَام-، وَالْإِحْسَان يتَضَمَّن مقامات السالكين من الزّهْد وَالْإِخْلَاص والمراقبة وَغَيرهَا. انْتهى(١).

أَقُول: قد عرفناك فِيمَا سلف أَن مِمَّا افترضه الله(٢) على عباده ترك الْمُحرمَات، فَتَركهَا فَرِيضَة من فَرَائض الله سُبْحَانَهُ، فَقَوله: أَدَاء المفروضات الْبَاطِنَة وَهِي الْإِيمَان، وَالظَّاهِرَة وَهِي الْإِسْلَام لَا يَشْمَل جَمِيع فَرَائض الله.

وَبَيَانه أَن الْإِيمَان هُوَ كَمَا قَالَه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي جَوَاب من سَأَلَهُ عَن الْإِيمَان: «أَن تؤمن بِاللَّه وَمَلَائِكَته وَكتبه وَرُسُله وَالْقدر خَيره وشره»، فَلم يَشْمَل جَمِيع

(١) «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٣٤٥).
(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

المفروضات الْبَاطِنَة، فَإِن مِنْهَا لَا يتَعَلَّق بِشَيْء من الاعتقادات الْبَاطِلَة، وَلَا يحْسد، وَلَا يعجب، وَلَا يتكبر وَلَا يشوب عمله رِيَاء، وَلَا نِيَّته عدم خلوص، وَلَا يستخف بِمَا أوجب الله عَلَيْهِ تَعْظِيمه، وَلَا يبطن غير مَا يظهره(١) حتى يكون ذا وجهين، وَغير ذَلِك من الْأُمُور القلبية الَّتِي هِيَ عِنْد من يتفكر فِي الْأُمُور ويتفهم الْحَقَائِق كَثِيرَة جدا، والتكليف(٢) بهَا شَدِيد، والوعيد عَلَيْهَا عتيد، والحريص على دينه إِذا لم يجاهدها(٣) كُلية المجاهدة هلك من حَيْثُ لَا يشْعر، وَذهب عَلَيْهِ أجر أَعماله الظَّاهِرَة وَهُوَ لَا يدْرِي.

فَترك هَذِه هُوَ من أعظم مَا افترضه الله(٤) على عباده، وَهِي غير دَاخِلَة فِي خِصَال الْإِيمَان الَّتِي اشْتَمَل عَلَيْهَا الحَدِيث، فَإِن الرجل قد يُؤمن بِاللهَّ وَمَلَائِكَته وَكتبه وَرُسُله، وَالْقدر خَيره وشره وَهُوَ مُشْتَمل على شَيْء من هَذِه الْمعاصِي الْبَاطِنَة.

وَبَيَان ذَلِك أَنَّك لَو كشفت مَا عِنْده فِي الْإِيمَان بِاللهَّ لوجدته مُؤمنا بِهِ لَا يَعْتَرِيه فِي ذَلِك شكّ وَلَا شُبْهَة، وَكَذَلِكَ لَا يشك فِي الْمَلَائِكَة وَفِي كتب الله وَرُسُله، وَكَون الْأَمر بيد الله عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ الْقَابِض الباسط النافع الضار، فَهَذِهِ [يجدها] الْإِنْسَان عِنْد كل أحد من الْمُسلمين، وَإِذا كشفت عَن هَذِه الْأُمُور الْبَاطِنَة وجدت عباد الله مُخْتَلفين

---

(١) في (أ) (يظهر).

(٢) في (أ) (والتكلف).

(٣) في (أ) (يجاهد نفسه كلية المجاهدة).

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

فِيهَا لَا يَنْزِعهَا الله سُبْحَانَهُ إِلَّا من قُلُوب خَاصَّة الْخَاصَّة.

وَمَا أحسن مَا روي عَن بعض كفار الْهِنْد الوثنية بعد إِسْلَامه أَنه قَالَ: "جاهدت نَفسِي فِي كسر الوثن الَّذِي كنت أعبده لَيْلَة فَغَلَبْتهَا وكسرته، وَأَنا فِي جِهَاد لَهَا نَحْو عشْرين سنة فِي كسر الْأَصْنَام الْبَاطِنَة فَلم أقدر عَلَيْهَا، وَلَا نفع جهادي لَهَا أبدا".

وَمن فكر فِي هَذَا النَّوْع الإنساني وجد غَالب مصائب دينه من الْمعاصِي الْبَاطِنَة، وَوجد الْمعاصِي الظَّاهِرَة بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَاطِنَة أقل خطرًا وأيسر شرا؛ لِأَنَّهُ قد يمْنَع عَنْهَا الدّين، وَقد يمْنَع عَنْهَا الْحيَاء وَحفظ الْمُرُوءَة، وَأما البلايا الْبَاطِنَة فَهِيَ إِذا لم يَزع حاملها وازع الدّين لم يقْلع عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُور لَا يطلع عَلَيْهَا النَّاس حَتَّى يستحي ويحاشى ويحافظ على مروءته.

طَهَارَة الْبَاطِن وأثرها فِي مَرْكَز الإِنْسَان من الْوَلَايَة:

وَبِالْجُمْلَةِ فَمن قدر على تصفية بَاطِنه من هَذِه الأدناس فقد دخل من بَاب الْولَايَة الْكُبْرَى، وَتمسك بأوثق أَسبَابهَا؛ لِأَنَّهُ قد خلص من أعظم موانعها، وَأَشد القواطع عَنْهَا، وَصَارَ بَاطِنه قَابلا لأنوار التَّوْفِيق مستعدًا للظفر بالمنازل الْعَالِيَة والمزايا الجميلة التِي هِي أس الْولَايَة الْعُظْمَى، وأساس الْهِدَايَة الْكُبْرَى، وركن الْإِيمَان الْقوي، وعماد الْإِخْلَاص السوي.

وَإِذا تقرر لَك عدم اشْتِمَال خِصَال الإيمان على جَمِيع الْأُمُور الْبَاطِنَة، فكذلك[١] مَا

---

(١) في (أ) (وكذلك).

ذكره من اشْتِمَال الْإِسْلَام على الْفَرَائِض الظَّاهِرَة، فَإِنَّهُ غير مُسلم؛ لِأَن الْإِسْلَام هُوَ الَّذِي ذكره النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي جَوَاب سُؤال من سَأَلَهُ عَن الْإِسْلَام فَقَالَ: «**أَن تقيم الصَّلَاة، وتؤتي الزَّكَاة، وتحج الْبَيْت، وتصوم رَمَضَان، وَتشهد أَن لَا إِلَه إِلَّا الله**»(١)، فقد اقْتصر [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي بَيَان مَاهِيَّة الْإِسْلَام على هَذِه الْخمس، والفرائض الظَّاهِرَة كَثِيرَة جدا يصعب حصرها، وتتعسر الْإِحَاطَة بهَا، وناهيك أَن رَأس الْفَرَائِض الظَّاهِرَة الْجِهَاد وَلَيْسَ من جملَة الْخمس الَّتِي اشْتَمَل عَلَيْهَا حَدِيث الْإِسْلَام، فَلَا نطيل بذكرها فَإِنَّهَا مَعْرُوفَة لكل ذِي علم وَفهم.

الطَّرِيق إِلَى طَهَارَة الْبَاطِن:

وَيحسن أَن نبين هَهُنَا الزواجر عَن بعض الْمعاصِي الْبَاطِنَة حَتَّى يكون ذَلِك بعدمَا قدمْنَاهُ من التحذير مِنْهَا كالدواء لدائها العضال، وكالترياق لسمها الْقَتَّال.

فَاعْلَم أَن عُمْدَة الْأَعْمَال الَّتِي تترتب عَلَيْهَا صِحَّتهَا أَو فَسَادهَا هِيَ النِّيَّة وَالْإِخْلَاص، وَلَا شكّ أَنَّهُمَا من الْأُمُور الْبَاطِنَة.

فَمن لم تكن نِيَّته صَحِيحَة لم يَصح عمله الَّذِي عمله، وَلَا أجره الْمُتَرَتب عَلَيْهِ، وَمن لم يخلص عمله لله سُبْحَانَهُ فَهُوَ مَرْدُود عَلَيْهِ مَضْرُوب بِهِ فِي(٢) وَجهه، وَذَلِكَ كالعامل الَّذِي يشوب نِيَّته بالرياء، قَالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ

---

(١) حديث جبريل المشهور، وقد تقدم تخريجه.

(٢) ساقطة من (أ).

ٱلدِّينَ ﴾[البينة: ٥](١).

وفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عمر بن الْخطاب -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لكل امْرِئ مَا نوى، فَمن كَانَت هجرته إِلَى الله وَرَسُوله فهجرته إِلَى الله وَرَسُوله، وَمن كَانَت هجرته إِلَى دنيا يُصِيبهَا أَو امْرَأَة يَتَزَوَّجهَا فهجرته إِلَى مَا هَاجر إِلَيْهِ**»(٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عائشة(٣) فِي قصَّة الْجَيْش الَّذِي يَغْزُو الْكَعْبَة فيخسف بهم، قَالَت: قلت: يَا رَسُول الله، كَيفَ يخسف بأولهم وَآخرهمْ وَفِيهِمْ أسواقهم وَمن لَيْسَ مِنْهُم؟ قَالَ: «**يخسف بأولهم وَآخرهمْ ثمَّ يبعثون على قدر نياتهم**»(٤)، وَأخرج ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد حسن من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِنَّمَا يبْعَث النَّاس على نياتهم**»(٥)، وَأخرجه أَيْضا من

---

(١) ورد في (أ) ﴿واعبدوا الله مُخلصين لَهُ الدّين﴾ وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٦٨٩)، ومسلم، برقم: (١٩١٠).

(٣) في (أ) بزيادة (رضي الله عنها).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٢١١٨)، ومسلم، برقم: (٢٨٨٦).

(٥) **حسن لغيره**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١٥/ ٤٤)، وابن ماجه، برقم: (٤٢٢٩)، وأبو يعلى، برقم: (٦٢٤٧)، والبزار في مسنده، برقم: (٩٣٥١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٥٧٨) من طرق عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**يُبْعَثُ النَّاسُ وَرُبَّمَا قَالَ شَرِيكٌ: يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ**».

وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

=

حَدِيث جَابر(١).

وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث أنس قَالَ: رَجعْنَا من غَزْوَة تَبُوك مَعَ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فَقَالَ: «**إِن أَقْوَامًا خلفنا بِالْمَدِينَةِ مَا سلكنا شعبًا وَلَا وَاديا إِلَّا وهم مَعنا حَبسهم الْعذر**»(٢)، وَأخرج مُسلم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله لَا ينظر إِلَى أجسامكم وَلَا إِلَى صوركُمْ، وَلَكِن**

=

العلة الأولى: شريك بن عبد الله القاضي، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطىء كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع، سمع من أبيه ولكن شيئا يسيرا.اهـ

العلة الثانية: ليث بن أبي سليم، وهو أيضا ضعيف وأورد العراقي هذا الحديث في تخريج أحاديث الإحياء (ص: ١٧٣٢)، وقال: وَفِيه لَيْث بن أبي سليم مُخْتَلف فِيهِ.اهـ

العلة الثالثة: الإرسال قال البزار عقب الحديث: «البحر الزخار» (١٦/ ٢١٠): وهذا الحديثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ فأسنده إلا شريك عن ليث وغير شريك يرويه عن طاوس مرسلا.اهـ

وقال أبو حاتم كما في «العلل» لابن أبي حاتم ت الحميد (٥/ ٥٠٨): لَمْ يَروِ هذا الحديثَ غَيْرُ شَرِيكٍ عَنْ لَيثٍ مَرْفُوعٌ، وَرَوَى غيرُ شَرِيكٍ موقوفً. اهـ.

قلت: ويشهد له حديث جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- الآتي كما ذكر المؤلف، وقد أورده البوصيري في مصباح الزجاجة - دار الجنان (٢/ ٣٢٨)، وقال: وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رواه مسلم في صحيحه وغيره.اهـ

وقد صححه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٠٩)، وفي الجامع الصغير وزيادته (ص: ٤١٥).

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٨٨٠)، وابن ماجه، برقم: (٤٢٣٠)، واللفظ لابن ماجه.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٢٨٣٩).

ينظر إِلَى قُلُوبكُمْ»(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن عَبَّاس عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: **«من همَّ بحسنة فَلم يعملها كتبهَا الله عِنْده حَسَنَة كَامِلَة، فَإِن همَّ بهَا فعملها كتبهَا الله عِنْده عشر حَسَنَات إِلَى سَبْعمِائة ضعف إِلَى أَضْعَاف كَثِيرَة، وَمن هم بسيئة فَلم يعملها كتبهَا الله عِنْده حَسَنَة كَامِلَة، وَإِن هُوَ هم بهَا فعملها كتبهَا الله عِنْده سَيِّئَة وَاحِدَة»**، زَاد فِي رِوَايَة(٢):**«أَو محاها، وَلَا يهْلك على الله إِلَّا هَالك»**(٣)، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِنَحْوِهِ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة(٤).

وَمن ذَلِك حَدِيث: الثَّلَاثَة الَّذين هم أول من تسعَّر بهم النَّار وهم: الْعَالم الَّذِي علم ليقال لَهُ: عَالم، والمجاهد الَّذِي جَاهد ليقال لَهُ: جريء، وَالرجل الْغَنِيّ الَّذِي تصدق ليقال لَهُ: جواد، وَهُوَ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا بِأَلْفَاظ(٥).

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث أبي أُمَامَة قَالَ: جَاءَ رجل إِلَى رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَقَالَ: أَرَأَيْت رجلا غزا يلْتَمس الْأجر وَالذكر

---

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٥٦٥).

(٢) في (أ) (وفي رواية).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦٤٩١)، ومسلم، برقم: (١٣٤)، واللفظ لمسلم.

(٤) رواه البخاري، برقم: (٧٥٠١)، ومسلم، برقم: (١٣٣).

(٥) رواه مسلم، برقم: (١٩٠٧)، ولفظه في أوله: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ**..» إلخ. وأما الزيادة التي ذكرها المؤلف «**أول من تسعَّر بهم النَّار**..» فهي في رواية الترمذي، برقم: (٢٣٨٢)، وابن حبان، برقم: (٤٠٨) وغيرهما.

مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا شَيْء لَهُ**»، فَأَعَادَهَا ثَلَاث مَرَّات يَقُول رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا شَيْء لَهُ**»، ثمَّ قَالَ: «**إِن الله لَا يقبل من العَبْد إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصا، وابتغي بِهِ وَجهه**»(١).

وَأخرج أَحْمد بِإِسْنَاد جيد وَالْبَيْهَقِيّ وَالطَّبَرَانِيّ من حَدِيث أبي هِنْد الدَّارِيّ أَنه سمع رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**من قَامَ مقَام رِيَاء وَسُمْعَة راءى الله بِهِ**

---

(١) حسن، رواه النسائي في الكبرى، برقم: (٤٣٣٣)، وفي الصغرى، برقم: (٣١٤٠) قال: أنبأ عِيسَى بْنُ هِلالٍ، قَالَ: حدثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرٍ، قَالَ: حدثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ شَدَّادٍ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ..به وإسناده حسن عكرمة بن عمار صدوق.

وقد جود إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٢٨)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم ت الفحل (١/ ٨١)، والمنذري في الترغيب والترهيب، ونقل ذلك المناوي في فيض القدير (٢/ ٢٧٥)، وصححه العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٦/ ٢٤١١)، وحسنه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ١١٩)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٠٦).

تنبيه: المؤلف عزى الحديث لأبي داود وهو ناقل عن المنذري وغيره، وليس هو عند أبي داود.

قال ابن القطان الفارسي معقبا على الإشبيلي بعزوه لأبي داود في كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٢٤٥): كَذَا عزاهُ إِلَى أبي دَاوُد، وَلَا أعلمهُ عِنْده، وَإِنَّمَا هُوَ بِهَذَا النَّص عِنْد النَّسَائِيّ.اهـ

وقال العلامة الألباني تعليقا على عزو المنذري في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٠٦): لكن عزوه إلى أبي داود وهْم، فإنه لم يروه في سننه، كما يدل عليه صنيع أبي البركات في المنتقى، والعراقي في تخريج الإحياء، والنابلسي في ذخائر المواريث.اهـ

يَوْم الْقِيَامَة وسَمّع»(١)، وَأخرج الطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير بأسانيد أَحدهَا صَحِيح، والبيهقي

---

(١) صحيح لغيره، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٧/ ٧)، والطبراني في الكبير، برقم: (٨٠٣)، وفي مسند الشاميين، برقم: (٣٤٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٤٠٤)، والدارمي، برقم: (٤٧٤٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٦٩٨٧)، والبزار كما في كشف الأستار (٢/ ٤٢٨) من طريق أَبي عَبْد الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئ عَبْد الله بْن يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، حَدَّثَنا أَبُو صَخْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هِنْدٍ الدَّارِيُّ -برير بن عبد الله الداري- أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: وذكره. وهذا إسناد حسن رجال ثقات عدا حميد بن أبي المخارق المدني مختلف فيه والراجح أنه حسن الحديث، وقد قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

قلت: وقد اختلفوا في سماع مكحول من أبي هند -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، ورجح الترمذي سماعه منه فقال في سننه ت بشار (٤/ ٢٤٣): ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إلا من هؤلاء الثلاثة. اهـ

وقد أورد الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٢٣)، وقال: وَأَحَدُ أَسَانِيدِ الطَّبَرَانِيِّ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

وجوده المنذري في الترغيب أقره العلامة الألباني.

قلت: في هذه الروايات التي وقفت عليها يصرح بأنه سمعه من أبي هند فإن صح سماعه فحديث الباب حسن، وإن لم يصح فهو مرسل، وله شواهد وإليك بيانها:

الشاهد الأول: عن عوف -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، أنا أَبِي، ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا زِيَادُ بْنُ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «مَنْ قَامَ مَقَامَ رِيَاءٍ رَاءَى اللهُ بِهِ، وَمَنْ قَامَ مَقَامَ سُمْعَةٍ سَمَّعَ اللهُ بِهِ».

=

=

وهذا إسناد ضعيف، فيه ابن لهيعة.

وقد حسن هذا الحديث المنذري، وقال الألباني: صحيح لغيره في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٨).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (١٠/ ٣٨٢): رواه الطبراني، وإسناده حسن.اهـ

الشاهد الثاني: عن معاذ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

رواه البزار في مسنده، برقم: (٢٦٥٧)، والطبراني في الكبير، برقم: (٢٣٧)، وفي مسند الشاميين، برقم: (١٠٣١) من طريق بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، ثنا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ شُرَحْبِيلَ بْنَ مَعْشَرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُومُ فِي الدُّنْيَا مَقَامَ سُمْعَةٍ وَرِيَاءٍ إِلا سَمَّعَ اللهُ بِهِ عَلَى رُءُوسِ الْخَلائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»

وهذا إسناد ضعيف، فيه علل:

العلة الأولى: شرحبيل بن معشر العنسي أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤١٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣٩)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٦٣).

العلة الثانية: قال البزار عقب الحديث: وَشَرَاحِيلُ الْعَنْسِيُّ لا نَعْلَمُهُ سَمِعَ مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

وقد حسنه من هذا الوجه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٢٣)، والمنذري، وصححه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٨).

الشاهد الثالث: عن بشير بن عقربة الجهني -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٥٦)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٢٢٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (١١٩٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٦٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٤٠١) من طريق حُجْرِ بْنِ الْحَارِثِ الْغَسَّانِيِّ مِنْ أَهْلِ الرَّمْلَةِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَوْنٍ الْكِنَانِيِّ، وَكَانَ عَامِلًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى الرَّمْلَةِ، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ، قَالَ لِبَشِيرِ بْنِ عَقْرَبَةَ الْجُهَنِيِّ يَوْمَ قُتِلَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: يَا أَبَا الْيَمَانِ، إِنِّي قَدْ احْتَجْتُ الْيَوْمَ

=

عَن عبد الله بْن عَمْرو، قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّىٰ‌اللَّهُ‌عَلَيۡهِ‌وَعَلَىٰ‌آلِهِ‌وَسَلَّمَ-] يَقُول: «من سمع النَّاس بِعِلْمِهِ سمع الله بِهِ سامع خلقه وصغره وحقره»(١).

=

إِلَى كَلَامِكَ، فَقُمْ فَتَكَلَّمْ، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّىٰ‌اللَّهُ‌عَلَيۡهِ‌وَعَلَىٰ‌آلِهِ‌وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «مَنْ قَامَ بِخُطْبَةٍ لَا يَلْتَمِسُ بِهَا إِلَّا رِيَاءً وَسُمْعَةً، أَوْقَفَهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَوْقِفَ رِيَاءٍ وَسُمْعَةٍ».

وهذا إسناد محتمل التحسين، رجاله محتج بهم ما عدا عبد الله بن عوف الكناني ذكره البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي في «الثقات» ت قلعجي (ص٢٧٠): ثقة، رجل صالح.اهـ

وأورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ١٩١)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَأَحْمَدُ وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ.اهـ

وكذلك من شواهد حديث الباب ما سيأتي عن عبد الله بن عمرو، وعن جندب -رَضِيَ‌اللَّهُ‌عَنۡهُمَا-.

(١) صحيح، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (١١/ ٥٦٦)-(١١/ ٥٨)-(١١/ ٤٣٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٦٣٠٩)، وابن المبارك في الزهد (١٤١)، وهناد بن السري في الزهد، برقم: (٨٧٢)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٤٩٨٤-٥٧٤٨-٥٧٤٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٤٠٢)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤١٣٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٦٦٤٧-٥١٤٧)، وفي معرفة الصحابة، برقم: (٤٣٧٧) من طريق شعبة والأعمش وأبان بن تغلب الجريري ثلاثتهم عن عمرو بن مرة السهمي، يرويه عن رجل عن عبد الله بن عمرو بن العاص.. به.

وتارة يرويه عن رجل يكنى بأبي بريد عن عبد الله بن عمرو...به

وقد جاء التصريح بالمبهم في بعض الروايات أنه خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي يرويه عن عبد الله ابن عمرو -رَضِيَ‌اللَّهُ‌عَنۡهُ-، وبهذا يكون الحديث متصل ورجاله ثقات على شرط الشيخين.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٢٢): رَوَاهُ أَحْمَدُ بِاخْتِصَارِ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ فِيهِ: فَذَرَفَتْ عَيْنَا عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَسَمَّى الطَّبَرَانِيُّ الرَّجُلَ، وَهُوَ خَيْثَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

=

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث جُنْدُب بن عبد الله قَالَ: قَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «من سمع سمع الله به(١)، وَمن يرائي يرائي الله بِهِ»(٢).

وَأخرج ابْن مَاجَه وَالْحَاكِم وَالْبَيْهَقِيّ فِي كتاب الزّهْد من حَدِيث معَاذ قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «الْيَسِير من الرِّيَاء شرك» الحَدِيث. قَالَ الْحَاكِم: صَحِيح، وَلَا عِلّة لَهُ(٣).

= فَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ رِجَالُ أَحْمَدَ، وَأَحَدُ أَسَانِيدِ الطَّبَرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ رِجَالُ الصَّحِيحِ. اهـ

وقال المنذري كما في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١١٧): رواه الطبراني في الكبير بأسانيد أحدها صحيح، والبيهقي. اهـ ووافقه العلامة الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وقد صححه أيضا في مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٦٣).

(١) (به) ساقطة من (أ).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٤٩٩)، ومسلم، برقم: (٢٩٨٨).

(٣) **شديد الضعف**، رواه ابن ماجه، برقم: (٣٩٨٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤)-و(٤/ ٣٢٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات، برقم: (١٠٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٦٠٠٠)، وابن أبي الدنيا في الأولياء (٦)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (١٧٩٨) من طريق عَيَّاش بْن عَبَّاسٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- خَرَجَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَإِذَا هُوَ بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: يُبْكِينِي شَيْءٌ سَمِعْتُهُ مِنْ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ، قَالَ: وَمَا سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: سَمِعْتَهُ يَقُولُ: «**إِنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الرِّيَاءِ شِرْكٌ، وَإِنَّ مَنْ عَادَى وَلِيَ اللهِ فَقَدْ بَارَزَ اللهَ تَعَالَى بِالْمُحَارَبَةِ، وَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْأَتْقِيَاءَ الْأَخْفِيَاءَ الَّذِينَ إِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا وَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يُدْعَوْا وَلَمْ يُعْرَفُوا قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى يَخْرُجُونَ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ**». وفيه عيسى بن عبد الرحمن الأنصاري، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب =

=

التهذيب» (٨/ ٢١٨): قال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك لا أعلمه روى عن الزهري حديثا صحيحًا، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك.اهـ

قلت: وأما الحاكم فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

وتعقبه الذهبي في مختصر تلخيص الذهبي (٦/ ٣٠٤٢) فقال: قلت: فيه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة تركه النسائي.اهـ

وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ١١٨٥) تعقيبا على تصحيح الحاكم: قلت: بل ضعيف، فِيهِ عِيسَى بن عبد الرَّحْمَن، وَهُوَ الزرقي مَتْرُوك.اهـ

وأورد هذا الحديث الحاكم في موضع آخر بإسقاط هذا الراوي المتروك، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُخَرَّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدِ احْتَجَّا جَمِيعًا بِزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الصَّحَابَةِ، وَاتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى الاحْتِجَاجِ بِحَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقِتْبَانِيِّ، وَهَذَا إِسْنَادٌ مِصْرِيٌّ صَحِيحٌ، وَلا يُحْفَظُ لَهُ عِلَّةٌ.اهـ

قلت: وهذا بناه على ما بينته آنفًا على أنه في أحد أسانيده عنده إسقاط هذا الراوي المتروك فظنه متصلا لا علة فيه.

وقد تعقب على الحاكم وتصحيحه للحديث من هذه الطريق الإمام المحدث مقبل الوادعي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ٣٥٩) فقال: كذا قال، وقد أخرجه (٤/ ٣٢٨) -يعني الحاكم- والطحاوي في مشكل الآثار (٥/ ٤٨) من طريق عياش بن عباس، عن عيسى بن عبد الرحمن به، عن زيد بن أسلم به.

فعلم أن الساقط من السند عيسى بن عبد الرحمن، وهو تالف فقد قال البخاري فيه: منكر الحديث. كما في تهذيب التهذيب.اهـ

قلت: وقد ضعف هذا الحديث العلامة الإمام المحدث الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة

=

وَأخرج أَحْمد بِإِسْنَاد جيد، وَابْن أبي الدُّنْيَا وَالْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد عَن مَحْمُود بْن لبيد أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**إِن أخوف مَا أَخَاف عَلَيْكُم الشّرك الْأَصْغَر**» قَالُوا: وَمَا الشّرك الْأَصْغَر؟ قَالَ: «**الرِّيَاء، يَقُول الله** عَزَّوَجَلَّ، **إِذا جزى النَّاس بأعمالهم: اذْهَبُوا إِلَى الَّذين كُنْتُم تراءون فِي الدُّنْيَا فانظروا هَل تَجِدُونَ عِنْدهم جَزَاء؟**]»(١).

=

(٤/ ٣٣١)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (١/ ٢٦)، وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٦٥)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (١١/ ٢٨٦)، وفي ضعيف ابن ماجه، وأورده الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٥/ ٥٤٨).

(١) **حسن**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٩/ ٣٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٤١٢)، وابن خزيمة، برقم: (٩٣٧)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤١٣٥) من طرق عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مولى المطلب، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟ قَالَ: «**الرِّيَاءُ، إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ تُجَازَى الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءُونَ بِأَعْمَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَانْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً**»، وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عمرو بن أبي عمرو فهو حسن الحديث، وقد جاء في بعض الروايات روايته بغير واسطة عاصم فزال الانقطاع.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٠٢)، وقال: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. اهـ

تنبيه: قال المنذري كما في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢٠): وقد رواه الطبراني بإسناد جيد عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج، وقيل: إنَّ حديث محمود هو الصواب؛ دون ذكر رافع بن خديج فيه. والله أعلم. اهـ

=

=

قلت: رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٤٣٠١)، وفيه عبد الله بن شبيب الربعي، وهذه المخالفة منه وهو متروك الحديث لا يعتبر بمخالفته.

قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٤٧): يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات.

وعقب الإمام الألباني على هذه الرواية في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٣٥) قال: قلت: وعبد الله بن شبيب واه، فلا تقبل زيادته.اهـ

قلت: ولحديث محمود بن لبيد شاهد رواه البزار في مسنده، برقم: (٣٤٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٤٢٤)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣٢٩)، والطبراني في الكبير، برقم: (٧١٤٦)، وفي الأوسط، برقم: (١٩٦)، وابن قانع في معجمه (٥٢)، من طريق ابن لهيعة ويحيى بن أيوب، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الشِّرْكَ الأَصْغَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- الرِّيَاءَ. وهذا إسناد صحيح، وابن لهيعة متابع كما ترى، فرجاله رجال الشيخين بطريق يحيى بن أيوب عدا يعلى بن شداد بن أوس، وقد وثقه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٩/ ٤٥١) ط الخانجي.

قلت: ويُنبه أن يحيى بن أيوب الغافقي اختلفوا فيه، وقد وثقه ابن معين وأبو داود كما في «الكمال في أسماء الرجال» (٩/ ٢٩٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥/ ٢٢٢): رواه الطبراني في الأوسط، والبزار، إلا أنه قال: الشرك الأصغر. ورجالهما رجال الصحيح غير يعلى بن شدّاد؛ وهو ثقة. اهـ

وقد صحح هذا الحديث الحاكم، فقال عقب الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه العلامة الألباني، وتعقب على المنذري حيث اكتفى بالعزو للبيهقي، فقال في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢١): ورواه الحاكم أيضًا (٤/ ٣٢٩)، وقال: صحيح، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، فلو عزاه المصنِّف إليه كان أولى. اهـ

وقد صحح حديث محمود بن لبيد المتقدم العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة

=

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث أبي سعيد نَحوه(١)، وَأخرج ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد رِجَاله ثِقَات، وَابْن خُزَيْمَة فِي صَحِيحه وَالْبَيْهَقِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة نَحوه أَيْضا(٢).

وَالْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي كَون الرِّيَاء مُبْطلًا للْعَمَل مُوجبا للإثم كَثِيرَة جدا، وَارِدَة فِي أَنْوَاع من الرِّيَاء، الرِّيَاء فِي الْعلم، والرياء فِي الْجِهَاد، والرياء فِي الصَّدَقَة، والرياء فِي

(٢/ ٦٣٤)، وفي صحيح الجامع الصغير (١/ ٣٢٣)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢٠)

(١) **صحيح لغيره**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٥/ ١٦١)، والترمذي، برقم: (٣١٥٤)، وابن ماجه، برقم: (٤٢٠٣)، وابن حبان، برقم: (٤٠٤) من طرق عن زياد بن ميناء، عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري، وكان من الصحابة، أنه قال: سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يقول: «**إذا جمع الله -عَزَّ وَجَلَّ- الأولين، والآخرين ليوم لا ريب فيه، نادى مناد: من كان أشرك في عمل عمله لله أحدا، فليطلب ثوابه من عند غير الله -عَزَّ وَجَلَّ-، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك**». وهذا إسناد ضعيف، فيه زياد بن ميناء، قال الحافظ في التقريب: مقبول. قلت: ولم يوثقه سوى ابن حبان، ويشهد له ما تقدم عن محمود بن لبيد وشداد بن أوس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، ومما يشهد للشطر الأخير ما سيأتي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**» رواه مسلم، برقم: (٢٩٨٨)، وغيره.

وقد حسن حديث الباب العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢٠)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (١/ ٤٨٣)، وفي التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١٠/ ٣٥٦).

(٢) لعله يعني ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**». رواه مسلم، برقم: (٢٩٨٨)، وغيره.

أَعمال الْخَيْر على الْعُمُوم، ومجموعها لَا يَفِي بِهِ أى مُصَنف مُسْتَقل.

والرياء هُوَ أضرّ الْمعاصِي الْبَاطِنَة وأشرها مَعَ كَونه لَا فَائِدَة فِيهِ إِلَّا ذهَاب أجر الْعَمَل والعقوبة على وُقُوعه فِي الطَّاعَة، فَلم يذهب بِهِ مُجَرّد الْعَمَل بل لزم صَاحبه مَعَ ذهَاب عمله الْإِثْم الْبَالِغ، وَمن كَانَ ثَمَرَة ريائه هَذِه الثَّمَرَة وَعجز عَن صرف نَفسه عَنهُ فَهُوَ من ضعف الْعقل وحمق الطَّبْع بِمَكَان فَوق مَكَان الْمَشْهُورين بالحماقة.

وَمن الزّجر عَن الذُّنُوب الْبَاطِنَة الْخَارِجَة عَن حَدِيث الْإِيمَان مَا أخرجه الشَّيْخَانِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**إيَّاكُمْ وَالظَّن فَإِن الظَّن أكذب**» الحَدِيث. «**وَلَا تجسسوا وَلَا تحسسوا، وَلَا تنافسوا وَلَا تحَاسَدُوا، وَلَا تباغضوا، وَلَا تدابروا كَمَا أمركُم الْمُسلم أَخُو الْمُسلم لَا يَظْلمه وَلَا يَخْذُلهُ وَلَا يحقره، التَّقْوَى هَهُنَا التَّقْوَى، هَهُنَا التَّقْوَى، هَهُنَا، وَيُشِير إِلَى صَدره بِحَسب امْرِئ من الشَّرّ أَن يحقر أَخَاهُ الْمُسلم، كل الْمُسلم على الْمُسلم حرَام: دَمه وَعرضه وَمَاله**» (١).

وَهَذِه الْأُمُور غالبها من الْمعاصِي الْبَاطِنَة، وناهيك أَن التَّقْوَى الَّتِي هِيَ طَرِيق النجَاة الْكُبْرَى قد صرح [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] هَهُنَا أَنَّهَا من الْأُمُور الْبَاطِنَة، فَإِذا كَانَت النِّيَّة وَالْإِخْلَاص وَالتَّقوى من الْأُمُور الْبَاطِنَة وَهِي عُمْدَة الِاعْتِدَاد بالأفعال والأقوال فناهيك بذلك.

وَأخرج ابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-

(١) رواه البخاري، برقم: (٥١٤٤)، ومسلم، برقم: (٢٥٦٥)، واللفظ لمسلم.

] قَالَ: «لَا يَجْتَمع فِي جَوف عبد مُؤمن غُبَار فِي سَبِيل الله وفيح جَهَنَّم، وَلَا يَجْتَمع فِي جَوف عبد الْإِيمَان والحسد»(١)، فقد أوضح فِي هَذَا الحَدِيث أَن الْحَسَد مُغَاير للْإِيمَان، فصح مَا ذَكرْنَاهُ من الِاعْتِرَاض على كَلَام الطوفي السَّابِق.

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالْبَيْهَقِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، وَأخرجه ابْن مَاجَه من حَدِيث أنس عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «إيَّاكُمْ والحسد فَإِن الْحَسَد يَأْكُل الْحَسَنَات كَمَا تَأْكُل النَّار الْحَطب»(٢).

---

(١) حسن، رواه النسائي في الكبرى، برقم: (٤٣٠٢)، والصغرى، برقم: (٣١٠٩)، وابن حبان، برقم: (٤٦٠٦)، والطبراني في الصغير، برقم: (١٤٦)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦١٨٥) من طريق عِيسَى بْنِ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: وذكره. وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات عدا محمد بن عجلان فهو حسن الحديث، ورجال الإسناد كلهم رجال مسلم.

قال الطبراني عقب الحديث: لَمْ يَرْوِهِ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ إِلَّا اللَّيْثُ.

وقد حسن هذا الحديث العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٧/ ٤٢)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٨٩)، وصححه في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٢٦٢).

وكذلك صحح الحديث شيخنا العلامة المحدث محمد بن علي آدام الأثيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ في ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٦/ ١٤٠) فقال: والحديث صحيح ولا يضرّه الكلام في محمد بن عجلان، إذ الكلام فيه في حديث المقبريّ عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وأيضًا لحديثه هذا شواهد، فتنبّه.اهـ.

(٢) حسن لغيره، رواه أبو داود في سننه، برقم: (٤٩٠٣)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (١٤٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦١٨٤)، وفي الآداب (١/ ١٠٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ١٢٤)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٧٥٥)، وابن بشران في أماليه =

=

(١/ ٣١٠) من طريق سُلَيْمَان بْن بِلَالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: به، وإسناده ضعيف، فيه جد إبراهيم بن أسيد، قال الحافظ في التقريب: لا يعرف. اهـ

وأورده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/ ٣٧٥)، وقال: ورجاله موثقون غير جد إبراهيم وهو مجهول؛ لأنه لم يسم.اهـ

وقد صححه من هذا الوجه السيوطي كما قال الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٤/ ٣٩٨): رمز المصنف لصحته، إلا أنه رواه إبراهيم بن أسيد عن جده، وجده لم يسم، وذكر البخاري إبراهيم في تاريخه الكبير وذكر له هذا الحديث، وقال: لا يصح.اهـ

قلت: ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٦٧٠)، وقال: ولا يَصِحُّ.اهـ

وأورد الهروي في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣١٥٦) قول البخاري هذا، وقال: قال: مِيرَكُ: لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «**الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ**»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالْبَيْهَقِيُّ. اهـ

قلت: هو ما ذكره المصنف هنا، وهو شاهد قوي، وإليك بيانه:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ١٣) فقال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ حَرِيقَا الْبَزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الأَشْيَبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِلالٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ**».

وهذا إسناده محتمل للتحسن من أجل أبي هلال، واسمه محمد بن سليم الراسبي مختلف فيه، ضعفه البخاري والنسائي وابن سعد وغيرهم، ووثقه أبو داود، وابن معين.

والذي يظهر لي أنه حسن الحديث، وقد استشهد به البخاري في صحيحه، وروى له أصحاب الأمهات عدا مسلم، فإن لم يكن هذا الحديث من هذا الوجه حسن لذاته فهو شاهد قوي إن شاء الله لحديث أبي هريرة الذي ذكره المؤلف، وقد حسنه من هذا الوجه بإسناد الخطيب العراقي في

=

=

«تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار» (ص٥٦)، وأورده العلامة الألباني وجعل حديث أبي هريرة المتقدم في الباب شاهدا له والعكس، فقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/ ٣٧٥) قلت: وهذا إسناد ضعيف، أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي، قال الحافظ: صدوق، فيه لين. ومحمد بن الحسين هذا لم أعرفه، وفي ترجمته أورده الخطيب، ولم يذكر فيها شيئا سوى هذا الحديث، ومع ذلك فقد حسن العراقي إسناده في تخريج الإحياء (١/ ٤٥)! واقتصر على تضعيف إسناد ابن ماجه! والله أعلم، وله شاهد من حديث أبي هريرة.اهـ

قلت: فهذا يفيد أن الإمام الألباني إنما ضعفه من طريق عيسى بن أبي عيسى الحناط كما سيأتي بيانه، وهذا لا إشكال فيه، وأنه رأى صحته بشواهده من غير طريقه، وهذه فائدة قلَّ من ينبه عليها، حيث ومن وقفت على تحقيقهم للحديث يعزون للإمام الألباني تضعيفه، واشتهر نسبة تضعيفه له بين طلاب العلم وكثير من الباحثين والمحققين دون النظر إلى كلامه في هذا الموضع فهي فائدة مهمة.

وله طريق ثانية: رواها أبو داود برقم (٤٩٠٤)، وأبو يعلى برقم (٣٦٩٤) من طريق عَبْد الله بْن وَهْبٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْعَمْيَاءِ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَأَبُوهُ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ أَمِيرٌ ... وفيه: أنهم قالوا لأنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَتَعْرِفُ هَذِهِ الدِّيَارَ؟ قَالَ: مَا أَعْرَفَنِي بِهَا وَبِأَهْلِهَا، هَؤُلاءِ أَهْلُ دِيَارٍ أَهْلَكَهُمُ الْبَغْيُ وَالْحَسَدُ، إِنَّ الْحَسَدَ يُطْفِئُ نُورَ الْحَسَنَاتِ. وهذا إسناد رجاله محتج بهم غير سعيد بن عبد الرحمن مختلف فيه، وقد وثقه الهيثمي فقال في مجمع الزوائد (٦/ ٢٥٦) بعد أن أورده مطولًا: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير سعيد، وهو ثقة. اهـ

وأورد هذه الطريق ابن القيم في كتابه «الصلاة» ط عطاءات العلم (١/ ٣١٩)، وقال: فأمَّا سهل ابن أبي أمامة فقد وثَّقه يحيى بن معين وغيره، وروى له مسلمٌ، وأمَّا ابن أبي العَمْياء فمِن أهل بيت المقدس، وهو وإنْ جُهِلَت حاله فقد رواه أبو داود وسكَتَ عنه؛ وهذا يدلُّ على أنَّه حسنٌ عنده. اهـ

=

=

وقال أبو نعيم في «حلية الأولياء»- ط السعادة (٢/ ٣٤٥): أَبُو هِلَالٍ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ الرَّاسِبِيُّ ثِقَةٌ بَصْرِيٌّ.اهـ وقال الذهبي في «الكاشف» (١/ ٤٤٠): وثق.اهـ

وأورده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٥٩)، وقال: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.اهـ

وحسنه بشاهده العلامة الألباني في «هداية الرواة – مع تخريج المشكاة الثاني (١/ ١٣٩) فقال: خرجت له شاهدًا قويًا في الصحيحة (٣١٢٤)؛ فهو به حسن. اهـ

قلت: أورده في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤/ ٣٧٤)، وقال: وله شاهد يرويه محمد بن الحسين بن حريقا البزار، قال: أنبأنا الحسن بن موسى الأشيب: حدثنا أبو هلال عن قتادة عن أنس مرفوعا به ... وذكره.اهـ

قلت: وله طريق ثالثة: رواها ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٢٧٠٠٥)، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ١٢٣) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ الْحَسَدَ لَيَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: الأعمش مدلس وقد عنعن.

العلة الثانية: يزيد بن أبان الرقاشي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف زاهد.

وفي الباب طريق رابعة إلى أنس ولا عبرة بها:

رواه ابن ماجه، برقم: (٤٢١٠)، وأبو يعلى، برقم: (٣٦٥٦)، والبيهقي في شعبه، برقم: (٦١٨٤)، والبزار في مسنده، برقم: (٦٢١٢)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (١٠٤٩)، وابن عساكر في معجمه (٢/ ١٠٩٦) من طريق عِيسَى بْنِ أَبِي عِيسَى الْحَنَّاطِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قال.. به، وهذا إسناد شديد الضعف، فيه عيسى بن أبي عيسى الحناط متروك الحديث، وقد اضطرب في هذا الحديث كما في علل الدارقطني (٣٨٥) (١٢/ ١١١)، وأما ابن عساكر فقال عقبه: هذا حديث حسن غريب.

قلت: فلعله يعني أنه حسن من غير هذا الوجه.

=

وَأخرج الطَّبَرَانِيّ بِإِسْنَاد رِجَاله ثِقَات عَن ضَمرَة بن ثَعْلَبَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]: «لَا يزَال النَّاس بِخَير مَا لم يتحاسدوا»(١).

= وللحديث شاهد ثالث إن صح سنده لأني لم أجده في الفردوس:

وإنما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٣٠٥) فقال: حَدِيث: «**الْحَسَدُ يُفْسِدُ الإِيمَانَ كَمَا يُفْسِدُ الصَّبْرُ الْعَسَلَ**»، الديلمي عن معاوية بن حيْدة، ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعا: «**الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب**»، ونحوه عن أنس.اهـ

قلت: فقول السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعا:. .إلخ.

مما يؤيد تحسن الحديث بماله من شواهد ومتابعات؛ لأن ضعفه منجبر فتقويته بمجموعها هو الذي يحمل عليه تحسين من حسنه.

هذا وقد ضعفه الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما ضعفه لما علمت من وروده في سنن ابن ماجه وغيره من طريق عيسى الحناط فهو متروك الحديث ولا يحتج بحديثه.

وفي الباب عن ابن عمر ولا يثبت:

رواه القضاعي في مسند الشهاب، برقم: (١٠٤٨) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «**إِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ**»، وفيه عمر بن محمد الخطيب، أورد الذهبي حديثه هذا في ترجمته في «لسان الميزان» (٤/ ٣٢٩)، وقال: فهذا بهذا الإسناد باطل. اهـ.

(١) **حسن**، رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٨١٥٧)، وفي مسند الشاميين، برقم: (١٦٤٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، برقم: (٢٨٧٦) من طريق سليمان بن عبد الرحمن التميمي ومحمد بن إسماعيل بن عياش كلاهما عن إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاشٍ، عَنْ ضَمْضَم بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «**لا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَتَحَاسَدُوا**»، وهذا إسناد حسن، ومحمد بن إسماعيل بن عياش ضعيف لكنه متابع، وشريح بن عبيد الحضرمي قال الحافظ في التقريب: ثقة وكان يرسل كثيرًا. =

وَأخرج الْبَزَّار وَالْبَيْهَقِيّ بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث الزبير أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «دب إِلَيْكُم دَاء الْأُمَم قبلكُمْ الْحَسَد والبغضاء، والبغضاء هِيَ الحالقة، أما إِنِّي لَا أَقُول تحلق الشّعْر وَلَكِن تحلق الدّين»(١).

=

وجود الحديث وتكلم حول من انتقده بالإرسال العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ ١١٥٣)، فيراجع فهو مفيد في مسألة إرسال شريح.

وقد أورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/ ٧٨) وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.اهـ

وبنحوه قال المنذري، وحسنه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣/ ٩٩).

وفي الباب متابعة ثالثة لسليمان ومحمد بن إسماعيل ولا تصح، تابعهما عبد الوهاب بن الضحاك السلمي.

رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة، برقم: (٣٩٢٨)، وهو متروك الحديث، وقد كذب كما في التقريب.

(١) **حسن لغيره**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣/ ٤٣)، والترمذي، برقم: (٢٥١٠)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (١٩٠)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٣٢)، وفي الآداب (١/ ١٠٧)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (٦٦٩)، وعبد بن حميد، برقم: (٩٧)، وابن قانع في معجمه (٤٥١)، والخلال في السنة، برقم: (٧٦١)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٢٣٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ١٢٠)، وابن بطة في الإبانة (٤٥٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٦٥)، وابن شاهين في الفضائل (٤٨٥)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (٣/ ٨١)، والرافعي في التدوين لأخبار قزوين (٤/ ١٤٢) من طريق حرب بن شداد اليشكري، وعلي بن المبارك الهنائي، ومعمر بن راشد، وشيبان بن فروخ، وهشام الدستوائي، وسليمان التيمي، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبيد بن عبيدة التمار ثمانيتهم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ يَعِيشَ بْنَ الْوَلِيدِ، حَدَّثَهُ أَنَّ مَوْلًى لِلزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: فذكره.

=

=

وهذا إسناد رجاله ثقات، ويحيى بن أبي كثير قد صرح بالتحديث إلا أن فيه مولى الزبير ولا يدرى من هو، وقد حصل خلاف في الإسناد، ورواه بعضهم بغير ذكر مولى ابن الزبير، فهو بهذه الرواية منقطع، فيعيش لم يسمع من عبد الله بن الزبير، وقد خالف جميع من ذكر في هذا الإسناد موسى بن خلف العمي فقال في روايته عن يعيش مولى لابن الزبير: وهذا شاذ، قال البزار عقب الحديث: وَهَذَا الْحَدِيثُ خَالَفَ مُوسَى بْنَ خَلَفٍ فِي إِسْنَادِهِ هِشَامٌ صَاحِبُ الدَّسْتُوَائِيِّ، فَرَوَاهُ هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ، وَقَالَ مُوسَى: عَنْ يَحْيَى، عَنْ يَعِيشَ مَوْلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَهِشَامٌ أَحْفَظُ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.اهـ

هذا وقد صححه السيوطي كما قال الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٦/ ٧٣) فقال: رمز المصنف لصحته، فيه مولى الزبير مجهول قاله المناوي، ورواه بلفظه من هذا الوجه البزار قال الهيثمي كالمنذري: وسنده جيد.اهـ

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٨/ ٣٠)، وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.اهـ

قلت: ولعلهم صححوه بناء على روايته بإسقاط مولى الزبير، وهو بهذا منقطع أيضا، وقد رجح ابن أبي حاتم رواية من رواه عن مولى الزبير كما في علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٢٥٥)، والدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٤٧).

وقد ضعفه الإمام الألباني في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٢٢)، وفي إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٢٣٨)، وحسنه في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٩٩)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (١٣/ ٤٥)، وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٢٩) فقال: وهو حديث حسن بمجموع طريقيه عن ابن الزبير وأبي هريرة.اهـ

قلت: هو كما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإليك بيان ما جاء عن أبي هريرة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-:

رواه ابن أبي الدنيا في العقوبات (٢٦١)، وفي ذم البغي (٢)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١٦٨)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٩٠١٦) من طريق ابن وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ حُمَيْدُ بْنُ هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْغِفَارِيُّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-، يَقُولُ: سَمِعْتُ

=

=

رَسُولَ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-، يَقُولُ: «**سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الأُمَمِ**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا دَاءُ الأُمَمِ؟ قَالَ: «**الأَشَرُ، وَالْبَطَرُ، وَالتَّكَاثُرُ، وَالتَّنَاجُشُ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّبَاغُضُ، وَالتَّحَاسُدُ، حَتَّى يَكُونَ الْبَغْيُ**». وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن فيه أبو سعيد الغفاري لا يعرف أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (١١/ ١١٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٧٩)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٧/ ٣٠٨)، وقال: وَفِيهِ أَبُو سَعِيدٍ الْغِفَارِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ حُمَيْدِ بْنِ هَانِئٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وُثِّقُوا.اهـ

وأما الحاكم فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وأقره الذهبي.

وكذا العراقي أورده في تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٠٨٦)، وقال: رواه الطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط من حَدِيث أبي هُرَيْرَة بِإِسْنَاد جيد.اهـ

وقد علمت أن فيه هذا المجهول، والخلاصة أن حديث الباب حسن لغيره بحديث أبي هريرة، وقد حسنه العلامة الألباني كما تقدم وجعل كلاهما شاهدا للآخر.

وفي الباب مالا يصح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ حَالِقَةُ الدِّينِ لا حَالِقَةُ الشَّعْرِ، أَلا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلاةِ؟ صَلاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ صَلاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ**» رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٣٢)، وفيه علتان:

العلة الأولى: عبد الله بن عرادة الشيباني، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٠٥): مُنكَرُ الحَديثِ.اهـ، وقال ابن حبان في «المجروحين» ت حمدي (١/ ٥٠١): كان ممن اختلط بأخرة حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم، ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم، فاستحق الترك، وربما أدخل بينه وبين الزهري محمد بن عبد العزيز.اهـ

العلة الثانية: منصور بن صقير البغدادي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف.

العلة الثالثة: إسماعيل بن رافع الأنصاري قال الحافظ في التقريب: ضعيف خلط.

وَأخرج ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد صَحِيح وَالْبَيْهَقِيّ أَنه سُئِلَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عَن أفضل النَّاس؟ فَقَالَ: «**التقى النقي لَا إِثْم فِيهِ وَلَا بغي، وَلَا غل وَلَا حسد**»(١)، وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة.

وَمِمَّا ورد فِي ذمّ الْكبر وَالْعجب حَدِيث عِيَاض بن حمَار الَّذِي أخرجه مُسلم وَأَبُو دَاوُد وَابْن مَاجَه قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله تَعَالَى أوحى إِلَيّ أَن تواضعوا حَتَّى لَا يفخر أحد على أحد، وَلَا يَبْغِي أحد على أحد**»(٢).

وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-

---

(١) **صحيح**، رواه ابن ماجه، برقم (٤٢١٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" برقم (٤٤٦٢)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" برقم (٦١٤)، والطبراني في "مسند الشاميين" برقم (١٢١٨)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" برقم (٤٤٦٢)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٠٤) من طريق يَزِيدِ بْنِ وَاقِدٍ، حَدَّثَنِي مُغِيثُ بْنُ سُمَيٍّ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ ...به مرفوعا، وهذا إسناد رجاله ثقات من رجال البخاري عدا مغيث فلم يخرج له البخاري ولا مسلم.

وقد صحح هذا الحديث البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٣٢٥) فقال: هذا إسناد صحيح. اهـ

وقال أبو حاتم كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٨): هَذَا حديثٌ صحيحٌ حسنٌ.اهـ

وقال العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٣٢): وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. اهـ، وصححه في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٩٩)، وفي صحيح ابن ماجه.

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٨٦٧)، وأبو داود، برقم: (٤٨٩٥)، وابن ماجه، برقم: (٤١٧٩).

صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «مَا نقصت صَدَقَة من مَال وما زاد(١) الله عبدا بِعَفْو إِلَّا عزا، وَمَا تواضع أحد لله إِلَّا رَفعه»(٢).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث ثَوْبَان قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «من مَاتَ وَهُوَ بَرِيء من الْكبر والغلول والدَّين دخل الْجنَّة»(٣).

---

(١) في (أ) (ولازاد).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٥٩٠)، والترمذي، برقم: (٣٨٨).

(٣) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٧/ ٥٣)، والترمذي، برقم: (١٥٧٢- ١٥٧٣)، والنسائي في الكبرى، برقم: (٨٧١١)، وابن ماجه، برقم: (٢٤١٢)، وابن حبان، برقم: (١٩٨)، والدارمي، برقم: (٢٥٩٢)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٠١)، والحاكم في مستدركة (٢/ ٢٦)، والبزار في مسنده، برقم: (٤١٥٩)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٧٧٥١)، وابن عبد البر في التمهيد (٢/ ٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩/ ٢٠٧) من طريق شعبة بن الحجاج العتكي وعفان بن مسلم الباهلي و همام بن يحيى العوذي وروح بن القاسم التميمي عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان...به مرفوعًا.

وخالفهم وضاح بن عبد الله اليشكري فرواه عن قتادة، واختلف عنه فرواه هشام بن عبد الملك الطيالسي، وعفان بن مسلم البصري عنه عن قتادة عن سالم عن معدان عن ثوبان به بموافقة الجماعة، وخالفهما قتيبة بن سعيد البلخي فرواه عنه عن قتادة عن سالم عن ثوبان به بإسقاط معدان، وهذه مخالفة شاذة من قتيبة بن سعيد خالف فيها روايتهما الموافقة لرواية الجماعة الذين رووه عن قتادة عن سالم عن معدان عن ثوبان -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-.

ولذلك قال الترمذي عقب رواية الحديث من طريق قتيبة:، هَكَذَا قَالَ سَعِيدٌ: «الْكَنْزُ»، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ: «الْكِبْرُ»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَعْدَانَ، وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ.

=

وَأخرج ابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث أبي سعيد الْخُدْرِيّ عَنهُ [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] أنه قَالَ: «**من تواضع لله دَرَجَة يرفعهُ دَرَجَة حَتَّى يَجعله فِي أعلا(١) عليين، وَمن تكبر على الله دَرَجَة يَضَعهُ الله دَرَجَة حَتَّى يَجعله فِي أَسْفَل سافلين، وَلَو أَن أحدكُم يعْمل فِي صَخْرَة صماء لَيْسَ عَلَيْهَا بَاب وَلَا كوَة لخرج مَا غيبه للنَّاس كَائِنا من كَانَ**»(٢).

=

قلت: فالخلاصة أن الإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين عدا معدان بن أبي طلحة، فهو من رجال مسلم، والحديث متصل مأمون من الإرسال، والحمد لله، وبقي الكلام على مسألة قتادة فعنعنته بهذا الإسناد لا تضر؛ لأن من الرواة عنه فيه شعبه وهو القائل كفيتكم تدليس ثلاثة: قتادة والأعمش وأبي إسحاق السبيعي، وهذا معروف مشهور في كتب العلل.

وقد صحح هذا الحديث الحاكم والإمام الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٦٦٤)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٩٤)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ١٠٠)، والإمام الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٩٤).

(١) في (ط) (أعلى).

(٢) حسن لغيره، بشطره الأول رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٨/ ٢٥٠)، وابن ماجه، برقم: (٤١٧٦)، وابن حبان، برقم: (٧٤٠١)، وأبو يعلى الموصلي، برقم: (١١٠٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٧٨٧٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٢٧) من رواية دَرَّاج، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ..به مرفوعا، وهذا إسناد ضعيف، فدراج بن سمعان أبو السمح السهمي مختلف وفيه، وروايته عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو الليثي ضعيفة.

وقد أورد هذا الحديث البوصيري في مصباح الزجاجة - دار الجنان (٢/ ٣١٧)، وقال: هذا إسناد ضعيف دراج بن سمعان أبو السمح المصري وإن وثقه ابن معين وأخرج له ابن حبان في صحيحه فقد قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم، وقال ابن عدي: عامة أحاديث

=

=
دراج مما لا يتابع عليه. قلت: -البوصيري- وضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من طريق دراج به وزاد فيه «**حتى يجعله في أعلا عليين**»، ولعل هذه اللفظة سقطت من نسختي بدليل آخره «**حتى يجعله في أسفل السافلين**».اهـ.

قلت: والذي يظهر في دراج أنه حسن الحديث إلا في روايته عن أبي الهيثم فهي ضعيفه، وهذا اختيار الحافظ ابن حجر فقال في التقريب: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.اهـ.

وقد حسنه بغير شطره الأخير العراقي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٥/ ٢٣٥٨) فقال: رواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد بإسناد حسن دون قوله: «**ومن أكثر ..**»، فرواه أحمد وأبو يعلى بهذه الزيادة وفيه ابن لهيعة. انتهى.

وقد ضعفه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٨/ ٢٠٠)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٢٦/ ٣٠٢)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٢٤٩)، وفي ضعيف ابن ماجه.

وأما تحسين العراقي للحديث فهو يعني الشطر الأول منه، وهو كذلك له شاهد تقدم عن أبي هريرة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- مرفوعا وفيه: «**وَمَا تواضع أحد لله إِلَّا رَفعه**».

وله شاهد آخر صحيح رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١/ ٣٩٩) قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَنْبَأَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَهُ، قَالَ: «**يَقُولُ الله** تَبَارَكَ وَتَعَالَى: **مَنْ تَوَاضَعَ لِي هَكَذَا، وَجَعَلَ يَزِيدُ بَاطِنَ كَفِّهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَأَدْنَاهَا إِلَى الْأَرْضِ، رَفَعْتُهُ هَكَذَا، وَجَعَلَ بَاطِنَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَرَفَعَهَا نَحْوَ السَّمَاءِ**»، وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقد رواه أيضا البزار في مسنده، برقم: (١٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٨١٣٨)، وأبو يعلى، برقم: (١٨٧)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٢٣١) من طريق يزيد بن هارون به.

وقد صححه وجعله شاهدا لحديث أبي سعيد المتقدم العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٤٣٣).

وفي الباب عن عمر بن الخطاب -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ- رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٣٠٧)،
=

وَأخرج أَحْمد وَالْبَزَّار بِإِسْنَاد رِجَاله رجال الصَّحِيح، وَالطَّبَرَانِيّ عَن عمر بن الْخطاب(١) أنه قَالَ على الْمِنْبَر: "أَيهَا النَّاس تواضعوا فَإِنِّي سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «من تواضع لله رَفعه الله» وَقَالَ: «انْتَعش نَعشك الله، فَهُوَ فِي أعين النَّاس عَظِيم وَفِي نَفسه صَغِير، وَمن تكبر قصمه الله». وَقَالَ: «اخْسَأْ فَهُوَ فِي أعين النَّاس صَغِير، وَفِي نَفسه كَبِير»(٢).

= والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (٨٣٠٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٠٠٩٥)، وفيه سعيد بن سلام العطار، قال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٠٨): يُذْكَرُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ عَنْ سُفْيَانَ، وَهِشَامِ بْنِ سَعْدٍ.اهـ

قلت: وهو هنا عن سفيان.

وأورده أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٨٢)، وقال: رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَفِي إِسْنَادِ الطَّبَرَانِيِّ سَعِيدُ بْنُ سَلَامٍ الْعَطَّارُ وَهُوَ كَذَّابٌ.اهـ

وقال الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٢٥٠): موضوع.

(١) في(أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٢) موضوع، رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٣٠٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (٨٣٠٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٠٠٩٥)، وفيه سعيد بن سلام العطار، قال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٠٨): يُذْكَرُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ عَنْ سُفْيَانَ، وَهِشَامِ بْنِ سَعْدٍ.اهـ

قلت: وهو هنا عن سفيان.

وأورده أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٨٢)، وقال: رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَفِي إِسْنَادِ الطَّبَرَانِيِّ سَعِيدُ بْنُ سَلَامٍ الْعَطَّارُ وَهُوَ كَذَّابٌ.اهـ

وقال الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٢٥٠): موضوع.اهـ

قلت: فيغني عنه ما تقدم.

وَأخرج مُسلم من حَدِيث أبي سعيد وَأبي هُرَيْرَة(١) قالا: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**يَقُول الله** عَزَّ وَجَلَّ: **الْعِزّ إزَاره والكبرياء رِدَاؤُهُ فمن**(٢) **نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عذبته**»(٣)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث حَارِثَة بن وهب قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**أَلا أخْبركُم بِأَهْل النَّار كل عتل جَوَّاظٍ مستكبر**»(٤)، وَأخرج مُسلم وَالنَّسَائِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَنهُ [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] «**ثَلَاثَة لَا يكلمهم الله تَعَالَى يَوْم الْقِيَامَة، وَلَا يزكيهم، وَلَا ينظر إِلَيْهِم، وَلَهُم عَذَاب أَلِيم: شيخ زانٍ، وَملك كَذَّاب، وعائل مستكبر**»(٥).

وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث ابْن مَسْعُود عَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يدْخل الْجنَّة من فِي قلبه مِثْقَال ذرة من كبر**». فَقَالَ رجل: إِن الرجل يحب أَن يكون ثَوْبه حسنا، وَنَعله حَسَنَة(٦) قال: «**إِن الله جميل يحب الْجمال، الْكبر بطر الْحق وغمط النَّاس**»(٧).

وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث ابْن عمر أَن رَسُول الله [-

(١) في (أ) (رضي الله عنهما).

(٢) في (أ) (فما).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢٦٢٣).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٤٩١٨)، ومسلم، برقم: (٢٨٥٥).

(٥) رواه مسلم، برقم: (١٠٩)، والنسائي في الكبرى، برقم: (١٠٩).

(٦) في (أ) (حسنا).

(٧) رواه مسلم، برقم: (٩٢)، والترمذي، برقم: (١٩٩٩).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -] قَالَ: «بَيْنَمَا رجل مِمَّن كَانَ قبلكُمْ يجر إِزَاره من الْخُيَلَاء خسف بِهِ فَهُوَ يتجلجل فِي الأَرْض إِلَى يَوْم الْقِيَامَة»(١)، وَأخرج نَحوه البُخَارِيّ وَمُسلم وَغَيرهَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة(٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن عمر أَن النَّبِي [- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -] قَالَ: «من جر ثَوْبه خُيَلَاء لم ينظر الله لَهُ يَوْم الْقِيَامَة». فَقَالَ أَبُو بكر: يَا رَسُول الله، إِن إِزَارِي يسترخي إِلا أَن أتعاهده؟ فَقَالَ لَهُ رَسُول الله [- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]: «إِنَّك لست مِمَّن يَفْعَله خُيَلَاء»(٣).

وَالْخُيَلَاء عِنْد أهل اللُّغَة وَالشَّرْع: الْكبر وَالْعجب، وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة.

وَأخرج الشَّيْخَانِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -]: «تَجِدُونَ النَّاس معادن خيارهم فِي الْجَاهِلِيَّة خيارهم فِي الْإِسْلَام إِذا فقهوا(٤)، وتجدون شَرّ النَّاس ذَا الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْه

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٤٨٥).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٥٧٨٩)، ومسلم، برقم: (٢٠٩٠).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٣٦٦٥)، ومسلم، برقم: (٢٠٨٧)، واللفظ للبخاري.

(٤) ههنا سقط نصٌ من الحديث بعد قوله: «إِذَا فَقِهُوا» «وَتَجِدُونَ خَيْرَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَشَدَّهُمْ لَهُ كَرَاهِيَةً».

وَهَؤُلَاء بِوَجْه»(١).

وَأخرج البُخَارِيّ من حَدِيث ابْن عمر أَن رجلا قَالَ لَهُ: إِنَّا ندخل على سلطاننا فَنَقُول بِخِلَاف مَا نتكلم إِذا خرجنَا من عِنْده، فَقَالَ: كُنَّا نعد هَذَا نفَاقًا على عهد رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-](٢).

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث عمار بن يَاسر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من كَانَ لَهُ وَجْهَان فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ يَوْم الْقِيَامَة لسانان من نَار**»(٣).

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٣٤٩٤)، ومسلم، برقم: (٢٥٢٧).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٧١٧٨) إلا قوله: على عهد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، فرواه النسائي في الكبرى، برقم: (٨٧٠٦).

(٣) **ضعيف**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٤٣١)، وأبو داود، برقم: (٤٨٧٣)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (١٣١٠)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (٦٧٩)، وابن حبان، برقم: (٥٧٥٦)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٤٦)، وأحمد في الزهد، برقم: (١٢٠٩)، وابن أبي الدنيا (٢٧٤)، والدارمي، برقم: (٢٧٦٤)، وأبو يعلى، برقم: (١٦٢٠) من طرق عن شَرِيك، عَنْ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ عَمَّارٍ...به مرفوعا. وهذا إسناد ضعيف، فيه نعيم بن حنظلة، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٤/ ٢٧٠): لا يعرف، تفرد عنه ركين بن الربيع لكن وثقه العجلي وابن حبان.اهـ

قلت: وفيه علة أخرى أن شريك بن عبد الله القاضي مختلف فيه، والراجح ضعفه، فقد اختلط، وقد جاء في «تاريخ ابن معين - رواية الدوري» (٤/ ٦٩): سَمِعت يحيى يَقُول: قَالَ أَبُو عبيد الله =

وَأخرجه ابْن أبي الدُّنْيَا وَالطَّبَرَانِيّ والأصبهاني من حَدِيث أنس.(١)

=

لِشَرِيك القَاضِي: أردْت أَن أسمع مِنْك أَحَادِيث، فَقَالَ: قد اخْتلطت عَليّ أحاديثي وَمَا أَدْرِي كَيفَ هِيَ، فألح عَلَيْهِ أَبُو عبيد الله، فَقَالَ: حَدثنَا بِمَا تحفظ ودع مَا لَا تحفظ، فَقَالَ: أَخَاف أَن تجرح أحاديثي وَيضْرب بهَا وَجْهي.اهـ

قلت: ومع هذا فهو مدلس، وقد عنعن، وجاء التصريح بالتحديث من طريق ضعيفة.

فعلة هذا الحديث أن هذا الراوي لم يوثق، وقد نقل الحافظ المزي في ترجمة هذا الراوي من التهذيب (٢٩/ ٤٨١) أن ابن المدينى قال عن هذا الحديث: إسناده حسن، ولا نحفظه عن عمار عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إلا من هذا الطريق.

وتبعه على ذلك العراقي في تخريج أحاديث الإحياء للحداد (٤/ ١٧٧٧) فقال: سنده حسن.اهـ

والذي يظهر أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لضعف شريك، وأما من صحح روايته فيكون في الإسناد علة أخرى، وهي عنعنته وأيضا علة أخرى وهي جهالة نعيم بن حنظلة.

والعلامة الألباني صححه بمجموع شواهده في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٥٥٤).

قلت: وذكر في هذا الموضع شاهدا واحدا عن أنس وهو الآتي بيانه ولا يصلح شاهدا له كما ستراه.

(١) **شديد الضعف**، رواه ابن أبي الدنيا في الصمت (٢٨٢)، والبزار في مسنده، برقم: (٦٦٩٩)، وأبو يعلى، برقم: (٢٧٧٢)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (٤٦٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٩١٨)، وابن أبي عاصم في الزهد (٢١٧)، وهناد بن السري في الزهد، برقم: (١١٣٧)، من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ كَانَ ذَا لِسَانَيْنِ فِي الدُّنْيَا، كَانَ لَهُ لِسَانَانِ فِي النَّارِ**». وهذا إسناد ضعيف فيه إسماعيل بن مسلم المكي.

قال البزار عقب الحديث: لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلا إسماعيل.

قلت: وهو منكر الحديث لا يصلح في الشواهد والمتابعات، قال الحافظ المزي في «الكمال في أسماء الرجال» (٣/ ٣٠٣): وقال يحيى بن سعيد: لم يزل مختلطًا، وكان يحدث بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب. وقال أحمد بن حنبل: هو منكر الحديث. وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا

=

=

يحدثان عنه. وقال يحيى بن معين: لا شيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ليس بمتروك. وقال علي بن المديني: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.اهـ

قلت: وله طريق ثانية: رواها الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٨٨٥) حَدَّثَنَا مِقْدَامٌ، ثَنَا أَسَدٌ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ خُوطٍ، ثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَنّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَنْ كَانَ ذَا لِسَانَيْنِ جَعَلَ اللهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِسَانَيْنِ مِنْ نَارٍ**».

وقال عقب الحديث: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ إلا أَسَدٌ، وَلا رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ إلا أَيُّوبُ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ.

قلت: وأيوب بن حوطة متروك الحديث، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٤٦): قال عمرو بن علي: كان أيوب أميا لا يكتب وهو متروك الحديث، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثير الغلط كثير الوهم.اهـ

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ١٦٦): أَيُّوب الحبطي يروي عَن قَتَادَة مُنكر الْحَدِيث جدا، يروي الْمَنَاكِير عَن الْمَشَاهِير، كَأَنَّهُ مِمَّا عملت يَدَاهُ تَركه ابن الْمُبَارك وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**من كَانَ ذَا لِسَانَيْنِ فِي الدُّنْيَا جَعَلَ اللهُ لَهُ لِسَانَيْنِ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».اهـ

وله طريق ثالث:

رواه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٥٣٣) قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُتَوَكِّلِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّهِ وَأَجَازَهُ لِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنْ كَانَ ذَا لِسَانَيْنِ فِي الدُّنْيَا، جَعَلَ اللهُ لَهُ لِسَانَيْنِ فِي النَّارِ**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: علي بن المتوكل، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٨٩) ت بشار، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

العلة الثانية: عمر بن حفص العبدي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٠٦):

=

وَأخرجه الطَّبَرَانِيّ أَيْضا فِي الْأَوْسَط من حَدِيث سعد بن أبي وَقاص بِلَفْظ: [ذوو](١) الْوَجْهَيْنِ فِي الدُّنْيَا وَيَأْتِي يَوْم الْقِيَامَة وَله وَجْهَان من نَار»(٢).

= وَقَالَ يحيى: لَيْسَ بِشَيْء، وَقَالَ عَليّ: لَيْسَ بِثِقَة، وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ يَشْتَرِي الْكتب وَيحدث بهَا من غير سَماع.اهـ

(١) في (أ) (ذي الوجهين)، والصواب: ما ثبت ههنا كما في مصادر تخريج الحديث.

(٢) موضوع، رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٦٢٧٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ، ثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعُمَرِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ بَانَكَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «ذُو الْوَجْهَيْنِ فِي الدُّنْيَا، يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَهُ وَجْهَانِ مِنْ نَارٍ». وقال عقب الحديث: لا يُروى هذا الحديث عن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد بن يزيد العمري.

قلت: وفي هذا الإسناد علتان:

العلة الأولى: خالد بن يزيد العمري وهو كذاب، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٩٥)، وقال: فيه خالد بن يزيد العمري وهو كذاب. اهـ

العلة الثانية: سعيد بن أبي أوس، قال أبو حاتم: مجهول كما في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٤/ ٦).

وقد قال بوضع هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٤/ ٤٠٥)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٢٥٨)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣/ ٣٢٦).

وفي الباب ما لا يصح:

الحديث الأول: عن أبي هريرة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

رواه هناد في الزهد، برقم: (١١٣٨)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٦٦٨١)، وتمام (ق ٧٨/ ب)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٢)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (٨٦٧) من طريق =

وَمن الْأُمُور الْبَاطِنَة الْخِيَانَة، وَقد وَردت الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة بِأَنَّهَا من خِصَال النِّفَاق.

وَمن الْأُمُور الْبَاطِنَة الْمحبَّة والبغض وَالْكَرَاهَة، وَقد ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أنس عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**ثَلَاث مَنْ كُنَّ فِيهِ وجد بِهن حلاوة الْإِيمَان، من كَانَ الله وَرَسُوله أحب إِلَيْهِ مِمَّا سواهُمَا وَمن أحب عبدا لَا يُحِبهُ إِلَّا الله تَعَالَى، وَمن يكره أَن يعود فِي الْكفْر بعد أَن أنقذه الله مِنْهُ كَمَا يكره أَن يقذف فِي**

=

يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهَب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: «**من كان ذا وجهين في الدنيا كان له لسانين من نار يوم القيامة**»، وإسناده شديد الضعف، فيه يحيى بن عبيد الله، قال الحافظ في التقريب: متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع.اهـ

الحديث الثاني: عن جندب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

رواه يعقوب بن سفيان في المعرفة (٢/ ٦٤٨) عن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل ثني أبي إسماعيل بن يحيى عن سلمة بن كهيل عن جندب عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أنه قال: «**من يرائي يرائي الله -عَزَّ وَجَلَّ- به، ومن يسمع يسمع الله -عَزَّ وَجَلَّ- به، ومن كان ذا لسانين وذا وجهين كان في النار ذا لسانين ووجهين**»، وإسناده شديد الضعف، فيه إسماعيل بن يحيى الكهيلي، قال الحافظ في التقريب: متروك.

وله طريق أخرى إلى سلمة بن كهيل رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (١٦٩٧) قال: ثنا أَسْلَمُ بْنُ سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ عِيسَى الطَّائِيُّ، ثنا عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ الله به مرفوعًا. وفيه عبد الحكيم بن منصور الخزاعي، قال الحافظ في التقريب: متروك الحديث.

قلت: وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٩٥)، وقال: وفيه عبد الحكيم بن منصور وهو متروك.اهـ

النَّار»(١) وَفِي رِوَايَة: «**وَأَن يحب فِي الله وَيبغض فِي الله**»(٢).

وَأخرج مُسلم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله تَعَالَى يَقُول يَوْم الْقِيَامَة: [أَيْن] المتحابون لأجلي الْيَوْم أظلهم فِي ظِلِّي يَوْم لَا ظلّ إِلَّا ظِلِّي**»(٣)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة فِي السَّبْعَة الَّذين يظلهم الله فِي ظله يَوْم لَا ظلّ إِلَّا ظله: «**وَمِنْهُم رجلَانِ تحابا فِي الله اجْتمعَا عَلَيْهِ وتفرقا عَلَيْهِ**»(٤)، وَأخرج مُسلم من حَدِيثه فِي الرجل الَّذِي أَتَى رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وعرفه أَنه زار أَخا لَهُ أحبه فِي الله تَعَالَى فَقَالَ رَسُول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِن الله قد أحبك كَمَا أَحْبَبْت فِيهِ**»(٥)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي ذَر أَنه [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**الْمَرْء مَعَ من أحب**»(٦)، وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة جدا، وَمن ذَلِك مَا ورد فِي ذمّ حب

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٤)، ومسلم، برقم: (٤٤)، واللفظ لمسلم.

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في الإخوان (١٦)، واللآلكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، برقم: (١٦٩٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٥٩٩)، وإسناده حسن، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ١٢٥٥).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢٥٦٨).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٦٦٠)، ومسلم، برقم: (١٠٣٣).

(٥) رواه مسلم، برقم: (٢٥٦٨).

(٦) رواه البخاري، برقم: (٦١٦٨)، ومسلم، برقم: (٢٦٤٤) من حديث ابن مسعود -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

=

الدُّنْيَا ومدح حب الْآخِرَة، وَهِي أَحَادِيث كثيرة.(١)

وَمن الْأُمُور الْبَاطِنَة الطّيرَة، وَقد صَحَّ عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنَّهَا شرك، كَمَا فِي حَدِيث ابْن مَسْعُود، وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ وَابْن حبَان(٢).

=

وأما عن أبي ذر فرواه أبو داود، برقم: (٥١٢٦)، وغيره عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ، قال: «**أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»، قال: فَإِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قال: «**فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»، قال: فَأَعَادَهَا أَبُو ذَرٍّ، فَأَعَادَهَا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-. وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ١٦٨).

(١) (وهي أحاديث كثيرة) ساقطة من (أ).

(٢) **صحيح**، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢٦٥)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٦/ ٢١٣)، والترمذي، برقم: (١٦١٤)، وأبو داود، برقم: (٣٩١٠)، وابن ماجه، برقم: (٣٥٣٨)، وابن حبان، برقم: (٦١٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٣٩)، والحاكم في مستدركه (١/ ١٧)، وأبو يعلى، برقم: (٥٢١٩)، وغيرهم من طُرق عن سُفْيَان الثوري، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عِيْسَى بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زِرِ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: وذكره.

وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الشيخين عدا عيسى بن عاصم الأسدي وهو ثقة.

قال الترمذي عقب الحديث: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل.

وقال الحاكم عقب الحديث: هذا حديث صحيح سنده ثقات رواته.

قلت: صححه أيضا الترمذي وذكر حول لفظ: «**وما منا**» أنها مدرجة.

فقال عقب الحديث: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ... إلى قوله: سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيل -يعني: البخاري- يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، يَقُولُ فِي هَذَا

=

وَمن الْأُمُور الباطنة التَّوْبَة، وَالْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي التَّرْغِيب فِيهَا متواترة، وَمِنْهَا الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي مدح الخشية من الله عَزَّوَجَلَّ، وَمِنْهَا الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي ذمّ طول الأمل ومدح قصره، وَمِنْهَا الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي مدح الْخَوْف من الله عَزَّوَجَلَّ، ومراقبته، وَمِنْهَا الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِي مدح حسن الظَّن بِاللَّه، وَلَو لم يكن مِنْهَا إِلَّا مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**قَالَ الله** عَزَّوَجَلَّ **أَنا عِنْد ظن عَبدِي بِي**»(١).

وَحَدِيث جَابر عِنْد مُسلم وَغَيره أَنه سمع النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قبل مَوته بِثَلَاثَة أَيَّام يَقُول: «**لَا يموتن أحدكُم إِلَّا وَهُوَ يحسن الظَّن بِاللَّه** عَزَّوَجَلَّ »(٢).

=الْحَدِيثِ: «**وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»، قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «**وَمَا مِنَّا**».

وكذا قال المنذري في الترغيب (٤/ ٦٤)، والهيثمي في موارد الظمآن (ص ٣٤٥).

وأما ابن القطان الفاسي فرأى أنها ليست مدرجة، وتبعه على ذلك العلامة الألباني فقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٧٩٢): لكن تعقبه ابن القطان بأن كل كلام مسوق في سياق، لا يقبل دعوى درجه إلا بحجة. قلت: ولا حجة هنا في الإدراج فالحديث صحيح بكامله.اهـ

وصححه العلامة الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٤٢٠)، وأورد كلام الترمذي ولم يعلق بشيء، وصحح هذا الحديث أيضا شيخنا العلامة يحيى الحجوري في كتابه الحث والتحريض على تعلم أحكام المريض صفحة (١٢).

(١) رواه البخاري، برقم: (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم: (٢٦٧٧).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٨٧٩).

وَمِنْهَا الصَّبْر وَقد ورد مدحه وَكَون الله مَعَ الصابرين وَمَا لَهُم(١) من الْأجر الْعَظِيم فِي الْكتاب وَالسّنة.

وَبِالْجُمْلَةِ فاستيفاء الْفَرَائِض الْبَاطِنَة، والمحرمات الْبَاطِنَة الَّتِي تَركهَا من الْفَرَائِض يطول جدا، فلنقتصر على هَذَا الْمِقْدَار، وَبِه يتَبَيَّن أَن مَا ذكره الطوفي من اشْتِمَال خِصَال الْإِسْلَام على الْفَرَائِض الظَّاهِرَة، واشتمال خِصَال الْإِيمَان الْمَذْكُورَة فِي الحَدِيث على الْفَرَائِض الْبَاطِنَة غير صَحِيح.

مقام الإِحْسَان وَلمن يكون:

وَأما قَول الطوفي: والمركب مِنْهُمَا وَهُوَ الْإِحْسَان كَمَا تضمنه حَدِيث جِبْرِيل إِلَخ فَأَقُول: وَجه تركبه مِنْهُمَا أَنه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ فِي الْإِحْسَان لما سَأَلَهُ السَّائِل عَنهُ: «**أَن تعبد الله كَأَنَّك ترَاهُ، فَإِن لم تكن ترَاهُ فَإِنَّهُ يراك**»، فَأمره أَن يعبد الله سُبْحَانَهُ على هَذِه الصّفة، وَهِي كَأَنَّهُ يرَاهُ، فمجموع الْإِحْسَان هُوَ الْعِبَادَة مَعَ الْحُضُور والمراقبة ومزيد الْخُشُوع فِيهَا.

وَلَكِن لَا يخفاك أَن كَون الْإِحْسَان يتركب من مَجْمُوع الْإِسْلَام وَالْإِيمَان مَبْنِيّ على أَن الْعِبَادَة مَعَ هَذِه المراقبة تحصل لكل مُؤمن وَهُوَ مَمْنُوع.

فَإِن هَذِه رُتْبَة وَرَاء الْإِيمَان بمسافات طَوِيلَة ودرجات كَثِيرَة؛ لِأَن الْإِيمَان يحصل للْعَبد بِمُجَرَّد إيمَانه بِاللَّه وملائكته وَكتبه وَرُسُله وَالْقدر خَيره وشره.(٢)

---

(١) في (أ) بزيادة (في الأخرة من الأجر العظيم).

(٢) وكذلك الإيمان باليوم الآخر، وهي الأمور الغيبية كالحوض والصراط وغيرها مما ورد =

وَقد عرفناك أَن هَذَا حَاصِل لغالب الْعباد، وَلَو كَانَ الْإِحْسَان من مَجْمُوع الْإِسْلَام وَالْإِيمَان لزم أَن يحصل لكل مُسلم مُؤمن، وَأَنه إِذا لم يحصل لَهُ ذَلِك وَلم يعبد الله كَأَنَّهُ يرَاهُ لم يحصل الْإِيمَان، وَهَذَا بَاطِل من القَوْل وتكليف بِمَا لَا يستطيعه من أهل الْإِيمَان إِلَّا من هُوَ الكبريت الأحمر(١) والغراب الأبقع، وكل عَالم بِهَذِهِ الشَّرِيعَة الغراء لَا يخفى عَلَيْهِ مثل هَذَا، فالإحسان هُوَ موهبة يتفضل الله بهَا على خلص عباده وَجلة صفوته وأكابر أوليائه وَأهل محبته، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَن يُقَال إِن الْإِحْسَان مَشْرُوط بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَان، وَأَنه لَا يتم إِلَّا لمن حصل لَهُ هَذَانِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ شَيْء ثَالِث، لَيْسَ هُوَ عين أَحدهمَا وَلَا مركب مِنْهُمَا، وَفرق بَين الشّطْر وَالشّرط، فَإِن الشَّرْط خَارج عَن الْمَشْرُوط وَإِن استلزم عَدمه عَدمه بِخِلَاف الشّطْر فَإِنَّهُ جزؤه الَّذِي تركب مِنْهُ مَعَ غَيره، فالطوفي لما صرح بتركيب الْإِحْسَان من الْإِسْلَام وَالْإِيمَان، استلزم كَلَامه هَذَا، أَنَّهمَا جزآن لَهُ، وليسا كَذَلِك، بل هما شَرْطَانِ لَهُ، من فقدهما أَو أَحدهمَا فقد الْإِحْسَان كَمَا هُوَ مَفْهُوم الشَّرْط، فَلَا بُد من هَذَا، وَإِلَّا استلزم كَلَامه الْبَاطِل، وَهُوَ أَن كل من اجْتمع لَهُ الْإِسْلَام وَالْإِيمَان يكون قد بلغ رُتْبَة الْإِحْسَان، وَهَذَا غلط من القَوْل، وشطط من الرَّأْي، وعبء من التَّكْلِيف ثقيل لَا ينوء بِهِ غَالب عباد الله الْمُؤمنِينَ.

والمراتب تَتَفَاوَت بتفاوت هَذِه المقامات، وَإِن كَانَ بَينهَا فِي الْعُلُوّ مَا بَين السَّمَاء وَالْأَرْض، وَأعظم محصلات هَذَا الْمقَام الإحساني هُوَ الْخُشُوع وَالْخَوْف والخشية من

=

النص فيها.

(١) نوع نادر من الجواهر انظر: الصحاح للجوهري.

الله عَزَّوَجَلَّ كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ [الرحمن:٤٦]، وَفِي الحَدِيث الْمُتَّفق عَلَيْهِ فِي السَّبْعَة الَّذين يظلهم الله فِي ظله، وَمِنْهُم: «**رجل دَعَتْهُ امْرَأَة ذَات منصب وجمال، فَقَالَ: إِنِّي أَخَاف الله**».

وَكَذَلِكَ فِي حَدِيث الثَّلَاثَة الَّذين انطبقت عَلَيْهِم الصَّخْرَة فَقَالَ صَاحب الْمَرْأَة الَّتِي دَعَتْهُ فَتَركهَا: «**اللَّهُمَّ إِن كنت تعلم أَنِّي إِنَّمَا فعلت ذَلِك رَجَاء رحمتك وخشية عذابك**» وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا.(١)

وَكَذَلِكَ حَدِيث الرجل الَّذِي أَمر أَوْلَاده بإحراقه إِذا مَاتَ فَقَالَ لَهُ الله عَزَّوَجَلَّ: «**لم فعلت هَذَا؟ قَالَ: خشيتك يَا رب، وَأَنت أعلم، فغفر الله لَهُ**». وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا(٢)، وَأخرج ابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عَن الله سُبْحَانَهُ أَنه قَالَ: «**وَعِزَّتِي لَا يَجْتَمع على عبد خوفان وأمنان: إِذا خافني فِي الدُّنْيَا أمنته يَوْم الْقِيَامَة، وَإِذا أمنني فِي الدُّنْيَا أخفته يَوْم الْقِيَامَة**»(٣)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَحسنه وَالْبَيْهَقِيّ من حَدِيث أنس قَالَ: قَالَ رَسُول

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٩٧٤)، ومسلم، برقم: (٢٧٤٤) من حديث ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-

(٢) رواه البخاري، برقم: (٣٤٨١)، ومسلم، برقم: (٢٧٥٩) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

(٣) **حسن**، رواه ابن حبان، برقم: (٦٤٠) قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ..به.

وهذا إسناد رجاله ثقات عدا محمد بن عمرو الليثي، قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، وقال في هدي الساري: مشهور من شيوخ مالك احتج به الجماعة، صدوق تكلم فيه بعضهم من =

=

قبل حفظه.

وقد صححه من هذا الوجه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٢/ ٩٥).

وقد تابع إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني محمد بن يحيى بن ميمون عند البزار في مسنده، برقم: (٧٧٧)، والبيهقي في شعبه، برقم: (٧٧٧)، وفي الآداب (١١٤٥) من طريق مُحَمَّد بْن يَحْيَى، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ بِنَحْوِهِ. ومحمد بن ميمون لم أجد من وثقه، وقال الهيثمي: لم أعرفه.

وله طريق أخرى عن الحسن مرسلة.

رواه ابن المبارك في الزهد (١٥٧) قال: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: «**وَعِزَّتِي لا أَجْمَعُ عَلَى عَبْدِي خَوْفَيْنِ، وَلا أَجْمَعُ لَهُ أَمْنَيْنِ، إِذَا أَمِنَنِي فِي الدُّنْيَا أَخَفْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِذَا خَافَنِي فِي الدُّنْيَا أَمَّنْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**». وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين كما ترى عوف هو ابن أبي جميلة الأعرابي، والحسن هو البصري، وعلة هذا الإسناد الإرسال، وقد أورد هذا الحديث الدارقطني في العلل (٨/ ٣٨)، وقال: ولا يصح هذا عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وإنما يعرف هذا من حديث عوف عن الحسن مرسلا.اهـ

قلت: فلعله يقصد أنه لا يصح من طريق محمد بن يحيى بن ميمون لجهالته والله أعلم، ولكن كما ترى هو متابع بإبراهيم الجوزجاني.

وقد أورد الحديث من كلا الطريقين الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٣٠٨) وقال: رَوَاهُمَا الْبَزَّارُ، عَنْ شَيْخِهِ: مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَيْمُونٍ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ الْمُرْسَلِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

قلت: وقد أورد العلامة الألباني المتابعتين وصححه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٣٥٥).

وفي الباب عن شداد بن أوس ولا يعتبر به.

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٩٣٣)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٣٤٩٥)،

=

الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِوَسَلَّمَ-]: «**قَالَ الله** عَزَّوَجَلَّ: **أخرجُوا من النَّار من ذَكرنِي يَوْمًا أَو خافني فِي مقَام**»(١)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓ آلِهِوَسَلَّمَ-] يَقُول: «**من خَافَ أدْلج، وَمن أدْلج بلغ المنزلة**(٢)، ....

وفيه عمر بن صبح العدوي، قال الحافظ في التقريب: متروك، كذبه ابن راهويه.

(١) **ضعيف**، رواه الترمذي في سننه، برقم: (٢٥٩٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ٧٠)، وابن أبي عاصم في شرح السنة، برقم: (٨٣٣)، وابن خزيمة في التوحيد، برقم: (٤٥٣)، والبيهقي في الاعتقاد (١/ ١٦٠)، وابن أبي حاتم في الزهد (٥٥).

وفيه مبارك بن فضالة القرشي، حسن الحديث لكنه مدلس وقد عنعن، قال الحافظ في التقريب : صدوق يدلس ويسوي. اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «هداية الرواة - مع تخريج المشكاة الثاني» (٥/ ٧٢) فقال: فيه عنعنة المبارك بن فضالة.

نعم! صرّح بالتحديث عند الحاكم (١/ ٧٠)، وصححه، ووافقه الذهبِي، لكن في الطريق إليه مؤمّل بن إسماعيل؛ وهو ضعيف، وانظر تخريجه في ظلال الجنة رقم: (٨٣٣). اهـ

قلت: وأيضا صرح بالتحديث في شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢٠٦٧) وفي الإسناد إليه محمد بن المعلى الشونيزي لم أجد من وثقة، ثم إن التصريح بالتحديث مخالفة شاذة لكل من رواه بالعنعنة وهم عدد من الرواة.

وبالجملة فالحديث يغني عنه غيره مما ذكر في هذا الموضع مما يدل على أن الخوف من الله من أسباب النجاة من النار، ولقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات]، ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ۝٤٦﴾ [الرحمن:٤٦].

(٢) في (أ)، و(ط) (المنزل).

ألا إن سلْعَة الله غَالِيَة، أَلا إن(١) سلْعَة الله الجْنَّة».(٢)، وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من

(١) (الا إن)ساقطة من (أ).

(٢) حسن لغيره، رواه الترمذي، برقم: (٢٤٥٠)، وعبد بن حميد، برقم: (١٤٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ١٥٠)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣٠٧)، وأبو نعيم في صفة الجنة (٤٤)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤١٧٣) من طريق أبي النَّضْرِ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ، ثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، ثَنَا بُكَيْرُ بْنُ فَيْرُوزَ، يَقُولُ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- ... فذكره. وفيه علتان:

العلة الأولى: يزيد بن سنان التميمي ضعيف كما في التقريب.

العلة الثانية: بكير بن فيروز هو الرهاوي، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وقد حسن حديث أبي هريرة المتقدم الترمذي فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ. اهـ والحاكم فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.اهـ وكذا صححه السيوطي وتعقبه الصنعاني فقال في التنوير شرح الجامع الصغير (١٠/ ٢١١): رمز المصنف لصحته، وقال الحاكم: صحيح وأقره الذهبي وتعقبه الصدر المناوي بأن فيه عندهما يزيد بن سنان ضعفه أحمد وابن المديني.اهـ

قلت: وللحديث شاهد من حديث أبي بن كعب رواه الحاكم في مستدركه (٤/ ٣٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم (١٠٠٩٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١٣١٢٧) من طريق عبد الله بن الوليد العدني ووكيع ابن الجراح عن سفيان الثوري عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ خَافَ أَدْلَجَ، وَمَنْ أَدْلَجَ فَقَدْ بَلَغَ الْمَنْزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ الله غَالِيَةٌ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ الله الجُنَّةُ، جَاءَتِ الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ»، وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي مختلف فيه، ولذلك قال المباركفوري في تحفة الأحوذي (٧/ ١٢٤): وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، قَالَ الْمُنَاوِيُّ: وَقَالَ صَحِيحٌ لَكِنْ نُوزِعَ.اهـ

=

حَدِيث أبي ذَر، أَنه [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «وَالله لَو تعلمون(١) مَا أعلم لضحكتم قَلِيلا، ولبكيتم كثيرًا، وَمَا تلذذتم بِالنسَاء على الْفرش، ولخرجتم إِلَى

=

قلت: الخلاف حاصل في شأن عبد الله بن محمد بن عقيل، وإليك أقوال أهل العلم فيه:

قال المقدسي في «الكمال في أسماء الرجال» (٦/ ٢٩٧): وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: ليس بذاك. وقال مسلم: قلت ليحيى بن معين: عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك أو عاصم بن عبيد الله؟ فقال: ما أُحِبُّ واحدًا منهما في الحديث.

وفي رواية عباس عنه: ضعيف.

وقال أبو حاتم: هو ليِّن الحديث، ليس ممن يُحتجُّ بحديثه، يُكْتَبُ حديثه، وهو أحبُّ إليَّ من تَمّام بن نَجِيح. وسئل عنه أبو زرعة، فقال: يُختلف عنه في الأسانيد.

وقال أحمد بن عبد الله: مدني تابعي، جائز الحديث.

وقال يعقوب بن سفيان: صدوق، وفي حديثه ضعف.

وقال ابن عدي: روى عنه جماعة من الثقات المعروفين، ويكتب حديثه.اهـ

وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٢٨٧): قال الحاكم: كان أحمد بن حنبل وإسحاق يحتجان بحديثه، وليس بالمتين عندهم. وقال محمد بن سعد: كان كثير العلم، وكان مُنكر الحديث، لا يُحتج بحديثه، وضَّعفه ابن عيينة، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة. وقال الترمذى فى مواضع من جامعه: كان أحمد بن حنبل وإسحاق والحميدى يحتجون بحديثه. وقال البخارى: هو مقارب الحديث. اهـ

قلت: الراجح أنه ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات وحديثه هنا كشاهد لحديث أبي هريرة المتقدم، وهو شاهد له، وقد حسنه لذاته العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٣٨)، وصححه في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٠٦٩).

(١) في (أ) (لو علمتم).

الصعدات تجأرون إِلَى الله، وَالله لَوَدِدْت أَنِّي شَجَرَة تعضد»(١)، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيث أنس(٢)، وَمن ذَلِك حَدِيث أنس عَند التِّرْمِذِيّ وَابْن مَاجَه: أَنه [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] دخل على شَاب وَهُوَ فِي الْمَوْت، فَقَالَ: «**كَيفَ تجدك**؟ قَالَ:

---

(١) **ضعيف لم يروه البخاري**، وإنما رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٥/ ٤٠٥)، والترمذي، برقم: (٢٣١٢)، وابن ماجه، برقم: (٤١٩٠)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٥٧٩)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٥٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٢٢٦٤)، والبزار، برقم: (٣٩٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار، برقم: (١١٣٥)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤١٧٢) من طرق عن إِسْرَائِيلَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: وذكره. ورجاله ثقات عدا إبراهيم بن المهاجر البجلي وهو حسن الحديث، ولكن علة الحديث في هذا الإسناد الإنقطاع فمورق العجلي لم يسمع من أبي ذر، قال الدارقطني: مورق لم يسمع من أبي ذر. "العلل" (١١٢٠)، وكذلك قال العلائي في "جامع التحصيل" (صـ٢٨٨). وكذلك قاله الذهبي في مختصر تلخيصه (٧/ ٣٥٢٨).

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٤/ ٢٦١).

بقي قوله في هذا الحديث: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيرًا**» هذه لها شواهد منها عن أبي هريرة وعائشة وعن أنس الذي عزاه المؤلف.

وبهذا يتبين أن المؤلف أخطأ في عزو الحديث كاملا للبخاري عن أبي ذر، وإنما هو هذا اللفظ: «**لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيرًا**»، والمؤلف إنما تبع المنذري في عزو الحديث للبخاري، فهو يغترف من كتابه الترغيب، ولذلك تعقب الإمام الألبانيُّ المنذريَّ، فقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٣٠٠)، قلت: فعزوه إياه للبخاري مختصرا خطأ، فإن البخاري لم يخرجه عن أبي ذر مطلقا، وإنما رواه مختصرا جدا (٤ / ٢٣٧) من حديث أبي هريرة وأنس بلفظ: «**لوتعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرًا**». اهـ

(٢) رواه البخاري، برقم: (٤٦٢١)، ومسلم، برقم: (٢٣٥٩).

أرجو الله يَا رَسُول الله، وَإِنِّي أَخَاف ذُنُوبِي، فَقَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قلب عبد مُؤمن فِي مثل هَذَا الموطن إِلَّا أعطَاهُ الله مَا يَرْجُو، وآمنه مِمَّا يخَاف**»، وَإِسْنَاده حسن، وَفِي إِسْنَاده جَعْفَر بن سُلَيْمَان الضبعِي، وَلكنه صَدُوق، أخرج لَهُ مُسلم، وَوَثَّقَهُ الْجُمْهُور، وَتكلم فِيهِ قوم مِنْهُم الدَّارَقُطْنِيّ(١)، وَأخرج أَحْمد

(١) **حسن**، رواه الترمذي، برقم: (٩٨٣)، والنسائي في الكبرى، برقم: (١٠٨٣٤)، وابن ماجه، برقم: (٤٢٦١)، والبزار، برقم: (٦٨٧٤)، وعبد بن حميد، برقم: (١٣٧٠)، وأحمد في الزهد (١٣١)، وأبو يعلى الموصلي، برقم: (٣٣٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٩٧٠) من طريق سيار بن حاتم العنزي، ومحمد بن عبد الملك البصري، والحسن بن عمر الجرمي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني أربعتهم عن جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ..به.

وجعفر بن سليمان كما ذكر المؤلف مختلف فيه والراجح أنه صدوق كما قاله الحافظ في التقريب.

وقد أعل بعضهم الحديث بالإرسال، قال الترمذي عقب الحديث:: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُرْسَلًا.

وقال الدارقطني في العلل (١٢/ ٢٨): يرويه جعفر بن سليمان، عن ثابت، واختلف عنه؛ فأسنده سيار بن حاتم، عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، ورواه أبو الربيع الزهراني، عن جعفر، عن ثابت، مرسلا، وهو المحفوظ.اهـ

قلت: قد تابع سيارا ثلاثة كما تقدم، وقد تابع جعفر في روايته حمادُ بن سلمة عند أبي يعلى (٣٣٠٣)، فرواه عن ثابت عن أنس مرفوعا، وإسناده حسن.

وقد صحح الحديث النووي في خلاصة الأحكام (٢/ ٩٠٢) فقال: رواه الترمذي بِإِسْنَاد جيد.اهـ

وقال المنذري في الترغيب (٤/ ٢٦٨): إسناده حسن فإنّ جعفرا صدوق صالح احتج به مسلم ووثقه النسائي وتكلم فيه الدارقطني وغيره. اهـ

=

وَالنَّسَائِيّ وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي ريحانه عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**حرمت النَّار على عين دَمَعَتْ أَو بَكت من خشيَة الله**»(١) ....

= وجوده الصنعاني في سبل السلام ط البابي (٢/ ٩٠).

وحسنه العلامة الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٥٠٦)، وفي أحكام الجنائز (١/ ٣)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٣٢٢)، ومال إلى تصحيحه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٤١).

(١) **صحيح لغيره**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٨/ ٤٤٦)، والنسائي (٩/ ١٤٩)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (٥٦٤٢)، والدارمي، برقم: (٢٤٠٠)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٨٣)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٨٧٤١) من طريق عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ مُحَمَّدِ بْنِ شُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ، وهذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن سمير الرعيني- ويقال: محمد بن شمر، ويقال: ابن شمر تفرد بالرواية عنه شريح، ولم يوثقه سوى ابن حبان، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وقال ابن القطان الفاسي في الوهم والإيهام (٤/ ٣٤٧): لا يعرف حاله.اهـ، وقال الذهبي في الميزان: لم يَرو عنه سوى عبد الرحمن بن شريح، وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٢٨٨): وقال: رجاله ثقات. اهـ

قلت: ولعل الهثيمي اعتمد على توثيق ابن حبان، وقد تبعه على ذلك المنذري في الترغيب (٢/ ٢٥١)، وإلا فإن للحديث شواهد منها ما سيأتي عن أنس وأبي هريرة، وأيضا ما رواه الترمذي، برقم: (١٦٣٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ الله**»، وإسناده حسن.

وقد صححه لغيره العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٧١).

وشاهد آخر رواه ابن أبي عاصم في الجهاد (٨٠) فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ أَبُو بَكْرٍ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، =

وَأخرجه الْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أنس(١)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَالنَّسَائِيّ وَالْحَاكِم، وَقَالَ: صَحِيح الْإِسْنَاد من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، أَن رَسُول الله [-

قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: **مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَى الله مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةُ عَيْنٍ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَقَطْرَةُ دَمٍ تُهَرَاقُ فِي سَبِيلِ الله، وَالْأَثَرَيْنِ: أَثَرٌ فِي سَبِيلِ الله، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ الله**». وإسناده حسن.

وفي الباب مرسل عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَعْيُنٍ لَا تَحْرِقُهُمُ النَّارُ أَبَدًا: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَعَيْنٌ سَهِرَتْ بِكِتَابِ الله، وَعَيْنٌ حَرَسَتْ فِي سَبِيلِ الله** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-». رواه ابن المبارك في الجهاد (١٨٨)، وإسناده حسن.

وفي الباب أيضا مرسل عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الله الْقَيْسِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**عَيْنَانِ حَرَّمَهُمَا الله عَلَى النَّارِ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ الله، وَعَيْنٌ حَرَسَتْ فِي سَبِيلِ الله**». رواه الدولابي في الكنى (٩٦١).

وفي الباب عن معاوية بن حيدة رواه الطبراني، برقم: (١٠٠٣)، وغيره، وفيه من لا يعرف، وحسنه لغيره العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٧١).

وقد أورد حديث أبي ريحانة في جملة شواهده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦/ ٣٧٨)، ثم قال: وبالجملة فالحديث بهذه الطرق صحيح على الراجح والله أعلم. اهـ

(١) **ضعيف**، رواه الحاكم في مستدركه (٤/ ٢٦٠)، والطبراني في الأوسط، برقم: (١٦٤١) من طريق أبي جَعْفَرٍ الرَّازِي، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «**مَنْ ذَكَرَ الله فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ الله، حَتَّى يُصِيبَ الْأَرْضَ مِنْ دُمُوعِهِ، لَمْ يُعَذِّبْهُ الله تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»، وأبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان ضعيف، وقد أورده العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٠/ ١٠٨)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٣٣٩)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٢٦/ ٢).

والحديث له شواهد كما تقدم بغير لفظة: «**حَتَّى يُصِيبَ الْأَرْضَ مِنْ دُمُوعِهِ**» فهو بهذا اللفظ منكر.

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يلج النَّار رجل بَكَى من خشيَة الله حَتَّى يعود اللَّبن فِي الضَّرع**»(١). وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة.

وَمن أعظم الْأَسْبَاب الموصلة إِلَى مقَام الْإِحْسَان الزّهْد فِي الدُّنْيَا، وَفِي ذَلِك

---

(١) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٦/ ٣٣٠)، والترمذي، برقم: (١٦٣٣)، والنسائي في الصغرى، برقم: (٣١٠٨)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٨٠٠)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤١٦٨) من طريق عبد الله بن المبارك وغيره عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به. وهذا إسناد رجاله ثقات عدا عبد الرحمن المسعودي، وهو ثقة إلا أنه اختلط في آخره، ورواية عبد الله بن المبارك عنه قبل الاختلاط.

قال العلائي في «المختلطين» (صـ٧٢): قال أحمد بن حنبل: ثقة كثير الحديث إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد.اهـ

وقد صحح الحديث الترمذي فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ مَدَنِيٌّ، وقال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

وقلت: وقد تابع المسعودي مسعر بن كدام، رواه النسائي، برقم: (٣١٠٧)، فرواه عن محمد بن عبد الرحمن القرشي، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لا يُبْتَلَى أَحَدٌ مِنْ خَشْيَةِ الله فَتَطْعَمُهُ النَّارُ حَتَّى يُرَدَّ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ الله وَدُخَانٌ فِي جَهَنَّمَ فِي مِنْخَرَيْ مُسْلِمٍ أَبَدًا**».

فالحديث صحيح، وقد أوقفه بعضهم ولا يضر، ويشهد له أحاديث الباب، وقد صححه لغيره العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٨٩)، وقال في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (٢/ ١٢٨٤): صحيح.

ترغيبات كَثِيرَة: وَمِنْهَا مَا أخرجه ابْن ماجه من حَدِيث سهل بن سعد قَالَ: جَاءَ رجل إِلَى النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَقَالَ: يَا رَسُول الله دلَّنِي على عمل إِذا عملته أَحبَّنِي الله تَعَالَى وأحبني النَّاس؟ قَالَ: «**ازهد فِي الدُّنْيَا يحبك الله، وازهد فِيمَا فِي أَيدي النَّاس يحبك النَّاس**»، وَفِي إِسْنَاده خَالِد بن عَمْرو الْقرشِي الْأمَوِي السعيدي وَفِيه مقَال.(١)

---

(١) شديد الضعف، رواه ابن ماجه، برقم: (٤١٠٢)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣١٣)، والطبراني في الكبير، برقم: (٥٩٧٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٤٠٩٦)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢١٥)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٤٥٨) من طريق خالد بن عمرو القرشي، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ به.

وهذا إسناد واه، فيه خالد بن عمرو القرشي، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»- ط التوفيقية (٣١/ ٩١): قَالَ أحمد: متروك الحديث، وقال صالح جَزْرَة: كَانَ يضع الحديث، وقال ابن مَعِين: لَيْسَ بشيء. اهـ

قلت: وقد ذكر ابن عدي أن له متابع، فقال في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٤٥٨) بعد أن أورده من طريقه: وروى عن مُحَمد بن كثير عن الثَّوْريّ مثله.اهـ

وتعقبه العقيلي فقال: ليس له من حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلسه، لأن المشهور به خالد هذا.اهـ

وقال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابن أبي حاتم (١٨١٥): هذا حديث باطل.اهـ

قلت: وفي الباب غير حديث سهل، وإليك بيان حالها:

الحديث الأول: عن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-.

رواه أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١١٥٢٣)، وفيه قطن بن صالح الدمشقي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ١٨): قَالَ الْأَزْدِيّ: كَذَّاب لَا يكْتب حَدِيثه.اهـ

=

الحديث الثاني: عن عبد الله بن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-.

رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/ ٢٠٧)، وفيه علتان:

العلة الأولى: أحمد بن محمد بن الصلت المغلس الحماني، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٨٦): قَالَ ابْن عدي: كَانَ ينزل الشرقية بِبَغْدَاد وَيحدث عَن ثَابت الزَّاهِد وَغَيره من أَقوام مَاتُوا قبل أَن يُولد بدهر، وَمَا رَأَيْت فِي الْكَذَّابين أقل حَيَاء مِنْهُ، قَالَ أَبُو بكر الْخَطِيب: كَانَ يحدث عَن أبي نعيم وَأبي بكر ابْن أبي شيبَة وَأبي عبيد وَغَيرهم أَحَادِيث أَكْثَرهَا هُوَ وَضعهَا، وَقَالَ ابْن حبَان وَالدَّارَقُطْنِيّ كَانَ يضع الحَدِيث.اهـ

العلة الثانية: محمد بن الحسين الأزدي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٥٣): وَلَكِن فِي حَدِيثه مَنَاكِير وَكَانُوا يضعفونه، أخبرنَا الْقَزاز أخبرنَا الْخَطِيب قَالَ: حَدثنِي مُحَمَّد بن صَدَقَة الْموصِلِي أَن أَبَا الْفَتْح وضع حَدِيثا.اهـ

تنبيه: بيان سبب تصحيح العلامة الألباني لهذا الحديث:

قال رَحِمَهُٱللَّهُ في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٢٦)-: على أني قد وجدت له طريقا أخرى عن ابن عمر، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣ / ١٦٢ / ٣) عن محمد بن أحمد بن العلس: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، حدثنا عن مالك، عن نافع عنه، وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين غير ابن العلس هذا فلم أعرفه.اهـ

قلت: وهنا تنبيهان:

التنبيه الأول: أنه رَحِمَهُٱللَّهُ صحح الحديث بناء على أنه لم يعرف حال محمد بن أحمد المغلس، وحصل قلب في الاسم عنده، وهو كما أثبتناه عند ابن عساكر وفي ترجمته وهو وضاع كذاب كما ترى.

التنبيه الثاني: أن الحديث لم أجد من أخرجه غير ابن عساكر، فليس رجاله رجال البخاري ومسلم كما ترى إلا من عند إسماعيل ابن أبي أويس وما دونه، وأما من قبله فليسوا من رجالهما، فتبين لنا مما سبق أن هذه الطريق لا تصلح للاعتضاد، والإمام الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ ظن أنه لا يوجد

=
إلا علة واحده في هذا الإسناد، وهي جهالة هذا الراوي، ولذلك جعله شاهدا لما سيأتي بيانه من طريق إبراهيم بن أدهم.

الحديث الثالث: عن عمار بن ياسر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

رواه ابن أبي الدنيا في الزهد (٢١٤)، وفيه علي بن أبي فاطمة الغنوي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٩١): قَالَ يحيى: لَا يحل لأحد أَن يروي عَنهُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ البُخَارِيّ: عِنْده عجائب، وَقَالَ النَّسَائِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ الْأَزْدِيّ: لَا اخْتِلَاف فِي ترك حَدِيثه.اهـ

الحديث الرابع: مرسل عن ربعي بن حراش يرويه مرفوعا.

رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢٠٩)، وفيه جعفر بن عبد الله البغدادي لا يدرى من هو، وقد أورد هذا الحديث العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٥/ ٣٢٣) وقال: فإنه يختلف عنه كنية وطبقة، فإنه ذكره في الطبقة الرابعة، مثل شيخ شيخه موسى بن داود الضبي، وفي الميزان آخر يدعى: جعفر بن عامر البغدادي، روى عن أحمد بن عمار أخي هشام بن عمار بخبر كذب اتهمه به ابن الجوزي.اهـ

الحديث الخامس: منقطع، يرويه سفيان الثوري عن إبراهيم بن أدهم به، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/ ٧٢)، وفيه موسى بن طريف الأسدي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ١٤٦): كذبه أَبُو بكر بن عَيَّاش، وَقَالَ يحيى: كَانَ ضعيفًا، وَقَالَ السَّعْدِيّ: زائغ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ ابْن حبَان: يَأْتِي بِالْمَنَاكِيرِ الَّتِي لَا أُصُول لَهَا.اهـ

وله طريق أخرى عن إبراهيم يرويها منقطعة، رواها ابن أبي الدنيا في الزهد (١١٨)، وفي مداراة النفوس (٣٣) قال: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ: ثنا مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يُحِبُّنِي اللهُ عَلَيْهِ، وَيُحِبُّنِي النَّاسُ عَلَيْهِ، قَالَ: «أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ اللهُ عَلَيْهِ فَازْهَدْ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ النَّاسُ عَلَيْهِ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ مَا فِي يَدِكَ مِنَ الْحُطَامِ»، وهذا
=

وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث أبي سعيد أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] [قَالَ]: «**إِن الدُّنْيَا خضرَة حلوة، وَإِن الله تَعَالَى مستخلفكم فِيهَا فَينْظر كَيفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الله، وَاتَّقوا النِّسَاء**»(١)، وَأخرج مُسلم عَن عبد الله بْن عَمْرو، سَأَلَهُ رجل فَقَالَ لَهُ عبد الله: أَلَك امْرَأَة تأوي إِلَيْهَا؟ قَالَ نعم. قَالَ: أَلَك مسكن تسكنه؟

= إسناد حسن إلى إبراهيم بن أدهم.

وله طريق أخرى: يرويها إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد عن أنس مرفوعا، رواها أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١١٥٢٢)، وقال أبو نعيم عقبه: ذِكْرُ أَنَسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهُمٌ مِنْ عُمَرَ، أَوْ أَبِي أَحْمَدَ، فَقَدْ رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَلَمْ يُجَاوِزْ فِيهِ مُجَاهِدًا.اهـ

قلت: يعني: عمر بن إبراهيم المستملي.

وله طريق أخرى: إلى إبراهيم بن أدهم يرويه عن أرطاه بن المنذر، رواها أبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (١١٥٦٧).

قلت: فالخلاصة في هذا الحديث أنه شديد الضعف من جميع طرقه كما ترى ما عدا طريق إبراهيم ابن أدهم وهو ثقة، والإسناد إليه صحيح، وقد حصل فيه إليه اضطراب، فتارة يُروى مرفوعا، وتارة يروى متصلا، وتارة يروى منقطعا معضلا، وعلى فرض صحتها إلى إبراهيم فهو معضل وليس له ما يعضده، ويضاف إلى طرق الأحاديث السابقة التي لا يحتج بها، ولا أعلم ما يشهد لها مما هو صالح للاعتضاد، وقد أورده المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٥٧) عن إبراهيم بن أدهم، وأورد هذه الروايات ثم قال: رواه ابن أبي الدنيا هكذا معضلًا.اهـ

قلت: فهذا الذي ظهر لي في هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح، وأما تصحيح الإمام الألباني لهذا الحديث فهو كما بينته لك فيما مضى في بيان الحديث الثاني حديث ابن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- فراجعه، فهو مهم لتقرير المسألة في هذا الحديث والله أعلم والحمد لله.

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٦٧٥).

قَالَ: نعم. قَالَ: فَأَنت من الْأَغْنِيَاء؟ قَالَ: فَإِنَّ لي خَادِمًا، قَالَ: فَأَنت من الْمُلُوك(١).

وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ، وَابْن مَاجَه من حَدِيث عبد الله بن عَمْرو أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**قد أَفْلح من أسلم ورزق كفافًا، وقنعه الله تَعَالَى بِمَا آتَاهُ**»(٢)، وَأخرج البُخَارِيّ وَمُسلم وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-] يَقُول: «**اللَّهُمَّ اجْعَل رِزْق آل مُحَمَّد قوتًا**». وَفِي رِوَايَة: «**كفافًا**»(٣)، وَأخرج مُسلم من حَدِيث الْمُسْتَوْرد قَالَ: قَالَ: رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-]: «**مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَة إِلَّا كَمَا يَجْعَل أحدكُم إصبعه هَذِه فِي اليم، وَأَشَارَ بالسبابة فَلْينْظر بِمَا ترجع**»(٤).

وَأخرج أَحْمد بِإِسْنَاد رُوَاته ثِقَات، وَالْبَزَّار وَابْن حبَان فِي صَحِيحه، وَالْحَاكِم وَالْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد من حَدِيث أبي موسى(٥) أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓاٰلِهِۦوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**من أحب دُنْيَاهُ أضرّ بآخرته، وَمن أحب آخرته أضرّ بدنياه، فآثروا مَا يبْقى على مَا يفنى**»(٦).

---

(١) رواه مسلم تحت حديث رقم: (٢٩٨٠).

(٢) رواه مسلم، برقم: (١٠٥٧)، والترمذي، برقم: (٢٣٤٨)، وابن ماجه، برقم: (٤١٣٨).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦٤٦٠)، ومسلم، برقم: (١٠٥٨).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٢٨٦٠).

(٥) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٦) حسن لغيره، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٢/ ٤٧٠)، وابن حبان، برقم: (٧٠٩)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣٠٨)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٣٧٠)، والبزار، برقم: (٣٠٦٧) من =

=

طريق عمرو بن أبي عمرو القرشي، عن المطلب بن عبد الله، عن أبي موسى الأشعري به مرفوعًا. ورجاله ثقات، والمطلب بن عبد الله المخزومي قد وثقه غير واحد إلا أنه لم يسمع من أبي موسى الأشعري، فالحديث منقطع أو مرسل، جاء في «تاريخ ابن معين» (٤/ ٢٤٣) قال: سُئِلَ يحيى: سمع الْمطلب من أبي مُوسَى، قَالَ: لَا. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٩): مطلب بن عبد الله بن المطلب ابن عبد الله بن حنطب روى عن ابن عباس مرسل وابن عمر مرسل، وأبي موسى مرسل.اهـ

وقال العراقي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٤/ ١٨٥٣): رواه أحمد والبزار والطبراني وابن حبان والحاكم وصححه على شرط الشيخين، قلت: وهو منقطع بين المطلب بن عبد الله وبين أبي موسى اهـ.

قلت: وقد ضعفه العلامة الألباني بالانقطاع في الضعيفة (١٢/ ٣٣٧)، وذكر له شاهدا خرجه في الصحيحة، وهو الذي سيأتي بيانه عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- رواه ابن أبي عاصم في الزهد (١٦١) فقال: أَخْبَرَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا أَضَرَّ بِالآخِرَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الآخِرَةَ أَضَرَّ بِالدُّنْيَا**»، فَسَمِعْتُهُ قَالَ: «**فَأَضِرُّوا بِالْفَانِي لِلْبَاقِي**» ورجاله ثقات رجال الشيخين عدا محمد بن عمرو، وهو الليثي، روى له البخاري مقرونا بغيره، وروى له مسلم في المتابعات، وهو صدوق له أوهام كما في التقريب، فهذا الإسناد حسن وهو شاهد قوي لحديث أبي موسى المتقدم.

وقد حسنه العلامة الألباني، وجعله شاهدًا لحديث أبي موسى المتقدم في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ٨٤٩).

وله شاهد موقوف عن ابن مسعود رواه وكيع في الزهد (صـ٢٩٧) فقال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الْهُذَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: مَنْ أَرَادَ الدُّنْيَا أَضَرَّ الآخِرَةَ، وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ أَضَرَّ الدُّنْيَا، يَا قَوْمُ فَأَضِرُّوا بِالْفَانِي لِلْبَاقِي.

=

وَأخرج الْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي مَالك الْأَشْعَرِيّ قَالَ عِنْد مَوته: يَا معشر الْأَشْعَرِيين: ليبلغ الشَّاهِد الْغَائِب، إِنِّي سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**حلوة الدُّنْيَا مرّة الْآخِرَة، وَمرَّة الدُّنْيَا حلوة الْآخِرَة**»(١)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث كَعْب بن مَالك، قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**مَا ذئبان جائعان أُرسلا فِي غنم بأفسد لَهَا من حرص الْمَرْء على المَال والشرف لدينِهِ**»(٢)، وَأخرج الطَّبَرَانِيّ و أَبُو يعلى بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث أبي

=

ورجاله ثقات، وسفيان هو الثوري، وأبو قيس هو عبد الرحمن بن ثروان الأودي، وقد وثقه غير واحد، وقد صححه العلامة الألباني في الصحيحة (٧/ ٨٤٩)، فالحديث بمجموعها يكون حسنًا أو صحيحًا والله أعلم.

(١) منقطع، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٧/ ٥٣٣)، وابن أبي عاصم في الزهد (١٥٨)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣١٠)، والطبراني في مسند الشاميين، برقم: (٩٦٣)، وفي الكبير، برقم: (٣٤٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٩٨٥٣) من طريق صَفْوَان بْن عَمْرٍو، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ الأَشْعَرِيَّ، لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ... وذكره. وهذا إسناد رجاله ثقات غير أنه منقطع، فشريح بن عبيد وهو الحضرمي لم يسمع من أبي موسى الأشعري.

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (صـ٩٠): وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ مُرْسَلٌ. اهـ ونقل كلامه العلائي في «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص١٩٥).

قلت: وقد صححه الحاكم والذهبي، وتبعهم العلامة الإمام الألباني في الصحيحة (٤/ ٤٣١)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٦٠٣)، ثم تراجع عن تصحيحه بعد أن تبينت له هذه العلة كما في كتاب تراجعات الألباني (٤٠).

(٢) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٥/ ٦٢)، والترمذي، برقم: (٢٣٧٦)، وابن حبان، برقم: (٣٢٢٨)، والنسائي في الكبرى، برقم: (١١٧٩٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه،

=

هُرَيْرَة نَحوه(١) ....

=

برقم: (٤٩٨)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٨٩) عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَارَةَ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: وذكره، وإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، وزكريا بن زائدة موصوف بالتدليس ولكنه قد صرح بالتحديث في رواية الطبراني وغيره، وابن كعب في هذا الإسناد لم يتبين من هو وله ولدان كلاهما ثقة وهما عبد الله وعبد الرحمن، فلا يضر جهالته.

وقد صحح هذا الحديث العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٥/ ١٦٩)، وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٣١)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٩٨٣)، وفي صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٣١٤)، والعلامة الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٣٣)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في كتابه "النصيحة المحتومة لقضاة السوء وعلماء الحكومة" (١٢٦).

(١) **صحيح لغيره**، وقد جاء عن أبي هريرة من طريقين:

الطريق الأولى: رواها الطبراني في الأوسط، برقم: (٧٧٢)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (٨١١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٩٧٨٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٩٩١١) من طريق عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذِّمَارِيُّ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْجَحَّافِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ جَائِعَانِ، بَاتَا فِي زَرِيبَةِ غَنَمٍ أَغْفَلَهَا أَهْلُهَا، يَفْتَرِسَانِ وَيَأْكُلَانِ بِأَسْرَعَ فِيهَا فَسَادًا مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي دِينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ**». وإسناده حسن، وأبو الجحاف هو داود بن سويد التميمي، قال الحافظ في التقريب: صدوق شيعي ربما أخطأ.

الطريق الثانية: رواها أبو يعلى، برقم (٦٤٤٩) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ زَنْجَوَيْهِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عُقَيْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ جَائِعَانِ فِي غَنَمٍ افْتَرَقَتْ، أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِهَا وَالآخَرُ فِي آخِرِهَا، بِأَسْرَعَ فَسَادًا مِنِ امْرِئٍ فِي دِينِهِ، يُحِبُّ**

=

وَأخرج الْبَزَّار أَيْضا بِإِسْنَاد حسن من حَدِيث ابْن عمر نَحوه(١).

= **شَرَفَ الدُّنْيَا وَمَالَهَا**». وهذا إسناد رجاله محتج بهم غير عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد تقدم أنهم اختلفوا فيه، والراجح ضعفه وهو صالح في الشواهد والمتابعات، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٥٠) فقال: رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ زَنْجُوَيْهِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَيْلٍ، وَقَدْ وُثِّقَا.اهـ

قلت: وأما قول المؤلف بإسناد جيد فإنه تبع في ذلك المنذري في الترغيب (٤/ ١٧٧)، وقد عزاه للطبراني، وأبي يعلى، وقال: إسنادهما جيد.اهـ

والمنذري تبع في ذلك البوصيري حيث قال في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ٤٢٩): رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.اهـ

قلت: والخلاصة أن حديث أبي هريرة هذا بمجموع الطريقين وحديث كعب المتقدم يكون جيدًا صحيحًا كما قالوا وليس بانفراده، على أن أبا حاتم قد أعل الحديث من جميع طرقه إلا طريق كعب المتقدم، وراجع «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ ٥٨) ت الحميد، وقد صححه العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٦٧).

(١) صحيح لغيره، رواه البزار، برقم: (٦١٢٩)، وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٩١٠)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: (٨١٢)، والطبراني في الصغير، برقم: (٦١)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ١١٦٩) من طرق عن قُطْبَة بْنِ الْعَلاءِ بْنِ الْمِنْهَالِ، نا سُفْيَانُ، يَعْنِي: الثَّوْرِيَّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي حَظِيرَةٍ يَأْكُلانِ وَيُفْسِدَانِ بِأَضَرَّ فِيهَا مِنْ حُبِّ الشَّرَفِ وَحُبِّ الْمَالِ فِي دِينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ**». وهذا إسناد ضعيف، قال العقيلي عقب الحديث: لَمْ يُتَابِعْ قُطْبَةَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَحَدٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ.اهـ

وأورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/ ٢٥٠)، وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ قُطْبَةُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَقَدْ وُثِّقَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.اهـ

=

=

قلت: قطبة بن العلاء بن المنهال الراجح أنه ضعيف، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» – ط التوفيقية (١٥/ ٢٠٥): قَالَ البخاريّ: فِيهِ نظر. وقال النَّسائيّ وغيره: ضعيف.اهـ

وقد قال الترمذي بعد ذكره حديث كعب بن مالك المتقدم: ويُروى في هذا الباب عن ابن عمر عن النبي –صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ– لا يصح إسناده.

قلت: وقد حسنه من هذا الوجه العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٥/ ١٩٦٧)، والمنذري، وتبعه العلامة الألباني كما في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٦٨)، وانظر مزيد تفصيل في إعلال هذا الحديث كتاب غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل (ص: ٩٠) للإمام الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي الباب عن عاصم بن عدي العجلاني وجابر بن عبد الله وأسامة بن زيد وأبي سعيد الخدري وابن عباس –رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ–، ومرسل عن أبي جعفر الباقر وإليك بيان حالها:

الحديث الأول: رواه الطبراني في ''الكبير'' برقم (٤٥٩)، والحاكم في مستدركه (٣/ ٤٢٠)، والبيهقي في ''شعب الإيمان'' برقم (٩٧٩١)، وابن أبي عاصم في ''الآحاد والمثاني'' برقم (١٩٤٩)، وأبو نعيم في ''معرفة الصحابة'' برقم (٥٣٩٢) من طريق عِيسَى بْن يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ السَّلُولِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: اشْتَرَيْتُ أَنَا وَأَخِي مِائَةَ سَهْمٍ مِنْ سِهَامِ حُنَيْنٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ –صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ–، فَقَالَ: «يَا عَاصِمُ، مَا ذِئْبَانِ عَادِيَانِ أَصَابَا فَرِيسَةَ غَنَمٍ أَضَاعَهَا رَبُّهَا بِأَفْسَدَ فِيهَا مِنْ حُبِّ الْمَالِ، وَالشَّرَفِ لَدَيْهِ» وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: سعيد بن عثمان البلوي، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

العلة الثانية: عاصم بن أبي البداح ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٥٧٧)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٧١) فقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ. اهـ.

=

=

وأورده في موضع آخر (١٠/ ٢٥٠)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.اهـ

قلت: مع أن العلة واحدة في الأوسط للطبراني والكبير.

الحديث الثاني: رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٦٧) قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الجَارُودِ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، ثنا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، ثنا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، عَنْ مُعَانِ بْنِ رِفَاعَةَ الأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الزُّرَقِيِّ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِبَانِ فِي غَنَمٍ غَابَ رِعَاؤُهَا بِأَفْسَدَ مِنِ الْتِمَاسِ الشَّرَفِ وَالْمَالِ لِدِينِ الْمُؤْمِنِ**». وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

العلة الأولى: موسى بن يعقوب الزمعي، قال الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ.

العلة الثانية: معان بن رفاعة السلامي، قال الحافظ في التقريب: لين الحديث، كثير الإرسال.

العلة الثالثة: الانقطاع، فمعان لم يسمع من جابر ولا من غيره من الصحابة.

الحديث الثالث: رواه الطبراني في الصغير، برقم: (٦١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٩٩١٢) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ الزُّبَيْدِيِّ، بِهَا ثنا أَبُو جُمَّةَ، ثنا أَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنِ طَارِقٍ، قَالَ: ذَكَرَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ بَاتَا فِي حَظِيرَةِ غَنَمٍ، يَفْتَرِسَانِ وَيَأْكُلانِ، بِأَسْرَعَ فَسَادًا فِيهَا مِنْ طَلَبِ الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ**». وهذا إسناد ضعيف فيه محمد بن شعيب الزبيدي لم أجد من وثقه.

الحديث الرابع: رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٦٢٧٩) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٢٥٠): وَفِيهِ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعُمَرِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ.اهـ

الحديث الخامس: رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١٠٧٧٨)، والأوسط، برقم: (٨٥١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٣٩٨١) من طريق آدم بن أبي إياس وسَعِيد بْن سُلَيْمَانَ كلاهما عن عِيسَى بْن مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حُبِّ ابْنِ آدَمَ الشُّرَفَ، وَالْمَالَ فِي**

=

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَمْرو بن عَوْف الْأَنْصَارِيّ قَالَ: لما قدم عَلَيْهِ بجزية الْبَحْرين [قَالَ]: «**أَبْشِرُوا وأملوا مَا يسركم، فوَاللهِ مَا الْفقر أخْشَى عَلَيْكُم، وَلَكِن أخْشَى أَن تبسط الدُّنْيَا عَلَيْكُم كَمَا بسطت على من كَانَ من قبلكُمْ، فتنافسوها كَمَا تنافسوها، فتهلككم كَمَا أهلكتهم**»(١)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي سعيد الْخُدْرِيّ قَالَ: جلس رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] على الْمِنْبَر، وَجَلَسْنَا حوله فَقَالَ: «**إِن مِمَّا أَخَاف عَلَيْكُم ما(٢) يفتح عَلَيْكُم من زهرَة الدُّنْيَا وزينتهَا**»(٣)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي ذَر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**يَا أَبَا ذَر**». قلت: لبيْك يَا رَسُول الله، فقال(٤): «**مَا يسرني أَن عِنْدِي مثل أُحد هَذَا ذَهَبا يمْضِي عَلَيْهِ ثَالِثَة، وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَار إِلَّا شَيْء أرصده لدين إِلَّا**

=دِينِهِ» وهذا إسناد شديد الضعف، قال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (ص٧٦): عِيسَى بن مَيْمُون الْمدنِي يروي عَن مُحَمَّد بن كَعْب الْقرظِيّ مَتْرُوك الحَدِيث.اهـ.

الحديث السادس: رواه هناد بن السري في الزهد، برقم: (٨٣٣) فقال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ ضَارِيَانِ فِي غَنَمٍ وَقَدْ أَغْفَلَهَا رُعَاؤُهَا وَتَخَلَّفُوا عَنْهَا أَحَدُهُمَا فِي أُولاهَا وَالآخَرُ فِي أُخْرَاهَا بِأَسْرَعَ فَسَادًا مِنْ طَلَبِ الْمَالِ وَالشَّرَفِ فِي دِينِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ**»، ورجاله ثقات غير أن أبا جعفر وهو محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر يرويه مرسلا.

(١) رواه البخاري، برقم: (٤٠١٥)، ومسلم، برقم: (٢٩٦٣).

(٢) في(أ) (أن).

(٣) رواه البخاري، برقم: (١٤٦٥)، ومسلم، برقم: (١٠٥٣).

(٤) في (أ) (قال).

أَن أَقُول فِي عباد الله هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، عَن يَمِينه وَعَن شِمَاله وَمن خَلفه ثمَّ سَار» فَقَالَ: «إِن الأكثرين(١) هم الأقلون يَوْم الْقِيَامَة إِلَّا من قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا عَن يَمِينه وَعَن شِمَاله وَمن خَلفه. وَقَلِيل ماهم»(٢)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: **وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ مَا شبع نَبِي الله(٣) [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] ثَلَاثَة أَيَّام تباعًا من خبز حِنْطَة حَتَّى فَارق الدُّنْيَا(٤)**، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَقَالَ: حَدِيث صَحِيح من حَدِيث ابْن عَبَّاس قَالَ: **كَانَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يبيت اللَّيَالِي المتتابعة وَأَهله طاويًا لَا يَجدونَ عشَاء، وَإِنَّمَا كَانَ أَكثر خبزهم الشّعير(٥)**. وَفِي

(١) في (أ) (الأكثر).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٢٣٨٨)، ومسلم، برقم: (٩٤).

(٣) في (أ) (رسول الله).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٨٠٣)، ومسلم، برقم: (٢٩٧٨).

(٥) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤/ ١٥٠)، والترمذي، برقم: (٢٣٦٠)، وابن ماجه، برقم: (٣٣٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٩٩٣٤)، والبزار، برقم: (٤٨٠٥)، وعبد بن حميد، برقم: (٥٩٢)، والطبراني في الكبير، برقم: (١١٩٠٠)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤٠٧٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٤٤٩١) من طريق ثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: وذكره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين عدا هلال بن خباب وهو العبدي، فلم يخرجا له، قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.اهـ

وقد حسن هذا الحديث العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ١٥٥)، وفي صحيح =

الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: **مَا شبع آل مُحَمَّد من خبز الشّعير يَوْمَيْنِ مُتَتَابعين حَتَّى قبض رَسُول الله** [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ-](١).

وَأخرج أَحْمد وَالطَّبَرَانِيّ بِرِجَال ثِقَات من حَدِيث أنس أَن فَاطِمَة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا-(٢) ناولت النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ-] كسرة من خبز شعير، فَقَالَ: «**هَذَا طَعَام أكله أَبوك مُنْذُ ثَلَاثَة أَيَّام**»(٣).

= الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٨٨١)، وهو في الصحيح المسند للعلامة الوادعي (١/ ٣١٢).

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٤١٦)، ومسلم، برقم: (٢٩٧٠).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) **ضعيف**، رواه الطبراني في الكبير، برقم: (٧٥٠)، وابن سعد في الطبقات، برقم: (١٠١٢)، والضياء في الأحاديث المختارة، برقم: (٢٥٩٦)، وابن أبي الدنيا في فضل الجوع، برقم: (٢٥٩٦) من طريق أَبِي هَاشِمٍ صَاحِبُ الزَّعْفَرَانِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ فَاطِمَةَ -رَضِيَٱللَّهُعَنهَا- جَاءَتْ بِكَسْرَةٍ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰٓالِهِوَسَلَّمَ- فَقَالَ.. وذكره.

وفيه محمد بن عبد الله لم أجد من وثقه وأورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فقال في «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠٨): محمد بن عبد الله روى عن أنس روى عنه أبو هاشم عمار بن عمارة صاحب الزعفراني سمعت أبي يقول ذلك.اهـ

قلت: وأبو هاشم اسمه عمار بن عمارة الزعفراني مختلف فيه، وقد وثقه ابن معين كما في «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٧/ ٥٤)، وقال البخاري: فيه نظر، كما في «الضعفاء الكبير للعقيلي» (٣/ ٣٢٤).

قلت: فالعقيلي ضعف هذا الحديث به؛ لأنه ذكره في ترجمته.

وقد رواه أبو هاشم عن أنس مباشرة، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٠/ ٤٤٠)، وفي الزهد (٢٠٩) دون ذكر محمد بن عبد الله فهو بهذا الإسناد مرسل، ولم يذكروا له سماعا من أنس. =

وَأخرج ابْن ماجه بِإِسْنَاد حسن وَالْبَيْهَقِيّ بِإِسْنَاد صَحِيح من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: أَتِي رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بِطَعَام سخن فَأكل، فَلَمَّا فرغ قَالَ: «الْحَمد لله مَا دخل بَطْني طَعَام سخن مُنْذُ كَذَا وَكَذَا»(١).

=

وقد رواه أيضا ابن سيرين عن أنس عند أبي الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (١/ ٢٢٢)، وفي إسناده عبد الكبير بن محمد الخطابي الأنصاري متهم بالكذب كما في «لسان الميزان» (٥/ ٢٣٧).

وقد ذكر الإمام الألباني في الضعيفة (١٠/ ٤٨١) أنه تصحف في هذا الإسناد ذكر ابن سيرين، وإنما هو محمد الراسبي، وهو ابن عبد الله المجهول المتقدم، فأقول: إنه على كل حال من طريق هذا الراوي الذي كذب.

فالخلاصة: أن الحديث ضعيف، وقد ضعفه العراقي كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٤/ ١٦٠٢)، والعلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٠/ ٤٨١)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٣٢٤).

(١) **ضعيف**، رواه ابن ماجه برقم (٤١٥٠) والبيهقي في "الكبرى" (٧/ ٢٨٠) من طريق سُوَيْدِ ابْنِ سَعِيدٍ، نا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة به، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٤/ ٢٢٥): هَذَا إِسْنَاد حسن سُوَيْد بن سعيد مُخْتَلف فِيهِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ فِي سنَنه الْكُبْرَى من طَرِيق أَحْمد بن الْحسن عَن سُوَيْد بن سعيد بِإِسْنَادِهِ وَمَتنه، وَله شَاهد من حَدِيث أَسمَاء بنت أبي بكر رَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ أَيْضا.اهـ

قلت: والذي يظهر أن الراجح ضعفه، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٣٢): قَالَ يحيى بن معِين: كَذَّاب سَاقِط لَو كَانَ لي فرس ورمح كنت أغزوه، وَقَالَ أَحْمد: مَتْرُوك الحَدِيث، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِثِقَة، وَقَالَ البُخَارِيّ: كَانَ قد عمي فتلقن مَا لَيْسَ من حَدِيثه، وَقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: هُوَ صَدُوق إِلَّا إِنَّه كثير التَّدْلِيس، وَقَالَ ابْن حبَان: يَأْتِي بالمعضلات عَن الثِّقَات يجب مجانبة مَا روى، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هُوَ ثِقَة غير أَنه لما كبر رُبمَا قرئ عَلَيْهِ حَدِيث فِيهِ بعض النكارة

=

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَقَالَ: حسن، من حَدِيث أبي أُمامة قَالَ: قَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**عرض عليَّ رَبِّي** عَزَّوَجَلَّ **ليجعل لي بطحاء مَكَّة ذَهَبا، قلت: لَا يَا رب، وَلَكِن أشْبع يَوْمًا وأجوع يَوْمًا**»، أَو قَالَ: ثَلَاثًا أَو نَحْو هَذَا. «**فَإِذا جعت تضرعت إِلَيْك وذكرتك، وَإِذا شبعت شكرتك وحمدتك**»(١).

=

فيجيزه.اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٥١٠) ط قرطبة: وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمٌ قَدْ أَخْرَجَ لَهُ فِي الْمُتَابَعَاتِ، وَأَيْضًا فَكَانَ أَخَذَ بِهِ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَى وَيَفْسُدَ حَدِيثُهُ، وَكَذَلِكَ أَمَرُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ابْنَهُ بِالْأَخْذِ عَنْهُ كَانَ قَبْلَ عَمَاهُ، وَلَمَّا أَنْ عَمِيَ صَارَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ.اهـ.

تنبيه: وأما قول المؤلف رواه ابن ماجه بإسناد حسن، والبيهقي بإسناد صحيح مستغرب حيث، وهو من نفس طريق سويد، والمؤلف إنما تبع بهذا القول البيهقي والمنذري، وقد تعقبهما الإمام الألباني، ونبه أيضا حول قول البوصيري له شاهد عن أسماء.

فقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١١/ ٤١٧): ثم إن في جعله حديث أسماء شاهدًا لهذا نظرًا لا يخفى؛ فإن لفظه: أنها كانت إذا ثردت غطته شيئًا حتى يذهب فوره، ثم يقول: سمعت رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يقول: «**إنه أعظم للبركة**». فإن هذا أخص من حديث الترجمة ولذلك؛ قال البيهقي: يحتمل أنه معناه أو يحتمل غيره؛ كما تقدم، وفي إسناده قرة بن عبد الرحمن، وفيه ضعف.اهـ، وضعفه أيضا في ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٣٢٤).

(١) **ضعيف جدا**، رواه الترمذي، برقم (٣٩٨٠)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٥٢٨)، والبيهقي في شعب الإيمان" برقم: (١٣٩٤)، والطبراني في الكبير" برقم: (٧٨٣٥)، والبغوي في شرح السنة" برقم: (٤٠٤٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء" برقم (١١٩٢٢) من طريق يَحْيَى بْن أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ وذكره. وفيه علل، وهذا الإسناد من أوهى الأسانيد.

=

وَأخرج الْبُخَارِيّ وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: **خرج رَسُول الله** [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] **من الدنيا**(١) **وَلم يشْبع من خبز الشّعير**(٢). وَأخرج الطَّبَرَانِيّ بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث كَعْب بن عجْرَة قَالَ: أتيت النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]

=العلة الأولى: عبيد الله بن زحر، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٦٢): يروي عَن عَليّ بن يزيد نُسْخَة بَاطِلَة، ضعفه أَحْمد، وَقَالَ ابْن الْمَدِينِيّ: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ: يحيى لَيْسَ بِشَيْء كل حَدِيثه عِنْدِي ضَعِيف، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: عبيد الله لَيْسَ بِالْقَوِيّ، وَعلي مَتْرُوك، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي الموضوعات عَن الْأَثْبَات فَإِذا روى عَن عَليّ بن يزِيد أَتَى بالطامات، وَإِذا اجْتمع فِي إِسْنَاد خبر عبيد الله بن زحر وَعلي بن يزِيد وَالقَاسِم أَبُو عبد الرَّحْمَن لم يكن متن ذَلِك الْخَبَر إِلَّا مِمَّا عملته أيديهم. اهـ

العلة الثانية: علي بن يزيد الألهاني ضعيف، وقد تقدم الكلام عليه ويشتد ضعفه في هذا الإسناد.

العلة الثالثة: القاسم بن عبد الرحمن وهو الشامي، قال ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ١٤): قَالَ يحيى: لَيْسَ يُسَاوِي شَيْئا. الْقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن أَبُو عبد الرَّحْمَن مولى خَالِد بن يزِيد بن مُعَاوِيَة، قَالَ أَحْمد: مُنكر الحَدِيث حدث عَنهُ عَليّ بن يزِيد أَعَاجِيب، وَمَا أَرَاهَا إِلَّا من قبل الْقَاسِم، وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ يروي عَن أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ المعضلات. اهـ

قلت: وأما الترمذي فقال عقب الحديث: هذا حديث حسن فتعقبه العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٦١٩) فقال: وقول الترمذي حسن فيه نظر، فقد قال العلائي: فيه ثلاثة ضعفاء عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم. اهـ

وقد أورد هذا الحديث الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ٦٥)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٣٢٦).

(١) ساقطة من (أ).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٥٤١٤)، والترمذي، برقم: (٢٣٥٨).

فرأيته متغيرًا قَالَ: فَقلت: بِأبي أَنْت، مَالِي أَرَاك متغيرا؟ فَقَالَ: «**مَا يدْخل جوفي مَا يدْخل جوف**(١) **ذَات كبد مُنْذُ ثَلَاث**»(٢).

---

(١) (جوف) ساقطة من (أ).

(٢) حسن، رواه الطبراني في ”الأوسط“ برقم (٧١٥٧)، وابن أبي الدنيا في ”الصمت“ برقم (١١٠)، من طريق أَحْمَد بْن عِيسَى الْمِصْرِيِّ، ثَنَا ضِمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ وَمُوسَى بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ به.

وهو حديث طويل اختصره المؤلف، وهذا إسناد حسن ضمام بن إسماعيل هو المرادي الراجح أنه حسن الحديث، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٥٨): قال عبد الله بن أحمد: عن أبيه صالح الحديث، وقال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين لا بأس به، وقال أبو حاتم: كان صدوقا وكان متعبدا، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال كان مولده سنة (٩٧)، وتوفي سنة خمس وثمانين ومائة وكان يخطئ، وكذا أرخ ابن يونس وفاته.

قلت: وقال ابن معين: عقبة بن نافع أقوى منه، وقال العقيلي: صدوق ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال الآزدي: يتكلمون فيه، وقال ابن عدي: والأحاديث التي أمليتها لضمام لا يرويها غيره، وقرأت بخط الذهبي أنه قرأ بخط الحافظ الضياء ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان متروك قاله الدارقطني نقله عنه البرقاني.اهـ

قلت: وأما موسى بن وردان القرشي فهو كذلك حسن الحديث، وهوكما ترى مقرون بيزيد بن أبي حبيب وهو ثقة فقيه لكنه يرسل فانتفى الانقطاع بهذا، وأما قول العراقي في ”تخريج أحاديث الإحياء“ (صـ ١٠٠١): أخرجه ابْن أبي الدُّنْيَا من حَدِيث كَعْب بن عجرة بِإِسْنَاد جيد إِلَّا أَن الظَّاهِر انْقِطَاعه بَين الصَّحَابِيّ وَبَين الرَّاوِي عَنهُ.اهـ

قلت: فهو يعني طريق وردان مع أنه من طريق وردان أيضا محمول على الإتصال، قال العلامة الألباني في ”سلسلة الأحاديث الصحيحة“ (٧/ ٢٧٨): فكأن الطبراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلى أنه منقطع من طريق يزيد؛ وموصول من طريق موسى، وقد ذكروا له رواية عن كعب بن عجرة، وقد =

وَأخرج البُخَارِيّ من حَدِيث سهل بن سعد قَالَ: مَا رأى رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] النقي من حِين ابتعثه الله تَعَالَى حَتَّى قَبضه الله، فَقيل: هَل كَانَ لكم فِي عهد رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مناخل؟ فَقَالَ: مَا رأى رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] منخلا من حِين ابتعثه الله تَعَالَى حَتَّى قَبضه الله، فَقيل: فَكيف كُنْتُم تَأْكُلُونَ الشّعير غير منخول؟ قَالَ: كُنَّا نطحنه وننفخه فيطير مَا طَار، وَمَا بَقِي ثريناه فأكلناه(١)، وَأخرج البُخَارِيّ وَمُسلم وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة أَنَّهَا قَالَت: إِن كُنَّا لننْظُر إِلَى الْهلَال ثمَّ الْهلَال ثمَّ الْهلَال ثَلَاثَة أهلة فِي شَهْرَيْن، وَمَا أوقد فِي أَبْيَات النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] نَار. قَالَ عُرْوَة: يَا خَالَة، فَمَا كَانَ يعيشكم؟ قَالَت: الأسودان: التَّمْر وَالْمَاء(٢)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أنس أَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عصب بَطْنه بعصابة من الْجُوع(٣)، وَأخرج

= أفادوا في ترجمة موسى أنه مات سنة سبع عشرة ومئة، وله أربع وسبعون سنة، فقد أدرك كعبًا والله أعلم، -ولذلك فيكون الإسناد حسنًا -إن شاء الله تعالى-، ولعله لذلك سكت عنه الحافظ في الإصابة، وعزاه للطبراني وحده في الأوسط، وقال شيخه الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣١٤): .. وإسناده جيد. وقال المنذري في الترغيب (٤/ ١١٠)، ولا يحضرني الآن إسناده، إلا أن شيخنا الحافظ أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ.كان يقول: إسناده جيد. اهـ، وحسنه أيضا في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٧٤).

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٤١٣).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٦٨٧)، ومسلم، برقم: (٢٩٧٥).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢٠٤٢).

التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَابْن حبَان فِي صَحِيحه من حَدِيث أنس قَالَ: قَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لقد أَتَت عليَّ ثَلَاثُونَ من بَين يَوْم وَلَيْلَة وَمَالِي ولبلال طَعَام يَأْكُلهُ ذُو كبد إِلَّا شَيْء يواريه إبط بِلَال**»(١)، وَأخرج ابْن مَاجَه وَالتِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَالطَّبَرَانِيّ من حَدِيث عبد الله بن مَسْعُود قَالَ: نَام رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] على حَصِير فَقَامَ وَقد أثر فِي جنبه قلنا:(٢) يَا رَسُول الله، لَو اتخذنا لَك وطاء فَقَالَ:

---

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢١/ ٤٤٣)، وابن أبي شيبة، برقم: (٣٧٥٦٣)، والترمذي، برقم: (٢٤٧٢)، وابن ماجه، برقم: (١٥١)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (١٥١٦)، وعبد بن حميد، برقم: (١٣١٧)، والبزار، برقم: (٣٢٠٥-٦٩٧٦)، والبغوي في شرح السنة، برقم: (٤٠٨٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء، برقم: (٨٧١١)، والمقدسي في الأحاديث المختارة، برقم: (١٦٣٣) من طريق وكيع بن الجراح، وعفان بن مسلم، وهشام بن عبد الملك الطيالسي، وروح بن أسلم، ومحمد بن عبيد التيمي، وهدبة بن خالد القيسي، ومحمد بن الفضل السدوسي، ومحمد بن كثير العبدي ثمانيتهم عن حَمَّاد بْن سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: به. وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين عدا حماد فمن رجال مسلم واستشهد به البخاري فالحديث صحيح.

قال الترمذي عقبه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ حِينَ خَرَجَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- هَارِبًا مِنْ مَكَّةَ، وَمَعَهُ بِلَالٌ إِنَّمَا كَانَ مَعَ بِلَالٍ مِنَ الطَّعَامِ مَا يَحْمِلُهُ تَحْتَ إِبْطِهِ. اهـ

وصححه العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٧٨)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (١٩/ ٤٠٣)، وفي مشكاة المصابيح (٣/ ١٤٤٥)، والعلامة الوادعي في الصحيح المسند (١/ ٣٠).

(٢) في (أ) (فقلنا).

«مَالِي وللدنيا، مَا أَنا فِي الدُّنْيَا إِلَّا كراكب استظل تَحت شَجَرَة ثمَّ رَاح وَتركهَا»(١).
وَأخرجه أَحْمد وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْبَيْهَقِيّ من حَدِيث ابْن عَبَّاس(٢)، وَأخرج

---

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤/ ٤٧١-٦/ ٢٤٢-٧/ ٢٥٩)، والترمذي برقم (٢٣٧٧)، وابن ماجه، برقم: (٤١٠٩)، والطبراني في "الأوسط" برقم: (٩٣٠٧)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٢٨)، وابن بشران في أماليه، برقم: (١٥٥٥) من طريق أبي داود الطيالسي، وزيد بن الحباب التميمي، ووكيع بن الجراح الرؤاسي، وآدم بن أبي إياس، والمعافى بن عمران الأزدي، ويحيى بن عباد الضبعي، وهاشم بن القاسم الليثي سبعتهم رووه عن الْمَسْعُودِي، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله به، وهذا إسناد حسن رجاله رجال الشيخين عدا المسعودي، وهو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي فمن رجال مسلم، قال الحافظ في التقريب: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.
قلت: وكيع وأبو داود الطيالسي وغيرهما من البصريين ممن رووا عنه هنا سمعوا منه قبل اختلاطه.
وقد صححه هذا الحديث الحاكم في مستدركه ووافقه الذهبي.
وأورده الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١/ ٤٦٦) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَرِيبٌ مِنَ الصِّحَّةِ. اهـ
قلت: هو صحيح بشاهده الآتي عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وقد صححه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٨٠٠)، وحسنه شيخنا العلامة يحيى الحجوري في ضياء السالكين في أحكام المسافرين (١٦٨).
(٢) صحيح لغيره، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤/ ٤٧٣)، وابن حبان، برقم: (٦٣٥٢)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣٠٩)، والطبراني في الكبير، برقم: (١١٨٩٨)، وعبد بن حميد (٥٩٩)، وأحمد في الزهد، برقم: (٥٩٩)، وابن أبي عاصم في الزهد، برقم: (١٨٢)، وابن أبي الدنيا في الزهد (٧٩) من طريق ثابت حدثنا هِلَالٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ، وَهُوَ عَلَى حَصِيرٍ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، لَوْ اتَّخَذْتَ فِرَاشًا أَوْثَرَ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا؟ مَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا، إِلَّا كَرَاكِبٍ سَارَ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، فَاسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ
=

نَحوه ابْن ماجه بِإِسْنَاد صَحِيح وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث عمر بن الْخطاب، وَنَحْوه من حَدِيثه فِي الصَّحِيح فِي قصَّة دُخُوله على رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لما [آلى] من نِسَائِهِ(١)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: **إِنَّمَا كَانَ فرَاش رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] الَّذِي ينَام عَلَيْهِ أدما حشوه لِيف**(٢)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي بردة بن أبي مُوسَى قَالَ: أخرجت لنا عَائِشَة كسَاء ملبدا، وإزارًا غليظا، فَقَالَت: قبض رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي هذَيْن(٣) والملبد: المرقع. وَأخرج البُخَارِيّ من حَدِيث عَمْرو بن الْحَارِث قَالَ: **مَا ترك رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عِنْد مَوته درهما**

=

سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا»، وهذا إسناد صحيح رجاله رجال الشيخين عدا هلال بن خباب العبدي وهو ثقة عند أحمد وابن معين كما في التهذيب.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (١٠/ ٥٨٧)، وقال: ورجال أحمد رجال الصحيح غير هلال بن خباب وهو ثقة.اهـ

وقال العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٩/ ١٤٠): حسن صحيح.اهـ وصححه في أحكام الجنائز (المقدمة/ ٤)، وفي صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ٩٨٩)، و في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٨٠٠). وبشاهده المتقدم يكون صحيحًا.

(١) رواه البخاري، برقم: (٥١٩١)، وابن ماجه، برقم: (٤١٥٣)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١٠٤)، وغيرهم، والحديث طويل عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ. ... وذكره.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٤٥٦)، ومسلم، برقم: (٢٠٨٣).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٣١٠٨)، ومسلم، برقم: (٢٠٨٠).

وَلَا دِينَارا، وَلَا عبدا وَلَا أمة، وَلَا شَيْئا إِلَّا بغلته الْبَيْضَاء الَّتِي كَانَ يركبهَا وسلاحه، وأرضا جعلهَا لِابْنِ السَّبِيل(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: توفّي رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَدِرْعه مَرْهُونَة عِنْد يَهُودِيّ فِي ثَلَاثِينَ صَاعا من شعير(٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث سعد بن أبي وَقاص قَالَ: إِنِّي لأوّل الْعَرَب رمى بِسَهْم فِي سَبِيل الله، وَلَقَد كُنَّا نغزو مَعَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مَا لنا طَعَام إِلَّا ورق الْحُبْلَة وَهَذَا السّمر، حَتَّى إِن كَانَ أَحَدنَا ليضع كَمَا تضع الشَّاة مَاله خلط(٣). [والحبلة] والسمر من شجر الْبَادِيَة.

وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث خَالِد بن عُمَيْر الْعَدوي قَالَ: خَطَبنَا خَالِد بْن غزوان(٤) وَفِي خطبَته، وَلَقَد رَأَيْتنِي سَابِع سَبْعَة مَعَ رَسُول الله [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مَا لنا طَعَام إِلَّا ورق الشّجر حَتَّى قرحت أشداقنا(٥).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيث خباب بن الأرت، أَنهم لم يَجدوا مَا يغطوا بِهِ رَأس مُصعب ابن عُمَيْر لما قتل يَوْم أحد إِلَّا بردة إِذا غطو بهَا رَأسه خرجت رِجْلَاهُ، وَإِذا غطوا بهَا

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٧٣٩).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٢٩١٦)، ومسلم، برقم: (١٦٠٤)، واللفظ للبخاري.

(٣) رواه البخاري، برقم: (٣٧٢٨)، ومسلم، برقم: (٢٩٦٨)، واللفظ لمسلم.

(٤) المثبت في مصادر التخريج (عتبه بن غزوان).

(٥) رواه مسلم، برقم: (١٠٥٥).

رجلَيْهِ خرج رَأسه فَأمرهمْ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] **أَن يغطوا بهَا رَأسه**(١)، وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: لقد رَأَيْت سبعين من أهل الصّفة مَا مِنْهُم رجل عَلَيْهِ رِدَاء، إِمَّا إِزَار أَو كسَاء قد ربطوا فِي أَعْنَاقهم مِنْهَا مَا يبلغ نصف السَّاقَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يبلغ الْكَعْبَيْنِ فيجمعه بِيَدِهِ كَرَاهِيَة أَن ترى عَوْرَته(٢).

وَمن الْخِصَال الَّتِي يبلغ بهَا العَبْد مقَام الْإِحْسَان: الرِّفْق والأناة والحلم وَحسن الْخلق وطلاقة الْوَجْه، وإفشاء السَّلَام، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله رَفِيق يحب الرِّفْق فِي الْأَمر كُله**»(٣)، وَأخرج مُسلم وَغَيره عَنْهَا قَالَت: قَالَ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الرِّفْق لَا يكون فِي شَيْء إِلَّا زانه، وَلَا ينْزع من شَيْء إِلَّا شانه**»(٤). وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث جرير بن عبد الله عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من يحرم الرِّفْق يحرم الْخَيْر**» زَاد أَبُو دَاوُد: «**كُله**»(٥)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ من حَدِيث أبي الدَّرْدَاء عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من أُعْطي حَظه من الرِّفْق فقد أعْطى حَظه من الْخَيْر، وَمن حرم حَظه من الرِّفْق حرم حَظه من الْخَيْر**»(٦)، وَأخرج البُخَارِيّ

---

(١) رواه البخاري، برقم: (١٢٧٦)، ومسلم، برقم: (٩٤١).

(٢) رواه البخاري تحت حديث رقم: (٤٤١).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٦٠٢٤)، ومسلم، برقم: (٢١٦٧).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٢٥٩٧).

(٥) رواه مسلم، برقم: (٢٥٩٣)، وأبو داود(٤٨٠٩).

(٦) **صحيح لغيره**. رواه الترمذي، برقم: (٢٠١٣)، وأحمد في مسنده، برقم: (٢٧٠٠٤)، وابن =

وَمُسلم وَغَيرهمَا من حَدِيث أنس عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**يسروا وَلَا تُعَسِّرُوا، وبشروا وَلَا تنفرُوا**»(١)، وَأخرج البُخَارِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة: عَنهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِنَّمَا بعثتم ميسرين، وَلم تبعثوا معسرين**»(٢)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: **مَا خير رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بَين أَمريْن قطّ إِلَّا اخْتَار أيسرهما مَا لم يكن إِثْمًا**(٣)، وَأخرج مُسلم من حَدِيث ابْن عباس(٤) قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] للأشج: «**إِن فِيك خَصْلَتَيْنِ يحبهما الله وَرَسُوله: الْحلم والأناة**»(٥)، وَأخرج مُسلم وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث النواس بن سمْعَان قَالَ: سَأَلت رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] عَن الْبر وَالْإِثْم، فَقَالَ: «**الْبر حسن الْخلق، وَالْإِثْم مَا حاك فِي**

= أبي شيبة، برقم: (٢٧٠٠٤)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٣) من طرق عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلَكٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاء به، ورجاله رجال الشيخين عدا يعلى بن مملك الحجازي لم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

قلت: يشهد له أحاديث الباب.

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٩)، ومسلم، برقم: (١٧٣٥).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٢٢٠).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٣٥٦٠)، ومسلم، برقم: (٢٣٢٩).

(٤) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٥) رواه مسلم، برقم: (١٩)، ورواه عن أبي سعيد برقم (١٨).

صدرك وكرهت أَن يطلع عَلَيْهِ النَّاس»(١)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث بْن عَمْرو قَالَ: لم يكن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فَاحِشا، وَلا متفحشا، وَكَانَ يَقُول: «إِن من خياركم أحسنكم أَخْلَاقًا»(٢). وَالْأَحَادِيث فِي الثَّنَاء على حسن الْخلق كَثِيرَة جدا، وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث أبي ذَر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «لَا تحقرن من الْمَعْرُوف شَيْئا وَلَو أَن تلقى أَخَاك بِوَجْه طلق»(٣)، وَأخرج أَحْمد وَالتِّرْمِذِيّ وَصَححهُ من حَدِيث جَابر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «كل مَعْرُوف صَدَقَة، وَإِن من الْمَعْرُوف أَن تلقى أَخَاك بِوَجْه طلق، وَأَن تفرغ من دلوك فِي إِنَاء أَخِيك»(٤). وصدره فِي الصَّحِيحَيْنِ من

---

(١) رواه مسلم، برقم: (٢٥٥٥)، والترمذي، برقم: (٢٣٨٩).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٣٥٥٩)، ومسلم، برقم: (٢٣٢٣).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢٦٢٩).

(٤) حسن لغيره، رواه الترمذي، برقم: (١٩٧٠)، وأحمد في مسنده ط الرسالة (٢٣/ ١٦١)، وعبد بن حميد، برقم (١٠٩٠)، من طريق الْمُنْكَدِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله..به، وفيه المنكدر بن محمد بن المنكدر ضعفه العجلي في «الثقات» ت البستوي (٢/ ٣٠٠)، واختلف فيه رأي ابن معين، فقال ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير»-السفر الثالث- ط الفاروق (٢/ ٣٥٣): وَسَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِيْن يقول: الْمُنْكَدِر بن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِر ليس بشيء. وَسَمِعْتُ يحيى مرة أخرى يقول: الْمُنْكَدِر بن مُحَمَّد رجل صدق ليس به بأس، وَسُئِلَ يَحْيَى مرة أخرى عن الْمُنْكَدِر بن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِر؟ فقال: ضَعِيْف الْحَدِيْث.اهـ

وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقد صحح هذا الحديث لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ١٩).

=

حَدِيث حُذَيْفَة(١) وَجَابِر(٢)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَحسنه وَابْن حبَان وَصَححهُ من حَدِيث أبي ذر(٣) قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**تبسمك فِي وَجه أَخِيك لَك صَدَقَة**» الحَدِيث(٤). وَأخرجه الْبَزَّار من حَدِيث ابْن عمر(٥)، وَفِي

=

قلت: ويشهد له ما سيأتي عن أبي ذر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-.

(١) رواه مسلم، برقم: (١٠٠٨)، ولم يروه البخاري عن حذيفة وإنما عن جابر كما سيأتي.

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٠٢١)، ولم يروه مسلم.

(٣) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٤) **حسن لغيره**، رواه الترمذي، برقم: (١٩٥٦)، وابن حبان، برقم: (٤٧٤)، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (٨٩١)، والبزار في مسنده، برقم: (٤٠٧٠)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٤٨٤٠) من طريق النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرَشِيِّ الْيَمَامِيِّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَإِرْشَادُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ الضَّلَالِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَبَصَرُكَ لِلرَّجُلِ الرَّدِيءِ الْبَصَرِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِمَاطَتُكَ الْحَجَرَ وَالشَّوْكَةَ وَالْعَظْمَ عَنِ الطَّرِيقِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ دَلْوِكَ فِي دَلْوِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ**»، وهذا إسناد رجاله محتج بهم عدا مرثد بن عبد الله المزني، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

قلت: ويشهد له ما تقدم عن جابر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وما سيأتي عن ابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-، وقد حسنه لغيره العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١١٧)، وصححه في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥٦١).

(٥) **حسن لغيره**، رواه البزار في مسنده، برقم: (٦٠٩٦) فقال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، نا يَحْيَى بْنُ أَبِي عَطَاءٍ، حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ تَبَسُّمَكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ يُكْتَبُ لَكَ بِهِ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ إِفْرَاغَكَ مِنْ دَلْوِكَ فِي**

=

الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عدي بن حَاتِم قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**اتَّقوا النَّار وَلَو بشق تَمْرَة، فَمن لم يجد فبكلمة طيبَة**»(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن عَمْرو أَن رجلا سَأَلَ النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: أَي الْإِسْلَام خير؟ قَالَ: «**تطعم الطَّعَام، وتقرئ السَّلَام على من عرفت وَمن لم تعرف**»(٢)، وَأخرج مُسلم وَأَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَابْن مَاجَه من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا تدْخلُوا الْجنَّة حَتَّى تؤمنوا، وَلَا تؤمنوا حَتَّى تحَابوا، أَلا أدلكم على شَيْء إِذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السَّلَام بَيْنكُم**»(٣)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَقَالَ: حسن صَحِيح، من حَدِيث عبد الله بن سَلام قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**يأيها النَّاس، أفشوا**

=
دَلْوِ أَخِيكَ يُكْتَبُ لَكَ بِهِ صَدَقَةٌ». وفيه يحيى بن أبي عطاء الأزدي مجهول، وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ١٣٥) وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَطَاءٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.اهـ

قلت: رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٨٣٤٢) قال: حدثنا موسى بن عبيد به بنفس إسناد البزار، وقد صححه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٢٠).

(١) رواه البخاري، برقم: (٦٠٢٣)، ومسلم، برقم: (١٠١٨).

(٢) رواه البخاري، برقم: (١٢)، ومسلم، برقم: (٤٢).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٥٦)، والترمذي، برقم: (٢٦٨٨)، وأبو داود، برقم: (٥١٩٣)، وابن ماجه، برقم: (٣٦٩٢).

السَّلَام، وأطعموا الطَّعَام، وصلوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاس نيام تدْخلُوا الْجنَّة بِسَلام»(١).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَابْن حبَّان وَصَححهُ من حَدِيث ابْن عمر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: **«اعبدوا الرَّحْمَن، وأفشوا السَّلَام، وأطعموا الطَّعَام تدْخلُوا الْجنان»**(٢).

---

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده، برقم: (٢٣٢٧١)، والترمذي، برقم: (٢٤٨٥)، وابن ماجه، برقم: (١٣٣٤)، والدارمي، برقم: (١٤٦٠)، والحاكم في مستدركه (٤/ ١٥٩) من طرق عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيِّ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: وذكره..، ورجاله ثقات رجال الشيخين.

قال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقال الحاكم عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.اهـ

وقد صححه العلامة الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/ ٢٣٩).

فالحديث بهذا الإسناد صحيح إن كان زرارة سمع من عبد الله بن سلام؛ لأن العلائي قال في جامع التحصيل (١٧٦): وقال علي بن المديني: قلت: ليحيى يعني القطان سمع زرارة من ابن عباس، قال: ليس فيها شيء، سمعت وسئل هل سمع من عبد الله بن سلام قال: ما أراه، ولكنه يدخل في المسند.اهـ

وقد أورده الإمام الوادعي في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ١٨٧).

والحديث إن لم يصح سماع زرارة يشهد له غيره مما ذكر هنا والله أعلم.

(٢) صحيح لغيره. وليس هو عن ابن عمر بهذا اللفظ. رواه أحمد (٦٨٠٩) والترمذي (١٨٥٥) وابن ماجة (٣٦٩٤) وغيرهم، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، ومحمد بن الفضيل الضّبي، وجرير بن عبد الحميد، وهمام بن يحيى العوذي، وعبد الوارث بن سعيد، وزائدة بن قدامة الثَّقفي، ستّتُهم عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ =

وَأخرج الطَّبَرَانِيّ وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي شُرَيْح أَنه قَالَ: يَا رَسُول الله، أَخْبرنِي بِشَيْء يُوجب لي الْجنَّة، قَالَ: «**طيب الْكَلَام، وبذل السَّلَام، وإطعام الطَّعَام**»(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**حق الْمُسلم على الْمُسلم خمس**»(٢)، وَفِي رِوَايَة: «**سِتّ**»(٣)، وَمِنْهَا: «**إِذا لَقيته تسلم عَلَيْهِ**»، وَأخرج الطَّبَرَانِيّ فِي الْأَوْسَط بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أعجز النَّاس من عجز فِي الدُّعَاء، وأبخل النَّاس من بخل بِالسَّلَام**»(٤).

= ... به. وإسناده حسن من أجل عطاء بن السائب الثقفي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق اختلط بأخره. اهـ ورواية جرير بن عبد الحميد عنه كانت قبل الاختلاط. وانظر: "الكواكب النيرات" (صـ ٣٢٧). وكذلك يشهد لهما في الباب من الأحاديث فيكون صحيحاً لغيره.

وقد صحّحه الإمام الألباني في "صحيح الترغيب" (٣/ ٢٤) وفي "صحيح الجامع" (١/ ٢٣٨)

(١) صحيح لغيره. رواه ابن حبان، والطبراني في الكبير (٤٧٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٧٢٠) والبخاري في خلق أفعال العباد (٢٤٦)، وغيرهم.

(٢) رواه البخاري برقم: (١٢٤٠)، ومسلم برقم: (٢١٦٣).

(٣) رواه مسلم، برقم: (٢١٦٤).

(٤) حسن، رواه الطبراني في الأوسط، برقم: (٥٥٩١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، حَدَّثَنَا مَسْرُوقُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به. وإسناده حسن، رجاله ثقات عدا مسروق بن المرزبان الكندي، قال الحافظ في =

وَأخرج الطَّبَرَانِيّ فِي معاجمه الثَّلَاثَة بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث عبد الله بن مُغفل قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أسرق النَّاس الَّذِي يسرق صلَاته**»، قيل: يَا رَسُول الله، كَيفَ يسرق صلَاته؟ قَالَ: «**لَا يتم ركوعها، وَلَا سجودها، وأبخل النَّاس من بخل بِالسَّلَام**»(١).

=

التقريب: صدوق له أوهام.

وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٣١)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَقَالَ: لَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ مَسْرُوقِ ابْنِ الْمَرْزُبَانِ، وَهُوَ ثِقَةٌ. اهـ

وقال العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٣٠): حسن صحيح.اهـ، وحسنه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١٥٠).

(١) حسن لغيره، رواه الطبراني في الدعاء، برقم: (٦١)، وفي الأوسط، برقم: (٣٣٩٢)، وفي الصغير، برقم: (٣٣٩٢) من طريق زَيْدِ بْنِ الْحَرِيشِ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، ثنا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَسْرَقُ النَّاسِ مَنْ يَسْرِقُ صَلاتَهُ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلاتَهُ؟، قَالَ: «**لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا، وَلا سُجُودَهَا، وَأَبْخَلُ النَّاسِ مَنْ بَخِلَ بِالسَّلامِ**»، وفيه علتان:

العلة الأولى: زيد بن الحرشي الأهوازي، قال الحافظ في «لسان الميزان» (٣/ ٥٥٠) ت أبي غدة: وقال ابن القطان: مجهول الحال.اهـ

العلة الثانية: الحسن وهو البصري مدلس وقد عنعن.

وأما الهيثمي فأورده في مجمع الزوائد (٣/ ١٢٠) وقال: رواه الطبراني في الثلاثة، ورجاله ثقات. وفيه نظر كما ترى، وقد صححه لغيره العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٤٦)، وصححه في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٢/ ٤٦٨).

=

=

وأما شطر الحديث الأخير فيشهد له ما تقدم عن عبد الله بن مغفل، وأما شطره الأول فيشهد له ما رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم: (٢٢١٣٥)، والدارمي، برقم: (١٣٢٨)، وابن خزيمة، برقم: (٦٤٣)، والحاكم في مستدركه (١/ ٢٢٩)، والطبراني في الأوسط، برقم: (٨١٧٩) من طريق الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ؟ قَالَ: «**لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه الوليد بن مسلم مدلس تدليس التسوية وقد عنعن.

وقد خالف الوليد في هذا الإسناد عبد الحميد بن أبي العشرين عند ابن حبان، برقم: (١٨٨٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٨٦) من طريق هشام بن عمار قال: حدثنا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي الْعِشْرِينَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**أَسْوَأُ النَّاسِ سَرَقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلاتَهُ**»، وعبد الحميد صدوق ربما أخطأ كما في التقريب، فالحديث من كلا الطريقين أعله أبو حاتم وحكم عليه بالنكارة كما في علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٢٢)، والدارقطني في علله = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/ ١٤١)، وحسنه عن أبي هريرة العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٣٤٩)، وصححه لغيره في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٣/ ٣٥٧).

وللحديث شاهد آخر رواه أحمد في مسنده، برقم: (١١١٣٨)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (٢٣٣٣)، وأبو يعلى، برقم: (١٣١١)، وابن أبي شيبة، برقم: (٢٩٧٤) من طريق حَمَّاد بْن سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِنَّ أَسْوَأَ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ يَسْرِقُهَا؟ قَالَ: «لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا». وهذا إسناد ضعيف، فيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف، وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد - الفكر (٢/ ٣٠١)، وقال:

=

وَأخرج أَحْمد وَالطَّبَرَانِيّ وَالْبَزَّار، وبإسناد أَحْمد لَا بَأْس بِهِ من حَدِيث جَابر، وَفِيه أَنه [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ للَّذي امْتنع من أَن يَبِيعهُ عذقة بِالْجنَّةِ: «**مَا رَأَيْت أبخل مِنْك إِلَّا الَّذِي يبخل بِالسَّلَامِ**»(١).

وَمن أعظم الْأَسْبَاب الموصلة إِلَى مقَام الْإِحْسَان المداومة على الْعَمَل الصَّالح، فقد

وفيه علي بن زيد وهو مختلف في الاحتجاج به، وبقية رجاله رجال الصحيح.اهـ

وأخرج هذا الحديث ابن عدي، في «الكامل» (٦/ ٣٣٨)، في ترجمة علي بن زيد بن جدعان، وقال: علي كان يغالي في التشيع، في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

قلت: وقد صحح هذا الحديث بمجموع شواهده العلامة الألباني في صلاة التراويح (ص: ١١٧) فقال: أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي، وله شاهد عنده من حديث أبي قتادة، وآخر عند مالك عن النعمان بن مرة، وسنده صحيح مرسل، وثالث عن الطيالسي عن أبي سعيد، وصححه السيوطي في تنوير الحوالك.اهـ

(١) **ضعيف**، رواه الإمام أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٢/ ٣٩٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٨٣٩٦)، والبزار كما في كشف الأستار، برقم: (٢٠٠٠)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٢٠)، وعبد بن حميد في مسنده، برقم: (١٠٣٧) من طريق زُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرٍ به، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وتكرر أنه ضعيف، وقد أورد هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٣٢)، وقال: وَفِيهِ عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.اهـ

قلت: وأما الإمام الألباني فيحسن حديثه، ولذلك حسنه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/ ١١٤٧)، وضعفه في الجامع الصغير وزيادته (ص: ١١٨٦).

تنبيه: المؤلف تبع المنذري في التفريق بين إسناد أحمد والبزار مع أنه من طريق واحدة كما ترى وقد نبه على ذلك العلامة الألباني في الصحيحة.

ثَبت فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة(١) أن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] [قَالَ]: «**إِن أحب الْأَعْمَال إِلَى الله أدومها وَإِن قل**»(٢).

مقَام الْوَلِيّ وإجابَة الدُّعَاء:

ولنرجع إِلَى شرح الحَدِيث الَّذِي نَحن بصدد شَرحه فَنَقُول: إِن قَوْله: «**لَئِن سَأَلَنِي لأعطينه، وَلَئِن استعاذني لأعيذنه**»، رُبمَا يُقَال: مَا الْفَائِدَة فِي توقف الْعَطِيَّة مِنْهُ عَزَّوَجَلَّ على السُّؤَال، والإعاذة لَهُ على الِاسْتِعَاذَة مَعَ أَنه سُبْحَانَهُ الْمُعْطِي بِغَيْر حِسَاب، المتفضل على عباده بِكُل جميل، وغالب مَا يصل إِلَى الْعباد الَّذين لم تكن لَهُم مرتبَة الْولَايَة الْعُظْمَى بل الَّذين هم دونهَا بمراحل، بل الَّذين خلطوا على أنفسهم وَقصرُوا فِيمَا يجب عَلَيْهِم هُوَ من تفضلاته الجمة وتكرماته الفائضة من غير تقدم سُؤال.

قلت: ههنا(٣) نُكْتَة عَظِيمَة وَفَائِدَة جليلة، وَهِي أَنهم إِذا أُعطوا بعد السُّؤَال وأُعيذوا بعد الِاسْتِعَاذَة عرفُوا أَن الله سُبْحَانَهُ قد أجاب(٤) لَهُم الدُّعَاء، وَتلك منقبة لَا تساويها منقبة، ورتبة تتقاصر عَنْهَا كل رُتْبَة، وَعند ذَلِك يحصل لَهُم من السرُور مَا لَا يقادر قدره، وَيَكُونُونَ عِنْد هَذِه الْإِجَابَة أعظم سُرُورًا بهَا من الْعَطِيَّة، وَإِن بلغت

---

(١) في (أ) بزيادة (رضي الله عنها).

(٢) رواه البخاري، برقم: (٦٤٦٥)، ومسلم، برقم: (٧٨٣)، واللفظ له.

(٣) في (أ) (هنا).

(٤) في (أ) (أستجاب).

أعظم(١) مبلغ فِي الْكَثْرَة والنفاسة، وَعند ذَلِك يستكثرون من أَعمال الْخَيْر، ويبالغون فِي تَحْصِيلهَا؛ لأَنهم قد عرفُوا مَا لَهُم عِنْد رَبهم حَيْثُ أَجاب دعاءهم، ولبى نداءهم.

وَأَيْضًا قد قدمنَا أَن الدُّعَاء هُوَ الْعِبَادَة، بل هُوَ مخ الْعِبَادَة(٢) فالإرشاد إِلَيْهِ إرشاد إِلَى عبادَة جليلة تترتب عَلَيْهَا فَائِدَة جميلَة مَعَ مَا فِي ذَلِك من امْتِثَال الْأَمر الرباني حَيْثُ يَقُول: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر:٦٠]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[البقرة:١٨٦]، وَمَعَ مَا فِيهِ أَيْضا من خلوص(٣) عباده من الاستكبار على رَبهم الَّذِي ورد الْوَعيد عَلَيْهِ بقوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] أَي: دعائي كَمَا سبق بَيَانه، فَكَانَت الْفَوَائِد ثَلَاثًا:

الأولى: الظفر بالمرتبة الْعلية من كَونهم من [مجابي](٤) الدعْوَة.

الثَّانِيَة: مَا فِي ذَلِك من الْعِبَادَة لله عَزَّوَجَلَّ بدعائه.

الثَّالِثَة: توقيهم(٥) لما خُوطِبَ بِهِ غَيرهم من المستكبرين عَن الدُّعَاء.

وَمَعَ هَذَا فَلَا شكّ أَن بعض المسببات مربوطة بأسبابها، فَمن العطايا مَا لَا يحصل

---

(١) في (أ) (أبلغ).

(٢) ورد حديث في هذا ضعيف وسيورده المؤلف وقد بينت ضعفه (صـ ٤١١).

(٣) في (أ) (خلوص خلص).

(٤) في (أ) (مجابين)، والمثبت هنا هو الصواب لموافقته سياق الكلام.

(٥) في (أ) (توفيقهم).

للعبد(١) إِلَّا بِسَبَب الدُّعَاء، فالولي وَإِن كَانَ فِي أَعلَى مَرَاتِب الْولَايَة لَا ينَال مَا قَيده الله بِسَبَب إِلَّا بفعل ذَلِك السَّبَب، فَكَانَ فِي الدُّعَاء من هَذِه الحثيثة فَائِدَة رَابِعَة؛ لِأَن العَبْد لَا يَتَيَسَّر لَهُ أَن يقطع بوصول مَطْلُوب من مطالبه إِلَيْهِ حَتَّى يتْرك الدُّعَاء لرَبه عَزَّوَجَلَّ بِأَن يوصله إِلَيْهِ.

مقام الْمحبَّة وَإِجَابَة الدُّعَاء:

قَالَ ابْن حجر فِي "الْفَتْح": وَفِي الحَدِيث أَيْضا: أَن من أَتَى بِمَا وَجب عَلَيْهِ، وتقرب بالنوافل لم يرد دعاؤه لوُجُود هَذَا الْوَعْد الصَّادِق الْمُؤَكّد بالقسم، وَقد تقدم الْجَواب عَمَّا يتَخَلَّف. انْتهى(٢).

أَقُول: قد قدم ذكر استشكال مَا فِي الحَدِيث من الْوَعْد بالإجابة بِأَن جمَاعَة من الْعباد والصلحاء دعوا وبالغوا وَلم يجابوا، ثمَّ ذكر ذَلِك الْجَواب الَّذِي قدمه وَقدمنَا الِاسْتِدْلَال على مَا ذكره فِي الْجَواب، وَكَانَ الأولى لَهُ أَن يقدم مَا ذكره هُنَا على مَا ذكره هُنَاكَ حَتَّى يكون ذَلِك الاستشكال لما أَفَادَهُ هَذَا الِاسْتِدْلَال الْمَذْكُور هُنَا.

وَأَقُول: هَذَا الحَدِيث مورده، هم أَوْلِيَاء الله الَّذين تقربُوا إِلَيْهِ بِمَا يحب حَتَّى أحبهم، وَهُوَ مُقْتَضى لإجابتهم لَا محَالة.

وَلَا يرد عَلَيْهِ مَا أوردهُ من عدم إِجَابَة جمَاعَة من الْعباد والصلحاء، فَإِن هَذَا مقَام هُوَ أَعلَى من مقامهم، ومنزلة هِيَ أرفع من مَنْزِلَتهمْ، وَلَا مُلَازمَة بَين مقَام الْعِبَادَة

(١) ساقطة من (أ).

(٢) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).

وَالصَّلَاح وَبَين مقَام الْمحبَّة، فَإِن الْعِبَادَة وَإِن كثرت وتنوعت قد تقع مِنْهُ عَزَّوَجَلَّ الْموقع الْمُقْتَضى لمحبته، وَقد لَا [تقع]، إِمَّا لكَونهَا مشوبة بشائبة تكدر صفوها وتمحق بركتها مِمَّا لَا يتعمده الْعباد، بل يصدر إِمَّا على طَرِيق التَّقْصِير فِي علم الشَّرِيعَة أَو التَّقْصِير فِي الخلوص الَّذِي يُوصل صَاحبه إِلَى محبَّة الرب عَزَّوَجَلَّ.

وَلَا حرج على قَائِل أَن يَقُول: إِن من بلغ إِلَى رُتْبَة الْمحبَّة وَكَانَ الله سَمعه وبصره أَن يُجَاب لَهُ كل دُعَاء، وَيحصل [بغيته] على حسب إِرَادَته، وَأي مَانع يمْنَع من هَذَا؟! بل كل مَا يظنّ أَنه مَانع لَيْسَ بمانع شَرْعِي وَلَا عَقْلِي، وَوُجُود بعض أهل الْعِبَادَة على الصّفة الَّتِي ذكرهَا من كَونه دَعَا وَبَالغ وَلم يجب لَيْسَ ذَلِك إِلَّا لمَانع يرجع إِلَى نَفسه، وَلَا يكون الْمَانِع الرَّاجِع إِلَى نَفسه مَانِعا فِي حق من هُوَ أَعلَى مِنْهُ رُتْبَة، وَأجل مِنْهُ مقَاما، وأكبر مِنْهُ منزلَة.

وَإِذا عرفت انْتِفَاء الْمَانِع الَّذِي يعْتد بِهِ فِي المانعية فقد وجد هَهُنَا الْمُقْتَضِي الَّذِي هُوَ أوضح من شمس النَّهَار، وَهُوَ وعد من لَا يخلف الميعاد، وَإِذا وجد الْمُقْتَضِي وانتفى الْمَانِع حصل الْمَطْلُوب الَّذِي وجد مَا يَقْتَضِيهِ إعمالا لهَذَا الْمُقْتَضِي الَّذِي ورد مؤكدًا بإقسام الرب سُبْحَانَهُ.

فَمَا أبعد مَا جَاءَ بِهِ المشككون فِي هَذَا الْأَمر الَّذِي لَا يقبل التشكيك لَا شرعا وَلَا عقلا بل وَلَا عَادَة، فَإِن من اطلع على أَحْوَال أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ وَعرف مَا ذكره المؤرخون فِي أخبارهم، وَمَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ تراجمهم وجد كل مَا توجهوا بِهِ إِلَى رَبهم حَاصِلا لَهُم فِي كل مطلب من المطالب كَائِنا مَا كَانَ، والمحروم من حرم ذَلِك.

وَكَيـف تـرى ليلـى بِعَـين تـرى بهَـا ... ســواهَا وَمَــا طهرتهــا بالمــدامع
وتلتـذ مِنْهَـا بِالْحَـدِيثِ وَقـد جـرى ... حَدِيث سواهَا فِي خروت المسامع
أجلـك يـاليلى عَـن الْعـين إِنَّمَـا ... أَرَاك بقلـب خاشـع لَـك خاضـع

أُولَئِكَ قوم لما دعوا أُجيبوا، وَلما أَحَبُّوا(١) أُحِبُّوا، وَلما أَخلصوا استُخلِصوا صدقت مِنْهُم الضمائر فصفت مِنْهُم السرائر، وصاروا صفوة الله فِي أرضه فَفَاضَتْ عَلَيْهِم أنواره، وامتلأت قُلُوبهم من معارفه.

أَلا إِن وَادي الْجـزع أضـحى ترابـه ... مـن الْمـس كـافورا وأعـواده رنـدا
وَمَــا ذَاك إِلَّا أَن هنــدًا عَشِــيَّة ... تمشــت وَجَـرت فِـي جوانبـه بـردا

فَلَا تجهد نَفسك فِي كشف حقائقهم، وذوق دقائقهم حَتَّى تتصل مِنْهُم بِسَبَب وتتمسك من هديهم بِطرف، فلسان حَالهم ينشدك:

وَكَـم سَـائل عَـن سـر ليلـى رَددتـه ... بعميــاء مــن ليلــى بِغَيْــر يَقِــين
يَقُولُــونَ: خبرنَــا فَأَنْــت أمينهــا ... وَمَــا أَنــا إِن خبــرتهم بــأمين

فهم الْقَوْم الَّذين لَا يشقى جليسهم، وَلَا يستوحش أنيسهم، قد نالوا مطالبهم بِرَفْع أكفهم إِلَى خالقهم، لَا يَحْتَاجُونَ فِي حوائجهم إِلَّا إِلَيْهِ، وَلَا يعولون إِلَّا عَلَيْهِ.

ونبئــت ليلــى أرْســلت بشــفاعة ... إِلَــي فَهَــلا نفــس ليلــى شــفيعها
أأكــرم مــن ليلــى علــي فترتجــى ... بِهِ الْوَصْل أم كنت امْرأ لَا أطيعها(٢)

---

(١) فِي (أ) (فلما أجيبوا).

(٢) (لاأطيعها) سقط من (ط).

وَقول ابْن حجر فِي كَلَامه الَّذِي نَقَلْنَاهُ هنا(١) أَنه قد تقدم الْجَواب عَمَّا يتَخَلَّف. هُوَ كَلَام لَا حَاصِل لَهُ؛ لِأَن الاستشكال الَّذِي قدمه هُوَ على مَا يَقْتَضِيه الحَدِيث الْقُدسِي الَّذِي نَحن بصدد شَرحه، فَأجَاب عَن الْإِشْكَال بِمَا ذكره سَابِقًا من قَوْله: "وَالْجَوَاب أَن الْإِجَابَة تتنوع: فتَارَة قد يَقع الْمَطْلُوب بِعَيْنِه إِلَى آخر كَلَامه".

فَإِن كَانَ هَذَا الْجَواب مِنْهُ الَّذِي جعله متنوعا هُوَ عَمَّا أوردهُ من استشكال(٢) مَا فِي هَذَا الحَدِيث من قَوْله فِيهِ: «**إِن سَأَلَنِي لأعطينه، وَلَئِن استعاذني لأعيذنه**»، فَكَلَامه هُنَا حَيْثُ قَالَ: إِن من أَتَى بِمَا وَجب عَلَيْهِ وتقرب بالنوافل لم يردهُ دعاؤه لوُجُود هَذَا الْوَعْد الصَّادِق الْمُؤَكّد بالقسم هُوَ كَلَام على ذَلِك اللَّفْظ الَّذِي أورد الْإِشْكَال عَلَيْهِ، ومجموع كلاميه هما فِي شرح ذَلِك اللَّفْظ.

فَمَا معنى قَوْله: إِنَّه قد تقدم الْجَواب عَمَّا يتَخَلَّف؟ فَإِن كَانَ التَّخَلُّف وَغير التَّخَلُّف بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَلِيّ الَّذِي وعده الله بذلك الْوَعْد فقد تنَاقض كَلَامه.

وَإِن كَانَ مُرَاده أَنه قد يتَخَلَّف تَارَة وَيَقَع الْمَطْلُوب بِعَيْنِه تَارَة فَكَلَامه السَّابِق قد تضمن هَذَا بل صرح بِهِ تَصْرِيحًا لَا يبْقى بعده ريب، فَمَا معنى تَكْرِير الْكَلَام بِمَا يُوهم أَن دُعَاء الْوَلِيّ لَا يرد على كل حَال؟.

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (أ) (إشكال).

مقَام الْمحبَّة ومداومة الدُّعَاء:

ثمَّ قَالَ ابْن حجر فِي الْفَتْح: "وَفِيه: أَن العَبْد وَلَو بلغ أَعلَى الدَّرَجَات حَتَّى يكون محبوبًا لله لَا يَنْقَطِع عَن الطّلب من الله تَعَالَى لما فِيهِ من الخضوع لَهُ وَإِظْهَار الْعُبُودِيَّة" انْتهى(١).

أَقُول: إِذا كَانَ أَنْبيَاء الله [صلوَات الله تَعَالَى وَسَلَامه عَلَيْهِم] لَا ينقطعون عَن الطّلب من الله(٢) والرجاء لَهُ، وَالْخَوْف مِنْهُ حَتَّى قَالَ سيد ولد آدم -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- كَمَا صَحَّ عَنهُ:(٣) «وَالله مَا أَدْرِي وَأَنا رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-](٤) ما يفعل بِي» (٥) مَعَ أَنه الَّذِي غفر الله لَهُ مَا تقدم من ذَنبه وَمَا تَأَخّر، وَيَقُول كَمَا صَحَّ عَنهُ من شدَّة خَوفه من ربه: «لَو علمْتُم مَا أعلم لضحكتم قَلِيلا ولبكيتم كثيرًا» الحَدِيث الَّذِي تقدم حَتَّى قَالَ فِي آخِره: «وددت(٦) أَنِّي شَجَرَة تعضد»(٧).

فَإِذا كَانَ مقَام النُّبُوَّة الَّذِي هُوَ أَعلَى مقَام وَأَرْفَع رُتْبَة وَلَيْسَ مقَام الْولَايَة بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ

---

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) تقدم بيانه في أول الكتاب.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) رواه البخاري، برقم: (١٢٤٣).

(٦) في (أ) (ووددت).

(٧) تقدم بيانه (صـ ٥٥٩)، وهذه اللفظة مدرجة من قول أبي ذر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

إِلَّا كمقام التَّابِع من الْمَتْبُوع وَالْخَادِم من المخدوم، فَكيف يحْتَاج أَن يُقَال: إِنَّه لَا يَنْقَطِع عَن الطّلب من الله عَزَّوَجَلَّ مَعَ انْتِفَاء الْعِصْمَة عَنهُ، وثبوتها لمن لم يَنْقَطِع عَن الطّلب من الله سُبْحَانَهُ، بلَى كَانَ نَبينَا [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] مديما لدعاء ربه فِي جَمِيع أَحْوَاله، مستمرًا على طلب حَوَائِجه الدُّنْيَوِيَّة والأخروية من خالقه لَا يَعْتَرِيه ملل وَلَا يتعَلَّق بِهِ كلل، وَله من الْعِبَادَة على اخْتِلَاف أَنْوَاعهَا مَا لَا يلْحقهُ بِهِ غَيره، وَلَا يطيقه سواهُ.

فَكيف يَنْقَطِع الْوَلِيّ عَن الطّلب، فَإِنَّهُ إِن فعل ذَلِك كَانَ ممكورًا بِهِ، وَرجع عدوا لله بعد أَن كَانَ وليا لَهُ، وبغيضًا لَهُ بعد أَن كَانَ حبيبًا لَهُ، اللَّهُمَّ أحسن عاقبتنا فِي الْأُمُور كلهَا، وأجرنا من خزي الدُّنْيَا وَعَذَاب الْآخِرَة.

وشأن كل عبد من عباد الله إِذا ازْدَادَ قربًا إِلَى الله وَصَارَ من المحبوبين لَهُ أَن يزْدَاد خضوعًا له(١) وتضرعًا إِلَيْهِ، وتذللا وتمسكا وَعبادَة، وَكلما ارْتَفع عِنْد ربه دَرَجَة زَاد فِيمَا يُحِبهُ الله منه(٢) دَرَجَات، هَذَا شَأْن الْعُبُودِيَّة.

وَإِذا كَانَ هَذَا هُوَ الْكَائِن فِيمَا بَين العَبْد وسيده فِي بني آدم فَكيف لَا يكون فِيمَا بَين العَبْد وخالقه ورازقه ومحييه ومميته.

---

(١) (له) ساقطة من (أ).

(٢) (منه) ساقطة من (أ).

ضلال المدعين لرفع التَّكْلِيف:

وَمَا أقبح مَا يحْكى عَن بعض المتلاعبين بِالدّينِ، المدعين للتصوف أَنهم يَزْعمُونَ أَنهم وصلوا إِلَى رَبهم فَانْقَطَعت عَنْهُم التكاليف الشَّرْعِيَّة، وَخَرجُوا من جيل الْمُسلمين الْمُؤمنِينَ، وَسقط عَنْهُم مَا كلف الله بِهِ الْعباد فِي هَذِه الدَّار، فَإِذا صَحَّ هَذَا، فَمَا يَقُوله أحد من أَوْلِيَاء الرَّحْمَن، بل يَقُوله أَوْلِيَاء الشَّيْطَان؛ لأَنهم خَرجُوا إِلَى حزبه وصاروا من جملَة أَتْبَاعه.

فالعجب لهَؤُلَاء المغرورين، فَإِنَّهُم رفعوا أنفسهم عَن طبقَة الْأَنْبِيَاء وطبقة الْمَلَائِكَة، فَإِن الْأَنْبِيَاء حَالهم كَمَا عرفناك من إدامة الْعِبَادَة لله(١) فِي كل حَال، والازدياد من التقربات المقربة(٢) إِلَى الله(٣) حَتَّى تَوَفَّاهُم الله تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَة فَإِنَّهُم كَمَا وَردت بذلك الْأَدِلَّة لَا ينفكون عَن الْعِبَادَة لله، وَصَارَت أذكاره سُبْحَانَهُ من التَّسْبِيح والتهليل هِيَ زادهم الَّذِي يعيشون بِهِ، وغذاؤهم الَّذِي يتغذون(٤) به.

فحاشا لأولياء(٥) الله سُبْحَانَهُ أَن يَقع من أحقرهم فِي هَذِه الْمرتبَة الْعَظِيمَة

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) (التقربات المقربات).

(٣) في(أ) بزيادة (سبحانه).

(٤) في (أ) (يغتذون).

(٥) في (أ) (أولياء).

وأدناهم فِي هَذَا المنصب الجْلِيل هَذَا الزَّعْم الْبَاطِل، وَالدَّعْوَى الشيطانية، وَإِنَّمَا ذَلِك الشَّيْطَان سوَّل لجَمَاعَة من أَتْبَاعه ومُطِيعِيه واستزلهم، وأخرجهم من حزب الله(١) إِلَى حزبه، وَمن طَاعَة الله(٢) إِلَى طَاعَته، وَمن ولَايَة الله سُبْحَانَهُ إِلَى ولَايَته.

وَقد رَأينَا فِي تَرْجَمَة جمَاعَة من أهل الله وأوليائه أَنهم سمعُوا خطابا من فَوْقهم، وَرَأَوا صُورَة تكلمهم، وَتقول: يَا عَبدِي قد وصلت إِلَيَّ، وَقد أسقطت عَنْك التكاليف الشَّرْعِيَّة بأسرها.

فَعِنْدَ أَن يسمع مِنْهُم السَّامع ذلك(٣) يَقُول: مَا أَظُنك أَيهَا الْمُتَكَلّم إِلَّا شَيْطَانا، فأعوذ بِاللهَّ مِنْك، فَعِنْدَ ذَلِك تتلاشى تِلْكَ الصُّورَة وَلَا يبْقى لَهَا أثر.

فقد بلغ كيد الشَّيْطَان إِلَى هَذَا الكيد الْعَظِيم، وَلكنه لم ينْفق كَيده هَذَا على أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ، فَردُّوهُ فِي نَحره حَتَّى إِنَّه قد يتطاير عِنْد ذَلِك التلاشي شررًا كَمَا وَقع لكثير مِنْهُم، فَهَذَا الَّذِي يزْعم أَنه من أَوْلِيَاء الله قد كاده الشَّيْطَان بِهَذِهِ الْحِيلَة واجتذبه(٤) بِهَذَا الْمَكْر، فانخدع وَعَاد سَعْيه ضلالا، وعبادته كفرا، وَعَمله خسرًا، وَسبب ذَلِك مَا هُوَ فِيهِ من الْجَهْل بالشريعة المطهرة، وَلَوْلَا ذَلِك لَكَانَ لَهُ من أنوار الدّين وحجج الشَّرْع مَا يرد عَنهُ كيد الشَّيْطَان الرَّجِيم، كَمَا رده أَوْلِيَاء الله فَعَاد خاسئًا

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (أ)، و(ط) (وأجتذبه إلى حزبه).

وَهُوَ حسير.

وَقد عرفناك أَن دَعْوَى الْولَايَة إِذا لم تكن مربوطة بِالشَّرْعِ مُقَيّدَة بِالْكتاب وَالسّنة ضل صَاحبهَا وَهُوَ لَا يدْرِي، ومكر بِهِ وَهُوَ لَا يشْعر، وَوَقع فِي مغاضب الله سُبْحَانَهُ وَهُوَ يظنّ أَنه فِي مراضيه.

وَمَا أحسن قَول الشَّاعِر:

فَسَاد كَبِير عَالِمٌ متهتك ... وأفسد مِنْهُ جَاهِل متنسك

هما فتْنَة للْعَالمين كَبِيرَة ... لمن بهما فِي دينه يتَمَسَّك

المراد بتردد الله سُبْحَانَهُ عَن نفس الْمُؤمن:

قَوْله: «**وَمَا ترددت عَن شَيْء أَنا فَاعله ترددي عَن نفس الْمُؤمن**» فِي حَدِيث عَائِشَة عَن مَوته.

التَّرَدُّد: التَّوَقُّف عَن الْجَزْم بِأحد الطَّرفَيْنِ، وَلأَجل كَون هَذَا مَعْنَاهُ عِنْد أهل اللُّغَة احْتَاجَ شرَّاح الحَدِيث إِلَى تَأْوِيله بِوُجُوه.

قَالَ الْخطابِيّ: التَّرَدُّد فِي حق الله تَعَالَى غير جَائِز، والبداء عَلَيْهِ فِي الْأُمُور غير سَائِغ، وَلَكِن لَهُ تأويلات:(١)

أحدها(٢): أَن العَبْد قد يشرف على الْهَلَاك فِي أَيَّام عمره من دَاء يُصِيبهُ، وفاقة

(١) وردت في (أ)، وههنا (تأويلات)، والصحيح (تأويلان) انظر: "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥): أَحَدُهُمَا.

(٢) هكذا وردت في (أ)، والصواب (أحدهما)، انظر: "فتح الباري" (١١/ ٣٤٥).

تنزل بِهِ فيدعو الله تَعَالَى ويستغيثه فيشفيه مِنْهَا، وَيدْفَع عَنهُ مكروهها، فَيكون ذَلِك من فعله كتردد من يُرِيد أمرا ثمّ يبدو(١) لَهُ فيتركه ويعرض عَنهُ، وَلَا بُد لَهُ من لِقَائِه إِذا بلغ الْكتاب أَجله، وَلِأَن الله تَعَالَى قد كتب الفناء على خلقه، واستأثر بِالْبَقَاءِ لنَفسِهِ. انْتهى الْوَجْه الأول(٢).

أَقُول: مَا أبرد هَذَا التَّأْوِيل وأسمجه، وَأَقل [فَائِدَته]، فَإِن صُدُور الشِّفَاء من الله عَزَّوَجَلَّ لذَلِك الَّذِي أَصَابَهُ الدَّاء فشفاه مِنْهُ لَيْسَ من التَّرَدُّد فِي شَيْء، بل هُوَ أَمر وَاحِد وَجزم لَا تردد فِيهِ قطّ، وَكَذَلِكَ إِنْزَال الْمَرَض بِهِ جزم لَا تردد فِيهِ فهما قَضَاء بعد قَضَاء، وقدَر بعد قدر، وَإِن كَانَا باعْتِبَار شخص وَاحِد، فهما مُخْتَلِفَانِ متغايران لم يتحدا ذاتا، وَلَا وقتا، وَلَا زَمَانا، وَلَا صفة، بل قضى الله على عَبده بِالْمَرَضِ ثمَّ شفَاه مِنْهُ.

فَأَي مدْخل للتردد أَو لما يشبه التَّرَدُّد، أَو لما يَصح أَن يؤول بِهِ التَّرَدُّد فِي مثل هَذَا.

وَقد ذكر أهل الْعلم أَن التَّأْوِيل لما احتِيج إِلَى تَأْوِيله لَا بُد أَن يكون مَقْبُولًا على وَجه، وَله مدْخل على حَاله، وَإِلَّا وَقع تَحْرِيف الْكَلِمَات الإلهية والنبوية لمن شَاءَ كَيفَ شَاءَ، وتلاعب بهما من شَاءَ بِمَا شَاءَ.

قَالَ الْخطابِيّ: الثَّانِي: أَن يكون مَعْنَاهُ: مَا رددت رُسُلِي فِي شَيْء أَنا فَاعله كترديدي إِيَّاهُم فِي نفس الْمُؤمن، كَمَا روي فِي قصَّة مُوسَى -عَلَيْهِالسَّلَامُ-، وَمَا كَانَ من لطمه عين

---

(١) في (أ) (ولم يبدو)، وفي (ط) (لم يبدوا)، بدون الواو هما غير مناسبين لسياق الكلام.

(٢) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٥).

ملك الْمَوْت وَتردد إِلَيْهِ مرّة بعد أُخْرَى. قَالَ: وَحَقِيقَة الْمَعْنى على الْوَجْهَيْنِ عطف الله تَعَالَى على العَبْد ولطفه بِهِ وشفقته عَلَيْهِ(١) انْتهى.

أَقُول: جعل التَّرَدُّد الَّذِي مَعْنَاهُ التَّوَقُّف عَن الْجَزْم بِأحد الطَّرفَيْنِ بِمَعْنى الترديد الَّذِي هُوَ الرَّد مرّة بعد مرّة، وهما مُخْتَلِفَانِ مفهومًا وصدقًا.

فحاصله: إِخْرَاج التَّرَدُّد عَن مَعْنَاهُ اللّغَوِيّ إِلَى معنى لَا يلاقيه وَلَا يلابسه بِوَجْه من الْوُجُوه، فَلَيْسَ هَذَا من التَّأْوِيل فِي شَيْء.

قَالَ فِي "الْفَتْح" بعد أَن ذكر كَلَام الْخطابِيّ بِاللَّفْظِ الَّذِي حكيناه: **وَقَالَ الكلاباذي** مَا حَاصله: أَنه عبر عَن صفة الْفِعْل بِصفة الذَّات أَي: عَن الترديد بالتردد، وَجعل مُتَعَلق الترديد اخْتِلَاف أَحْوَال العَبْد من ضعف ونَصَب إِلَى أَن تنْتَقل محبته فِي الْحَيَاة إِلَى محبته فِي الْمَوْت فَيقبض على ذَلِك.

قَالَ: وَقد يحدث الله تَعَالَى فِي قلب عَبده من الرَّغْبَة فِيمَا عِنْده والشوق إِلَيْهِ والمحبة للقائه مَا يشتاق مَعَه إِلَى الْمَوْت فضلا عَن إِزَالَة الْكَرَاهَة عنده(٢) فَأخْبرهُ أَنه يكره الْمَوْت ويسوءه فَيكْرَه الله تَعَالَى مساءته، فيزيل عَنهُ كَرَاهَة الْمَوْت بِمَا يُورِدهُ عَلَيْهِ من الْأَحْوَال، فيأتيه الْمَوْت وَهُوَ لَهُ مُؤثر، وَإِلَيْهِ مشتاق.

قَالَ: وَقد ورد تفَعَّل بِمَعْنى فَعَل مثل: تَفَكَّر، وفَكَّر، وتَدَبَّر ودَبَّر، وتهدد وهدد،

---

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٢) في (أ)، و(ط) (عنه).

وَالله أعلم. انْتهى(١).

أَقُول: كَلَامه هَذَا قد اشْتَمَل على أَمريْن:

أَحدهمَا: هُوَ كالتفسير لما ذكره الْخطابِيّ، وَلكنه ربطه بغاية هِيَ قَوْله إِلَى أَن تنْتَقل محبته فِي الْحَيَاة إِلَى محبته فِي الْمَوْت، فَصَارَ كَلَامه بِهَذِهِ الْغَايَة أتم من كَلَام الْخطابِيّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا جعل حَاصِل الْوَجْهَيْنِ اللَّذين (٢) ذكرهما هُوَ عطف الله على العَبْد، ولطفه بِهِ، وشفقته عَلَيْهِ.

وَيُقَال للكلاباذي: غَايَة مَا جَاءَ بِهِ التَّأْوِيل الَّذِي ذكرته أَن التَّرَدُّد الَّذِي حَكَاهُ الله(٣) عن نَفسه هُوَ انْتِقَال العَبْد من حَالَة إِلَى حَالَة، فأخرجت التَّرَدُّد عَن مَعْنَاهُ، وأخرجت المتردد إِلَى اخْتِلَاف أَحْوَال المتردد فِي شَيْء من الْأُمُور الْمُتَعَلّقَة بِهِ، وَهَذَا إِخْرَاج للمعنى إِلَى معنى مُغَاير لَهُ بِكُل حَال وعَلى كل وَجه.

وَيُقَال للخطابي: جعلت التَّرَدُّد فِي الْمَوْت عطف الله على العباد(٤) ولطفه بِهِ، وشفقته عَلَيْهِ. وَهَذَا معنى لَا جَامع بَينه وَبَين التَّرَدُّد فِي موت العَبْد، فَإِن لطف الله [بعباده](٥) وَعطفه عَلَيْهِم وشفقته بهم أَمر مَقْطُوع بِهِ لَا تردد فِيهِ مِنْهُ عَزَّوَجَلَّ، وَأما

---

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٢) في (أ) (الذين)، والصواب كما هو مثبت أعلاه كما في قواعد اللغة.

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) في (أ)، و(ط) (على العبد)، وهو مناسب لسياق الكلام ههنا.

(٥) في (أ)، و(ط) (على عباده).

مَا ذكره الكلاباذي من قَوْله: "وَقد يحدث الله(١) فِي قلب عَبده من الرَّغْبَة فِيمَا عِنْده والشوق إِلَيْهِ الخ". فَهُوَ تَكْرِير لقَوْله: قبله إِلَى أَن تنْتَقل محبته فِي الْحَيَاة إِلَى محبته فِي الْمَوْت، وَقد قدمنَا الْجَواب عَنهُ.

وَأما قَوْله: وَقد ورد تفعَّل بِمَعْنى فعل مثل: تفكر(٢) الخ.

فَأَقُول: هَذَا مُسلم فِيمَا لم يخرج مِنْهُ الْمَعْنى إِلَى معنى آخر، فَإِن فكر وتفكر، لم يخرجا عَن معنى حُصُول الفكرة للْعَبد فِي شَيْء متفكر فِيهِ، وَكَذَلِكَ دبَّر وتدبَّر فَإِنَّهُمَا راجعان إِلَى معنى التَّدْبِير، وَكَذَلِكَ هدد وتهدد، وَأما التَّرَدُّد والترديد فَلَا يرجعان إِلَى معنى كَمَا بَينا، بل لكل وَاحِد مِنْهُمَا معنى مُسْتَقل يغاير معنى الآخر لمن تدبر وتفكر.

قَالَ فِي "الْفَتْح": وَعَن بَعضهم يحْتَمل: أَن يكون تركيب الْوَلِيّ يحْتَمل أَن يعِيش خمسين سنة، وعمره الَّذِي كتب لَهُ سَبْعُونَ، فَإِذا بلغهَا فَمَرض دَعَا الله تَعَالَى بالعافية فَيُجِيبهُ عشْرين أُخْرَى مثلا، فعبر عَن قدر التَّرْكِيب وَعَما انْتهى إِلَيْهِ بِحَسب الْأَجَل الْمَكْتُوب بالتردد. انْتهى(٣).

أَقُول: هَذَا التَّأْوِيل لم يَأْتِ بفائدة قطّ، فَإِن الْعُمر الَّذِي هُوَ السبعون لَا بُد أَن يبلغهُ العَبْد على اعْتِقَاد هَذَا الْقَائِل سَوَاء كَانَ التَّرْكِيب مُحْتملا لذَلِك أم لَا، وَسَوَاء مرض عِنْد انْتِهَاء عمره إِلَى خمسين أَو لم يمرض، وَسَوَاء دَعَا الله بالعافية أَو لم يدع، فَإِنَّهُ لَا بُد

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) فِي (أ)، و(ط) (تفكر فكر).

(٣) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

أَن يبلغ السّبْعين، وَغَايَة مَا هُنَاكَ أَن الله(١) رَحمَه ولطف بِهِ فشفاه من مَرضه الَّذِي عرض لَهُ وَهُوَ فِي خمسين سنة.

فَأَي شَيْء هَذَا، وَمَا الْجَامِع بَينه وَبَين معنى التَّرَدُّد الْمَذْكُور فِي الحَدِيث؟

قَالَ فِي الْفَتْح: وَعبر ابْن الْجَوْزِيّ عَن الثاني(٢) بِأَن التَّرَدُّد للْمَلَائِكَة الَّذين يقبضون الرّوح فأضاف الْحق ذَلِك لنَفسِهِ؛ لِأَن ترددهم عَن أمره، قَالَ: وَهَذَا التَّرَدُّد ينشأ عَن إِظْهَار الْكَرَاهَة.

فَإِن قيل: إِذا أُمر الْملك بِالْقَبْضِ كَيفَ يَقع مِنْهُ التَّرَدُّد؟

فَالْجَوَاب: أَنه مُتَرَدّد فِيمَا لم يحد لَهُ فِيهِ الْوَقْت كَأَن يُقَال: لَا تقبض روحه إِلَّا إِذا رضي. انْتهى(٣).

أَقُول: انْظُر مَا فِي هَذَا الْكَلَام من الْخبط والخلط، فَإِنَّهُ أَولا جعل التَّرَدُّد للْمَلَائِكَة، فَأخْرج الْكَلَام عَن مَعْنَاهُ إخراجًا لَا يبْقى للمعنى الْأَصْلِيّ مَعَه أثر قطّ، وَكَأَنَّهُ جعله من الْمجَاز الْعقلِيّ كَقَوْلِه:(٤) بنى الْأَمِير الْمَدِينَة، وَهُوَ عَنهُ أَجْنَبِي، فَإِنَّهُ قد وَقع الْبناء فِي الْخَارِج، وَإِنَّمَا نسب الْفِعْل إِلَى الْأَمِير، وَأما هَذَا فَلم يكن للتردد الْوَاقِع من الْمَلَائِكَة فَائِدَة قطّ وَلَا وجد فِي الْخَارِج [لَهُ] أثر.

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٤) فِي (أ)، و(ط) (كقولهم).

ثمَّ قَالَ: وَهَذَا التَّرَدُّد ينشأ عَن إِظْهَار الْكَرَاهَة، فَيُقَال: إِن كَانَ هَذَا الْإِظْهَار من جِهَة الرب سُبْحَانَهُ فَهُوَ يحْتَاج إِلَى تَأْوِيل آخر كَمَا احْتِيجَ التَّرَدُّد إِلَى تَأْوِيل، فَإِن الكرهة أَلا تجوز عَلَيْهِ بِهَذَا الْمَعْنى.

ثمَّ لم يظْهر لهَذَا الْإِظْهَار فَائِدَة، فَإِن ذلك(١) العَبْد الَّذِي وَقع التَّرَدُّد فِي قبض روحه لم يمت إِلَّا بأجله المحتوم من دون أَن يتَقَدَّم عَنهُ سَاعَة، أَو يتَأَخَّر عَنهُ سَاعَة، ثمَّ انْظُر إِلَى مَا أوردهُ على نَفسه من قَوْله: فَإِن قيل: إِذا أُمر الْملك بِالْقَبْضِ، كَيفَ يَقع مِنْهُ التَّرَدُّد؟ وَهَذَا إِيرَاد وَارِد، فَإِنَّهُم لَا يعصون الله فِيمَا أَمرهم وَلَا يتراخون عَن إنجاز أمره سُبْحَانَهُ، ثمَّ انْظُر إِلَى سُقُوط مَا أجَاب من أَن الْملك مُتَرَدّد فِيمَا لم يحد لَهُ فِيهِ الْوَقْت، وَكَيف يُؤمر الْملك بِفعل غير مَحْدُود ثمَّ يُسَارع إِلَى فعله؟!.

أما قَوْله: كَأَن يُقَال لَهُ: لَا تقبض روحه إِلَّا إِذا رضي فَهُوَ مَعَ كَونه يبطل التَّأْوِيل بالمرة والكرة(٢) لَيْسَ للْملك أَن يفعل إِلَّا مَا يرضى بِهِ العَبْد من قبض روحه أَو عَدمه؛ لِأَنَّهُ قد علق ذَلِك بِرِضَاهُ، وَحِينَئِذٍ لَا ينجز الْفِعْل إِلَّا عِنْد الرضى من العَبْد، والمفروض أَنه يكره الْمَوْت كَمَا نطق بِهِ هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي، فَعِنْدَ أَن يعرف الْملك أَن العَبْد لَا يرضى بِقَبض روحه، مَا بَقِي إِلَّا الْإِمْهَال لَهُ حَتَّى يرضى، وَأَن يُخَالف الْوَقْت الْمَحْدُود لمَوْته.

وَحِينَئِذٍ ينفتح إِشْكَال أكبر من هَذَا الْإِشْكَال الَّذِي هم بصدد تَأْوِيله.

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (أ)، و(ط) (الكره).

قَالَ فِي الْفَتْح: ثمَّ ذكر ابْن الْجَوْزِيّ جَوَابا ثَانِيًا وَهُوَ: احْتِمَال أَن يكون معنى التَّرَدُّد اللطف بِهِ كَأَن الْملك يُؤَخر الْقَبْض، فَإِنَّهُ إِذا نظر إِلَى قدر الْمُؤمن وَعظم الْمَنْفَعَة بِهِ لأهل الدُّنْيَا احترمه فَلَا يبسط يَده إِلَيْهِ، فَإِذا ذكر أَمر ربه تَعَالَى لم يجد بدا من امتثاله. انْتهى(١)

أقول:(٢) هَذَا اللطف الَّذِي بنى عَلَيْهِ هَذَا الْجَواب لم يظْهر لَهُ أثر، وَلَا تبين لَهُ معنى، فَإِن الْملك وَإِن تردد فَهُوَ لَا محَالة سيقبض الرّوح فِي الْوَقْت الْمَحْدُود وَوُقُوع ذَلِك الشَّيْء فِي نَفسه لم يجد لَهُ العَبْد فَائِدَة وَلَا علم بِهِ فضلا عَن أَن يصل إِلَيْهِ مِنْهُ مَنْفَعَة، فَهَذَا اللطف لَيْسَ بلطف أصلا، وإن(٣) فَرضنَا أَنه بِتِلْكَ الرأفة على العَبْد، لكَونه مِمَّن ينْتَفع الْعباد بِهِ، كَانَ بهَا تَأْخِير قبض روح العَبْد لَحْظَة وَأَن مُجَرّد ذَلِك يعد(٤) لطفا، فَإِنَّهُ يرد عَلَيْهِ إِشْكَال أعظم من الْإِشْكَال الَّذِي هم بصدد تَأْوِيله، وَهُوَ أَن الْأَجَل المحتوم قد تَأَخّر عَن وقته بِسَبَب تراخي الْملك عَن إِنْفَاذ أمر(٥) الله بِهِ، وحاشا الْملك أَن يكون مِنْهُ هَذَا، وحاشا الْأَمر الإلهي أَن لَا ينجز حسب الْمَشِيئَة الربانية، فَمَا أَحَق صَاحب هَذَا التَّأْوِيل، بقول الشَّاعِر:

فَكنت كالساعي إِلَى مثعب ... موائلا من سبل الراعد

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٢) في(أ) (قلت).

(٣) في (أ) (ولو فرضنا).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ)، و(ط) (ما أمر الله به).

قَالَ فِي "الْفَتْح": وجوابًا رَابِعا: وَهُوَ أَن يكون خطابا لنا بِمَا نعقل، والرب عَزَّوَجَلَّ يتنزه(١) عَن حَقِيقَته، بل هُوَ من جنس قَوْله: «من (٢) أَتَانِي يمشي أَتَيْته هرولة». فَكَمَا أَن أَحَدنَا يُرِيد أَن يضْرب وَلَده تأديبا فتمنعه الْمحبَّة وتبعثه الشَّفَقَة فيتردد بَينهمَا، وَلَو كَانَ غير الْوَالِد كالمعلم لم يتَرَدَّد بل كَانَ لَا يُبَالِي، بل يُبَادر إِلَى ضربه لتأديبه، فَأُرِيد تفهيمنا بتحقيق الْمحبَّة للْوَلِيّ بِذكر التَّرَدُّد. انْتهى(٣).

أَقُول: هَذَا التَّأْوِيل هُوَ أحسن مِمَّا تقدم من تِلْكَ الْوُجُوه(٤)، فَإِنَّهُم قد أولُوا مَالا

---

(١) في "فتح الباري" (١١/ ٣٦٤): (منزه).

(٢) في(أ) (وإن).

(٣) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٤) جاء في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٢٩): وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عَنْ قَوْلِهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ: «وَمَا تَرَدَّدْت عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مُسَاءَتَهُ» مَا مَعْنَى تَرَدُّدِ الله؟

فَأَجَابَ: هَذَا حَدِيثٌ شَرِيفٌ، قَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَشْرَفُ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي صِفَةِ الْأَوْلِيَاءِ، وَقَدْ رَدَّ هَذَا الْكَلَامَ طَائِفَةٌ، وَقَالُوا: إنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِالتَّرَدُّدِ، وَإِنَّمَا يَتَرَدَّدُ مَنْ لَا يَعْلَمُ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالْعَوَاقِبِ. وَرُبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إنَّ اللهَ يُعَامِلُ مُعَامَلَةَ الْمُتَرَدِّدِ. وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ كَلَامَ رَسُولِهِ حَقٌّ وَلَيْسَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِالله مِنْ رَسُولِهِ، وَلَا أَنْصَحَ لِلْأُمَّةِ مِنْهُ، وَلَا أَفْصَحَ وَلَا أَحْسَنَ بَيَانًا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمُتَحَذْلِقُ وَالْمُنْكِرُ عَلَيْهِ مِنْ أَضَلِّ النَّاسِ؛ وَأَجْهَلِهِمْ وَأَسْوَئِهِمْ أَدَبًا، بَلْ يَجِبُ تَأْدِيبُهُ وَتَعْزِيرُهُ، وَيَجِبُ أَنْ يُصَانَ كَلَامُ رَسُولِ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- عَنْ الظُّنُونِ الْبَاطِلَةِ؛ وَالِاعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَلَكِنَّ الْمُتَرَدِّدَ مِنَّا وَإِنْ كَانَ تَرَدُّدُهُ فِي الْأَمْرِ لِأَجْلِ كَوْنِهِ مَا يَعْلَمُ عَاقِبَةَ الْأُمُورِ لَا يَكُونُ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يُوصَفُ بِهِ الْوَاحِدُ مِنَّا، فَإِنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، ثُمَّ هَذَا

=

يجوز على الله سُبْحَانَهُ من مثل التَّعَجُّب والاستفهام وَنَحْوهمَا مِمَّا يرد هَذِه الْمَوَارِد بأن(١) ذَلِك بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعباد المخاطبين.

وَلَكِن هَذَا الْمقَام الَّذِي نَحن بصدده، هُوَ مقَام أَوْلِيَاء الله وأحبائه وصفوته من خلقه، وخالصته من عباده.

وَفِيه التَّرْغِيب للعباد بِأَن يحرصوا على هَذِه الرُّتْبَة، وعَلى الْبلُوغ إِلَيْهَا بِمَا تبلغ إِلَيْهِ طاقتهم(٢) وَتصل إِلَيْهِ قدرتهم، وَلَا يألون جهدًا فِي تَحْصِيل أَسبَابهَا الموصلة إِلَيْهَا من التَّقَرُّب إِلَى الله سُبْحَانَهُ بِمَا يحب، فَلَا بُد أَن يكون لذَلِك التَّرَدُّد فَائِدَة تعود على الْوَلِيّ حَتَّى يكون ذَلِك سَببا لتنشيط الْعباد إِلَى بُلُوغ رتبته، وَأما إِذا كَانَ يَمُوت بأجله المحتوم فَهُوَ كَغَيْرِهِ من عباد الله من غير فرق بَين سعيدهم وشقيهم وصالحهم وطالحهم.

= بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا يَتَرَدَّدُ تَارَةً لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْعَوَاقِبِ، وَتَارَةً لِمَا فِي الْفِعْلَيْنِ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، فَيُرِيدُ الْفِعْلَ لِمَا فِيهِ مِنْ الْمَصْلَحَةِ وَيَكْرَهُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ الْمَفْسَدَةِ لَا لِجَهْلِهِ مِنْهُ بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ الَّذِي يُحِبُّ مِنْ وَجْهٍ وَيَكْرَهُ مِنْ وَجْهٍ، كَمَا قِيلَ:

الشَّيْبُ كُرْهٌ وَكُرْهٌ أَنْ أُفَارِقَهُ ... فَاعْجَبْ لِشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَحْبُوبُ

وَهَذَا مِثْلُ إرَادَةِ الْمَرِيضِ لِدَوَائِهِ الْكَرِيهِ بَلْ جَمِيعُ مَا يُرِيدُهُ الْعَبْدُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي تَكْرَهُهَا النَّفْسُ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَفِي "الصَّحِيحِ": «**حُفَّتْ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ، وَحُفَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ**»، وقَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] الْآيَةَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ يَظْهَرُ مَعْنَى التَّرَدُّدِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ...إلخ ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) في (أ) هكذا وردت في (أ)، وفي (ط) (فأن).

(٢) هكذا وردت في (أ)، وفي (ط) (طاقاتهم).

قَالَ فِي "الْفَتْح": وجوَّز الْكرْمَانِي احْتِمَالا آخر وَهُوَ أَن المُرَاد أَنه يقبض روح الْمُؤمن بالتأني والتدريج بِخِلَاف سَائِر الْأَمْوَات فَإِنَّهَا تحصل بِمُجَرَّد قَول كن سَرِيعا. انْتهى(١).

أَقُول: هَذَا التأني والتدريج إِن كَانَ لَهُ تَأْثِير فِي الْأَجَل وَلَو يَسِيرا رَجَعَ الْإِشْكَال بأعظم مِمَّا نَحن بصدده؛ لِأَنَّهُ قد تَأَخّر عَن وقته الْمَحْدُود وأجله المحتوم.

وَإِن كَانَ لَا تَأْثِير لَهُ فَلَا نفع فِيهِ للْعَبد أصلا بل قد يكون قبض روحه دفْعَة وَاحِدَة من غير تراخ وَلَا تدريج أسهل عَلَيْهِ من قَبضه على خلاف ذَلِك.

فَإِن قلت: إِذا لم ترض شَيْئا من هَذِه التأويلات فَأَبِنْ لنا مَا لديك حَتَّى نَنْظُر فِيهِ.

قلت: ستعرف مَا لدي فِي ذَلِك إِن شَاءَالله(٢) لَكِن لَا بُد هَهُنَا من تَقْدِيم مُقَدّمَة يَتَّضِح بهَا الْكَلَام، ويتبين بهَا الصَّوَاب، فافهمها حق فهمها وتدبرها حق تدبرها.

اعْلَم أَن كثيرًا من أهل الْعلم لما نظرُوا فِي آيَات وَأَحَادِيث تدل على أَن مَا قد سبق بِهِ الْقَضَاء لَا يتَحَوَّل، وَأَنه لَيْسَ فِي هَذِه الدَّار إِلَّا مَا قد فرغ مِنْهُ من قَلِيل وَكثير وجليل ودقيق مُحَافظَة على مَا ورد مِمَّا يدل على ذَلِك، ووقوفا عِنْد قَوَاعِد مقررة قد تقررت عِنْد أهل الْكَلَام حَتَّى قَالَ قَائِلهمْ: إِنَّه لَو وَقع غير(٣) مَا سبق بِهِ الْقَلَم، وَفصل بِهِ الْقَضَاء للَزِمَ لَازم بَاطِل، وَهُوَ انقلاب الْعلم جهلا، لتخلف مَا قد حق بِهِ الْقَضَاء.

---

(١) من "فتح الباري" (١١/ ٣٤٦).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ)، و(ط) (غير ما قد سبق).

لا تلازم بَين علم الله ونفاذ قَضَائِه:

فقصروا أنظارهم على هَذَا الْإِلْزَام وغفلوا عَن لُزُوم مَا هُوَ أَشد مِنْهُ، وَهُوَ أَن الرب الْقَادِر الْقوي الْمُتَصَرف فِي عالمه بِمَا يَشَاء وَكَيف يَشَاء لم يبْق لَهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَّا مَا قد سبق بِهِ قَضَاؤُهُ، وَلَا يتَمَكَّن من تَغْيِيره وَلَا من نَقله إِلَى قَضَاء آخر، وَهَذَا تَقْصِير عَظِيم بالجناب الْعلي عَزَّوَجَلَّ وَتَعَالَى وتقدس، وَهُوَ يسْتَلْزم إهمال كثير من الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة من الْكتاب وَالسّنة.

فَمِنْهَا إهمال مَا أرشدنا إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ من التضرع إِلَيْهِ وَالدُّعَاء لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ للداعي إِلَّا مَا قد جف بِهِ الْقَلَم دَعَا أَو لم يدع، وَهَذِه مقَالَة تبطل بهَا فَائِدَة الدُّعَاء الَّذِي أرشدنا سُبْحَانَهُ إِلَيْهِ فِي كِتَابه الْعَزِيز. وَقَالَ: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠]، وَجعل ترك دُعَائِهِ من الاستكبار عَلَيْهِ، وتوعد عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] الْآيَة، وقال(١): ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢](٢) وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٦].

---

(١) في (أ)، و(ط) ذكر قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [النساء:٣٢].

(٢) زاد في (أ) ﴿وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢].

الدُّعَاء كسبب لرد الْقَضَاء:

فَأخْبرنَا سُبْحَانَهُ أَنه يُجيب دَعْوَة من دَعَاهُ بعد أَن أمرنَا بِالدُّعَاءِ فِي آيَات كَثِيرَة، وَمِنْهَا هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي الَّذِي نَحن بصدد شَرحه، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ. «**لَئِن سَأَلَني لأعطينه، وَلَئِن استعاذني لأعيذنه**». وَهُوَ صَادِق وَلَا يخلف الميعاد كَمَا أخبرنَا بذلك فِي كِتَابه الْعَزِيز.

وَقد أكد الْإِجَابَة مِنْهُ للْعَبد فِي هَذَا الحَدِيث الْقُدسِي بالقسم على نَفسه عَزَّوَجَلَّ، فَكيف يتخلف ذَلِك؟

وَقد ورد من التَّرْغِيب فِي الدُّعَاء مَا لَو جمع لَكَانَ مؤلفا مُسْتقِلًا، فَمن ذَلِك مَا هُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا، وَمِنْهَا مَا هُوَ صَحِيح كَمَا ستقف عَلَيْهِ.

فَمن مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**قَالَ الله** عَزَّوَجَلَّ: **أَنا عِنْد ظن عَبدِي بِي، وَأَنا مَعَه إِذا دَعَاني**»(١)، وَفِي الحَدِيث الْقُدسِي الَّذِي أخرجه مُسلم وَغَيره عَن أبي ذَر: «**يَا عبَادي، لَو أَن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، قَامُوا فِي صَعِيد فسألوني فَأَعْطيت كل إِنْسَان مِنْهُم مَسْأَلته مَا نقص ذَلِك مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا ينقص الْمخيط إِذا أدخل الْبَحْر**»(٢)، وَأخرج أهل السّنَن وَابْن حبَان وَالْحَاكِم، وَصَححهُ التِّرْمِذِيّ وَابْن حبَان وَالْحَاكِم من حَدِيث النُّعْمَان بن بشير عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ:

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم: (٢٦٨٧).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٥٨٠).

«**الدُّعَاء هُوَ الْعِبَادَة ثمَّ قَرَأَ**: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر](١).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة(٢) أن رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**من سره أَن يستجيب الله لَهُ عِنْد الشدائد فليكثر من الدُّعَاء فِي الرخَاء**»، وَأخرجه أَيْضا الْحَاكِم من حَدِيث سلمَان وَصَححهُ(٣)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَحسنه من حَدِيث أنس قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**قَالَ الله: يَا ابْن آدم، إِنَّك مَا دعوتني ورجوتني غفرت لَك على مَا كَانَ مِنْك وَلَا أُبَالِي**»(٤)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالْحَاكِم وصححاه من حَدِيث عبَادَة بن الصَّامِت

---

(١) تقدم بيانه (صـ ٤١٠) وأنه صحيح.

(٢) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٣) تقدم بيانه (ص:٤٢٤) وأنه ضعيف.

(٤) حسن، رواه الترمذي (٣٥٤٠)، والبزار (٦٧٦٠)، والطبراني في "الأوسط" (٤٣٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٢٣٥)، والمقدسي في "الأحاديث المختارة" (١٥٧٢) من طريق كثير بن فاقد، وسلم بن قتيبة الشعيري، كلاهما عن سَعِيد بْن عُبَيْدٍ السَّمَّاك، قَالَ: سَمِعْتُ بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الله، يَقُولُ: ثنا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: به. وهذا إسناد حسن كثير بن فاقد ضعيف، لكنه مقرونٌ بِسلم بن قتيبة وهو ثقة، وأما سعيد بن عبيد فهو حسن الحديث، قال الحافظ في التقريب: لا بأس به.

وقال البزار عقب الحديث: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَنَسٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلا رَوَاهُ عَنْ بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَدْ قَالُوا: سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ الله، وَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.اهـ

وقد حسن الحديث من هذا الوجه الترمذي، فقال عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا =

أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**مَا على الأَرْض مُسلم يَدْعُو الله بدعوة إِلَّا آتَاهُ الله إِيَّاهَا، أَو صرف عَنهُ من السوء مثلهَا، مَا لم يدع بإثم أَو قطيعة رحم**»، فَقَالَ رجل من الْقَوْم: إِذا نكثر. قَالَ: «**الله أَكثر**»(١).

= نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وكذلك حسنه العلامة الألباني في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٢/ ٧٩٩).

وللحديث شاهد رواه الإمام أحمد في مسنده (٣٥/ ٣٧٥)، والدارمي برقم (٢٧٨٨)، والطبراني في "الدعاء" برقم (١٣) من طريق غَيْلَان، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: «**ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ، ابْنَ آدَمَ، إِنْ تَلْقَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا لَقِيتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً بَعْدَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ إِنْ تُذْنِبْ حَتَّى يَبْلُغَ ذَنْبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ تَسْتَغْفِرُنِي أَغْفِرْ لَكَ وَلَا أُبَالِي**»، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

العلة الأولى: ضعف شهر بن حوشب.

العلة الثانية: معدي كرب المشرقي ذكره الحسيني في "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال" (صـ٤١٦)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" ط دار صادر (٦/ ١٨١)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا.

وقد حسن حديث أنس بكلا الشاهدين العلامة الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١/ ٢٤٩).

وفي الباب عن ابن عباس رواه الطبراني في "الصغير" برقم (٢٠)، وأبو نعيم في "الحلية" برقم (٥٨٨٠)، وفيه إبراهيم بن إسحاق الصيني متروك الحديث.

(١) **صحيح لغيره**، رواه أحمد في مسنده (٣٧/ ٤٤٨)، والترمذي برقم (٣٥٧٣)، والطبراني في "مسند الشاميين" برقم (٣٥٢٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" برقم (١٠٩١)، والبغوي في "شرح السنة" برقم (١٣٨٧)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" برقم (٦٧٨٣)، والمقدسي في "المختارة" برقم (٣١٦) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ =

وَأخرج أَحْمد بِإِسْنَاد لَا بَأْس بِهِ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ-]: «**مَا من مُسلم ينصب وَجهه لله عَزَّوَجَلَّ فِي مَسْأَلَة إِلَّا أَعْطَاهَا إِيَّاه، إِمَّا أَن يعجلهَا لَهُ، وَإِمَّا أَن يدخرها**»(١).

= نُفَيْرٍ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ..به، وهذا إسناد حسن وعبد الرحمن بن ثوبان اختلفوا فيه والراجح أنه حسن الحديث، وقد تابعه هشام بن الغاز وزيد بن واقد، رواه الطبراني في ''الدعاء'' برقم (٨٦)، وفي الإسناد إليهما مسلمة بن علي الخشني.

فالحديث حسن من طريقه الأولى، قال الترمذي عقب الحديث: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَابْنُ ثَوْبَانَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الْعَابِدُ الشَّامِيُّ.

وحسنه العلامة الألباني في ''صحيح وضعيف الجامع الصغير'' (٢٢/ ٧٤).

وله شاهد سيأتي عن أبي سعيد -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-. وشاهد آخر عن أنس: رواه المقدسي في الترغيب في ''الدعاء'' برقم (٢١) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَرَّبِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ النِّعَالِيُّ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمُنْذِرِ، أَنْبَأَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ السَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ الأَحْمَرُ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا نَدْعُو بِدُعَاءٍ كَثِيرٍ مِنْهُ مَا نَرَى إِجَابَتَهُ، وَمِنْهُ مَا لا نَرَى إِجَابَتَهُ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ إِلا اسْتُجِيبَتْ لَهُ، أَوْ صُرِفَ عَنْهُ مِثْلَهَا شَرًّا**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِذًا نُكْثِرُ، قَالَ: «**فَاللهُ أَكْثَرُ وَأَكْبَرُ**» ثَلاثَ مَرَّاتٍ، إسناده حسن عدا الحسين بن أحمد النعالي ولم أجد له توثيقا.

تنبيه: المؤلف عزى هذا الحديث للحاكم وهو عنده من حديث أبي سعيد الآتي، وليس هو عنده عن عبادة.

(١) **حسن لغيره**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٥/ ٤٨٧) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ موهب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة به، =

وَأخرج أَحْمد وَالْبَزَّار وَأَبُو يعلى بأسانيد جَيِّدَة وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي سعيد الْخُدْرِيّ أَن النَّبِي [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**مَا من مُسلم يَدْعُو بدعوة لَيْسَ فِيهَا إِثْم وَلَا قطيعة رحم إِلَّا أعطَاهُ الله بهَا إِحْدَى ثَلَاث: إِمَّا أَن يعجل لَهُ دَعوته، وَإِمَّا أَن يدخرها لَهُ فِي الْآخِرَة، وَإِمَّا أَن يصرف عَنهُ من السوء مثلهَا**». قَالُوا: إِذن فنكثر. قَالَ: «**الله أَكثر**»(١).

وَأخرج ابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم وَصَححهُ والضياء فِي المختارة من حَدِيث أنس قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا تعجزوا فِي الدُّعَاء، فَإِنَّهُ لن يهْلك مَعَ الدُّعَاء أحد**»(٢).

وَأخرج الْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-

---

= وفيه علتان:

العلة الأولى: عبيد الله بن عبد الرحمن القرشي ضعيف، قال الحافظ في "التقريب": ليس بالقوي.

العلة الثانية: عمه عبيد الله بن عبد الله بن موهب، قال الحافظ في "التقريب": مقبول.

ويشهد له ما سيأتي وما تقدم.

قال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٦/ ٤٤٢): وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حنبل.اهـ

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١٠/ ١٤٨) وقال: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَفِي بَعْضِهِمْ خِلَافٌ.اهـ

وصححه لغيره العلامة الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/ ٢٧٧).

(١) تقدم (صـ ٤٣٣)، وهو حديث صحيح.

(٢) تقدم (صـ ٤١٢)، وهو حديث ضعيف.

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**الدُّعَاء سلَاح الْمُؤمن، وعماد الدّين، وَنور السَّمَوَات وَالْأَرْض**»(١)، وَأخرجه أَبُو يعلى من حَدِيث عَليّ.

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث ابْن عمر قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من فتح لَهُ مِنْكُم بَاب الدُّعَاء فتحت لَهُ أَبْوَاب الرَّحْمَة، وَمَا سُئِلَ الله شَيْئا أحب إِلَيْهِ من أَن يسْأَل الْعَافِيَة، وَالدُّعَاء ينفع مِمَّا نزل وَمِمَّا لم ينزل، فَعَلَيْكُم عباد الله بِالدُّعَاءِ**». وَفِي إِسْنَاده عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر الْمليكِي وَفِيه مقَال(٢).

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه، وَابْن مَاجَه، وَابْن حبَان فِي صَحِيحه، وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث سلمَان(٣) قال: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله حيي كريم يستحي إِذا رفع الرجل إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَن يردهما صفرًا خائبتين**».

وَأخرج الْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث أنس(٤) قَالَ: قَالَ رَسُول الله [صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِن الله رَحِيم كريم يستحي من عَبده أَن يرفع إِلَيْهِ يَدَيْهِ ثمَّ لَا يضع فيهمَا خيرا**»(٥).

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَصَححهُ وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث عبد الله بن

---

(١) تقدم (ص:٤٢٦)، وهو حديث ضعيف.

(٢) تقدم (ص:٤١٥)، وهو حديث ضعيف.

(٣) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٤) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٥) تقدم بيانهما (ص:٤٣٢)، حديث سلمان حسن، وحديث أنس حسن لغيره.

مَسْعُود(١) قال: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من نزلت بِهِ فاقة فأنزلها بِالنَّاسِ لم تسد فاقته، وَمن نزلت بِهِ فاقة فأنزلها بِاللهِ فيوشك الله لَهُ برزق عَاجل وآجل**»(٢)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَابْن أبي الدُّنْيَا من حَدِيث ابْن مَسْعُود(٣) قال: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**سلوا الله من فَضله، فَإِن الله يحب أَن يُسأل**»(٤)، وَأخرج التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أنس أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-

---

(١) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٢) **محتمل للتحسين**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٧/ ٢٦٤)، والترمذي، برقم: (٢٣٢٦)، وأبو داود، برقم: (١٦٤٥)، وابن أبي شيبة، برقم: (٣٣٧)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٠٨)، والبزار، برقم: (١٤٥٨)، وأبو يعلى، برقم: (٥٣١٧)، من طريق بَشِيرٍ أَبِي إِسْمَاعِيل، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُود به. وفيه سيار أبو حمزة على الراجح وليس هو سيار أبو الحكم كما قال الحافظ في التقريب: سيار أبو حمزة الكوفي مقبول من الخامسة، ووقع في الإسناد عن سيار أبي الحكم عن طارق، والصواب عن سيار أبي حمزة.اهـ

وقال الترمذي عقب الحديث: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

قلت: بشير من رجال مسلم فحسب، وسيار أبو حمزة الكوفي ليس من رجالهما، والعلامة الألباني وغيره يحسنون حديثه؛ لأنه قد روى عنه جمع ووثقه ابن حبان، وانظر: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ٦٧٦)، وكذا حسنه في "مشكاة المصابيح" (١/ ٥٨٠)، وفي "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٢/ ١٠٤٤)، وصححه في "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/ ٢٧٩).

(٣) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٤) **ضعيف**، رواه الترمذي، برقم: (٣٥٧١)، وابن أبي الدنيا في "الفرج بعد الشدة" برقم: (١٠٠٨٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" برقم: (١١٢٤)، والطبراني في "الأوسط" برقم: =

] قَالَ: «**الدُّعَاء مخ الْعِبَادَة**»(١)، وَأخرج أَبُو يعلى من حَدِيث جَابر(٢) قال: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**أَلا أدلكم على مَا ينجيكم من عَدوكُمْ ويدر لكم أرزاقكم تدعون الله فِي ليلكم ونهاركم، فَإِن الدُّعَاء سلَاح الْمُؤمن**»(٣).

وَأخرج أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم

=(٥١٦٩)، وفي الكبير، برقم: (١٠٠٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧) من طريق حَمَّاد بْن وَاقِدٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ...به.

وفيه حماد بن واقد الصفار، قال ابن حبان في "المجروحين" ت زايد (١/ ٢٥٣): روى عَنْهُ البصريون، كثير الْخَطَأ لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد.اهـ

وقال ابن عدي عند إيرداه هذا الحديث في ترجمته: لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد بن واقد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وقال أيضا: ولحماد بن واقد أحاديث وليست بالكثيرة، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه.اهـ

قلت: وقد روي هذا الحديث مرسلا.

قال الترمذي عقب الحديث: هَكَذَا رَوَى حَمَّادُ بْنُ وَاقِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَدْ خُولِفَ فِي رِوَايَتِهِ، وَحَمَّادُ بْنُ وَاقِدٍ هَذَا هُوَ الصَّفَّارُ لَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَهُوَ عِنْدَنَا شَيْخٌ بَصْرِيٌّ، وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- مُرْسَلًا، وَحَدِيثُ أَبِي نُعَيْمٍ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَصَحَّ.

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" (١/ ٧٠٥)، وفي "ضعيف الترغيب والترهيب" (١/ ٥٠٥).

(١) تقدم بيانه (صـ ٤١١) وهو حديث ضعيف.

(٢) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٣) تقدم بيانه (صـ ٤٢٦) حديث ضعيف.

وَصَححهُ من حَدِيث عبد الله بن بُرَيْدَة أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] سمع رجلا يَقُول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلك بِأَنِّي أشهد أَنَّك أَنْت الله لَا إِلَه إِلَّا أَنْت الْأَحَد الصَّمد الَّذِي لم يلد وَلم يُولد وَلم يكن لَهُ كُفؤًا أحد. فَقَالَ: «**لقد سَأَلت الله بِالِاسْمِ الَّذِي إِذا سُئِلَ بِهِ أعْطى، وَإِذا دعى بِهِ أجَاب**»(١).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ، وَقَالَ: حسن من حَدِيث معَاذ(٢) قال سمع رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] رجلا وَهُوَ يَقُول: يَا ذَا الْجلَال وَالْإِكْرَام، فَقَالَ: «**قد اسْتُجِيبَ لَك فسل**»(٣).

---

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٨/ ١٤٩)، والترمذي، برقم: (٣٤٧٥)، وأبو داود، برقم: (١٤٩٣)، وابن ماجه، برقم: (٣٨٥٧)، وابن حبان، برقم: (٨٩١) من طريق وكيع ابن الجراح و يحيى بن سعيد القطان وغيرهما عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- رَجُلًا يَقُول وذكره. وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين، وقد صححه العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ٩٨٥)، وفي "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٢/ ٢٤٧)، والعلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١/ ٧٥)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري في رسالته "السيل العريض الجارف لبعض ضلالات الصوفي عمر بن حفيظ" (٧٧).

(٢) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٣) ضعيف، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٣٤٧)، والترمذي، برقم: (٣٥٢٧)، وابن أبي شيبة، برقم: (٢٩٨٤٦)، والبزار، برقم: (٢٦٣٥)، وعبد بن حميد، برقم: (١٠٧) من طريق الْجُرَيْرِي، عَنْ أَبِي الْوَرْدِ بْنِ ثُمَامَةَ، عَنِ اللَّجْلاجِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- به. رجاله ثقات عدا أبي الورد بن ثمامة، قال الحافظ في "التقريب":مقبول.

=

وَأخرج الْحَاكِم من حَدِيث أبي أُمَامَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إن لله ملكًا موكلًا بقول: يَا أرْحم الرَّاحِمِينَ فَمن قَالهَا ثَلَاث مَرَّات قَالَ الْملك: إِن أرْحم الرَّاحِمِينَ قد أقبل عَلَيْك فسل**»(١).

=

وجاء في ''سؤالات البرقاني للدارقطني'' ت القشقري (صـ ٧٥) قال: وسمعته يقول: الجريري عن أبي الورد شيخ له، ما حدث عنه غيره.اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في ''السلسلة الضعيفة والموضوعة'' (١٠/ ٢٥).

(١) **ضعيف**، رواه الحاكم في مستدركه (١/ ٥٤٤) فقال: حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الله الْعُمَانِيُّ، ثنا مَسْعُودُ بْنُ زَكَرِيَّا التُّسْتَرِيُّ، ثنا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، ثنا فَضَالُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- به وفيه علل:

العلة الأولى: شيخ الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري ذكره الذهبي في ''تاريخ الإسلام'' (٢٥/ ٣٥٩)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

العلة الثانية: مسعود بن زكريا التستري لم أجد له ترجمة.

العلة الثالثة: فضال بن جبير الغداني: قال ابن حبان في ''المجروحين'' ت حمدي (٢/ ٢٠٤): يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال.اهـ

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني وذكر فائدة في ''السلسلة الضعيفة'' (٧/ ١٨٢) فقال: قال ابن عدي في ''الكامل'' (٣٢٥/ ١): ولفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة.

قلت: وكأن هذا الحديث الضعيف هو أصل ما اعتاده كثير من المصلين في عمَّان وغيرها من مدن الأردن؛ من قولهم دبر كل صلاة: «**يا أرحم الراحمين..**»، ثلاثًا، ولا أصل له في السنة الصحيحة، بل هو مفوت سنن كثيرة كما هو مشاهد منهم، وصدق من قال من السلف: ما أحدثت بدعة إلا وأميتت سنة.اهـ

وَأخرج أَحْمد وَأَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه، وَالْحَاكِم وَصَححهُ، من حَدِيث أنس قَالَ: مر النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] بِأبي عَيَّاش زيد ابن الصَّامِت الزرقي وَهُوَ يُصَلِّي وَهُوَ يَقُول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلك بِأَن لَك الْحَمد لَا إِلَه إِلَّا أَنْت المنان بديع السَّمَوَات وَالْأَرْض يَا ذَا الْجلَال وَالْإِكْرَام يَا حَيّ يَا قيوم: فَقَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لقد دَعَا الله باسمه الْأَعْظَم، الَّذِي إِذا دعى بِهِ أجَاب**»(١).

وَمن ذَلِك مَا ورد فِي إِجَابَة دَعْوَة الْمَظْلُوم على ظالمه، وَالْأَب على وَلَده، وورد أَيْضا أَن جمَاعَة لَا يرد دعاؤهم، وَالْأَحَادِيث بذلك صَحِيحَة ثَابِتَة، وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة وفيهَا التَّرْغِيب فِي الدُّعَاء ومحبة الله(٢) لَهُ، حَتَّى أخرج التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة مَرْفُوعا: «**من لم يسْأَل الله يغْضب عَلَيْهِ**».

وَأخرج ابْن أبي شيبَة من حَدِيثه: «**من لم يدْعُ الله غضب عَلَيْهِ**»(٣).

---

(١) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٠/ ٦١)، والترمذي برقم (٣٥٤٤)، وأبو داود برقم (١٤٩٥)، والنسائي برقم (١٣٠٠)، وابن ماجة برقم (٣٨٥٨)، من طريق عاصم الأحول وثابت، وحفص ابن أخي أنس، وأنس بن سيرين، وإبراهيم بن عبيد، ونصر بن مرداس وغيرهم، عن أنس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وبعض الأسانيد إليه صحيحة وبعضها حسنه، وبعضها في المتابعات، وقد صححه العلامة الألباني في "السلسلة الصحيحة" (٧/ ١٢٠٩)، والعلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١/ ٤٢)، وشيخنا العلامة الحجوري فيما سمعته منه.

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) تقدم بيانه (صـ ٤٢١)، وهو حديث حسن.

فَلَو لم يكن الدُّعَاء نَافِعًا لصَاحبه وَأَن لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا قد كتب لَهُ دَعَا أَو لم يدع لم يَقع الْوَعْد بالإجابة وَإِعْطَاء الْمَسْأَلَة فِي هَذِه الْأَحَادِيث وَنَحْوهَا، بل قد ثَبت أَن الدُّعَاء يرد الْقَضَاء كَمَا أخرجه التِّرْمِذِيّ وَحسنه من حَدِيث سلمَان أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يرد الْقَضَاء إِلَى الدُّعَاء، وَلَا يزِيد فِي الْعُمر إِلَّا الْبر**» وَأخرجه أَيْضا ابْن حبَان فِي صَحِيحه، وَالْحَاكِم وَصَححهُ، وَأخرجه أَيْضا الطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير، والضياء فِي المختارة(١).

وَأخرج ابْن أبي شيبَة وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم وَصَححهُ وَالطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير من حَدِيث ثَوْبَان: «**لَا يرد الْقدر إِلَّا الدُّعَاء، وَلَا يزِيد فِي الْعُمر إِلَّا الْبر، وَإِن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يُصِيبهُ**»(٢).

وَأخرج الْبَزَّار وَالطَّبَرَانِيّ وَالْحَاكِم وَصَححهُ وَالْبَزَّار من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**لَا يُغني حذر من قدر، وَالدُّعَاء ينفع مِمَّا نزل وَمِمَّا لم ينزل، وَأَن الْبلَاء لينزل فيتلقاه الدُّعَاء فيعتلجان إِلَى يَوْم الْقِيَامَة**»(٣).

فَهَذِهِ الْأَحَادِيث وَمَا ورد موردها قد دلّت على أَن الدُّعَاء يرد الْقَضَاء فَمَا بَقِي بعد هَذَا؟ وَمن الْأَدِلَّة الَّتِي تدفع مَا قدمْنَاهُ من قَول أُولَئِكَ الْقَائِلين مَا ورد من الاِسْتِعَاذَة

---

(١) تقدم بيانه (ص:٤١٢)، وهو حديث حسن ما عدا قوله: «**وَإِن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يُصِيبهُ**».

(٢) تقدم بيانه (ص:٤١٢)، وهو حديث حسن.

(٣) تقدم بيانه (ص: ٤١٥)، وهو حديث ضعيف.

من سوء الْقَضَاء، كما ثبت الصحيحين وَغَيرهمَا، أَنه كَانَ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أعوذ بك من سوء الْقَضَاء، ودرك الشَّقَاء، وَجهد الْبلَاء، وشماتة الْأَعْدَاء**»(١). وَقد قدمنَا هَذَا الحَدِيث، فَلَو لم يكن للْعَبد إِلَّا مَا قد سبق بِهِ الْقَضَاء لم يستعذ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من سوء الْقَضَاء.

وَمن ذَلِك حَدِيث الدُّعَاء فِي الْوتر وَفِيه: «**وقني شَرّ مَا قضيت**». وَهُوَ حَدِيث صَحِيح، وَإِن لم يكن فِي الصَّحِيحَيْنِ حَسْبَمَا قدمنَا الْإِشَارَة إِلَيْهِ(٢).

وَمن الْأَدِلَّة الَّتِي ترد قَول أُولَئِكَ الْقَائِلين مَا ورد فِي صلَة الرَّحِم، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أنس أَن رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**من أحب أَن يبسط لَهُ فِي رزقه، ويُنسَّأ لَهُ فِي أَثَره فَليصل رَحمَه**»(٣). قَوْله: «**يُنسَّأ**»، بِضَم الْيَاء وَتَشْدِيد السِّين الْمُهْملَة مَهْمُوز أَي: يُؤَخر لَهُ فِي أَجله، وَأخرجه البُخَارِيّ وَغَيره من حَدِيث أبي هُرَيْرَة.

وَأخرج الْبَزَّار وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث ابْن عَبَّاس عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه قَالَ: «**مَكْتُوب فِي التوراة: من أحب أَن يُزَاد فِي عمره وَيُزَاد فِي رزقه فَليصل رَحمَه**»(٤)، ....

---

(١) تقدم تخريجه (ص:١١٣).

(٢) صحيح، وقد تقدم بيانه (٤٤٠).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٥٩٨٦)، ومسلم، برقم: (٥٩٨٦).

(٤) **ضعيف**، رواه الحاكم في مستدركه (٤/ ١٦٠)، والبزار كما في "كشف الأستار" برقم:
=

وَأخرج أَحْمد بِإِسْنَاد رِجَاله ثِقَات عَن عائشة(١) أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «صلَة الرَّحِم وَحسن الْجوَار يعمرَانِ الديار وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَار» وَهُوَ من طَرِيق عبد الرَّحْمَن بن الْقَاسِم وَلم يسمع من عَائِشَة(٢)، وَالْأَحَادِيث فِي هَذَا الْبَاب كَثِيرَة،

=

(١٨٨٠)، والطبراني في ''الكبير'' برقم: (١١٨٢٢) من طريق سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: وذكره، وفيه علتان:

العلة الأولى: سعيد بن بشير الأزدي مختلف فيه، والراجح ضعفه.

قال ابن الجوزي في ''الضعفاء والمتروكين'' (١/ ٣١٤): قَالَ يحيى: لَيْسَ بِشَيْء، وَضعف أمره أَحْمد بن حَنْبَل، وَقَالَ ابْن نمير: مُنكر الحَدِيث لَيْسَ بِشَيْء لَيْسَ بِقَوي فِي الحَدِيث يروي عَن قَتَادَة الْمُنْكَرَات.

وَقَالَ النَّسَائِيّ: ضَعِيف. وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ رَدِيء الْحِفْظ فَاحش الْخَطَأ يروي عَن قَتَادَة مَا لَا يُتَابع عَلَيْهِ، وَعَن عَمْرو بن دِينَار مَا لَا يعرف من حَدِيثه.اهـ

العلة الثانية: قتادة مدلس وقد عنعن.

فالحديث ضعيف، ويغني عنه ما تقدم عن أنس، وقد ضعفه الألباني في ''ضعيف الترغيب والترهيب'' (٢/ ١٤٥)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير'' (٢٥/ ٥١).

(١) في (أ) بزيادة (رضي الله عنها).

(٢) صحيح، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤٢/ ١٥٣) فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْزَمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ به.

وهذا إسناد صحيح رجال الشيخين عدا محمد بن مهزم الشعاب، وقد وثقه ابن معين، قال الدوري في ''تاريخ ابن معين'' (٤/ ٨٥): سَمِعت يحيى يَقُول: مُحَمَّد بن مهزم الرمام ثِقَة يُقَال لَهُ الشعاب.اهـ

وقد صححه الإمام الألباني في ''الصحيحة'' كما سيأتي، والإمام الوادعي في ''الصحيح المسند'' (٢/ ٥٢٢)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري حفظه الله في ''شرح الأربعين النووية'' (١٣٩).

=

فَلَو لم يكن للْعَبد إِلَّا مَا قد سبق لَهُ لم تحصل لَهُ الزِّيَادَة بصلَة رَحمَه، بل لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا قد سبق بِهِ الْقَضَاء وصل رَحمَه أَو لم يصل، فَيكون مَا ورد فِي ذَلِك لَغوا لَا عمل عَلَيْهِ وَلَا صِحَة لَهُ.

وَمن الْأَدِلَّة الَّتِي ترد قَول أُولَئِكَ مَا ورد من الْأَمر بالتداوي، وَهِي أَحَادِيث ثَابتَة فِي الصَّحِيح، فلولا أَن لذَلِك فَائِدَة كَانَ الْأَمر بِهِ لَغوا.

إِذا عرفت مَا قدمْنَاهُ فَاعْلَم أَن الله سُبْحَانَهُ قَالَ فِي كِتَابه الْعَزِيز: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩]، وَظَاهر هَذِه الْآيَة الْعُمُوم الْمُسْتَفَاد من قَوْله: ﴿مَا يَشَآءُ﴾ [الرعد:٣٩]، فَمَا شَاءَ سُبْحَانَهُ مِمَّا قد(١) وَقع فِي الْقَضَاء وَفِي اللَّوْح الْمَحْفُوظ محاه، وَمَا شَاءَ أثْبته، وَمِمَّا يُسْتَفَاد مِنْهُ مثل معنى هَذِه الْآيَة قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [فاطر:١١]، وَقَوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام:٢].

= تنبيه: المؤلف ذكر أن الحديث منقطع، وقد تبع في ذلك الهيثمي والمنذري، ونبه العلامة الألباني على ذلك فقال في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٤٨): وقال المنذري في "الترغيب" (٣/ ٢٢٤)، وتبعه الهيثمي في "المجمع" (٨ / ١٥٣): رواه أحمد ورواته ثقات إلا أن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع من عائشة! كذا قال، وكأنه سقط من نسختهما من المسند قوله: حدثناالقاسم، وهو ثابت في النسخة المطبوعة.اهـ

(١) (قد)ساقطة من (أ).

وَقد أجَاب أُولَئِكَ الْقَوْم الَّذين قدمنَا ذكرهم عَن الْآيَة الأولى بجوابات:

مِنْهَا: أَن الْمُرَاد يمحو مَا يَشَاء من الشَّرَائِع والفرائض فينسخه ويبدله، وَيثبت مَا يَشَاء فَلَا ينسخه وَلَا يُبدلهُ، وَجُمْلَة النَّاسِخ والمنسوخ عِنْده فِي أم الْكتاب.

وَيُجَاب عَن ذَلِك: بِأَنَّهُ تَخْصِيص لعُمُوم الْآيَة بِغَيْر مُخَصص.

وَأَيْضًا يُقَال لَهُم: إِن الْقَلَم قد جرى بِمَا هُوَ كَائِن إِلَى يَوْم الْقِيَامَة كَمَا فِي الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة، وَمن جملَة ذَلِك الشَّرَائِع والفرائض، فَهِيَ مثل الْعُمر إِذا جَازَ فِيهَا المحو وَالْإِثْبَات جَازَ فِي الْعُمر المحو وَالْإِثْبَات.

وكل مَا هُوَ جَوَاب لَهُم عَن هَذَا فَهُوَ جَوَابنَا عَلَيْهِم.

وَمِنْهَا: أَن الْمُرَاد بِالْآيَةِ محو مَا فِي ديوَان الْحفظَة مِمَّا لَيْسَ بحسنة وَلَا سَيِّئَة؛ لِأَنهم مأمورون بكتب مَا ينْطق بِهِ الْإِنْسَان.

وَيُجَاب عَنهُ الْجَواب الأول، وَيلْزم فِيهِ مثل اللَّازِم الأول، وَجَمِيع مَا ينْطق بِهِ بَنو آدم من غير فرق بَين أَن يكون حَسَنَة أَو سَيِّئَة أَو لَا حَسَنَة وَلَا سَيِّئَة هُوَ فِي أم الْكتاب، و﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾[ق](١) ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس]، ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨].

وَمِنْهَا: أَن الْمُرَاد أَن الله يغْفر مَا يَشَاء من ذنُوب عباده، وَيتْرك مَا يَشَاء فَلَا يغفره. وَيُجَاب عَنهُ بِمثل الْجَواب السَّابِق.

---

(١) في (أ) وردت (ماينطق) بدلا من (ما يلفظ).

وَمِنْهَا: أَن المُرَاد يمحو مَا يَشَاء من الْقُرُون فَيَمْحُو قرنا وَيثبت قرنا كَقَوْلِه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [يس:٣١]، وَقَوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴿٣١﴾﴾ [المؤمنون]، وَيُجَاب عَنهُ بِمثل مَا تقدم.

وَمِنْهَا: أَن المُرَاد الَّذِي يعْمل بِطَاعَة الله ثمَّ بمعصيته فَيَمُوت [فيموت](١) على ضلاله، فَهَذَا الَّذِي يمحوه الله وَالَّذِي يُثبتهُ: الرجل يعْمل بِمَعْصِيَة الله(٢)، ثمَّ يَتُوب فيمحوه من ديوَان السَّيِّئَات ويثبته فِي ديوَان الْحَسَنَات.

وَيُجَاب عَنهُ بِمَا تقدم، وَيلْزم فِيهِ مَا يلْزم فِي الأول، وَمَا بعده بِلَا شكّ وَلَا شُبْهَة.

وَأي: فرق بَين محو السَّيئَة وَإِثْبَات الْحَسَنَة، وَبَين محو أحد العمرين وَإِثْبَات الآخر.

وَمِنْهَا: أَن المُرَاد يمحو مَا يَشَاء يَعْنِي الدُّنْيَا وَيثبت الْآخِرَة.

وَيُجَاب عَنهُ بِمَا تقدم، وَإِذا تقرر لَك هَذَا عرفت أَن الْآيَة عَامَّة، وَأَن الْعُمر فَرد من أفرادها، وَيدل على هَذَا التَّعْمِيم مَا ثَبت عَن كثير من أكَابِر الصَّحَابَة [أَنهم] كَانُوا يَقُولُونَ فِي دُعَائِهِمْ: اللَّهُمَّ إِن كنت قد أثبتني فِي ديوَان الأشقياء فانقلني إِلَى ديوَان [السُّعَدَاء]. وَنَحْو هَذِه الْعبارَة من عباراتهم وهم جُمْهُور قد جمع بعض الْحَنَابِلَة فِيمَا ورد عَنْهُم من ذَلِك مجلدًا بسيطًا.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَالْقَوْل بالتخصيص بِغَيْر مُخَصص هُوَ من التقول على الله بِمَا لم يقل؛ لِأَن

---

(١) فِي (أ)، وههنا تكررت (فيموت).

(٢) ساقطة من (أ).

الَّذِي قَالَه هُوَ ذَلِك اللَّفْظ الْعَام، وَتلك الْآيَة الشاملة فقصرها على بعض مدلولاتها بِغَيْر حجَّة نيرة لَا شكّ أَنه من التقول على الله بِمَا لم يقل، وَقد قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف].

وَأَجَابُوا عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر:١١]، بِأَن المُرَاد بالمعمَّر الطَّوِيل الْعُمر، وَالْمرَاد بالمنقوص قصير الْعُمر.

وَيُجاب عَن ذَلِك: بِأَن الضَّمِير فِي قَوْله: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر:١١] يعود إِلَى قَوْله: ﴿مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [فاطر:١١] لَا شكّ فِي ذَلِك.

وَالْمعْنَى على هَذَا: وَمَا يعمر من معمر وَلَا ينقص من عمر ذَلِك المعمر.

هَذَا معنى النّظم القرآني الَّذِي لَا يحْتَمل غَيره، وَمَا عداهُ فَهُوَ إرجاع للضمير إِلَى غير مَا هُوَ الْمرجع، وَذَلِكَ لَا وجود لَهُ فِي النّظم.

وَأَجَابُوا أَيْضا: بِأَن معنى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [فاطر:١١] مَا يستقبله من عمره، وَمعنى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر:١١] مَا قد مضى، وَهَذَا تعسف وتكلف وتلاعب بِكِتَاب الله، وَتصرف فِيهِ بِمَا يُوَافق الْمَذْهَب ويطابق الْهوى.

وَأَجَابُوا أَيْضا: بِأَن المُرَاد بالمعمر: من بلغ سنّ الْهَرم، وبالمنقوص: من عمره هُوَ معمر آخر غير هَذَا الَّذِي بلغ سني الْهَرم، أَي: ينقص من عمره عَن عمر الَّذِي بلغ سنّ الْهَرم.

وَيُجَاب عَنهُ بِمثل مَا تقدم.

وَقيل: المعمر: من بلغ عمره سِتِّينَ، والمنقوص: من عمره من يَمُوت قبل السِّتين.

وَيُجَاب عَنهُ بِمَا تقدم.

وَالْحَاصِل: أَن مَا جَاءُوا بِهِ من الْأَجْوِبَة يردهَا اللَّفْظ القرآني، ويدفعها النّظم الرباني، والصيغة عَامَّة بِمَا فِيهَا من النَّفْي الدَّال على الْعُمُوم المتوجه إِلَى النكرَة المنفية الْمُؤَكّد نَفيهَا بِـ﴿ مِن ﴾ [فاطر:١١]، وَكَذَلِكَ النَّفْي الآخر بِلَفْظ: ﴿ لَا ﴾ [فاطر:١١]، المتوجه إِلَى نفي النَّقْص من عمر ذَلِك المعمر.

وَهَذَا ظَاهر لَا يخفى، ومحاولة تَخْصِيصه أَو إرجاع ضَمِيره إِلَى غير من هو له تعسف وتلاعب بِكِتَاب الله، ورده بِلَا حجَّة نيرة إِلَى مَا يُطَابق هوى الْأَنْفس.

وَأَجَابُوا: عَن قَوْله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ [الأنعام:٢] بِأَن المُرَاد بالأجل الأول: النّوم، وَالْأَجَل الثَّانِي: الْمَوْت(١).

وَهَذَا من بدع التفاسير وغرائب التَّأْوِيل، وَمعنى الْآيَة أوضح من أَن يخفى.

---

(١) جاء هذا التفسير عند ابن جرير في تفسير الآية المذكورة (١١/ ٢٥٩) قال: حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْد، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ [الأنعام:٢]، قَالَ: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ قَضَىٰٓ أَجَلاً ﴾، فَهُوَ النَّوْمُ تُقْبَضُ فِيهِ الرُّوحُ، ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا حِينَ الْيَقَظَةِ،﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾، هُوَ أَجَلُ مَوْتِ الإِنْسَانِ، وإسناده ضعيف كما ترى فيه من لم يسم وممن لا يعرف.

وَأَجَابُوا أَيْضا: بِأَن الْأَجَل الأول مَا قد انْقَضى من عمر كل أحد، وَالثَّانِي: مَا بَقِي من عمر كل أحد.

وَهَذَا كَالْأول.

وَقيل: الأول: أجل الْمَوْت، وَالثَّانِي: أجل الْحَيَاة فِي الْآخِرَة.

وَهَذَا أَشد تعسفا مِمَّا قبله.

وَقيل: الأول مَا بَين خلق الْإِنْسَان إِلَى مَوته. وَالثَّانِي: مَا بَين مَوته إِلَى بَعثه.

وَهُوَ كَالَّذي قبله، وَالْكل مُخَالف لما يدل عَلَيْهِ النّظم القرآني.

وَإِذا عرفت بطلَان مَا أجابوا بِهِ تقرر لَك أَن الثَّلَاث الْآيَات دَالَّة على مَا أردناه، فَإِن المحو وَالْإِثْبَات عامان يدْخل تَحت عمومها الْعُمر والرزق والسعادة والشقاوة وَغير ذَلِك.

وَمعنى الْآيَة الثَّانِيَة: أَنه لَا يطول عمر إِنْسَان وَلَا يقصر إِلَّا وَهُوَ فِي كتاب أَي: اللَّوْح الْمَحْفُوظ، وَمعنى الْآيَة الثَّالِثَة: أَن للْإنْسَان أجلين يقْضِي الله سُبْحَانَهُ لَهُ بِمَا يَشَاء مِنْهُمَا من زِيَادَة أَو نقص.

فَإِن قلت: فعلام تحمل مثل قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ٣٤﴾ [الأعراف:٣٤]، وَقَوله سبحانه(١): ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح:٤].

(١) سقط من (أ).

قلت: أفسرها بِمَا هِيَ مُشْتَمِلَة عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فِي الْآيَة الأولى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ﴾ [الأعراف:٣٤]، وَقَالَ فِي الثَّانِيَة ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون:١١]، وَقَالَ فِي الثَّالِثَة: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ﴾ [نوح:٤].

فَأَقُول: إِذا حضر الْأَجَل فَإِنَّهُ لَا يتَقَدَّم وَلَا يتَأَخَّر، وَقبل حُضُوره يجوز أَن يُؤَخِّرهُ الله بِالدُّعَاءِ أَو بصلَة الرَّحِم، أَو بِفعل الْخَيْر، وَيجوز أَن يقدمهُ لمن عمل شرا، [أَو] قطع مَا أَمر الله بِهِ أَن يُوصل، وانتهك محارم الله سُبْحَانَهُ.

مبدأ السَّبَبِيَّة فِي الشَّرِيعَة الإسلامية:

فَإِن قلت: فعلام تحمل نَحْو قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ﴾ [الحديد:٢٢]، وَقَوله سُبْحَانَهُ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١]، وَكَذَلِكَ سَائِر مَا ورد فِي هَذَا الْمَعْنى.

قلت: أجمع بَينهَا وَبَين مَا عارضها فِي الظَّاهِر من قَوْله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [الشورى]، وَمَا ورد فِي مَعْنَاهَا، وَمن ذَلِك الحَدِيث الْقُدسِي الثَّابِت فِي الصَّحِيح عَن الرب عَزَّوَجَلَّ: «**يَا عبَادي: إِنَّمَا هِيَ أَعمالكُم أحصيها عَلَيْكُم فَمن وجد خيرا فليحمد الله، وَمن وجد شرا فَلَا يَلُومن إِلَّا نَفسه**» بِحمْل الْآيَتَيْنِ [الْأَوليين] وَمَا ورد فِي مَعْنَاهُمَا على عدم التَّسَبُّب من العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر من الدُّعَاء وصلَة الرَّحِم وَسَائِر الْأَفْعَال والأقوال الصَّالِحَة، وَحمل

الْآيَة [الأخرى](١) والْحَدِيث الْقُدسِي وَمَا ورد فِي مَعْنَاهُمَا على وُقُوع التَّسَبُّب من العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر الْمُوجبَة لحسن الْقَضَاء واندفاع شَره، وعَلى وُقُوع التَّسَبُّب من العَبْد بِأَسْبَاب الشَّرّ الْمُقْتَضِيَة لإصابة الْمَكْرُوه ووقوعه على العَبْد.

وَهَكَذَا أجمع بَين الْأَحَادِيث الْوَارِدَة بسبق الْقَضَاء وَأَنه قد فرغ من تَقْدِير الْأَجَل والرزق، والسعادة والشقاوة، وَبَين الْأَحَادِيث فِي طلب الدُّعَاء من العَبْد، وَأَن الله(٢) يُجيب دعاءه، وَيُعْطِيه مَا سَأَلَ مثله، وَأَنه يغْضب إِذا لم يسْأَل، وَأَن الدُّعَاء يرد الْقَضَاء وَنَحْو ذَلِك مِمَّا قدمنَا، كصلة الرَّحِم، وأعمال الْخَيْر.

فأحمل أَحَادِيث الْفَرَاغ من الْقَضَاء على عدم تسبب العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر أَو الشَّرّ وأحمل الْأَحَادِيث [الأخرى](٣) على وُقُوع التَّسَبُّب من العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر أَو التَّسَبُّب بِأَسْبَاب الشَّرّ.

وَأَنت خَبِير بِأَن هَذَا الْجمع لَا بُد مِنْهُ لِأَن الَّذِي جَاءَنَا بالأدلة الدَّالَّة على أحد الْجَانِبَيْنِ هُوَ الَّذِي جَاءَنَا بالأدلة الدَّالَّة على الْجَانِب الآخر، وَلَيْسَ فِي ذَلِك خلف لما وَقع فِي الْأَزَل، وَلَا مُخَالفَة لما تقدم الْعلم بِهِ، بل هُوَ من تَقْيِيد المسببات بأسبابها، كَمَا قدر الشِّبَع والري بِالْأَكْلِ وَالشرب، وَقدر الْوَلَد بالوطء(٤)، وَقدر حُصُول الزَّرْع

---

(١) في (أ) و(ط) (الأخرة).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في (أ) (ط) (الأخرة).

(٤) في (أ) (بالوطي).

بالبذر.

فَهَل يَقُول قَائِل: بِأَن ربط هَذِه المسببات بأسبابها يَقْتَضِي خلاف الْعلم السَّابِق، أَو يُنَافِيهِ بِوَجْه من الْوُجُوه؟.

فَلَو قَالَ قَائِل: أَنا لَا آكل وَلَا أشْرب بل أنْتَظر الْقَضَاء، فَإِن قدر الله لي ذَلِك كَانَ، وَإِن لم يقدره لم يكن، أَو قَالَ: أَنا لَا أزرع وَلَا أجامع زَوْجَتي فَإِن قدر الله لي الزرع(١) وَالْولد حصلا، وَإِن لم يقدرهما لم يحصلا.

أَلَيْسَ هَذَا الْقَائِل قد خَالف مَا فِي كتب الله سُبْحَانَهُ، وَمَا جَاءَت بِهِ رسله، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] وَأَصْحَابه والتابعون وتابعوهم وَسَائِر عُلَمَاء الْأمة وصلحائها، بل يكون هَذَا الْقَائِل قد خَالف مَا عَلَيْهِ هَذَا النَّوْع الإنساني من أَبينَا آدم إِلَى الْآن، بل قد خَالف مَا عَلَيْهِ جَمِيع أَنْوَاع الْحَيَوَانَات فِي الْبر وَالْبَحْر؟

فَكيف يُنكر وُصُول العَبْد إِلَى الْخَيْر بدعائه، أَو بِعَمَلِهِ الصَّالح، فَإِن هَذَا من الْأَسْبَاب الَّتِي ربط الله(٢) مسبباتها بهَا، وَعلمهَا قبل أَن تكون فعله على كل تَقْدِير أزلي فِي المسببات والأسباب، وَلَا يشك من لَهُ اطلَاع على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ مَا اشْتَمَل عَلَيْهِ من تَرْتِيب حُصُول المسببات على حُصُول أَسبَابهَا، وَذَلِكَ كثير جدا.

وَمن ذَلِك قَوْله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾،

---

(١) في (أ) (البذر).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

[النساء:٣١]، ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح]، و﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧] ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٢]، ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات].

وَكم يعد الْعَاد من هَذَا الْجِنْس فِي الْكتاب الْعَزِيز، وَمَا ورد فِي مَعْنَاهُ من السّنة المطهرة.

فَهَل يُنكر هَؤُلَاءِ الغلاة مثل هَذَا ويجعلونه [مخالفا](١) لسبق الْعلم مباينا لأزليته؟ فإن قَالُوا: نعم، فقد أَنْكَرُوا مَا فِي كتاب الله سُبْحَانَهُ من فاتحته إِلَى خاتمته، وَمَا فِي السّنة المطهرة من أَولهَا إِلَى آخرهَا، بل أَنْكَرُوا أَحْكَام الدُّنْيَا وَالْآخِرَة جَمِيعهَا؛ لِأَنَّهَا كلهَا مسببات مترتبة على أَسبَابهَا، وجزاءات معلقَة بشروطها.

وَمن بلغ إِلَى هَذَا الْحَد فِي الغباوة(٢) وَعدم تعقل الْحجَّة لم يسْتَحق المناظرة، وَلَا يَنْبَغِي الْكَلَام مَعَه فِي الْأُمُور الدينية، بل يَنْبَغِي إِلْزَامه بإهمال أسباب(٣) مَا فِيهِ صَلَاح معاشه وَأمر دُنْيَاهُ كُله حَتَّى ينتعش من غفلته، وَيَسْتَيْقِظ من نومته، وَيرجع عَن ضلالته وجهالته، وَالْهِدَايَة بيد ذِي الْحول، وَالْقُوَّة.

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في(أ) (العناد).

(٣) ساقط من (أ).

ثمَّ يُقَال لَهُم: أَيّمَا فَائِدَة لأَمره عَزَّوَجَلَّ لِعِبَادِهِ بِالدُّعَاءِ بقوله: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر:٦٠]، ثمَّ عقب ذَلِك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] أَي: دعائي، ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر]، وَقَوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ﴾ [النساء:٣٢]، فَأَيّ فَائِدَة لهذين(١) الْأَمريْنِ مِنْهُ عَزَّوَجَلَّ بِالدُّعَاءِ ووعيده لمن تَركه وَجعله مستكبرا، وتمدحه سُبْحَانَهُ بقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]. وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة:١٨٦].

فَإِن قَالُوا: إِن هَذَا الدُّعَاء الَّذِي أمرنَا الله عَزَّوَجَلَّ بِهِ، وأرشدنا إِلَيْهِ، وَجعل تَركه استكبارا، وتوعد عَلَيْهِ بِدُخُول النَّار مَعَ الذل، وَأنكر عَلَيْهِم أَن غَيره يُجيب الْمُضْطَر، إِن [كَانَ](٢) ذَلِك كُله لَا فَائِدَة فِيهِ للْعَبد، وَأَنه لَا ينَال إِلَّا مَا قد سبق بِهِ الْقَضَاء فعل الدُّعَاء أَو لم يفعل. فقد نسبوا إِلَى الرب عَزَّوَجَلَّ مَا لَا يجوز عَلَيْهِ وَلَا تحل نسبته إِلَيْهِ بِإِجْمَاع الْمُسلمين، فَإِنَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَأْمر إِلَّا بِمَا فِيهِ فَائِدَة للْعَبد دنيوية أَو أخروية إِمَّا جلب نفع أَو دفع ضرّ.

هَذَا مَعْلُوم لَا يشك فِيهِ إِلَّا من لَا يعقل حجج الله(٣)، وَلَا يفهم كَلَامه وَلَا يدْرِي

---

(١) في (أ) (لهذه).

(٢) ليست في (أ).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

بِخَير وَلَا شَرّ، وَلَا نفع وَلَا ضرّ، وَمن بلغ فِي الْجَهْل إِلَى هَذِه الْغَايَة فَهُوَ حقيق بِأَن لَا يُخَاطب، وقمين بِأَن لَا يناظر، فَإِن هَذَا الْمِسْكِين المتخبط فِي جَهله المتقلب فِي ضَلَالَة قد وَقع فِيمَا هُوَ أعظم خطرا من هَذَا أَو أَكثر ضَرَرا مِنْهُ.

وَذَلِك بِأَن يُقَال لَهُ: إِذا كَانَ دُعَاء الْكفَّار إِلَى الْإِسْلَام، ومقاتلتهم على الْكفْر وغزوهم إِلَى عقر الديار، كَمَا فعله رسل الله وَنزلت بِهِ كتبه، لَا يَأْتِي بفائدة، وَلَا يعود على القائمين بِهِ من الرُّسُل وأتباعهم وَسَائِر الْمُجَاهدين بعائدة، وَأَنه لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا مَا قد سبق بِهِ الْقَضَاء وجف بِهِ الْقَلَم، وَأَنه لَا بُد أَن يدْخل فِي الْإِسْلَام، ويهتدي إِلَى الدّين من علم الله فِي سَابق علمه أَنه يَقع مِنْهُ ذَلِك سَوَاء قوتل أم لم يُقَاتل، وَسَوَاء دعِي أم لم يدع، كَانَ هَذَا الْقِتَال والتكليف الشاق ضائعًا، لِأَنَّهُ من تَحْصِيل الْحَاصِل، وتكوين مَا هُوَ كَائِن فعلوا أَو تركُوا، وَحِينَئِذٍ يكون الْأَمر بذلك عَبَثا، تَعَالَى الله عَن ذَلِك.

وَهَكَذَا مَا شَرعه الله(١) لِعِبَادِهِ من الشَّرَائِع على لِسَان أنبيائه، وَأنزل بِهِ كتبه يُقَال فِيهِ مثل هَذَا، فَإِنَّهُ إِذا كَانَ مَا فِي سَابق علمه كَائِنا لَا محَالة، سَوَاء أنزل كتبه وَبعث رسله أم لم ينزل وَلَا بعث، كَانَ ذَلِك من تَحْصِيل الْحَاصِل فَيكون عَبَثا، تَعَالَى الله عَن ذَلِك.

ثمَّ يُقَال لَهُم: هَذِه الْأَدْعِيَة الَّتِي علَّم رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أمته فِي صلواتهم وليلهم ونهارهم وسفرهم وحضرهم، لَو رام الْعَالم جمعهَا متونًا لكَانَتْ فِي مُجَلد، وَقد كَانَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَكثر النَّاس قيَاما وتضرعًا إِلَى ربه

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

حَتَّى كَانَ فِي تَارَة يرفع كفيه حَتَّى يرى بَيَاض إبطَيْهِ، وَفِي تَارَة يرفعهما حَتَّى يسْقط الرِّدَاء عَن مَنْكِبَيْه، ثمَّ أخبرنَا بِمَا للداعي لِرَبه من الْجَزَاء الجزيل، وَالثَّوَاب الْجَلِيل عُمُوما وخصوصًا.

هَل كَانَ لهَذَا فَائِدَة يتَبَيَّن أَثَرهَا أم لَا فَائِدَة، بل مَا خطّ فِي اللَّوْح فَهُوَ كَائِن لَا محَالة وَقع الدُّعَاء أم لم يَقع؟.

فَيُقَال لَهُم: يَا نوكى، أَنْتُم أعرف بِاللهِ سُبْحَانَهُ من رَسُوله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] حَتَّى يكون مَا فعله، وَمَا علمه أمته لَغوا ضائعًا لَا فَائِدَة فِيهِ وَلَا عَائِدَة؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (١٦)﴾ [النور].

ثمَّ يُقَال لَهُم: لَو كَانَ الْقَضَاء السَّابِق حتمًا لَا يتحَوَّل، فَأَي فَائِدَة فِي استعاذته [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من سوء الْقَضَاء، كَمَا صَحَّ ذَلِك عَنهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَصَحَّ عَنهُ أَنه كَانَ يَقُول: «**وقني شَرّ مَا قضيت**».

فيا لله الْعجب من دعاوي عريضة من قُلُوب مهيضة، وأفهام مَرِيضَة، يَا لكم الويل، أما تَدْرُونَ فِي أَي بلية وَقَعْتُمْ، وعَلى أَي جنب سَقَطْتُمْ، وَمن أَي بَاب من الشَّرِيعَة خرجْتُمْ؟! فَإِنَّكُم لم تعملوا بشرع وَلَا اهْتَدَيْتُمْ بعقل.

وَقد كَانَ لكم قدوة وأسوة بِرَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، وبكتاب الله الْمنزل عَلَيْهِ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ أكَابِر الصَّحَابَة فِي هَذِه الْمَسْأَلَة[التي](١) نَحن بصددها

(١) في (أ)، و(ط) (الذي).

كعمر بن الْخطاب، وَعبد الله بن مَسْعُود، وَأبي وَائِل، وأمثالهم من أكَابِر الصَّحَابَة الَّذين صَحَّ عَنْهُم أَنهم كَانُوا يسْأَلُون الله سُبْحَانَهُ أَن يثبتهم فِي ديوَان السَّعَادَة وَأَن ينقلهم من ديوَان الشقاوة إِن كَانُوا فِيهَا، إِلَى ديوَان السَّعَادَة كَمَا قدمنَا.

وَللهِ در كَعْب الْأَحْبَار فَإِنَّهُ قَالَ لما طعن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:(١) والله لَو دَعَا عمر أَن يُؤَخر الله أَجله لأخره، فَقيل لَهُ: إِن الله عَزَّوَجَلَّ يَقُول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأعراف] فَقَالَ: هَذَا إِذا حضر الْأَجَل، فأما(٢) قبل ذَلِك فَيجوز أَن يُزَاد وَينْقص، وَقَرَأَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر:١١](٣).

---

(١) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) (فأما ما قبل).

(٣) صحيح، رواه عبد الرزاق في مصنفه، برقم: (٢١٤٥٨)، وفي تفسيره (٣/ ٧٤) عن مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ كَعْبٌ: لَوْ دَعَا عُمَرُ لَأُخِّرَ فِي أَجَلِهِ، فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللهِ! أَلَيسَ قَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾[يونس:٤٩]، قَالَ: وَقَدْ قَالَ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر ولا من كعب، ولكن قد قال العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (صـ ٤٧): قال يحيى بن سعيد الأنصاري: كان ابن المسيب يسمى راوية عمر؛ لأنه كان أحفظ الناس لأقضيته، قال: وكان ابن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- إذا سئل عن شيء فأشكل عليه يقول: سلوا سعيد بن المسيب فإنه قد جالس الصالحين، وسئل مالك عن سعيد بن المسيب هل رأى عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فقال: لا، ولكنه ولد في زمانه، فلما كبر =

وَكَلَامه هَذَا يرشد إِلَى الْجمع الَّذِي جمعناه كَمَا عرفت، ولنقتصر على هَذَا الْمِقْدَار فِي تَقْرِير الْمُقدمَة الَّتِي قدمنَا أَنه يظْهر بهَا مَا سنذهب إِلَيْهِ فِي ذَلِك الْمقَام، بعد أَن تعقبنا جَمِيع تِلْكَ التأويلات الْمَذْكُورَة فِي التَّرَدُّد الَّذِي وَقع فِي الحَدِيث الْقُدسِي.

فَنَقُول الْآن: إِن ذَلِك التَّرَدُّد هُوَ كِنَايَة عَن محبَّة الله لعَبْدِهِ الْمُؤمن أَن يَأْتِي بِسَبَب من الْأَسْبَاب الْمُوجبَة لخلوصه من الْمَرَض الَّذِي وَقع فِيهِ حَتَّى يطول بِهِ عمره، من دُعَاء، أَو صلَة رحم، أَو صَدَقَة، فَإِن فعل مد لَهُ فِي عمره بِمَا [يَشَاء]، وتقتضيه حكمته، وَإِن لم يفعل حَتَّى جَاءَ أَجله، وحضره الْمَوْت مَاتَ بأجله الَّذِي قد قضى عَلَيْهِ إِذا لم يتسبب بِسَبَب يَتَرَتَّب عَلَيْهِ الفسحة لَهُ فِي عمره، مَعَ أَنه وَإِن فعل مَا يُوجب التَّأْخِير، والخلوص من الْأَجَل الأول فَهُوَ لَا بُد لَهُ من الْمَوْت بعد انْقِضَاء تِلْكَ الْمدَّة الَّتِي وَهبهَا الله سُبْحَانَهُ لَهُ.

فَكَانَ هَذَا التَّرَدُّد مَعْنَاهُ: انْتِظَار مَا يَأْتِي بِهِ العَبْد مِمَّا يَقْتَضِي تَأْخِير الْأَجَل أَو لَا يَأْتِي، فَيَمُوت بالأجل الأول، وَهَذَا معنى صَحِيح لَا يرد عَلَيْهِ إِشْكَال، وَلَا يمْتَنع فِي حَقه سُبْحَانَهُ بِحَال، مَعَ أَنه سُبْحَانَهُ يعلم أَن العَبْد سيفعل ذَلِك السَّبَب، أَو لَا يَفْعَله، لكنه لَا يَقع التَّنْجِيز لذَلِك الْمُسَبّب إِلَّا بِحُصُول السَّبَب الَّذِي ربطه عَزَّوَجَلَّ بِهِ.

=

أكب على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه، وقال: وبلغني أن ابن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب فيسأله عن بعض شأن عمر وأمره -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ذكر ذلك كله ابن وهب عن مالك، وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: مرسلات ابن المسيب صحاح لا ترى أصح منها، وقال يحيى بن معين: أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب.اهـ

كَرَاهَة الْمَوْت ومقام الْولَايَة:

قَوْله: «يكره الْمُوْت وأكره إساءته»(١).

قَالَ ابْن حجر: وَفِي حَدِيث عَائِشَة: «**أَنه يكره الْمُوْت وَأَنا أكره مساءته**». زَاد ابْن مخلد عَن ابْن كَرَامَة فِي آخِره: «**وَلَا بُد لَهُ مِنْهُ**»، وَوَقعت هَذِه الزِّيَادَة أَيْضا فِي حَدِيث وهب. انْتهى(٢).

فِيهِ فَائِدَة جليلة: هِيَ أَن الْمُؤمن قد يكره الْمُوْت وَلَا يخرج بذلك عَن رُتْبَة الْإِيمَان الجليلة، وَلَا يُنَافِي ذَلِك أَن شَأْن الْمُؤمن أَن يحب لِقَاء الله سُبْحَانَهُ، كَمَا ورد فِي الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة لوُقُوع الْبَيَان فِيهَا بِأَن محبَّة لِقَاء الله لا تستلزم أَن لَا يكره صَاحب هَذِه الْمحبَّة الْمُوْت، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث عَائِشَة قَالَت: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**من أحب لِقَاء الله أحب الله لقاءه، وَمن كره لِقَاء الله كره الله لقاءه**» فَقلت: يَا نَبِي الله، أكراهية الْمُوْت فكلنا نكره(٣) الْمُوْت؟ قَالَ: «**لَيْسَ ذَلِك، وَلَكِن الْمُؤمن إِذا بشر برحمة الله ورضوانه وجنته أحب لِقَاء الله فَأحب الله لقاءه، وَأَن الْكَافِر إِذا بشر بِعَذَاب الله وَسخطه كره لِقَاء الله وَكره الله لقاءه**»(٤).

وَأخرج أَحْمد بِرِجَال الصَّحِيح وَالنَّسَائِيّ بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث أنس قَالَ: قَالَ

---

(١) في (أ) (مساءته).

(٢) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٣) هكذا في (أ) بينما في (ط) (يكره).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٦٥٠٧)، ومسلم، برقم: (٢٦٨٦).

رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: «من أحب لِقَاء الله أحب الله لقاءه، وَمن كره لِقَاء الله كره الله لقاءه»، قُلْنَا: يَا رَسُول الله، كلنا نكره الْمَوْت. قَالَ: «لَيْسَ ذَاك كَرَاهِيَة الْمَوْت، وَلَكِن الْمُؤمن إِذا حضر جَاءَهُ البشير من الله فَلَيْسَ شَيْء أحب إِلَيْهِ من أَن يكون قد لَقِي الله فَأحب الله لقاءه، وَإِن الْفَاجِر وَالْكَافِر إِذا حضر جَاءَهُ مَا هُوَ صائر إِلَيْهِ من الشَّرّ، أَو مَا يلقى من الشَّرّ، فكره لِقَاء الله فكره الله لقاءه»(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-]: «قَالَ الله: إِذا أحب عَبدِي لقائي أَحْبَبْت لقاءه، وَإِذا كره لقائي كرهت لقاءه»(٢).

وَأخرج الطَّبَرَانِيّ بِإِسْنَاد جيد من حَدِيث عبد الله بن عَمْرو عَن النَّبِي [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «تحفة الْمُؤمن الْمَوْت»(٣).

---

(١) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (١٩/ ١٠٤) فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ-: به. وكما ترى رجاله ثقات على شرط الشيخين.

(٢)رواه البخاري، برقم: (٧٥٠٤)، واللفظ له، ومسلم، برقم: (٢٦٨٥).

(٣) **ضعيف**، رواه القضاعي في "مسند الشهاب" برقم: (١٥٠)، وابن المبارك في "الزهد" برقم (٥٩٩)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٣١٩)، وعبد بن حميد، برقم: (٣٤٧)، وأبو نعيم في "الحلية" برقم: (١٢١٦١)، والبغوي في "شرح السنة" برقم: (١٤٥٤) من طرق عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا- به.

وهذا إسناد ضعيف، فيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، قال ابن الجوزي في "الضعفاء
=

وَأخرج أَحْمد من رِوَايَة عبد الله ابْن [زجر](١) من حَدِيث معَاذ(٢) قال: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «**إِن شِئْتُم أنبأتكم مَا أول مَا يَقُول الله لِلْمُؤْمِنين يَوْم الْقِيَامَة، وَمَا أول مَا يَقُولُونَ لَهُ**» قُلْنَا: نعم يَا رَسُول الله. قَالَ: «**إِن الله** عَزَّوَجَلَّ **يَقُول لِلْمُؤْمِنين: هَل أَحْبَبْتُم لقائي، فَيَقُولُونَ: نعم يَا رَبنَا، فَيَقُول لَهُم: لم؟**

= والمتروكين" (٢/ ٩٤): قَالَ أَحْمد: نَحن لَا نروي عَنهُ شَيْئا، وَقَالَ يحيى وَالنَّسَائِيّ: ضَعِيف، وَقَالَ يحيى مرّة: لَا يسْقط حَدِيثه وَهُوَ ضَعِيف، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي الموضوعات عَن الثِّقَات، وَيُدَلس عَن مُحَمَّد بن سعيد المصلوب.اهـ

وقد ضعف الحديث العلامة الألباني في "الضعيفة" كما سيأتي، وفي "ضعيف الترغيب والترهيب" (٢/ ٣٩٠)، وفي "صحيح وضعيف الجامع الصغير" (١٤/ ٢٦).

تنبيه: وأما قول المؤلف: أخرج الطبراني بإسناد جيد، فتبع في ذلك كعادته المنذريَّ والهيثميَّ، فهو يغترف من كتابيهما، وقد تعقبهما العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (١٤/ ٩١١) فقال: وأما قول المنذري في "الترغيب" (٤/ ١٦٨/ ٦): رواه الطبراني بإسناد جيد! وقول الهيثمي (٢/ ٣٢٠): رواه الطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات! قلت: فما أظن إلا أنه من تساهلهما، وليس هو في القطعة التي طبعت حديثًا من "المعجم الكبير" الجزء (١٣)، وفيه أحاديث لعبد الله بن عمرو بن العاص؛ لذلك لم أستطع القطع بأنه من الوجه الذي رواه الجماعة، أو على الأقل من طريق (ابن زياد الإفريقي) لكنه هو الذي يغلب على الظن؛ فإني بلوت تساهلهما في تقوية أحاديث بعض الضعفاء بصورة عامة في تحقيقي لأحاديث "الترغيب والترهيب" ولأحاديث (الإفريقي) هذا بصورة خاصة.اهـ

(١) هكذا في (أ)، وفي (ط) (عبدالله بن زحر)، وهو الصواب.

(٢) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه)

فَيَقُولُونَ: رجونا عفوك ومغفرتك. فَيَقُول: قد وَجَبت لكم مغفرتي»(١).

قَالَ ابْن حجر فِي "الْفَتْح": وَأسْندَ الْبَيْهَقِيّ فِي الزّهْد عَن الْجُنَيْد سيد الطَّائِفَة قَالَ: الْكَرَاهَة هُنَا لما يلقى الْمُؤمن من الْمَوْت، وصعوبته وكربه وَلَيْسَ الْمَعْنى أني أكره لَهُ

---

(١) ضعيف، رواه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٦/ ٣٩٠)، وأبو داود الطيالسي، برقم: (٥٦٥)، والطبراني في المعجم "الكبير" برقم: (٢٥١) من طريق يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: به، وفيه علتان:

العلة الأولى: عبيد الله بن زحر الضميري الإفريقي، قال ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (٢/ ١٦٢): ضعفه أَحْمد، وَقَالَ ابْن الْمَدِينِيّ: مُنكر الحَدِيث، وَقَالَ يحيى: لَيْسَ بِشَيْء كل حَدِيثه عِنْدِي ضَعِيف، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: عبيد الله لَيْسَ بِالْقَوِيّ، وَعلي مَتْرُوك، وَقَالَ ابْن حبَان: يروي الموضوعات عَن الْأَثْبَات.اهـ

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (٢/ ٣٢١) وقال: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ زَحْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.اهـ

العلة الثانية: أبو عياش بن النعمان المعافري، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

وله طريق أخرى رواها الطبراني في "مسند الشاميين" برقم (٤٠٩) وفي "الكبير" برقم (١٨٤) من طريق عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، ثنا قَتَادَةُ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ قَتَادَةَ الرَّهَاوِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَوْرَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ به، وفيه علتان:

العلة الأولى: قتادة بن الفضل، قال الحافظ في "التقريب": مقبول.

العلة الثانية: خالد بن معدان لم يسمع من معاذ كما في "جامع التحصيل" (١٧١).

والحديث ضعفه العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (١٣/ ٢٨٠)، وفي "ضعيف الترغيب والترهيب" (٢/ ٣٥٩).

الْمُوْت؛ لِأَن الْمُوْت يُورِدهُ إِلَى رَحْمَة الله ومغفرته. انْتهى(١).

أَقُول: ظَاهر الْأَحَادِيث الَّتِي قدمناها أَن الْكَرَاهَة لنَفس الْمُوْت الَّذِي هُوَ انْتِقَال من الدَّار الأولى إِلَى الدَّار الآخِرَة من غير حَاجَة إِلَى تَأْوِيل، وَلَا شكّ أَن الْكَرَاهَة للْمَوْت قد تكون لاستصعاب مقدماته، وَقد تكون لما فِي الْمُوْت من مُفَارقَة الْأَهْل وَالْولد وَالْأَصْحَاب والأتراب، وَقد تكون للخوف من أَن يُفَارق الدُّنْيَا وَهُوَ غير رَاض من نَفسه بِأَعْمَالِهِ الصَّالِحَة، أَو لذنوب اقترفها لم يخلص التَّوْبَة عَنْهَا، أَو لحقوق لله سُبْحَانَهُ، أَو لِعِبَادِهِ لم يتَخَلَّص عَنْهَا، فَلَيْسَتْ كَرَاهَة الْمُوْت مُخْتَصَّة بذلك الْوَجْه الَّذِي ذكره الْجُنَيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قَالَ فِي "الْفَتْح": وَعبر بَعضهم عَن هَذَا بِأَن الْمُوْت حتم مقضي، وَهُوَ مُفَارقَة الرّوح الْجَسَد، وَلَا يحصل غالبًا إِلَّا بألم [شَدِيد](٢) جدا كَمَا جَاءَ عَن عَمْرو بن الْعَاصِ أَنه سُئِلَ وَهُوَ يَمُوت فَقَالَ: كَأَنِّي أتنفس من خرم إبرة، وَكَأن غُصْن شوك يجر بِهِ من قامتي إِلَى هامتي. انْتهى(٣).

قلت: هَذَا هُوَ مثل كَلَام الْجُنَيْد، وَالْجَوَاب عَنهُ جَوَاب عَن هَذَا، وقصة عَمْرو هَذِه مَشْهُورَة فِي كتب التَّارِيخ، قَالَ لَهُ رجل وَهُوَ يجود بِنَفسِهِ: إِنَّك كنت تَقول لنا: وددت أَن يُخْبِرنِي رجل عَاقل [و] هُوَ فِي سِيَاق الْمُوْت كَيفَ يجد الْمُوْت؟ فَقَالَ لَهُ رجل: أَنْت

---

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٢) في (أ) (أَلَم جدًا) وفي (ط) (أَلَم عظيم).

(٣) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

ذَلِك الرجل الْعَاقِل فَأخْبرنَا، فَقَالَ: "كَأَنِّي أتنفس الخ"(١).

قَالَ فِي ''الْفَتْح'': وَعَن كَعْب أَن عمر سَأَلَهُ عَن الْمَوْت فوصفه بِنَحْوِ هَذَا(٢)، فَلَمَّا كَانَ الْمَوْت بِهَذَا الْوَصْف وَالله سُبْحَانَهُ يكره [أَذَى] الْمُؤمن أطلق على ذَلِك الْكَرَاهَة.

وَيحْتَمل: أَن تكون المساءة بِالنِّسْبَةِ إِلَى طول الْحَيَاة؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى أرذل الْعُمر وتنكس الْخلق وَالرَّدّ إِلَى أَسْفَل سافلين. انْتهى(٣).

أَقُول: معنى قَوْله: «**وأكره إساءته**» كَرَاهَة إساءته بِنَفس الْمَوْت كَمَا يفِيدهُ قَوْله: «**يكره الْمَوْت**»، فَإِن قَوْله: «**وأكره إساءته**» هُوَ مَعْطُوف عَلَيْهِ، فَالْمُرَاد أكره إساءته بِمَا كرهه، وَتَخْصِيص التَّفْسِير بِوَجْه مَعَ وضوح الْمَعْنى لَا حَاجَة إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يلْزم من ذَلِك شَيْء حَتَّى يُصَار إِلَى التَّأْوِيل، وعَلى فرض وجود مُقْتَض للتأويل فَهُوَ ذُو وُجُوه كَمَا بَينا، وَغير مَا تطابق عَلَيْهِ قَول الْجُنَيْد وَكَعب وَالْمُصَنّف [وهو](٤) أولى مِنْهُ.

---

(١) لم أجده مسندا.

(٢) منقطع، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٨٣٨٣) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ الضُّبَعِيُّ، قال: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: قَالَ عُمَرُ: يَا كَعْبُ، حَدِّثْنَا عَنِ الْمَوْتِ، قَالَ: نَعَمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، غُصْنٌ كَثِيرُ الشَّوْكِ أُدْخِلَ فِي جَوْفِ رَجُلٍ، فَأَخَذَتْ كُلُّ شَوْكَةٍ بِعِرْقٍ، ثُمَّ جَذَبَهُ رَجُلٌ شَدِيدُ الْجَذْبِ، فَأَخَذَ مَا أَخَذَ وَأَبْقَى مَا أَبْقَى، فيه علتان:

الأولى: ابن أبي مليكة لم يلق عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

الثانية: أبو حفص الضبعي لم أجد له ترجمة.

(٣) من ''فتح الباري'' لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

(٤) ساقطة من (أ).

قَالَ فِي "الْفَتْح": وَجوز الْكرْمَانِي أَن يكون المُرَاد أَنه يكره الْمُوْت فَلَا أسْرع بِقَبض روحه فَأَكُون كالمتردد. انْتهى(١).

أَقُول: هَذَا صَوَاب إِذْ لَا مُقْتَضى للتأويل كَمَا عرفناك.

قَالَ فِي "الْفَتْح": وَقَالَ الشَّيْخ أَبُو الْفضل: فِي هَذَا الحَدِيث عظم قدر الْوَلِيّ، لكَونه خرج عَن تَدْبِير نَفسه إِلَى تَدْبِير ربه تَعَالَى، وَمن انتصاره لنَفسِهِ إِلَى انتصار الله لَهُ، وَعَن حوله وقوته بِصدق توكله.

قَالَ: وَيُؤْخَذ مِنْهُ أَن لَا يحكم لإِنْسَان آذَى وليا ثمَّ لم يعاجل بمصيبة فِي نَفسه أَو مَاله أَو وَلَده، بِأَنَّهُ يسلم من انتقام الله تَعَالَى لَهُ، فقد يكون مصيبته فِي غير ذَلِك مِمَّا هُوَ أشبه عَلَيْهِ كالمصيبة فِي الدّين مثلا.

قَالَ: وَيدخل فِي قَوْله: افترضت عَلَيْهِ الْفَرَائِض الظَّاهِرَة فعلا، كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاة وَغَيرهمَا من الْعِبَادَات، وتركا كَالزِّنَا وَالْقَتْل وَغَيرهمَا من الْمُحرمَات، والباطنة كَالْعلمِ بِاللَّه تَعَالَى وَالْحب لَهُ والتوكل عَلَيْهِ، وَالْخَوْف مِنْهُ وَغير ذَلِك.

وَهُوَ يَنْقَسِم أَيْضا إِلَى أَفعَال وتروك.

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٦).

الْوَلِيِّ وَمَعْرِفَة الغيبيات:

قَالَ: وَفِيه دلَالَة على جَوَاز اطلَاع الْوَلِيّ على المغيبات باطلاع الله تَعَالَى إياه، وَلَا يمْنَع من ذَلِك ظَاهر قَوْله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن:٢٦-٢٧]، فَإِنَّهُ لَا يمْنَع دُخُول بعض أَتْبَاعه مَعَه بالتبعية لصدق قَوْلنَا: مَا دخل على الْملك الْيَوْم إِلَّا الْوَزير. وَمن الْمَعْلُوم أَنه دخل مَعَه بعض خدمه.

قلت: الْوَصْف الْمُسْتَثْنى للرسول هُنَا إِن كَانَ فِيمَا يتَعَلَّق بِخُصُوص كَونه رَسُولا فَلَا مُشَاركَة لأحد من أَتْبَاعه فِيهِ إِلَّا مِنْهُ، وَإِلَّا فيحتمل مَا قَالَ، وَالْعلم عِنْد الله عَزَّوَجَلَّ. انْتهى(١).

أَقُول: أما قَوْله: "فِي هَذَا الحَدِيث عظم قدر الْوَلِيّ" فَلَا شكّ فِي ذَلِك؛ لِأَن الله سُبْحَانَهُ قد أحبه وَكَانَ سَمعه وبصره وَيَده وَرجله، ووعده بِأَنَّهُ إِذا سَأَلَهُ أعطَاهُ، وَإِذا استعاذه أَعَاذَهُ.

وَأما قَوْله: "لكونه(٢) خرج من تَدْبيره الخ" فَإِن أَرَادَ بِهَذَا التَّعْلِيل أَن الْوَلِيّ فِي الْوَاقِع كَذَلِك فَصَحِيح، وَإِن أَرَادَ أَن فِي الحَدِيث الْقُدسِي دلَالَة على هَذِه الْعلَّة فَلَا، فَإِنَّهُ لم يذكر ذَلِك فِيهِ إِلَّا أَن يُرِيد أَن فِي قَوْله: «**كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ**» إِلَى آخِره، مَا يدل على أَنه بذلك قد صَار فِي تَدْبِير من صَار سَمعه وبصره الخ، وَهُوَ الرب عَزَّوَجَلَّ،

---

(١) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٧).

(٢) هكذا في (ط) وفي (أ) أتت بلفظ (إنه).

وَلَكِن لَيْسَ هَذَا الْخُرُوج من فعل الْوَلِيّ حَتَّى يكون ذلك(١) علّة لتعظيم قدره، فَإِن ذَلِك من فعل الله سُبْحَانَهُ، فَهُوَ الَّذِي جازى الْوَلِيّ بالمحبة وَكَانَ سَمعه وبصره الخ، هُوَ من جملَة مَا جوزي بِهِ الْوَلِيّ فَلَا يَصح أَن يكون عِلّة للمجازاة.

وَأما قَوْله: "وَيُؤْخَذ مِنْهُ أَن لَا يحكم لإِنْسَان آذَى وليا الخ".

فَلَعَلَّهُ يُرِيد أَنه سُبْحَانَهُ لما آذن من يعادي الْوَلِيّ بِالْحَرْبِ كَانَ ذَلِك وَاقعا لَا محَالة إِمَّا معجلا أَو مُؤَجّلا، فِي النَّفس أَو فِي المَال أَو فِي الْوَلَد، فَإِن كل ذَلِك يصدق عَلَيْهِ أَنه من حَرْب الله لذَلِك المعادي للْوَلِيّ.

وَأما قَوْله: "وَيدخل فِي قَوْله: «**افترضت عَلَيْهِ**»: الْفَرَائِض الظَّاهِرَة الخ" فقد أوضحنا هَذَا عِنْد كلامنا على قَوْله: «**وَمَا تقرب إِلَيّ عَبدِي بِمثل أَدَاء مَا افترضت عَلَيْهِ**» بأوضح بَيَان فأرجع إِلَيْهِ.

وَأما قَوْله: "وَفِيه دلَالَة على جَوَاز اطلَاع الْوَلِيّ على المغيبات باطلاع الله تَعَالَى إِيَّاه الخ" فَهُوَ مَأْخُوذ من قَوْله: «**كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ**». الخ".

فَإِن من كَانَ الله سُبْحَانَهُ سَمعه وبصره لَا مَانع من اطِّلَاعه على بعض [أسراره](٢) الإلهية، وَلَا سِيمَا بعد بَيَان هَذَا بقوله: «**فَبِي يسمع، وَبِي يبصر، وَبِي يبطش، وَبِي يمشي**»، وَقد أطلنا الْكَلَام على هَذَا فِيمَا سبق، وبيناه أكمل بَيَان وَذكرنَا

(١) سقط من (أ).

(٢) في (أ) و(ط) (أسرار الألهية).

مَا يُعَضِّدُ ذَلِك من الْأَدِلَّة.

وَأما قَوْله: "وَلَا يمْنَع من ذَلِك ظَاهر قَوْله تَعَالَى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن:٢٦-٢٧] فَإِنَّهُ لَا يمْنَع أحدا من دُخُول بعض أَتْبَاعه مَعَه بالتبعية الخ".

فَأَقُول: هَذَا صَحِيح، فَإِن الله سُبْحَانَهُ قد أطلع على مَا يَشَاء من غيبه من يرتضيه من رسله كَمَا تفيده هَذِه الْآيَة، وَلم يمْنَع الرَّسُول من إِظْهَار مَا أطلعه عَلَيْهِ على بعض خواصه من أَتْبَاعه، وَقد وَقع مِنْهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] ذَلِك فِي غير قَضِيَّة كاطلاعه حُذَيْفَة على أهل النِّفَاق ومعرفته بهم، واطلاعه لَهُ أَيْضا على بعض الْأُمُور الْمُسْتَقْبلَة خُصُوصا أُمُور الْفِتَن الَّتِي حدثت بعد رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]، فَإِنَّهُ كَانَ بهَا خَبِيرا، وَكَانَ يسْأَل عَنْهَا فيجيب كسؤال عمر لَهُ الثَّابِت فِي الصَّحِيح، وإخباره لَهُ بِأَن بَينه وَبَينهَا بَابا، فَقَالَ عمر لَهُ: أيكسر أم يفتح؟ فَقَالَ: بل يكسر، ففهم عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنه الْبَاب وَأَنه يقتل(١).

فَهَذَا وَأَمْثَاله هُوَ من عِنْد الله سُبْحَانَهُ، وَمن ذَلِك: قَول عَليّ بن أبي طَالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كَمَا فِي صَحِيح مُسلم وَغَيره: **وَالَّذِي فلق الْحبَّة وبرأ النَّسمَة إِنَّه لعهد النَّبِي الْأُمِّي أَن لَا يحبني إِلَّا مُؤمن وَلَا يبغضني إِلَّا مُنَافِق**(٢).

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٥٢٥)، ومسلم، برقم: (٢٨٩٤).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٨٢).

وَمن ذَلِك قَضِيَّة الْمُخْدَج الَّذِي قتل من الْخَوَارِج فِي يَوْم النهروان وَأمرهمْ عَليّ(١) أن يبحثوا عَنهُ فَلم يجدوه، فَقَامَ فَوَجَدَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبِيدَةَ السَّلمَانِي: اللهُ إِنَّه لعهد النَّبِي إِلَيْك؟ قَالَ: نعم(٢).

بل ثَبت فِي الصَّحِيح أَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَامَ مقَاما فَمَا ترك شَيْئا من الْأُمُور الْمُسْتَقْبلَة حَتَّى أخبرهُم بِهِ حفظه من حفظه، ونسيه من نَسيَه(٣).

وَذكر كل قَائِد من قواد الْفِتَن، وَأخْبر جمَاعَة من الصَّحَابَة كَأبي ذَر، وَأبي هُرَيْرَة وَغَيرهمَا بِشَيْء من الْأُمُور الْمُسْتَقْبلَة، كَمَا ذكره أهل الحَدِيث وَالسير والتاريخ.

وكما قال لعبد الله بن عَبَّاس(٤)، لما وصل إِلَيْهِ بِابْنِهِ عَليّ ليبرك عَلَيْهِ: خُذ إِلَيْك أَبَا الْأَمْلَاك(٥)، فَكَانَ أول من ملك من أَوْلَاده السفاح عبد الله بن مُحَمَّد بْن عَليّ بن عبد

---

(١) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٢) روى مسلم، برقم: (١٠٦٧) بنحوه.

(٣) رواه مسلم، برقم: (١٤٤) من حديث حذيفة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٤) في (أ) (كما قال علي رضي الله عنه)، وقد ذكرت في (ط)، وعقب عليها.

(٥) لم أجده مسندا، وأورده ابن الوردي في «تاريخه» (٢/ ١٩١) فقال: قَالَ ابْن خلكان فِي تَارِيخه إن عليا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- افْتقدَ عبد الله بن الْعَبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَقت صَلَاة الظّهْر، فَقَالَ لأَصْحَابه: مَا بَال أبي الْعَبَّاس لم يحضر الظّهْر؟! فَقَالُوا: ولد لَهُ مَوْلُود، فَلَمَّا صلى عَليّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: امضوا بِنَا إِلَيْهِ فاتاه فهنأه، فَقَالَ: شكرت الْوَاهِب وبورك لَك فِي الْمَوْهُوب، مَا سميته؟ فَقَالَ: أَو يجوز أَن أُسَمِّيه حَتَّى تسميه؟ فَأمر بِهِ فَأخْرج إِلَيْهِ فَأَخذه فحنكه ودعا لَهُ ثمَّ رده إِلَيْهِ، وَقَالَ: خُذ إِلَيْك أَبَا الْأَمْلَاك قد سميته عليا، وكنيته أَبَا الْحسن. اهـ وانظر: "وفيات الأعيان" (٣/ ٢٧٤)، =

الله بن الْعَبَّاس، ثمَّ ملك بعده أَخُوهُ الْمَنْصُور، ثمَّ أَوْلَاده من خلفاء بني الْعَبَّاس، وَكَانَت لَهُم تِلْكَ الدولة الطَّوِيلَة، بل كَانَ لَدَى أَوْلَاد عَليّ بن أبي طَالب من الْأَخْبَار الْمُتَعَلّقَة بالدول مَا هُوَ مَعْرُوف، وَكَانَ الإِمَام الباقر وَالْإِمَام الصَّادِق يخبران خواصهم بِالْوَقْتِ الَّذِي تنْتَقل فِيهِ الدولة من بني أُميَّة إِلَى بني هَاشم، بل كَانَ عِنْد بني أُميَّة من دولتهم أَخْبَار منقولة فِي كتب التَّارِيخ، وَكَانَ الْعَارِف بهَا مسلمة بن عبد الْملك بن مَرْوَان.

وَمن أعجب مَا روى عَنهُ أَنهم اجْتَمعُوا فِي أَيَّام دولتهم فِي مَسْجِد من الْمَسَاجِد الْخَاصَّة بهم، فَصَارَ مسلمة بن عبد الْملك يُحَدِّثهُمْ بالأمور الَّتِي يكون بهَا زَوَال دولتهم، وبينما هُوَ يذكر لَهُم قيام أبي مُسلم بِظُهُور الدولة الهاشمية بخراسان، صَادف فِي ذَلِك الْوَقْت دُخُول رجل غَرِيب عَلَيْهِم ووقف يسمع الحَدِيث ومسلمة يُحَدِّثهُمْ عَن الْجَيْش الَّذِي يقدم من خُرَاسَان ويصل إِلَى الْعرَاق، وَتظهر دولة بني(١) العباسية فَسَماهُ باسمه، وَقَالَ: هُوَ رجل اسْمه قَحْطَبَة بْن شبيب صفته كَذَا، ثمَّ وَقعت عينه على ذَلِك الْغَرِيب، فَقَالَ: كَأَنَّهُ هَذَا أَو يشبه هَذَا، وَاسْتمرّ فِي حَدِيثه حَتَّى قَالَ: ثمَّ يهْلك بعد وُصُوله هُوَ وجيشه إِلَى الْعرَاق فِي دجلة أَو الْفُرَات، الشَّك مني.

وَكَانَ ذَلِك الرجل الْغَرِيب الدَّاخِل عَلَيْهِم هُوَ قَحْطَبَة بن شبيب، فَلَمَّا سمع

= و"إكمال تهذيب الكمال" ط العلمية (٥/ ٣٨٢)، و"كنز الدرر وجامع الغرر" (٥/ ٤)، و"مرآة الجنان وعبرة اليقظان" (١/ ١٩٣)، و"المقفى الكبير" (٤/ ٧٧).

(١) سقط من (أ).

الحَدِيث انْخَنَسَ من بَينهم وَقصد خُرَاسَان، وَكَانَ هُوَ الْأَمِير الَّذِي أرْسلهُ أَبُو مُسلم إِلَى الْعرَاق، وطوى المالك مَا بَين خُرَاسَان إِلَى الْعرَاق.

وَلما وصلوا إِلَى النَّهر الَّذِي لَا يجاز مَعَه إِلَى الْعرَاق إِلَّا من القنطرة أَمر الْجَيْش أَن يتوقفوا إِلَى اللَّيْل ويجوزوا القنطرة، ثمَّ جمع خَواص الْجَيْش وكبارهم وَطلب مِنْهُم أَنهم يعقدون الْإِمَارَة بعده لِابْنِهِ حميد بن قَحْطَبَة إِذا عرض لَهُ الْمَوْت فَفَعَلُوا، وَهُوَ قد ظن أَنه يكون هَلَاكه بِالْقَتْلِ فَدخل فِي غمار الْجَيْش كواحد مِنْهُم وأخفى نَفسه، وَركب فرسا من غَرَض الأفراس وَمَشى بهَا فِي الجسر، فازدحمت الْخَيل حَتَّى رمت بِهِ إِلَى النَّهر فَهَلَك، وَكَانَ فِي تَدْبيره تدميره.

وَمن عجائب مَا أُلْقى من هَذَا الْعلم على لِسَان رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] أَنه اجْتمع بَنو هَاشم من آل عَليّ وَآل الْعَبَّاس فِي بعض الْأَوْقَات فِي أَيَّام بني أُميَّة، فَبَايعُوا مُحَمَّد بن عبد الله بن الْحسن بن الْحسن بن عَليّ بن أبي طالب(١).

فَقَالَ جَعْفَر الصَّادِق لبَعض خواصه: إِن هَذَا -يَعْنِي: الْمَنْصُور الْعَبَّاسِي- هُوَ الَّذِي يكون خَليفَة، وسيكون قتل من بَايَعْنَاهُ الْآن، -يَعْنِي مُحَمَّد بن عبد الله الْمَذْكُور- وَهُوَ الملقب بِالنَّفسِ الزكية على يَد جَيش الْمَنْصُور هَذَا، فَانْظُر إِلَى هَذَا الْعجب العجيب.

وَمن ذَلِك مَا أخبر بِهِ النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِيمَا صَحَّ عَنهُ فِي الصَّحِيح من خُرُوج التّرْك على بِلَاد الْإِسْلَام، وَذكر مَا يصدر مِنْهُم من أَخذ الْبِلَاد الإسلامية

---

(١) سقطت ههنا جملة بعد قوله: ابن أبي طالب (وكان من جملة المبايعين له المنصور العباسي ثاني خلفاء بني العباس.

وَفتح مَدَائِن الْإِسْلَام، ثمَّ وَصفهم بأوصاف من جُمْلَتهَا أَن وُجُوههم كالمجان المطرقة، وَأَن نعَالهمْ الشّعْر، وَنَحْو ذَلِك من الْأَوْصَاف(١).

فَخرج التّرْك الَّذين يُقَال لَهُم التتر، وفعلوا تِلْكَ الأفاعيل بِبِلَاد الْإِسْلَام، حَتَّى كَادُوا يستولون عَلَيْهَا جَمِيعًا، وَلم يبْق إِلَّا الْيَسِير مِنْهَا.

وَكم يعد الْعَاد من ذَلِك فَإِنَّهُ كثير جدا، وَكله مُسْتَفَاد من الجناب النَّبَوِيّ، وَمن الْغَيْب الَّذِي أطلع الله(٢) رَسُوله عَلَيْهِ فَأطلع عَلَيْهِ من ارْتَضَاهُ من أَصْحَابه.

وَقد قدمنَا حَدِيث: «**إِن فِي هَذِه الْأمة محدَّثين، وَإِن مِنْهُم عمر**»، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ(٣)، وَهَذَا هُوَ نوع من أَنْوَاع علم الْغَيْب، وَكَذَلِكَ ذكرنَا حَدِيث: «**اتَّقوا فراسة الْمُؤمن فَإِنَّهُ يرى بِنور الله**»، وَهُوَ حَدِيث حسن كَمَا بَينا فِيمَا سلف(٤).

وَمن أغرب مَا نحكيه فِيمَا يتَعَلَّق بِهَذَا الحَدِيث أَن السري السَّقْطِي شيخ الْجُنَيْد أمره بِأَن يخرج يتَكَلَّم على النَّاس فَاعْتَذر مِنْهُ بِمَا فِي لِسَانه من العجمة، وبعدم صلاحيته لذَلِك، فعزم عَلَيْهِ أَن يخرج صبح تِلْكَ اللَّيْلَة يتَكَلَّم على النَّاس فِي الْجَامِع، فَكَأَنَّهُ نَادَى

---

(١) تقدم، وقلت: لم أجده بهذا اللفظ، والذي في البخاري، برقم: (٣٤٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لفظه: «**إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ**»، ورواه مسلم، برقم: (٢٤٠١) عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ولفظه: «**قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ**».

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) تقدم تخريجه (٨٩).

(٤) **حسن لغيره**، وقد تقدم بيانه (ص:٩٣).

[مناد](١) فِي النَّاس: بِأَن الْجُنَيْد سيتكلم على النَّاس عقب صَلَاة الفجر فِي الْجَامِع، فَجَاءُوا إِلَيْهِ أَفْوَاجًا.

وَكَانَ هَذَا أول كَرَامَة للجنيد(٢)، لِأَنَّهُ لم يطلع على مَا دَار بَينه وَبَين شَيْخه أحد، فَخرج وَوجد الْجَامِع [غاصا] بأَهْله فَلَمَّا قعد وَأَقْبلُوا إِلَيْهِ بأجمعهم، فبرز رجل وَسَأَلَهُ عَن معنى حَدِيث: «**اتَّقوا فراسة الْمُؤمن**»، فَأَطْرَق قَلِيلا ثمَّ قَالَ لَهُ: أسلم فقد آن لَك أَن تسلم، فَقَامَ وَجَثَا بَين يَدَيْهِ وَأسلم، وانكشف أَن ذَلِك الرجل من النَّصَارَى لما سمع أَخْبَار النَّاس بِأَن الْجُنَيْد سيتكلم فِي ذَلِك الْمحل فِي ذَلِك الْوَقْت لبس لبس الْمُسلمين وَدخل مَعَهم مختبرًا لِلْإِسْلَامِ وَأَهله، فَكَانَ فِي ذَلِك سعادته الأبدية.

وَبِهَذَا تعرف أَنه لَا حَاجَة إِلَى مَا قَالَه الشَّيْخ أَبُو الْفضل فِي آخر كَلَامه من قَوْله: " لصدق قَوْلنَا مَا دخل على الْملك إِلَّا الْوَزير، وَمن الْمَعْلُوم أَنه قد دخل مَعَه بعض خدمه"؛ لِأَن مثل هَذَا التشغيل(٣) لَا يُؤْكَل بِهِ الْكَتف، وَلَا ينفع فِي مقَام النزاع.

وَمرَاده أَن بعض أَتبَاع الرُّسُل قد يدْخل مَعَه كَمَا دخل أَتبَاع الْوَزير مَعَه فيطلعهم الله(٤) على الْغَيْب كَمَا أطلع عَلَيْهِ من ارتضى من رَسُول.

وَهَذَا إِلْحَاق مَعَ فَارق أوضح من الشَّمْس، وَهُوَ كَونه رَسُولا، وَكَون الله ارْتَضَاهُ،

---

(١) في (أ) و(ط) (منادي).

(٢) في (أ) و(ط) (منادي).

(٣) في (أ)، و(ط) (التمثيل).

(٤) في (أ)بزيادة (تعالى).

وَلَا يُوجد ذَلِك فِي غير رَسُول.

وَلَيْسَ النزاع فِي دُخُول أَتبَاع الرَّسُول [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] فِي قَوْله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]، فمعلوم أَنه لَا دُخُول لَهُم فِي ذَلِك، لَكِن النزاع فِي أَن الرَّسُول هَل لَهُ أَن يطلع غَيره من أَتْبَاعه على مَا أطلعه الله(١) عَلَيْهِ من علم الْغَيْب أم لَا؟ فَنحْن نقُول: لَا نسلم قَول من قَالَ: إِنَّه لَا يجوز لَهُ، ونسند هَذَا الْمَنْع بِمَا قدمنَا ذكره وبأمثاله مما لم نذكرهُ.

وَإِذا تبرعنا بالاستدلال على جَوَاز إطلاعه لبَعض أَتْبَاعه على مَا أطلعه الله(٢) عَلَيْهِ من علم الْغَيْب، فَنَقُول: عُمُوم قَوْله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٦٧]، وَلِهَذَا يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧] وَتقول عَائِشَة:(٣) من زعم أَن مُحَمَّدًا كتم شَيْئا مِمَّا أوحاه الله إِلَيْهِ فقد أعظم على الله الْفِرْيَة، وَهُوَ فِي الصَّحِيح(٤).

وَلَو سلمنَا تَخْصِيص ذَلِك بِمَا يَحْتَاجهُ النَّاس من علم الشَّرِيعَة، وَهَذَا لَا يحتاجونه لَكَانَ مَا قدمنَا ذكره من الْوَاقِعَات مِنْهُ [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من إطلاع بعض أَتْبَاعه على شَيْء من علم الْغَيْب دَلِيلا على أَن ذَلِك جَائِز.

---

(١) في(أ) بزيادة (تعالى).

(٢) في (أ) بزيادة (سبحانه).

(٤)في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٤) رواه البخاري، برقم: (٧٥٣١)، ومسلم، برقم: (١٧٨)، واللفظ لمسلم.

وَأما قَول ابْن حجر مستدركًا على أبي الْفضل بقوله: قلت: الْوَصْف الْمُسْتَثْنى للرسول هُنَا إِن كَانَ فِيمَا يتَعَلَّق بِخُصُوص كَونه رَسُولا فَلَا مُشَاركَة لأحد من أَتْبَاعه فِيهِ إِلَّا مِنْهُ، وَإِلَّا فَيحْتَمل مَا قَالَ وَالْعلم عِنْد الله. انْتهى(١).

فَأَقُول: لَيْسَ المُرَاد إِلَّا الشق الأول، فَإِنَّهُ قَالَ:لا(٢) يظْهر على غيبه أحدا إِلَّا من ارتضى من رَسُول، فَلَو لم يكن ذَلِك الْوَصْف الْمُسْتَثْنى مُتَعَلقا بِخُصُوص كَونه رَسُولا لكفى قَوْله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الجن:٢٧] بِدُونِ قَوْله: ﴿مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧] فَلَا يتم مَا قَالَه فِي الشق الثَّانِي من قَوْله. وَإِلَّا فَيحْتَمل مَا قَالَ.

نعم اقْتِصَار الشَّيْخ أبو(٣)الْفضل على مُجَرّد ذَلِك الْمِثَال، وموافقة ابْن حجر لَهُ بقوله، وَإِلَّا فَيحْتَمل مَا قَالَ: إِن [أَرَادَ] أَن ذَلِك الْمِثَال.

وَهَذَا الِاحْتِمَال فِي الْآيَة القرآنية، فقد عرفت اندفاع ذَلِك من الأَصْل، وَلَكِن كَانَ يَنْبَغِي لَهما أَن يحْتَجَّا لدُخُول بعض أَوْلِيَاء الله وصلحاء عباده فِي الظفر بِشَيْء من الْغَيْب الَّذِي اسْتَأْثر الله(٤) بِعَمَلِهِ بِمَا قدمنَا من قَوْله: «**كنت سَمعه الَّذِي يسمع بِهِ، وبصره الَّذِي يبصر بِهِ**» الخ.

---

(١) من ”فتح الباري“ لابن حجر (١١/ ٣٤٧).

(٢) هكذا في (أ)، والصواب: ﴿فَلَا يُظۡهِرُ﴾ كما في الآية.

(٣) في (أ) و(ط) (أبي).

(٤) في (أ) بزيادة (تعالى).

وَلَو فَرضنَا أَن دلَالَة هَذَا مَخْصُوصَة بقوله: لا(١)﴿يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[الجن:٢٦-٢٧]، فَإِن هَذَا النَّفْي وَالِاسْتِثْنَاء مشعران أتم إِشْعَار باختصاص ذَلِك بِمن جمع بَين وصف كَونه مِمَّن ارْتَضَاهُ الله، وَوصف كَونه رَسُولا.

وَالْوَلِيّ وَإِن كَانَ مِمَّن ارْتَضَاهُ الله، فَإِن وصف الْمحبَّة لَهُ يُفِيد كَونه مرتضى لله لكنه لَيْسَ برَسُول.

نعم مَا قدمنَا من حَدِيث الْمُحدثين، وَأَن فِي هَذِه الْأمة مِنْهُم، وَأَن مِنْهُم عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يُفِيد أعظم إِفَادَة بِأَن وصف كَونه من الْمُحدثين طَرِيق إِلَى تلقي شَيْء من علم الْغَيْب ووصوله إِلَيْهِم، والْحَدِيث فِي الصَّحِيحَيْنِ(٢).

وَانْظُر إِلَى قَول عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: "(٣) يا سَارِيَة الْجَبَل"(٤) مَعَ كَونه فِي الْمَدِينَة يخْطب فِي منبرها، وسارية وَمن مَعَه من الْمُسلمين فِي أقاصي بِلَاد الْعَجم، فأطلعه الله(٥) على الْحَرْب الَّذِي هم فِيهِ حَتَّى كَأَنَّهُ مشاهد لَهُم، وأسمعهم الله(٦) صَوته

---

(١) هكذا في (أ)، والصواب: ﴿فَلَا يُظْهِرُ﴾ كما قدمنا.

(٢) تقدم تخريجه (صـ ٨٩).

(٣) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٤) تقدم تخريجه، وهو حسن من بعض طرقه (صـ ١٤٤).

(٥) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٦) في (أ) بزيادة (سبحانه).

فنفعهم بِهِ، وسلموا(١) من معرة الْكفَّار مَعَ أَن ذهنه فِي تِلْكَ الْحَالة كَانَ مَشْغُولًا بالخطابة الَّتِي هِيَ محتاجة إِلَى جمع الْفَهم عَلَيْهَا، وإفراغ الذِّهْن لَهَا، وَعدم الِاشْتِغَال بغَيْرهَا، لكَون ذَلِك فِي مجمع الصَّحَابَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-(٢) وهم أهل الفصاحة التَّامَّة والبلاغة الفائقة.

فَانْظُرْ إِلَى مَا منح الله(٣) هَذَا الرجل من الْموَاهِب الْعَظِيمَة من كل بَاب: جعله خَليفَة الْمُسلمين وإمامهم، ثمَّ فتح الله لَهُ أقطار الأَرْض، وَكَانَت دولته مثلا مَضْرُوبا لكل دولة جَامِعَة بَين كَمَال الحزم والورع، وَالْعَمَل بالشريعة الْوَاضِحَة، ثمَّ جعل لَهُ من المهابة فِي الصُّدُور مَالا تبلغ إِلَيْهِ المهابة لعادل، أَو جَائِر حَتَّى قَالَ النَّاس: إِن درته أهيب فِي الصُّدُور من سيف الْحجَّاج الَّذِي قتل من عباد الله ظلما وعدوانًا نَحْو مائَة وَعشْرين ألفا.

وَكَانَ ابْن عَبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٤) يقول إِذا عوتب على قَول لم يقلهُ فِي أَيَّام عمر أَو على فتيا لم يفت بهَا فِي زَمَانه: "كَانَ عمر مهيبًا فهبته"(٥) وَلَقَد صدق من قَالَ: " إِن سَعَادَة الْمُسلمين طويت فِي أكفان عمر"(٦)؛ لِأَن مُعظم الْفتُوح الإسلامية فِيهَا، ثمَّ

---

(١) في (أ) (وأسلمهم الله).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) في(أ) بزيادة (تعالى).

(٤) في(أ) بزيادة (تعالى عنهما).

(٥) لم أجده.

(٦) ذكره الذهبي في ''سير أعلام النبلاء''- ط الرسالة (٢٠/ ٣٤٤) في ترجمة ابْنُ الحُطَيْئَةِ أَحْمَدُ بنُ =

حدث بعده مَا حدث من الِاخْتِلَاف الْعَظِيم فِي آخر أَيَّام الإِمَام الْمَظْلُوم الشَّهِيد [عُثْمَان] بن عَفَّان -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(١)، ومازَالَت من بعد قَتله سيوف الْمُسلمين مُخْتَلفَة، من بَعضهم على بعض إِلَى هَذِه الْغَايَة، وَأَنت إِذا كنت عَالما بأخبار النَّاس عَارِفًا بِمَا [اشْتَمَلت] عَلَيْهِ تواريخ أهل الْإِسْلَام لم تشك فِي هَذَا، وَلأَجل هَذِه المزايا العمرية قَالَ أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ بن أبي طَالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-(٢) لما رأى عمر فِي أكْفَانه: " مَا أحب أَن أَلْقى الله بِعَمَل رجل من النَّاس إِلَّا بِعَمَل هَذَا"(٣). وَإِنَّمَا يعرف الْفضل لأهل الْفضل ذووا الْفضل.

وَقد أخبرنَا الصَّادِق المصدوق بِأَن خلَافَة النُّبُوَّة بعده ثَلَاثُونَ عَاما(٤)، [فكملت]

=
عَبْدِ الله بنِ أَحْمَدَ اللَّخْمِيُّ وأنه من قوله.

(١) في (أ) بزيادة (رضي الله عنه).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) رواه البخاري، برقم: (٣٦٨٥)، ومسلم، برقم: (٢٣٩٢) عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٤) **صحيح**، رواه الترمذي (٢٢٢٦)، وأبو داود (٤٦٤٦)، وأحمد في مسنده (٢١٤١١)، وعبد الله بن أحمد في "السنة" (٢/ ٥٩١)، وابن حبان (٦٦٥٧)، والنسائي (٨٠٩٩)، وأبو داود الطيالسي (١٢٠٣)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن" برقم (٥٢)، والحاكم في مستدركه (٣/ ١٤٥)، والبزار في مسنده (٣٨٢٧) والطبراني في "الكبير" برقم (٣٨٢٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" برقم (١١٨٥) من طُرق عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِينَةُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ**»، وإسناده صحيح، وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "السلسلة الصحيحة" (١/ ٨٢١)، والإمام الوادعي في "الصحيح المسند" (١/ ٣٦٣)، وشيخنا العلامة يحيى الحجوري كما سمعته عنه.

بخلافة الْحسن السبط -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وَهَذَا مِمَّا أَلْقَاهُ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] إِلَى أَصْحَابه من علم الْغَيْب، فَلهُ مدْخل فِي الِاسْتِدْلَال بِهِ على مَا نَحن بصدده.

وَمن أخباره [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] لأَصْحَابه -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بِمَا هُوَ من علم الْغَيْب مِمَّا يتعَلَّق بِهَذَا الإِمَام الْحسن السبط -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَوْله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: **«إِن ابْني هَذَا سيد، وسيصلح الله بِهِ بَين طائفتين من الْمُسلمين»**(١).

فَكَانَ ذَلِك كَمَا أخبر بِهِ الصَّادِق المصدوق.

وَبِالْجُمْلَةِ فالأخبار المتلقاة عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] من غيب الله(٢) كَثِيرَة جدا تشْتَمل عَلَيْهَا المؤلفات الْمُدَوَّنَة فِي معجزاته.

تواضع الْوَلِيّ وَحَقِيقَته:

وَاعْلَم أَنه قد اسْتدلَّ الْبُخَارِيّ بِهَذَا الحَدِيث الَّذِي شرحناه على التَّوَاضُع لذكره لَهُ فِي بَاب التَّوَاضُع، فَمن جملَة مَا يُسْتَفَاد مِنْهُ مَشْرُوعِيَّة التَّوَاضُع.

وَقد **قَالَ ابْن حجر** فِي "الْفَتْح" عِنْد تَمام شَرحه لهَذَا الحَدِيث: تَنْبِيه: أشكل وَجه دُخُول هَذَا الحَدِيث فِي بَاب التَّوَاضُع حَتَّى قَالَ الدَّاوُدِيّ: لَيْسَ هَذَا الحَدِيث من التَّوَاضُع فِي شَيْء. وَقَالَ بَعضهم: الْمُنَاسب إِدْخَاله فِي الْبَاب الَّذِي قبله وَهُوَ مجاهدة

---

(١) رواه البخاري، برقم: (٢٧٠٤) من حديث أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

الْمَرْء نَفسه فِي طَاعَة الله تَعَالَى.

وَالْجَوَاب عَن البُخَارِيّ من أوجه:

أَحدهَا: أَن التَّقَرُّب إِلَى الله تَعَالَى بالنوافل لَا يكون إِلَّا بغاية التَّوَاضُع لله تَعَالَى والتذلل لَهُ. ذكره الْكرْمَانِي.

وَثَانِيها: ذكره أَيْضا فَقَالَ: قيل: التَّرْجَمَة مستفادة مِمَّا قَالَ: «كنت سَمعه»، وَمن التَّرَدُّد.

قلت: وَيخرج مِنْهُ جَوَاب ثَالِث، وَيظْهر لي رَابِع وَهُوَ أَنه يُسْتَفَاد من لَازم قَوْله: «**من عادى لي وليا**»؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الزّجر عَن معاداة الْأَوْلِيَاء المستلزم لموالاتهم.

وموالاة جَمِيع الْأَوْلِيَاء لَا تتأتى إِلَّا بغاية التَّوَاضُع لله تَعَالَى والتذلل لَهُ، إِذْ مِنْهُم الْأَشْعَث الأغبر الَّذِي لَا يؤبه لَهُ.

وَقد ورد فِي الْحَث على التَّوَاضُع عدَّة أَحَادِيث صَحِيحَة، لَكِن لَيْسَ فِي شَيْء مِنْهَا على شَرطه فاستغنى عَنْهَا بحديثي الْبَاب.

مِنْهَا حَدِيث عِيَاض بن حمَار رَفعه: «**إِن الله تعالى(١) أوحى إِلَيَّ أَن تواضعوا حَتَّى لَا يفخر أحد على أحد**». أخرجه مُسلم، وَأَبُو دَاوُد وَغَيرهمَا(٢).

---

(١) في (أ) (تعال).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٨٦٧)، وأبو داود، برقم: (٤٨٩٥).

وَمِنْهَا حَدِيث أبي هُرَيْرَة رَفعه: «**وَمَا تواضع أحد لله تعالى**(١) **إِلَّا رَفعه**». أخرجه مُسلم أَيْضا وَالتِّرْمِذِيّ(٢).

وَمِنْهَا حَدِيث أبي سعيد رَفعه: «**من تواضع لله رَفعه الله تَعَالَى حَتَّى يَجعله فِي أَعلَى عليين**» - الحَدِيث، أخرجه ابْن مَاجَه وَصَححهُ ابْن حبَان(٣). انْتهى(٤).

أَقُول: كثيرًا مَا يَقع فِي أذهان كثير من الناظرين فِي البُخَارِيّ عدم الْمُطَابقَة بَين بعض تراجم الْأَبْوَاب، وَبَين مَا ذكره فِيهَا من الْأَحَادِيث، فَإِذا أعْطوا الْفَهم حَقه، وتدبروا كل التدبر، وجدوه قد عمد إِلَى معنى دَقِيق ومنزع لطيف من مُنَازع ذَلِك الحَدِيث فَجعله دَلِيلا على التَّرْجَمَة، وَإِذا لم يجد على شَرطه شَيْئا مِمَّا يصلح لذَلِك الْبَاب، جعل مُجَرّد تَرْجَمته إِشَارَة إِلَى ذَلِك الْخَبَر الَّذِي لم يكن على شَرطه.

---

(١)(تعالى) سقط من (أ).

(٢) رواه مسلم، برقم: (٢٥٩٠)، والترمذي، برقم: (٢٠٢٩).

(٣) **ضعيف**، رواه ابن ماجه برقم (٤١٧٦)، وابن حبان برقم (٥٦٧٨) من طريق حَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ دَرَّاجًا حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَال وذكره.

وهذا إسناد دراج أبو السمح السهمي ضعيف، ويشتد ضعفه في روايته عن أبي الهيثم، قال الحافظ في "التقريب": صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

وقد ضعفه العلامة الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٨/ ٢٠٠)، وفي "ضعيف الترغيب والترهيب" (٢/ ٢٤٩).

(٤) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤٧).

وَقد منح الله(١) هَذَا الرجل من صدق الْفَهم ونفوذ الذِّهْن مَا لم يكن لغيره من أذكياء الْعَالم، هَذَا مَعَ مَا وهب لَهُ من حفظ السّنة المطهرة والتمييز بَين صحيحها وسقيمها، وَاخْتِيَار مَا اخْتَارَهُ فِي كِتَابه من أصح الصَّحِيح حَتَّى سَمَّاهُ كثير من أَئِمَّة هَذَا الشَّأْن: أَمِير الْمُؤمنِينَ فِي الحَدِيث، وَجعل الله سُبْحَانَهُ كِتَابه هَذَا ارْفَعْ مجاميع كتب السّنة المطهرة وأعلاها وَأَكْرمهَا عِنْد جميع الطوائف الإسلامية، وأجلها عِنْد كل أهل هَذِه الْملَّة، وصاروا فِي جَمِيع الديار إِذا دهمهم عَدو أَو أصيبوا بجدب يفزعون إِلَى قِرَاءَته فِي الْمَسَاجِد والتوسل إِلَى الله(٢) بالعكوف على قِرَاءَته لما جربوه قرنا بعد قرن وعصرًا بعد عصر من حُصُول النَّصْر وَالظفر على الْأَعْدَاء بالتوسل بِهِ، واستجلاب غيث السَّمَاء، واستدفاع كل الشرور بذلك، وَصَارَ هَذَا لديهم من أعظم الْوَسَائِل إِلَى الله سُبْحَانَهُ، وَهَذِه مزية عَظِيمَة، ومنقبة كَرِيمَة، وَلم يكن هَذَا لغير هَذَا(٣) الكتاب من حسن الانتقاء، وسلامة مَا اشْتَمَل عَلَيْهِ من قيل وَقَال، وَمن تعرض لشَيْء من ذَلِك أرْغم الله أَنفه بِمَا يرد عَلَيْهِ أهل الإتقان من الردود الَّتِي تدع اعتراضه هباء منثورا، وهشيما تَذْرُوهُ الرِّيَاح.

وَقد كَانَ هَذَا الرجل فِي الْعِبَادَة على اخْتِلَاف أَنْوَاعهَا، والزهد فِي الدُّنْيَا بها تولة علية

---

(١) زيادة في (أ).

(٢) في (أ) بزيادة (تعالى).

(٣) ههنا جملة ساقطة بعد قوله لغير هذا الكتاب، وهي (ولا يكون ذلك إلا بجاذب من جواذب الرب سبحانه إليه لما أختص به الكتاب)، وقد ذكرت هذه الجملة في (أ) و(ط).

ورتبة رفيعة، وتم(١) الله لَهُ ذَلِك بِمَا امتحن بِهِ فِي آخر أَيَّامه من أَعدَاء الْعلمَاء العاملين، والمتجرئين على عباد الله الصَّالِحين حَتَّى مَاتَ كمدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ووفرعنده جزاءه(٢) فكوفئ فِي كِتَابه هَذَا بِهَذَا الْحَظ الْعَظِيم فِي الدُّنْيَا، ليتوفر فِي الْأُخْرَى بما(٣) يصل إِلَيْهِ من الثَّوَاب الْحَاصِل من انْتِفَاع النَّاس بِهِ، فَإِن الْعلم الَّذِي ينْتَفع بِهِ هُوَ إِحْدَى الثَّلَاث الَّتِي يَدُوم للْمَيت ثَوَابهَا بعد انْقِطَاع كل شَيْء عَنهُ، كَمَا صَحَّ الحَدِيث بذلك الَّذِي أخرجه مُسلم من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «**إِذا مَاتَ ابْن آدم انْقَطع عمله إِلَّا من ثَلَاث: صَدَقَة جَارِيَة أَو علم ينْتَفع بِهِ، أَو ولد صَالح يَدْعُو لَهُ**»(٤) وَأخرجه ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد صَحِيح من حَدِيث أبي قَتَادَة بِنَحْوِهِ(٥).

---

(١) في (أ)، وفي (ط) (وتمم).

(٢) في (أ) جزاه.

(٣) في (أ) (ما).

(٤) رواه مسلم، برقم: (١٦٣٥).

(٥) **حسن لغيره**، رواه ابن ماجه، برقم: (٢٤١) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيم، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنيسَةَ، عَنْ زيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**خَيْرُ مَا يُخَلِّفُ الرَّجُلُ مِنْ بَعْدِهِ ثَلَاثٌ، وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَصَدَقَةٌ تَجْرِي يَبْلُغُهُ أَجْرُهَا، وَعِلْمٌ يُعْمَلُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ**».

وإسناد عند ابن ماجه رجاله ثقات، ولذلك حكم بصحته المنذري، وتبعه المصنف في هذا الموضع، ولكنه حصل سقط، وقد جاء في رواية ابن حبان، برقم: (٤٩٠٢)، والطبراني في الكبير، برقم: (١٤١) من رواية زَيْد بْن أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ .. به، ففليح في الإسناد =

وَبِمَا ذكرنَا تعرف الْجَواب على مَا قَالَه الدَّاودِيّ إِجْمَالا.

وَأما مَا حَكَاهُ ابْن حجر عَن الْكرْمَانِي من الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورين فَيُقَال على الأول: إِن كل الْعِبَادَات وَسَائِر الصَّلَوَات فرائضها ونوافلها هِيَ عبَادَة للرب، وَالْعَابِد متواضع للمعبود دَائِما خُصُوصا عِنْد الْعِبَادَة، فَمَا الْوَجْه لتقييد النَّوَافِل الْمَذْكُورَة فِي الْبَاب بِقَيْد التَّوَاضُع مَعَ أَن غيرهَا مثلهَا؟.

= بين زيد بن أبي أنيسه وزيد بن أسلم.

وهذا هو الصواب في إسناد الحديث، ولذلك قال الطبراني عقبه: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ إِلا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَلا يُرْوَى عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رِبْعِيٍّ إِلا بِهَذَا الإِسْنَادِ.اهـ

وأفلح قال الحافظ ابن حجر في "التقريب": صدوق كثير الخطأ، وفي الفتح: صدوق تكلم بعض الأئمة في حفظه، وفي "هدي الساري": احتج به البخاري وأصحاب السنن.

فإذن الحديث ضعيف، ولكن له شاهد عند ابن ماجه، برقم: (٢٤٢)، وابن خزيمة، برقم: (٢٣٣٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣١٧٤) من طريق مُحَمَّد بْن وَهْبِ بْنِ عَطِيَّةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا مَرْزُوقُ بْنُ الْهُذَيْلِ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَغَرُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: عِلْمًا عَلِمَهُ وَنَشَرَهُ، أَوْ وَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهَرًا كَرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، تَلْحَقُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ**».

وفيه مرزوق بن أبي الهذيل الثقفي ضعيف كما في "التقريب" ويشهد لأصله حديث أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**»، رواه مسلم، برقم: (١٦٣٥).

وقد صحح حديث الباب لغيرة العلامة الألباني في "إرواء الغليل" (٦/ ٢٩).

وَلِهَذَا ورد أَن الصَّلَوَات الْفَرَائِض وَغَيرهَا تَتَفَاوَت بتفاوت الْخُشُوع حَتَّى تكون لبَعض الْعباد صَلَاة كَامِلَة، ولبعضهم نصف صَلَاة ولبعضهم أقل من ذَلِك، كَمَا فِي الحَدِيث الْوَارِد فِي هَذَا الْمَعْنى.

والخشوع لَا يتم إِلَّا بغاية الخضوع فَهَذِهِ خَاصَّة للعبادات، خُصُوصا الصَّلَوَات شَامِلَة لَا مُخْتَصَّة بِنَوْع مِنْهَا، وَكلهَا إِذا حصل الاستكثار من نوافلها حصلت للْعَبد الْمحبَّة من الرب عَزَّوَجَلَّ فيلْزم على هَذَا أَن الْعِبَادَات كلهَا يسْتَدلّ بهَا على التَّوَاضُع فِي جَمِيع الْأَحَادِيث الْمَذْكُورَة فِي أَنْوَاعهَا فِي البُخَارِيّ وَغَيره، بل مُجَرّد الْعُبُودِيَّة إِذا لم تكن على تواضع وخضوع فَلَيْسَتْ عبودية(١) مُعْتَبرَة.

وَأما الْوَجْه الثَّانِي فَمَا أبعده، فالرب سُبْحَانَهُ قد وصف نَفسه بِأَنَّهُ المتكبر وَأَنه ذُو الْكِبْرِيَاء، وَأَنه ذُو الْجلَال، فَمَا أسمج بِأَن يُوصف بالتواضع مَعَ عَبده الحقير الذَّلِيل.

قَالَ فِي "الصِّحَاح": التَّوَاضُع: التذلل(٢). فَانْظُر هَل يَصح إِطْلَاق التَّوَاضُع الَّذِي مَعْنَاهُ فِي هَذِه اللُّغَة الْعَرَبيَّة للتذلل على رب الْعَالم وخالق الْكل ورازقه ومحييه ومميته؟ سُبْحَانَكَ هَذَا بهتان عَظِيم. تَعَالَى قدرك وَجل إسمك، سُبْحَانَكَ مَا أعظم شَأْنك، سُبْحَانَكَ مَا أعز سلطانك.

وَأما قَول ابْن حجر: قلت: وَيخرج مِنْهُ جَوَاب ثَالِث، يُرِيد أَنه يخرج من التَّرَدُّد كَمَا خرج من قَوْله: «**كنت سَمعه**»، وَهَذَا الَّذِي استخرجه مثل الْوَجْه الثَّانِي الَّذِي ذكره

---

(١) في (أ) (بعبودية).

(٢) انظر: "مختار الصحاح" (ص٣٤١).

الْكرْمَانِي، وَكِلَاهُمَا فِي غَايَة السُّقُوط وَنِهَايَة الْبطلَان.

أما قَول ابْن حجر: وَيظْهر لي وَجه رَابِع إِلَى آخر كَلَامه، فَلَمَّا قَيده بِأَن يكون التَّوَاضُع لله سُبْحَانَهُ لم يبْق للْوَلِيّ مِنْهُ شَيْء.

وَلَا مُوجب لذَلِك فَإِن تواضع الْعباد مَعَ بَعضهم الْبَعْض، هُوَ الَّذِي ندب الله(١) إِلَيْهِ وَجَاءَت بِهِ الترغيبات الْكَثِيرَة، وَأما تواضع الْعباد مَعَ الرب سُبْحَانَهُ فهم أَحْقَر وَأَقل من أَن يتواضعوا لَهُ، وَإِن كَانَ ذَلِك من لَوَازِم الْعُبُودِيَّة.

وَانْظُر فِي مِثَال هَذَا فِي الْأَحْوَال، فَإِنَّهُ يسمح أَن يُقَال: تواضع الرجل لسلطانه ولوالديه، لِأَن التَّوَاضُع هُوَ التذلل بعد التَّلَبُّس بضده، كَمَا تدل عَلَيْهِ صِيغَة التفعل مَعَ أَن ابْن حجر ذكر فِي أول هَذَا الْبَاب مَا لَفظه: "بَاب التَّوَاضُع بِضَم الْمُعْجَمَة مُشْتَقّ من الضعة بِكَسْر أَوله وَهِي التذلل والهوان. وَالْمرَاد بالتواضع: إِظْهَار التذلل لمن يُرَاد تَعْظِيمه. وَقيل: هُوَ تَعْظِيم من فَوْقه لفضله" انْتهى(٢).

فَانْظُر هَل يَصح إِطْلَاقه على الرب عَزَّوَجَلَّ على كلا الْمَعْنيين؟ فَلَعَلَّهُ سَهَى عَن أول الْبَاب.

وَأما تواضع الْعباد مَعَ بَعضهم الْبَعْض، فَهُوَ الممدوح المرغب فِيهِ كَمَا ذكره فِي الحَدِيث الَّذِي اسْتدلَّ بِهِ فِي آخر الْبَحْث: «**إِن الله أوحى إِلَيّ أَن تواضعوا حَتَّى لَا**

---

(١) فِي (أ) بزيادة (تعالى).

(٢) من "فتح الباري" لابن حجر (١١/ ٣٤١):).

يفخر أحد على أحد»(١)، فَإِن المُرَاد تواضع الْعباد [لبَعْضهِم] الْبَعْض حَتَّى لَا يفخر أحد على أحد.

وَأما حَدِيث: «**من تواضع لله رَفعه الله**»(٢) الخ. فَالْمُرَاد تواضع لعباد الله لأجل الرب سبحانه(٣) امتثالًا لما أرشد إِلَيْهِ رَسُوله، أَو يكون الْمُرَاد بِهِ: [التَّوَاضُع لكتابه ولسنة رَسُوله ولعلماء أمته وَلَا بُد من هَذَا فَإِن الله](٤) أعظم وَأجل من أَن يتواضع لَهُ الْعباد، فَيكون معنى قَوْله: «**من تواضع لله**» من تواضع لأجل الله عَزَّوَجَلَّ، وَمن هَذَا الْقَبِيل من تصدق لله، من أحب لله، وَأبْغض لله. وَنَحْو ذَلِك كثير.

وَإِذا عرفت هَذَا كَانَ هَذَا الْوَجْه الَّذِي ذكره ابْن حجر أحسن مَا يحمل عَلَيْهِ تَرْجَمَة البُخَارِيّ، لَكِن بِدُونِ ذَلِك التقيد إِلَّا أَن يُرِيد هَذَا الْمَعْنى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَيكون معنى قَوْله: لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بغاية التَّوَاضُع لله، أَي: لأَجله.

وَقد وَردت أَحَادِيث فِي مَشْرُوعِيَّة التَّوَاضُع غير مَا ذكره الْمُصَنّف، مِنْهَا مَا هُوَ صَحِيح، وَمِنْهَا مَا هُوَ حسن.

وَورد فِي ذمّ التكبر الَّذِي هُوَ مُقَابل التَّوَاضُع أَحَادِيث صَحِيحَة، مِنْهَا مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث حَارِثَة بن وهب قَالَ: سَمِعت رَسُول الله [-

---

(١) تقدم تخريجه (صـ ٥٣١).

(٢) سقط من (أ).

(٣) زيادة في (أ).

(٤) الفقرة ساقطة من (أ).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] يَقُول: «أَلا أخْبركُم بِأَهْل النَّار؟ كل عتل [جواظ](١) مستكبر»(٢).

وَمِنْهَا حَدِيث أبي سعيد وَأبي هُرَيْرَة عِنْد مُسلم وَغَيره قَالَا: «يَقُول الله عَزَّ وَجَلَّ: الْعِزّ إِزَاره، والكبرياء رِدَاؤُهُ، فَمن نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهَا عذبته»(٣).

وَمِنْهَا حَدِيث أبي سعيد عِنْد مُسلم قَالَ: «احتجت الْجنَّة وَالنَّار فَقَالَت النَّار: فِيَّ الجبارون والمتكبرون، وَقَالَت: الْجنَّة فِيَّ ضعفاء الْمُسلمين ومساكينهم»(٤)، وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث أبي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «ثَلَاثَة لَا يكلمهم الله يَوْم الْقِيَامَة وَلَا يزكيهم، وَلَا ينظر إِلَيْهِم، وَلَهُم عَذَاب أَلِيم: شيخ زَان، وَملك كَذَّاب، وعائل مستكبر»(٥). وَأخرجه الْبَزَّار بِإِسْنَاد حسن من حَدِيث سلمَان(٦).

---

(١) في (أ) (جواض).

(٢) تقدم تخريجه (صـ ٥٣٦).

(٣) تقدم تخريجه (صـ ٥٣٦).

(٤) رواه مسلم، برقم: (٢٨٤٨).

(٥) رواه مسلم، برقم: (١٠٩).

(٦) **صحيح**، رواه البزار في مسنده، برقم: (٢٥٢٩) فقال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْإِمَامُ الْكَذَّابُ، وَالْعَائِلُ الْمَزْهُوُّ**»، وإسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في "صحيح =

وَأخرج النَّسَائِيّ وَالتِّرْمِذِيّ وَحسنه من حَدِيث ابْن عَمْرو، نَحوه(١)، وَأخرج مُسلم وَغَيره من حَدِيث ابْن مَسْعُود عَن النَّبِي [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-] قَالَ: «**لَا يدْخل الْجنَّة من كَانَ فِي قلبه مِثْقَال ذرة من كبر**»(٢)، وَأخرج البُخَارِيّ وَغَيره من

= الترغيب والترهيب" (٣/ ١٢٨).

(١) **صحيح لغيره**، رواه النسائي في "الصغرى" برقم: (٥٦٧٢) فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ نُبَيْطٍ، عَنْ جَابَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلَا عَاقٌّ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ**»، وفيه علتان:

الأولى: نبيط بن شريط لين الحديث كما في التقريب.

الثانية: جابان، قال الإمام الذهبي: لا يدرى من هو.

والحديث له شواهد تقويه منها الحديث الذي قبله، وأيضا ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ**»، قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: «**وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ**». رواه مسلم برقم: (١٠٩)، وما جاء عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى **عَلَيْهِمْ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُّ، وَالدَّيُّوثُ، الَّذِي يُقِرُّ فِي أَهْلِهِ الْخُبْثَ**»، رواه أحمد في مسنده، برقم: (٦٠٧٨)، وإسناده حسن، وفي الباب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مُؤْمِنٌ بِسِحْرٍ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مُكَذِّبٌ بِقَدَرٍ**»، رواه أحمد في مسنده، برقم: (٢٦٩٣٧)، وفيه ضعف، ووصحح حديث الباب وذكر بعض ما أوردنا الإمام الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/ ٦١٣)، وفي "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢/ ١٤٧).

(٢) رواه مسلم، برقم (٩٢).

حَدِيث ابْن عمر أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**بَيْنَمَا رجل مِمَّن كَانَ قبلكُمْ يجر إِزَاره من الْخُيَلَاء خسف بِهِ فَهُوَ يتجلجل فِي الأَرْض إِلَى يَوْم الْقِيَامَة**»(١).

وَأخرج نَحوه أَحْمد وَالْبَزَّار بِرِجَال الصَّحِيح من حَدِيث أبي سعيد(٢)، وَأخرج نَحوه الْبَزَّار بِإِسْنَاد رِجَاله ثِقَات من حَدِيث جَابر(٣).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث أبي هُرَيْرَة، أَن رَسُول الله [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-] قَالَ: «**بَيْنَمَا رجل يمشي فِي حلَّة تعجبه نَفسه مُرَجِّلٌ: رَأسه يختال فِي مشيته إِذْ خسف الله بِهِ فَهُوَ يتجلجل فِي الأَرْض إِلَى يَوْم الْقِيَامَة**»(٤).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيرهمَا من حَدِيث ابْن عمر عَنهُ [-صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِوَسَلَّمَ-]: «**لَا**

---

(١) رواه البخاري، برقم (٣٤٨٥).

(٢) **صحيح لغيره**، رواه أحمد في "المسند" ط الرسالة (١٧/ ٤٥٠)، والبزار كما في "كشف الأستار" (١٩٥١) رجال أحمد رجال الشيخين، غير أن فيه عطية العوفي وليس هو من رجالهما، وهو ضعيف الحديث، ويشهد له ما ساقه المؤلف هنا. وقد صحح الحديث لغيره العلامة الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٣/ ١٠٨).

(٣) **صحيح لغيره**، رواه البزار كما في "كشف الأستار" برقم (٢٩٥٥)، ورجاله ثقات رجال الشيخين كما قال المؤلف، وهو إنما تبع المنذري والهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/ ٢٢٠)، ولكنه ضعيف فيه محمد بن مسلم بن مدلس، وقد عنعن، ويشهد له ما ساقه المؤلف هنا، وقد صححه لغيره العلامة الألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٣/ ١٠٩).

(٤) رواه البخاري برقم (٥٧٨٩)، ومسلم برقم (٢٠٩١).

ينظر الله إِلَى رجل جر ثَوْبه خُيَلَاء»(١).

وَأخرج التِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه وَابْن حبَان فِي صَحِيحه وَالْحَاكِم وَصَححهُ من حَدِيث ثَوْبَان قَالَ: قَالَ رَسُول الله [-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-]: «من مَاتَ وَهُوَ بَرِيء من الْكبر والغلول وَالدّين دخل الْجنَّة»(٢).

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٧٨٣)، ومسلم برقم (٢٠٨٥).

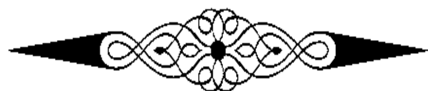
(٢) **صحيح**، رواه أحمد في مسنده، برقم: (٢١٩٢١)، والترمذي، برقم: (١٥٧٣)، وابن ماجه، برقم: (٢٤١٢)، وابن حبان، برقم: (١٩٨)، والنسائي في "الكبرى" برقم (٨٧١١)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٢٦) من طرق، عَنْ قَتَادَةَ قال: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ بَهْزٌ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ مَعْدَانَ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- أَنَّ رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- به.

وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين عدا معدان بن طلحة فمن رجال مسلم، وأما قتادة وإن كان مدلسا إلا أنه قد صرح بالتحديث، وأيضا من الرواة عنه شعبة.

وقد صحح هذا الحديث العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ٦٦٤)، وفي "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٢/ ١٠٩٤)، وفي "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/ ٣٤٨)، والعلامة الوادعي في "الصحيح المسند" (١/ ٩٤).

خَاتِمَةُ الشَّرْح.

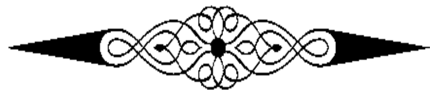
وَإِلَى هُنَا انْتهى الشَّرْح للْحَدِيث الْقُدسِي فِي نَهَار الِاثْنَيْنِ لَيْلَة(١) شهر ذي الْقعدَة من شهور سنة (١٢٣٩). بقلم مُؤَلفه " مُحَمَّد بن عَليّ الشَّوْكَانِيّ غفر الله لَهما"(٢).



(١) في (ط) (لعله ساب) ولعله خطأ مطبعي.

(٢) وكان الفراغ من تحقيقه والتعليق عليه بعون الله في تاريخ عشرين من شهر رجب لعام أربعة وأربعين وأربعمائة وألف في بلاد حضرموت الوادي، سيئون، ونحن في دار الحديث القائم عليه شيخنا العلامة يحيى الحجوري حفظه الله. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس:



صدر حديثاً للمؤلف



دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن

عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ - +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
عدن - الشيخ عثمان جولة القاهرة - خلف محطة النهدي
+٩٦٧٧٧٠٠١٢٥٢٢
حضرموت الحامي - جوار مسجد أنور - الشارع الشرقي من النادي
+٩٦٧ ٧٧٧٣٤٩٥٢٣ - +٩٦٧ ٠٥٣٤١٥٩٨
alshafibooks@gmail.com